أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (27)، العدد (2أ)، 2011م / 1432هـ

رئيس التحرير: أ.د. زيدان كفافي، قسم الآثار، جامعة اليرموك.

سكرتير التحرير: منار ملكاوي.

هيئة التحرير:

أ.د. زياد الكردي
قسم علوم الرياضة، جامعة اليرموك.

أ.د. وليد عبدالحي
قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

أ.د. أنيس خصاونه
قسم الإدارة العامة، جامعة اليرموك.

أ.د. شحادة العمري
قسم أصول الدين، جامعة اليرموك.

أ.د. كريم كشاكش
قسم القانون العام، جامعة اليرموك.

أ.د. عزت حجاب
قسم الإذاعة والتلفزيون، جامعة اليرموك.

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (27)، العدد (2أ)، 2011م / 1432هـ

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (27)، العدد (2أ)، 2011م / 1432هـ

أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" (ISSN 1023-0165):

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة اليرموك

تدقيق لغوي (اللغة العربية): أ.د. خليل الشيخ.

تدقيق لغوي (اللغة الانجليزية): أ.د. محمد العجلوني.

تنضيد وإخراج: مجدي الشناق.

ترسل البحوث إلى العنوان التالي: -

رئيس تحرير مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، إربد- الأردن

اربد - الأردن

هاتف 7211111 2 962 00 فرعي 2026

Email: *ayhss@yu.edu.jo*

Yarmouk University Website: *http://journals.yu.edu.jo/aybse*

Deanship of Research and Graduate Studies Website: *http://graduatestudies.yu.edu.jo*

قواعد النشر

- نشر البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها الجدة والمنهجية.
- أن لا تكون البحوث نشرت في مكان آخر، وأن يتعهد صاحبها بعدم إرسالها إلى أية جهة أخرى.
- تقدم البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، أو بأية لغة أخرى بموافقة هيئة التحرير.
- لهيئة التحرير أن تحذف أو تختزل أو تعيد صياغة أجزاء من البحث، بما يتناسب مع أسلوبها ونهجها.
- تقبل مراجعات الكتب القيّمة، والمقالات العلمية المختصرة.
- إذا سحب الباحث بحثه بعد التقييم، فهو ملزم بدفع تكاليف التقييم.
- تقدم أربع نسخ من البحث بالمواصفات التالية:

أ) أن يكون مطبوعاً على الكمبيوتر، قياس القرص 3.5 إنش، متوافق مع أنظمة IBM (Ms Word 97-2000, xp)، بحيث تكون الطباعة على وجه واحد من الورقة.

ب) **يراعى أن تكون إعداد الصفحة حسب المقاسات التالية: حجم الورق** .B5 Env، العرض 16.6سم، الارتفاع 25سم،

والهوامش: العلوي 2سم، السفلي 3.4سم، الأيمن 3.3سم، الأيسر 3.3سم **والفقرات**: بداية الفقرة 0.7 سم، المسافة بين الفقرات 6 نقطة، تباعد الأسطر (مفرد). وحجم بنط خط النصوص العربية Naskh news (11pt) والنصوص الإنجليزية Times New Roman (10pt).

ج) يرفق مع البحث ملخصان، باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على 200 كلمة لكل منهما.

د) أن لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق على (30) صفحة وأن لا يتجاوز عدد الكلمات 10000 كلمة.

هـ) يكتب على نسخة واحدة فقط اسم الباحث ورتبته العلمية وعنوانه البريدي والالكتروني (إن وجد).

التوثيق: حسب نظام APA كما يلي:

أ- توثيق المراجع والمصادر المنشورة: يتم ذلك داخل المتن بذكر اسم المؤلف العائلي وسنة النشر ورقم الصفحة (إذا لزم). هكذا (Dayton, 1970, p. 21) أو(ضيف، 1966)، ويشار إلى ذلك بالتفصيل في قائمة المراجع والمصادر في نهاية البحث.

- تعد قائمة بالمصادر والمراجع المنشورة في نهاية البحث حسب التسلسل الهجائي لاسم المؤلف العائلي، بحيث تذكر المراجع العربية أولاً، وتليها المراجع الأجنبية.
- إذا كان المرجع كتاباً يكتب هكذا:

ضيف، شوقي. **العصر العباسي الأول**، القاهرة، دار المعارف، 1966.

- وإذا كان المرجع بحثاً في دورية يكتب هكذا:

سعيدان، أحمد سليم. حول تعريب العلوم، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، المجلد الأول، العدد الثاني 1978، ص 101.

- وإذا كان المرجع مقالة أو فصلاً في كتاب يكون كالتالي:

نصار، حسين. خروج أبي تمام على عمود الشعر، في: الأهواني، عبد العزيز، (محرر)، **حركات التجديد في الأدب العربي**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979، ص 69-78.

ب- **توثيق الهوامش والمصادر غير المنشورة:** يتم ذلك في المتن بإثبات كلمة (هامش) متبوعة بالرقم المتسلسل للهامش داخل قوسين، هكذا: (هامش). وتُذكر المعلومات التفصيلية لكل هامش في نهاية البحث تحت عنوان **الهوامش** وقبل قائمة المراجع:

هامش 1: هو أبو جعفر الغرير، ولد سنة 161هـ، أخذ القراءات عن أهل المدينة والشام والكوفة والبصرة. توفي سنة 231هـ.

هامش 2: عبد المالك، محمود، الأمثال العربية في العصر الجاهلي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك 1983، ص 55-57.

- يراعى أن تكون الأشكال والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط واضحة المعالم والأسماء.
- تعطى صفحات البحث بما فيه صفحات الرسوم والملاحق والجداول والهوامش أرقاماً متسلسلة من أول البحث إلى آخر ثبت الهوامش.
- يرفق مع البحث عند تقديمه للمجلة، القسم/الكلية/الجامعة خطاباً موجهاً إلى رئيس التحرير يذكر فيه: عنوان البحث، ورغبته في نشره بالمجلة وتعهده بأن لا يرسله إلى جهة أخرى من أجل النشر، وأن يذكر فيه عنوانه البريدي كاملاً (والبريدي والإلكتروني إن أمكن)، أو أية وسيلة اتصال أخرى يراها مناسبة. ويذكر تاريخ إرساله، واسمه الثلاثي مع توقيعه المعتمد.
- يعطى صاحب البحث نسخة واحدة من المجلة، و(20) مستلة من بحثه.
- يحق لرئيس التحرير إجراء التغييرات التي يراها ضرورية لأغراض الصياغة.
- يمكن الحصول على **أبحاث اليرموك** من قسم التبادل في مكتبة جامعة اليرموك، أو عمادة البحث العلمي والدراسات العليا لقاء دينار وسبعمائة وخمسون فلساً للنسخة الواحدة.
- **الاشتراك السنوي للأفراد**: سبعة دنانير **وللمؤسسات**: عشرة دنانير داخل الأردن، وخمسة وثلاثون دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها خارج الأردن.

© **جميع حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك 2011**

لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس التحرير، وما يرد فيها يعبر عن آراء أصحابه ولا يعكس آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة اليرموك.

أبحـــاث اليرمـــوك

"سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"

المجلد 27، العدد (2أ)، 2011

المحتويات

البحوث بالعربية

▪ فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد **أسامة البطاينة، محمد المومني وعادل العوفي**	991
▪ الطلب على النقود في الأردن خلال الفترة (1993 - 2008): تحليل باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ **وليد شواقفة**	1007
▪ الخدمات السياحية الداخلية في إطار الانشطة الترويجية: وجهة نظر السياح المحليين **محمد الشورة، أحمد الريموني وفراس أبو قاعود**	1017
▪ دراسة الممارسات التدريسية لطلبة التدريب الميداني في جامعة اليرموك من وجهة نظر المعلمين المتعاونين **محمد ذيابات**	1029
▪ إدارة الموارد البشرية وفاعلية الأداء في القطاع الصحي الاردني "دراسة ميدانية" **أمل الفرحان ومحمد القضاه**	1039
▪ أثر التغذية الراجعة اللفظية على تعلم وتذكر واجب حركي متكرر مميز بالدقة **أحمد بطاينة وأحمد عكور**	1063
▪ أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة – المملكة الأردنية الهاشمية **نازك الشناق**	1073
▪ بيان الضرورة عند الحنفية: دراسة تأصيلية تطبيقية **منصور مقدادي**	1097
▪ التعويض عن العدول في خطبة الزواج وفقا لقانون الأحوال الشخصية الأردني "دراسة مقارنة" **بشار المومني**	1123
▪ مسألة الخصوبة السكانية: رؤية تحليلية في ضوء نتائج الدراسات السابقة **منير كرادشة وموسى شتيوي**	1143
▪ الإدارة بالأهداف وأثرها على الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الأردني من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات **عنان أبو حمّور**	1163
▪ الحصيلة المعرفية لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنية للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة **عصمت الكردي**	1187
▪ دراسة مقارنة لأثر مساقات الجمباز والسباحة على تنمية مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية **حسن الوديان، محمد ابوكشك وماجدولين البصول**	1207
▪ صورة المرأة في الصحافة الأردنية **زهير طاهات**	1235
▪ السمات الشخصية للطلبة الرياضيين في جامعة عمان الأهلية **محمد المبيضين**	1249
▪ البرامج الانتخابية للمرشحين في الانتخابات النيابية الأردنية لسنة 2003 **نظام بركات ومحمد الشرعة**	1265

البحوث بالإنجليزية

▪ دور أولياء الأمورفي تعزيز المهارات القيادية لدى أبنائهم من وجهة نظر الأبناء: دراسة اجتماعية نوعية **عمر خصاونة**	1289

فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد

أسامة البطاينة، محمد المومني وعادل العوفي، قسم علم النفس الإرشادي والتربوي، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

استلم البحث في 2009/4/20 وقبل للنشر 2009/11/14

ملخص

هدفت الدراسة تعرّف درجة فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر أولياء الأمور والعاملين في مراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة. لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بإعداد مقياس لجمع البيانات اشتمل على (62) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: مجال البرنامج التشخيصي، ومجال برنامج الدعم والإرشاد الأسري، ومجال برنامج العلاج الدوائي، ومجال برنامج العلاج السلوكي، حيث تم توزيعه على عينة تكونت من (77) عاملاً في كل مركز، و(100) من أولياء الأمور. توصلت الدراسة إلى أن مجال برنامج الدعم والإرشاد الأسري احتل المرتبة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية مجال البرنامج التشخيصي، تلاه في المرتبة الثالثة مجال برنامج العلاج الدوائي، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال برنامج العلاج السلوكي حسب تقديرات أولياء الأمور، واحتل مجال برنامج العلاج السلوكي المرتبة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية مجال البرنامج التشخيصي، تلاه في المرتبة الثالثة مجال برنامج الدعم والإرشاد الأسري، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال برنامج العلاج الدوائي حسب تقديرات العاملين في المراكز، وأشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً على جميع مجالات الدراسة، ما عدا مجال برنامج العلاج السلوكي، والأداة الكلية، تعزى لأثر متغير المسمى الوظيفي حيث كانت الفروق لصالح فئة العاملين، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً عند جميع مجالات الدراسة والأداة الكلية، ما عدا مجال برنامج العلاج الدوائي، حسب تقديرات العاملين في المراكز تعزى لمتغير الجنس، وذلك لصالح الإناث، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً عند جميع مجالات الدراسة، والأداة الكلية، ما عدا مجال برنامج الدعم والإرشاد الأسري، حسب تقديرات أولياء الأمور تعزى لمتغير الجنس حيث كانت الفروق لصالح تقديرات الإناث، كما أشارت النتائج أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر عدد سنوات الخبرة للعاملين على جميع مجالات الدراسة والأداة ككل حسب تقديرات العاملين في المراكز، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لأثر متغير نوع العمل على جميع المجالات وعلى الأداة ككل، حسب تقديرات العاملين في المراكز، كما كانت فروق بين متوسط تقديرات ذوي المؤهل العلمي (ما دون البكالوريوس، وبكالوريوس) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي المؤهل العلمي (ما فوق البكالوريوس) من جهة ثانية، وذلك لصالح ذوي المؤهل العلمي (ما دون البكالوريوس، وبكالوريوس)، حسب تقديرات العاملين في المراكز، وعدم وجود ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر مستوى التعليم لأولياء الأمور عند جميع المجالات والأداة ككل.

الكلمات المفتاحية: *فاعلية، برامج، معالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه، النشاط الزائد.*

Effectiveness of Programs Offered for the Treatment of Basic Symptoms for Attention Deficit Hyperactivity Disorder

Osama Bataineh, Mohammad Al-Momani and Adel Al Owfi*: Department of Counseling and Educational Psychology, Yarmouk University, Irbid- Jordan.*

Abstract

The purpose of the study was to investigate the effectiveness of programs offered for the treatment of basic symptoms for attention deficit hyperactivity disorder (ADHD) from parents' and employees' prospectives. To achieve the study purposes, the researchers designed an instrument consisting of 62 items distributed on the following domains: the diagnostic program, support and family counseling program, medical program, behavioral therapy. The study sample consisted of 77 employees at the ehavior Modification Centers in Madina and 100 parents. Study results indicated that support and family counseling program ranked first, then the diagnostic program, the medical program, behavioral therapy program according to parents' assessment. As for employees' assessment, the behavioral therapy program ranked first, then the diagnostic program, the family consulting program, and the medical program. Significant differences were found ($\alpha = 0.05$) in all study domains, except in the behavioral therapy program, and the

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك ISSN (1023- 0165) 2011

overall instrument, due to job title in favor of employees. No significant differences (α = 0.05) were found in all study domains and the overall instrument, except for the medical program in favor of females. No significant differences were found (α = 0.05) in parents' assessment due to gender in all study domains and the overall instrument, except for the family counseling program in favor of females. No significant differences (α = 0.05) were found in employees' assessment due to experience in all fields. No significant differences (α = 0.05) were found in employees' assessment due to job title in all domains. Significant differences were found due to educational qualification (below bachelor and bachelor) from one side and educated people (above bachelor) from the other side, in favor of (below bachelor and bachelor). No significant differences were found (α = 0.05) due to the educational level of parents in all domains and the whole instrument.

***Keywords**: Effectiveness, Programs, Treat Basic Symptoms of Attention Deficit Disorder, Hyperactivity.*

الخلفية النظرية:

إن من أهم التحديات التي تواجه المدرسين اليوم التعامل مع الطلاب الذين لا ينتبهون لما يقال في الفصل ولا يستطيعون الاستقرار في مكان واحد خلال فترة الدرس، فهم في حركة مستمرة، وبالطبع فإن ولي الأمر سوف ينزعج عندما يصله خطاب من المدرسة تخبره فيه بأن طفله لا يريد أن يستمع ويثير المشكلات داخل الفصل ولهذا فإن علاماته في معظم المواد الدراسية منخفضة. إن أحد الأسباب المحتملة لهذه السلوكات هو معاناة هذا الطالب من اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد (*Attention Deficit Hyperactivity Disorder*)، والذي يعرف اختصاراً بـ (*ADHD*).

إن اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد (*ADHD*) من الاضطرابات التي حظيت باهتمام كثير من الباحثين؛ وذلك لامتداد تأثيره إلى مجالات واسعة من حياة الفرد: الأكاديمية والاجتماعية والمهنية، وكذلك لسعة انتشاره وتعدد أعراضه وتغيرها مع التقدم في العمر، ولعلاقته باضطرابات أخرى (الرويتع، 2002). وصنفت الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على أنه أكثر الاضطرابات السلوكية-العصبية شيوعاً في مرحلة الطفولة، وتتمثل الأعراض الأساسية لهذا الاضطراب في: عدم الانتباه، والنشاط الزائد والاندفاعية. والأطفال الذين يعانون من هذا الاضطراب ربما يعانون أيضاً من مشكلات وظيفية مثل: الصعوبات المدرسية، والتحصيل المتدني، ومشكلات في العلاقات مع أفراد الأسرة والأقران، بالإضافة إلى تدني تقدير الذات لديهم (*American Academy of Pediatrics,2000*). كما يشار إلى هذا الاضطراب باصطلاح فرط الحركة، أو فرط النشاط الحركي أو الحركة الزائدة، ويصيب الأطفال والمراهقين، ويتميز بعرضين هما العجز في تركيز الانتباه، وزيادة النشاط أو الحركة بصورة شاذة وبدون أهداف (موسوعة علم النفس الشاملة، 1999: 51).

ويصف جان، وستيفن، وجوزيف، وتوماس (*Jan, et al., 1987*) الطفل ذا اضطراب نقص الانتباه والنشاط الزائد بأنه ذلك الطفل الذي يبدي مستوى غير مقبول من النشاط الحركي، وعدم القدرة على تركيز الانتباه لمدة طويلة، وعدم القدرة على إقامة علاقات إيجابية مع الآخرين. يظهر ضعف الانتباه قبل سن سبع سنوات لمدة لا تقل عن 6 شهور، وقد يمتد إلى مرحلة الرشد، وقد يستمر مدى الحياة. وأعراض ضعف الانتباه تظهر في مواقف اجتماعية وأكاديمية عديدة، وتأخذ نماذج منها: صعوبة في الاحتفاظ بالانتباه لمدة ولو قصيرة، وصعوبة توجيه الانتباه نحو أي مثير (الانتباه الانتقائي)، وسهولة التشتت لأبسط المثيرات (دبيس والسمادوني، 1998). يؤكد سيسالم (2006) بأن خصائص اضطرابات ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد تشمل على عدة أنماط، وهي الفوضى وعدم النظام، ضعف العلاقات مع الأقران والأخوة والأخوات، السلوك العدواني، تدني مفهوم الذات والثقة بالنفس، ضعف في التناسق والتآزر الحركي ومشكلات الذاكرة (سيسالم، 2006). أما الأكاديمية الأمريكية لطب الأسرة، فقد بينت أن نسبة أطفال المدارس الذين يعانون من المشكلات السلوكية تصل إلى 19%، وأن أكثر من نصفهم يعانون من مشكلات في الانتباه أو النشاط الزائد (*Smucker and Hedayat, 2001*).

وأشار الحامد (2002) إلى أن قسم طب الأسرة والمجتمع. في كلية الطب بجامعة الملك فيصل قام بدراسة حول مدى انتشار هذا الاضطراب بمدينة الدمام، حيث أجريت الدراسة على عشر مدارس بواقع (13%) من مجموع المدارس الحكومية والأهلية بمدينة الدمام، وبلغت عينة الدراسة (1287) طالباً، وأظهرت نتائج الدراسة أن معدل انتشار اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد هو (16.7%).

أشارت الدراسات التي بحثت في العلاقة بين العوامل الوراثية وضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد إلى أن ما بين حوالي 55% إلى 92% من أعراض اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد مرتبط بعوامل وراثية (ميركولينو وآخرون، 2003). كما اقترحت النظريات الكيميائية أن اضطراب نقص الانتباه والنشاط الزائد يحدث نتيجة خلل في وظيفة الدوبامين *Dopamine*، وهو ناقل عصبي يتمركز في المناطق الدماغية المسؤولة عن الحركة والدافعية.*(Charlocttee, et al., 2002)*. كما لوحظ أن أعراض اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد تكون أكبر لدى أطفال الطبقات ذات المستوى الاجتماعي المنخفض؛ وذلك لإهمال الوالدين، للطفل وعدم رعايته (اليوسفي، 2005).

مشكلة الدراسة

يشكل اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد نسبة لا يستهان بها في مجتمعاتنا العربية، وبمراجعة الأدب النظري لوحظ ندرة وجود برامج علاجية له، وعدم وجود دراسات عربية موثقة تعنى به، رغم انتشاره وبما أن تأثير هذا الاضطراب قد يعاني منه الأطفال العاديون وذوو الحاجات الخاصة، خاصة ذوي صعوبات التعلم، حيث أنه من الممكن أن يمتد إلى جميع المجالات في حياة الفرد، مما يسبب لهم مشكلات في المدرسة، والبيت، والعمل، ومع الأقران وتدن تقدير الذات والتفاعل الاجتماعي لديهم، لاسيما وأن هذا الاضطراب لا يقتصر على الأطفال بمرحلة الطفولة فقط؛ وإنما يستمر لدى حالات كثيرة خلال مرحلتي المراهقة والرشد، وما يتعرض له الفرد نتيجة لذلك من ضغوط أسرية واجتماعية وأكاديمية كثيرة؛ لذا يعد ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من أهم التحديات التي تواجه المعلمين، وأولياء الأمور، والمرشدين على حد سواء. لذا تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع البرامج المقدمة في مراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة والتعرف على واقعها، ومعرفة فاعليتها للوقوف على نقاط الضعف وتصحيحها وتقويتها، ونقاط القوة لزيادتها، وذلك من خلال وجهة نظر أولياء الأمور والعاملين في تلك المراكز ومن خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

1- ما فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر أولياء الأمور والعاملين في مراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة؟
2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد تعزى لاختلاف الصفة الوظيفية (أولياء الأمور، العاملون)، والجنس، ومستوى التعليم؟"
3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد حسب استجابات العاملين تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ونوع العمل؟"

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في محاولتها التعّرف على واقع البرامج المقدمة لعلاج الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد بالمدينة المنورة، بهدف رفع الوعي المعرفي لدى أولياء الأمور والمعلمين عن اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، وتوظيف نتائج الدراسة في زيادة فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة تلك الأعراض من خلال التعرف على نقاط الضعف في تلك البرامج.

الدراسات السابقة

هدفت الدراسة التي أجراها هارتمان, وري, وويلكت، وبيننجتون *(Hartman, et al., 2007)* لتقييم فيما إذا كان عدم التوافق في تدريجات اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد بين المعلمين وأولياء الأمور في استراليا تعزى إلى التحيز بين المعلمين وأولياء الأمور، أو تعزى إلى أن المدرجين يلاحظون سلوكيات اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد مختلفة. تكونت عينة الدراسة من (106) زوج يتكون كل زوج من معلم وولي أمر(أب أو أم)، وأشارت النتائج إلى أن عدم التوافق في تدريجات اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد يعزى بشكل أساسي إلى أن المعلمين وأولياء الأمور يلاحظون سلوكيات اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد مختلفة بين المنزل والمدرسة. وأشارت أيضاً إلى أن هناك فروقاً دالة إحصائياً في مستوى التميز في تدريج اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد بين المعلمين وأولياء الأمور, وكانت الفروق لصالح أولياء الأمور.

وفي الدراسة التي أجراها يونج *(Yong, 2008)* لتقييم مدى معرفة معلمي المراحل المبكرة لأعراض اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد ومدى قدرتهم على تعريفه، تكونت عينة الدراسة من (258) معلماً من معلمي مرحلة الطفولة المبكرة, وتم استخدام المقابلات من أجل الوصول إلى تصورات المعلمين حول اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، وأشارت النتائج إلى أن خبرة المعلم في مجال التدريس، ومشاركته في برامج معالجة اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، هي من العوامل الأكثر أهمية في قدرته على تعريف اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد. وأشارت كذلك إلى وجود فروق دالة إحصائياً في معرفة المعلمين حول اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد تعزى إلى خبرة التدريس ولصالح المعلمين الأكثر خبرة.

وقام مكيي، وهارفي، ودانفورث، ويولاسزيك، وفريدمان *(McKee, et al., 2004)* بدراسة لتقييم الأساليب التي يتبعها الوالدان في التعامل مع أبنائهم وأثرها في سلوك الطفل قبل وبعد المشاركة في البرنامج الهادف لتدريب أحد الوالدين للتعامل مع أطفالهم المصابين بتشتت الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد. بالنسبة للأمهات فإن عدم التكيف أو سوء التكيف مع هذه الحالة يعود إلى الإهمال من قبل الوالدين، في التعامل مع الطفل بالإكراه والإجبار من قبل الوالدين إضافة إلى على سوء السلوك الملحوظ للطفل قبل تدريب الوالدين. شارك في هذا البرنامج التدريبي (46) من الأمهات إضافة إلى (26) من الآباء. كان عدد الأطفال (45) طفلاً من الذكور و(4) من الإناث تراوحت أعمارهم من (4-12) سنة ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية. أشارت النتائج إلى أن سوء التكيف من قبل الوالدين مع حالة تشتت الانتباه يعود إلى الإهمال والتعامل مع الطفل بالإكراه. كما بينت النتائج فعالية برنامج تدريب أحد الوالدين في تعديل سلوك الطفل. وأدت الدراسة إلى تغير إيجابي في

سلوك الوالدين في تعاملهم مع أطفالهم المصابين بتشتت الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، وذلك كنتيجة لبرنامج التدريب. وأظهرت النتائج أن الأساليب التي يتبعها الوالدان في التغلب على المشكلات السلوكية لأطفالهم تلعب دوراً هاماً في تعديل سوء السلوك لدى أطفالهم.

وأجرى فابيانو *(Fabiano, 2007)* دراسة هدفت لمعرفة مدى مشاركة الأب في برامج تدريب الأب السلوكية لأطفال اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد, حيث تم مراجعة (32) دراسة حول مشاركة الآباء في برامج تدريب آباء اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد في الولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت تلك المراجعة إلى أن معظم الدراسات والأبحاث قد ركزت على الأمهات بشكل أساسي, خاصة في برامج المعالجة وفي تقييم مدى فاعلية برامج التدريب المقدمة لآباء أطفال اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن (1.87%) من الدراسات لم تتضمن نتائج عن مخرجات مرتبطة بالآباء.

أجرى واشبوش، وكريج، وبيلهام، وكنج (*Waschbusch, et al., 2007*) دراسة هدفت إلى فحص أثر الدواء لدى أطفال اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد قبل المشاركة في المهام ذات التوجه الأكاديمي. تكونت عينة الدراسة (61) طفلاً في بلجيكا من أطفال اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، ومن غير أطفال اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد قسموا إلى مجموعتين: ضابطة وتجريبية تتراوح أعمارهم من (6-12) سنة، وتم تقسيم الأطفال إلى مجموعتين من أجل فحص أثر أخذ الدواء قبل أداء مهام ذات توجه أكاديمي على أداء الأطفال لهذه المهام، وأكمل المشاركون ثلاثة مقاييس إضافة إلى تقييمات ذاتية حول أدائهم، أشارت النتائج أن أخذ الدواء اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد قبل أداء مهام توجه أكاديمي قد تحسنت لدى أطفال اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد مقارنة مع أطفال المجموعة الضابطة. وسجل أطفال المجموعة التجريبية مستويات إيجابية أكبر من التقييمات الذاتية بعد المشاركة في الدراسة.

وهدفت الدراسة التي أجراها بيدرمان، وبيتي، وويلنز (*Biederman, et al., 2008*) للكشف فيما إذا كانت هناك علاقة بين تناول أدوية اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد وبين الإدمان على المخدرات وتكونت عينة الدراسة من (34) طفلاً من مرضى اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد الذين تم ملاحظتهم خلال فترة شهرين من أجل الكشف عن العلاقة بين تناول أدوية اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد وبين الإدمان على المخدرات، وتم استخدام مقاييس الإدمان على المخدرات. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مستويات الإدمان على المخدرات بين الأشخاص الذين يتناولون علاجات اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد وبين الأشخاص الذين لا يتناولونها.

وقام بير ونيتزل (*Baer and Nietzel,1991*) بمراجعة (36) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت أساليب تعديل السلوك المعرفي أو العلاج السلوكي من أجل خفض مستويات السلوك الاندفاعي لدى الأطفال الذين يعانون من اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد واضطراب المعارضة والتحدي واضطرابات التصرف وصعوبات التعلم والاضطرابات السلوكية. حيث استخدم في تلك الدراسات: أسلوب التعليم الذاتي، وتكلفة الاستجابة، والنمذجة، والتعزيز، والتدريب على الاسترخاء. وتراوح أعمار أفراد تلك الدراسات من (4-17) سنة وبمتوسط (9.62) سنة، وكان معظم أفراد تلك الدراسات ذكوراً باستثناء (10) دراسات أجريت على الإناث فقط، وبلغ المجموع الكلي لأفراد جميع الدراسات (1550) فرداً، ونُشر منها 21 دراسة في الأعوام ما بين (1968-1979)، أما الباقي فكان بعد العام 1980. وبينت نتائج التحليل الإحصائي لجميع تلك الدراسات إلى حصول تحسن في أعراض السلوك الاندفاعي لدى معظم أفراد تلك الدراسات.

وقام ملكاوي (2003) بدراسة هدفت إلى معرفة مدى فاعلية أسلوب التعزيز الرمزي في معالجة اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد لدى طلبة من ذوي صعوبات التعلم، وكان عدد أفراد الدراسة (30 طالباً) من الصفين الثالث والرابع الذكور الملتحقين بغرف صعوبات التعلم في مديرية إربد الثانية في الأردن. ووزع أفراد الدراسة إلى مجموعتين تجريبية وضابطة بالتساوي، وتم تحديد أفراد الدراسة من خلال قائمة تقدير سلوك ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الحركي الزائد، وطبق أسلوب التعزيز الرمزي على المجموعة التجريبية لمدة شهر ونصف. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة على الاختبار البعدي لصالح المجموعة التجريبية، كما أظهرت عدم وجود فروق في اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الحركي الزائد يعزى لمتغير المستوى الصفي، وللتفاعل بين الصف وطريقة العلاج.

وقام القرعان (2006) بدراسة هدفت إلى معرفة أثر برنامج تدريبي سلوكي معرفي في معالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد لدى عينة أردنية من طلبة الصف الرابع والخامس والسادس الأساسي الذين يعانون من اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد. وقد بلغ عدد أفراد الدراسة (100) طالب يعانون من اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، تم توزيعهم إلى مجموعتين: مجموعة تجريبية عددها (50) طالباً، ومجموعة ضابطة عددها (50) طالباً أيضاً، حيث تلقت المجموعة التجريبية البرنامج التدريبي الذي تضّمن استخدام إستراتيجيتين هما: التعليم الذاتي، ومراقبة الذات، بينما استمرت المجموعة الضابطة في برنامجها الاعتيادي، وقد استغرق تطبيق البرنامج مدة عشرة أسابيع بواقع (40) حصة تدريبية. أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين

التجريبية والضابطة على الأبعاد الفرعية والكلية للمقياس بصورتيه المدرسية والمنزلية ولصالح المجموعة التجريبية. وهذا يشير إلى أن البرنامج التدريبي، كان فعالاً في خفض الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد.

وبمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة يلاحظ الباحثون غيابًا في هذا المجال لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على فاعلية تلك البرامج المقدمة في مراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة، حيث إن تلك المراكز تقدم جميع تلك البرامج، ولم تتناول أية دورات تقويم فاعلية تلك البرامج حسب علم الباحث، وعلاوة على ذلك فإن عملية التقويم كانت من وجهة نظر مقدمي تلك البرامج (العاملين) من جهة، ومن وجهة نظر المستفيدين من تلك البرامج المتمثلين في أولياء أمور الطلبة من جهة ثانية، كونهم الأقدر على تقويم تلك البرامج من الطلبة أنفسهم.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مركز النمو والسلوك أولياء الأمور الطلبة المنتظمين فيه، في المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي2008/2007م والبالغ عددهم (96) عاملاً، و(248) ولي أمر، حسب إحصاءات المركز للعام الدراسي2008/2007م. في حيث تكونت عينة الدراسة من (77) عاملاً، ويشكلون ما نسبته (80.21%) من العاملين، و(100) ولي أمر، ويشكلون ما نسبته (40.32%) من أولياء الأمور وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية.

أداة الدراسة

قام الباحثون بتصميم استبانه كأداة لجمع البيانات وهو مقياس واقع البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر أولياء الأمور والعاملين بمركز تعديل السلوك بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، حيث قام الباحثون بتصميمها بعد الاطلاع ودراسة الأدب النظري والدراسات السابقة، مثل دراسة ميرنيكي وهوكرايد (Miernicki and Hukriede, 2004)، ودراسة ترافيل وفيسر (Travel and Visser, 2006).

وقد استفاد الباحثون من تلك الدراسات في عملية اشتقاق مجالات الدراسة، والاستفادة من آليات صياغة الفقرات، حيث تكون المقياس بصورته الأولية من (67) فقرة توزعت عل (4) مجالات، وهي: مجال البرنامج التشخيصي، وبرنامج الدعم والإرشاد الأسري، وبرنامج العلاج الدوائي، وبرنامج العلاج السلوكي.

صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة، قام الباحثون بعرضه على لجنة من المحكمين وعددهم (12) محكماً من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة في المملكة العربية السعودية وجامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، حيث تم الآخذ بتوجيهات ومقترحات أعضاء لجنة التحكيم، فقد تم حذف (5) فقرات، وهي الفقرة (9) من البعد الثالث، والفقرات (5، 10، 23، 26) من البعد الرابع، وتعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات وذلك عندما يجمع خمسة محكمين على الأقل.

ثبات الأداة

للتأكد من ثبات المقياس، قام الباحثون بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية خارج عينة الدراسة وعددهم (36) عاملاً وولي أمر في مراكز السلوك بالمدينة المنورة، وذلك بتطبيقها مرتين وبفاصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني. وتم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين للعاملين، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.88 – 0.92) للمجالات، و(0.94) للمقياس الكلي، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات بين (0.92 – 0.96) للمجالات، و(0.97) للمقياس الكلي. كما تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين لأولياء الأمور، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.84 – 0.91) للمجالات، و(0.93) للمقياس الكلي، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث تراوحت قيم معاملات الاتساق الداخلي (0.86 – 0.91) للمجالات، و(0.95) للمقياس الكلي.

تصحيح المقياس

استخدم الباحثون التدريج التالي للحكم على فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على النحو التالي:

أقل من 1.50 درجة فاعلية قليلة جداً.
من 1.50 – 2.49 درجة فاعلية قليلة.
من 2.50 – 3.49 درجة فاعلية متوسطة.
من 3.50 – 4.49 درجة فاعلية كبيرة.
أكثر من 4.50 درجة فاعلية كبيرة جداً.

إجراءات الدراسة

بعد أن قام الباحثون بتصميم مقياس الدراسة، وتحقق من صدقه وثباته، قام بتحديد أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (200) عاملاً وولي أمر في مراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة، وقاموا بتوزيع المقياس عليهم؛ وذلك من خلال قيامه بزيارة المراكز شخصياً، وقام بتوضيح التعليمات شفوياً لهم إضافة إلى التعليمات المكتوبة على المقياس، ثم تم جمعها، وقد استغرقت عملية توزيع المقياس وجمعه أسبوعين، حيث تم توزيع (200) مقياسا، تم استرداد (180) مقياسا منها، ولاحظ الباحث أن هناك ثلاثة مقاييس ناقصة البيانات فيها وأن أصحابها لم يقوموا بتعبئتها بالطريقة الصحيحة لذلك؛ تم استبعادها. وبذلك أصبح عدد المقاييس التي خضعت للتحليل (177) مقياسا، وهي تشكل حجم عينة الدراسة. وثم قام الباحث بإدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب واستخدمت الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل النتائج إحصائيا.

النتائج والمناقشة:

للإجابة عن السؤال الأول وهو **"ما درجة فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر أولياء الأمور والعاملين بمراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة؟"**، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر أولياء الأمور والعاملين بمراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة، حيث كانت كما هي في الجدول (1).

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات مجالات فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر أولياء الأمور والعاملين بمراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة

المجال	الرقم	الفقرة	أولياء الأمور		العاملين	
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط لحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول: البرنامج التشخيصي	.1	تخصيص مكاناً مناسباً للتشخيص	4.10	1.11	4.10	1.02
	.2	إجراء الفحص الطبي الشامل للطفل	4.29	1.10	4.26	1.03
	.3	قيام فريق متعدد التخصصات بالتشخيص (طبيب الأطفال، أخصائي اجتماعي- أخصائي نفسي- معلم تربية خاصة)	3.51	1.28	4.13	1.09
	.4	إجراء التشخيص التكاملي الذي يشمل التشخيص (الطبي، السيكومتري، الاجتماعي، التربوي) (أ)	3.59	1.07	4.00	1.17
	.5	الحصول على التاريخ التطوري للحالة من الوالدين أوولي الأمر	4.38	0.97	4.29	0.84
	.6	دراسة التاريخ الطبي لأسرة الطفل	3.95	1.25	4.10	1.03
	.7	استخدام الاختبارات المقننة والرسمية عند التشخيص (ب)	3.60	0.99	4.19	1.09
	.8	استخدام الاختبارات غير المقننة عند التشخيص (ج)	3.46	0.99	3.70	1.11
	.9	استخدام محكات الدليل التشخيصي والإحصائي الرابع (د)	3.94	0.86	3.38	1.17
	.10	استخدام نماذج تقدير السلوك (و)	4.07	0.84	3.84	1.24
	.11	توجيه أسئلة في مستوى قدرات الطفل وإمكاناته	4.18	0.96	4.23	.97
	.12	تحديد الأبعاد المراد قياسها بدقة	3.62	0.91	4.06	1.02
	.13	القيام بالتشخيص الفارقي للتمييز بينه وبين الإعاقات الأخرى(ي)	4.06	1.06	4.06	1.03
	.14	تسجيل الحالات وتوثيقها في سجلات خاصة	4.22	0.98	4.42	0.91
		المجال ككل	**3.93**	**0.69**	**4.06**	**0.84**

المجال	الرقم	الفقرة	أولياء الأمور		العاملين	
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط لحسابي	الانحراف المعياري
المجال الثاني: برنامج الدعم والإرشاد الأسري	.15	تقديم معلومات عن اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد للوالدين	4.14	1.01	4.00	1.04
	.16	تقديم الإرشاد للأسر بأسرع وقت ممكن بعد اكتشاف الاضطراب	4.21	0.91	4.00	1.19
	.17	تزويد الأسر بمصادر الخدمات والمعلومات عن الاضطراب	4.11	1.05	3.88	1.21
	.18	تعريف الوالدين بحقوقهم في الحصول على الخدمات الطبية والتربوية	4.15	1.04	3.99	1.20
	.19	الدعم العاطفي للأسرة بقبول حالة الطفل والتعايش معها	4.31	0.84	4.27	1.02
	.20	النظر إلى الوالدين بوصفهما شريكين حقيقيين في العلاقة المهنية	3.99	0.87	4.17	1.04
	.21	تجنب استخدام مصطلحات لا يعرفها الوالدان واستخدام اللغة التي يفهمانها بسهولة	4.03	0.95	4.36	1.01
	.22	توضيح طبيعة المشكلة التي يعاني منها الطفل للوالدين بصراحة	4.14	0.86	4.30	0.92
	.23	تقديم تقارير أسبوعية عن حالة الطفل للوالدين	3.53	1.11	3.62	1.39
	.24	مساعدة الوالدين على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالخطة التربوية الفردية للطفل (أ)	3.87	0.90	3.79	1.26
	.25	مساعدة الوالدين على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتحديد الوضع التربوي المناسب للطفل	3.84	0.90	3.78	1.11
	.26	التدريب المستمر للآباء والأمهات على استراتيجيات تعديل وإدارة السلوك	3.84	0.91	3.74	1.45
		المجال ككل	**4.01**	**0.72**	**3.99**	**0.98**
المجال الثالث: برنامج العلاج الدوائي	.27	صرف الدواء بناءً على شدة الاضطراب	3.99	1.23	4.16	0.95
	.28	التأكد من فاعلية الدواء مع هذه الحالة بإجراء تجربة عملية	3.64	1.15	4.00	1.21
	.29	التأكد من عدم وجود تأثيرات جانبية كبيرة للدواء على الطفل	3.81	1.22	4.22	1.12
	.30	مراعاة عمر الطفل عند صرف الدواء له	4.21	1.17	4.29	1.05
	.31	تحديد الجرعة الدوائية ووقت تناولها وإخبار الوالدين بذلك	4.24	1.11	4.35	1.00
	.32	تعريف أولياء الأمور بالاسم العلمي للدواء	3.91	1.34	3.60	1.31
	.33	تعريف الطفل بالسبب الذي يتناول من أجله الدواء	3.59	1.16	3.32	1.36
	.34	تعريف أولياء الأمور والطفل بأن الدواء يهيئه نفسياً وسلوكياً للقيام بالعمل	3.84	1.00	3.84	1.10
	.35	تعريف أولياء الأمور بالآثار المترتبة على استخدام الدواء وكيفية تفاديها أو الحد منها	3.83	1.11	3.90	1.20
	.36	تعريف المعلمين أن الدواء يزيد من تركيز الطفل ويحسن أداءه للواجبات المدرسية	3.70	1.06	3.66	1.29
		المجال ككل	**3.82**	**0.97**	**3.92**	**0.97**

المجال	الرقم	الفقرة	أولياء الأمور		العاملين	
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط لحسابي	الانحراف المعياري
المجال الرابع: برنامج العلاج السلوكي	.37	التركيز على البرامج المرتبطة بالأنشطة الحياتية اليومية للطفل	3.95	0.80	4.21	1.09
	.38	التركيز على البرامج المرتبطة بمهارات التفاعل الاجتماعي	3.89	0.82	4.08	1.01
	.39	تحديد السلوكيات المراد التعامل معها وتحديدها (سواء كانت ملائمة أو غير ملائمة)	3.67	0.90	4.04	1.03
	.40	وضع قائمة بالسلوكيات البديلة للسلوكيات غير الملائمة التي يراد إزالتها أو الحد من ظهورها وتكرارها	3.63	1.00	3.92	1.20
	.41	تحديد حجم المشكلة السلوكية في المنزل من خلال استبانه المواقف المنزلية	3.35	1.14	3.66	1.29
	.42	تحديد حجم المشكلة السلوكية في المدرسة من خلال استبانه المواقف المدرسية	3.35	1.27	3.86	1.27
	.43	تحديد المواقف التي تظهر فيها المشكلة السلوكية.	3.63	0.94	3.99	1.16
	.44	تصنيف المشكلات السلوكية الرئيسة إلى مجموعات بحسب شدتها وتكرارها	3.53	0.97	3.95	1.24
	.45	وضع قائمة للسلوكيات غير الملائمة التي يجب تجاهلها إذا كان الانتباه لها والاهتمام بها يؤدي إلى تقويتها، وتجاهلها يؤدي إلى إخفائها والتخلص منها	3.38	1.25	3.95	1.17
	.46	يتكرر استخدام العقاب الجسدي	3.70	1.37	4.32	1.03
	.47	تقديم المعزز المناسب (المكافأة) للسلوك الملائم	3.72	1.08	4.27	1.03
	.48	تقديم المعزز (المكافأة) مباشرة بعد صدور السلوك الملائم	3.66	0.99	4.30	0.93
	.49	تتم معاقبة السلوك غير الملائم وعدم الاكتفاء بالتهديدات اللفظية	3.09	1.10	3.48	1.24
	.50	تنمية مفهوم الذات والثقة بالنفس عند الطفل	3.51	0.95	4.21	1.03
	.51	تنمية مهارة الاستماع عند الطفل	3.59	0.96	4.23	0.97
	.52	تنمية مهارة إتباع التعليمات عند الطفل	3.63	0.97	4.22	1.02
	.53	تنمية مهارة المشاركة أو المشاطرة عند الطفل	3.64	0.92	4.18	0.96
	.54	تنمية مهارة التعاون في العمل واللعب	3.64	0.94	4.29	0.98
	.55	وضع جدولاً (قائمة) لمتابعة السلوك	3.55	1.00	4.09	1.17
	.56	سحب الامتيازات والحرمان المؤقت منها عند صدور السلوكيات غير الملائمة	3.30	1.01	4.10	1.12
	.57	استخدام أسلوب النمذجة لتعليم مهارة ما للطفل (أ)	3.19	0.92	4.23	1.01
	.58	استخدام الوسائل التعليمية المناسبة	3.58	0.97	4.39	0.96
	.59	الانتقال من المهارات البسيطة إلى المهارات الأكثر تعقيداً	3.41	0.99	4.14	1.23
	.60	الاهتمام بتعديل سوابق السلوك أو مسبباته (ب)	3.38	1.00	4.18	1.05
	.61	الاهتمام بتعديل نواتج السلوك أو توابعه (ج)	3.45	0.99	4.16	1.09
		المجال ككل	**3.54**	**0.69**	**4.10**	**0.84**

يبين الجدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر أولياء الأمور الطلبة مركز النمو والسلوك بالمدينة المنورة، حيث جاء مجال برنامج الدعم والإرشاد الأسري في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.01) وانحراف معياري (0.72)، تلاه في المرتبة الثانية مجال البرنامج التشخيصي بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري (0.69)، تلاه في المرتبة الثالثة مجال برنامج العلاج الدوائي بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري (0.97)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال برنامج العلاج السلوكي بمتوسط حسابي بلغ (3.54) وانحراف معياري (0.69)، وبلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أولياء الأمور للأداة ككل (3.77) وبانحراف معياري (0.61).

كما يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر العاملين بمراكز تعديل السلوك بالمدينة المنورة، حيث جاء مجال برنامج العلاج السلوكي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.10) وانحراف معياري (0.84)، تلاه في المرتبة الثانية مجال البرنامج التشخيصي بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وانحراف معياري (0.84)، تلاه في المرتبة الثالثة مجال برنامج الدعم والإرشاد الأسري بمتوسط حسابي بلغ (3.99) وانحراف معياري (0.98)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال برنامج العلاج الدوائي بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري (0.97)، وبلغ المتوسط الحسابي لتقديرات العاملين في المركز للأداة ككل (4.04) وبانحراف معياري (0.83).

وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة براون ووين وميدنز (Brown, *et al*., 1985)، ونتائج دراسة ميرنيكي وهوكرايد (Mierncki and Hukriede, 2004)، حيث أكدت هذه الدراسات على فاعلية البرامج لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد.

واختلفت مع نتائج دراسة ترافل وفيسر (Travel and Visser, 2006)، ويعزو الباحث سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف طبيعة البيئات الجغرافية في الدراستين، حيث تمت دراسة ترافل وفيسر في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تمت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية، كما قد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف طبيعة العينات في الدراستين، حيث تناولت دراسة ترافل وفيسر أولياء الأمور والشباب، بينما تكونت عينة هذه الدراسة من العاملين في المراكز بالإضافة إلى أولياء الأمور.

ويعزو الباحث ما جاء في النتائج من وجهة نظر أولياء الأمور مجئ مجال برنامج الدعم والإرشاد الأسري في المرتبة الأولى إلى شعور أولياء الأمور بأن برامج المراكز تركز على تقديم محاضرات وندوات في الإرشاد والتثقيف الأسري، وتعد هذه النشاطات من أبرز وأسهل المهام التي تقوم بها المراكز، وأكثرها تقديماً، وتقوم بإبرازها، حيث يتمحور عمل تلك المراكز على تقديم برامجها على شكل محاضرات وندوات لإرشاد الطلبة وأولياء أمورهم حول السلوكات الاجتماعية المرغوبة، وكيفية التعامل مع هذه الفئة من الأطفال، لذلك نجد أن تلك المراكز تتفوق وتبرع في تقديم تلك المحاضرات والندوات.

أما محور اهتمام العاملين التشخيص، فقد احتل المرتبة الثانية، وقد يعزى ذلك إلى قيام المراكز بإجراء الفحوص الطبية الشاملة للأطفال، والحصول على التاريخ التطوري لحالاتهم من والديهم أو أولياء أمورهم، حيث يتم تخصيص مكاناً مناسباً للتشخيص، ويتم استخدام نماذج تقدير السلوك الخاصة بذلك، حيث يتم تسجيل الحالات وتوثيقها في سجلات خاصة، بهدف متابعتها مستقبلاً. ومع انه يتم استخدام الاختبارات المقننة والرسمية عند التشخيص، ولكنه تفعيله ما زال ضعيفاً، حيث قد يرجع سبب ذلك إلى عدم توافر اختبارات مقننة ورسمية تناسب البيئة السعودية وإن توفرت تلك الاختبارات قد لا تكون لدى العاملين الكفايات اللازمة لتطبيقها، أو تنقصهم الخبرة في تطبيقها، أو لا تناسب الحالات الواردة إلى المراكز.

أما من حيث وجهة نظر العاملين فيعزو الباحث النتائج إلى أن العاملين يرون أن مهمتهم الأساسية تنصب على تقديم وتطبيق برامج العلاج السلوكي، بعد القيام بإجراءات التشخيص المناسب، ويتم ذلك من خلال برامج الإرشاد والتوجيه الأسري، ويرون أن العلاج السلوكي يكون أفضل من استخدام العلاج الدوائي، الذي يقدم حلولاً سريعة، ولكنها مؤقتة للمشكلة، لذلك يندر استخدامه.

وعلى الرغم من أن تقديرات أولياء الأمور أو تقديرات العاملين كانت بدرجات عالية، وهذا يعكس درجة عالية من الفاعلية لبرامج تلك المراكز، وقد يعزو الباحث ذلك إلى شعور العاملين أن جهودهم الكبيرة التي يبذلونها في تطوير سلوكات الأطفال الايجابية تنسجم مع الأهداف المرصودة لبرامجهم، وأن جهودهم تسير في المسار السليم، وتعمل على تلبية طموحات أولياء الأمور، ويظهر ذلك جلياً من خلال تقديرات أولياء الأمور، حيث يشعرون أن هناك تحسناً في سلوكات أطفالهم، وبغض النظر عن حجم ذلك التحسن.

ولكن عند التدقيق من قبل المتخصصين في هذا المجال، ومقارنة فاعلية تلك المراكز مع المراكز المشابهة في الدول المتقدمة، تلاحظ الفروق الكبيرة في مجال تلك الخدمات المقدمة، وقد يعزى ذلك إلى عدم اطلاع أولياء على نماذج من الخدمات التي تقدم للأطفال في علاج أعراض اضطرابات ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد في بعض الدول المتقدمة

وللإجابة عن السؤال الثاني وهو **هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في مستوى فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد تعزى لاختلاف الصفة الوظيفية (أولياء الأمور، العاملين)، والجنس، ومستوى التعليم**؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة، حسب متغيرات الصفة الوظيفية، والجنس، ومستوى التعليم على مجالات الدراسة، والأداة الكلية على النحو التالي:

1. حسب متغير الصفة الوظيفية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، حسب متغير الصفة الوظيفية (أولياء الأمور، العاملين)، حيث كانت كما هي موضحة في جدول (2).

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد حسب متغير الصفة الوظيفية

المجالات	الصفة الوظيفية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البرنامج التشخيصي	أولياء الأمور	100	3.93	0.69
	العاملين	77	4.06	0.84
برنامج الدعم والإرشاد الأسري	أولياء الأمور	100	4.01	0.72
	العاملين	77	3.99	0.98
برنامج العلاج الدوائي	أولياء الأمور	100	3.82	0.97
	العاملين	77	3.92	0.97
برنامج العلاج السلوكي	أولياء الأمور	100	3.54	0.69
	العاملين	77	4.10	0.84
الأداة ككل	أولياء الأمور	100	3.77	0.61
	العاملين	77	4.04	0.83

2. حسب متغير الجنس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، حسب متغير الجنس، حيث كانت كما هي موضحة في جدول (3).

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد حسب متغير الجنس

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البرنامج التشخيصي	ذكر	97	3.88	0.79
	أنثى	80	4.08	0.84
برنامج الدعم والإرشاد الأسري	ذكر	97	3.86	0.69
	أنثى	80	4.17	0.78
برنامج العلاج الدوائي	ذكر	97	3.71	0.84
	أنثى	80	4.02	0.75
برنامج العلاج السلوكي	ذكر	97	3.85	0.77
	أنثى	80	3.94	0.67
الأداة ككل	ذكر	97	3.80	0.55
	أنثى	80	3.99	0.48

3. حسب متغير مستوى التعليم

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، حسب متغير مستوى التعليم، حيث كانت كما هي موضحة في جدول (4):

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد حسب متغير مستوى التعليم

	البرنامج التشخيصي		برنامج الدعم والإرشاد الأسري		برنامج العلاج الدوائي		برنامج العلاج السلوكي		الأداة ككل	
المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
متوسط فما دون	3.81	0.76	3.81	0.86	3.73	1.12	3.57	0.98	3.70	0.82
ثانوي	3.99	0.85	4.16	0.68	3.55	1.39	3.71	0.65	3.83	0.66
ما دون بكالوريوس	4.04	0.64	4.13	0.66	4.21	0.66	4.05	0.60	4.09	0.57
بكالوريوس	4.21	0.70	4.11	0.94	3.99	0.93	4.22	0.79	4.16	0.76
بكالوريوس فما فوق	3.75	0.64	3.79	0.84	3.86	0.76	3.64	0.67	3.74	0.57

تبين الجداول (2، 3، 4) أن هناك فروقًا ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لمستوى فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بسبب اختلاف فئات متغيرات المسمى الوظيفي، والجنس، والمؤهل العلمي، على المجالات. ولتحديد مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق بين المتوسطات الحسابية، تم استخدام تحليل التباين المتعدد، كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5):

مصدر التباين	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الصفة الوظيفية **هوتلنج = 0.351 ح= 0.348**	البرنامج التشخيصي	0.248	1	0.248	0.457	0.355
	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	0.425	1	0.425	0.699	0.301
	برنامج العلاج الدوائي	0.627	1	0.627	0.926	0.258
	برنامج العلاج السلوكي	2.397	1	2.397	4.104	*0.029
الجنس **هوتلنج =0.419 ح=0.344**	البرنامج التشخيصي	0.814	1	0.814	1.499	0.207
	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	0.773	1	0.773	1.271	0.239
	برنامج العلاج الدوائي	2.698	1	2.698	3.985	*0.037
	برنامج العلاج السلوكي	1.082	1	1.082	1.853	0.167
مستوى التعليم **ولكس لامدا=1.366 ح=0.041**	البرنامج التشخيصي	10.322	4	2.581	4.752	*0.035
	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	2.892	4	0.723	1.189	0.244
	برنامج العلاج الدوائي	3.249	4	0.812	1.200	0.240
	برنامج العلاج السلوكي	2.354	4	0.589	1.008	0.249
الخطأ	البرنامج التشخيصي	92.357	170	0.543		
	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	103.275	170	0.608		
	برنامج العلاج الدوائي	115.051	170	0.677		
	برنامج العلاج السلوكي	99.327	170	0.584		

مصدر التباين	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الكلي	البرنامج التشخيصي	103.741	176			
	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	107.365	176			
	برنامج العلاج الدوائي	121.625	176			
	برنامج العلاج السلوكي	105.16	176			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto = 0.05$)

يبين الجدول (5) الآتي:

1. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\propto = 0.05$) بين تقديرات أفراد العينة عند جميع مجالات المقياس تعزى لمتغير الصفة الوظيفية، ما عدا عند مجال برنامج العلاج السلوكي، حيث كانت الفروق لصالح العاملين.
2. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\propto = 0.05$) بين تقديرات أفراد العينة عند جميع مجالات المقياس تعزى لمتغير الجنس، ما عدا عند مجال برنامج العلاج الدوائي، حيث كانت الفروق لصالح الإناث.
3. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\propto = 0.05$) بين تقديرات أفراد العينة عند جميع مجالات المقياس تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ما عدا عند مجال البرنامج التشخيصي، ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (13).

وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة ستور وآخرون (Storh, *et al.*, 2008)، واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة هارتمان وآخرون (Hartman, *et al.*, 2007)، ويعزو الباحث سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف طبيعة العينات في الدراستين.

ويعزو الباحث النتائج التي تدل على عدم وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند جميع مجالات الدراسة والأداة الكلية، ما عدا مجال برنامج العلاج الدوائي، وذلك لصالح الإناث، حسب تقديرات العاملين، إلى أن السبب في ذلك أن الغالبية العظمى من العاملين في المراكز هم من الإناث وهن أكثر التصاقا بالأطفال وأمهات الأطفال فيلاحظن ويسمعن من الأمهات تحسن أداء الطفل الأكاديمي وتحسن سلوكه بعد تناوله للدواء.

أما بالنسبة لتقديرات أولياء الأمور التي دلت على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند جميع مجالات الدراسة، والأداة الكلية، ما عدا عند مجال برنامج الدعم والإرشاد الأسري، حيث كانت الفروق لصالح تقديرات الإناث، فيعزو الباحث ذلك إلى أن الأمهات هن أكثر التقاءً بالمراكز وببرامج الدعم والإرشاد الأسري وبحضور دورات التدريب الأسري وأكثر معرفة بأثرها على الأطفال لأنهن بطبيعة الحال أكثر ملاصقة واهتمام للأطفال من الآباء. وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها دراسة فابيانو (Fabiano, 2007).

أما بالنسبة لنتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر مستوى التعليم للعاملين عند جميع المجالات والأدلة ككل ما عدا عند مجال البرنامج التشخيصي، فقد يعود السبب في ذلك إلى أن عملية التشخيص لا يقوم بها إلا من هم من ذوي المؤهل العلمي (ما فوق البكالوريوس) وهم أطباء من ذوي الاختصاص، وعلى الرغم من تخصصهم فأنهم يرون أن فاعلية البرامج التشخيص ليست بالشكل المطلوب، وقد يرجع ذلك إلى اطلاعهم على التطور والتقدم الحاصل في مجال تشخيص لذوي اضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد بناء على حضورهم بعض المؤتمرات أو الدورات أو الندوات.

وأما بالنسبة لأثر مستوى التعليم لأولياء الأمور، فيعزو يعزو الباحث ذلك إلى عدم معرفة واطلاع أولياء الأمور على برامج معالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد لدى أطفالهم، حيث يرون أن ذلك له من المختصين والمشتغلين فيه، علاوة على عدم تفرغهم لمتابعة ذلك.

وللإجابة عن السؤال الثالث، وهو "**هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد حسب استجابات العاملين تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ونوع العمل؟**"، فتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العاملين حسب متغيري عدد سنوات الخبرة، ونوع العمل على مجالات الدراسة، والأداة الكلية على النحو التالي:

1. **حسب متغير عدد سنوات الخبرة:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العاملين حسب متغير عدد سنوات الخبرة على مجالات الدراسة، والأداة الكلية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (6).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر العاملين حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المجالات	أقل من خمس سنوات		من خمس إلى عشر سنوات		أكثر من عشر سنوات		المجموع	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البرنامج التشخيصي	4.01	0.86	4.23	0.67	3.98	0.92	4.06	0.84
برنامج الدعم والإرشاد الأسري	3.98	0.99	4.09	0.99	3.94	0.99	3.99	0.98
برنامج العلاج الدوائي	3.98	0.90	4.16	0.73	3.66	1.16	3.92	0.97
برنامج العلاج السلوكي	4.08	0.86	4.26	0.77	3.99	0.90	4.10	0.84
الأداة ككل	4.03	0.84	4.20	0.71	3.92	0.90	4.04	0.83

2. حسب متغير نوع العمل:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العاملين حسب متغير نوع العمل على مجالات الدراسة، والأداة الكلية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (7).

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر العاملين حسب متغير نوع العمل

المجالات	طبي		تربوي		تأهيلي		المجموع	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البرنامج التشخيصي	3.46	1.69	4.06	0.83	4.16	0.57	4.06	0.84
برنامج الدعم والإرشاد الأسري	3.35	1.77	3.96	0.98	4.17	0.73	3.99	0.98
برنامج العلاج الدوائي	3.47	1.08	3.85	1.08	4.14	0.65	3.92	0.97
برنامج العلاج السلوكي	3.77	1.63	4.14	0.85	4.09	0.64	4.10	0.84
الأداة ككل	3.56	1.56	4.04	0.84	4.13	0.59	4.04	0.83

بين الجدولين (6، 7) أن هناك فروقًا ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لمستوى فاعلية البرامج المقدمة لمعالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من وجهة نظر العاملين، يبسبب اختلاف فئات متغير عدد سنوات الخبرة، ومتغير نوع العمل، على المجالات. ولتحديد مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق بين المتوسطات الحسابية، تم استخدام تحليل التباين المتعدد، كما هو موضح في الجدول (8).

جدول (8): نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للفروق بين تقديرات العاملين على مجالات المقياس حسب متغيرات عدد سنوات الخبرة ونوع العمل

مصدر التباين	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
عدد سنوات الخبرة ولكس لامدا= 0.381 ح= 0.353	البرنامج التشخيصي	3.594	2	1.797	1.409	0.235
	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	3.051	2	1.526	1.171	0.299
	برنامج العلاج الدوائي	2.949	2	1.475	1.270	0.282
	برنامج العلاج السلوكي	3.172	2	1.586	1.310	0.254

مصدر التباين	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نوع العمل	البرنامج التشخيصي	2.568	2	1.284	1.007	0.362
ولكس لامدا	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	3.019	2	1.510	1.158	0.231
0.369=	برنامج العلاج الدوائي	2.543	2	1.272	1.095	0.267
ح=0.377	برنامج العلاج السلوكي	3.266	2	1.633	1.348	0.245
الخطأ	البرنامج التشخيصي	91.800	72	1.275		
	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	93.816	72	1.303		
	برنامج العلاج الدوائي	83.592	72	1.161		
	برنامج العلاج السلوكي	87.192	72	1.211		
الكلي	البرنامج التشخيصي	97.962	76			
	برنامج الدعم والإرشاد الأسري	99.886	76			
	برنامج العلاج الدوائي	89,084	76			
	برنامج العلاج السلوكي	93,630	76			

يبين الجدول (8) أن لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين تقديرات العاملين عند جميع مجالات المقياس تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ومتغير نوع العمل.

كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الثنائي على مجالات المقياس ككل، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (9).

جدول (9): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للفروق بين تقديرات العاملين على مجالات المقياس ككل حسب متغيري عدد سنوات الخبرة ونوع العمل

المتغيرات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
عدد سنوات الخبرة	3.218	2	1.609	1.168	0.228
نوع العمل	3.447	2	1.724	1.251	0.285
الخطأ	99.238	72	1.378		
الكلي	105.900	76			

يبين الجدول (9) أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α= 0.05) بين تقديرات العاملين على مجالات المقياس الكلي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ومتغير نوع العمل.

جدول (10): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للفروق بين تقديرات أفراد العينة على مجال البرنامج التشخيصي حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي		متوسط فما دون	ثانوي	ما دون بكالوريوس	بكالوريوس	بكالوريوس فما فوق
	المتوسط الحسابي	3.81	3.99	4.04	4.21	3.75
متوسط فما دون	3.81		0.18	0.23	0.40*	0.06
ثانوي	3.99			0.05	0.22	0.24
ما دون بكالوريوس	4.04				0.17	0.29
بكالوريوس	4.21					0.46*
بكالوريوس فما فوق	3.75					

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05)

يبين الجدول (10) أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي المؤهل العلمي (بكالوريوس) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي المؤهل العلمي (متوسط فما دون، وبكالوريوس فما فوق) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي المؤهل العلمي (بكالوريوس).

كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الثلاثي على مجالات المقياس ككل، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (11).

جدول (11): نتائج اختبار تحليل التباين الثلاثي للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات المقياس ككل حسب المتغيرات الدراسة الصفة الوظيفية والجنس والمؤهل العلمي

المتغيرات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الصفة الوظيفية	3.814	1	3.814	3.144	0.039*
الجنس	0.845	1	0.845	0.696	0.302
المؤهل العلمي	5.287	4	1.322	1.089	0.246
الخطأ	206.244	170	1.213		
الكلي	216.190	176			

يبين الجدول (11) أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات المقياس الكلي تعزى للمتغيرات، الجنس، والمؤهل العلمي. أما عند متغير الصفة الوظيفية، فقد كانت هناك فروق دالة إحصائياً وذلك لصالح تقديرات العاملين.

وقد اختلفت هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة يونج (Yong, 2008) ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى اختلاف البيئة الجغرافية.ولم يعثر الباحث على أية دراسة تناولت هذا المتغير.

ويعزو الباحثون ذلك إلى انخفاض مستوى المعرفة لدى العاملين بالاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد وحول طرق معالجته، حيث أن معظمهم لا يحملون تخصصات تربية خاصة، أو إرشاد، وإنما يتم تعيينهم كونهم يحملون تخصصات تربوية.

وعلاوة على ذلك فإن هؤلاء العاملين لا يتلقون أية دورات تدريبية في مجال اضطراب ضعف الانتباه المصحوب أو النشاط الزائد على الرغم من أن بعضهم قد تجاوزت خبرته العملية العشر سنوات.

كما بينت نتائج هذا السؤال، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر نوع العمل للعاملين عند جميع المجالات والأداة ككل، وقد يكون السبب في ذلك بان الغالبية العظمى من أفراد الدراسة (العاملين) هم من المعلمين وبعضهم أخصائيين تأهيليين، علاوة عن أن هؤلاء الأخصائيين التأهيليين في الغالب يتلقون تدريباً طبياً أكثر من كونه علاجاً تربوياً، وهذا المجال نادراً ما يلجأون إليه.

المراجع العربية والأجنبية

الحامد، جمال حامد. (2002). **اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة لدى الأطفال أسبابه وعلاجه**. الرياض: أكاديمية التربية الخاصة.

دبيس، سعيد عبدالله والسمادوني، السيد إبراهيم. (1998). فعالية التدريب على الضبط الذاتي في علاج اضطراب عجز الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد لدى الأطفال المتخلفين عقلياً القابلين للتعلم. **علم النفس**، ابريل، مايو- يونيو.

الرويتع، عبد الله صالح. (2002). اضطراب قصور الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد. **مجلة الطفولة والتنمية، 6** (2): 39-58.

سيسالم، كمال سالم. (2006). **اضطرابات قصور الانتباه والحركة المفرطة، خصائصها وأسبابها، وأساليب علاجها**. العين: دار الكتاب الجامعي.

القرعان، جهاد سليمان. (2006). **أثر برنامج تدريبي سلوكي معرفي في معالجة الأعراض الأساسية لاضطراب ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد**. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية، الأردن.

ملكاوي، محمود زايد. (2003). **فاعلية أسلوب التعزيز الرمزي في علاج ضعف الانتباه المصحوب بالنشاط الحركي الزائد لدى أطفال من ذوي صعوبات التعلم**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

موسوعة علم النفس الشاملة. (1999). بيروت: دار الجيل.

ميركولينو، ماريني وتوماس، باور وناثن، بلوم. (2003). **اضطراب عجز الانتباه وفرط الحركة**. (زيدان السرطاوي، وأيمن خشان، مترجم). بيروت: دار القلم للنشر والتوزيع.

اليوسفي، مشيرة عبد الحميد. (2005). **النشاط الزائد لدى الأطفال (الأسباب وبرامج الخفض)**. المركز العربي للتعليم والتنمية، الكتاب الثاني.

American Academy of Pediatrics.(2000). Clinical Practice Guideline: Diagnosis and Evaluation of the Child with ADHD. *Pediatrics*, 105 (5): 1158-1170.

Baer, R.A. and Nietzel, M.T. (1991). Cognitive and Behavioral Treatment of Impulsivity in Children: A Meta – Analytic of Outcome Literature. *Journal of Clinical Child Psychology*, 20(4): 400- 412.

Biederman, J., Petty, C. and Wilens. (2008). *No Medication/ Substance Abuse Link Found in Attention-Deficit Hyperactivity Disorder Study*. Brown University Child & Adolescent Behavior Letter, 24 (8), pp. 4-5.

Brown, R.T., Wynne, M.E. and Medenis, R. (1985). Methylphenidate and Cognitive Therapy: A Comparison of Treatment Approaches with Hyperactive Boys. *Journal of Abnormal Child Psychology*, 13: 69-87.

Charlocttee, J., canadice, M., Stephen, P., William, e. and Hoza, D. (2002). Responsiveness in Interactions of Mothers and Sons with ADHD: Relations to Material and Child Characteristics. *Journal of Clinical Child Psychology*. 30(1): 77-80.

Fabiano, G. (2007). Father Participation in Behavioral Parent Training for Attention deficit hyperactivity Disorder Review and Recommendations for Increasing Inclusion and Engagement. *Journal of Family Psychology*, 21 (4): 683-693.

Hartman, C., Rhee, S., Willcutt, E. and Pennington, B. (2007). Modeling Rater Disagreement for Attention- Deficit Hyperactivity Disorder: Are Parents of Teachers Biased? *Journal of Abnormal Child Psychology*, 35 (4): 536-542.

Jan, L.W., Stephen, R.S., Joseph, A.M. and Thomas, G. (1987). Classroom Social Interaction of Deficit Disorder with Hyperactivity Children as a Function of Stimulants Medication. *Journal of Pediatric Psychology*. 12 (1): 61-77.

McKee, TE., Harvey, E., Danforth, JS., Ulaszek, WR. And Friedman, JL. (2004). The Relation Between Parental Coping Styles and Parent-Child Interactions Before and After Treatment for Children With ADHD and Oppositional Behavior. *Journal of Clinical Child and Adolescent Psychology*, 33 (1): 158-168.

Miernicki, SL. and Hukriede, J. (2004). *Intervention Types and the Perceptions of Academic Success of Students with Attention Deficit Hyperactivity Disorder (ADHD)*. University of Wisconsin- River Falls. Pp 21.

Smucker, W.D. and Hedayat, M. (2001). *Evaluation and Treatment of ADHD*. American Family Physician. http://www.Aafp.Org/afp/20010901/817. Html

Storh, J., Frankenberger, W., Cornell-Swanson, L., Wood, C. and Pahl. (2008*)*. The Use of Stimulant Medication and Behavioral Interventions for the Treatment of Attention Deficit Hyperactivity Disorder. *Journal of Child & Family Studies*, 17 (3): 385-401.

Travel, C. and Visser, C. (2006). Yung Peoples and Parents' Experiences and Perceptions of Attention-Deficit Hyperactivity Disorder. *Emotional and Behavioral Difficulties*, 11(3): 205-216.

Waschbusch, D., Craig, R., Pelham, W. and King, S. (2007). Self- Handicapping Prior to Academic- Oriented Tasks in Children with Attention Deficit/ Hyperactivity Disorder. *Journal of Abnormal Child Psychology*, 35 (2): 275-286.

West, J., Taylor, M., Haughton, S. and Hudyma, S. (2005). A comparison of Teachers' and Parents' Knowledge and Beliefs about Attention- Deficit Hyperactivity Disorder. *School of Psychology International*, 26(2): 192-208.

Yong Hee, H. (2008). Teachers' Perceptions of Young Children with Attention-Deficit Hyperactivity Disorder in Korea. *Early Child Development of Care*, 178 (4): 399-414.

الطلب على النقود في الأردن خلال الفترة (1993 - 2008): تحليل باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

وليد شواقفة، قسم اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

استلم البحث في 2010/2/7 وقبل للنشر 2010/7/18

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تقدير دالة الطلب على النقود في الأردن. وقد استخدم لهذا الغرض كل من نموذج المربعات الصغرى الديناميكية (Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS)) ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)) وذلك بعد إجراء اختبارات التكامل المشترك الضرورية لاستكشاف إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين الطلب على النقود والمتغيرات التوضيحية المؤثرة فيه، ومن ثمّ تقدير العلاقة وإيجاد المرونات الملائمة (الدخلية والسعرية) نظرا لما لها من أهمية في تشكيل السياسة النقدية الملائمة وانتقال أثرها إلى القطاع الحقيقي.

استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1993-2008)، [الناتج المحلي الحقيقي المعدل موسمياً، الموجودات النقدية الحقيقية، ومعدل الفائدة على التسهيلات الإئتمانية والسلف، ومعدل التضخم المتوقع]. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الطلب الحقيقي على النقود والمتغيرات التوضيحية المؤثرة فيه. كما جاءت النتائج القياسية للمرونات طويلة الأجل متوافقة مع النظرية الاقتصادية، فهي 1.11 لمتغير الحجم (الناتج المحلي الحقيقي) و-0.28 لمتغير الفرصة البديلة (معدل الفائدة)، والأخير لا يتسق مع وجهتي النظر اللتان يقول بهما الكينزيون والنقديون. أما التضخم المتوقع، فارتفاعه يؤدي إلى تخفيض المحمولات النقدية. وباستخدام ECM، وجدت الدراسة القياسية أيضاً أن انحراف الموجودات النقدية عن توازنها طويل الأجل يحتاج فترةً تتراوحُ ما بين 6 و8 أشهر ليتم تصحيحه (حيث معامل تصحيح الخطأ يساوي -0.44)، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

توصي الدراسة قيام البنك المركزي الأردني باستخدام المرونات المقدرة في إجراء تنبؤات للتغيرات في الطلب على النقود تبعاً للنسب المستهدفة من النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة والتضخم، ومن ثمّ استخدام أدوات السياسة النقدية الملائمة لتعديل المعروض النقدي بما يتسق والطلب المتوقع على النقود، هذا مع توخي الحذر عند إجراء التنبؤ في الظروف الاستثنائية.

Demand for Money in Jordan During the Period 1993-2008: Co-integration and ECM Analysis

***Walid Shawaqfeh**: Department of Economics, University of Jordan, Amman- Jordan.*

Abstract

The long-run elasticities of the real demand for money with respect to its determinants (real GDP, interest rate on loans and advances, expected rate of inflation), and the adjustments of money stock to deviations from long-run equilibrium, were the center of this research attempt. Co-integration techniques, Dynamic OLS, and Error Correction Model (ECM), were the econometric tools of analysis. The study data were drawn from the Central Bank of Jordan (CBJ) and Department of Statistics (DOS) for the period (1993-2008) on a quarterly basis.

The main conclusion drawn from the empirical results is that demand for real money (RM2) and two of its main determinants (RGDP and LRATE) are co-integrated. Estimated long-run elasticities of all the explanatory variables were significant, with the correct expected sign as indicated by economic theory. The real demand for money elasticity with respect to the scale variable (RGDP) equals 1.11, while the interest rate elasticity is -0.28, giving some power to the Central Bank to manipulate money stock to influence economic activity. However, CHOW test is inconclusive with respect to stability, which raises some doubts around conducting monetary policy in un-normal periods of economic activity. Finally, econometric estimate of the error correction term (λ = -0.44) from ECM indicates that a money stock deviation from its long-run equilibrium needs 6 to 8 months to be corrected.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

مقدمة

تقوم الدراسات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير على تحديد مستوى الدخل المحلي ومستوى التشغيل ومستوى الأسعار، كمتغيرات تعبر عن الأداء الاقتصادي. وتبعاً لذلك تحاول هذه الدراسات تحديد العوامل التي يمكن لها أن تلعب دوراً في تذبذب هذه المتغيرات، كما وتحلل دور الحكومة في استخدام ما هو قابل للتحكم من هذه العوامل في تقليل التذبذبات غير المرغوب بها في متغيرات الأداء الاقتصادي، وتوجيهها نحو مستوياتها المستهدفة. وبناءاً على ذلك استخدمت أدوات السياسة النقدية (المجاميع النقدية وأسعار الفائدة) كواحدة من المتغيرات القابلة للتحكم من قبل الحكومة في الحد من الإختلالات، وإعادة الاستقرار إلى (أو التأثير في) متغيرات الأداء الاقتصادي.

وتقوم فلسفة السياسة النقدية على أساس اتخاذ التدابير التي يمكن من خلالها للسلطة النقدية أن تتحكم وتضبط المعروض النقدي ليتوافق مع الطلب عليه من قبل المتعاملين في الاقتصاد. فإذا لم يحصل مثل هذا التوافق فإن العلاقات الاقتصادية ستضطرب وسينتج عن ذلك إختلالات في متغيرات الأداء الاقتصادي. وبالتالي تعتبر دالة الطلب على النقود دالة مهمة لسياسات الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتمد هذا الاستقرار على المقدرة في تعديل عرض النقود ليتوافق مع الطلب عليه وذلك لمنع التغيرات العشوائية من التأثير في متغيرات الأداءِ الاقتصادي، (Thomas, 1993).

تنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء، إضافة للمقدمة في الجزء الأول. خصص الجزء الثاني لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها. الجزء الثالث خصص لأدبيات الموضوع والدراسات السابقة. أما الجزء الرابع فيتناول منهجية الدراسة وبياناتها والتحليل القياسي. وأخيرا، في الجزء الخامس، سيتم عرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها:

تستند فعالية السياسة النقدية على عوامل متعددة أهمها حجم مرونة متغير المبادلات scale variable (الدخل أو النفقات الاستهلاكية أو الثروة) في دالة الطلب على النقود، وكذلك على حجم مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة مقارنة بمرونة النفقات الإجمالية (الطلب الإجمالي) بالنسبة لسعر الفائدة. وهذا ما يشير له التحليل باستخدام نمـوذج (*IS - LM*). وتنطلق مشكلة الدراسة من الجدل الواسع الذي دار حول ذلك بين الكينزيين والنقديين، إذ تباينت وجهات النظر حول شكل دالة الطلب على النقود، ومدى استقرارها (stability)، ودرجة مرونتها بالنسبة لسعر الفائدة وبالتالي إمكانية استخدامها في عمل تنبؤاتٍ مستقبلية (predictability) بحيث يكون للسياسة النقدية الأثر المتوقع على الإنتاج والأسعار.

وفي ضوء ذلك تسعى هذه الدراسة إلى استخدام كل من نموذج المربعات الصغرى الديناميكيـة (Dynamic Ordinary Least Squares (*DOLS*)) ونموذج تصحيح الخطـأ (Error Correction Model (ECM)) في تقدير دالة الطلب على النقود في الأردن وذلك بعد إجراء اختبارات التكامل المشترك الضرورية لاستكشاف إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين الطلب على النقود والمتغيرات التوضيحية المؤثرة فيه، وتحديد أحجام المرونات الملائمة (الدخلية والسعرية) في الأجلين القصير والطويل، كما تهدف الدراسة إلى اختبار مدى استقرار هذه الدالة وإمكانية استخدامها في التنبؤ، نظراً لما لذلك من أهمية في تشكيل السياسة النقدية الملائمة وانتقال أثرها إلى القطاع الحقيقي.

أدبيات الموضوع والدراسات السابقة:

توسعت الدراسات التطبيقية في الطلب على النقود بشكل كبير خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وجاء هذا التوسع نتاجًا لتفاعل مجموعة من العوامل ساهمت في تشكيل وتطوير هذه الدراسات، وأهم هذه العوامل: تطور النظريات الاقتصادية في الطلب على النقود، وتطور آليات التطبيق القياسي التي تسمح باستخدام وتحليل النماذج الساكنة والديناميكية وتلك المبنية على التوقعات. والأهمُ من ذلك، بروز الإختلالات في تنبؤات نماذج الطلب المقدرة وذلك في ضوء البيانات الجديدة، مما استلزم تطوير نماذج قياسية جديدة [مثل نماذج المخزون الحمائي (Buffer Stock Models) ونماذج الأخطـاء المصححـة (Error Correction Models (ECM)] لتأخذ بالاعتبار مثل هذه الإختـلالات، (Laidler, 1993).

ولعل أهم الدراسات التطبيقية في الطلب على النقود هي تلك التي تمّت في الولايات المتحدة وبريطانيا. حيث قام (Laidler, 1977) بمسح الدراسات التي تمّت قبل عام 1970، والتي استخدمت بيانات سنوية واعتمدت في صياغاتها القياسية على نماذج التكيف الجزئي (Partial Adjustment Models). حيث وصلت هذه الدراسات، إلى نتائج متشابهة ظهر فيها الطلب على النقود كدالة ترتبط وبدلالةٍ إحصائيةٍ عاليةٍ مع متغير حجم [الدخل الجاري، الثروة، الدخل الدائم] ومتغير فرصة بديلة [سعر الفائدة على الأصول قصيرة الأجل، سعر الفائدة على السندات طويل الأجل]، ومستوى الأسعار. كما أشار المسح إلى استقرار هذه الدوال. ولكن نتائج هذا المسح أظهرت أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أقل من الواحد الصحيح. وهذه النتيجة لا تدعم موقف النقديين الذين يرون بأنها قريبةً من الصفر، ولا الموقف الكينزي الذي يفترض بأن النقود بديل قريب من الأصول المالية الأخرى (Laidler, 1993).

بعد عام 1970، جاءت نتائج دوال طلب النقود المقدرة والتي اشتملت بيانات النصف الأول من عقد السبعينات غير مرضية، كما تدهورت القدرة التنبؤية للمعادلات المقدرة، حيث ظهرت التوقعات خارج إطار الفترة الزمنية أكبر من حجم النقود الموجودة فعلاً. وقد دعا (Goldfield, 1976) هذه الفترة بحالة النقود المفقودة (The Case of Missing Money) والتي ترافقت مع ظروف اقتصادية غير عادية أهمها ارتفاع أسعار النفط وتعويم أسعار صرف العملات وحصول تغيرات مؤسسية وتنظيمية في القطاع المالي.

الدراسات اللاحقة حاولت تفسير انهيار استقرار الدوال المقدرة للطلب على النقود في ظل بروز بيانات جديدة. حيث تحولت الدراسات التطبيقية إلى البحث عن "دالة مستقرة للطلب على النقود". وقد واكب هذه الدراسات ظهور قاعدة كبيرة من الأساليب القياسية الجديدة التي تسمح بإجراءِ اختبارات على الدوال الديناميكية وتلك المبنية على التوقعات. هذا التوجه قاد إلى نوعين من الدراسات في الولايات المتحدة. **النوع الأول** هدف إلى إعادة فحص المتغيرات التي استخدمت في الدراسات السابقة (متغير الحجم، متغير الفرصة البديلة) وكذلك الأشكال الدالية. وفي ضوء ذلك وضع Judd وScadding مجموعة من الشروط الضرورية الواجب توفرها في الدالة المقدرة للطلب على النقود بحيث يمكن توقع أثرها على الاقتصاد، وبحيث يكون تحكم البنك المركزي في عرض النقود أداة فعالة للسياسة النقدية. وهذه الشروط هي: **أولا**، يجب أن تكون عالية التوقع بالمعنى الإحصائي، أي تتضمن معايير حسن التمثيل (Goodness of Fit) والاستقرار متمثلاً بقدرة الدالة المقدرة على التنبؤ خارج إطار فترة العينة. **ثانيا**، يجب أن تكون الدالة بسيطة نسبياً، أي تتضمن عدد قليل من المتغيرات التوضيحية (Explanatory Variables). **وأخيراً**، يجب أن تشكل المتغيرات التوضيحية الظاهرة في الدالة حلقةَ وصلٍ بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، (Goodhart, 1989).

أما **النوع الثاني** من الدراسات فقد تساءل حول مدى خارجية عرض النقود (money supply exogeneity)، وبالتالي إمكانية تقدير نموذج الطلب على النقود بمعادلة واحدة. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن التقدير بمعادلة واحدة يتضمن الافتراض بأن السلطة النقدية قادرة على تعديل المعروض النقدي كاستجابة لطلب الجمهور، والذي بدوره يعتمد على المتغيرات التوضيحية في دالة الطلب على النقود فقط. وهذا الافتراض يعني عدم وجود تغيرات أو إهتزازات (shocks) في عرض النقود يمكن أن تُحدث بدورها تأثيرات راجعة (feedback effect) في الدخول (متغير الحجم) ومعدلات الفائدة (متغير الفرصة البديلة). وفي المقابل، ظهرت دراسات تشير إلى أن عدم الإستقرار الذي ظهر في الطلب على النقود كان سببه اهتزازات عرض النقود نفسه، وبالتالي فإن معادلة الطلب على النقود ليست الشكل الدالي الملائم للتقدير. ولهذا السبب قام (Artis and Lewis, 1976)، على سبيل المثال، بتحويل معادلة الطلب على النقود إلى معادلة حيث سعر الفائدة هو المتغير التابع، في حين تساءل أخرون حول افتراضهم بأن التكيف لاهتزازات العرض النقدي يتم من خلال أسعار الفائدة وليس من خلال الإنتاج والأسعار. ولهذه الإعتبارات جاءت الدراسات التالية لتفسر ابتعاد المعروض الفعلي للنقود عن الاتجاه العام طويل الأجل لمستوى الطلب على النقود تحت ما يعرف بنماذج المخزون الحمائي (Buffer Stock Models)، والتي تأخذ بالإعتبار اهتزازات العرض النقدي. وقد تبنت السلطات النقدية في بريطانيا وبعض الدول الغربية هذا الإتجاه في سياساتها النقدية، (Goodhart, 1989).

وبالرغم من الإضافات التي أدخلتها نماذج المخزون الحمائي في تقدير دوال الطلب على النقود، إلا أن بعض المسوحات للدراسات السابقة التي استخدمت هذا الاتجاه أشارت إلى أن نتائج تطبيق هذه النماذج كانت تعاني من القصور نظراً لتباين نتائجها مما جعلها تفقد جاذبيتها لصالح نماذج الأخطاء المصححة (ECM) التي أثبتت نجاحها كأداة في الدراسات التطبيقية للطلب على النقود (Katafono, 2001). وتمثل نماذج (ECM) صياغة تحتوي على التوازن طويل الأجل في معادلة ديناميكية لتفسير التذبذبات (variations) قصيرة الأجل. وقد أثبت (Granger, 1988) أن استقرار التوازن طويل الأجل بالمعنى الإحصائي يماثل مفهوم التكامل المشترك. فيما أشار (Engle and Granger, 1987) إلى أن وجود تكامل مشترك (co-integration) بين المتغيرات يدل على وجود علاقة طويلة الأجل ووجود تصحيح ديناميكي للأخطاء في الأجل القصير.

ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي أصبحت نماذج الأخطاء المصححة الأسلوب الأكثر استخداماً في تقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات التي تتبع سلاسل زمنية. وقد حظيت دالة الطلب على النقود في الدول المتقدمة والنامية، على حدٍ سواء، بكمٍ كبيرٍ من هذه الدراسات. ومن الأمثلة على هذه الدراسات ما استعرضه كل من (Laidler, 1993) و(Thomas, 1993) و(Subramanian, 2001). أما بالنسبة للأردن، فهناك عدد محدود من الدراسات والتي استخدمت أساليب متنوعة في تقدير هذه الدالة بالنسبة للأردن ومنها دراسة (Bahmani, 2008) حول استقرار دوال الطلب على النقود في بلدان الشرق الأوسط، والتي وجدت أن دالة الطلب على النقود في الأردن دالة مستقرة. الدراسات الأخرى هي: (Crockett and Evans, 1980)، (Hadad, 1985)، (الزعبي والسواعي، 2004)، والتي استخدمت OLS في تقدير مرونات الطلب على النقود دون إجراءِ اختبار الاستقرارية (Stationarity). غياب الاستقرارية يجعل تقديرات OLS غير ملائمة. وأخيراً دراسة (Shibli, 2004) والتي اختبر فيها خارجية المخزون النقدي، تمهيداً لاستخدامه في تقدير دالة الطلب على النقود لبيانات سنوية للفترة (1976 – 2002) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. وقد توصل الباحث إلى أن المخزون النقدي متغير خارجي، كما وجد دلالة أحصائية لحدّ تصحيح الخطأ.

المنهجية، البيانات، والتحليل القياسي:

من أجل إجراء التحليل القياسي لدالة الطلب على النقود تم استخدام **الصياغة التالية لنموذج الأخطاء المصححة (*ECM*):**

$$LN\,(RM2_t) = a_0 + a_1\,LN\,(RGDP_t) + a_2\,LN\,(LRATE_t) + a_3\,INF_t + e_t \quad (1)$$

$$\Delta\,LN\,(RM2_t) = b0 + \sum b_{1s}\,\Delta\,LN\,(RM2_{t-s}) + \sum b_{2s}\,\Delta\,LN\,(RGDP_{t-s}) + \sum b_{3s}\,\Delta\,LN\,(LRATE_{t-s}) + \sum b_{4s}\,\Delta INF_{t-s} + \boldsymbol{\lambda e_{t-1}} + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث *LN* تمثل صيغة اللوغاريتم الطبيعي. *RM2* تمثل الموجودات النقدية الحقيقية حسب التعريف الموسع لعرض النقود (m_2). *RGDP* هو الناتج المحلي الحقيقي، ويمثل متغير الحجم (scale variable). *LRATE* هو معدل الفائدة على القروض والسلف و*INF* معدل التضخم المتوقع، ويمثلان متغيرات الفرصة البديلة (opportunity cost variables). e وε هي حدود المتغير العشوائي. أما Δ فهي عامل الفرق الأول (first difference operator). رُمز للفترة الزمنية بالحرف t في حين رُمز لفترة التباطؤ الزمني بالحرف s. المعادلة (1) هي دالة الطلب على النقود في الأجل الطويل. المعلمةa_1 تقيس المرونة الدخلية طويلة الأجل في حين تقيس المعلمةa_2 مرونة متغير الفرصة البديلة في الأجل الطويل. أما المعادلة (2) فهي معادلة الطلب على النقود في الأجل القصير، وتمثل معادلة تصحيح الخطأ. المعلماتb_{1s} وb_{2s} ، b_{3s}تقيس مدى استجابة الموجودات النقدية الحقيقية (*RM2*) للتغيرات في متغير الحجم (*RGDP*) ومتغيرات الفرصة البديلة (*LRATE, INF*). أما المعلمة λ فهي معامل الأخطاء المصححة (error correction coefficient) وتمثل النسبة من الخطأ التي يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة. تشير ميكانيكية تصحيح الأخطاء إلى أن كبر حجم الموجودات النقدية الحقيقية في الفترة السابقة نسبة لما يرغب الجمهور بحمله، ($e_{t-1} > 0$)، تجعلهم يخفضون محمولاتهم النقدية في الفترة الحالية. في حين أن انخفاض الموجودات النقدية الحقيقية في الفترة السابقة نسبة لما يرغب الجمهور بحمله، ($e_{t-1} < 0$)، تجعلهم يرفعون محمولاتهم النقدية في الفترة الحالية. ولذلك تظهر المعلمة λ في المعادلة (2) بإشارة سالبة.

البيانات المستخدمة في الدراسة [الناتج المحلي الحقيقي المعدّل موسمياً(*RGDP*)، الموجودات النقدية الحقيقية (عرض النقود بالمعنى الواسع بعد تخفيضه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) (*RM2*))، ومعدل الفائدة على التسهيلات الإئتمانية (*LRATE*)، معدل التضخم (*INF*)]، هي بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1993-2008)، وهي الفترة التي تم بها تحرير أسعار الفائدة، وقد تم استقاءها من النشرات والتقارير الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة. الشكل رقم (1) يبين سلوك المتغيرات (باللوغاريتم الطبيعي) خلال فترة الدراسة. يلاحظ وجود اتجاه زمني محدد لمتغيري *RGDP* و*RM2*. أما سلوك معدل الفائدة على التسهيلات *LRATE* فيشير إلى الإنقلابات التي حصلت في السياسة النقدية، فبعد أن كانت إنكماشية خلال الفترة (1994- 2000) أصبحت توسعية خلال الفترة التالية وحتى منتصف 2005، لتعود بعد ذلك إلى التشدد. بخصوص معدل التضخم المتوقع، فقد تذبذب حول الصفر مع ملاحظة اختلاف تباينه خلال الفترة.

أما بخصوص **التحليل القياسي**، فقد أصبح من المعلوم إن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير استقرارية (non-Stationarity) في المستوى، وهذا ما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) غير ملائمة للتقدير (invalid). ففي غياب صفة الاستقرارية، فإن الإنحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية باستخدام OLS يكون في الغالب زائفاً (Spurious) بالرغم من احتمال الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد (R^2)، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختبارات الإحصائية التقليدية وفترات الثقة وعمل التنبؤات. ويرجع عدم وجود الاستقرارية لسببين: احتواء البيانات الزمنية على عامل اتجاهي محدد (Deterministic Trend)، والذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات في نفس الإتجاه أو في اتجاهات متعاكسة، أو لحصول تغير مفاجئ (انكسار Break) في معاملات المجتمع الإحصائي في توقيت محدد أو من تطور تدريجي في المعاملات خلال فترة طويلة نسبياً، (Stock and Watson, 2003).

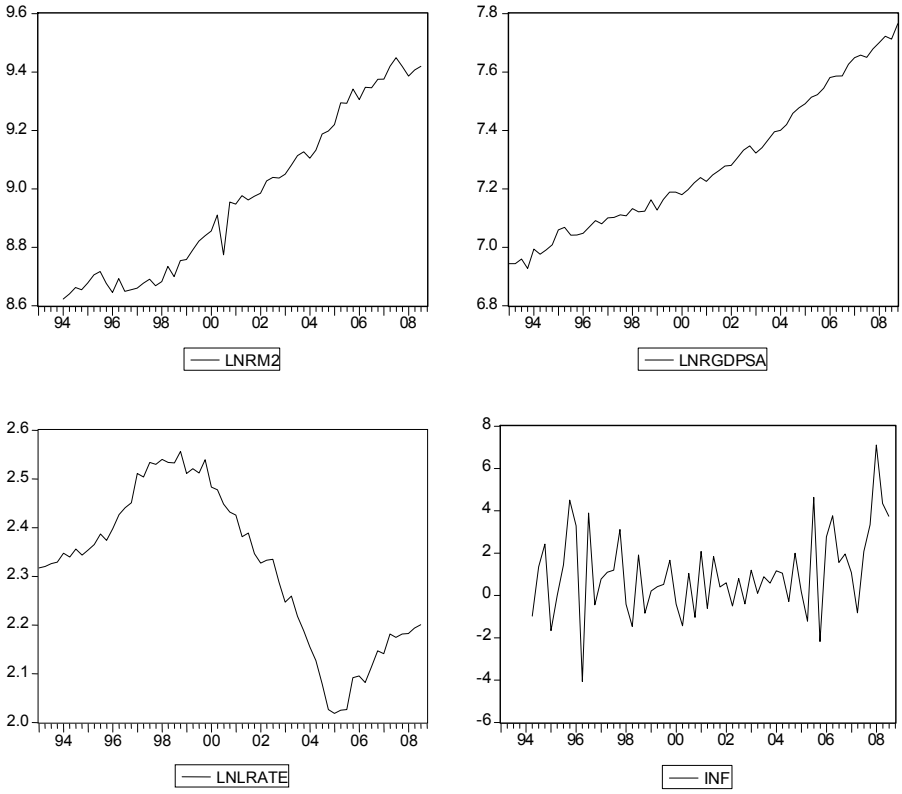

الشكل رقم (1): التطور الزمني لمتغيرات الدراسة (باللوغاريتم)

من هذا المنطلق وقبل إجراء التقدير القياسي باستخدام المعادلتين (1) و(2) لابد من إجراء ثلاث خطوات رئيسية: **أولاها** تتمثل باختبار استقرارية البيانات (Stationarity). ويستخدم لهذا الغرض اختبار جذر الوحدة (unit root test). ويتم ذلك إما باستخدام اختبار (*ADF*) لديكي - فولر أو باستخدام اختبار (*PP*) لفيليب - بيرون. وعليه، إذا كانت المتغيرات استقرارية في المستوى (Integrated of degree zero, I(0)) عندها يمكن استخدام منهجية *OLS* في التقدير واختبار الفرضيات وعمل التنبؤات وفترات الثقة. **الخطوة الثانية:** إذا لم تكن المتغيرات استقرارية في المستوى يجرى الاختبار على الفروق الأولى للمتغيرات. فإذا كانت الفروق متكاملة من الدرجة صفر {بمعنى أن مستويات المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد (Integrated of Degree Zero, I(1))} عندها يُجرى اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات. **الخطوة الثالثة:** إذا كانت المتغيرات متكاملة بشكل مشترك يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*) الممثل بالمعادلتين (1) و(2) أعلاه للوقوف على مدى استجابة الموجودات النقدية الحقيقية (*RM2*) لتغيرات متغير الحجم ومتغير الفرصة البديلة. والأهم في هذه الخطوة هو التعرف على ميكانيكية تعديل الأخطاء ومرونة المتغير التابع للمتغيرات التوضيحية في الأجلين القصير والطويل. وفيما يلي سنعرض التحليل القياسي لدالة الطلب على النقود في ضوء الخطوات السابقة:

أ. اختبار جذر الوحدة: إن الكثير من السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قد تكون غير استقرارية في المستوى، وهذا ما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) غير مناسب (invalid). ولاختبار استقرارية السلسلة الزمنية (Y_t) حسب اختبار ديكي – فولر (*ADF*)، يتم تقدير المعادلة التالية (Gujarati, 1995):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{s=1}^{m} \alpha_i \Delta Y_{t-1-s} + \varepsilon_t \quad \text{.....} \quad \text{.....} \quad \text{...(3)}$$

حيث Y_tتمثل اللوغاريتم الطبيعي لأحد متغيرات الدراسة في المعادلة (1). m تمثل عدد فترات التباطؤ والتي يتم تحديدها استناداً لأحد معايير المعلومات وأهمها ((Akaike Information Criterion (AIC) و((Schwarz Information Criterion (SIC)، وتضاف فترات التباطؤ للتخلص من الارتباط التسلسلي. t يمثل عامل الإتجاه الزمني المحدد. حد الخطأ ε_t له توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين ثابت. وجود عاملي الإتجاه (t) والمقطع (β_1) - أحدهما أو كلاهما - أو عدم وجوده يعتمد على الشكل الدالي الذي تأخذه السلسلة الزمنية، والذي يمكن استقصاءه من الرسم البياني لهذه السلسلة. ويجري اختبار الفرضية العدمية (عدم وجود استقرارية) بإيجاد قيمة (*ADF*) المحسوبة للمعلمة δ

ومقارنتها بقيمة (*ADF*) الحرجة (الجدولية) عند مستوى معين من المعنوية. ترفض الفرضية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة. أي أن السلسلة الزمنية استقرارية في المستوى (متكاملة من الرتبة صفر*I(0)*). أما إذا لم يكن بالإمكان رفض الفرضية العدمية، عندها تحوّل السلسلة إلى فروق حتى يتم الوصول إلى سلسلة استقرارية.

أما اختبار *PP* فيقترح طريقة لامعلمية في تصحيح الإرتباط التسلسلي، ففي حين يقوم اختبار *ADF* بتصحيح الارتباط التسلسلي بإضافة حدود فروق زمنية تباطؤية، يُجري اختبار *PP* التصحيح على إحصائية t لمعلمة δ لتأخذ بالإعتبار الارتباط التسلسلي.

الجدول رقم (1) يبين نتائج اختبار *ADF* واختبار *PP* للوغاريتم مستويات المتغيرات المستخدمة في الدراسة وفروقها الأولى. النتائج تشير إلى عدم القدرة على رفض الفرضية العدمية (فرضية عدم الاستقرارية) لجميع المتغيرات في مستوياتها باستثناء معدل التضخم الذي كان مستقراً عند المستوى.

جدول (1): نتائج اختبار (*ADF*) و(*PP*) للوغاريتم المتغيرات (معادلة رقم 3)

أختبار ديكي- فولر (ADF)		
Variable	**Level**	**First Difference**
LN (RM2)	-2.258	-6.901*
LN (RGDP)	-0.554	-6.916*
LN (LRATE)	-0.981	-2.322**
INF	-4.207539*	-
اختبار فيليب – بيرون (PP)		
Variable	**Level**	**First Difference**
LN (RM2)	-2.723	-13.090*
LN (RGDP)	-0.825	- 11.475*
LN (LRATE)	-1.635	-6.097*
INF	-7.404*	-

(*)ذات دلالة عند مستوى معنوية 1%. (**) ذات دلالة عند مستوى معنوية 5%. (***) ذات دلالة عند مستوى معنوية 10%

وبناءً على ذلك فإن استخدام منهجية *OLS* في التطبيق القياسي يقود الى نتائج زائفة (Spurious)، حيث لا يمكن الاعتماد على الاختبارات الإحصائية التقليدية وفترات الثقة. كما يقود التنبؤ بمتغير $LN\,(RM2_t)$ خارج إطار الفترة الزمنية إلى أرقام غير دقيقة، الأمر الذي يقود البنك المركزي إلى ممارسة سياسة نقدية (تعديل المخزون النقدي) غير مؤكدة في نتائجها بخصوص الأهداف المتوخاة (مثل النمو الاقتصادي أو التضخم). وبتطبيق الاختبار على المتغيرات في فروقها الأولى أصبحت باقي المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 1% باستثناء معدل الفائدة على التسهيلات الذي كان مستقراً عند مستوى 5% حسب *ADF*، أي أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة واحد (*I(1)*) باستثناء معدل التضخم الذي جاء من الدرجة صفر، (*I(0)*).

ب. اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test): إذا كانت السلاسل الزمنية غير استقرارية في المستوى ومتكاملة من الدرجة الأولى، (أي *I(1)*)، فإنه يمكن أن يكون بينها تكامل مشترك وعلاقة إستقرارية في الأجل الطويل. حيث أشار (Engle and Granger, 1987) إلى أنه إذا كان بالإمكان إيجاد مزيج خطي إستقراري من سلسلتين أو أكثر من السلاسل غير الاستقرارية عندها يقال عن السلاسل غير الاستقرارية بأنها متكاملة بشكل مشترك (Co-Integrated). ويطلق على المزيج الخطي الاستقراري معادلة التكامل المشترك. هذه المعادلة تفسر كعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. ولإجراء اختبار التكامل المشترك اقترح إنجل وقرينجر استخدام اختبار (*ADF*) لفحص استقرارية الإزعاجات (Disturbances) الموجودة في المشاهدات قيد الدراسة وذلك بفحص استقرارية البواقي (وكأنها هي الإزعاجات) الناتجة من نموذج محتمل لإنحدار تكامل مشترك مثل *OLS* بين متغيرات الدراسة في مستوياتها حيث المتغيرات لها اتجاه عشوائي (Stochastically Trending).

جدول (2): تقدير *OLS* لدالة طلب النقود في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	*Prob*
C	1.633274	0.634861	2.572647	0.0130
LN (RGDP)	1.086643	0.064418	16.86867	0.0000
LN (LRATE)	-0.250738	0.083545	-3.001229	0.0041
INF	-0.006806	0.002194	-3.101683	0.0031
AR(1)	0.466168	0.124354	3.748712	0.0004

R-squared	0.984966	**Mean dependent var**	8.988567
Adjusted R-squared	0.983810	**S.D. dependent var**	0.273912
S.E. of regression	0.034853	**Akaike info criterion**	-3.791750
Sum squared residual	0.063164	**Schwarz criterion**	-3.612535
Log likelihood	113.0649	**F-statistic**	851.7302
Durbin-Watson stat	2.010945	**Prob(F-statistic)**	0.000000

الجدول رقم (2) يبين تقديرات *OLS* لدالة الطلب على النقود في الأجل الطويل (المعادلة رقم (1)) بعد تعديلها، بإضافة *AR(1)* إلى النموذج، لتأخذ بالحسبان اللارتباط التسلسلي الذي ظهر في تقدير المعادلة من خلال إحصائية *DW* قبل التعديل. جميع المتغيرات جاءت ذات دلالة احصائية. النتائج تشير إلى أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمتغير الحجم تساوي (1.087)، وهذا يعني أن ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي (*RGDP*) بنسبة 10% يقود إلى ارتفاع الطلب على النقود (*RM2*) بنسبة 10.87%. أما المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة على القروض والسلف (*LRATE*) فقد قدرت بـ (0.25-)، وهذا يشير إلى أن ارتفاع معدل الفائدة بنسبة 10% من قيمتها قبل التغير يقود إلى انخفاض الطلب على النقود بنسبة 2.5%. أما معدل التضخم المتوقع فقد جاء تأثيره سلبياً (كما تتوقعه النظرية) وذو دلالة احصائية.

جدول (3): اختبار (*ADF*) للإتجاه العشوائي في الأخطاء من دالة الطلب على النقود طويلة الأجل (اختبار التكامل المشترك)

ADF Test Statistic -5.447558	1% Critical Value*	- 2.6033
	5% Critical Value	-1.9463
	10% Critical Value	-1.6188

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	*Prob*
ERROR(-1)	-1.063094	0.195151	-5.447558	0.0000
Δ ERROR(-1)	0.052589	0.137162	0.383407	0.7030

R-squared	0.506417	**Mean dependent var**	0.000105
Adjusted R-squared	0.497104	**S.D. dependent var**	0.048268
S.E. of regression	0.034229	**Akaike info criterion**	-3.875783
Sum squared residual	0.062097	**Schwarz criterion**	-3.802789
Log likelihood	108.5840	**Durbin-Watson stat**	1.962514

الجدول رقم (3) يبين اختبار التكامل المشترك للبواقي من دالة الطلب على النقود (المعادلة رقم (1)) والمقدرة في الجدول رقم (2). من الجدول (3) قدرت احصائية (ADF) للبواقي بـ (5.45-). ولكونها تقع دون القيمة الحرة ل (*ADF* Critical ADF=-2.60) عند مستوى معنوية 1%، لذلك تُرفض الفرضية العدمية بوجود إتجاه عشوائي في البواقي. وبالتالي فإن متغيرات عرض النقود والناتج المحلي الحقيقي ومعدل الفائدة على التسهيلات متكاملة بشكل مشترك.

وبالرغم من أن نتائج *OLS* في الجدول رقم (2) متسقة (Consistent) والمتغيرات في هذا النموذج متكاملة بشكل مشترك، إلا أنها ليست كفؤة (Efficient) حيث أشار (Stock and Watson, 2003) إلى أن الإحصائيات *t* و*F* المقدرة باستخدام OLS لا تتبع التوزيعات الإحتمالية لـ *t* و*F*، على التوالي. ولذلك اقترحا استخدام ما أسمـوه بمنهجية المربعات الصغرى الديناميكية ((*Dynamic OLS* (*DOLS*)) في عملية التقدير، وتتضمن المنهجية إضافة تغيرات حالية وماضية ومستقبلية للمتغيرات التوضيحية (والمتكاملة بشكل مشترك) إلى معادلة التكامل المشترك (المعادلة (1))، وبناءً عليه يمكن الوثوق بصحة إختبارات معنوية التقديرات وفترات الثقة والتنبؤ، حيث التقديرات متسقة (Consistent) وكفؤة (Efficient) بالمعنى الإحصائي. في التطبيق، أقترح (Stock and Watson, 2003) إضافة تباطؤين وتغيرين لاحقين، إضافة إلى التغير الحالي إلى المعادلة (1)، وبذلك يمكن كتابة نموذج *DOLS* على النحو التالي:

$$LN(RM2_t) = a_0 + a_1 LN(RGDP_t) + a_2 LN(LRATE_t) + a_3 INF_t + \sum b_{2s} \Delta LN(RGDP_{t-s}) + \sum b_{3s} \Delta LN(LRATE_{t-s}) + u_t \quad (4)$$

u_t متغير عشوائي (white noise) بوسط صفر وتباين ثابت. باقي المتغيرات كما عرفت سابقاً. الجدول رقم (4) يعرض نتائج تقدير *DOLS* لدالة الطلب على النقود (المعادلة 4). جميع التقديرات لمعلمات الأجل الطويل (الجزء العلوي من الجدول 4) ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية 5%، كما وتحتوي على الإشارة الصحيحة.

يشير تقدير معلمة متغير الحجم إلى أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة للناتج المحلي (في الأجل الطويل) أكبر من واحد، فارتفاع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 10%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بنسبة 11.1%. أما متغيرات الفرصة البديلة (معدل الفائدة على التسهيلات الإئتمانية ومعدل التضخم المتوقع)، فقد جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية. فمرونة الفائدة تشير إلى أن ارتفاع الفائدة بنسبة 10% من قيمتها يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بنسبة 2.8% وهذا لا يتسق مع وجهتي النظر التي يقول بها الكينزيون والنقديون. وإن كانت أقرب إلى رؤية النقديين. أما بالنسبة للتضخم المتوقع، فارتفاعه يؤدي إلى تخفيض المحمولات النقدية.

جدول (4): تقدير (*DOLS*) لدالة الطلب على النقود في الأجل الطويل (المعادلة 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	b
Constant	1.534782	0.684863	2.241007	0.0306
LN (GDP)	1.111314	0.064944	17.11196	0.0000
LN (LRATE)	-0.281984	0.101237	-2.785386	0.0081
INF	-0.007284	0.001196	-6.090624	0.0000
ΔLN (RGDP(2))	0.646831	0.244437	2.646211	0.0116
ΔLN (RGDP(1))	0.253834	0.298776	0.849579	0.4006
ΔLN (RGDP)	-0.705845	0.315942	-2.234095	0.0311
ΔLN (RGDP(-1))	-0.492562	0.248967	-1.978426	0.0548
ΔLN (RGDP(-2))	-0.290960	0.218561	-1.331248	0.1906
ΔLN (LRATE(2))	-0.394739	0.291393	-1.354662	0.1831
ΔLN (LRATE(1))	-0.440736	0.255278	-1.726497	0.0920
ΔLN (LRATE)	0.087857	0.149337	0.588315	0.5596
ΔLN (LRATE(-2))	0.340040	0.259052	1.312630	0.1968
ΔLN (LRATE(-1))	0.217213	0.157336	1.380567	0.1751
AR(1)	0.579997	0.160270	3.618884	0.0008

R-squared	0.990451	**Mean dependent var**	8.973134
Adjusted R-squared	0.987109	**S.D. dependent var**	0.266255
S.E. of regression	0.030230	**Akaike info criterion**	-3.932945
Sum squared residual	0.036555	**Schwarz criterion**	-3.385490
Log likelihood	123.1560	**F-statistic**	296.3525
Durbin-Watson stat	2.141597	**Prob (F-statistic)**	0.000000

من جهة أخرى، تم تطبيق اختبار CHOW لاستقرار الدالة بأخذ الربع الأول من 1999 (وفاة جلالة الملك حسين رحمه الله) والربع الرابع من 2001 (تفجيرات 11-9 في الولايات المتحدة) كفترات محتملة لحصول تغير هيكلي، وكانت النتيجة غير قاطعة، حيث أشار اختبار F (P-value = 0.159911) إلى عدم حصول تغير هيكلي، في حين لم يرفض اختبار Likelihood Ratio حصول هذا التغير، (P-value =0.00163). ولذلك يجب الحذر عند استخدام القديرات السابقة في عملية التنبؤ.

ج. نموذج تصحيح الخطأ: الجدول رقم (5) يمثل تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة الطلب على النقود الممثلة بالمعادلة رقم (2) من نموذج الدراسة. التقديرات تبين السلوك قصير الأجل للطلب على النقود. حيث أن حدّ تصحيح الخطأ (Error Correction Term) يعطي معلومات ليس بالإمكان الحصول عليها من صياغة نموذج *DOLS*. وبالتحديد، ترينا معلمة حد الخطأ (λ) التعديلات الديناميكية للطلب على النقود في الأجل الطويل عندما يبتعد عن التوازن في علاقته مع المتغيرات الأخرى. وإذا فسرت العلاقة التوازنية بالمستوى المرغوب به من المحمولات النقدية تبعاً للمتغيرات التوضيحية، فإن تقدير المعلـمة λ، (0.44-)، والذي جاء ذو دلالة عند مستوى معنوية 5% وبالإشارة الصحيحة، يشير إلى أن انخفاض المحمولات النقدية دون المستوى المرغوب الذي تحدده المتغيرات التوضيحية في الفترة الحالية، سيؤدي إلى ارتفاع المحمولات النقدية في الفترة المقبلة بنسبة 44% من الخطأ لتقترب من مستواها التوازني. وهذا يعني أن الإبتعاد عن المستوى التوازني لسبب ما يحتاج إلى ما بين فترتين وفترتين ونصف (ببيانات ربع سنوية هذا يعادل ستة إلى ثمانية أشهر)

ليعود إلى المستوى التوازني طويل الأجل، بافتراض عدم حصول تغير أخر. أما باقي المتغيرات، فباستثناء التضخم المتوقع، فلم تكن ذات دلالة إحصائية وأن جاءت اشاراتها صحيحة.

جدول (5): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للطلب على النقود (المعادلة 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.011812	0.005605	2.107388	0.0399
ΔLN (RGDP(-1))	0.160025	0.262973	0.608522	0.5455
ΔLN (LRATE(-1))	-0.092606	0.166771	-0.555289	0.5811
ΔINF (-1)	-0.004754	0.001819	-2.614089	0.0117
ERROR CORR (-1).	-0.437273	0.135712	-3.222063	0.0022

R-squared	0.375919	**Mean dependent var**	0.013671
Adjusted R-squared	0.327912	**S.D. dependent var**	0.040280
Log likelihood	116.1397	**F-statistic**	7.830615
Durbin-Watson stat	2.151686	**Prob (F-statistic)**	0.000051

النتائج والتوصيات:

في هذه الورقة محاولة لتحليل الطلب على النقود طويلة الأجل في الأردن، استخدم فيها منهج التكامل المشترك ونموذج (*DOLS*) ونموذج تصحيح الخطأ (*ECM*). النتائج القياسية تدلل على أن ثلاثة من متغيرات الدراسة متكاملة بشكل مشترك **(أنظر الجدول رقم 3)**. التطبيق القياسي أعطى النتائج التالية:

أ. جميع التقديرات لمعلمات الأجل الطويل جاءت ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية 5%، كما تحتوي على الإشارة الصحيحة، **(أنظر الجزء العلوي من الجدول 4)**.

ب. يشير تقدير معلمة متغير الحجم إلى أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة للناتج المحلي أكبر من واحد، فارتفاع الناتج المحلي الحقيقي (على سبيل المثال) بنسبة 10%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بنسبة 11.1%، **(أنظر الجزء العلوي من الجدول 4)**.

ج. جاء تأثير متغيرات الفرصة البديلة (معدل الفائدة على التسهيلات الإئتمانية ومعدل التضخم المتوقع)، متوافقاً مع النظرية الاقتصادية. فمرونة الفائدة تشير إلى أن ارتفاع الفائدة (على سبيل المثال) بنسبة 10% من قيمتها يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بنسبة 2.8%. أما التضخم المتوقع، فارتفاعه يؤدي إلى تخفيض المحمولات النقدية، **(أنظر الجزء العلوي من الجدول 4)**.

د. يمكن استخدام المرونات في البندين (ب) و(ج) في تقدير نسبة التغير في الطلب على النقود تبعاً **لنسب تغير محددة** في الناتج المحلي الحقيقي ومعدلات الفائدة والتضخم المتوقع (جميعها أو بعضها)، وبالتالي تعديل المعروض النقدي في ضوء النسبة الناتجة.

هـ. بتطبيق اختبار CHOW لاستقرار الدالة، بأخذ الربع الأول من 1999 والربع الرابع من 2001 كفترات محتملة لحصول تغير هيكلي، جاءت النتيجة غير قاطعة بخصوص استقرار دالة الطلب على النقود **(أنظر نتائج الاختبار في أسفل صفحة رقم 17)**. وهذه النتيجة تستلزم البنك المركزي عند تعديله للمخزون النقدي أن يكون حذراً وحساساً للظروف الاستثنائية التي قد يمر بها الاقتصاد الاردني، والتي قد تنشأ من عوامل سياسية أو اقتصادية غير طبيعية، سواء كانت داخلية أم خارجية.

و. وجدت الدراسة القياسية أيضا أن انحراف الموجودات النقدية عن توازنها طويل الأجل يحتاج إلى فترة تتراوح بين 6 و8 أشهر ليتم تصحيحه (حيث معامل تصحيح الخطأ يساوي -0.44)، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، **(أنظر الجدول 5)**.

وأخيراً، توصي الدراسة قيام البنك المركزي الأردني باستخدام النتائج (ب) و(ج) و(د) أعلاه في إجراء تنبؤات للتغيرات في الطلب على النقود تبعاً للنسب المستهدفة من النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة والتضخم، ومن ثمّ استخدام الأدوات الملائمة (عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، الاحتياطي الإلزامي، وغيرها) في تعديل المعروض (المخزون) النقدي بما يتسق والطلب المتوقع على النقود. ولكن في نفس الوقت يجب مراعاة البند (هـ)، حيث يترتب على البنك المركزي توخي الحذر عند إجراء التنبؤ في الظروف الاستثنائية (سياسية أو اقتصادية) سواء كانت داخلية أم خارجية.

References

Artis, M. and Lewis, M. (1974). "The Money Demand - Stable or Unstable", *the Banker*, 29: 155-173.

Bahamani, S. (2008). "Stability of the Demand for Money in the Middle East". *Emerging Markets Finance and Trade*, Vol. 44: 62-83.

Crockett, A. and Evans, O. (1980). "Demand for Money in Middle Eastern Countries", *IMF staff Papers*, 27(3).

Engle, R. and Granger, C. (1987). "Cointegration and Error Correction Representation, Estimation, and Testing", *Econometrica*, 66: 252-276.

Goldfield, S. (1976). "The Case of Missing Money", *Brookings Papers on Economic Activity*, 6: 683 – 739.

Goodhart, C. (1984). "*Monetary Theory and Practice: The UK Experience*". The Macmillan Press LTD, London.

Granger, C.W. (1988). "Some Recent Developments in a Concept of Causality", *Journal of Econometrics*, Vol. 39: 199-211.

Greene, W.H. (2003). "*Econometric Analysis*", Fifth edition.

Gujarati, D.N. (1995). "*Basic Econometrics*", 3rd Ed. McGraw-hill, Inc.

Hadad, A. (1985). "*Model of Money Demand in Jordan*", Central Bank of Jordan, Unpublished Report.

Katafono, R. (2001). "*A Re-Examination Of The Demand For Money in Fiji*" , Reserve Bank of Fiji, Working paper.

Laidler, D. (1993). "*The Demand for Money: Theories, Evidence, and Problems*", 4th ed. HarperCollins College Publishers.

Murray, M.P. (2006). "*Econometrics: A Modern Introduction*". Pearson Education, Inc.

Shibli, A. (2004). "Demand for Money in Jordan: An Endogenous Analysis Applying Cointegration Analysis and ECM", In "*The Jordanian Economy in a Changing environment*", Published by the Center for strategic Studies, University of Jordan, Amman, Jordan.

Stock, J. and Watson, M. (2003). "*Introduction to Econometrics*", Pearson Education Press.

Subramanian, S. (2001). "A Survey of Recent Empirical Money Demand Studies", *IMF Staff Papers*, 47 (3).

Thomas, R. (1993). "*Introductory Econometrics*", 2nd Edition, Longman Group UK Limited.

Zuabi, B. and Sawaa'I, K. (2004). "Demand for Money in Jordan", In Arabic, *Dirasat*, Administrative Science, vol. (31), No. 1.

الخدمات السياحية الداخلية في إطار الانشطة الترويجية: وجهة نظر السياح المحليين

محمد الشورة، قسم إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان - الأردن.

أحمد الريموني، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، إربد - الأردن.

فراس أبو قاعود، قسم التسويق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان - الأردن.

استلم البحث في 2010/3/1 **وقبل للنشر 2010/7/24**

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير عناصر المزيج الترويجي الصادرة عن الشركات السياحية الاردنية في تنشيط السياحة الداخلية من وجهة نظر السياح المحليين، وقد تم إختيار عينة عشوائية من السياح حيث تم توزيع 300 استبيان استرجع منها (275).

تم جمع البيانات من خلال استبيان صمم لأغراض الدراسة، وتم إستخدام اختبار T وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج كان من أهمها: أن لعناصر المزيج الترويج السياحي أثراً في تنشيط السياحة الداخلية، وبشكل خاص تبين أن عنصري العلاقات العامة وتنشيط المبيعات هما العنصران الأكثر تأثيراً، كما تبين أن المعلومات الصادرة عن شركات السياحة بواسطة المزيج الترويجي غير كافية للتعريف بمقومات السياحة الداخلية، ويظهر ذلك خللاً في عملية الترويج السياحي.

وكان من أهم توصيات الدراسة أنه على الشركات السياحية العمل على تنشيط عناصر المزيج الترويجي المختلفة وتفعيل التعامل مع وسائل الاتصال، وعقد دورات تدريبية لمندوبي المبيعات لمعرفة أساليب الترويج الحديثة إضافة إلى تأهيل مدراء الشركات السياحية للقيام بالدور الأمثل لتنشيط السياحة المحلية.

Internal Tourism Services in Light of Promotional Activities: A Domestic Tourist Perspective

***Mohammad Al-Shoura**: Department of Management, University of the Middle East for Higher Studies, Amman- Jordan.*

***Ahmad Raimony**: Department of Economic, Yarmouk University, Irbid- Jordan.*

***Firas Abu Qaaud**: Department of Marketing, University of the Middle East for Higher Studies, Amman- Jordan.*

Abstract

This study aimed to determine the effect of promotional mix elements of the Jordanian tourism companies in promoting domestic tourism from the standpoint of domestic tourists. A random sample of tourists was selected then 300 questionnaire were distributed of which (275) were recalled.

Data were collected through a questionnaire designed for the purpose of the study. T-test and simple linear regression and multiple-test study hypotheses, the study has reached to a result set was the most important: that mix elements of tourism marketing impact in stimulating domestic tourism, and in particular show that the racial relations General and sales promotion are the two most influential, was also found that information from the companies by tourism promotion mix is not sufficient to define the components of domestic tourism, and shows that an imbalance in the process of promoting tourism.

One of the main recommendations of the study that the tour operators work on the revitalization of the elements of promotion mix various dealings with the means of communication, as well as holding training courses for sales representatives to identify methods of promoting modern addition to the rehabilitation of directors of tourism companies to perform the role best to stimulate domestic tourism.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

تمهيد:

يعد قطاع الخدمات السياحية من القطاعات الاقتصادية الهامة ولقد أولت كثير من دول العالم اهتماماً خاصاً به وبالخدمات الساندة من بنى تحتية وخدمات فندقية وغيرها، ما أدى إلى نمو متزايد في هذا القطاع خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبحت السياحة تمثل موقعاً متميزاً ينافس قطاع النفط والصناعة، من حيث مساهمتها في الناتج الاقتصادي لكثير من الدول حتى أن بعضها يعتمد إعتماداً على قطاع السياحة كمصدر دخل أساسي. (قويدر، 2005، 16)

وأصبحت السياحة موضع اهتمام الكثيرين من فئات المجتمع، فأعداد السياح عالمياً أصبحت 842 مليون سائح في عام 2006، والعائدات السياحية كذلك أصبحت 735 مليار دولار في نفس الفترة، ويسهم قطاع السياحة في الناتج الإجمالي العالمي بنسبة بلغت 11,6% في عام 1998، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 12,5% في عام 2010، كما أن تطور عدد السياح ازداد من 612 مليون سائح في عام 1997 إلى 842 مليون سائح في عام 2006، وأن قطاع السياحة يمتاز بالنمو السريع، حيث إن نسبة نمو الطلب العالمي على هذا القطاع تقدر بحدود 6.5% سنوياً. (منظمة السياحة العالمية، التقرير الإحصائي، 2005)

ولكي تتمكن الدول من استثمار مواردها السياحية فانها يتوجب عليها استخدام استراتيجيات تسويقية معينة تساعدها في تحقيق نهضة سياحية تتوافق مع طبيعة الموارد السياحية المتوفرة، ومن هذه الاستراتيجيات الترويج السياحي فهو أداة للحصول على معلومات عن الخدمات السياحية وتحقيق عمليه الاتصال مع البيئة المحيطة ومع السياح، ذلك أن البيئة تتصف بمنافسة حادة ومعقدة.

إن ما تنفقه بعض الدول المشهورة في مجال السياحة سنوياً على نشاطات الترويج يعد مؤشراً على مدى اهتمامها بهذا النشاط وادراكها لأثره الواضح على نجاح الانشطة السياحية، ومن الامثلة في هذا المجال: أن أستراليا تنفق على أنشطة الترويج (88) مليون دولار سنويا ثم أسبانيا (79) مليون دولار ثم فرنسا (73) مليون دولار ثم سنغافورة (54) مليون دولار.

وفي الجانب اللآخر بلغ حجم العائد عن كل دولار ترويج في تلك الدول كما يلي: 375 دولار في فرنسا، (319) دولار في اسبانيا (78) دولار في استراليا، معنى ذلك أن 56% من الإيرادات السياحية في تلك الدول التي تمت الإشارة إليها تنفق على الترويج. (منظمة السياحة العالمية، التقرير الإحصائي، 2001)

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إنّ نظرة أولية للقطاع السياحي الأردني تبين بوضوح تدني مستوى خدمات السياحة الداخلية وقد يعزى السبب لضعف الأنشطة الترويجية الصادرة عن الشركات السياحية الأردنية فهي غير فاعلة بالمستوى المطلوب، وبذلك تتمثل المشكلة بتدني مستوى فاعلية الترويج السياحي للشركات السياحية الأردنية التي يمكن **التعبير عنها بالتساؤلات التالية:**

السؤال الرئيس: ما هو تأثير عناصر المزيج الترويجي الصادرة عن الشركات السياحية الاردنية في تفعيل السياحة الداخلية في الاردن؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- هل للإعلانات الصادرة عن الشركات السياحية دور في تفعيل السياحة الداخلية؟
2- هل للدعاية السياحية الصادرة عن الشركات السياحية دور في تفعيل السياحة الداخلية؟
3- هل للعلاقات العامة الصادرة عن الشركات السياحية دور في تفعيل السياحة الداخلية؟
4- هل لتنشيط المبيعات الصادر عن الشركات السياحية دور في تفعيل السياحة الداخلية؟
5- هل للبيع الشخصي الصادر عن الشركات السياحية دور في تفعيل السياحة الداخلية؟

فرضيات الدراسة: تم صياغة مجموعة فرضيات جاءت بصيغة النفي وهي كما يلي:

الفرضية الرئيسة الاولى: لا تؤثر عناصر المزيج الترويجي الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية. ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تؤثر الاعلانات الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر الدعاية السياحية الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تؤثر العلاقات العامة الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يؤثر تنشيط المبيعات الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يؤثر البيع الشخصي الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

الفرضية الرئيسة الثانية: المعلومات الصادرة عن الشركات السياحية بواسطة عناصر المزيج الترويجي غير كافية للتعريف بمقومات السياحة الداخلية.

أهداف الدراسة: تسعي الدراسة الى تحقيق الاهداف الرئيسة التالية

1- معرفة تأثير عناصر المزيج الترويجي الصادرة عن الشركات السياحية الاردنية في تفعيل السياحة الداخلية.

2- معرفة مدى كفاية المعلومات الصادرة عن الشركات السياحية بواسطة عناصر المزيج الترويجي في التعريف بالسياحة الداخلية.

3- معرفة مدى وجود اختلاف في الاتجاه نحو السياحة الداخلية يتبع اختلاف عناصر المزيج الترويجي الصادرة عن الشركات السياحية.

أهمية الدراسة: تتمثل جوانب الأهمية للدراسة الحالية فيما يلي.

1- أصبح الاهتمام بالقطاع السياحي ظاهراً في السنوات الأخيرة بسبب وجود المقومات السياحية.

2- تُعد السياحة نشاطًا ضروريًا لحياة الشعوب في تشكيل تواصل ثقافي حسي وبناء العلاقات الطيبة وتبادل المعارف والأفكار بين الشعوب.

3- كما يُعد الترويج السياحي من الانشطة التسويقية الهامة الذى يمكن بة نقل خصائص الخدمات السياحية خصوصا أن مقومات السياحة المختلفة تكون متوفرة بشكل طبيعي وأنها تحتاج الى ترويج لمعرفتها ونقل المعلومات عنها.

المراجعة النظرية للدرسة: مفهوم الخدمة السياحية:

تعد السياحة من الصناعات التي تدر أكثر من (200) مليار دولار أمريكي عالميا، كما توفر الملايين من فرص العمل، فعلى سبيل المثال توفر السياحة في الولايات المتحدة أكثر من (5) ملايين فرصة عمل وأكثر منها بقليل في أوروبا (عبيدات، 2005، 17).

ولقد أدرك الكثيرون بأن السياحة في القرن المقبل ستكون أكبر صناعة في العالم، فضلا عن إمتلاك وسائل متطورة للترويج السياحي الذي أحتل سلم أولويات السياحة وصناعة الضيافة، نظرا لإتساع أنشطة السياحة ظهرت مفاهيم تسويق الخدمة تناسب هذا القطاع (ابورمان والديوة جي، 2000).

وعرفت السياحة بأنها حركة إجتماعية تتم اختياريا ومرتبطة بتغير مكان السكن تغيرًا وقتيا، بهدف الترفية والإستمتاع الذهني والبدني (السيسي، 2001، 21).

كما أن السياحة إنتقال الناس من أماكن سكناهم إلى غاية يقصدونها، فهي تنظيم لانشتطهم وتقديم الخدمات والتسهيلات الضرورية لهم (Willims, 1998, 2-3).

وقد عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة بأنها: "نشاط إنساني وظاهرة إجتماعية تتعلق بإنتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة ولا تزيد عن عام كامل لغرض من أغراض السياحة المعروفة ماعدا الدراسة أو العمل (حجاب، 2002، 22).

كما هي عبارة عن السفر والتجوال من مكان إلى أخر (سياحة خارجية)، أو الإنتقال في البلد نفسه (سياحة داخلية) لمدة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة، وقد تكون لأغراض ثقافية أو دينية أو رياضية أو اجتماعية أو أعمال أخرى. (مقابلة، 2007، 24)

والخدمات أنشطة اقتصادية غير ملموسة، سريعة الزوال، تمثل أداءا يتم من خلال عملية تفاعل هادفة إلى تلبية توقعات العملاء ولا ينتج عنها نقل للملكية، وهي كذلك أي فعل أو أداء يمكن أن يحققه طرف ما إلى طرف أخر يكون جوهره غير ملموس ولا ينتج عنه ملكية شيء وقد يكون مرتبطًا بشيء مادي أو قد لا يكون (Kotler, 2003, 476).

وهي منتجات غير ملموسة تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات المستهلك وتحقق له منافع معينة. (المساعد، 2006، 35) وعرف (Lovelock, 2004) الخدمة بأنها نشاط أو أداء معين بواسطة الإنسان أو الآلة تقدم إلى إنسان أخر (One Part to Another) هذا النشاط بطبيعته غير ملموس ولا محسوس، ولا ينتج عنها ملكية أو حيازة شيء مادي.

وعرف (Skinner, 1990) الخدمة "بانها منتوج غير ملموس يقدم منافع للمستهلك نتيجة لإستخدام طاقة بشرية أو الية ولا يمكن حيازتها أو استهلاكها".

والخدمة حسب المفهوم الحديث تنتج عن أنشطة وعمليات تكون مخرجاتها غير ملموسة، وهذا يعني قدرة مقدم الخدمة على تحديد أبعاد عناصر المزيج التسويقي بدقة ووضوح من أجل تضيق الفجوة بين مقدم الخدمة وطالبها.

أهمية الخدمات السياحية: برزت أهمية الخدمات السياحية في مجالات مختلفة بصورة واضحة في الوقت الراهن، إذ تتمثل أهميتها في الجوانب التالية:

1- تعظيم الناتج الإقتصادي والإجتماعي، مع حماية للموارد الطبيعية والموارد السياحية، (حجاب، 2002، 24) وتعزيز الجوانب الثقافية والحفاظ على آثار وثقافة الأمم والشعوب (الطائي، 2006، 37-38).

2- المساهمة في دعم الإقتصاد، وجدب العملات الصعبة، وتوفير فرص العمل (مقابلة، 2007، 26).

3- زيادة معدلات الرفاه في المجتمع من خلال زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة (Berry and Parasuraman, 1991؛ الضمور، 2005، 35-36).

4- عدت واحدة من الانشطة الرئيسة للإنسان وساهم في ذلك التطور الذي طرأ على الحياة حيث التطور التكنولوجي والمعرفي ما جعل الحياة أكثر يسراً وسهولة (الطائي، 2006).

خصائص الخدمات السياحية: يمكن إستعراض هذه الخصائص على النحو الآتي:

أولا ً: عدم نقل ملكية الخدمة فالخدمة جهد آلي أو بشري أو كلاهما يقدم منفعة معينة تحقق إشباعا لحاجة أو رغبة لدى السائح ولا ينتج عن شرائه لها ملكية شيء ملموس، كما أنها نشاط يحقق منفعة أو قيمةValue من طرف إلى آخر وتكون فيها عملية تفاعل هادفة الى اشباع حاجة الجمهور، فعلى سبيل المثال أن يتمتع السائح بخدمات الضيافة الفندقية لا تجيز له الحق في إمتلاك غرفة نوم ضمن الفندق بل له حرية الإنتفاع بالخدمات المقدمة مؤقتا (البكري، 2005، 24).

ثانياً: الخدمة السياحية لا تخزن لأنها عبارة عن أداء ينتفع به لحظة تقديمه، وفي حال إنخفاض الطلب على الخدمة فإن المنظمة السياحية لا يمكنها إنتاج وتخزين الخدمات لحين الطلب، ولهذا تلجأ المنظمات السياحية إلى بعض الأساليب التسويقية (الترويجية أو التسعيرية) لتأجيل الطلب على الخدمات السياحية (Lovelock, 2004).

ثالثاً: الخدمة غير ملموسة وهي التي تنتج القيمة للسائح.

تعد هذه الصفة السمة الأساسية التي تميز الخدمات عن السلع، فصفة اللاملموسية تعني عدم القدرة على استخدام الحواس الخمس (التذوق، اللمس، السمع، النظر, الشم)، وبالتالي لا يمكن تقييمها تقييماً مادياً بحيث يتم إختيارها على أساس السمعة والمشورة والتجربة أكثر منه على أساس الإختيار المادي، إن كثيراً من المنظمات السياحية تتبنى إستراتيجيات تسويقية لإدراك الخدمة من خلال تجسيدها بالاعتماد على التسهيلات الملموسة مثل أجهزة الحاسوب والغرف الفندقية والمكاتب، وأجهزة الصراف الآلي وغيرها (الطائي، والعلاق، 2009، 40).

رابعاً: يكون السائح جزءاً من إجراءات تقديم الخدمة السياحية (تلازم الإنتاج والاستهلاك)

فالخدمات تنتج وتستهلك (ويستفيد منها طالبها) في آن لذلك فإنه عند وقوع فعل الإنتاج وفعل الإستهلاك في آن فإن السائح يلعب دوراً في عملية إستلام الخدمه أونقلها أوتوزيعها أو التدخل في تحديد مواصفاتها (Lovelock, 2004) وهذا يعني عدم القدرة على الفصل بين إنتاج الخدمة وإستهلاكها، وأن حضور السائح شرط من شروط تقديم الخدمة السياحية.

خامسا ً: يعد العنصر البشري (العاملين) جزءاً من المنتج الخدمي السياحي فيكون التمييز بين المنظمات السياحية في كثير من الأحيان ناتجا عن مهارة العاملين وقدرتهم على تقديم الخدمات بإتقان، وأكثر ما يكون ذلك واضحاً في الخدمات ذات الاتصال العالي مع الجمهور (High-Contact Services) منها الخدمات السياحية. (Lovelock, 2004)

من هنا يفترض الإهتمام بالعنصر البشري من خلال التدريب والتحفيز وتوفير بيئة عمل تساهم في تحقيق الرضا للعاملين (Palmer and Keown, 2000, 513- 528).

سادسا ً: تباين مستوى جودة مخرجات المنظمات السياحية بسبب الاعتماد على السلوك البشري الذي لايمكن ضبطة أو تنميطه، لهذا تحاول المنظمات السياحية إلى إستخدام الآلة قدر الامكان في تقديم الخدمات مثل الحجز الالي وصالات الطعام الإلكترونية والغرف الالكترونية التي تعتمد على بطاقات الكترونية للإنتفاع بخدمات تلك المرافق (الطائي والعلاق، 2009، 364).

الترويج السياحي: يعد الترويج أحد عناصر المزيج التسويقي ويتضمن كافة الأنشطة التي تؤدي إلى تسهيل عملية الإتصال بالسياح، ويستخدم الترويج لإعلام السياح عن الخدمة وإقناعهم بها، فبعض الخدمات تقدم إلى الأسواق بأسعار وجودة مناسبة ولكنها لا تنجح بسبب عدم معرفة الجمهور بخصائصها ومزاياها.

والترويج هو: "نشاط إتصالي يهدف إلى إخبار أو إقناع أو تذكير الأفراد بقبول أو بإعادة شراء الخدمات". (أحمد، 2005، 48) وعرف بأنة: "عملية إيصال المعلومات بين البائع والمشتري المحتمل أوبين البائع والأخرين ضمن القناة التوزيعية للتأثير بمواقفهم وسلوكهم" (William, 1996, 420).

والمزيج الترويجي السياحي يتكون من الإعلان والبيع الشخصي وتنشيط المبيعات والدعاية السياحية والعلاقات العامة.

صعوبات ترويج الخدمات السياحية: (Peter, 1989, 5)

1- تدني مستوى إدراك أهمية ترويج الخدمات لأنها غير ملموسة وغير قابلة للخزن أو النقل، إذ ينظر إلى الترويج على أنه نشاط ثانوي قياساً بضرورتة للسلع وعدم لمس الخدمة يضيف عبئاً على المروجين، وهذا ما يدفعهم نحو ربط الخدمات بالأشياء الملموسة المحيطة التي تمثل بيئة إنتاج الخدمة، كأن يتم الإعلان عن خدمات خطوط جوية ما من خلال مظهر العاملين، أو سعة الطائرة، وسعة مقاعدها، أو جودة وجبات الطعام المقدمة.
2- بعض المعايير ألاخلاقية والقوانين قد تدفع بإتجاه الحد من بعض النشاطات الترويجية في مجال الخدمات مثل خدمات الصحة أو التعليم أو الخدمات الحكومية.
3- تلعب الكلمة المنقولة دوراً كبيراً في بناء صورة إيجابية في أذهان السياح، فضلاً عن دورها في دفع السياح للتعامل مع خدمات المنظمة ما يؤكد دور الكلمة المنقولة في التأثير على فشل البرامج الترويجية أو نجاحها.

الدراسات السابقة:

دراسة أبوصبحة وبرهم (1988) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في حركة السياحة الداخلية والتنزه لدى سكان المدن الأردنية، وقد أشارت النتائج إلى وجود مجموعتين هما: أرباب الأسر الذين يقومون بالسياحة الداخلية والتنزه وأولئك الذين لا يقومون بهذا النشاط حسب المستوى العلمي لرب الأسرة تلاه عضوية الأندية ثم طبيعة السكن ثم توفر الخدمات الترفيهية في المدينة.

دراسة زوي (1995) هدفت هدة الدراسة الى تعّرف مدى تطبيق المفاهيم التسويقية من قبل المنظمات السياحية الليبية وقد توصلت إلى نتائج منها هناك قصور في تطبيق الأنشطة التسويقية، وهناك عوائق إدارية وقانونية تعترض عملية استخدام المفاهيم التسويقية.

دراسة رحيمي، (1997) هدفت هذه الدراسة تعّرف دور مكاتب السياحة والسفر في الترويج للخدمة السياحية في الاردن، كما هدفت الى بيان مدى وضوح مفهوم الترويج وعناصرة واساليب المزيج الترويجي التي تستخدمها المكاتب في الترويج للبرامج والخدمات السياحية التي تقدمها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تعاني مكاتب السياحة والسفر ضعفاً في ترويج خدماتها السياحية.

دراسة حماد، (2000) هدفت الدراسة إلى تعّرف العوامل المؤثرة في التسويق السياحي للبادية الأردنية، وتحديد طبيعة العلاقات بين المنتج ومدى رضا السائح الأردني، وتوصلت الدراسة نتائج منها أن هناك علاقة بين عناصر المزيج التسويقي ومدى رضا السائح وهناك ضعف في الترويج السياحي في منطقة الدراسة، من حيث التعريف بالبادية الأردنية، وتوفير المعلومات الكافية عن المواقع السياحية فيها.

دراسة الشورة (2001) هدفت الدراسة إلى تعّرف التقسيمات السوقية في سوق الخدمات السياحية في الأردن وتحديد الأبعاد التي يتم عن طريقها بناء المكانة الذهنية للمنتج الخدمي السياحي وقد توصلت نتائج منها أن مستوى الخدمات السياحية المقدمة من خلال المزيج التسويقي لا تتناسب مع مستوي جودة الخدمات المتوقعه، سواء السياحة الداخلية أو الوافدة، وإن بناء المكانة الذهنية للمنتج الخدمي السياحي يعتمد على تفعيل دور عناصر المزيج الترويجي المختلفة.

دراسة عياش (2004) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر عناصر المزيج التسويقي الخدمي السياحي على الصورة المدركة للسياح، وذلك عبر إجراء دراسة مقارنة بين السياح العرب وغير العرب المقيمين في الفنادق الخمس نجوم في منطقة أمانة عمان الكبرى، ومعرفة أثر بعض الخصائص الديموغرافية على الصورة المدركة للسياح، وقد توصلت إلى نتائج منها وجود علاقة بين عناصر المزيج التسويقي الخدمي والصورة المدركة لدي السياح وأن هناك رضا عن الخدمات المقدمة في الفنادق الخمس نجوم بشكل عام من قبل السياح العرب وغير العرب.

دراسة الطريفي (2004) هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تنشيط المبيعات في إكساب ميزة تنافسية للشركات المنتجة والمستفيدة من الحملات الترويجية، وقد توصلت إلى أن هناك علاقة ايجابية بين استخدام مواد تنشيط المبيعات وتحقيق ميزة تنافسية للمنظمة.

دراسة قويدر (2005) هدفت الدراسة إلى تطوير إستراتيجية تسويقية لتنشيط السياحة الداخلية في الأردن وتحديد طبيعة العلاقات بين المزيج التسويقي ومدى رضا السياح، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها أنه توجد علاقة بين عناصر المزيج الترويجي المختلفة ونجاح تسويق الخدمات السياحية الداخلية ويشكل الاتصال الشخصي أهم وسيلة إعلانية للترويج عن مدينة العقبة السياحية.

دراسة اغآ (2007) هدفت هده الدراسة إلى تقصي اثر الإعلان علي تعريف المواطن الأردني بالمواقع السياحية في الأردن، ومعرفة أثر الاعلان في التعريف بالمواقع السياحية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين مجموعة عناصر الإعلان وبين قدرة هذه العناصر على تعريف المواطنين بالمواقع السياحية وأن نجاح الرسالة الإعلانية يعتمد بشكل كبير على عملية اختيار الوسيلة الإعلانية.

دراسة (Greenley, 1993) حيث هدفت الدراسة إلى قياس التوجه السوقي في الشركات السياحية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مدى قدرتها على تطبيق مفاهيم التسويق الحديث في مجال الخدمة السياحية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستويات متدنية من الاهتمام بمفهوم التوجه السوقي لديها، حيث تبين من النتائج إن الشركات السياحية لا تعتمد حاجات ورغبات المستهلكين اساساً في تطوير وتعديل الخدمات السياحية وتحديد أسعارها ووضع الخطط التسويقية اللازمة لها.

دراسة (Bahammam, 2006) هدفت الدراسة الى التعامل مع أهم نقاط التخطيط السياحى جنبا الى جنب مع عملية الترويج السياحي للمناطق الساحلية الغنية بمعالمها السياحية فى المملكة العربية السعودية أظهرت نتائج الدراسة أن العناصر التالية تعد ضرورية لتنظيم عملية التخطيط السياحي والربط بين المناطق الساحلية سياحيا.

منهج الدراسة: استخدم المنهج الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي كان من خلال مراجعة أدبيات الموضوع من الكتب والمقالات ذات العلاقة بالموضوع، أما المنهج التحليلي فكان من خلال جمع البيانات باستبيان صمم لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها: شمل مجتمع الدراسة السياح الاردنيين الذي مارسوا السياحة الداخلية بأنواعها وتعاملوا مع شركات السياحة لأردنية، إذ تم إختيار عينة عشوائية ممثِلة لمختلف فئات المجتمع من خلال زيارة الشركات السياحية والمواقع السياحية العامة، حيث طلب منهم الاجابة على اسئلة الاستبيان وقد سمح فقط للذين مارسوا السياحة الداخلية للظهور في عينة الدراسة.

تم توزيع 300 إستبيان استرجع منها (275) أي ما نسبتة 92% خلال الفترة بين 1-4-2010 الى 23-4-2010، وعند تدقيق الاستبيانات تبين للباحث أن (8) منها قد أجاب عليها أشخاص لم يمارسوا السياحة الداخلية وليس لديهم معرفة كافية حول الموضوع، ذلك أن إستبيان الدراسة يشمل في بدايتة سؤال المجيب فيما اذا مارس السياحة الداخلية ولذا تم استبعاد تلك الاستبيانات، كما تبين للباحث بعد تدقيق الاستبيانات أن (10) أشخاص أجابوا على إستبيان الدراسة بطريقة عشوائية تدلل على عدم الجدية ولذلك استبعدت تلك الإستبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك يكون مجموع الاستبيانات النهائي (257) استبانة دخلت التحليل أي ما نسبتة 86% من مجموع الكلي لها.

أداة الدراسة: إعتمدت الدراسة نوعين من البيانات الاول البيانات الثانوية وهي مراجعة أدبيات الدراسة الواردة في الكتب ذات العلاقة، وكذلك استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي ساعدت الباحث في تحديد متغيرات الدراسة، اما النوع الثاني من البيانات فهي البيانات الاولية التي إعتمدت الدراسة بشكل اساسي عليها للاجابة على اسئلة واختبار فرضياتها، وقد تم توفير تلك البيانات من خلال إستبانة أعُدت لغرض الدراسة شملت 53 سؤالا مقسمة الى ثلاث أجزاء الاول معلومات عامة حول المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة والثاني شمل الاسئلة التي تتعلق باتجاهاتهم نحو السياحة الداخلية والثالث شمل متغيرات الدراسة المستقلة وهي عناصر المزيج الترويجي السياحي.

مقياس الدراسة: إستخدمت الدراسة مقياس ليكرت Lekart scale وقد اعطيت الدرجات التالية للفقرات المستخدمة في اداة الدراسة:

(1) غير موافق بشدة (2) غير موافق (3) محايد (4) موافق (5) موافق بشدة، وحددت رتب للمتوسطات وتم تقسيم مدى الاستجابة إلى ثلاث فئات متساوية (أي بطول 1.33) هي:

- المتوسط الحسابي ذو درجة منخفضة إذا قل عن 2.33
- المتوسط الحسابي ذو درجة متوسطة إذا تراوح بين 2.33-3.66
- المتوسط الحسابي ذو درجة مرتفعة إذا زاد عن 3.66

صدق الأداة: يقصد بصدق أداة القياس مدى قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها (Sekara, 2003)، ولهذا الغرض تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في الجامعات الأردنية من ذوي الاختصاص في التسويق وإدارة الاعمال للتعرف على آرائهم في مدى ملائمة الاستبانة للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها من حيث سلامة اللغة ودقة العبارات الواردة فيها، وقد تم إجراء تعديلات على فقراتها وفقا لتوجيهات الخبراء.

ثبات الأداة: ويعني الحصول على النتائج نفسها في حال تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها، ومن المتعارف عليه أن نسبة 60% تعتبر نسبة مقبولة تعكس مصداقية في نتائج الاستبانة وارتباطاً بين أسئلتها (Sekaran, 2003).

ولهذا الغرض تم حساب معاملات الثبات بطريقة الاتساق الداخلي (كرونباخ الفا) للتأكد من قدرة أداة الدراسة على قياس الهدف منها بدقة (عودة، 2002)، أنظر الجدول (2).

جدول (1): معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لعناصر المزيج الترويجي في السياحة الداخلية

الإعلان	0.923
الدعاية	0.760
العلاقات العامة	0.835
تنشيط المبيعات	0.894
البيع الشخصي	0.848
المزيج الترويجي ككل	0.947

الاساليب الإحصائية المستخدمة: استخدمت الدراسة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS بهدف تحليل البيانات واختبار الفرضيات حيث تم توظيف اختبارات الإحصاء التالية: معامل الارتباط البسيط والمتعدد والانحدار البسيط والمتدرج واختبار(f) واختبار (t) وتحليل التباين.

التحليل الإحصائي وإختبار فرضيات الدراسة:

لإختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، بحيث تقبل الفرضية العدمية إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية اكبر من 0.05 وترفض إذا كانت أقل.

وللتأكد من تحقق الشروط اللازمة للاختبارات الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات فقد حسبت معاملات الارتباط بين عناصر الترويج السياحي وبين إتجاهات السياح نحو السياحة الداخلية والجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2): معاملات الارتباط بين عناصر المزيج الترويجي في السياحة الداخلية

	الإعلان	الدعاية	العلاقات العامة	تنشيط المبيعات	البيع الشخصي	المزيج الترويجي
الإعلان		*0.684	*0.762	*0.687	*0.696	*0.903
الدعاية			*0.636	*0.627	*0.538	*0.767
العلاقات العامة				*0.737	*0.810	*0.918
تنشيط المبيعات					*0.767	*0.864
البيع الشخصي						*0.882

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

تبين معاملات الإرتباط في الجدول (2) وجود علاقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين عناصر الترويج السياحي نحو السياحة الداخلية، وللتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة توثر على مصداقية تحليل الانحدار حسب معامل تضخم التباين VIF الذي بلغ 2.191، وهو اقل من (10) القيمة المقبولة إحصائيا، وبذلك تعد مشكلة الارتباط الذاتي ذات درجة مقبولة تسمح بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار.

الفرضية الرئيسة الاولى: لا تؤثر عناصر المزيج الترويجي الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

لإختبار هذه الفرضية استخدم تحليل الانحدار المتعدد المتدرج Multiple Stepwise Linear Regression، والجدول (3) يبين معامل الارتباط ومربع معامل الارتباط (نسبة التباين المفسرR^2) ومعاملات الانحدار وقيم بيتا وقيمة t ومستوى الدلالة.

جدول(3): تحليل الانحدار المتعدد لأثر عناصر المزيج الترويجي والاتجاهات نحو السياحة الداخلية

	معامل الانحدار	قيمة بيتا	قيمة t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط المتعدد	مربع معامل الارتباط (R^2)	التغير في مربع معامل الارتباط (R^2 change)	قيمة ف	مستوى الدلالة
قيمة الثابت	1.97		19.63	0.000					
العلاقات العامة	0.27	0.46	6.19	0.000	0.581	0.337	0.337	129.677	0.000
تنشيط المبيعات	0.09	0.16	2.10	0.036	0.590	0.348	0.011	4.427	0.036

قيمة ف لمربع معامل الارتباط الإجمالي (لكل العناصر) = 67.924 ومستوى الدلالة = 0.000

تبين من النتائج أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لعناصر المزيج الترويج السياحي في تفعيل السياحة الداخلية، وبشكل خاص تبين أن عنصري العلاقات العامة وتنشيط المبيعات هما العنصران الأكثر تأثيراً، فقد بلغ معامل الارتباط المتعدد 0.590، وبلغت نسبة التباين الذي تفسره هذه العناصر 34.8% وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 كما بلغت قيمة ف 67.924، وبذلك ترفض الفرضية العدمية الأولى، ما يشير إلى وجود تأثير لعناصر المزيج الترويجي السياحي في تنشيط السياحة الداخلية، وبالتحديد العلاقات العامة وتنشيط المبيعات، والتي لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال تكامل بقية العناصر (الدعاية التجارية والإعلان، والبيع الشخصي).

الفرضية الفرعية الأولى: لا تؤثر الاعلانات الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

لإختبار هذه الفرضية استخدم تحليل الانحدار البسيط والجدول (5) يبين معامل الارتباط ومربع معامل الارتباط (نسبة التباين المفسرR^2) ومعاملات الانحدار وقيمة t ومستوى الدلالة.

جدول (5): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر الإعلان في تفعيل السياحة الداخلية

	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط (R^2)	قيمة ف	مستوى الدلالة
قيمة الثابت	2.39	29.03	0.000	0.50	0.25	86.20	0.000
الإعلان	0.24	9.28	0.000				

بلغ معامل الإرتباط بين الإعلان والسياحة الداخلية 0.50، وبلغت نسبة التباين الذي يفسره هذا العنصر بشكل مستقل 25%، وتبين من الاختبار الإحصائي ان هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي 86.20 ومستوى دلالة 0.000 وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تشير إلى أن هناك أثراً ذو دلالة إحصائية للإعلان في تفعيل السياحة الداخلية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر الدعاية السياحية الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

لإختبار هذه الفرضية استخدم تحليل الانحدار البسيط للدعاية السياحية، والجدول (6) يبين معامل الارتباط ومربع معامل الارتباط (نسبة التباين المفسر R^2) ومعاملات الانحدار وقيمة t ومستوى الدلالة.

جدول (6): تحليل الانحدار الخطي البسيط لاثر الدعاية السياحية في تفعيل السياحة الداخلية

	معامل الانحدار	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط (R^2)	قيمة ف	مستوى الدلالة
قيمة الثابت	1.88	11.30	0.000	0.42	0.18	55.48	0.000
الدعاية السياحية	0.38	7.45	0.000				

بلغ معامل الإرتباط بين الدعاية السياحية والسياحة الداخلية 0.42، وبلغت نسبة التباين الذي يفسره هذا العنصر بشكل مستقل 18%، وتبين من الاختبار الإحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي 55.48 ومستوى دلالة 0.000 وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تشير إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للدعاية السياحية في تفعيل السياحة الداخلية، وهذا يدلل على أهمية عنصر الدعاية السياحية في تعريف السياح على المواقع والمقومات السياحية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تؤثر العلاقات العامة الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

لإختبار هذه الفرضية استخدم تحليل الانحدار البسيط للعلاقات العامة، والجدول (7) يبين معامل الارتباط ومربع معامل الإرتباط (نسبة التباين المفسر R^2) ومعاملات الانحدار وقيمة t ومستوى الدلالة.

جدول (7): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر العلاقات العامة في تفعيل السياحة الداخلية

	معامل الانحدار	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط (R^2)	قيمة ف	مستوى الدلالة
قيمة الثابت	2.01	20.26	0.000	0.58	0.34	129.68	0.000
العلاقات العامة	0.34	11.39	0.000				

بلغ معامل الإرتباط بين العلاقات العامة والسياحة الداخلية 0.58، وبلغت نسبة التباين الذي يفسره هذا العنصر بشكل مستقل 34%، وتبين من الاختبار الإحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي 129.68 ومستوى دلالة 0.000 وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تشير إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للعلاقات العامة في تفعيل السياحة الداخلية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا تؤثر تنشيط المبيعات الصادرة عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

لإختبار هذه الفرضية استخدم تحليل الانحدار البسيط لعنصر تنشيط (ترويج) المبيعات، والجدول (8) يبين معامل الارتباط ومربع معامل الارتباط (نسبة التباين المفسر R^2) ومعاملات الانحدار وقيمة t ومستوى الدلالة.

جدول (8): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تنشيط المبيعات في تفعيل السياحة الداخلية

	معامل الانحدار	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط (R^2)	قيمة ف	مستوى الدلالة
قيمة الثابت	2.29	24.57	0.000	0.50	0.25	85.04	0.000
تنشيط المبيعات	0.27	9.22	0.000				

بلغ معامل الإرتباط بين تنشيط المبيعات والسياحة الداخلية 0.50، وبلغت نسبة التباين الذي يفسره هذا العنصر بشكل مستقل 25%، وتبين من الاختبار الإحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي 85.04 ومستوى دلالة 0.000 وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تشير إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتنشيط المبيعات في تفعيل السياحة الداخلية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يؤثر البيع الشخصي الصادر عن الشركات السياحية في تفعيل السياحة الداخلية الاردنية.

لإختبار هذه الفرضية ستخدم تحليل الانحدار البسيط للبيع الشخصي، والجدول (9) يبين معامل الإرتباط ومربع معامل الإرتباط (نسبة التباين المفسر R^2) ومعاملات الإنحدار وقيمة t ومستوى الدلالة.

جدول (9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر البيع الشخصي في تفعيل السياحة الداخلية

	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط (R^2)	قيمة ف	مستوى الدلالة
قيمة الثابت	2.04	16.44	0.000	0.48	0.23	77.26	0.000
البيع الشخصي	0.33	8.79	0.000				

بلغ معامل الإرتباط بين البيع الشخصي والسياحة الداخلية 0.48، وبلغت نسبة التباين الذي يفسره هذا العنصر بشكل مستقل 23%، وتبين من الإختبار الإحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي **77.23** ومستوى دلالة 0.000 وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تشير إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للبيع الشخصي في تفعيل السياحة الداخلية.

مما تقدم يظهر من اختبار الفرضيات السابقة أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للمزيج الترويجي بشكل عام على اتجاهات السياح نحو السياحة الداخلية، وتبين أن هناك أثراً لكل عنصر من عناصر المزيج الترويجي، إلا أن المتوسطات الحسابية بينت أن هناك نقصاً في تطبيق هذا المزيج، وخصوصاً المعلومات الصادرة عن المزيج الترويجي والذي تبين من النتائج أنها بحاجة إلى تفعيل بشكل أكبر من خلال تفعيل عناصره وبالتالي الوصول إلى تنشيط السياحة الداخلية، ويعود السبب الى نقص استخدام الشركات السياحية لعناصر المزيج الترويجي.

الفرضية الرئيسة الثانية: المعلومات الصادرة عن الشركات السياحية بواسطة عناصر المزيج الترويجي غير كافية للتعريف بمقومات السياحية الداخلية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار ت للعينة الواحدة One Sample t-test لمعرفة درجة الموافقة على كفاية المعلومات المتوفرة من خلال عناصر المزيج الترويجي، ويتم رفض الفرضية إذا كان المتوسط الحسابي للمعلومات الصادرة عن شركات السياحة الأردنية بواسطة عناصر

المزيج الترويجي أعلى من الدرجة المقبولة بدلالة إحصائية وتقبل الفرضية إذا كان المتوسط الحسابي اقل من الدرجة المقبولة بدلالة إحصائية، والجدول (4) يبين النتائج.

جدول (4): اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار كفاية المعلومات الصادرة عن الشركات السياحية بواسطة عناصر المزيج الترويجي للتعريف بالمقومات السياحية الداخلية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
3.18	0.70	18.71	256	0.000

تبين من النتائج في الجدول (4) أن المتوسط الحسابي للمعلومات الصادرة عن الشركات السياحية بواسطة عناصر المزيج الترويجي للتعريف بالمقومات السياحية الداخلية قد بلغ 3.18 وهو بمستوى متوسط لكفاية المعلومات من قبل السياح، فقد بلغت قيمة t 18.71 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية الثانية، ويشير ذلك إلى أن السياح يرون أن المعلومات الصادرة عن شركات السياحة بواسطة المزيج الترويجي غير كافية للتعريف بمقومات السياحة الداخلية، ويُظهِر ذلك خللاً في عملية الترويج السياحي والتي تحتاج إلى تقييم بشكل دقيق لمحاولة التصحيح بحيث تقوم بدورها بشكل أكثر فعالية.

الاستنتاجات: توصلت الى الاستنتاجات التالية:

1- تبين من النتائج أن لعناصر المزيج الترويج السياحي أثرًا في تنشيط السياحة الداخلية، وبشكل خاص تبين أن عنصري العلاقات العامة وتنشيط المبيعات هما العنصران الأكثر تأثيراً.

2- تبين أن المعلومات الصادرة عن شركات السياحة بواسطة المزيج الترويجي غير كافية للتعريف بمقومات السياحة الداخلية، ويظهر ذلك خللاً في عملية الترويج السياحي.

3- للإعلان أثر في تنشيط السياحة الداخلية، على الرغم من أن هناك قصورًا من شركات السياحة في استخدام الاعلانات المختلفة بشكلها الفعال والحديث للتعريف بالمقومات السياحية.

4- للدعاية السياحية أثر في تنشيط السياحة الداخلية، وهذا يدلل على أهمية عنصر الدعاية السياحية في تعريف السياح على المواقع والمقومات السياحية من قبل الاصدقاء والاقارب.

5- للعلاقات العامة وتنشيط المبيعات والبيع الشخصي أثر في تنشيط السياحة الداخلية، على الرغم من أن الشركات السياحية لا تقوم بالاتصال الامثل مع السياح وأنها مقصرة في عمل محاضرات وندوات في المناسبات المختلفة.

6- عزوف بعض من الاردنيين عن ممارسة السياحة الداخلية وهذا يؤكد وجود فرص تسويقية في سوق السياحة الداخلية على الشركات السياحية البحث فيها والاستفادة منها.

التوصيات: يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- على الشركات السياحية العمل على تنشيط عناصر المزيج الترويجي المختلفة وتفعيل التعامل مع وسائل الاتصال المسموعة والمرئية لتزويد السائح بالمعلومات اللازمة لتنشيط السياحة الداخلية.

2- عقد دورات تدريبية لمندوبي المبيعات للتعرف على اساليب الترويج الحديثة والاكثر فاعلية خاصة أن الخدمات السياحية بحاجة الى اقناع من خلال الاتصال الشخصي.

3- تحفيز الشركات السياحية على تقديم عروض سياحية تشجيعية للمواطنين لتشجيعهم على ممارسة السياحة الداخلية.

4- أن تقوم الشركات بالدراسات والبحوث التسويقة بصورة دورية وعلمية للحصول على المعلومات الحديثة والدقيقة حول السياحة الداخلية وفرصها.

المراجع:

أبورمان، أسعد حماد، والديوه جي، أبي سعيد. (2000). **التسويق السياحي والفندقي: المفاهيم والاسس العلمية**، عمان، ط1، الحامد للنشر والتوزيع.

أبوصبحة، كايد، وبرهم، نسيم. (1988). العوامل المؤثرة في السياحة الداخلية والتنزه في الأردن، **دراسات**، المجلد (15)، العدد (2) 274-320.

احمد، النور دفع اللة. (2005). **الإعلان الأسس والمبادي**، ط1، العين الامارات العربية المتحدة.

أغا، صفوت فايز حميد. (2007). **اثر الإعلان علي التعرف بالمواقع السياحية الأردنية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، عما، جامعة آل البيت.

البكري، ثامر ياسر. (2005). **تسويق الخدمات الصحية**، عمان، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

تقرير منظمة السياحة العالمية. (2001 – 2005).

حجاب، محمد منير. (2002). **الإعلام السياحي**، ط1،القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص22.

الحماد، فواز علي فرحات. (2000)، **العوامل المؤثرة على التسويق السياحي للبادية الأردنية الشمالية والوسطى**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان الجامعة الأردنية.

الرحيمي، سالم احمد صالح. (1997). **دور مكاتب السياحة والسفر في ترويج الخدمات السياحية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

الزوى، محمد. (1995). **أفاق تطوير تسويق الخدمات السياحية في ليبيا/ دراسة ميدانية على المنطقة الشرقية**، طرابلس، ليبيا، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاريونس.

السيسي، ماهر عبد الخالق. (2001). **مبادي السياحة**، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

الشورة، محمد سليم. (2001). تقسيم السوق وبناء المكانة الذهنية للخدمات، دراسة في سوق السياحة الوافدة إلى الأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد (16) العدد (6).

الضمور، هاني حامد. (2005). **تسويق الخدمات**، ط3، دار وائل للنشر، عمان.

الطائي، بشير عبد النبي، والعلاق بشير عباس. (2009). **تسويق الخدمات: مدخل استراتيجي، وظيفي**، تطبيقي، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

الطائي، حميد. (2006). **أصول صناعة السياحة**، عمان /الأردن، مؤسسة الوراق.

الطريفي، شادي محمود مصباح. (2004). **أثر تنشيط المبيعات في اكتساب ميزة تنافسية للشركات الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت.

عبيدات، محمد. (2005). **التسويق السياحي: مدخل سلوكي**، ط2، عمان، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

عياش، هدي مهدي. (2004). **أثر عناصر المزيج التسويقي الخدمي السياحي علي الصورة المدركة من قبل السياح: دراسة مقارنة بين السياح العرب وغير العرب لفنادق الخمس نجوم في أمانة عمان الكبرى**، رسالة ماجستير، غير منشورة الجامعة الأردنية.

قويدر، وليد قاسم محمد. (2005). **تطوير إستراتيجية تسويقية تنشيط السياحة الداخلية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن.

المساعد، زكي خليل. (2006). **تسويق الخدمات وتطبيقها**، دار المناهج للنشر، عمان.

مقابلة، احمد محمود. (2007). **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة للنشر عمان.

الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية في الجماهيرية الليبية. (2008). www.libyan.tourism.org

Berry and parasuraman, A. (1991). *Marketing Services:Competing*,

Greenley, G. and Matehama. (1993). Marketing Orientation in the Service of Incoming Tourism, *Marketing Intelligence and Planning Journal*, vol 8.

Johnes Peter. (1989). "*Management In Service-Industries*", The Educational Institute of American Hotel and Motel Association p.5.

Kotler, P. (2003). *Marketing Management* , Prentice –Hall., Inc USA.

Lovelock, Christopher And Wirtz, J. (2004). *Service Marketing People,Technology,Strategy*, 5ed, PearsonPrentice-Hall International Inc, USA.

Palmer, A., Beggs, R. and Keown-McMullan, C. (2000). Equity and Repurchase Intention Following Service Failure. *Journal of Services Marketing,* 14(6*)*, 513-528.

Sekaran, U. (2003). "*Research Methods for Business: A Skill-Building Approach*" , John Wiley & Sons, ISBN, U.S.A.

Skinner, S.J. (1990). *Marketing*, Hougtton Mifflin Company, Boston.

William, D. and perreault, E. jerom.mecarthy. (1996). *Basic Marketing Times Mirror*, Higher Ednction Group co, U.S.A.

دراسة الممارسات التدريسية لطلبة التدريب الميداني في جامعة اليرموك من وجهة نظر المعلمين المتعاونين

محمد ذيابات، كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

استلم البحث في 2010/2/13 **وقبل للنشر 2010/7/20**

ملخص

هدفت هذه الدراسة تعرّف السلوكات الممارسة لدى طلبة التدريب الميداني في جامعة اليرموك وتعرّف السلوكات الإيجابية والسلبية التي يمارسها الطلبة أثناء تنفيذ درس التربية الرياضية. كما هدفت لتعرّف الفروقات بين الطلبة أنفسهم تبعاً لمتغير الجنس.

اشتملت عينة الدراسة على الطلبة المسجلين لمساقات التدريب الميداني في كلية التربية الرياضية للفصل الدراسي الأول 2009/2010 حيث بلغت عينة الدراسة (54) طالباً وطالبة، حيث قام الباحث بجمع البيانات من خلال أداة البحث وهي استبانة صممت لهذا الغرض التي تكونت من (43) فقرة توزعت على ثلاثة محاور هي (محور السلوكات الممارسة في مرحلة ما قبل الدرس، محور السلوكات الممارسة في مرحلة تنفيذ الدرس، ومحور السلوكات الممارسة في مرحلة ما بعد الدرس). وبعد الحصول على استجاباتهم تم تفريغ البيانات وتم استخدم المعالجة الإحصائية (SPSS) لأجراء المعالجات الإحصائية لهذه الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة استجابات إيجابية مرتفعة في ممارسات الطلبة للسلوكات حيث كانت الممارسات إيجابية في جميع مراحل الدرس الثلاثة عند طلبة التدريب الميداني تبعاً لمتغير الجنس.

Teaching Practices by Students of Field Training at Yarmouk University from the Standpoint of Collaborating Teachers

***Mohammed Diabat**: Faculty of Physical Education، Yarmouk University، Irbid- Jordan.*

Abstract

This study aimed to know the practiced teaching behaviors for study field training at the Faculty of Physical Education, Yarmouk University, and to know the positive and negative behaviors that students practice during their physical education lesson. It also aimed to know the differences between the students according to the gender factor.

The sample of the study consisted of all the students enrolled in the field training course at the Faculty of Physical Education during the first semester of the academic year 2009/2010. The sample of the study consisted of (54) male and female students.

The researcher himself collected the data by using a questionnaire that consisted of (43) items divided into three levels: the practiced behaviors in Pre- Impact Set، Impact Set، and Post Impact Set. The data were analyzed using the (SPSS) to conduct the statistical treatment for this study.

The results of the study showed high positive responses in students' practice for the behaviors. The practice were positive in all the three levels according to the gender of students of field training.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

المقدمة:

تسعى كليات التربية الرياضية في الوطن العربي والتي يقع على عاتقها مسؤولية إعداد الأجيال والكوادر المؤهلة القادرة على تضييق الفجوة والتعامل مع الطلبة حسب مفردات الإعداد المهني الجيد وعدم إلقاء المسؤولية على جهة معينة بل لا بد من مشاركة الكل وتضافر الجهود لإعداد جيل قادر على دفع عجلة التقدم إلى الأمام، لذلك اهتمت الدراسات التربوية الحديثة في مجال التعليم بالحصول على أفضل أنواع التعلم لتخريج جيل من الطلبة القادرين على ممارسة سلوكات ايجابية تنعكس على أبنائنا طلبة المدارس ولم تعد التربية الرياضية مجرد ممارسة للأنشطة البدنية وإنما تقوم على أسس علمية بحته (الديب، 2000).

إن من أهم عناصر التعليم هو المعلم الذي يُعتمد عليه بشكل أساسي في عملية التعلم والتعليم لذلك يمكن للمعلم الذي يمارس السلوكات الايجابية إخراج الكنوز الكامنة لدى الطلبة، والمعلم المتميز هو الذي يستخدم أساليب تدريسية فعالة لنجاح العملية التعليمية، ومن هذا المنطلق ظهر الاهتمام بالممارسات السلوكية الايجابية لمعلم التربية الرياضية وأجريت العديد من الدراسات التي اهتم بعضها بالمواصفات الجيدة للمعلم الكفء والبعض الأخر اهتم بتحديد عناصر الكفاءة التعليمية من خلال الممارسات الايجابية في عمل المعلم بشكل عام أو انخفاض مستوى ممارسة السلوك التدريسي خلال درس التربية الرياضية في معظم المواقف التدريسية (البيطار، 1998).

وتوصلت نتائج الكثير من الدراسات إلى أن السلوك التدريسي الممارس لمعلم التربية الرياضية الجيد لا يأتي بطريقة عشوائية ولكنه يتصل اتصالا مباشرا بثلاثة عوامل توثر في المكان الذي يشغله هذا المعلم بالإضافة إلى أن الطلبة يظهرون استجابات أكثر للتعلم عند قيام معلميهم بممارسات سلوكية ذات علاقة بالأنشطة الحركية، لذلك كان لزاما على معلم التربية الرياضية امتلاك درجات عالية من الممارسات التي تمكنه من القيام بدوره وتجعله قادرا على التفاعل مع الآخرين واستمالتهم للاشتراك بدرس التربية الرياضية وبشكل ناجح وفعال (فاضل، سلامة،2009)، وهذه ما أكدته دراسة كريك شانك وهايفيلي (Crickshank and Haefele, 2008) بأن إنجازات واستجابات الطلبة تعكس مدى فعالية أداء المعلم.

لذلك يُعد المعلم المسؤول الأول عن تطبيق المناهج الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم، هذا وقد أجريت العديد من الدراسات المتعلقة بدراسة الخصائص والسلوكات الواجب توافرها في معلم التربية الرياضية وقد أخذت هذه الدراسات اتجاهين الأول متعلق بالسلوكات الواجب ممارستها من قبل معلم التربية الرياضية وبرز في هذا الاتجاه العديد من الخبراء أمثال داس (Das, 1996) وهايسيت (Hasite, 1994) أما الاتجاه الثاني فبحث في أراء طلبة المدارس والجامعات حول اتجاهاتهم نحو دروس ومعلمي التربية الرياضية وبرز في هذا المجال عدد من الباحثين أمثال ترايس وهاريس (Trice and Harris, 2001) وكارش وبالتسر (Carmen & Baltasar, 2000)، ورغم قلة الدراسات التي تناولت السلوك المهني لمدرس التربية الرياضية أثناء مراحل الدرس الثلاثة (التحضير والتطبيق والتقويم) إلا أن هذه الدراسات بحثت السلوكات والصفات بشكل عام دون التعمق في جانب معين من عناصر الدرس اليومي (النداف، والقطاونة،2007).

تؤكد العديد من الدراسات (الحليق، 1991) وشارلي (Shrley, 1993) و(حمدان، 1999) بأن الطالب المعلم ولأن معلوماته ما زالت في البدايات وبسبب مرورة بحالة من القلق والتوتر أثناء عملة الميداني، لذلك فهو يقوم ببعض السلوكات التي قد تعيق من عملة وتقلل كذلك من قابلية الطلبة على التعلم سواء كانت هذه الممارسات السلوكية قبل أو أثناء أو بعد تنفيذ الدرس.

ويعد المعلم أحد أبرز العناصر في نجاح العملية التعليمية لبلوغ مقاصده وغاياته، وبالتالي دفع عملية التطور مقدماً إلى الأمام على اعتبار أن المعلم يمارس أدواراً وظيفية عديدة. فيشير عوجان (1992) إلى أن أهم الأدوار الوظيفية التي يمارسها المعلم هي القيام بتربية متوازنة لرعاية التطور وإنماء العقلي والنفسي والبدني عند الطلبة، وفي ظل هذا الدور الكبير الذي يقوم به المعلم من خلال ممارسته التدريسية فلا بد أن يتبوأ مكانه مميزة في النظام التعليمي، بناءاً على كفاياته التدريسية التي تترجم إلى ممارسات تدريسية.

مشكلة الدراسة:

لقد تبين للباحث من خلال متابعته لطلبة التدريب الميداني وخبراته المكتسبة أن دور معلم التربية الرياضية المتعاون يقتصر فقط على استقبال الطالب المعلم وتسليمه زمام الأمور للبدء بعمله كمعلم متدرب في المدرسة، ويتناسى المعلم المتعاون أن هذا الطالب المعلم وبالرغم مما وصل إليه من إعداد مهني معين وخبرات مختلفة فإنه ما زال غير قادر على ممارسة سلوكات ايجابية مناسبة تنعكس إيجابا على مستوى أداء الطلبة وبالتالي الوصول للأهداف الموضوعة.

ومن هنا يأتي دور المعلم المتعاون في مساعدة الطالب المعلم على أساس أن المعلم المتعاون هو الأكثر الماما بهذه السلوكات ولديه من الخبرات الميدانية التي قد توثر بصورة أو بأخرى على درس التربية الرياضية وبالتالي تقديم هذه الخبرات لطلبة التدريب الميداني. (صبحي، 2003)

وبذلك يرى الباحث أن هناك حاجة للتعرف على الممارسات السلوكية لطلبة التدريب الميداني لتحديد الايجابيات في سلوكهم لتعزيزها وتجنب السلوكات السلبية والتي قد تعيق من أداءهم وعطائهم ومن اجل زيادة ثقة الطالب بقدرته على تحمل المسؤولية أثناء عملية التعليم من خلال ممارسته للسلوكات الايجابية ومن اجل توظيف إمكاناته وقدراته في خدمة العملية التعليمية.

فكان لابد من وقفة علمية لمعرفة السلوكات التي يمارسها طلبة التدريب الميداني خلال درس التربية الرياضية بهدف تعديل تلك السلوكات أو تعزيزها وبما يتناسب مع الإجراءات السليمة المرجو العمل فيها من قبل معلم التربية الرياضية، ومن خلال متابعة الباحث لطلبة التدريب الميداني في المدارس بين أن هناك بعض الممارسات التدريسية السلبية للطالب المعلم برزت في مراحل الدرس المختلفة، وكذلك هدفت لتسليط الضوء على الممارسات الإيجابية التي يقوم الطالب المعلم خلال تنفيذه لدرس التربية الرياضية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى السلوكات الممارسة لدى طلبة التدريب الميداني ومن ثم تقييم هذه الممارسات لمعرفة الايجابية أو السلبية منها والتي قد تساعد في تحسين العملية التعليمية وهدفت الدراسة إلى ما يلي:

1- تعّرف الواقع الفعلي للسلوكات الممارسة الايجابية والسلبية التي يمارسها طلبة التدريب الميداني في جامعة اليرموك.

2- تعّرف الفروق في الممارسات التدريسية لدى طلبة التدريب الميداني أثناء تنفيذ درس التربية الرياضية بمراحله المختلفة تبعا لمتغير الجنس.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي مستوى السلوكات الممارسة الايجابية لدى طلبة التدريب الميداني عند تنفيذ درس التربية الرياضية؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في السلوكات الممارسة بين الطلبة تبعا لمتغير الجنس؟

المصطلحات الدراسة:

الممارسات التدريسية: وهي مجموعة الإجراءات العملية أو السلوك الفعلي الواجب قيام المعلم بتنفيذه قبل وأثناء وبعد الدرس والتي تم التعبير عنها في الدراسة من خلال الاستبانه المكونة من (43) فقرة. (تعريف إجرائي)

طلبة التدريب الميداني: وهم طلبة كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق التربية العملية خلال الفصل الدراسي الأول والذين تم تسميتهم بالطلبة المعلمين. (تعريف إجرائي)

المعلمين المتعاونين: وهم معلمو وزارة التربية والتعليم والذين يدرسون مادة التربية الرياضية في المدارس الحكومية والذين يتابعون أداء الطالب المعلم في الميدان للعام الدراسي (2009-2010). (تعريف إجرائي)

محددات الدراسة:

1- المجال البشري: اقتصرت الدراسة الحالية على جميع الطلبة المسجلين لمساقات التدريب الميداني.

2- المجال الجغرافي: أجريت هذه الدراسة في كلية التربية الرياضية بجامعة اليرموك.

3- المجال الزمني: تمت هذه الدراسة في نهاية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2010/2009.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لأهداف وتساؤلات الدراسة

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المسجلين لمساقات التدريب الميداني خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2010/2009.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة المسجلين لمادة التدريب الميداني مع العلم بأنه تم الاستغناء عن بعض الاستمارات لعدم قيام المعلم المتعاون بتعبئة استماراتهم حسب الأصول، وبالتالي أصبحت عينة الدراسة مكونة من (54) طالباً وطالبة.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة الاستبانة وسيلة لجمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، وقد اعتمد الباحث في بناء الاستبانة على مراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة كدراسة (النداف والقطاونة، 2007) والتي هدفت لتعرّف درجة ممارسة السلوك التدريسي في حصة التربية الرياضية، وقام الباحث بتطوير أداة الدراسة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في مجال أساليب التدريس والمناهج في بعض الجامعات الأردنية لإبداء رأيهم حول فقرات الاستبانة، وتم التوصل إلى استبانة الدراسة بصورتها النهائية بعد عرضها على مجموعة من ذوي الاختصاص من حملة الدكتوراه في الجامعات الأردنية.

وتكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (43) فقرة سلوكية موزعة على مراحل الدرس الثلاثة وكما يلي:

- محور السلوكات في مرحلة ما قبل الدرس ومثل هذا المحور (15 فقرة).
- محور السلوكات في مرحلة تنفيذ الدرس ومثل هذا المحور (17 فقرة).
- محور السلوكات في مرحلة ما بعد الدرس ومثل هذا المحور (11 فقرة).

صدق الأداة:

قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة العملية من حملة درجة الدكتوراة في التربية الرياضية بهدف معرفة آرائهم وملاحظاتهم حول محاور الاستبانة وكذلك حول صحة الفقرات من الناحية اللغوية ومناسبتها لتحقيق هدف الدراسة، بعد ذلك تم الأخذ بآراء المحكمين وملاحظاتهم باختيار الفقرات المناسبة وحذف الغير مناسبة وإعادة صياغة بعض الفقرات وتعديل بعض المحاور حتى خرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

الدراسات السابقة:

وفيما يلي عرض لأبرز الأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

- تُعد دراسة النداف والقطاونة (2007) من الدراسات الهامة والتي هدفت لمعرفة درجة ممارسة السلوك التدريسي في حصة التربية الرياضية وكذلك للتعرف على وجهات نظر المدرسين والطلبة حول تقديرهم لدرجة ممارسة السلوك التدريسي وإلى وجود فروق بين المدرسين والطلبة تبعا لمتغير الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

اشتملت عينة الدراسة جميع مدرسي التربية الرياضية في لواء المزار الجنوبي وعددهم (40) مدرسا بينما بلغ عدد الطلبة (829) طالبا، وقد استخدم الباحثان الاستبان كأداة للدراسة مكونة من (40) فقرة توزعت على أربعة محاور متعلقة بالسلوك الممارس للمعلم في حصة التربية الرياضية واستخدم الباحث سلم التقدري من خمس درجات لتقدري درجة السلوك.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في وجهات نظر الطلبة والمدرسين في تقدير درجة السلوك التدريسي، حيث أعطى المدرسين أنفسهم درجة ممارسة مرتفعة للسلوك التدريسي في حين أعطى الطلبة درجة ممارسة منخفضة للسلوكات التدريسية وأشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق بين المدرسين أنفسهم تعود لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

- وقام ريان وفلمينج وماينا (Ryan, *et al*., 2003) بدراسة هدفت معرفة ميول واتجاهات الطلبة اتجاه سلوكات وصفات مدرس التربية الرياضية،تم استخدام استبانه مكونة من (46) فقرة وتم توزيعها على (611) طالباً من المرحلة الدراسية المتوسطة.

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر ما يحبذه الطلبة في دروس التربية الرياضية التنوع في الأنشطة الممارسة وحسب رغباتهم المختارة أما النواحي غير المحببة عندهم في دروس التربية الرياضية فكان قصر درس التربية الرياضية وعملية تبديل الملابس، أما بخصوص الأشياء المفضلة عند الطلبة اتجاه مدرس التربية الرياضية فكانت حبه للعمل والتواصل مع الطلبة، أما الأشياء غير المرغوبة فكانت تحيز مدرس التربية الرياضية للطلبة الموهوبين والافتقار للحماس واستخدام بعض الألفاظ النابية.

- كذلك قام كل من تشلر وفيالي (Tischler and Vialle) بدراسة ميدانية حول خصائص وسمات المدرس التي يفضلها الطلبة والتي أجريت على ثلاث عينات، شملت الأمريكان والاستراليين والنمساويين، وأشارت النتائج إلى ضرورة امتلاك المدرس لمجموعة من الخصائص والسمات الشخصية والاجتماعية واستراتيجيات التعليم واتجاهاته بالإضافة إلى السمات المعرفية (صبحي، وتيسير، 2003).

- وفي دراسة جين وين (Chen- Weiyan, 1998)، "الفروق بين الممارسات التدريسية بنائية التوجيه لمعلمي التربية الرياضية المبتدئين والخبراء"، كان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة التحقق من الفرق بين الممارسات التدريسية للمعلمين المتمكنين والمعلمين المبتدئين من منظور بنائي في التربية الرياضية الأساسية، أما الغرض الثاني لهذه الدراسة فكان تطوير أداتين لقياس سمات الممارسات التدريسية للمعلمين من منظور بنائي، وتم انتقاء عينة الدراسة من ثلاثة معلمين مبتدئين وثلاث من ذوي الخبرة كمفحوصين لهذه الدراسة، ثم جمع البيانات من خلال التقويم الذاتي للمعلمين من خلال ممارستهم التدريسية في التربية الرياضية.

كشفت نتائج الدراسة أن المعلمين الخبراء أكثر احتمالاً لإشراك الأطفال في التنظيم الذاتي وهم أكثر تعبيراً عن أفكارهم وسلوكاتهم حول الأداء الجيد والعمل التعاوني وبشكل مثمر أكثر من المعلمين المبتدئين.

- كما أجرى هاستي (Hastie, 1994) دراسة بعنوان "سلوكات منتخبة للمدرس والوقت النظري في تدريس الطلبة في مادة التربية الرياضية" وسعت الدراسة إلى الوقوف على سلوكيات المدرس والذي يرتبط بمستويات عالية من التعامل مع الطلبة للوصول لفهم أفضل لقدرات الطلبة واستخدم الباحث الملاحظة كأداة للدراسة واقتصرت العينة على ثلاث مدرسين وذلك للتعرف على المدرس الأكثر فعالية والمدرس الأقل فعالية.

وأظهرت النتائج أن المدرس الأكثر فعالية هو ذلك الذي يتفاعل مع الطلبة وتقل لدية فترات الملاحظة، وفي حالة أراد المعلم إبداء الملاحظة عندها يجب أن تكون الملاحظة صحيحة ودقيقة ويرافقها تقديم الإرشادات والتعديلات.

- أجرى (النهار، 1993) دراسة هدفت للتعرف على أهم السلوكات والصفات التي يجب أن تتوافر لدى معلم التربية الرياضية كما بفضلها طلاب المدارس، وتألفت عينة الدراسة من (600) طالب حيث استخدم الباحث استبيان مكون من قسمين الأول يحتوي على 25 سلوك والثاني يحتوي على 25 صفة، وأكدت نتائج الدراسة على ضرورة تواجد مجموعة من السلوكات مثل تشجيع الطلبة على ممارسة الأنشطة والاهتمام بآرائهم وكذلك مشاركة الطلبة في التطبيق الميداني لتنظيم البطولات الرياضية وشرح المهارات بشكل جيد وتحضير الأدوات والأجهزة قبل بدء الدرس وان أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها هي العدل والمرح والعلاقات الجيدة مع الطلبة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على الممارسات التدريسية لطلبة التدريب الميداني في جامعة اليرموك في وجهة نظر المعلمين المتعاونين، وسيتم عرض النتائج بالاعتماد على أسئلة الدراسة، وفيما يلي عرض النتائج.

السؤال الأول: ما هو الواقع الفعلي للسلوكات الممارسة لدى طلبة التدريب الميداني عند تنفيذ درس التربية الرياضية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية لجميع مجالات الدراسة، الجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات الدراسة

المجـــــــال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	الرتبة
مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)	4.00	0.82	مرتفعة	1
مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)	4.00	0.90	مرتفعة	1
مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)	3.92	0.98	مرتفعة	3
الأداة ككل	3.98	0.87	مرتفعة	

يظهر من الجدول رقم (1) أن المتوسط الحسابي لكل من مجالي (مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)، مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)) بلغ (4.00)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمجال (مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)) (3.92)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.98).

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)

الرقم	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارية	الرتبة	درجة التقييم
1	الالتزام بالحضور من بداية الدرس	4.24	1.06	4	مرتفعة
2	الصعود إلى غرفة الصف والنزول بالطلبة إلى الملعب	4.35	0.83	1	مرتفعة
3	الالتزام بارتداء الزي الرياضي ونظافة الملابس	4.30	1.08	2	مرتفعة
4	يأخذ الحضور والغياب في بداية الدرس	3.08	1.44	16	متوسطة
5	يختار التشكيل المناسب حسب عدد الطلبة واتجاه الشمس	3.93	1.08	10	مرتفعة
6	يقدم معلومات سريعة عن مهارات وطريقة التدريس	3.78	0.95	12	مرتفعة
7	يقوم الطالب المعلم بالتخطيط للدرس بصورة منتظمة	4.04	0.99	9	مرتفعة
8	يصوغ الأهداف السلوكية للدرس اليومي بشكل سليم	3.77	1.10	15	مرتفعة
9	يختار المهارات الحركية حسب المرحلة السنية للطلبة	3.93	1.10	10	مرتفعة
10	يجهز الأدوات والمعدات قبل بدء الدرس	4.06	1.02	8	مرتفعة
11	يقدم الإحماء المناسب حسب المهارة المعطاة	4.19	0.89	7	مرتفعة
12	يقدم الشرح اللفظي للمهارة بشكل وافٍ ومنطقي	4.22	0.96	5	مرتفعة
13	يقوم الطالب المعلم بعمل نموذج المهارة المعطاة أمام الطلبة	4.28	0.86	3	مرتفعة
14	يستدعي احد الطلبة لأداء نموذج للمهارة المعطاة أمام الطلبة إذا لزم الأمر	4.20	1.00	6	مرتفعة
15	يقوم بطرح الأسئلة على الطلبة ويجيب على استفساراتهم	3.78	1.18	14	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (2) أن أعلى متوسط حسابي لمجال "مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)" بلغ (4.35) للفقرة (2) "الصعود إلى الغرفة الصف والنزول بالطلبة إلى الملعب"، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (3.08) للفقرة (4) "اخذ الحضور والغياب في بداية الدرس".

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)

الرقم	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	التحرك باستمرار لمراقبة أداء الطلبة عند التطبيق	4.31	0.93	2	مرتفعة
2	تقسيم الطلبة إلى مجموعات مناسبة مع مراعاة الفروق الفردية	4.06	0.92	7	مرتفعة
3	توزيع الأدوات على الطلبة بصوره تسمح لهم بممارسة اكبر عدد من التكرارات	4.04	1.10	9	مرتفعة
4	يستخدم تدريبات متدرجة لتطوير أداء المهارات عند الطلبة	3.89	1.08	13	مرتفعة
5	مراعاة عوامل الأمن والسلامة عند تطبيق المهارات	4.11	1.00	5	مرتفعة
6	يقدم التعزيز للطلبة بعد الأداء مباشرة عند أداءهم للمهارة بشكل جيد	4.13	0.99	4	مرتفعة
7	يتعامل مع الطلبة بكل احترام ولا يسئ التعامل مع احد	4.43	0.92	1	مرتفعة
8	يستثمر مساحة الملعب بشكل مناسب	4.02	1.05	10	مرتفعة
9	يشخص أخطاء الطلبة ويبادر إلى تصحيحها	3.98	1.07	12	مرتفعة
10	يقدم التغذية الراجعة للطالب بناء على أداء الطالب وسلوكه الحركي	3.72	1.09	15	مرتفعة
11	يقدم بعض المعلومات الإضافية حول المهارة المعطاة	3.71	1.13	16	مرتفعة
12	يستخدم مهارات الاتصال اللفظية وغير اللفظية	3.89	1.19	13	مرتفعة
13	يقوم بالأشراف على المجموعات بشكل مناسب وحسب المطلوب	4.02	1.01	10	مرتفعة
14	يظهر سيطرة دائمة ومستمرة على الطلبة إثناء تطبيق الدرس	4.20	1.00	3	مرتفعة
15	يبرز النقاط الأساسية المطلوبة إثناء تطبيق الدرس	4.06	1.07	7	مرتفعة
16	يشجع الطلبة على المشاركة والتفاعل الايجابي مع مهارات الدرس	4.09	0.98	6	مرتفعة
17	ينوع في طرق التدريس بما يتناسب مع قدرات الطلبة	3.67	1.21	17	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (3) أن أعلى متوسط حسابي لمجال "مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)" بلغ (4.43) للفقرة (7) "يتعامل مع الطلبة بكل احترام ولا يسئ التعامل مع احد"، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (3.67) للفقرة (17) "ينوع في طرق التدريس بما يتناسب مع قدرات الطلبة".

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)

الرقم	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	يختار الطالب المعلم التشكيل المناسب بناءا على إعداد الطلبة	4.15	0.92	3	مرتفعة
2	يقوم بتنظيم لعبة صغيرة أو تنافسية في نهاية الدرس	3.89	1.30	7	مرتفعة
3	يطرح بعض الأسئلة على الطلبة للتأكد من فهم الطلبة للمهارة المعطاة	3.56	1.25	10	متوسطة
4	يقوم بالإجابة على استفسارات الطلبة بشكل مناسب	3.98	1.11	5	مرتفعة
5	يقوم بإعطاء تمرينات استرخاء وتهدئة الدرس	3.59	1.39	9	متوسطة
6	يقدم مراجعة سريعة للنقاط الأساسية حول المهارات المعطاة	3.48	1.30	11	متوسطة
7	يقوم بالتنويه للنقاط الايجابية والسلبية في أداء الطلبة	4.04	1.13	4	مرتفعة
8	إنهاء الحصة بملخص للدرس مرتبط بأداء الطلبة والمهارة المعطاة	3.65	1.26	8	متوسطة
9	يبدي ردود فعل ايجابية حول الأداء العام للطلبة	3.94	1.19	6	مرتفعة
10	يستعين بالطلبة لجمع الأدوات والكرات لإعادتها إلى مكانها مباشرة	4.50	0.67	1	مرتفعة
11	يعيد الطلاب إلى غرفة الصف بهدوء ونظام	4.31	1.01	2	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (4) أن أعلى متوسط حسابي لمجال "مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)" بلغ (4.50) للفقرة (10) "يستعين بالطلبة لجمع الأدوات والكرات لإعادتها إلى مكانها مباشرة"، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (3.48) للفقرة (6) "يقدم مراجعة سريعة للنقاط الأساسية حول المهارات المعطاة".

جدول (5): نتائج تطبيق اختبار (One-Sample Test) على مجالات الدراسة

المجال	T	درجات الحرية	الدلالة إحصائية
مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)	9.009	53	0.00
مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)	8.223	53	0.00
مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)	6.890	53	0.00
الأداة ككل	8.277	53	0.00

يظهر من الجدول رقم (5) أن قيمة (T) لمجال "مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)" بلغت (9.009) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وهذا يدل على المستوى المرتفع للممارسات التدريسية لطلبة التدريب الميداني في مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)، في حين بلغت قيمة (T) لمجال "مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)" (8.223) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وهذا يدل على المستوى المرتفع للممارسات التدريسية لطلبة التدريب الميداني في مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)، بينما بلغت قيمة (T) لمجال "مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)" (6.890) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهذا يدل على المستوى المرتفع للممارسات التدريسية لطلبة التدريب الميداني في مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set).

وبلغ قيمة (T) للأداة ككل (8.277) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهذا يدل على المستوى المرتفع للممارسات التدريسية لطلبة التدريب الميداني في جامعة اليرموك من وجهة نظر المعلمين المتعاونين.

مناقشة النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول للدراسة:

يتضح من خلال الجداول رقم (1+2) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجالات الدراسة جاءت مرتفعة، ويعزى الباحث السبب في ذلك ربما يعود إلى اتجاهات الطلبة الإيجابية نحو مهنة التدريس وبالتالي رغبتهم العالية بأن يكونوا مدرسين فاعلين. وربما يعود السبب في ذلك إلا أن الإعداد المهني للطلبة أثناء دراستهم الجامعية واكتسابهم للخبرات والمعارف والمهارات كانت بصورة مقبولة وبالتالي انعكست خبراتهم وأعدادهم المهني على سلوكهم التدريسي وبشكل إيجابي.

وهذا ما لا يتفق مع دراسة النداف وآخرون (2004) والتي هدفت إلى التعرف على أسباب تدني نتائج الفرق المدرسية في لواء الجنوب حيث يشير النداف أن السبب في ذلك لا يتوقف عند نقص الإمكانات المادية فقط، وإنما هناك أسباب أخرى منها انخفاض درجة ممارسة السلوك التدريسي من قبل المعلمين وذلك لأن السلوك التدريسي يؤثر بشكل أو بأخر على مستوى أداء الطلبة وبالتالي النجاح في أداء المهارات الحركية التي تنميها الألعاب المختلفة.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في السلوكيات التدريسية الممارسة بين الطلبة تبعاً لمتغير الجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار (Independent Samples Test) على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، الجدول رقم (6) يوضح ذلك.

جدول (6): نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples Test) على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
مرحلة ما قبل الدرس (Pre–Impact Set)	ذكر	16	3.91	0.72	0.508-	52	0.61
	أنثى	38	4.04	0.86			
مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)	ذكر	16	3.93	0.71	0.380-	52	0.70
	أنثى	38	4.03	0.97			
مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)	ذكر	16	3.75	0.84	0.814-	52	0.42
	أنثى	38	3.99	1.03			
الأداة ككل	ذكر	16	3.88	0.72	0.555-	52	0.58
	أنثى	38	4.02	0.93			

يظهر من الجدول رقم (6) أن قيمة (T) لمجال "مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)" بلغت (-0.508) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في السلوكيات الممارسة "مرحلة ما قبل الدرس (Pre –Impact Set)" بين الطلبة تبعاً لمتغير الجنس، في حين بلغت قيمة (T) لمجال "مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)" (-0.380) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في السلوكيات الممارسة "مرحلة تطبيق الدرس (Impact Set)" بين الطلبة تبعاً لمتغير الجنس، بينما بلغت قيمة (T) لمجال "مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)" (-0.814) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في السلوكيات الممارسة "مرحلة ما بعد الدرس (Post–Impact Set)" بين الطلبة تبعاً لمتغير الجنس.

بلغت قيمة (T) للأداة ككل (-0.555) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في السلوكيات الممارسة بين الطلبة تبعاً لمتغير الجنس.

مناقشة النتائج المرتبطة بالتساؤل الثاني للدراسة:

يتضح من الجدول رقم (6) على مجالات الدراسة تبعاً للجنس عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في السلوكات الممارسة في جميع مراحل الدرس، وهذا يعني قيام جميع المعلمين المطبقين بالمستوى التدريسي نفسه من ممارسة السلوكات الإيجابية وهذا يختلف مع دراسة عوجان (1993) والتي هدفت إلى التعرف إلى الكفايات التعليمية ودرجة ممارستها لدى معلمي التربية الرياضية حيث دلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الكفايات التعليمية تبعاً لمتغير الجنس، وفي ذات الاتجاه يرى النداف والقطاونة (2007) أن استجابة المعلمين بالطريقة نفسها وبدرجة متقاربة على درجة ممارسة السلوك التدريسي على اختلاف جنسهم قد شكك في مصداقية استجابات المعلمين أو المبالغة في تقدير درجة ممارسة السلوكات التدريسية.

الاستنتاجات

في ضوء أهداف الدراسة وفروضها وفي ضوء المعالجات الإحصائية توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

- هناك ممارسات تدريسية إيجابية مرتفعة لدى طلبة التدريب الميداني في كلية التربية الرياضية بجامعة اليرموك.
- معظم استجابات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية على السلوكات التدريسي الممارسة خلال مراحل الدراسة الثلاثة.
- هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) على المستوى المرتفع للسلوك التدريسي التدريبي لطلبة التدريب الميداني وفي جميع مراحل الدرس.
- يؤكد بعض المعلمين على أن مجموعة قليلة من طلبة التدريب الميداني غير قادرين على إخراج حصة التربية الرياضية بشكل مثالي وربما يعود ذلك لقلة خبراتهم الميدانية.

التوصيات

- عقد الورشات التدريبية للمعلمين الجدد مع التركيز على الممارسات التدريسية الإيجابية ومستويات تطبيقها خلال مراحل الدرس المختلفة.
- تسليط الضوء على أدوار المعلم المتعاون من حيث توجيه وإرشاد الطالب المعلم لإخراج حصص التربية الرياضية بشكل مثالي.
- إجراء المزيد من الدراسات على محاور مشابهة أو مختلفة سواء على نفس العينة من الطلبة أو فئة أخرى في مراحل تدريسية مختلفة لاكتساب الخبرات التدريسية الإيجابية للطلبة وبشكل تدريجي.
- تحفيز طلبة التدريب الميداني على استخدام استراتيجيات تدريس مختلفة خلال درس التربية الرياضية من أجل اكتساب الخبرات والمواقف التدريسية المختلفة وبالتالي تعزيز ثقة الطالب بنفسه.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

البيطار، ايفا زهير. (1998). **دراسة تحليلية لواقع الممارسات التدريسية لمعلمي التربية الرياضية للصفوف الثلاث الأولى في مرحلة التعليم الأساسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الديب، حامد. (2000). **التوجيه الفني لمعلمي التربية الرياضية**، القاهرة: دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني.

الطراونة، طه محمد. (2000). **دراسة تحليل سلوك المعلم والطالب خلال تنفيذ حصة التربية الرياضية**، غير منشورة، كلية الدراسات العليا: الجامعة الأردنية.

المدانات، أمجد، والشرمان، عبد الباسط. (1998). المشكلات التي تواجه الرياضة المعلميه في محافظة الجنوب. **مجلة مؤته للبحوث والدراسات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 13، العدد 4، ص 169-187.

النداف، عبد السلام، والمدانات، أمجد، والجزازي، سليم. (2004). أسباب تدني نتائج الفرق الرياضية، المعلمين في مدارس التربية والتعليم في محافظة الكرك من وجهة نظر معلمي التربية الرياضية. **مجلة علوم وفنون الرياضة**، جامعة حلوان، المجلد 20، العدد 3.

النهار، حازم. (1993). سلوكات معلمي التربية الرياضية وصفاتهم كما يفضلها طلاب المدارس، **دراسات**، وقائع المؤتمر الرياضي الثاني، الجامعة الأردنية، ج1.

حمدان، جميل. (1999). **بناء أداة لتحليل سلوك المعلم أثناء تنفيذ حصة التربية الرياضية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

عوجان، أحمد إسماعيل. (1992). **الكفايات التعليمية ودرجة ممارستها لدى معلمي التربية الرياضية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

صبحي، تيسير. (2003). سمات المعلم التفضيلية لدى الطلبة. الرأي، عمان، العدد 12138، 13 كانون أول، ص6.

مسمار، بسام عبد الله. (2002). تقويم واقع الممارسات التدريسية الفعلية لمدرسي التربية الرياضية في صفوف المرحلة الإبتدائية بدولة قطر، مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، السنة (11)، العدد (21)، ص (27-63).

ثانياً:المراجع الأجنبية:

Carmen, P., Enrique, R. and Baltasar, F. (2000). The Ideal Teachers Implication for student Evaluation of Teachers Effectiveness. *Assessment and Evaluation in Higher Education*, 28 (3) 206-226.

Cruickshank, D. and Haefele, D. (2001). *Good Teacher*, Plural, Education leadership, 26-30.

Das, M., EI- Sabban, F. and Baner, A. (1996). *Student and Faculty Perception of the Characteristics of an Ideal Teachers in A Classroom Setting Medical Teacher*. 18 (12)

Hasite, P.A. (1994). Selected Teacher Behavior and Student ALT-PE in Secondary School in Physical Education. *Journal of Teaching in Physical Education*, 13. 242-259.

Mosston, M. and Ashworth, S. (2002). *Teaching Physical Education*, 5th ed. New York, Benjamen Cummings.

إدارة الموارد البشرية وفاعلية الأداء في القطاع الصحي الاردني "دراسة ميدانية"

أمل الفرحان ومحمد القضاه، قسم إدارة الاعمال، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان - الأردن.

استلم البحث في 2009/9/7 **وقبل للنشر 2011/2/14**

ملخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية، بين ممارسات ادارة الموارد البشرية وفاعلية الأداء في المستشفيات الاردنية، بالاضافة الى تعَرف مدى وجود فروقات ذات دلالة احصائية في ممارسات ادارة الموارد البشرية، بين مستشفيات القطاع الحكومي، والخاص، والجامعي.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واسلوب الدراسة الميدانية، وقد تم اعداد استبانة لغرض جمع البيانات الاولية، وتم توزيع (427) استبانة على المستشفيات موضوع العينة.

وتبين وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية بين عناصر فاعلية الاداء للمستشفيات (مستوى رضى العاملين، والتحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، ومستوى الكفاءة العامة)، وممارسات ادارة الموارد البشرية، وهذا يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسات زاد مستوى فاعلية المستشفيات، ووجد اختلاف بين الممارسات، يعزى الى اختلاف نوع المستشفى (حكومي أو خاص أو جامعي)، وكان لصالح القطاع الحكومي.

وبناءً على هذه النتائج، تم تقديم مجموعة من التوصيات التي تركزت حول ضرورة زيادة الاهتمام بادارة الموارد البشرية لزيادة فاعلية الاداء للقطاع الصحي.

Human Resources Management and Performance Effectiveness in the Jordanian Health Care Sector

***Amal Al-Farhan and Mohammad Al-qthah**: Department of Business Administration, Arab Academy for Banking and Financial Sciences (AABFS), Amman- Jordan.*

Abstract

This study aims to find out whether there is relationship between the practices of the human resources management and the performance effectiveness in Jordanian hospitals, It also aims at finding out whether there are differences in the practices of the human resources management among the hospital sectors (public, private, and educational).

The study has relied on the descriptive analysis, and field study. A questionnaire has been prepared for primary data collection. About 427 questionnaires have been distributed to the sample hospitals

The study finding show that there is a statistically significant positive relationship among the elements of effectiveness of performance for hospitals (workers satisfaction level, continuous improvement, working performance level, and general efficiency level) with human resources management practices. This shows that as applying the practices increases, the efficiency level of hospitals increases.

The difference in the practices may be attributed to the difference in the type of hospital (public, private, or educational) and it was in favor of the public sector.

In the light of these results, the study presents a set of recommendations which exposes the need for more interest in human resources management to increase performance effectiveness in Jordanian hospitals.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

المقدمة:

أن فاعلية المنظمة أحد الموضوعات المهمة في دراسة وتحليل أداء الوحدات الإدارية المختلفة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة، وقد نظر إليها العديد من العلماء والباحثين نظرة تمكن من الحكم على مدى نجاح المنظمة.

ومن هنا، فقد لاقت الدعوة إلى تحسين فاعلية المنظمات اهتماماً خاصاً في الدول المتقدمة والأقل تقدماً، حتى أصبح معيار الزيادة في الفاعلية الإدارية والتنظيمية، أحد المؤشرات الرئيسة التي تحدد التقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً.

وبما أن ادارة الموارد البشرية تعد حجر الاساس في العملية الادارية، وذلك ان مدى فاعلية هذه المؤسسات في تحقيق رسالتها، يتوقف الى حد كبير على مدى كفاية مواردها البشرية وفاعليتها، وعلى ما يتمتع به افرادها من قدرات ومهارات،ومن هنا جاءت الدراسة لتتحدث عن ادارة الموارد البشرية بكل وظائفها وممارساتها في المؤسسات الصحية، بحيث تساعد على امكانية استيعاب مدى تطبيق الوظائف ذات العلاقة بادارة الموارد البشرية في المؤسسات الصحية، وعلاقتها بفعالية الاداء لهذه المؤسسات.

مفهوم الفاعلية للمنظمات (Effectiveness)

عُرفت الفاعلية عند كثير من الدارسين بأنها درجة تحقيق المنظمة لأهدافها الرسمية المعلنة والفعلية (Daft, 2005; Rollinson *et al.*, 1998).

وقد عرفها (Etzioni) بأنها الدرجة التي تحقق بها المنظمة أهدافها. ويشير (Redshaw, 2006) الى أن الفاعلية مفهوم شامل وعام، يتسم بالتعقيد والغموض، بسبب اختلاف المقاييس المستخدمة في الدراسات التنظيمية كما ورد في (اوربن، 1988).

ويتوجب الإشارة الى أن هناك فرقاً بين مفهوم الفاعلية ومفهوم الكفاءة أو الفعالية، فالفاعلية هي درجه تحقيق المنظمة لأهدافها، أما الكفاءة (Efficiency)، فهي نسبة المخرجات إلى المدخلات في عمليات المنظمة (Daft, 2005; Rollinson *et al.*, 1998).

ونتيجة لأهمية الفاعلية وقياسها في المنظمات، بدأ الاهتمام بقياس ما يسمى بالفاعلية التنظيمية (Organizational Effectiveness) في المنظمات، وذلك من أجل تحقيق النجاح وتقييم عمل المنظمة.

أن التعريفات السابقة انطلقت من المدخل القائم على الأهداف في تعريف الفاعلية التنظيمية، وقد تحول الاتجاه إلى مدخل النظم للفاعلية التنظيمية.

وعرّف (Seashore and Yuchtman) الفاعلية التنظيمية، بأنها العلاقة بين ندرة الموارد في البيئة، وقدرة المنظمات على التفاوض، للحصول على ما تحتاجه من البيئة من موارد نادرة وقيمة.

ويوجد مدخل آخر، يسمى بجمهورالمستفيدين (Multiple Constituency Models) ويعتبر المنظمة فاعلة، إذا ما نجحت في التعامل مع القيود المفروضة عليها من قبل جمهورها.

ويرى الغرايبة أن الفاعلية التنظيمية تضم هذه المداخل الثلاثة مجتمعة. فالفاعلية التنظيمية تكمن في قدره المنظمة على تحقيق أهدافها، وفي الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وفي إرضاء جمهور المستفيدين منها ومالكيها وأفرادها، وكل من يتعامل معها.

قياس الفاعلية التنظيمية

إنه من الصعب قياس الفاعلية بدقة في المنظمات، فالمنظمات كبيرة، ولها نشاطات كثيرة، ولها أهداف متعددة بعضها ملموس وبعضها غير ملموس، وعلى المدير أن يحدد ما هي الجوانب التي يريد قياسها لتحديد الفاعلية (Daft, 2005).

وإنه من غير الممكن أن نحدد فيما إذا كانت هذه المنظمة فاعلة (Effective) أم غير فاعلة بشكل عام، ولكن نقول: إن المنظمة فاعلة في هذا الجانب، وأقل فاعلية في ذاك الجانب. وإن أهداف المنظمات متعددة ومتعارضة لذلك تختلف وجهات النظر في فاعلية أداء المنظمة حسب اختلاف الطرف المقيّم، وحسب طبيعة أهداف المنظمة (Hall, 1987).

أن هناك نماذج متعددة، لقياس فاعلية المنظمة. إلا أن هناك أربعة نماذج، قد ركز عليها معظم الباحثين، وهي: نموذج الأهداف، ونموذج موارد الأنظمة، ونموذج العمليات، والنموذج الأيكولوجي. ويرى الدارسون أنه ليس هنالك أي من هذه النماذج يلائم كل الظروف وكل أنواع المنظمات.

فنموذج الأهداف عليه بعض الانتقادات، منها أن أهداف المنظمة ربما تكون متضاربة، وكذلك نموذج موارد الأنظمة فربما لا تكون المنظمة فاعلة في تحقيق اهدافها بناء على الموارد المطلوبة النادرة ذات القيمة، ولكنها لديها قدرة تنافسية وفاعلة في السوق، وكذلك، ربما لا تستطيع التكيّف مع البيئة.

أما نموذج العمليات، فإنه يركز على الفاعلية الداخلية وحدها. فربما تكون المنظمة فاعلة داخلياً، ولكنها غير قادرة على التعامل مع البيئة الخارجية، واما النموذج الأيكولوجي، فقد تكون المنظمة فاعلة في أدائها، ولكنها غير قادرة على إرضاء بعض المجموعات المتعاملة معها (الغرايبة، 2004).

مما سبق نلاحظ أنه لا يوجد هنالك نموذج واحد ملائم لتقييم فاعلية المنظمة في كل ظروفها وأنواعها.

مؤشرات قياس فاعلية الاداء المستخدمة في الدراسة:

اصبحت للفاعلية اهمية بارزة، بسبب زيادة كثافة المنافسة العالمية، والانتباه نحو تطوير الانتاجية والجودة، لذا غدت الفاعلية موضوعاً حيوياً لبقاء واستمرارية المنظمات.

ويمكن قياس فعالية المستشفيات من خلال المؤشرات التالية:-

1. مستوى رضى العاملين

توجد علاقة ارتباط قوية، بين رضى المستهلك الداخلي (مقدم الرعاية الصحية)، والمستهلك الخارجي، فالعاملون الراضون عن العمل يقدمون خدمات مرضية للمرضى، ولذلك سوف يتم قياس درجة الشعور بالامن والاستقرار الوظيفي، ووجود بيئة عمل مريحة، ووجود انظمة للتظلم والشكاوي توفر الحقوق للعاملين.

2. مستوى التحسين المستمر لعمليات تقنيات الرعاية (الخدمات الادارية والسريرية والفنية)

ان فلسفة التحسين المستمر لعمليات الرعاية، تركز على الوقاية من المشكلات وتصحيحها، وان قواعد التحسين المستمر في المستشفيات، تشير الى ان التحسين المستمر للاداء، يجب ان يتوفر في كل وحدة في المستشفى، من خلال وجود معايير الاداء (الادارية، السريرية، الفنية)، بالاضافة الى تحليل دوري لملائمة الرعاية الصحية المقدمة، وذلك بتوفير المصادر الكافية (انسانية، تكنولوجية، مالية، معلوماتية) لتحسين الاداء.

3. مستوى الكفاءة التشغيلية

تقيس الكفاءة التشغيلية فاعلية وكفاءة الممارسات العملياتية، وتشير الكفاءة التشغيلية في المستشفيات الى استخدام افضل للموجودات، والمصادرو الموجودات الاخرى في المستشفى، وزيادة الانتاجية، وتعزيزها.

ويمكن قياسها من خلال عدد القوى العاملة في المستشفى، وتوافر الاجهزة والمعدات الحديثة الخاصة بالعمل، بالاضافة الى توفر نظم تكنولوجيا المعلومات المناسبة لانجاز الخدمات.

4. المستوى العام لكفاءة المستشفى

من المهم ان يتم تقييم المستوى العام لكفاءة المستشفى، لمعرفة الاداء العام للمستشفى، ومدى رضى المتعاملين معه، من خلال التأكد من استجابة العاملين لخدمة المرضى في الوقت والمكان المناسبين، بالاضافة الى الحد من الاخطاء الطبية والمحافظة على سلامة الموقف القانوني والاخلاقي للمستشفى، والتأكد من مستويات النظافة داخل اقسام المستشفى. (عيسوه، 2004، الغرايبة، 2004)

المفهوم والاهمية لإدارة الموارد البشرية

إدارة الموارد البشرية هي مجموعة القرارات، والأنشطة، والبرامج المترابطة والمتكاملة فيما بينها، الخاصة بتنظيم العلاقة بين المنظمة والعاملين لديها، من خلال تحديد احتياجات المنظمة من الموارد البشرية، بالأعداد والكفاءات المحددة، والحصول عليها، وتوظيفها، وتنميتها ورغبتها في البقاء، وتقويم أدائها وصيانتها والاحتفاظ بها وتوفير ظروف عمل مرضية لها، ومعاملتها معاملة إنسانية، تساهم في تحقيق أهداف المنظمة، وأهداف العاملين لديها وتنسيق الاستفادة من هذه الثروة البشرية بأعلى كفاءة ممكنة. (عبيدات، 2003)

ويعرف (Dessler, 2005) ادارة الموارد البشرية بانها مجموعة الممارسات والسياسات المطلوبة، لتنفيذ مختلف الانشطة المتعلقة بالنواحي البشرية، التي تحتاج اليها الادارة لممارسة وظائفها على اكمل وجه.

وفي ضوء التعريفات السابقة، يمكن أن نعرف إدارة الموارد البشرية انها عبارة عن مجموعة الممارسات والوظائف المترابطة، التي محور عملها العنصر البشري، وما يرتبط به من أمور وظيفية، من لحظة توظيفه حتى تركه للعمل.

و من الهدف الذي تسعى إليه إدارة الموارد البشرية، يتضح مدى أهمية الدور الذي تقوم به في المنظمة، نظراً لعلاقتها المباشرة بالأفراد العاملين وكفاءتهم الإنتاجية التي تنعكس على كفاءة المنظمة ككل وعلى رفع روحهم المعنوية. ويتلخص الهدف الرئيس لهذه الإدارة، في محاولة رفع الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة في المنظمة، وذلك من خلال الأداء الجيد والسلوك السليم، وإيجاد الدافعية والرغبة لديهم في العمل والإنتاج وحب المنظمة والانتماء. (ابو دولة وصالحية، 2005)

وظائف إدارة الموارد البشرية:

وتنقسم إلى: (Denisi and Griffin, 2005)

المجموعة الأولى: الوظائف الخاصة باجتذاب الموارد البشرية، وتتضمن الأنشطة التالية:

1. التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية.
2. تصميم وتحليل العمل.
3. الاستقطاب والاختيار والتعيين.

المجموعة الثانية: الوظائف الخاصة بتنمية وتطوير الموارد البشرية، وتتضمن الأنشطة التالية:

1. قياس وتقييم الأداء والوظائف.
2. التدريب والتنمية.

المجموعة الثالثة: الوظائف الخاصة بالحفاظ على الموارد البشرية، وتتضمن الأنشطة التالية:

1. الحوافز والتعويضات المباشرة.
2. تخطيط وتنفيذ برامج الصحة والسلامة المهنية.

ادارة الموارد البشرية وجهود تحسين فاعلية الاداء

وتلعب ادارة الموارد البشرية دوراً هاماً في تحسين الفاعلية، من خلال الاهتمام بالممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، التي تؤدي الى تحسين الاداء، ويمكن توضيحها من خلال الممارسات التالية (Dessler, 2005):

1. التعامل مع برنامج تحسين الجودة والاداء على انه هدف في حد ذاته، ولكن من المهم التاكيد على انه وسيلة مستمرة ومنتظمة لاداء الاعمال بمستوى عال من الجودة للارتقاء بالفاعلية التنظيمية.
2. اكساب العاملين المهارات اللازمة لتحليل وحل المشكلات.
3. التدريب يعد ضرورة لاغنى عنها، وتنشأ ضرورة التدريب من دوره في تنمية المهارات التي تساعد في تحقيق اهداف المنظمة لدى الفرد.
4. التأكيد على توافق الجهود المبذولة لفرق العمل مع اهداف المنظمة في اطار السياسات الموضوعة.
5. ضرورة مراعاة اختيار عاملين جدد ذوي مهارات وخبرات وقيم تتفق مع متطلبات تحسين فاعلية الاداء في المنظمات.
6. عدم التركيز الدائم على زيادة الانتاجية، بل الاهتمام ايضاً بجودة الاداء، فالجودة والانتاجية نشاطان متلازمان.
7. التشجيع والتحفيز الدائم للموظفين، وذلك من خلال اشباع حاجاتهم، مع العلم بانه ليس من الضروري ان تكون تلك الحاجات مادية، ولكن قد تكون حاجات غير مادية، مثل التقدير والاحترام.
8. اهتمام المنظمات بادارة وتنمية الموارد البشرية بالشكل الذي يفي باهداف المنظمة وتحقيق الاداء الافضل لتلك المنظمات.
9. اهتمام المنظمات بأمن وسلامة الموظفين، لما لذلك من اثر مباشر على خفض الاعمال الخطرة والبيئة غير الآمنة، وبالتالي تقليص المشكلات داخل العمل وزيادة الاداء.

مشكلة الدراسة

في الوقت الذي بات فيه من الضروري إدراك أن الأفراد هم الأساس الذي تقوم عليه العمليات والقرارات، وتتحقق بهم الميزة التنافسية في منظمات الأعمال، فإن من الملاحظ أن المنظمات المحلية داخل المملكة، ومن ضمنها المستشفيات، لا تأخذ بعين الاعتبار ممارسات ادارةالموارد البشرية، لتحسين فاعليتها.(ابو دولة وصالحية، 2005)

ولتحقيق الاستفادة المرجوة من الاموال التي تنفق على انشاء المستشفيات وتشغيلها، ولرفع كفاءة الاداء بها، ولتحقيق الاهداف التي من اجلها انشئت، يتعين اخضاع ادائها لمراجعة الكفاءة والفاعلية وينفق الأردن حوالي 7.9% من موازنته العامة على الرعاية الصحية.

لهذا فأن مسألة كفاءة المؤسسات الصحية وفاعليتها وإنتاجيتها تعد من اهم المواضيع التي يتم دراستها لمعرفة مستوى نجاح المنظمات، في حين ان مسألة الفاعلية تخضع للعديد من العوامل التي تتعلق بها.

أهمية الدراسة

أن قيام هذا البحث بإلقاء الضوء على ممارسات ادارة الموارد البشرية وعلاقتها بفاعلية الأداء، يعد مساهمة تمكن القادة والعاملين في القطاع الصحي من البداية الصحيحة، مستفيدة بذلك من تجارب واقعية، اخذة بمقومات النجاح لهذه الممارسات، لتحقيق استراتيجات المنظمات.

وزيادة الاهتمام بتطوير ممارسات ادارة الموارد البشرية التي تساعد على تحسين فاعلية أداء منظمات هذا القطاع، لتعمل كمنظمات رائدة تأخذ بهذه الممارسات بهدف تحقيق زيادة فاعلية الخدمات الصحية وانتاجيتها، ومسايرتها للتطور الاداري، والمنافسة العالمية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين ممارسات ادارة الموارد البشرية وتحسين فاعلية الأداء لدى القطاع الصحي الأردني. والى معرفة الاختلافات بين تطبيق ممارسات ادارة الموارد البشرية باختلاف نوع المستشفيات الاردنية.

محددات الدراسة

لقد واجه الباحثان بعض المشكلات في إثناء وبعد عملية توزيع الاستبيانات ومنها:

1. عدم التزام العديد من المديرين بالمواعيد المحددة من قبلهم لاسترجاع الاستبيانات وذلك بسبب نظام الشفتات المطبق في المستشفيات.
2. عدم إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة على كل المستشفيات في الأردن وذلك بسبب عدم شمول المستشفيات العسكرية لخصوصية انظمنها.
3. عدم إدراك بعض المديرين لأهمية البحث العلمي، وظهر ذلك من خلال عدم تجاوب العديد منهم في ملء العديد من الاستبيانات.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1- دراسة (مرزوق، 1989) هدفت الدراسة الى توضيح مشكلات القياس المرتبطة بنظم قياس كفاءة اداء الخدمات الصحية في المستشفيات، حيث تم دراسة (12) مستشفى من مختلف محافظات جمهورية مصر العربية،وهدفت الدراسة ايضا الى تصنيف تلك المشكلات وتحليلها، ثم اقترحت اطاراً متكاملاً لقياس كفاءة اداء الخدمات الصحية في المستشفيات.

وقد توصلت الدراسة الى عدم ارتباط مشكلات قياس كفاءة اداء الخدمات الصحية في المستشفيات، بالنظام المطبق لقياس اداء الخدمات الصحية في كل مستشفى، وانما ترجع مسبباتها الى عوامل بيئية، وعوامل ادارية خارج نطاق القياس، وترتبط مشكلات قياس كفاءة الاداء بعوامل خاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للمستشفى،وقد تم اقتراح اطار متكامل لقياس كفاءة اداء الخدمات الصحية في المستشفيات المحلية المصرية.

2- دراسة (يوسف، 1995)، وهي دراسة ميدانية لإحدى المستشفيات المصرية، هدفت إلى الكشف عن بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بمراجعة الكفاءة والفاعلية لأداء المستشفيات. وقد تبين من الدراسة وجود العديد من المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها في تقييم درجة كفاءة أداء المستشفى.

ومن أهم المؤشرات:

- مؤشرات يمكن باستخدامها تقييم درجة كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
- مؤشرات يمكن باستخدامها التحقق من مناسبة تكاليف التشغيل مع حجم الخدمة المؤداة.
- مؤشرات يمكن الاستعانة بها، في تقييم درجة فاعلية المستشفى، في أداء الخدمات بدرجة الجودة الواجبة.
- مؤشرات تسهم في الحكم على درجة فاعلية المستشفى بشكل غير مباشر.

كما وأسفرت الدراسة الميدانية عن اكتشاف العديد من جوانب القصور السائد بالمستشفى، التي يتعين علاجها، لرفع كفاءة أداء المستشفى، وزيادة فاعليتها.

3- دراسة (الزهري، 2000)، حيث استعرضت هذه الدراسة اهم استراتيجيات الموارد البشرية التي يمكن ان يستعين بها في اثناء صياغة خططه، مع تحديد الفرص والتهديدات الخارجية ونقاط القوة والضعف الداخلية. بالإضافة إلى تعزيز الميزات التنافسية الممكنة عن طريق الاستخدام الفعال للعنصر البشري.

كما تناولت الدراسة ميزات التخطيط الاستراتيجي وعقباته في الشركات الصناعية السورية، والخيارات الإستراتيجية العديدة المتاحة إمام أدارة الموارد البشرية لتختار منها مثل وضع خطط للتوظيف، وأخرى للتدريب وثالثة لتقييم الأداء.

4- دراسة (عبد الحليم والشلبي، 2001)، شملت عينت هذه الدراسة كافة الأطباء العاملين في وزارة الصحة الأردنية، في مراكز المحافظات، وقد بلغ عددهم (1127) طبيب، وهدفت الدراسة إلى استطلاع آراء الأطباء العاملين في المستشفيات الحكومية الأردنية في مراكز المحافظات.

وذلك للوقوف على الاتجاهات التقييمية المرتبطة بمستوى الخدمات الصحية، في القطاع الصحي في الأردن، سواء أكانت متعلقة بالمباني ذاتها، أم بالكوادر البشرية، أم بالتجهيزات الطبية وغير الطبية، أم بالاجراءات الطبية، أم بالإجراءات الإدارية.

وتوصلت الدراسة إلى إن مدى الموافقة بين جميع أفراد العينة كان متوسطاً لجميع مجالات الدراسة، وبينت الدراسة وجود تباين في آراء أفراد العينة يُعزى إلى العوامل الديموغرافية لهم.

5- دراسة (النجار، 2003) بعنوان هدفت الدراسة الى معرفة مدى تاثير المتغيرات التنظيمية (الهيكل التنظيمي، التدريب، الاجور والرواتب، التنسيق) والسلوكية (الاتصال، القيادة، اتخاذ القرار، الرضا الوظيفي) على كفاءة اداء المستشفيات التعليمية في الاردن.

اما مجتمع الدراسة، فقد شمل العاملين في مستشفى الجامعة الاردنية، اما عينة الدراسة، فاقتصرت على الوظائف القيادية في المستشفى، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين بعض العوامل الخاصة بالمستشفى، وكفاءة اداء المستشفى.

بالاضافة الى ان المتغيرات السلوكية لها تاثير اكبر من تاثير المتغيرات التنظيمية، على كفاءة اداء المستشفى،لذا اوصت الدراسة بضرورة تبسيط الاجراءات الادارية في المستشفى، وتحسين جو العمل، من خلال تحقيق العدالة بين العاملين مادياً، ومعنوياً، وعدم التمييز بينهم.

6- دراسة (الغرايبة، 2004) هدفت إلى الكشف عن بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بفاعلية أداء مستشفى الملك المؤسس، وقياس هذه الجوانب أو المؤشرات، وتقييم فاعليتها في تحقيق أهداف المستشفى.

وقد توصلت الدراسة الى أن المستشفى ذا فاعلية عالية، في استغلال الأقسام الداخلية، حسب المؤشرات الخاصة بها، وفي استغلال طاقات وإمكانات المستشفى، وفي توفير الأجهزة والمعدات الحديثة، وفي نظام المعلومات، وفي نظافة دورات المياه، وفي تعامل موظفي السجل وموظفي التمريض، ولكفاية الوقت الذي يقضيه الطبيب الأختصاصي مع المريض في العيادة.

وبينت الدراسة أن المستشفى ذا فاعلية قليلة، أو متدنية في تنظيم مواعيد استقبال المرضى وتسجيلهم في العيادات، وفي التزام الأطباء بأنظمة العمل وسياساتها، من حيث الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المتوفرة، وزيادة المرضى المقيمين، وفي متوسط وقت الانتظار لمقابلة الطبيب في العيادات الخارجية.

7- دراسة (الخوالدة، 2006) هدفت الدراسة الى تقييم فاعلية الخدمات الصحية، التي تقدمها المستشفيات الحكومية، في المملكة الاردنية الهاشمية، والبالغ عددها (41) مستشفى، من خلال اجابات افراد عينتي الدراسة، من مراجعي عيادات الاختصاص ونزلاء المستشفيات.

وقد توصلت الدراسة الى ان رضا النزلاء عن طبيعة المعاملة التي يتلقونها، اكثر من رضا مراجعي عيادات الاختصاص، ورصدت الدراسة ان للواسطة اثر كبير على نوعية الخدمات التي يتلقاها المرضى، وعلى تسهيل الاجراءات،كما تبين من الدراسة ان (28%) من مراجعي العيادات، ونزلاء المستشفيات، غير مشمولين بنظام التأمين الصحي.

8- دراسة (شعبان، 2006)، حيث عرض البحث دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية، وخاصة في عصر المعلومات، وناقش البحث التحديات المعاصرة والمستقبلة الكامنة إمام الموارد البشرية العربية، ومن ثم توصل البحث إلى الآليات الممكنة لمواجهة هذه التحديات الناتجة عن هذه العولمة الاقتصادية والثقافية.

وخلص البحث إلى نتائج وتوصيات من أهمها: ضرورة الاعتماد على التدريب والتأهيل المستمرين، وتحديث منظومة التعليم والبحث العلمي، والاستفادة القصوى من تقنيات العصر باعتبارها سبيلاً لمواجهه هذه التحديات، أو التقليل من أثرها.

9- دراسة (أحمد، 2006) هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أداء المستشفيات في الجمهورية اليمنية، تم إجراء الاستطلاع الميداني على المستشفيات اليمنية الخاصة منها والعامة.

أوضحت الدراسة إن الوضع الصحي في الجمهورية اليمنية يحتاج الى رعاية ودعم وخطط تنمية وتطوير أكثر مما هو علية حالياً بالمقارنة بالدول المجاورة، وذلك بسبب السياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية المطبقة حالياً ما زالت دون مستوى الطموحات، ولا تعكس الممارسات المثلى في هذا المجال، فتخطيط الموارد البشرية لا يتم وفق منهجية علمية دقيقة، الأمر الذي يترتب علية عدم تحديد الاحتياجات المتوقعة من الإعداد والمهارات والخبرات العلمية اللازمة لتحقيق الأهداف.

الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Delancy and Huselid, 1996)، هدفت الدراسة الى البحث في اثر ممارسات ادارة الموارد البشرية على ادراك اداء المنظمات، وذلك في (590) شركة ربحية وغير ربحية في الولايات المتحدة الامريكية.

ووجدت الدراسة ارتباطاً ايجابياً بين ممارسات ادارة الموارد البشرية (التدريب، الاختيار والتعيين)، ومقاييس اداء المنظمات، واوصت الدراسة بضرورة تبني منهجية، لفحص نظام ادارة الموارد البشرية، مع اداء المنظمات، بما يضمن اختيار نظام مناسب وفعال ومنسجم مع الادارة العليا في تلك الشركات.

2- دراسة (Huselid, *et al.*, 1997)، هدفت الدراسة الى تطوير فاعلية ممارسات ادارة الموارد البشرية، حيث جاءت هذه الدراسة، لتحديد مدى وجود الممارسات والانشطة، المتعلقة بفعالية استراتيجيات ادارة الموارد البشرية والممارسات التقنية، واثر هذه الممارسات الفعّالة على اداء المنظمة، حيث تم قياس اداء المنظمة من خلال الانتاجية، والتدفق النقدي، والقيمة السوقية للمنظمة.

واجريت الدراسة على (293) شركة امريكية، وتوصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة ايجابية قوية، بين فعالية استراتيجية ادارة الموارد البشرية، وانتاجية الموظفين والتدفق النقدي والقيمة السوقية (اداء المنظمة)، ولكن لم يكن هنالك علاقة قوية ذات دلالة احصائية بين فاعلية ادارة الموارد البشرية التقنية واداء المنظمة.

3- دراسة (Ghandler and Mcevoy, 2000) هدفت الدراسة الى معرفة اداء هذه المنظمات، التي تتبنى مستويات مختلفة من استراتيجيات ادارة الجودة، واثر العامل الوسيط (التدريب والتحفيز) الذي يمنح للافراد والمجموعات، بالاضافة الى تقييم اثر العامل المتداخل (التدريب والتحفيز) على التطبيق الفعال لاستراتيجيات ادارة الجودة الشاملة.

وقد شملت عينة الدراسة (476) منظمة صناعية كبيرة وصغيرة في مختلف القطاعات الامريكية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية، بين بعض ممارسات ادارة الموارد البشرية، واداء المنظمات، والى ان التدريب والتعويضات لهما اثر ايجابي واضح، في ادارة الجودة، بشكل يفوق المتغيرات الاخرى.

4- دراسة (Huang, 2002)، هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين ممارسات ادارة الموارد البشرية، وأداء المنظمه الكلي. واجريت الدراسة على منظمتين كبيرتين في تايون، وتمت الدراسة على (315) مديراً وخبيراً في هاتين المنظمتين.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. ان استراتيجية ادارة الموارد البشرية، واداء المنظمة مرتبطان ارتباطاً كبيراً.
2. انه كلما كان مستوى الاداء للمنظمة مرتفعاً، فانها تسعى الى توفير الخبرة والمسارات الوظيفية الواضحة، للموظفين الذين تَم تعيينهم.
3. انّ المنظمات المتميزة باداء عال، تسعى الى تقييم وظيفي شامل.
4. انّ المنظمات ذات الاداء المتفوق، تحرص على عملية تدريب موظفيها وتطويرهم، على اسس طويل المدى.

5- دراسة (Bartram, et al., 2007)، تَم اجراء هذه الدراسة على القطاع الصحي في استراليا، حيث تم جمع المعلومات من (132) مستشفى من مختلف التخصصات، ومن مختلف القطاعات العامة والخاصة، وهدفت الدراسة الى معرفة اتجاهات المديرين العاملين، ومديري الاقسام ورؤساء اقسام ادارة الموارد البشرية، بممارسات ادارة الموارد البشرية، واثرها على الاداء في تلك المستشفيات.

وتوصلت الدراسة الى وجود اختلاف في وجهات النظر بين المديرين العامين، ومديري الاقسام، ورؤساء اقسام ادارة الموارد البشرية على استراتيجيات ادارة الموارد البشرية، بالاضافة الى نقص الربط بين ادارة الموارد البشرية واداء المنظمات الصحية، مع وجود اختلافات في وضع الاولويات، بخصوص ترتيب ممارسات الموارد البشرية.

وتبينت الدراسة (Lost in Translation) فقدان الربط والترجمة لاستراتيجية ادارة الموارد البشرية، واثرها على فعالية مخرجات الاداء في المنظمات الصحية، وبذلك اوصت الدراسة الى الحاجة لعملية الربط وزيادة التنسيق بين استراتيجيات الموارد البشرية، وممارساتها مع مخرجات هذه القطاع وزيادة فعاليته.

منهجية الدراسة

نموذج الدراسة

تمت صياغة هذا النموذج الموضح بالشكل رقم (1)، الذي يشتمل على مجموعتين رئيستين من المتغيرات:

اولاً: المتغير المستقل، وهو عبارة عن ممارسات ادارة الموارد البشرية والتي تشتمل (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، تحليل الوظائف، التوظيف، التدريب والتطوير، تقيم الاداء والتعويضات والحوافز، برامج الصحة والسلامة المهنية).

ثانياً: المتغير التابع، ويتمثل في فاعلية الاداء المؤسسي الذي اشتمل على (مستوى الكفاءة التشغيلية، مستوى العام للمستشفى، مستوى التحسين المستمر، مستوى رضا العاملين).

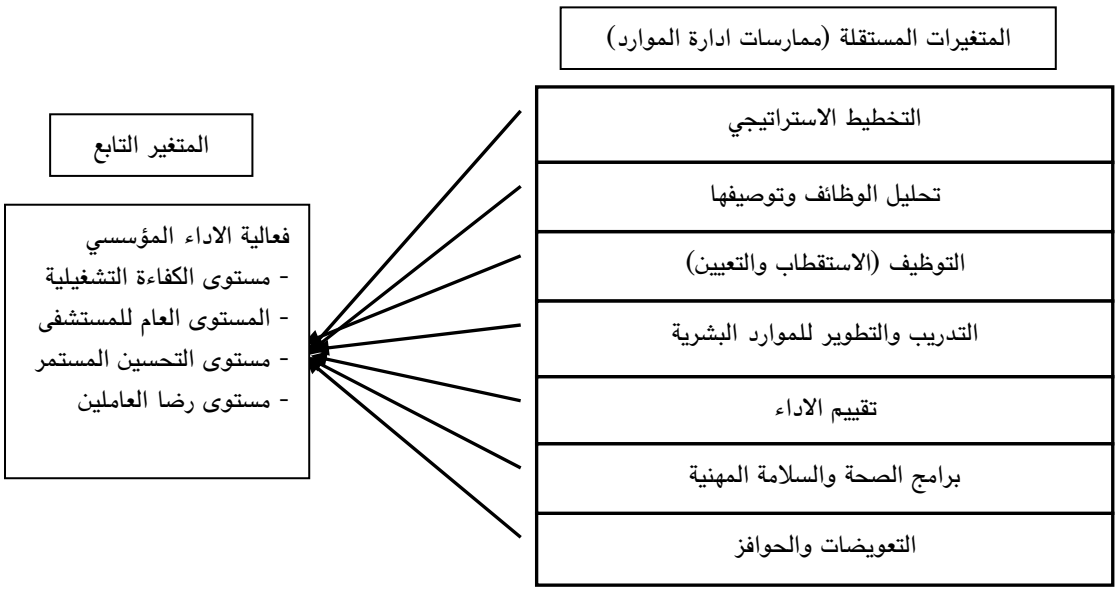

شكل رقم (1): نموذج الدراسة

التعريفات الإجرائية

1- ممارسات ادارة الموارد البشرية:

المتغير المستقل، وهو عبارة عن مجموعة من الوظائف التي تقوم بها ادارة الموارد البشرية، وتشمل (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، تحليل الوظائف، التوظيف، التدريب والتطوير، تقيم الاداء والتعويضات والحوافز، برامج الصحة والسلامة المهنية). (ابو دولة وصالحية، 2005)

2- فعالية الأداء:

المتغير التابع، وهو عبارة عن مدى قدرة المستشفى على تقديم الخدمات الصحية للمرضى بشكل ملائم، وقدرة المستشفى في تحقيق الرضا للموظفين، بالاضافة الى تحقيق اهداف المستشفى وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد البشرية، والتقنية والمالية والمعلوماتية في تقديم الخدمات الصحية.

وهو يمثل المتغير التابع لهذه الدراسة، حيث سيتم قياس فاعلية الاداء من خلال المؤشرات التالية: (الغرايبة، 2004، مسودة، 2005، Bartran, *et al*., 2007).

- مستوى رضا العاملين (الأمن والستقرار الوظيفي، وبيئة عمل مريحة، ونظم الشكاوي المتوفرة)
- مستوى التحسين المستمر لعمليات تقنيات الرعاية الصحية (الخدمات الادارية والسريرية والفنية)
- مستوى الكفاءة التشغيلية (عدد القوى العاملة، الاجهزه والمعدات المستخدمة، نظم المعلومات المستخدمة)
- المستوى العام لكفاءة المستشفى (الاستجابة لخدمة المرضى في الوقت والمكان المناسبين، والموقف القانوني والاخلاقي للمستشفى، ونظافة المستشفى، والاخطاء الطبية).

فرضيات الدراسة:

* الفرضية الرئيسة الاولى:

توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة "ممارسات ادارة الموارد البشرية"، التي تشمل (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية،تحليل الوظائف،التوظيف، التدريب والتطوير، تقيم الاداء والتعويضات والحوافز وبرامج الصحة والسلامة المهنية)، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات.

*الفرضيات الفرعية:

(1-1) توجد علاقة بين التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات.

(1-2) توجد علاقة بين تحليل العمل وتوصيفة، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات.

(1-3) توجد علاقة بين انظمة التوظيف، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات.

(1-4) توجد علاقة بين التدريب والتطوير، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات

(1-5) توجد علاقة بين سياسات واساليب تقييم اداء الموظفين، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات.

(1-6) توجد علاقة بين تطبيق المستشفيات الأردنية للممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات.

(1-7) توجد علاقة بين برامج الصحة والسلامة المهنية، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات.

* الفرضية الرئيسة الثانية:

يوجد اختلاف بين ممارسات ادارة الموارد البشرية، تعزى الى اختلاف نوع المستشفيات الأردنية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المستشفيات الأردنية (العامة، الخاصة، الجامعية) اما عينة الدراسة، وتم اختيار مجموعة من المستشفيات العامة والخاصة والجامعية باستخدام اسلوب العينة الطبقية العشوائية، واشتملت عينة الدراسة على جميع الاداريين والسريريين (الاطباء) والمهنيين في المستويات الادارية العليا والوسطى والدنيا، في المستشفيات موضع الدراسة، وقد بلغ عددهم (427) في المستشفيات التالية:

جدول رقم (4-1): المستشفيات التي تم دراستها

اسم المستشفى	نوع المستشفى	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة
مستشفى الاسراء	خاص	52	42
مستشفى الاميرة بسمة /اربد	حكومي	45	42
مستشفى الملك المؤسس الجامعي	جامعي	130	109
مستشفى الرمثا	حكومي	20	17
مستشفى اربد التخصصي	خاص	37	27
مستشفى الحسين /السلط	حكومي	52	39
مستشفى التخصصي/ عمان	خاص	48	35
مستشفى الاسلامي /العقبة	خاص	26	26
مستشفى العقبة الحديث	خاص	17	5
المجموع		427	342

وقد بلغت نسبة الاسترجاع (80%)، وتعتبر هذه النسبة مناسبة لاجراء التحليل الاحصائي، ولقد تم تحديد افراد الدراسة من خلال الرجوع الى سجلات شؤون الموظفين والهياكل التنظيمية في المستشفيات موضع الدراسة.

أساليب جمع البيانات:

ستعتمد الدراسة أسلوبين للحصول على البيانات اللأزمة، هما:

1. المصادر الثانوية، حيث تم مراجعة الكتب والدوريات والتقارير والبحوث والرسائل ألمنشوره وغير المنشوره، بالاضافة إلى المواقع المتخصصة بالشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
2. المصادر الأولية، حيث تم جمع البيانات الأولية، من خلال تطوير استبانه، بناء على مراجعة الأدبيات ونتائج الدراسات السابقة وشملت هذه الاستبانة جميع الابعاد التي تم استخدامها لقياس المتغيرات.

صدق الاداة Validity

تم تقسيم كل متغير إلى عدد من الابعاد القابلة للقياس، ثم قياسها من خلال عدد من الجمل القياسية. كما تَم عرض الاستبانة على مجموعة من المختصين في مجال أداره الإعمال والبحث العلمي، بالإضافة لبعض رؤساء الاقسام، للتأكد من تغطية الإستبانة لموضوع الدراسة بشكل تام ومفهوم، وتَم تعديل وتطوير الإستبانة بناء على ملاحظات واقتراحات، المختصين الذين قاموا بتقييم الاستبانة.

ثبات الإداة Reliability

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لاستخراج معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع فقرات الاستبانة، وكانت قيمة ألفا (85%)، لذا فهي تعتبر مقبولة احصائياً.

تحليل البيانات:

الاساليب الاحصائية المستخدمة:

تم استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات في هذه الدراسة. الاساليب التي استخدامها بناء على طبيعة البيانات ما يلي:

- معامل كرونباخ الفا: وهو للتحقق من ثبات الاداه.
- الاساليب الاحصائية الوصفية (Descriptive Statistical Techniques).

وتم استخدام الاساليب الاحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة وعلى خصائص مجتمع الدراسة. وتضم النسب المئوية والتكرارات المتوسطات الحسابية،والانحرافات المعيارية.

اختبار الفرضيات:

تم الاعتماد على التدريج الخماسي في تحويل إجابات العينة، على جميع فقرات أداة الدراسة بحيث تأخذ الإجابة "عالية جداً" (5) درجات، والإجابة "عالية" (4) درجات، والإجابة "متوسطة" (3) درجات، والإجابة "قليلة" (2) درجة، والإجابة "قليلة جداً" درجة واحدة. كما تم استخدام المعيار الاحصائي الاتي لتفسير تقديرات افراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس، وكذلك على كل مجال من مجالاتها.

المتوسط الحسابي	درجة التقدير
من 1.00 - 2.49	متدنية
من 2.50 - 3.49	متوسطة
من 3.50 – 5.00	عالية

الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على: وجود علاقة بين ادارة الموارد البشرية التي تشمل على: (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وتحليل الوظائف، وأنظمة التوظيف، والتدريب والتطوير، وتقييم الاداء، والتعويضات والحوافز، وبرامج الصحة والسلامة المهنية)، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات التي تشتمل على (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى).

1. **الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على:** وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى).

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون، بين التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)، والجدول (1) يبين ذلك.

جدول (1): معامل ارتباط بيرسون، بين التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وفعالية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)

المجال		التخطيط الاستراتيجي
مستوى رضا العاملين	Pearson Correlation	0.59**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى التحسين المستمر	Pearson Correlation	0.68**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى الكفاءة التشغيلية	Pearson Correlation	0.59**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
المستوى العام لكفاءة المستشفى	Pearson Correlation	0.63**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتبين من الجدول (1) ما يلي:

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى رضا العاملين، وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.59)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، زاد مستوى رضا العاملين.

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى التحسين المستمر وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.68)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي زاد مستوى التحسين المستمر.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.01$) بين مستوى الكفاءة التشغيلية وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.59)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي زاد مستوى الكفاءة التشغيلية.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.01$) بين المستوى العام لكفاءة المستشفى، وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.63)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، زاد المستوى العام لكفاءة المستشفى وهذا يتفق مع دراسة (Richard and Johnson, 2001).
- وتعزى هذه النتيجة إلى وضوح الرؤية في التخطيط والأهداف، بالتالي تنعكس إيجابا على رضا العاملين والتحسين المستمر وكفاءة المستشفى التشغيلية والعامة.

2. **الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على:** وجود علاقة بين تحليل العمل وتوصيفه، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى).

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون، بين تحليل العمل وتوصيفه وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)، والجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2): معامل ارتباط بيرسون بين تحليل العمل وتوصيفه وفعالية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات والتي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)

المجال		تحليل العمل وتوصيفه
مستوى رضا العاملين	Pearson Correlation	0.58**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى التحسين المستمر	Pearson Correlation	0.57**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى الكفاءة التشغيلية	Pearson Correlation	0.53**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
المستوى العام لكفاءة المستشفى	Pearson Correlation	0.57**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتبين من الجدول (2) ما يلي:

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$) بين مستوى رضا العاملين، وتطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، حيث بلغ معامل الارتباط (0.58)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، زاد مستوى رضا العاملين.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى التحسين المستمر، وتطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، حيث بلغ معامل الارتباط (0.57)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، زاد مستوى التحسين المستمر.

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى الكفاءة التشغيلية، وتطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، حيث بلغ معامل الارتباط (0.53)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه زاد مستوى الكفاءة التشغيلية.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$) بين المستوى العام لكفاءة المستشفى وتطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، حيث بلغ معامل الارتباط (0.57)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، زاد المستوى العام لكفاءة المستشفى وهذا يتفق مع دراسة (Hunag, 2002).
- وتشير هذه النتائج إلى إن المستشفيات عينة الدراسة تسعى إلى تحليل قوة العمل من حيث الكفاءات والإعداد ومقارنتها بقوى العمل الواجب توافرها، وبالتالي تعتمد على التحليل الوظيفي باعتبارها الطريقة العلمية لتحديد الوظائف وهذه بدورة سوف يؤثر على مستوى رضا العاملين من خلال عدالة توزيع المهام والأدوار، بالإضافة إلى تحديد خطوات التحسين وبالتالي سوف ينعكس على كفاءة المستشفى.

3. **الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على:** وجود علاقة بين أنظمة التوظيف وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى).

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون، بين أنظمة التوظيف وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)، والجدول (3) يبين ذلك.

جدول (3): معامل ارتباط بيرسون بين انظمة التوظيف، وفعالية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)

المجال		أنظمة التوظيف
مستوى رضا العاملين	Pearson Correlation	0.43**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى التحسين المستمر	Pearson Correlation	0.50**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى الكفاءة التشغيلية	Pearson Correlation	0.38**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
المستوى العام لكفاءة المستشفى	Pearson Correlation	0.47**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتبين من الجدول (3) ما يلي:

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى رضا العاملين وتطبيق الممارسة المتعلقة بأنظمة التوظيف، حيث بلغ معامل الارتباط (0.43)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بأنظمة التوظيف زاد مستوى رضا العاملين.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى التحسين المستمر وتطبيق الممارسة المتعلقة بأنظمة التوظيف، حيث بلغ معامل الارتباط (0.50)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بأنظمة التوظيف زاد مستوى التحسين المستمر.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى الكفاءة التشغيلية وتطبيق الممارسة المتعلقة بأنظمة التوظيف، حيث بلغ معامل الارتباط (0.37)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بأنظمة التوظيف زاد مستوى الكفاءة التشغيلية.

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين المستوى العام لكفاءة المستشفى وتطبيق الممارسة المتعلقة بأنظمة التوظيف، حيث بلغ معامل الارتباط (0.47)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بأنظمة التوظيف زاد المستوى العام لكفاءة المستشفى وهذا يتفق مع دراسة (Huselid, 1997).
- إن الإيمان بالقاعدة المعروفة "وضع الشخص المناسب في المكان المناسب" وتجنب العلاقات الشخصية في ممارسة التوظيف تؤدي إلى زيادة مستوى رضا العاملين وبالتالي إنتاجيتهم.

4. **الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على:** وجود علاقة بين التدريب والتطوير، وفاعليةالاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى).

لاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التدريب والتطوير وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات والتي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4): معامل ارتباط بيرسون بين التدريب والتطوير وفعالية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)

المجال		التدريب والتطوير
مستوى رضا العاملين	Pearson Correlation	0.50**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى التحسين المستمر	Pearson Correlation	0.54**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى الكفاءة التشغيلية	Pearson Correlation	0.46**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
المستوى العام لكفاءة المستشفى	Pearson Correlation	0.48**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتبين من الجدول (4) ما يلي:

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى رضا العاملين وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير، حيث بلغ معامل الارتباط (0.50)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير، زاد مستوى رضا العاملين.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى التحسين المستمر وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير، حيث بلغ معامل الارتباط (0.54)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير زاد مستوى التحسين المستمر.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى الكفاءة التشغيلية وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير، حيث بلغ معامل الارتباط (0.46)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير، زاد مستوى الكفاءة التشغيلية.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين المستوى العام لكفاءة المستشفى وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير، حيث بلغ معامل الارتباط (0.48)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير زاد المستوى العام لكفاءة المستشفى وهذا يتفق مع دراسة (النجار، 2003).
- إن التدريب والتطوير المعتمد على تحليل الاحتياجات التدريبية للإفراد، وتنفيذ البرامج التدريبية بناء على أسس ومعايير واضحة يؤدي بدورة إلى تنمية قدرات الموظفين وبالتالي تحسين فعالية المستشفيات.

5. **الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على:** وجود علاقة بين سياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى).

لاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين سياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين، وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات والتي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)، والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5): معامل ارتباط بيرسون بين سياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين، وفعالية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)

المجال		سياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين
مستوى رضا العاملين	Pearson Correlation	0.58**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى التحسين المستمر	Pearson Correlation	0.56**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى الكفاءة التشغيلية	Pearson Correlation	0.53**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
المستوى العام لكفاءة المستشفى	Pearson Correlation	0.51**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

يتبين من الجدول (5) ما يلي:

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$) بين مستوى رضا العاملين وتطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.58)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين زاد مستوى رضا العاملين.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$) بين مستوى التحسين المستمر وتطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.56)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين زاد مستوى التحسين المستمر.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى الكفاءة التشغيلية وتطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.53)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين زاد مستوى الكفاءة التشغيلية.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين المستوى العام لكفاءة المستشفى وتطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.51)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب تقييم أداء الموظفين زاد المستوى العام لكفاءة المستشفى وهذا يتفق مع دراسة (Arlffey, *et al.*, 2000).
- إن وجود نظام لقياس وتقييم أداء الموظفين وبشكل موضوعي وبدون تحيز، واعتماد هذه النتائج سوف تكشف عن نقاط القوة والضعف لدى الموظفين وبالتالي تشجع الموظفين على مواصلة الاستفادة من نقاط قوتهم، ومعالجه نقاط ضعفهم، وبالتالي سوف تنعكس على الفعالية العامة للمستشفيات.

6. **الفرضية الفرعية السادسة التي تنص على:** وجود علاقة بين التعويض والحوافز وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين،ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى).

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون، بين التعويض والحوافز وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6): معامل ارتباط بيرسون بين التعويض والحوافز، وفعالية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)

المجال		التعويض والحوافز
مستوى رضا العاملين	Pearson Correlation	0.62**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى التحسين المستمر	Pearson Correlation	0.58**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى الكفاءة التشغيلية	Pearson Correlation	0.52**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
المستوى العام لكفاءة المستشفى	Pearson Correlation	0.41**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342

يتبين من الجدول (6) ما يلي:

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.01$)، بين مستوى رضا العاملين وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز، حيث بلغ معامل الارتباط (0.62)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز زاد مستوى رضا العاملين.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$) بين مستوى التحسين المستمر وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز، حيث بلغ معامل الارتباط (0.58)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز، زاد مستوى التحسين المستمر.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى الكفاءة التشغيلية وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز، حيث بلغ معامل الارتباط (0.52)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز زاد مستوى الكفاءة التشغيلية.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين المستوى العام لكفاءة المستشفى وتطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز، حيث بلغ معامل الارتباط (0.41)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز زاد المستوى العام لكفاءة المستشفى وهذا يتفق مع دراسة (Hunang, 2002, Delancy and Huslied, 1996).
- إن إتباع المستشفيات أنظمة تعويضات وحوافز واضحة ومحددة لموظفيها وبشكل يتناسب مع مقدار الجهد الذي يقدمه الموظفين، والاهتمام بتوفير حوافز معنوية ترضي الحاجات الإنسانية والاجتماعية للموظفين، يؤدي إلى تحسين فعالية المستشفيات من خلال رفع معنويات الموظفين، مما يؤثر إيجابا على إنتاجيتهم.

7. **الفرضية الفرعية السابعة، التي تنص على:** وجود علاقة بين برامج الصحة والسلامة المهنية وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى).

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون، بين برامج الصحة والسلامة المهنية وفاعلية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7): معامل ارتباط بيرسون بين برامج الصحة والسلامة المهنية، وفعالية الاداء المؤسسي لهذه المستشفيات، التي تشتمل على: (مستوى رضا العاملين، ومستوى التحسين المستمر، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والمستوى العام لكفاءة المستشفى)

المجال		برامج الصحة والسلامة المهنية
مستوى رضا العاملين	Pearson Correlation	0.58**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى التحسين المستمر	Pearson Correlation	0.52**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
مستوى الكفاءة التشغيلية	Pearson Correlation	0.54**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
المستوى العام لكفاءة المستشفى	Pearson Correlation	0.53**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	342
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

يتبين من الجدول (7) ما يلي:

- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى رضا العاملين، وتطبيق الممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.58)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية، زاد مستوى رضا العاملين.
- وجود علاقة موجبة، ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)،بين مستوى التحسين المستمر وتطبيق الممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.52)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية زاد مستوى التحسين المستمر.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين مستوى الكفاءة التشغيلية وتطبيق الممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.54)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية زاد مستوى الكفاءة التشغيلية.
- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)، بين المستوى العام لكفاءة المستشفى وتطبيق الممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.53)، الذي يدل على انه كلما زاد تطبيق الممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية زاد المستوى العام لكفاءة المستشفى.
- إن قانون العمل الأردني رقم (21) لسنة (1960) يفرض أن تتقيد المنظمات بتعليمات وقوانين واضحة تعنى بالصحة والسلامة المهنية للموظفين، مما يؤثر إيجابا على أبعاد الأداء للمستشفيات.

الفرضية الثانية: يوجد اختلاف بين ممارسات ادارة الموارد البشرية، تعزى الى اختلاف نوع المستشفيات الاردنية:

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتقديرات افراد عينة الدراسة، على كل مجال من المجالات السبعة وعلى المجالات ككل (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وتحليل الوظائف، وأنظمة التوظيف، والتدريب والتطوير، وتقييم الاداء، والتعويضات والحوافز، وبرامج الصحة والسلامة المهنية)، حسب متغير نوع القطاع الطبي، والجدول يبين ذلك.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات افراد عينة، على كل مجال من المجالات السبعة وعلى المجالات ككل، وحسب متغير نوع القطاع الطبي

المجال	نوع القطاع الطبي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التخطيط الاستراتيجي	حكومي	88	3.23	0.73
	خاص	145	2.65	0.83
	جامعي	109	2.87	0.74
	الكلي	342	2.87	0.81
تحليل العمل وتوصيفه	حكومي	88	3.34	0.89
	خاص	145	2.43	0.83
	جامعي	109	2.78	0.83
	الكلي	342	2.78	0.92
انظمة التوظيف	حكومي	88	3.58	0.94
	خاص	145	2.72	0.84
	جامعي	109	2.87	0.84
	الكلي	342	2.99	0.94
التدريب والتطوير	حكومي	88	3.45	0.94
	خاص	145	2.67	0.92
	جامعي	109	2.89	0.84
	الكلي	342	2.94	0.95
سياسات واساليب تقييم اداء الموظفين	حكومي	88	3.18	0.96
	خاص	145	2.49	0.91
	جامعي	109	2.87	0.77
	الكلي	342	2.79	0.92
التعويضات والحوافز	حكومي	88	3.78	0.87
	خاص	145	2.77	0.99
	جامعي	109	3.38	0.98
	الكلي	342	3.22	1.04
برامج الصحة والسلامة المهنية	حكومي	88	3.19	0.94
	خاص	145	2.34	0.94
	جامعي	109	2.78	0.94
	الكلي	342	2.70	1.00
الانشطة الوظيفية ككل	حكومي	88	3.40	0.69
	خاص	145	2.60	0.75
	جامعي	109	2.93	0.68
	الكلي	342	2.91	0.78

يتبين من الجدول (8) وجود فروق ظاهرية، في متوسطات تقديرات افراد عينة الدراسة، على كل مجال من المجالات السبعة وعلى المجالات ككل (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وتحليل الوظائف، وأنظمة التوظيف، والتدريب والتطوير، وتقييم الاداء، والتعويضات والحوافز، وبرامج الصحة والسلامة المهنية)، وحسب متغير نوع القطاع الطبي، ولمعرفة الدلالة الاحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA)، والجدول (9) يبين ذلك.

جدول (9): نتائج تحليل التباين الاحادي لمتوسطات تقديرات افراد عينة، على كل مجال من المجالات السبعة وعلى المجالات ككل، وحسب متغير نوع القطاع الطبي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
التخطيط الاستراتيجي	بين المجموعات	18.991	2	9.496	15.635	*0.000
	داخل المجموعات	205.889	339	0.607		
	المجموع	224.880	341			
تحليل العمل وتوصيفه	بين المجموعات	45.227	2	22.614	31.577	*0.000
	داخل المجموعات	242.773	339	0.716		
	المجموع	288.000	341			
انظمة التوظيف	بين المجموعات	42.756	2	21.378	28.346	*0.000
	داخل المجموعات	255.667	339	0.754		
	المجموع	298.424	341			
التدريب والتطوير	بين المجموعات	33.487	2	16.744	20.592	*0.000
	داخل المجموعات	275.642	339	0.813		
	المجموع	309.129	341			
سياسات واساليب تقييم اداء الموظفين	بين المجموعات	27.170	2	13.585	17.418	*0.000
	داخل المجموعات	264.396	339	0.780		
	المجموع	291.566	341			
التعويضات والحوافز	بين المجموعات	59.060	2	29.530	32.225	*0.000
	داخل المجموعات	310.643	339	0.916		
	المجموع	369.702	341			
برامج الصحة والسلامة المهنية	بين المجموعات	40.669	2	20.334	22.954	*0.000
	داخل المجموعات	300.311	339	0.886		
	المجموع	340.980	341			
الانشطة الوظيفية ككل	بين المجموعات	35.928	2	17.964	35.425	*0.000
	داخل المجموعات	171.907	339	0.507		
	المجموع	207.835	341			

يتبين من الجدول وجود فروق ذات دلالة احصائية، عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$) في متوسطات تقديرات افراد عينة الدراسة، على جميع مجالات أداة الدراسة وعلى الاداة ككل تعزى لمتغير نوع القطاع الطبي. حيث كانت جميع قيم الدلالة الاحصائية اقل من ($\alpha = 0.05$). ولمعرفة الدلالة الاحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (10) يبين ذلك.

جدول (10): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe)، للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات افراد عينة الدراسة على المجال (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وتحليل الوظائف، وتقييم الاداء، والتعويضات والحوافز) وعلى المجالات ككل، وحسب متغير نوع القطاع الطبي

المجال			حكومي	خاص	جامعي
التخطيط الاستراتيجي	نوع القطاع الطبي	المتوسط الحسابي	3.23	2.65	2.87
	حكومي	3.23		*0.58	0.36
	خاص	2.65			0.22
	جامعي	2.87			
تحليل العمل وتوصيفه	نوع القطاع الطبي	المتوسط الحسابي	3.34	2.43	2.78
	حكومي	3.34		*0.91	0.56
	خاص	2.43			0.35
	جامعي	2.78			
انظمة التوظيف	نوع القطاع الطبي	المتوسط الحسابي	3.58	2.72	2.87
	حكومي	3.58		*0.86	0.71
	خاص	2.72			0.15
	جامعي	2.87			
التدريب والتطوير	نوع القطاع الطبي	المتوسط الحسابي	3.45	2.67	2.89
	حكومي	3.45		*0.78	0.56
	خاص	2.67			0.22
	جامعي	2.89			
سياسات واساليب تقييم اداء الموظفين	نوع القطاع الطبي	المتوسط الحسابي	3.18	2.49	2.87
	حكومي	3.18		*0.69	0.31
	خاص	2.49			0.38
	جامعي	2.87			
التعويض والحوافز	نوع القطاع الطبي	المتوسط الحسابي	3.78	2.77	3.38
	حكومي	3.78		*1.01	0.4
	خاص	2.77			0.61
	جامعي	3.38			
برامج الصحة والسلامة المهنية	نوع القطاع الطبي	المتوسط الحسابي	3.19	2.34	2.78
	حكومي	3.19		*0.85	0.41
	خاص	2.34			0.44
	جامعي	2.78			
الانشطة الوظيفية ككل	نوع القطاع الطبي	المتوسط الحسابي	3.4	2.6	2.93
	حكومي	3.40		*0.80	0.47
	خاص	2.60			0.33
	جامعي	2.93			

* فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$)، على جميع المجالات (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، سياسات واساليب تقييم اداء الموظفين، والتعويض والحوافز، وتحليل العمل وتوصيفه، وانظمة التوظيف، والتدريب والتطوير، وبرامج الصحة والسلامة المهنية)، بين ذوي نوع القطاع الطبي (حكومي)، وذوي نوع القطاع الطبي (خاص)، لصالح ذوي نوع القطاع الطبي(حكومي)، هذا يتفق مع دراسة (Naresh, 2006) لكنه لم يتفق مع دراسة (ابو زيد، 2003، ابو دولة وصالحية، 2005) وذلك بسبب اختلاف البيئة المبحوثة، ومستوى النضج الاداري للقطاع الصحي الاردني.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة، وجود علاقة بين ادارة الموارد البشرية، وفاعلية الاداء لهذه المستشفيات، وكانت على النحو التالي:

1. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية، بين عناصر فاعلية الاداء (مستوى رضى العاملين، التحسين المستمر، مستوى الكفاءه التشغيلية والمستوى العام لكفاءه المستشفى)، والتخطيط الاسترتيجي للموارد البشرية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0، 0/59، 0/68، 0/59، 63) على التوالي، وهذا يدل على انه كلما زاد تطبيق هذه الممارسة، زاد مستوى فاعلية المستشفى.
2. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة، ذات دلالة احصائية، بين عناصر فاعلية الأداء (مستوى رضى العاملين، التحسين المستمر، مستوى الكفاءه التشغيلية والمستوى العام لكفاءه المستشفى)، وممارسة تحليل العمل وتوصيفة، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0، 0/58، 0/57، 0/53، 57) على التوالي، وهذا يدل على انه كلما زاد تطبيق هذه الممارسة، زاد مستوى فاعلية المستشفى.
3. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة، ذات دلالة احصائية، بين عناصر فاعلية الاداء (مستوى رضى العاملين، التحسين المستمر، مستوى الكفاءه التشغيلية والمستوى العام لكفاءه المستشفى)، وممارسة التوظيف، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0، 0/43، 0/50، 0/38، 47) على التوالي، وهذا يدل على انه كلما زاد تطبيق هذه الممارسة، زاد مستوى فاعلية المستشفى.
4. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة، ذات دلالة احصائية، بين عناصر فاعلية الاداء (مستوى رضى العاملين، التحسين المستمر، مستوى الكفاءه التشغيلية والمستوى العام لكفاءه المستشفى)، وممارسة التدريب والتطوير، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0، 0/50، 0/54، 0/46، 46) على التوالي، وهذا يدل على انه كلما زاد تطبيق هذه الممارسة، زاد مستوى فاعلية المستشفى.
5. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة، ذات دلالة احصائية، بين عناصر فاعلية الاداء (مستوى رضى العاملين، التحسين المستمر، مستوى الكفاءه التشغيلية والمستوى العام لكفاءه المستشفى)، وسياسات واساليب تقييم اداء الموظفين، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0، 0/58، 0/56، 0/53، 51) على التوالي، وهذا يدل على انه كلما زاد تطبيق هذه الممارسة، زاد مستوى فاعلية المستشفى.
6. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة، ذات دلالة احصائية، بين عناصر فاعلية الاداء (مستوى رضى العاملين، التحسين المستمر، مستوى الكفاءه التشغيلية والمستوى العام لكفاءه المستشفى)، وممارسة التعويض والحوافز، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0، 0/62، 0/58، 0/52، 41) على التوالي، وهذا يدل على انه كلما زاد تطبيق هذه الممارسة، زاد مستوى فاعلية المستشفى.
7. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة، ذات دلالة احصائية، بين عناصر فاعلية الاداء (مستوى رضى العاملين، التحسين المستمر، مستوى الكفاءه التشغيلية والمستوى العام لكفاءه المستشفى)، والممارسة المتعلقة ببرامج الصحة والسلامة المهنية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0، 0/58، 0/52، 0/54، 53) على التوالي، وهذا يدل على انه كلما زاد تطبيق هذه الممارسة، زاد مستوى فاعلية المستشفى.
8. أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف بين ممارسات ادارة الموارد البشرية، تعزى الى اختلاف نوع المستشفيات الاردنية (حكومي، خاص، جامعي)، وكانت لصالح القطاع الحكومي.

التوصيات:

يوصى بالمقترحات التالية، المستخلصة من النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

1- ضرورة التزام المستشفيات بممارسة التخطيط الاسترتيجي للموارد البشرية بالعدد والنوعية المناسبة، لعلاقتها مع فاعلية الاداء لهذا القطاع المهم، من خلال وجود وضوح في اهداف وخطط الموارد البشرية، تتكامل مع استرتيجيات المستشفيات.

2- ضرورة التزام المستشفيات بممارسة تحليل العمل وتوصيفه، لعلاقتها مع فاعلية الاداء لهذا القطاع المهم، من خلال تقييم الوظائف في المستشفيات، بناء على معايير محددة ووصف وظيفي واضح، وبالتالي اعتماده قاعدة للوظائف الاخرى: كالاختيار والتعيين، والتدريب، والتقييم.

3- ضرورة التزام المستشفيات بممارسة انظمة التوظيف، بحيث توفر الاحتياجات المخططة لها من الموارد البشرية، لعلاقتها مع فاعلية الاداء لهذا القطاع المهم، من خلال استقطاب المؤهلين للوظائف الشاغرة بالعدد والوقت المناسب، واعتماد وارتكازالمستشفيات في عملية الاختيار والتعيين، على اسس وقواعد واضحة ومحددة عند ملء الشواغر.

4- ضرورة التزام المستشفيات بممارسة التدريب والتطوير لتنمية مهارات العاملين، لعلاقتها مع فاعلية الاداء لهذا القطاع المهم، من خلال اعداد برامج تدريبية تستند على تحليل الاحتياجات التدريبية للعاملين، وتنفيذ البرامج، بناء على اسس ومعايير واضحة تهدف الى تنمية قدرات العاملين حالياً وفي المستقبل.

5- ضرورة التزام المستشفيات بممارسة تقييم أداء العاملين، من خلال سياسات واساليب موضوعية وعادلة، لعلاقتها مع فاعلية الاداء لهذا القطاع المهم، من خلال اتباع نظام خاص لتقييم اداء العاملين، وتطبيقة على جميع العاملين، واعتماد النتائج، للتعرف على نقاط الضعف، ومحاولة تلافيها مستقبلاً، واعطاء العاملين تغذية عكسية ذات قيمة عن الاداء لتقويمها.

6- ضرورة التزام المستشفيات بممارسة التعويض والحوافز بشكل موضوعي وعادل، لعلاقتها مع فاعلية الاداء لهذا القطاع المهم، من خلال اتباع المستشفيات انظمة تعويضات وحوافز واضحة ومحددة لموظفيها، ومتناسبة مع مقدار الجهد الذي يقدمة العاملون، بالاضافة لربط الترقية بالاقدمية، مع الاخذ بعين الاعتبار مستوى اداء العاملين.

7- ضرورة التزام المستشفيات بوضع برامج الصحة والسلامة المهنية للعاملين، لعلاقتها مع فاعلية الاداء لهذا القطاع المهم، من خلال تقييد المستشفيات بتعليمات وقوانين واضحة تعنى بالسلامة المهنية (حماية العاملين من اصابات ناجمة عن حوادث ذات صلة بالعمل)، والصحة المهنية (حماية العاملين من الامراض البدنية والنفسية ذات صلة بالعمل).

8- ضرورة مراعاة التكامل بين ممارسات ادارة الموارد البشرية، اذ أسس هذه الممارسات هو اعتمادية بعضها على الاخر، فمخرجات تخطيط الموارد البشرية، هي ذاتها مدخلات نظام التوظيف.

9- ضرورة رفع قدرات المستتشفيات في تعزيز مستوى التحسين المستمر (الخدمات الادارية، السريرية، الفنية) لتعزيز فاعلية اداء المستشفيات، وذلك بوجود تحليل دوري لملائمة الرعاية الصحية المقدمة من خلال تقديم الادارة المصادر الكافية (الانسانية، التكنولوجية، المالية، المعلوماتية) لتحسين الأداء، مع ايجاد دليل للمعايير لمقارنة العمليات والاداء.

10- ضرورة رفع قدرات المستتشفيات في تعزيز مستوى الكفاءة التشغيلية لتعزيز فاعلية اداء المستشفيات، وذلك بتوفير قوى عاملة كافية لحجم العمل، وتوفير الاجهزه والمعدات الحديثة اللازمة لحسن سير الاداء، وتفعيل نظم تكنولوجيا المعلومات لمساهمتها في رفع كفاءة العمل.

11- ضرورة رفع قدرات المستتشفيات في تعزيز المستوى العام لكفاءة المستشفى، من خلال استجابة العاملين لخدمة المرضى في الوقت والمكان المناسبين، والحد من الاخطاء الطبية، والمحافظة على سلامة الموقف القانوني والاخلاقي للمستشفى، والمحافظة على نظافة المستشفى ضمن مواصفات الصحة العامة.

المصادر والمراجع

أولاً : المراجـــــع العربية

ابو زيد، زياب. (2003). **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص: دراسة ميدانية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الاردن.

ابو دولة، جمال، وصالحية، لؤي. (2005)، واقع ممارسات وظائف ادارة الموارد البشرية في منظمات القطاعين العام والخاص الأردنية، **أبحاث اليرموك**، العدد، 21، المجلد 3: 507-546.

احمد، نجيب. (2006). **أداء المستشفيات في الجمهورية اليمنية**، *http// www.ngoc.org.*

اوربن، كرستوفر. (1988). نحو تصنيف لمقاييس الفعاليه التنظيمية. **الاداره العامه**، العدد 75: 41-55.

برنوطي، سعاد نائف. (2006). **إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)**. دار وائل للنشر، الطبعة الثانيه، عمان، الاردن.

الخوالدة، ناصر. (2006). **تقييم الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية الأردنية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

الزهري، رندة. (2000). التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 16، العدد 1: 261-302.

شعبان، محمد. (2006). التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها، **الإدارة العامة**، المجلد 46، العدد 4: 654-692.

عبد الحليم، أحمد، والشبلي، فيصل. (2001). مستوى الخدمات الصحيه المقدمه في المستشفيات الحكومه الاردنيه. دراسه تقييمية من وجهة نضر الاطباء العاملين فيها، **مؤته للبحوث والدراسات**، المجلد 61، العدد، 6: 77-123.

عبيدات، شذى. (2004). **واقع إستراتيجية وظائف إدارة الموارد البشرية في قطاع البنوك الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الاردن.

عيسوه، هيثم حنا إلياس. (2005). **أثر وظائف إدارة الموارد البشرية على مدى تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات العامة المستقلة في الأردن**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

الغرايبة، شحادة. (2004). **تقييم فاعلية اداء مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الاردن.

مسودة، مازن. (2004). **أثر تطوير الموارد البشرية الصحية في تحقيق الجودة الشاملة. دراسة ميدانية تحليلية تطبيقية على المستشفيات الأردنية الخاصة**. رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

النجار، محمود. (2003). **قياس اثر المتغيرات التنظيمية والسلوكية على كفاءة اداء المستشفيات التعليمية في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت.

يوسف، ناجي. (1995). مراجعه الكفاءة والفاعلية لأداء المستشفيات (دراسة ميدانيه). **مجله البحوث التجاريه**، المجلد 17، العدد 1: 215 - 273.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Arlffey, C.f., Bjorkman,I. and Pavlovskaya, A. (2000). The Effect of Human Resource Management Practices on Firm Performance In Russia, *The International Journal of Human Resource Management* Vol. (11), No. (1): 1-18.

Bartram, T., Stan, T. and Leggat, S. (2007). Lost in Translation:Exploring The Link Between Human Resource Management and Performance in health care, *Human Resource Management Journal* Vol.(17), No. (1): 21-41.

Chandler, G. and Mcevoy, G. (2000). human resource management, TQM and Firm Performance in Small and Medium – Size enterprises, Entrepreneurship Theory and Practice, *Blackwell publishing limited*, oxford, united kingdom, Vol.25, No.1: 43-57.

Daft, R. (2005). *Organization Theory and Design*, seventh edition. South-Western College Publishing, a division of Thomson learning.

Delaney, J. and Huselid, M. (1996). The Impact of Human Resource Management Practices on Perception of organization Performance, *Academy of management Journal* Vol.(39), No. (4): 949-969.

Denisi, A. and Griffin, R.W. (2005). *Human Resource Management*, Second Edition,posten, New York, USA, Honghton Miffilin Company.

Dessler, *et al.* (2005). *Human Resource Management*, Tenth Edition, New York, USA, upper saddle river, new jersey Prentice Hall inc.

Hall, R. (1987). *Organization, Structures, Process and Outcomes*, Fourth edition. Addison Wesley Longman inc. New York.

Huang, T.C. (2000). Are Human Resource Practices of Effective Firms Distinctly Different from those of Poorly Performing Ones ? Evidence from Taiwanese Enterprises, *The International Journal of Human Resource Management* Vol.(11), No. (2): 436-451.

Huselid, M., Jackson, S. and Schuler, R. (1997). Technical and SHRM Effectiveness as Determines of Firm Performance, *Academy of management Journal* Vol.(40), No. (1): 171-188.

Redshaw, B. (2006). Evaluating Organizational Effectiveness. *Industrial and Commercial Training*, vol.32 issue 7:245.

Richard, O.C. and Johnson, B.N. (2001). strategic Human Resource Management Effectiveness and Firm Performance, *The International Journal of Human Resource Management* Vol.(12), No. (12): 299-310.

Rollinson, D., Edward, D. and Bradfield, A. (1998). *Organizational Behavior and Analysis, An integrated approach*. First edition, Addison Wesley Longman inc. New York.

أثر التغذية الراجعة اللفظية على تعلم وتذكر واجب حركي متكرر مميز بالدقة

أحمد بطاينة وأحمد عكور، كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

استلم البحث في 2010/5/13 **وقبل للنشر 2011/2/14**

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر تقديم التغذية الراجعة اللفظية أثناء وبعد الأداء على تعلم وتذكر واجب حركي متكرر مميز بالدقة، وقد تم استخدام المنهج التجريبي وتكونت عينة الدراسة من (30) طالباً، (15) ذكور (15) إناث تراوحت أعمارهم من (19- 22) سنة من طلبة كلية التربية الرياضية بجامعة اليرموك الذين يمثلون السنة الثانية، الثالثة والرابعة، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وممن ليس لهم خبرة سابقة عن طبيعة الاختبار وتم تقسيمهم الى (3) مجموعات، كل مجموعة (5) ذكور و(5) إناث، وتم تقديم التغذية الراجعة اللفظية أثناء الأداء وبغياب التغذية الراجعة البصرية إلى المجموعة التجريبية الأولى، وتقديم التغذية الراجعة اللفظية بعد الانتهاء من الأداء وبغياب التغذية الراجعة البصرية إلى أفراد المجموعة التجريبية الثانية، وبقيت المجموعة الضابطة في وضعها الطبيعي، حيث أدت الاختبار دون تقديم أية تغذية راجعة لها، واستخدمت الدراجة الهوائية الثابتة وفق بروتوكول معين حيث تم تحديد القيمة المطلوبة لتمثل حمل بدني مقداره (2) واط لكل واحد كغم من كتلة الجسم للذكور و(1,5) لكل واحد كغم من كتلة الجسم للإناث كأداة لجمع البيانات.

و أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي متبوعا باختبار شيفيه إلى أن أداء أفراد المجموعة التجريبية الأولى والتي تلقت التغذية الراجعة اللفظية أثناء الأداء كان أفضل في الخطأ المطلق للتعلم مقارنة بأداء المجموعة الضابطة، وإلى عدم وجود فروق في الخطأ المطلق للتذكر بين المجموعتين التجريبيتين والمجموعة الضابطة.

The Impact of Verbal Feedback on the Learning and Retention of a Repeated and Accurate Kinetic Duty

***Ahmed Bataineh and Ahmad Okor**: Faculty of Physical Education, Yarmouk University, Irbid- Jordan.*

Abstract

The study aimed at identifying the impact of verbal feedback on the learning and retention of an accurate kinetic duty. Thirty students (m = 15; f = 15), ranging in age between 19 – 22 years representing 2nd.-, 3rd.- and 4rd.- year students of the Faculty of Physical Education at Yarmouk University were randomly selected to be the research sample. They were divided into 3 subgroups (one control and two experimental groups). 15-second paddling on Ergometer Test was used.

Results of ANOVA showed that performance of the experimental groups, which have received the feedback time (during the performance, after the performance), were better than the control group in the test of learning and retention the kinetic duty. Also, there were no significant differences between the experimental groups (during the performance and after the performance) in the tests of learning and retention the kinetic duty.

The researchers recommend that it is of great concern to focus on providing accurate feedback which is related to performance and alleviating the feedback related to the individual, working on developing the kinetic duty through feedback, knowing the performance at all stages of the learning process and using all kinds of feedback during and after the performance as it is a strong indication of increasing of the kinetic learning and the development in performance.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

المقدمة وأهمية الدراسة

تلعب التغذية الراجعة دوراً فعالاً في اكتساب الفرد المتعلم المهارات الحركية، وأن لنوع التغذية الراجعة وكميتها وتوقيتها أكبر أثر على تعلم الطالب من للمهارة الحركية.

ويشير (شلش، 2007) أن الحركات والمهارات الرياضية مهما اختلفت في تصنيفاتها من حيث كونها بسيطة معقدة، متكررة، وحيدة، مركبة فإنها تتطلب عمليات وخطوات متعددة في تعلمها. ولا يمكن لهذه المهارات الرياضية والحركات تعلمها بمجرد ممارستها أو أدائها لمرة واحدة أو مرات متعددة فقط، بل تتطلب عملية اقتران للممارسة والتدريب المقنن مع التوجيهات والإرشادات التصحيحية والتعزيزية من قبل المعلم والمتعلم. وهذه العملية يطلق عليها بمصطلح التغذية الراجعة (Feedback).

ويذكر كل من (Schmidt, 2002; Byra and Coulon,1994) أن مفهوم فالتغذية الراجعة تعني عملية المقارنة بين ما يصدر من المتعلم من استجابات حركية أولية بعد أن ينهي المعلم أو المدرب من العرض أو الشرح الموجز للحركة المراد تعلمها وبين ما يقوم به من أداء مهاري صحيح. فهي أيضاً عبارة عن مثيرات حركية تهدف إلى صقل وتطوير الأداء الحركي للمتعلم والارتقاء باستجاباته العملية والنظرية. عن طريق التوجيه والتصحيحات المقدمة من المعلم للمتعلم خلال الممارسة وبعد الانتهاء منها والتي تسمى بالتغذية الراجعة الخارجية (External Feedback) كما يستطيع المتعلم أن يتحسس ويشعر ذاتياً بصحة استجاباته وخطئها خلال وبعد الأداء الحركي وتسمى بالتغذية الراجعة الحسية أو الداخلية (Internal FeedBack). (Schmidt, 1988)

وللتغذية الراجعة سواء أكانت داخلية أو خارجية دور مهم في تسريع العملية التعليمية للمهارات الحركية الرياضية واكتسابها وتثبيتها.

لقد تناول الكثير من الباحثين التغذية الراجعة وانواعها المختلفة في تفسير ودراسة تأثيرها في نوعية وسرعة ودقة تعلم الكثير من المهارات الحركية في المجال الرياضي، كاستخدام الطرق اللفظية والبصرية للتعرف على مدى تأثيرها في تعلم بعض المهارات الرياضية المختلفة بالألعاب المميزة بالدقة (شلش، 1996).

ويشكل هذا الواجب الحركي المتكرر (التبديل بشكل مستمر ولمدة (15) ثانية على جهاز الدراجة الهوائية الثابتة) والاحتفاظ بالقيمة المطلوبة عنصراً هاماً في العديد من القدرات الحركية. كما تكمن أهمية هذا الواجب الحركي في المجال الرياضي بأنه يستطيع الإجابة على العديد من تساؤلات التعلم الحركي في المجال الرياضي باعتباره مناسبًا وملائمًا لكلا الجنسين الممارسين لعملية التعلم بالدراجة الهوائية الثابتة وذلك لأنها لا تتطلب عناصر لياقة بدنية ذات مستوى عالي, كما يمكن قياسها بدقة وسرعة كمفهوم للتغذية الراجعة التي أشار اليها كل من (Janssen, 1993; Marschal, 1992)

إن فاعلية تأثير التغذية الراجعة لا يتحدد بحصول الفرد المتعلم على التوجيهات والتصحيحات خلال الأداء وإنما يستمر تقديمها إلى ما بعد الانتهاء منه. كما أن لأنواع التغذية الراجعة المختلفة دورًا فعالاً في تعلم وإتقان الواجبات التعليمية والتدريبية, وهذا يعتمد على مستوى الفرد المتعلم ودرجة صعوبة المهارة الحركية وكذلك على الطريقة المستخدمة في عملية التعلم.

لقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث الخاصة بالذاكرة الحركية بوضوح كدراسة (Janssen, 1987) أن الذاكرة شرط رئيس للتعلم، كما أن التعلم متأصل مع مفهوم الذاكرة، ولا يحدث التعلم إذا لم يكن لدى الفرد القدرة على امتلاك ذاكرة لذلك الشيء.

مما تقدم فإن أهمية التغذية الراجعة تكمن في التوجيه في مجال تعليم الأفراد دقة التعلم من خلال السيطرة على القدرة المطلوبة على جهاز الدراجة الهوائية الثابتة لدى جميع أفراد عينة الدراسة.

مشكلة الدراسة

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة مدى تأثير التغذية الراجعة بأنواعها المختلفة كاللفظية والبصرية في تفسير سرعة ودقة تعلم الكثير من المهارات الحركية في المجال الرياضي. ان من أهم العوامل التي يعتمد عليها الفرد المتعلم في اتقانه للمهارة الحركية الملقاة عليه تكمن في نوع التغذية الراجعة ودرجة صعوبة المهارة والطريقة المستخدمة في عملية التعلم بالاضافة الى الفترات الزمنية التي يتم فيها تقديم التغذية الراجعة سواء خلال تأديته أو بعد تأديته للمهارة الحركية.

في ضوء ما تقدم ارتأى الباحث تحديد مشكلة الدراسة من خلال مقارنة أثر تقديم التغذية الراجعة اللفظية أثناء الأداء وبعد الانتهاء من الأداء على تعلم وتذكر واجب حركي متكرر مميز بالدقة.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة:

1- أثر تقديم التغذية الراجعة اللفظية أثناء وبعد الأداء على تعلم وتذكر واجبًا حركيًا متكررًا مميزًا بالدقة عند أفراد المجموعتين التجريبيتين وأفراد المجموعة الضابطة.

2- الفروق في تأثير تقديم التغذية الراجعة بين أفراد المجموعتين التجريبيتين وأفراد المجموعة الضابطة.

فروض الدراسة

1- عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى وأفراد المجموعة التجريبية الثانية وأفراد المجموعة الضابطة في الخطأ المطلق المرتبط بعملية تعلم الواجب الحركي.

2- عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى وأفراد المجموعة التجريبية الثانية وأفراد المجموعة الضابطة في الخطأ المطلق المرتبط بعملية تعلم الواجب الحركي.

مجالات الدراسة

المجال البشري: عينة من طلبة كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك بعمر من (19-22) سنة وعددهم (30) طالباً وطالبة.

المجال المكاني: مختبر فسيولوجيا النشاط البدني في كلية التربية الرياضية- جامعة اليرموك.

المكان الزمني: الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2008 / 2009.

تحديد المصطلحات

- التغذية الراجعة كما عرفها كل من (محجوب، 2000؛ خيون، 2002): بشكل عام تعني مجموعة المعلومات التصحيحية التي يحصل عليها المتعلم ذاتياً أو من معلمه قبل الأداء الحركي أو خلاله وبعده بهدف التعرف على مدى صحة استجاباته الحركية والأخطاء التي ترافقها بغرض تصحيحها وتثبيتها.
- التغذية الراجعة بعد الأداء أو معرفة النتيجة (Knowledge of Results): هي كافة المعلومات التصحيحية والتوجيهات الخارجية المقدمة من المعلم إلى المتعلم لإخباره بنتائج استجاباته الحركية بعد الانتهاء من أداء الحركة (شلش، 2000).
- التغذية الراجعة خلال الأداء أو معرفة الأداء (Knowledge of Performance): هي كافة الإرشادات التصحيحية المقدمة من المعلم إلى المتعلم خلال ممارسته التعليمية وأدائه لها من قبل المعلم (شلش، 2000).
- الحركة المتكررة: هي الحركة التي يتشابه بها القسم الرئيسي مثل الجري والتجديف والسباحة وركوب الدراجات، كما يطلق على الحركة المتكررة بالحركة ثنائية المراحل لأنها تتكون من مرحلة رئيسية ومرحلة اندماجية أو مرحلة بينية، فهي تتميز بالتكرار الدائم لنفس النمط الحركي وكذلك باندماج المرحلة النهائية مع المرحلة التحضيرية لتتحول إلى مرحلة بينية (فاضل، 2007)
- الاحتفاظ: عملية من عمليات التذكر التي تعبر عن قدرة الفرد في الاستمرار في أداء عمل سبق أن تعلمه، وبعد فترة زمنية كانت قصيرة أو طويلة من تعلمه ولم يمارس العمل، واستدعاء الفرد للمعلومات التي سبق تعلمها، هو دليل على أن العقل قد احتفظ بأثر ما تعلمه (عيسوي، 1979)
- الدقة الحركية: درجة التطابق للنتيجة النهائية أو أجزاء منها نتيجة الأداء الحركي مع هدف الحركة الذي تم تجديده مسبقاً من المتعلم (السيد عبد المقصود، 1986).

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعزى إمكانية تعلم المهارات الحركية إلى التكرار الصحيح للمسارات الحركية المختارة أو من خلال التغذية الراجعة، وتقسم التغذية الراجعة إلى تغذية راجعة داخلية وأخرى خارجية، بينما تنتج التغذية الراجعة الداخلية عن الإحساس والشعور الذاتي للحركة (Kinesthesia) أي عن طريق العضلات والمفاصل دون تدخل البيئة الخارجية، تكون التغذية الراجعة الخارجية ناتجة عن الحواس، أي عن طريق المدرب أو المعلم أو الأجهزة والوسائل التعليمية. كما تأتي التغذية الراجعة متزامنة مع الحركة أو قبل الحركة أو بعدها أو تأتي متأخرة ومنها ما هو مشترك من مصادر عدة وأيضاً يمكن أن تشترك تغذيتان راجعتان أو أكثر في آن واحد (Baumann and Reim, 1994).

لقد ازداد البحث والتنقيب في مجال الذاكرة الإنسانية من منطلق مفهوم معالجة البيانات حيث يشير المصطفى (2007) أنه تم الكشف عن أنواع مختلفة من الذاكرة الإنسانية، مما نتج عنه العديد من النماذج التي من أهمها:

1- نموذج أتكنسون وشيفرن (Atkinson and Shiffern, Models, 1972): يرى كل من أتكنسون وشيفرن أن الذاكرة ثابتة، أما بالنسبة لعمليات التحكم أو السيطرة أو المعالجة فهي متغيرة وذلك من خلال المعالجة التي تتم بين الذاكرة الحسية والذاكرة قصيرة المدى وطويلة المدى، فالذاكرة الحسية في نظرهما ذو سعة تخزينية كبيرة، فهي تقوم بتسجيل جميع المعلومات من البيئة الخارجية سواء كانت سمعية أو بصرية أو لمسية أو غيرها، حيث تستقر تلك المعلومات لفترة زمنية ما بين (0,5- 1,0 ثانية) والتي تقوم بنقل المعلومات إلى الذاكرة قصيرة المدى لفترة زمنية بحد أقصى (30 ثانية)، ويمكن الاحتفاظ بهذه المعلومات لفترة أطول إذا ما تم تسميعها أو ترديدها أو معالجتها.

كما يعتقد بوجود الذاكرة العاملة (Working Memory) وهي نظام تجهيز البيانات. أما الذاكرة طويلة المدى فهي المخزن الدائم للمعلومات.

2- نموذج تولفنج (Tulving Model, 1989): يفترض هذا النموذج أن الذاكرة تقسم إلى ثلاثة أنواع ومرتبة بشكل هرمي، بحيث يكون في قاعدتها الذاكرة الإجرائية (Procedural) ثم ذاكرة المعاني (Sementic) وذاكرة الخبرات الشخصية (Episodic).

بينما تهتم الذاكرة الإجرائية بمعرفة وطريقة أداء الإنسان للمهارات كالسباحة وقيادة الدراجة الهوائية مثلاً باعتبارها مهارات تعتمد على الطبيعة الميدانية، تهتم ذاكرة المعاني بالمعرفة النظرية وتذكر الكلمات والمفاهيم وهي ضرورية لاستخدام اللغة، أما الذاكرة الخبراتية الشخصية فهي تستقبل وتحتفظ بالمعلومات الشخصية وهي أكثر عرضة للفقدان بالمقارنة مع ذاكرة المعاني (Squire, 1992)

يتضمن مصطلح الذاكرة الحركية كل من ترميز وتخزين واستدعاء المعلومات التي يتم استقبالها من الحواس ثم معالجتها.

الدراسات السابقة

أجرى شلش (2007) دراسة تجريبية بعنوان أثر تقديم التغذية الراجعة الخارجية في تعلم مهارة دقة التصويب بكرة القدم لأطفال المرحلة الإبتدائية، وهدفت الدراسة للتعرف إلى التغذية الراجعة وأنواعها بمعرفة الأداء ومعرفة النتيجة ومقارنتها مع بعضها البعض لبيان الأنواع الأكثر تأثيراً في تعلم مهارة دقة التصويب بكرة القدم، وتكونت عينة الدراسة من (40) طالباً من الذكور في الصف السادس الابتدائي. وتوصلت النتائج إلى وجود فروق معنوية بين المجموعة الضابطة والتجريبية الثلاث في تعلم مهارة دقة التصويب بكرة القدم ولصالح المجموعة التجريبية التي طبقت عليها التغذية الراجعة المشتركة بمعرفة الأداء ومعرفة النتيجة لذا أوصى الباحث باستخدامها لهذه المرحلة.

وقامت عايدة (2002) بدراسة تجريبية للتعرف على أثر التغذية الراجعة (مغرفة الأداء ومعرفة النتائج) في تعلم مهارة الوقوف على اليدين المتبوعة بالدحرجة الأمامية المتكررة، وتكونت عينة الدراسة من طالبات الصف الثاني لكلية التربية الرياضية للبنات وبلغ عددهم (96) طالبة مقسمين إلى ثلاثة مجاميع تجريبية، وأوصت الدراسة بأن التغذية الراجعة بمعرفة الأداء ومعرفة النتائج في التعلم الحركي تعد أساسية وأهميتها تكمن في خدمة المبتدءات في عملية التعلم.

وفي دراسة الجميلي والسامرائي (1998) والتي هدفت إلى تأثير التغذية الراجعة على تعلم المهارات الحركية المغلقة بثبوت الظروف وتوقعها أثناء الأداء وبعد الانتهاء منه. واشتملت عينة الدراسة على (20) طالبا من طلبة المرحلة الأولى في كلية التربية الرياضية – جامعة بغداد للعام الدراسي 1996-1997. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التغذية الراجعة أثناء الأداء لها تأثير دال على تعلم المهارات الحركية المغلقة في التدريس وكذلك للتغذية الراجعة بعد الانتهاء من الأداء دور يؤدي إلى حدوث التعلم إلا أن الفرد المتعلم لا يصل إلى المستوى المطلوب في تعلم المهارات الحركية المغلقة في التدريس.

أما جانيل وآخرون (Janelle, *et al*., 1997) فقد اجروا دراسة قارنوا فيها بين أثر كل من طريقة معرفة الأداء وطريقة معرفة النتائج في تعلم الدقة في مهارة الرمي على هدف من مسافات مختلفة خلال مرحلتي التعلم والتذكر على عينة تراوحت أعمارهم بين (18-25) سنة وتوصلت النتائج بتفوق مجموعة معرفة الأداء بدقة التصويب على مجموعة معرفة النتائج في مرحلتي التعلم والتذكر.

وتناولت دراسة كوبلن (Kopplin, 1993) التجريبية أثر تقديم نسبة المعلومات لمعرفة النتيجة (100% من عدد المحاولات، 67% و37%) في تعلم وتذكر دقة القفز العمودي (3/2 أقصى قفزة عمودية لكل مختبر) وتكونت عينة الدراسة من (70) طالباً مقسمين إلى أربع مجاميع، أحدهما ضابطة، وثلاث مجاميع تجريبية وأظهرت النتائج عدم وجود فروق بين المجموعة الضابطة والمجاميع التجريبية الثلاث في مرحلتي التعلم والتذكر وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجاميع الثلاث التجريبية.

قام جانسن وآخرون (Janssen, *et al*., 1987) بدراسة تجريبية للتعرف على أثر تقديم التغذية الراجعة البصرية (معرفة الأداء) في تعلم القدرة على التبديل والتجديف ولمدة (10) ثواني على كل من جهاز الدراجة الهوائية الثابتة وجهاز التجديف على عينة بلغ عددها (60) طالباً و(60) طالبة من طلبة كلية التربية البدنية في جمهورية المانيا الاتحادية مقسمي، إلى مجموعتين أحدهما ضابطة والأخرى تجريبية وقد تمثلت القدرة المطلوب تعلمها (0,5، 1، 1,5، 2، 2,5، 3) واط لكل (1) كغم من كتلة الجسم (القيمة المطلوبة) وبعد فترات استراحة قصيرة طبق

أفراد عينة الدراسة نفس الاختبار وهم معصوبي العينين حيث أشارت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية في مرحلتي التعلم والتذكر للواجب الحركي المميز بالدقة ولصالح المجموعة التجريبية.

ولقد توصلت دراسة (Bataineh, 2006) إلى نتائج مماثلة في ظل تعلم وتذكر واجب حركي مميز بالدقة على جهاز منصبة قياس القوة (Force Platform) فقد أجريت الدراسة على عينة بلغت (90) طالباً وطالبة، وتم قياس أقصى ارتفاع لمركز ثقلهم من خلال القفز العمودي على جهاز منصة قياس القوة. وقد تم الحصول على القيمة المطلوبة عن طريق ضرب القيمة 3/2 (66%) في أقصى ارتفاع لمركز ثقل كل شخص مختبر، ثم بدأت مرحلة التعلم بخمسة قفزات عمودية، وعن طريق تزويد الباحث للشخص المختبر شفويا بالقيمة الفعلية مباشرة بعد كل محاولة، وبعد فترات استراحة قصيرة قام الشخص المختبر بتطبيق نفس الاختبار دون مساعدة بصرية أو شفوية، وقد اشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كل من مرحلة التعلم ومرحلة التذكر للواجب الحركي المذكور.

إجراءات الدراسة

استخدم الباحثان المنهج التجريبي تصميم المجموعات المتكافئة نظرا لملاءمته مع طبيعة مشكلة الدراسة وفرضياتها.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من الطلبة الذكور والإناث بكلية التربية الرياضية- جامعة اليرموك للعام الدراسي (209/2008) والبالغ عددهم (30) طالباً، بحيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وتم تقسيمهم إلى ثلاثة مجموعات عشوائيا كل مجموعة مكونة من (5) ذكور و(5) إناث والجدول التالي يوضح توصيف أفراد عينة الدراسة لمتغيرات الطول والعمر والوزن.

للتحقق من تكافؤ مجموعات الدراسة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات (الطول، العمر، الكتلة) والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1): توصيف أفراد عينة الدراسة في متغيرات الطول والعمر والكتلة

المتغيرات الجسمية	وحدة القياس	المجموعة التجريبية الأولى (ن = 10)		المجموعة التجريبية الثانية (ن = 10)		المجموعة الضابطة (ن = 10)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الطول	سم	166	10,39	167,2	10,88	165	8,34
العمر	سنة	20,6	1,35	22,6	4,62	21,4	2,22
الكتلة	كغم	65,9	12,1	68,1	14,56	66,5	20,33

يوضح الجدول (1) أن هناك فروقًا ظاهرية بين متوسطات قياسات أفراد العينة حسب المجموعة، ولتحديد مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجدول (2).

جدول (2): نتائج تحليل التباين بين أفراد المجموعات الثلاثة وداخلها في متغيرات (الطول، العمر والكتلة)

المتغيرات الجسمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الطول	بين المجموعات	24,27	2	12,13	0,123	0,885
	داخل المجموعات	2663,6	27	98,65		
	المجموع	2687,87	29			
العمر	بين المجموعات	20,27	2	10,13	1,081	0,345
	داخل المجموعات	253,2	27	9,38		
	المجموع	273,47	29			
الكتلة	بين المجموعات	25,87	2	12,93	0,05	0,951
	داخل المجموعات	6942,3	27	257,12		
	المجموع	6968,17	29			

* دال عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث قيمة (ف) الجدولية تساوي (3,35).

يتضح من الجدول (2) أن قيمة (ف) المحتسبة أقل من قيمة (ف) الجدولية وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متغيرات (الطول، العمر والكتلة) مما يدل على تكافؤ المجموعات الثلاث.

أدوات الدراسة

استخدم الباحثان مجموعة من الأدوات لتنفيذ إجراءات الدراسة هي:

- جهاز الدراجة الهوائية الثابتة.
- ميزان لقياس كتلة الجسم بالكغم (الكيلو غرام)
- ساعة توقيت

تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الجنس والعمر خلال تعبئة استمارة من قبل أفراد عينة الدراسة كما تم قياس الطول والكتلة من قبل الباحثين: أما فيما يتعلق بالواجب الحركي المتكرر على جهاز الدراجة الهوائية الثابتة فقد تم الرجوع إلى المراجع التي تناولت موضوع الاختبارات الحركية على جهاز الدراجة الهوائية الثابتة مثل (Janssen, 1995).

إجراءات الدراسة الميدانية

أجري البحث في مختبر فسيولوجيا النشاط البدني – جامعة اليرموك للعام الدراسي الثاني (2009/2008) وباستخدام الدراجة الهوائية الثابتة بشدة متوسطة (درجة الصعوبة 2) حيث تم إعطاء أفراد المجموعتين التجريبيتين الأولى والثانية والضابطة أيضا محاولة تجريبية ولفترة زمنية مدتها 60 ثانية بقصد التعرف على كيفية تشغيل واستخدام الدراجة الهوائية الثابتة. وبعد ذلك أدى أفراد المجموعة التجريبية الأولى الاختبار بغياب التغذية الراجعة البصرية (وهم مغلقي العينين) وقد حاولوا الاستمرارية في الاحتفاظ قدر الإمكان بالقيمة المطلوبة ولمدة (15) ثانية عن طريق حاسة السمع (تقديم تغذية راجعة لفظية دقيقة أثناء الأداء وبشكل مستمر لكل تبديلة على الجهاز ولمدة (15) ثانية) وذلك عن طريق مؤشر إلكتروني (Display) يتم مراقبته من خلال الباحثان، كما قام أفراد المجموعة التجريبية الثانية بأداء نفس الاختبار ولمدة (15) ثانية بغياب التغذية الراجعة البصرية، وبعد الانتهاء من الاختبار تم تقديم التغذية الراجعة اللفظية لهم والتي تمثلت في قيمة المتوسط الحسابي الظاهرة على المؤشر الإلكتروني للجهاز لجميع التبديلات المؤداة، أما المجموعة الضابطة فقد قامت بتأدية الاختبار دون تقديم أية تغذية راجعة لها وذلك عن طريق حجب كل من التغذية الراجعة الشفوية والبصرية. وقد مثلت القيمة المطلوبة حمل بدني (درجة صعوبة التبديل على الجهاز) مقداره (2) واط لكل (1) كغم من كتلة الجسم بالنسبة للذكور و(1,5) واط لكل (1) كغم من كتلة الجسم بالنسبة للإناث وبعد فترة استراحة قصيرة تمثلت في (3) دقائق (180 ثانية) حاول أفراد المجموعات التجريبية الثلاثة في مرحلة التذكر أداء نفس الواجب الحركي (إعادة الإنتاج) وهو الاحتفاظ قدر الإمكان بالقيمة المطلوبة ولكن دون أي مساعدة لفظية أو بصرية وذلك بإغلاق عينيه، وتمثلت هذه القيمة التي تمت بغياب التغذية الراجعة بالقيمة الفعلية لمرحلة التذكر.

تم استخراج كل من الخطأ المطلق لمرحلة التعلم Absolute Error for Learning (AEL) والخطا المطلق لمرحلة التذكر Absolute Error for Retention (AER) حيث

الخطأ المطلق لمرحلة التعلم = القيمة المطلقة بين كل من القيمة المطلوبة والقيمة الفعلية لمرحلة التعلم.

الخطأ المطلق لمرحلة التذكر = القيمة المطلقة بين كل من القيمة المطلوبة والقيمة الفعلية لمرحلة التذكر.

فإذا قام شخص من المجموعة التجريبية الأولى على سبيل المثال كتلته 70 كغم لأداء الواجب الحركي على جهاز الدراجة الهوائية الثابتة، فإن القيمة المطلوبة هي 140 واط (أي 2 واط لكل 1 كغم من كتلته للذكور) وعند محاولته الاستمرار في الاحتفاظ بالقيمة المطلوبة لمدة (15) ثانية وقد تم تقديم التغذية الراجعة اللفظية له أثناء الأداء بعد كل تبديلة يؤديها مثلا، فإن ذلك الشخص يحصل على قيمة نهائية وهذه القيمة تدعى بالقيمة الفعلية ولتكن على سبيل المثال 160 واط. إذا يمكن حساب الخطأ المطلق للتعلم عن طريق القيمة المطلقة بين كل من القيمة المطلوبة والقيمة الفعلية لمرحلة التعلم والذي يتمثل في 20 واط. وبعد مرور (180) ثانية يحاول نفس الشخص الاستمرار في الاحتفاظ بالقيمة المطلوبة لمدة (15) ثانية على جهاز الدراجة الهوائية الثابتة ولكن دون تقديم أي نوع من التغذية الراجعة، وعند حصوله على قيمة فعلية مقدارها 170 واط مثلا، فإن الخطأ المطلق للتذكر يمكن حسابه عن طريق القيمة المطلقة بين كل من القيمة المطلوبة (140) واط والقيمة الفعلية للتذكر (170) والتي تتمثل في (30) واط.

إجراءات تقديم التغذية الراجعة

تم تكليف المجاميع الثلاث بوظائف وطرق محددة للتغذية الراجعة تم تقديمها لمجاميع أفراد العينة كالآتي:

- المجموعة التجريبية الأولى: تم تقديم التغذية الراجعة اللفظية لها أثناء الأداء في غياب التغذية الراجعة البصرية (إغلاق العينين).
- المجموعة التجريبية الثانية: تم تقديم التغذية الراجعة اللفظية لها بعد الأداء في غياب التغذية الراجعة البصرية (إغلاق العينين).
- المجموعة الضابطة: بقيت في وضعها الطبيعي ولم يتم تقديم أية تغذية راجعة لها (حجب التغذية الراجعة اللفظية والبصرية).

الوسائل الإحصائية

للإجابة على فرضيات الدراسة تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) حيث تم ايجاد كل من المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي واختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

نتائج الدراسة

1- الفرضية الأولى: والتي تنص إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى وأفراد المجموعة التجريبية الثانية وأفراد المجموعة الضابطة في خطأ التعلم.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أفراد المجموعات الثلاثة في خطأ التعلم

الاختبار	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	وحدة القياس
خطأ التعلم	التجريبية الأولى	7,40	5,30	واط
	التجريبية الثانية	9,20	7,35	واط
	الضابطة	16,1	9,59	واط

يتضح من الجدول (3) أن قيم المتوسطات الحسابية للخطأ المطلق لمرحلة التعلم عند جميع أفراد عينة الدراسة (التجريبية الأولى، التجريبية الثانية والضابطة) أقل وعلى التوالي بمقدار (7,40، 9,2، 16,1 واط). بينما قيم الانحرافات المعيارية عند أفراد المجموعة التجريبية الأولى تكون أقل من القيم عند أفراد المجموعة التجريبية الثانية بمقدار 2,05 واط و4,29 واط عند أفراد المجموعة الضابطة.

جدول (4): نتائج تحليل التباين الأحادي بين أفراد المجموعات الثلاثة في خطأ التعلم

الاختبار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
خطأ التعلم	بين المجموعات	421,8	2	210,9	3,639	0,04
	داخل المجموعات	1564,9	27	57,959		
	المجموع	1986,7	29			

* دال عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث قيمة (ف) الجدولية تساوي (3,35).

يتضح من الجدول (4) أن قيمة (ف) المحتسبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية وهذا يدل على وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى والمجموعة التجريبية الثانية والمجموعة الضابطة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولمعرفة لصالح من هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه جدول رقم (5).

جدول (5): نتائج اختبار شيفية بين مجموعات الدراسة الثلاثة في خطأ التعلم

الاختبار	المجموعات		الفرق بين الأوساط	الخطأ المعياري	الدلالة
خطأ التعلم	التجريبية (1)	التجريبية (2)	1,800-	3,405	0,87
		الضابطة	8,700-	3,405	0,05
	التجريبية (2)	التجريبية (1)	1,800	3,405	0,87
		الضابطة	6,900-	3,405	0,148
	الضابطة	التجريبية (1)	8,700	3,405	0,05
		التجريبية (2)	6,900	3,405	0,148

يتضح من جدول (5) وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعة التجريبية الأولى أثناء الأداء والمجموعة الضابطة ولصالح المجوعة التجريبية الأولى أثناء الأداء، وإلى عدم وجود فروق دالة بين المجموعة التجريبية الأولى إثناء الأداء والمجموعة التجريبية الثانية بعد الأداء، وإلى عدم وجود فروق بين أفراد المجموعة التجريبية الثانية بعد الأداء وأفراد المجموعة الضابطة في خطأ التعلم.

2- **الفرضية الثانية:** والتي تنص إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى وأفراد المجموعة التجريبية الثانية وأفراد المجموعة الضابطة في خطأ التذكر.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد المجموعات الثلاثة في خطأ التذكر

الاختبار	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	وحدة القياس
خطأ التذكر	التجريبية الأولى	7,40	4,93	واط
	التجريبية الثانية	12,70	9,67	واط
	الضابطة	18,50	16,36	واط

يتضح من الجدول (6) أن قيم المتوسطات الحسابية للخطأ المطلق لمرحلة التذكر عند جميع أفراد عينة الدراسة (التجريبية الأولى، التجريبية الثانية والضابطة) أقل وعلى التوالي بمقدار (7,40، 12,70، 18,5 واط). بينما قيم الانحرافات المعيارية عند أفراد المجموعة التجريبية الأولى تكون أقل من القيم عند أفراد المجموعة التجريبية الثانية بمقدار 4,74 واط و11,43 واط عند أفراد المجموعة الضابطة.

جدول (7): نتائج تحليل التباين الأحادي بين أفراد المجموعات الثلاثة في خطأ التذكر

الاختبار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
خطأ التذكر	بين المجموعات	616,47	2	308,23	2,40	0,11
	داخل المجموعات	3469,00	27	128,48		
	المجموع	4085,47	29			

* دال عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث قيمة (ف) الجدولية تساوي (3,35).

يتضح من الجدول (7) أن قيمة (ف) المحتسبة أقل من قيمة (ف) الجدولية وهذا يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى والمجموعة التجريبية الثانية والمجموعة الضابطة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

مناقشة النتائج

مناقشة الفرضية الأولى والتي تنص على عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى وأفراد المجموعة التجريبية الثانية وأفراد المجموعة الضابطة في خطأ التعلم.

يتضح من نتائج جدول (4) والخاص بنتائج تحليل التباين الأحادي بين المجموعات الثلاثة وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولمعرفة لصالح من هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه جدول (5) حيث اتضح وجود فروق دالة بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى (أثناء الأداء) وأفراد المجموعة الضابطة ولصالح المجموعة التجريبية الأولى (أثناء الأداء).

و يرى الباحثان أن للمعلومات التصحيحية أثناء الأداء أثرًا كبيرًا في التحكم في تقليل خطأ التعلم وتحسين مستواه، وهذه النتيجة طبيعية حيث تتفق مع ما أشارت إليه عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة شلش (2007) ودراسة كوبلن (Kopplin, 1994) ودراسة جانسن (Janssen, 1987)، حيث أشارت هذه الدراسات إلى وجود فروق بين أفراد المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية الأولى التي تم تطبيق التغذية الراجعة عليها أثناء الأداء في مرحلة التعلم للواجب الحركي المميز بالدقة، وأن استعمال أسلوب التغذية الراجعة أثناء الأداء ضروري لتعلم المهارات الأساسية. كما يتضح من النتائج أن هناك تحسن في مستوى التعلم عند أفراد المجموعة الثانية جدول (3)، إلا أن هذا التحسن لم يعط دلالة إحصائية وهذا يدل على أن للتغذية الراجعة بعد الأداء أثرًا في تحسن مستوى التعلم إلا أن الفرد المتعلم لم يستطع تقليص خطأ التعلم بشكل واضح الأمر الذي أدى إلى عدم قدرته على تعلم الواجب الحركي المتكرر المميز بالدقة بالمستوى المطلوب.

مناقشة الفرضية الثانية والتي تنص على عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد المجموعة التجريبية الأولى وأفراد المجموعة التجريبية الثانية وأفراد المجموعة الضابطة في خطأ التذكر.

يتضح من نتائج جدول (7) والخاص بنتائج تحليل التباين الأحادي بين المجموعات الثلاثة عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزو الباحثان سبب ذلك إلى أن المتعلم قد اعتمد على التغذية الراجعة الخارجية فقط، الأمر الذي أدى إلى تحجيم التغذية الراجعة الداخلية خاصة عند أفراد المجموعة التجريبية الأولى. فتقديم التغذية الراجعة الخارجية في كل صغيرة وكبيرة من المدرس أو المدرب يؤدي بالفرد المتعلم إلى الإتكالية وتصبح فرصة الإحساس والشعور الذاتي بالأداء الحركي ضعيفة أو أن فترة الاستراحة (180) ثانية تعد فترة طويلة نسبيا لأخذ قراءة عن الاحتفاظ بالواجب الحركي المتكرر والمميز بالدقة لضمان ثبات التعلم في الذاكرة الحركية للأفراد وربما يعود سبب ذلك إلى أن التذكر في هذا الواجب الحركي المتكرر والمميز بالدقة يتساوى عند أفراد المجموعات الثلاثة، وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت إليه عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة عايدة (2007) ودراسة كوبلن (Kopplin, 1994) ودراسة (Bataineh, 2006) كما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة جانيل وآخرون (Janelle, *et al*. 1997) حيث أظهرت نتيجة الدراسة تفوق مجموعة معرفة الأداء بدقة التصويب على مجموعة معرفة النتائج في مرحلة التذكر.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها وعرض ومناقشة النتائج يستنتج الباحثان ما يلي:

1. حجب وعدم تقديم التغذية الراجعة يؤدي إلى نتائج سلبية في تعلم وتذكر المهارات الحركية المتكررة والمميزة بالدقة.
2. للتغذية الراجعة اللفظية أثناء الأداء أثر ايجابي على تعلم المهارات الحركية المتكررة والمميزة بالدقة مقارنة بتقديمها بعد الأداء.
3. فترة استراحة (3) دقائق لا تؤثر ايجابيا وبالمستوى المطلوب على تذكر المهارات الحركية المتكررة والمميزة بالدقة.

التوصيات

بناءا على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، يوصي الباحثان بما يلي:

1. ضرورة استخدام التغذية الراجعة وبغض النظر عن نوعها في عمليات تعلم المهارات الحركية وخاصة الدقيقة منها.
2. اجراء دراسات مشابهة لمشكلة الدراسة الحالية وتطبيقها على فئات عمرية مختلفة وكذلك على مهارات حركية مختلفة مميزة بالدقة (وحيدة، سريعة، بطيئة، مفتوحة، مغلقة،...الخ).
3. إجراء دراسات مماثلة لمشكلة الدراسة الحالية وتطبيقها على مهارات حركية لبعض أعضاء الجسم كقياس زوايا مفاصل أعضاء الجسم وكذلك مهارات حركية لكامل الجسم كالوثب الأفقي والعمودي المميز بالدقة.

المراجع العربية:

الجميلي، عبد الإله والسامرائي، عبد الكريم. (1998). أثر التغذية الراجعة على تعلم المهارات الحركية المغلقة من خلال المعلومات المرتبطة بشكل الأداء ونتيجته للفعالية الرياضية، **مجلة التربية الرياضية**. المجلد السابع، عدد خاص (2)، بحوث المؤتمر العلمي العاشر لكليات وأقسام التربية الرياضية في العراق/ ج2 – آذار.

حسين، عايدة علي. (2002)، أثر التغذية الراجعة (معرفة الأداء ومعرفة النتائج) في تعلم مهارة الوقوف على اليدين المتنوعة بالدحرجة الأمامية المتكورة، **الرياضة المعاصرة**، التربية الرياضية للبنات-جامعة بغداد، المجلد الأول، العدد الأول.

خيون، يعرب. (2002). **التعلم بين المبدأ والتطبيق**، مكتب الصخرة للطباعة، بغداد.

شلش، نجاح مهدي. (1996). أثر المعلومات الجوابية باستخدام بعض الوسائل التعليمية في تعلم مهارة رمي الرمح، **المعلم الجامعي**، جامعة البصرة (العدد الاول).

شلش، نجاح مهدي. (2000). **التعلم الحركي**. دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة البصرة.

شلش، نجاح مهدي. (2007). أثر تقديم التغذية الراجعة الخارجية في تعلم مهارة دقة التصويب بكرة القدم لأطفال المرحلة السادسة الابتدائية. المؤتمر العلمي الثاني، **المستجدات العلمية في التربية البدنية والرياضية**، (599-615). جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

عبد المقصود، السيد. (1986). **نظريات الحركة**، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، مصر.

عيسوي، عبد الرحمن محمد. (1979). **معالم علم النفس**، دار الفكر، الإسكندرية، مصر.

فاضل، عادل. (2007). **البناء الحركي للإنسان والشكل الظاهري**، الأكاديمية الرياضية العراقية.

محجوب، وجيه. (2000). **التعلم الحركي والبرامج الحركية**. دار الفكر للطباعة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

المصطفى، عبد العزيز. (2007). فعالية آلية التفكير كمفهوم جديد في التعلم الحركي. المؤتمر العلمي الثاني، **المستجدات العلمية في التربية البدنية والرياضية**، (361-374). جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

المراجع الأجنبية:

Atkinson, R.C. and Shiffrin, R.M. (1972). The control of short- term-memory. *Scientific American*, 224: 82-90.

Bataineh, A. (2006). *Gedächtnis bei kurzzeitigen submaximalen Kraftaufgaben*.

Baumann, H. and Reim, H. (1994). *Bewegungslehre*. Verlag Moritz Diesterweg.Verlag Sauerlaender AG, Aarau.

Byra, M. and Coulon, S. (1994). The Effect of Planning on the instruction Behaviors of Preservice Teachers. *Journal of Teaching Physical Education*. Vol (13): 123-139.

Janelle, C., Barbara, D., Frehlich, S., Tennant, K. and Cauraugh, J. (1997) Maximizing Performance Feedback effectiveness through Videotape Replay and a Self – Controlled Learning environment. Research Quarterly for *Exercise and Sport*, Vol 68, No.4.

Janssen, J.P. (1995). *Grundlage der Sportpsychologie*. Wiesbaden: Limpert.

Janssen, J.P., Stoll, H. and Volkens, K. (1987). Zur Kurzzeitspeicherung von Kraft-Zeit-Parameter: Untersuchungen mit dem Ruder- und Fahrradergometer zur motorischen Kodierung. In *psychologische Beitraege*, 29: 494-523.

Koppiln, M. (1993). *Zur KR-Variabeln visuelle Darbietung: Auswirkungen verschiedener Soll-Istwert Darbietung auf die motorische Lernleistung bei einer einfachen Ganzkoerper-bewegung*. In: Daugs, R/Blischke, K.(Hrsg): Aufmerksamkeit und Automatisierung in der Sportmotorik. St. Augustin, 254-259.

Marschal, F. (1992). *Informationfrequenz und motorisches Lernen*. Zur Frage der Haufigkeit und Verteilung erganzender Feedback – Informationen bei sportmotorischen Optimierungsprozessen. Frankfurt am Main: Lang.

Schmidt, R. (1988). *Motor Control and Learning*, ILLinois Human Kenetics Publisher, U.S.

Schmidt, R. (2002). *Motor Learning and Performance Human Kinetics Book*, champaign, Lion.

Squire, L. R. (1992). Memory and brain. New York: Oxford University Press.Tulving,E. (1985) How many systems of memory are there? *American Psychologist*, 40:385-395.

Tulving, E. (1989). Remembering and Knowing the past. *American Scientist*, 77: 361-367.

أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة – المملكة الأردنية الهاشمية

نازك الشناق، باحثة، إربد، الأردن.

استلم البحث في 2009/11/26 وقبل للنشر 2010/12/14

ملخص

هدف هذا البحث إلى معرفة أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة – المملكة الأردنية الهاشمية، تكونت عينة الدراسة من (160) نزيلة في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة، وقد قامت الباحثة بمقابلة النزيلات وطرح مجموعة من الأسئلة على النزيلات لاستخراج النتائج، وقد استخدمت الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل نتائج الدراسة والتي توصلت إلى أن أكثر الجرائم تكرار هي الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نمط الجريمة "القتل" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير المستوى التعليمي للنزيلة لصالح "ثانوي"، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل"، و"السرقة والنشل" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)"، ومتغير عمر النزيلة لصالح الفئة العمرية "من 20-29 سنة"، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" ومتغير الحالة الاجتماعية للنزيلة لصالح "متزوجة"، ومتغير عدد أفراد أسرة النزيلة لصالح "1-5" و"6-11"، ومتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة لصالح "المشكلات المادية"، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"شيكات" و"احتيال وتزوير" و"تسول وتشرد" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير مهنة والدة النزيلة لصالح "ربة بيت"، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" و"مخدرات" و"تسول وتشرد" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير نوع العلاقة مع أسرة النزيلة لصالح "خلاف"، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "مخدرات" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة لصالح "قسوة التعامل بين أفراد الأسرة "، وفيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" ومتغير عمل النزيلة لصالح "ربة بيت"، ومتغير الدخل الشهري لأسرة النزيلة لصالح "200 دينار فما فوق"، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"السرقة والنشل" و"مخدرات" و"احتيال وتزوير" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير مكان إقامة النزيلة لصالح "مدينة".

The Impact of Economic and Social Characteristics on the Patterns of Crimes Among the Inmates at the Women Repair and Rehabilitation Center in Juwaida - Hashemite Kingdom of Jordan

***Nazek Al Shannaq**: Researcher, Irbid, Jordan.*

Abstract

The objective of this research is to determine the impact of economic and social characteristics on the patterns of crimes among the inmates at the Women Repair and Rehabilitation Center in Juwaida, Hashemite Kingdom of Jordan. The study sample consisted of (160) inmates at the center. The researcher conducted meetings with the inmates , used (SPSS) to ask the inmates a range of questions to extract the results and to analyze them. The results of the study showed that most crimes were moral crimes(adultery and prostitution). There was a statistically significant relation between the pattern of crime "murder" and the moral crimes (adultery and prostitution) and the variable of the educational level of the inmate in favor of "secondary education", a statistically significant relation between the pattern of crime "murder","theft and pickpocketing", and "moral crimes (adultery and prostitution)" and the variable of the age of the inmate in favor of the age group of "20-29 years", and a statistically significant relation between the pattern of crime ''theft and pickpocketing'', and the variable of the social status of the inmate in favor of "married" and the variable of the number of the family members of the inmate in favor of "1-5"and " 6-11", and the variable of the cause of the disagreement in the family relationship of the inmate in favor of "financial problems". Furthermore, the study revealed a statistically significant relation between the pattern of crime "murder", "checks", "fraud and forgery"

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

,"begging and homelessness" and "moral crimes (adultery and prostitution)" and the variable of the profession of the inmate's mother in favor of "housewife", a statistically significant relation between the pattern of crime "theft and pickpocketing", "drugs","begging and homelessness" and "moral crimes(adultery and prostitution)" and the variable of the type of relationship with the family of the inmate in favor of "disagreement", and a statistically significant relation between the pattern of crime, "drugs" and "moral crimes (adultery and prostitution)" and the variable of the cause of disagreement in the family relationship of the inmate for the benefit of "rough treatment between the members of the family". With regard to the economic variables, the study showed a statistically significant relation between the pattern of crime "murder" and the variable of the inmate's profession in favor of "housewife", and the variable of monthly income of the inmate's family in favor of "200 dinars or over", and a statistically significant relation between the pattern of crime "murder","theft and pickpocketing", "drugs", "fraud and forgery" and "moral crimes (adultery and prostitution)" and the variable of the inmate's place of residence in favor of "city".

المقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية، قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه، الذي هو بطبيعته يميل إلى الخير والعدل، كما يميل إلى القسوة والشر، وعليه فإن الجريمة ستبقى إلى الأبد ما بقي الخير والشر على هذه الأرض، حيث تتحكم بها العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية (جعفر، 2003)، ويرى علماء الاجتماع بان الجريمة هي السلوك الذي تحرمه الدولة ويمكن أن ترد عليه بفرض عقوبة على مرتكبه وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه (حسين، 2008).

وعلى الرغم من أن الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة، وتختلف أنواعها وأساليبها ومرتكبيها، فقد يكون المجرم رجلاً وقد يكون امرأة. إلا أن جرائم الرجال حظيت بدراسات شتى بينما لم تحظ جرائم النساء بتلك الأهمية وقد يكون مرد ذلك إلى تدني نسبة مشاركة المرأة في الجريمة (السودي، 1995)،

وقد اختلف العلماء بتحديد نمط الشخصية الأكثر ميلاً للإجرام، فقد أشار لمبروزو إلى أن الإنسان المجرم شخص مغلوب على أمره لأنه طبع على الإجرام، فهو مجرم بالفطرة أو مجرد مجرم بالميلاد (عبد الستار، 2007، 38)، وأن المرأة المجرمة تختلف بصفات جسدية عن المرأة الطبيعية بأنها شعرانية (كثيرة الشعر)، ووجود التجاعيد، واعوجاج القدمين، والجمجمة غير طبيعية، ويرى أنها أقرب إلى الرجال المجرمين والأسوياء منها إلى المرأة (هنداوي، 1990).

بينما يرى توماس (THOMAS) أن السلوك الإنساني يسعى إلى تحقيق أربع مجموعات من الرغبات وهي الرغبة في الخبرة، والرغبة في الأمن، والرغبة في الاستجابة، والرغبة في التقدير، وأن تحقيق وإشباع هذه الرغبات يمكن أن يقود الإنسان إلى الطريق الصحيح إذا توفرت له الفرص والعكس صحيح، وبما أن معظم النساء الفقيرات لا تتوفر لديهن الفرص لإشباع هذه الرغبات، وبالنتيجة يمكن أن تستخدم المرأة الجنس لتحقيق تلك الرغبات (الوريكات، 2004)، كما يشير لويس (Lewis, 2001) إلى أن النساء غير القادرات على إشباع هذه الحاجات وهي حاجات خاصة بالتكيف مع المحيط الاجتماعي يلجأن في الغالب إلى ممارسة مهن الرذيلة والاتجار بالمخدرات كون هذه المهن تقوم على توظيف الجنس تحقيقا لرغباتهن.

أما فرويد فيرى أن الضعف النفسي يرتبط بالجنس والغيرة الجنسية التي تتطور في مرحلة الطفولة المبكرة، وهناك مجموعة من النظريات التطورية والتي تعتقد أن النمو النفسي والاجتماعي والذي تتحكم به بشكل أساسي الأسرة والأصدقاء والأقرباء للفتيات هو المفتاح الرئيس لفهم السلوك المنحرف عند الإناث فإذا ما كانت خبرتها الأسرية سيئة، ورأى أنها جاءت من أسرة مفككة وتعاني من مشاكل واضطرابات نفسية فالسلوك المنحرف متوقع في هذه الحالة (الوريكات، 2004). ويرى بولاك أن هناك عاملين وراء انحراف الإناث وهما النمو الجسدي المبكر والنضج الجنسي (الوريكات، 2004)، مما يدفعها للبحث عن وسائل لإشباع هذا النضج والذي هو بالأصل في غير أوانه، مما يجعلها تسلك طرقًا وأساليب منحرفة مثل السرقة والنشل والسطو وممارسة البغاء لتحقيق ذلك (Lewis, 2001)، ويضيف أن المرأة عادة ما تمتلك صفة الخداع أكثر من الرجال (الوريكات، 2004)، إلا أن إجرام النساء أقل ذكراً في السجلات الرسمية (الهاشمي، 2005).

وتشير جزيلا كونوبكا أن من أهم أسباب انحراف الإناث هو التنشئة الاجتماعية الخاطئة ورفاق السوء، حيث أن جذور هذا الانحراف تتمثل في عاملين مهمين هما الشك والوحدة خاصة أن الأنثى في مراحل المراهقة الأولى تحتاج للقبول والعطف والمودة، لكن هذه الأمور إن تضررت ستلجأ الفتاة إلى الانحراف لإشباع هذه الحاجات (الوريكات، 2004)، كما تلعب المشكلات الأسرية دورًا في انحراف الإناث ومن هذه المشكلات انعدام الرقابة على الأبناء، والطلاق، وسوء معاملة الآباء للبنات، وعدم احترام رغبة الفتاة في اختيار الزوج (الساعاتي، 1983). أما نظريات الحتمية الاقتصادية والاجتماعية فترى أن عمليات التغير الاقتصادية والاجتماعية قد أثرت في الأدوار الاجتماعية للمرأة وبالتالي أثرت في سلوكها الاجتماعي المنحرف والسوي، وتشير فريدا أدلر أن المرأة تحاول جاهدة الحصول على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي (غانم،

1991)، وترى فينمان ونافين في نظرية التهميش الاقتصادي بأنه لا يوجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة وفي ظل هذه الظروف تزداد جرائم النساء، ومع هذا لا ننكر أن وجود بعض الفرص أمام قلة من النساء، لكن الغالبية يعانين من التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجور خاصة في الطبقات الفقيرة، وبذلك ترتفع الجرائمة، وخاصة السرقات الجنحوية (الوريكات، 2004).

ومن الواضح أن إجرام النساء أقل ذكراً في السجلات الرسمية وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة من المحلات والسرقة التي ترتكبها البغايا والخادمات والإجهاض، والجرائم التي ترتكب على الأطفال والقتل، وقد اكتشف بولاك أن النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال حتى لو كانوا ضحاياهن، الذين يكونون أقل ميلاً إلى الشكوى إلى السلطات (المجدوب، 1990)، وقد ذكر علماء النفس أن المرأة مجموعة عواطف شفافة سرعان ما تتأثر وتضطرب وتزداد انفعالاتها، أو تختل حالتها النفسية حتى تكون عاطفتها هي الآمر الناهي مما يدفع المرأة إلى اقتراف أخطر الجرائم في لحظة انسياقها وراء عواطفها، ولكن مع ذلك فهي لا تميل إلى استخدام العنف في ارتكابها للجريمة وإن قتلت فإنها تقتل بأدوات بدائية بسيطة كالسكين أو استخدام السم (Heidensohn, 2007).

إلا أن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة، والتي تستخدم فيها النساء الخداع والمكر أكثر مما يستخدمه الرجال (الهاشمي، 2005)، وتؤكد الإحصاءات الجنائية أن هناك اختلافًا نوعيًا بين إجرام المرأة وإجرام الرجل، حيث دلت الإحصاءات أن المرأة تتفوق على الرجل بصورة كبيرة في ارتكاب بعض الجرائم مثل: قتل الأطفال حديثي الولادة والإجهاض والقتل بالسم والنصب والشهادة الزور والبلاغ الكاذب والسب والقذف (الشاذلي، 2002)، والنشل والسرقة من المحلات (عبد الستار، 2007)، وبذلك تعتبر المرأة أقل خطراً على المجتمع من الرجل (الشاذلي، 2002).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون الجريمة ظاهرة تهدد أمن وكيان المجتمع، مما يستدعي دراستها للحد منها ومن تأثيرها على المجتمع، وبما أن المرأة تلعب دوراً مهماً في تنشئة الأجيال وتربيتها، وصنع شباب المستقبل بأنها قد تسهم في بناء جيل قد يتشرب الجريمة منذ الصغر، لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على حجم هذه الظاهرة، ومحاولة معالجتها، كما تنبع أهمية الدراسة من خلال الاستفادة من نتائجها في إيجاد سياسات تحد من ظاهرة الجريمة النسائية، كما يمكن لنتائج الدراسة الحالية أن توفر قاعدة من البيانات العلمية حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبات الجرائم في الأردن، وحول نمط الجرائم التي يرتكبنها وذلك لأجل تقديم برامج وقائية أو علاجية للحد من ظاهرة الجريمة النسائية ومحاربتها.

مشكلة الدراسة:

تحتل دراسة الجريمة أهمية عالية في التراث السوسيولوجي المعاصر وتشغل حيزاً واسعاً من اهتمامات علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ورجال القانون وعلماء الإجرام، وهي في الوقت ذاته تحظى باهتمام متزايد من قبل حكومات الدول النامية والمتقدمة على السواء. وكون المملكة الأردنية الهاشمية إحدى الدول النامية التي تسعى لتطوير مجتمعها اقتصاديا واجتماعيا وتنميته لكي يتواكب مع متطلبات العصر الحديث يلاحظ في السنوات الأخيرة مدى التحول الاجتماعي والاقتصادي اللذين سادا المجتمع.

ولا يخفى على أحد التأثير السلبي الذي أحدثته العولمة في المجتمع بدء من تغيير المفاهيم القائمة وانتهاء بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي فرضتها النظم العالمية الجديدة حيث تغيرت المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية (الفرحان، 2001)، وهذا بدوره أدى إلى بروز أسباب اجتماعية واقتصادية جديدة أثرت في السلوك الإنساني في المجتمع بشكل عام حيث أدت إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة في المملكة الأردنية الهاشمية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- تعْرف حجم أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء في الأردن.

2- معرفة أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على نمط الجرائم التي ترتكبها النساء.

أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما حجم الجرائم التي ترتكبها النساء في الأردن حسب نمطها؟

السؤال الثاني: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على نمط الجريمة التي ترتكبها النساء في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

التعريفات الإجرائية:

جرائم النساء: هي الجرائم التي ترتكبها المرأة وتقع ضمن نطاق جرائم الزنا والقتل والسرقة والتشرد وشيكات بدون رصيد.

العوامل الاجتماعية: هي العوامل المتمثلة في المستوى التعليمي، والعمر، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة.

العوامل الاقتصادية: وهي العوامل المتمثلة في الدخل الشهري ومهنة النزيلة.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت الجريمة في المجتمعات المختلفة، إلا أن معظمها ركز إما على الجرائم التي يرتكبها الرجال أو جرائم الأحداث؛ بينما لم يتم التركيز بشكل كاف على الجرائم التي ترتكبها النساء سواء من جانب نمطها أو من جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وتالياً مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية والتي تناولت جرائم النساء من جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

أجرت (خربطلي، 1992) دراسة في المملكة الأردنية الهاشمية هدفت إلى الكشف عن اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في جرائم النساء في الأردن، كما هدفت لإظهار وتحديد حجم هذه الجرائم التي ترتكبها المرأة. وتكونت عينة الدراسة من 106 نزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية المقننة أو ما يمكن تسميته المقابلة الاستبيانية والتي تضمنت معلومات حول الخصائص الديموغرافية للنزيلات وجرائمهن. وبعد إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومنها:

1. كانت الجرائم الأخلاقية هي الأكثر ارتكابا من قبل النساء.
2. أشارت الدراسة أن المتزوجات أكثر ارتكابا للجرائم من غير المتزوجات.
3. انتشار الأمية بشكل كبير بين مرتكبات الجرائم.
4. تدني المستوى الاقتصادي والاجتماع لمرتكبات الجرائم.

وأجرى (المومني، 2002) دراسة في المملكة الأردنية الهاشمية هدفت إلى معرفة حجم ظاهرة الجريمة عند النساء الأردنيات، إضافة إلى أنماط الجرائم التي ترتكبها المرأة، واهم العوامل التي تدفعها إلى ذلك. وتكونت عينة الدراسة من 147 نزيلة في مركز الإصلاح والتأهيل حيث وزعت عليهم استبانة قسمت الجريمة إلى نوعين: جرائم أخلاقية وجرائم متنوعة. وقد أظهرت نتائج الدراسة تدني مشاركة المرأة في ارتكاب الجرائم مقارنة مع الرجال، وكانت أكثر جرائم النساء ارتكاباً هي جرائم الاعتداء على الإنسان، ويتبين من نتائج الدراسة تشابه في نمط الجريمة المرتكبة من قبل النساء والرجال، مع اختلاف في عددها وترتيبها بين كلا الجنسين، وقد أظهرت الدراسة مشاركة المرأة في ارتكاب أنماط جرائم جديدة وغريبة عن المرأة في المجتمع الأردني.

وأجرت (البلوشي، 2003) دراسة في سلطنة عمان بهدف معرفة العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية وجرائم النساء في السلطنة، ومعرفة أنماط الجرائم المرتكبة من قبلهن، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجرائم. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وزعت على النساء العمانيات اللواتي ارتكبن جرائم بمختلف أنواعها، والموجودات وقت إجراء الدراسة داخل مركز الإصلاح والتأهيل والبالغ عددهن (50) نزيلة وموقوفة. إضافة إلى دراسة الحالة التي تم تطبيقها على الحالات الموجودة بمراكز الإصلاح والتأهيل. وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد الدراسة من الفئة الشابة تحت سن (30) سنة، كما أن غالبيتهن قد حصلن على تعليم متدن، وان نسبة (48%) منهن من العازبات، كما بينت نتائج الدراسة أن مستوى النزيلات الاجتماعي والاقتصادي متدني جدا، إضافة إلى وجود اثر واضح للتنشئة الأسرية في اتجاهات النزيلات نحو السلوك المنحرف. كما بينت الدراسة أن أكثر نمط الجرائم ارتكابا من قبل النساء هي الجرائم الأخلاقية (الزنا).

قام بونانو (Buonanno, 2005) بتحليل الجرائم التي ترتكبها النساء لأهداف اقتصادية أو لأسباب اجتماعية. وباستخدام منهجية البحث النوعي القائمة على التحليل والملاحظة والمقابلة، قام الباحث بالاطلاع على قضايا (550) سجينة ايطالية ومقابلتهن حيث طرح عليهن سؤالا حول نوع جريمتهن وسبب ارتكابها. وبينت الدراسة أن تدني الدخل والفقر كانت من أهم مسببات جرائم السرقة والاختطاف والانضمام

للعصابات. وفي الجانب الاجتماعي أشارت (23%) من السجينات أنهن ارتكبن جرائم قتل بحق الشريك أو أحد أفراد الأسرة بسبب غياب التفاهم العائلي أو العنف الأسري. كما بينت الدراسة أن هذه الفئة من النساء تتسم بالعدوانية والعنف واللامبالاة.

وأجرى (بوخميس وبركو، 2006) دراسة في الجزائر بهدف الكشف عن العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري. وتكونت عينة الدراسة من (90) نزيلة من نزلاء السجون الجزائرية ارتكبن جرائم مختلفة في الفترة الواقعة من عام 1989-2005. ولتحقيق هدف الدراسة قام بوخميس وبركو بمراجعة ملفات النزيلات لتحديد طبيعة العوامل الديموغرافية المحيطة بهن، ومن ثم بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة طور بوخميس وبركو استبانة مكونة من 50 فقرة توزعت على ثلاثة محاور هي (العوامل الاجتماعية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل النفسية). وبعد جمع البيانات وتحليلها خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل الدافعة بالمرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة هي التغير الاجتماعي والأسري الذي أدى إلى تفكك الأسرة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية. كما توصلت الدراسة إلى أن المرأة العازبة أكثر ارتكابا للجريمة من المرأة المتزوجة. وبينت الدراسة أن أكثر الجرائم المرتكبة من طرف المرأة السجينة هي القتل ثم الدعارة، السرقة، فالزنا، واتضح أيضا أن السجينات استعملن كل ما يمكن أن يستعمله الرجل من وسائل لدى ارتكابهن للجرائم ضد الأصول، والأبناء والأزواج.

وأجرى شوي (Choi, 2006) دراسة في كوريا هدفت إلى تحليل ومناقشة الإحصائيات الرسمية حول الجرائم التي ترتكبها النساء في كوريا. ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع منهجية البحث النوعي القائمة على تحليل الوثائق، حيث قام الباحث بمراجعة وتحليل عينة مكونة من 345 جريمة ارتكبتها إناث، كما قام بإجراء مقابلات نوعية مع 33 امرأة يقضين إحكاما بالسجن مدى الحياة نتيجة لارتكاب جرائم مختلفة. وبينت الدراسة أن معظم الجرائم التي ترتكبها النساء في كوريا ناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية أو التفكك الأسري. كما بينت الدراسة أن جريمة الاحتيال هي أكثر الجرائم شيوعا، تلاها جريمتي البغاء والعنف الأسري، بينما كانت جريمة القتل هي الأقل بين نسبة الجرائم المرتكبة. أخيرا خلصت الدراسة إلى أن معظم مرتكبات الجرائم أتين من أسر فقيرة حيث اتسمت العلاقة بين أفراد الأسرة بالتفكك والصراعات الداخلية.

وأجرى تشوكازي (Chukuezi, 2006) دراسة في نيجيريا بهدف تحليل الجرائم النسائية في نيجيريا من جانب تطورها التاريخي والنوعي. وتكونت عينة الدراسة من إصدارات المحاكم ووزارة الداخلية النيجيرية في الفترة من 2000-2005. وبعد إجراء التحليل بينت الدراسة أن هناك إعدادا متزايدة من النساء النيجيريات يشاركن في أفعال جرمية كنتيجة لسوء الوضع الاقتصادي وبسبب التغير الاجتماعي الذي تشهده البلاد. كما أشارت الدراسة أن عدد جرائم السرقة تتزايد بشمل واسع بين النساء بسبب حاجتهن للمال لإعالة الأسرة إما بسبب فقدان الزوج بسبب الحرب أو الهجران وترك مسؤولية الأسرة للمرأة.

أجرت تايرا وجرين وربتشموند (Taira, *et al.*, 2007) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الكشف عن حجم الجرائم التي ترتكبها المرأة في هاواي وطبيعتها. ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل البيانات الإحصائية لجرائم المرأة والصادرة عن دائرة الشرطة في هاواي، ومن ثم إجراء مقابلات فردية مع عينة مكونة من 12 نزيلة في إحدى السجون التابعة للولاية. وبينت الدراسة أن الأرقام الإحصائية لجرائم المرأة في الولاية تتزايد بما نسبته 4% سنويا حيث احتلت مدينة هونولولو المرتبة الأولى في جرائم المرأة. أما عن طبيعة الجرائم المرتكبة فهي السطو والقتل وامتهان مهن مخالفة للقانون مثل بيع المخدرات والدعارة. أما عن أسباب ارتكاب الجرائم فكانت معظمها لأسباب اقتصادية أو بسبب الانضمام لإحدى العصابات المحلية.

الطريقة والإجراءات:

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لطبيعة هذا البحث.

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة الحالية جميع النزيلات المحكومات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في المملكة الأردنية الهاشمية. وتم الاعتماد على المسح الشامل لجميع النزيلات البالغ عددهن (160) نزيلة باعتبارها الفئة المستهدفة للدراسة، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغيراتها.

أولا: المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية لأفراد مجتمع الدراسة:

جدول (1): التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الاجتماعية والديمغرافية لأفراد مجتمع الدراسة.

المتغير	الفئة	التكرار	%
المستوى التعليمي	لا تقرأ ولا تكتب	18	11.3
	أساسي	50	31.3
	ثانوي	61	38.1
	دبلوم متوسط	15	9.4
	جامعية	15	9.4
	دراسات عليا	1	0.6
	المجموع	160	100
العمر	أقل من 20 – 29 سنة	101	63.1
	30- 39 سنة	46	28.8
	40 سنة فما فوق	13	8.1
	المجموع	160	100
الحالة الاجتماعية	عزباء	48	30.0
	متزوجة	70	43.8
	مطلقة	30	18.8
	أرملة	12	7.5
	المجموع	160	100
وضع الزواجي لوالدي النزيلة	مطلقان	24	15.0
	متوفيان	22	13.8
	احدهما متوفي	43	26.9
	معا حاليا	61	38.1
	غير ذلك	10	6.3
	المجموع	160	100
مهنة الوالد	موظف	23	14.4
	عمل حر	78	48.8
	صاحب حرفة	15	9.4
	بلا عمل	22	13.8
	متقاعد	22	13.8
	المجموع	160	100
مهنة الوالدة	موظفة	4	2.5
	عمل حر	12	7.5
	صاحبة حرفة	6	3.8
	بلا عمل	26	16.3
	ربة بيت	112	70.0
	المجموع	160	100
عدد أفراد الأسرة	5-1	47	29.4
	11-6	93	58.1
	17-12	20	12.5
	المجموع	160	100

يظهر من الجدول رقم 1 قيم التكرارات لمتغير المستوى التعليمي تراوحت بين (1 – 61)، وكان أعلاها للمستوى التعليمي "ثانوي" بنسبة مئوية بلغت 38.1%، يليه المستوى التعليمي "أساسي" بنسبة مئوية 31.3%، بينما كان أدنى تكرار للمستوى التعليمي "دراسات عليا" بنسبة مئوية بلغت 0.6%.

كما يظهر من الجدول السابق أن قيم التكرارات لمتغير العمر تراوحت بين (13 – 101)، وكان أعلاها للعمر "أقل من 20- 29 سنة" بنسبة مئوية بلغت 63.1%، بينما احتلت الفئة العمرية "40 سنة فما فوق" المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 8.1%.

ويظهر من الجدول السابق أن قيم التكرارات لمتغير الحالة الاجتماعية تراوحت بين (12 – 70)، وكان أعلاها للحالة الاجتماعية "متزوجة" بنسبة مئوية بلغت 43.8%، يليه الحالة الاجتماعية "عزباء" بنسبة مئوية بلغت 30.0%، وأخير الحالة الاجتماعية "أرملة" بنسبة مئوية بلغت 7.5%.

ويظهر من الجدول السابق أن قيم التكرارات لمتغير وضع الوالدين تراوحت بين (10 – 61)، وكان أعلاها للوضع "معا حاليا" بنسبة مئوية بلغت 38.1%، يليه الوضع "احدهما متوفي" بنسبة مئوية بلغت 26.9%، بينما احتل الوضع "غير ذلك" المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 6.3%.

ويظهر من الجدول السابق أن قيم التكرارات لمتغير مهنة الوالد تراوحت بين (15 – 78)، وكان أعلاها لمهنة الوالد "عمل حر" بنسبة مئوية بلغت 48.8%، بينما أدنى تكرار كان لمهنة الوالد "صاحب حرفة" بنسبة مئوية بلغت 9.4%.

كما يظهر من الجدول السابق أن قيم التكرارات لمتغير مهنة الوالدة تراوحت بين (4 – 112)، وكان أعلاها لمهنة الوالدة "ربة بيت" بنسبة مئوية بلغت 70.0%، بينما أدنى تكرار كان لمهنة الوالدة "موظفة" بنسبة مئوية بلغت 2.5%.

ويظهر من الجدول السابق أن قيم التكرارات لمتغير عدد أفراد الأسرة تراوحت بين (20 – 93)، وكان أعلاها لعدد أفراد الأسرة "6-11 فرد"، تلاه عدد أفراد بلغ "1-5"، بينما أدنى تكرار كان للعدد "12-17 فرد".

- **متغير كيف تقيم علاقتك مع أسرتك:**

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية لمتغير كيف تقيم علاقتك مع أسرتك

الرقم	نوع العلاقة	التكرار	%
1	وفاق	44	27.5
2	خلاف	116	72.5
	المجموع	160	100

يظهر من الجدول رقم 2 أن قيمة التكرار لنوع العلاقة "وفاق" بلغت (44) وبنسبة مئوية 27.5%، ولنوع العلاقة "خلاف" بلغت (116) وبنسبة مئوية 72.5%.

- **متغير سبب الخلاف إن كان موجوداً في العلاقة الأسرية:**

جدول (3): التكرارات والنسب المئوية لمتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية

الرقم	سبب الخلاف	التكرار	%
1	قسوة التعامل بين أفراد الأسرة	56	48.3
2	مشكلات مادية تعاني منها الأسرة	28	24.1
3	زواج الوالد/ الوالدة السابق أو الزواج الثاني الحالي	6	5.2
4	جميع ما ذكر	26	22.4
	المجموع	116	100

يظهر من الجدول رقم 3 أن قيم التكرارات لمتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية تراوحت بين (6 – 56)، وكان أعلاها للسبب "قسوة التعامل بين أفراد الأسرة" بنسبة مئوية 48.3%، تلاه " مشكلات مادية تعاني منها الأسرة" بنسبة مئوية 24.1%، بينما أدنى تكرار كان للسبب "زواج الوالد/ الوالدة السابق أو الزواج الثاني الحالي" بنسبة مئوية (5.2%). ويلاحظ أن جميع أسباب الخلاف هذه تكررت عند (26) نزيلة وبنسبة مئوية بلغت 22.4%.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية:

جدول (4): التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الاقتصادية للنزيلة.

المتغير	الفئة	التكرار	%
عمل النزيلة	موظفة	33	20.6
	عمل حر	36	22.5
	صاحبة حرفة	15	9.4
	بلا عمل	52	32.5
	ربة بيت	24	15.0
	المجموع	160	100
مكان الإقامة	مدينة	125	78
	ريف	30	18
	بادية	5	3
	المجموع	160	100
ملكية السكن	ملك	89	55.6
	مستأجر	71	44.4
	المجموع	160	100
الدخل الشهري لأسرة النزيلة	أقل من 100 دينار	27	16.9
	100-200 دينار	55	34.4
	200 دينار فما فوق	78	48.8
	المجموع	160	100

يظهر من الجدول رقم 4 أن قيم التكرارات لمتغير مهنة النزيلات تراوحت بين (15 – 52)، وكان أعلاها لمهنة "بلا عمل" بنسبة مئوية بلغت 32.5%، بينما أدنى تكرار كان لمهنة "صاحبة حرفة" بنسبة مئوية بلغت 9.4%.

كما يظهر من الجدول رقم 4 أن قيم التكرارات لمتغير مكان الإقامة تراوحت بين (5 – 125)، وكان أعلاها لمكان الإقامة"المدينة" بنسبة مئوية بلغت 78%، بينما أدنى تكرار لمكان الإقامة "بادية" وبنسبة مئوية بلغت 3%.

ويظهر من الجدول رقم 4 أن قيمة التكرار لملكية السكن "ملك" بلغت (89) بنسبة مئوية بلغت 55.6%، ولملكية السكن "مستأجر" بلغت (71) بنسبة مئوية بلغت 44.4%.

ويظهر من الجدول السابق أن قيم التكرارات لمتغير الدخل الشهري للأسرة تراوحت بين (27 – 78)، وكان أعلاها للدخل "200 دينار فما فوق" بنسبة مئوية بلغت 48.8%، بينما أدنى تكرار كان للدخل "أقل من 100 دينار" بنسبة مئوية بلغت 16.9%.

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالرجوع إلى الأدب النظري والمراجع ذات العلاقة، ثم قامت بوضع مجموعة من الأسئلة الموجهة للنزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة، بهدف الحصول على معلومات اجتماعية واقتصادية (ملحق رقم 2).

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة وتشمل:

1) **المستوى التعليمي** ويتضمن (لا تقرأ ولا تكتب، دون الثانوية العامة، الثانوية، البكالوريوس، دراسات عليا).

2) **العمر** ويتضمن الفئات العمرية التالية (أقل من 20-29 سنة، 30- 39 سنة، 40 سنة فما فوق)

3) **الحالة الاجتماعية** وتتضمن: (عزباء، متزوجة، مطلقة، أرملة، أخرى).

4) **الوضع الزواجي للوالدين** ويتضمن: (مطلقات، متوفيان، أحدهما متوفي، معاً حالياً)

5) **مهنة الوالد** ويتضمن: (موظف، عمل حر، صاحب حرفة، بلا عمل، متقاعد)

6) **مهنة الوالدة** ويتضمن: (موظفة، عمل حر، صاحبة حرفة، بلا عمل، ربة بيت)

7) **عدد أفراد الأسرة** ويتضمن: (1-5، 6-11، 12-17)

8) **تقييم علاقة النزيلة مع أسرتها** وتتضمن: (وفاق، خلاف)

9) **عمل النزيلة السابق** وتتضمن: (موظفة، عمل حر، صاحبة حرفة، ربة بيت، بلا عمل).

10) **مكان الإقامة** ويتضمن: (مدينة، ريف، بادية).

11) **ملكية السكن** ويتضمن: (ملك، مستأجر)

12) **الدخل الشهري** ويتضمن: (أقل من100 دينار، 100- أقل من 200 دينار، 200 دينار فما فوق).

ثانياً: المتغير التابع وهو أنماط الجرائم لدى النزيلات.

المعالجة الإحصائية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات وأسئلة أدوات الدراسة، كما تم تطبيق اختبار (Chi-Square) للكشف عن أثر إجابات أفراد عينة الدراسة والدلالة الإحصائية لها.

عرض النتائج ومناقشتها:

فيما يلي عرض نتائج الدراسة بالاعتماد على الأسئلة والفرضيات:

السؤال الأول: ما حجم الجرائم التي ترتكبها النساء في الأردن حسب نمطها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لحجم أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء، والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5): التكرارات والنسب المئوية لحجم أنماط الجرائم المرتكبة لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء

الرقم	نمط الجريمة	التكرار	%
1	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	35	21.9
2	جرائم القتل	33	17.5
3	السرقة والنشل	29	18.1
4	احتيال وتزوير	18	11.3
5	مخدرات	15	9.4
6	تسول أو تشرد	15	9.4
7	شيكات	10	6.3
8	الشروع في القتل	5	3.1
9	شهادة زور	3	1.9
10	جرائم أخرى	2	1.3
	المجموع	160	100

يبين الجدول رقم 5 أن قيم التكرارات لأنماط الجريمة المرتكبة في مراكز إصلاح النساء تراوحت بين (2 – 35)، وكان أعلاها "جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" بنسبة مئوية بلغت 21.9%، تلاه "جرائم القتل" بنسبة مئوية بلغت 17.5%، أما "جرائم السرقة" والنشل فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت 18.1%. كما يبين الجدول أيضا أن "جرائم أخرى" احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 1.3%.

ويلاحظ أن معظم هذه الجرائم متوسطة الخطورة، إلا أن أسبابها متنوعة، ومن أهمها أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة والتي تؤدي بالأنثى إلى الانحراف؛ كما يشير (عبد الستار، 2007) انه يغلب على المرأة إقدامها على جرائم غير جسيمة مثل الزنا والإيذاء ومحاولة القتل بالسم أو بعض الأدوات الحادة والسرقات البسيطة المتنوعة، خاصة أن الأنثى رقيقة بطبعها وتحوز على التعاطف دوما مما يدفعها إلى ارتكاب هذه الأنواع من الجرائم، يشير (المومني، 2002) إلى تدني مشاركة المرأة في ارتكاب الجرائم مقارنة مع الرجال بسبب أن معظم جرائمهن لا تصل إلى الشرطة حتى وإن وصلت فإن دوافع الرأفة والشفقة عند رجال الضابطة العدلية والقضاء غالبا ما تكون متسامحة حتى وإن ارتكبت أنثى اعتداء كالإيذاء ضد الرجل فإنه لن يشتكي بسبب ثقافة المجتمع، ويضيف أن المرأة عادة ما تمتلك صفة الخداع أكثر من الرجال.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (خربطلي، 1992) والتي أشارت أن النساء أكثر ارتكابا للجرائم الأخلاقية، ونتائج دراسة (البلوشي، 2003) والتي بينت أن أكثر أنماط الجرائم ارتكابا من قبل النساء هي الجرائم الأخلاقية (الزنا) بسبب سوء التنشئة الاجتماعية والحالة الاقتصادية.

وتختلف نتيجة الدراسة الحالية عن نتيجة دراسة (Choi, 2006) والتي أشارت إلى أن أكثر أنماط الجرائم ارتكاباً من قبل النساء هي جرائم الاحتيال ثم الدعارة ثم العنف الأسري. ولكن هذا الاختلاف مبرر بسبب الاختلاف في طبيعة ثقافة المرأة في الأردن وثقافة المرأة في كوريا واختلاف العادات والتقاليد بين المجتمعين.

السؤال الثاني: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنزيلة ونمط الجريمة التي ترتكبها النساء في الأردن؟

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

للإجابة عن السؤال الثاني واختبار فرضية الدراسة تم تطبيق اختبار مربع كاي (χ^2) للكشف عن وجود فروق في أنماط الجرائم تبعاً لاختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، والجداول (6- 18) يبين ذلك:

أولا: المتغيرات الاجتماعية:

- **متغير المستوى التعليمي للنزيلة:**

جدول (6): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً للمستوى التعليمي للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		المستوى التعليمي						قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			لا تقرا ولا تكتب	أساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعية	دراسات عليا		
1	القتل	تكرار	1	10	14	0	2	1	25.92	0.00
		%	0.6	6.3	8.8	0.05	1.3	0.6		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	1	3	1	0	0	1.60	0.44
		%	0.0	0.6	1.9	0.6	0.0	0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	5	12	12	0	0	0	3.37	0.18
		%	3.1	7.5	7.5	0.0	0.0	0.0		
4	مخدرات	تكرار	1	4	6	1	3	0	6.00	0.19
		%	0.6	2.5	3.8	0.6	1.9	0.0		
5	شيكات	تكرار	0	2	1	3	4	0	2.00	0.57
		%	0.0	1.3	0.6	1.9	2.5	0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	0	2	6	6	4	0	2.44	0.48
		%	0.0	1.3	3.8	3.8	2.5	0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	7	6	2	0	0	0	2.80	0.24
		%	4.4	3.8	1.3	0.0	0.0	0.0		
8	شهادة زور	تكرار	0	1	2	0	0	0	0.33	0.56
		%	0.0	0.6	1.3	0.0	0.0	0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	4	12	14	4	1	0	18.26	0.00
		%	2.5	7.5	8.8	2.5	0.6	0.0		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	0	1	0	1	0	0.00	1.00
		%	0.0	0.0	0.6	0.0	0.6	0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	18	50	61	15	15	1	89.53	0.00
		%	11.3	31.3	38.1	9.4	9.4	0.6		

يظهر من الجدول رقم (6) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نمط الجريمة "القتل" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" و"المجموع الكلي" ومتغير المستوى التعليمي للنزيلة لصالح "ثانوي"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير

المستوى التعليمي للنزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة من مرتكبات الجرائم هن من المستوى التعليمي "ثانوي" بنسبة مئوية بلغت 38.1%، يليه المستوى التعليمي "أساسي" بنسبة مئوية 31.3%، بينما كانت أدنى نسبة للمستوى التعليمي "دراسات عليا" بنسبة مئوية 0.6%. وتبدو هذه النتيجة مبررة إذ أن أكثر مرتكبات الجرائم هن اللواتي حصلن على تعليم متوسط أو منخفض؛ مما يعني أنهن لا يمتلكن الوعي الكافي أو الثقافة المجتمعية التي يوفرها التعليم لأفراد المجتمع لكي يشكلوا لبنة صالحة في المجتمع.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (البلوشي، 2003) والتي أشارت أن أكثر مرتكبات الجرائم هن من النساء اللواتي حصلن على تعليم متدن ولا يحملن شهادات علمية جامعية.

- **متغير عمر النزيلة**

جدول (7): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لعمر النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		العمر			قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			من 20 – 29 سنة	من 30 – 39 سنة	40 سنة فأكثر		
1	القتل	تكرار	14	13	1	11.21	0.00
		%	8.8	8.1	0.6		
2	الشروع بالقتل	تكرار	2	1	2	0.40	0.81
		%	1.3	0.6	1.3		
3	السرقة والنشل	تكرار	22	7	0	7.75	0.01
		%	13.8	4.4	0.0		
4	مخدرات	تكرار	11	4	0	3.26	0.07
		%	6.9	2.5	0.00		
5	شيكات	تكرار	4	4	2	0.80	0.67
		%	2.5	2.5	1.3		
6	احتيال وتزوير	تكرار	10	8	0	0.22	0.63
		%	6.3	5.0	0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	11	4	0	3.26	0.07
		%	6.9	2.5	0.0		
8	شهادة زور	تكرار	3	0	0	-	-
		%	1.9	0.0	0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	23	5	7	16.68	0.00
		%	14.4	3.1	4.4		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	0	1	0.00	1.00
		%	0.6	0.0	0.6		
	المجموع الكلي	تكرار	101	46	13	39.17	0.00
		%	63.1	28.8	8.1		

يظهر من الجدول رقم (7) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل"، و"السرقة والنشل" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)"، و"المجموع الكلي" ومتغير عمر النزيلة لصالح الفئة العمرية "من 20-29 سنة"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير عمر النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة من مرتكبات الجرائم هي للفئة العمرية "من 20- 29 سنة" بنسبة مئوية بلغت 63.1%، بينما احتلت الفئة العمرية "40 سنة فما فوق" المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 8.1%. وقد يفسر هذا بأن النساء في هذه المرحلة العمرية يبلغن ذروة الحيوية والنشاط، وتتوافر لهن الإمكانيات والجرأة للاندفاع للنشاط الإجرامي لإشباع حاجاتهن ورغباتهن التي تفرضها هذه المرحلة العمرية خاصة في مجال الجرائم الأخلاقية لما يتمتعن به في هذا السن من صفات أنثوية قد لا تتوافر لهن في مراحل عمرية أخرى. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البلوشي، 2003) والتي أشارت أن غالبية مرتكبات الجرائم هن من الفئة الشابة تحت سن (30). كما تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (بونانو، 2005) والتي بينت أن النساء الشابات هن الأكثر ارتكابا للجرائم.

- **متغير الحالة الاجتماعية للنزيلة:**

جدول (8): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً للحالة الاجتماعية للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		الحالة الاجتماعية				قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة		
1	القتل	تكرار	4	4	8	12	6.28	0.09
		%	2.5	2.5	5.0	7.5		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	4	1	0	1.80	0.8
		%	0.0	2.5	0.6	0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	6	16	7	0	6.27	0.04
		%	3.8	10.0	4.4	0.0		
4	مخدرات	تكرار	6	7	2	0	2.80	0.24
		%	3.8	4.4	1.3	0.0		
5	شيكات	تكرار	3	7	0	0	1.60	020
		%	1.9	4.4	0.0	0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	7	11	0	0	0.88	0.34
		%	4.4	6.9	0.0	0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	7	4	4	0	1.20	0.54
		%	4.4	2.5	2.5	0.0		
8	شهادة زور	تكرار	0	1	2	0	0.33	0.56
		%	0.0	0.6	1.3	0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	15	14	6	0	4.17	0.12
		%	9.4	8.8	3.8	0.0		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	2	0	0	-	-
		%	0.0	1.3	0.0	0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	48	70	30	12	92.38	0.00
		%	30.0	43.8	18.8	7.5		

يظهر من الجدول رقم (8) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" و"المجموع الكلي" ومتغير الحالة الاجتماعية للنزيلة لصالح "متزوجة"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير الحالة الاجتماعية للنزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر النزيلات ارتكاباً للجرائم هن من فئة الحالة الاجتماعية "متزوجة" بنسبة مئوية بلغت 43.8%، يليها الحالة الاجتماعية "عزباء" بنسبة مئوية بلغت 30.0%، وأخيراً الحالة الاجتماعية "أرملة" بنسبة مئوية بلغت 7.5%. ويمكن أن تفسر هذه النتيجة بأن إقدام المتزوجات على ارتكاب الجرائم يكون في أغلب الحالات أما بتحريض من الزوج أو بسبب الحاجة الاقتصادية، وقد تكون بدافع الغيرة أو الانتقام من الزوج والمجتمع ومن الذات أيضاً. أما الأرامل فيكن أقل ارتكاباً للجرائم بسبب الرقابة الشديدة التي يخضعن لها من قبل أجهزة الضبط الاجتماعي غير الرسمية. وترى فريدا إدلر أن محاولة المرأة الحصول على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي يدفعها إلى ارتكاب الجرائم، حيث تظهر هذه الحالة عند المتزوجات بشكل أكبر من غيرهن. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (خربطلي، 1992) التي أشارت أن النساء المتزوجات أكثر ارتكاباً للجرائم من غير المتزوجات.

- **متغير الوضع الزواجي لوالدي النزيلة:**

جدول (9): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً للوضع الزواجي لوالدي النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		وضع الوالدان					قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			مطلقان	متوفيان	أحدهما متوفي	معا حاليا	غير ذلك		
1	القتل	تكرار	3	5	5	12	3	9.85	0.04
		%	1.9	3.1	3.1	7.5	1.9		
2	الشروع بالقتل	تكرار	1	0	4	0	0	1.50	0.18
		%	0.6	0.00	2.5	0.0	0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	6	3	8	12	0	5.89	0.11
		%	3.8	1.9	5.0	7.5	0.0		
4	مخدرات	تكرار	4	0	6	4	1	3.40	0.33
		%	2.5	0.0	3.8	2.5	0.6		
5	شيكات	تكرار	0	2	5	3	0	1.40	0.49
		%	0.0	1.3	3.1	1.9	0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	3	1	4	10	0	10.00	0.02
		%	1.9	0.6	2.5	6.3	0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	2	2	7	4	0	4.46	0.21
		%	1.3	1.3	4.4	2.5	0.0		
8	شهادة زور	تكرار	0	0	1	2	0	0.33	0.56
		%	0.0	0.0	0.6	1.3	0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	5	8	3	13	6	8.28	0.08
		%	3.1	5.0	1.9	8.1	3.8		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	1	0	1	0	0.00	1.00
		%	0.0	0.6	0.0	0.6	0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	24	22	43	61	10	48.19	0.08
		%	15.0	13.8	26.9	38.1	6.3		

يظهر من الجدول رقم (9) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"احتيال وتزوير" ومتغير الوضع الزواجي لوالدي النزيلة لصالح "معاً حالياً"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير الوضع الزواجي لوالدي النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر النزيلات ارتكابا للجرائم هن اللواتي يكون الوالدين معاً بنسبة 38.1%، بينما احتل الوضع "غير ذلك" المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 6.3%. ويعود السبب في ذلك إلى أن من أهم أسباب انحراف الإناث هو التنشئة الاجتماعية الخاطئة ورفاق السوء، خاصة أن الأنثى في مراحل المراهقة الأولى تحتاج للقبول والعطف والمودة، لكن هذه الأمور إن تضررت ستلجأ الفتاة إلى الانحراف لإشباع هذه الحاجات. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (البلوشي، 2003) والتي أشارت إلى وجود أثر واضح للتنشئة الأسرية في اتجاهات النزيلات نحو السلوك المنحرف.

- **متغير مهنة الوالد:**

جدول (10): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لمهنة والد النزيلة.

الرقم	نمط الجريمة		مهنة الوالد					قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			موظف	عمل حر	صاحب حرفة	بلا عمل	متقاعد		
1	القتل	تكرار	2	15	3	3	5	20.57	0.00
		%	1.3	9.4	1.9	1.9	3.1		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	3	0	1	1	1.60	0.44
		%	0.0	1.9	0.0	0.6	0.6		
3	السرقة والنشل	تكرار	5	18	4	2	0	21.89	0.00
		%	3.1	11.3	2.5	1.3	0.0		
4	مخدرات	تكرار	5	6	1	3	0	3.93	0.26
		%	3.1	3.8	0.6	1.9	0.0		
5	شيكات	تكرار	3	3	0	1	3	1.20	0.75
		%	1.9	1.9	0.0	0.6	1.9		
6	احتيال وتزوير	تكرار	1	8	3	2	4	8.11	0.08
		%	0.6	5.0	1.9	1.3	2.5		
7	تسول أو تشرد	تكرار	1	5	0	6	3	3.93	0.26
		%	0.6	3.1	0.0	3.8	1.9		
8	شهادة زور	تكرار	0	1	0	0	2	0.33	0.56
		%	0.0	0.6	0.0	0.0	1.3		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	6	19	3	3	4	26.57	0.00
		%	3.8	11.9	1.9	1.9	2.5		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	0	1	1	0	0.00	1.00
		%	0.0	0.0	0.6	0.6	0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	23	78	15	22	22	51.50	0.04
		%	14.4	48.8	9.4	13.8	13.8		

يظهر من الجدول رقم (10) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"السرقة والنشل" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" و"المجموع الكلي" ومتغير مهنة والد النزيلة لصالح "عمل حر"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير مهنة والد النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة للنزيلات مرتكبات الجرائم هن اللواتي يعمل والدهن بأعمال حرة بنسبة مئوية بلغت 48.8%، بينما أدنى تكرار كان لمهنة الوالد "صاحب حرفة" بنسبة مئوية بلغت 9.4%.

- **متغير مهنة والدة النزيلة:**

جدول (11): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لمهنة والدة النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		مهنة الوالدة					قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			موظفة	عمل حر	صاحبة حرفة	بلا عمل	ربة بيت		
1	القتل	تكرار	0	2	0	1	25	39.50	0.00
		%	0.0	1.3	0.0	0.6	15.6		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	0	0	1	4	1.80	0.18
		%	0.0	0.0	0.0	0.6	2.5		

الرقم	نمط الجريمة		مهنة الوالدة					قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			موظفة	عمل حر	صاحبة حرفة	بلا عمل	ربة بيت		
3	السرقة والنشل	تكرار	0	6	3	8	12	5.89	0.11
		%	0.0	3.8	1.9	5.0	7.5		
4	مخدرات	تكرار	3	0	0	3	9	4.80	0.09
		%	1.9	0.0	0.0	1.9	5.6		
5	شيكات	تكرار	0	0	2	1	7	6.20	0.04
		%	0.0	0.0	1.3	0.6	4.4		
6	احتيال وتزوير	تكرار	0	0	0	4	14	5.55	0.01
		%	0.0	0.0	0.0	2.5	8.8		
7	تسول أو تشرد	تكرار	0	2	0	3	10	6.60	0.02
		%	0.0	1.3	0.0	1.9	6.3		
8	شهادة زور	تكرار	0	0	1	1	1	0.00	1.00
		%	0.0	0.0	0.6	0.6	0.6		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	1	2	0	4	28	57.00	0.00
		%	0.6	1.3	0.0	2.5	17.5		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	0	0	0	2	-	-
		%	0.0	0.0	0.0	0.0	1.3		
	المجموع الكلي	تكرار	4	12	6	26	112	68.55	0.00
		%	2.5	7.5	3.8	16.3	70.0		

يظهر من الجدول رقم (11) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"شيكات" و"احتيال وتزوير" و"تسول وتشرد" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" و"المجموع الكلي" ومتغير مهنة والدة النزيلة لصالح "ربة بيت"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير مهنة والدة النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة للنزيلات مرتكبات الجرائم هن اللواتي لا تعمل والدتهن أي أنها ربة بيت بنسبة مئوية بلغت 70.0%، بينما أدنى نسبة للواتي تعمل والدتهن "موظفة" بنسبة مئوية 2.5%.

- **عدد أفراد الأسرة:**

جدول (12): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لعدد أفراد أسرة النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		عدد الأفراد			قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			5-1	11-6	17-12		
1	القتل	تكرار	7	18	3	12.90	0.002
		%	4.4	11.3	1.9		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	3	2	0.20	0.65
		%	0.0	1.9	1.3		
3	السرقة والنشل	تكرار	14	14	1	11.65	0.003
		%	8.8	8.8	0.6		
4	مخدرات	تكرار	2	12	1	41.80	0.001
		%	1.3	7.5	0.6		
5	شيكات	تكرار	6	4	0	0.40	0.52
		%	3.8	2.5	0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	6	8	4	1.33	0.15
		%	3.8	5.0	2.5		

الرقم	نمط الجريمة		عدد الأفراد 5-1	عدد الأفراد 11-6	عدد الأفراد 17-12	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
7	تسول أو تشرد	تكرار	4	5	6	0.40	0.81
		%	2.5	3.1	3.8		
8	شهادة زور	تكرار	1	2	0	0.33	0.56
		%	0.6	1.3	0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	6	26	3	26.80	0.00
		%	3.8	16.3	1.9		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	1	0	0.00	1.00
		%	0.6	0.6	0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	47	93	20	36.32	0.006
		%	29.4	58.1	12.5		

يظهر من الجدول رقم (12) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"المخدرات" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير عدد أفراد أسرة النزيلة لصالح "6-11"، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" ومتغير عدد أفراد أسرة النزيلة لصالح "1-5" و"6-11"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير عدد أفراد أسرة النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة مئوية كانت 58.1% لعدد أفراد الأسرة "6-11 فرد"، بينما أدنى نسبة مئوية كانت لعدد أفراد الأسرة "12-17 فرد" وبلغت 12.5%.

- **متغير كيف تقيم علاقتك مع أسرتك:**

جدول (13): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لنوع العلاقة مع أسرة النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		نوع العلاقة وفاق	نوع العلاقة خلاف	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	14	14	0.00	1.00
		%	8.8	8.8		
2	الشروع بالقتل	تكرار	1	4	1.80	0.18
		%	0.6	2.5		
3	السرقة والنشل	تكرار	8	21	5.82	0.02
		%	5.0	13.1		
4	مخدرات	تكرار	1	14	11.26	0.01
		%	0.6	8.8		
5	شيكات	تكرار	5	5	0.00	1.00
		%	3.1	3.1		
6	احتيال وتزوير	تكرار	7	11	0.88	0.34
		%	4.4	6.9		
7	تسول أو تشرد	تكرار	2	13	8.06	0.01
		%	1.3	8.1		
8	شهادة زور	تكرار	0	3	-	-
		%	0.0	1.9		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	5	30	17.85	0.00
		%	3.1	18.8		

الرقم	نمط الجريمة		نوع العلاقة وفاق	نوع العلاقة خلاف	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
10	جرائم أخرى	تكرار	1	1	0.00	1.00
		%	0.6	0.6		
	المجموع الكلي	تكرار	44	116	20.44	0.02
		%	27.5	72.5		

يظهر من الجدول رقم (13) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" و"مخدرات" و"تسول وتشرد" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" و"المجموع الكلي" ومتغير نوع العلاقة مع أسرة النزيلة لصالح "خلاف"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير نوع العلاقة مع أسرة النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر النزيلات ارتكاباً للجرائم هن اللواتي كن على خلاف مع أسرهن بنسبة مئوية بلغت 72.5%.

- **متغير سبب الخلاف إن كان موجوداً في العلاقة الأسرية:**

جدول (14): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لسبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		سبب الخلاف في العلاقة الأسرية: قسوة التعامل بين أفراد الأسرة	مشكلات مادية تعاني منها الأسرة	زواج الوالد/ الوالدة السابق أو الزواج الثاني الحالي	جميع ما ذكر	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	6	4	2	2	3.14	0.37
		%	5.2	3.4	1.7	1.7		
2	الشروع بالقتل	تكرار	2	1	0	1	0.50	0.77
		%	1.7	0.9	0.0	0.9		
3	السرقة والنشل	تكرار	7	11	2	1	21.33	0.01
		%	6.0	9.5	1.7	0.9		
4	مخدرات	تكرار	9	0	1	4	7.00	0.03
		%	7.8	0.0	0.9	3.4		
5	شيكات	تكرار	1	2	0	2	0.40	0.81
		%	0.9	1.7	0.0	1.7		
6	احتيال وتزوير	تكرار	6	0	1	4	3.45	0.17
		%	5.2	0.0	0.9	3.4		
7	تسول أو تشرد	تكرار	6	3	0	4	10.07	0.58
		%	5.2	2.6	0.0	3.4		
8	شهادة زور	تكرار	2	0	0	1	0.33	0.56
		%	1.7	0.0	0.0	0.9		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	17	6	0	7	7.40	0.03
		%	14.7	5.2	0.0	6.0		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	1	0	0	-	-
		%	0.0	0.9	0.0	0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	56	28	6	26	33.17	0.19
		%	48.3	24.1	5.2	22.4		

يظهر من الجدول رقم (14) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" ومتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة لصالح "المشكلات المادية"، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "مخدرات" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة لصالح "قسوة التعامل بين أفراد الأسرة "، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة للنزيلات المرتكبات للجرائم يكون سبب الخلاف مع أسرهن هو "قسوة التعامل بين أفراد الأسرة" بنسبة مئوية بلغت 48.3%، بينما أدنى نسبة بسبب "زواج الوالد/ الوالدة السابق أو الزواج الثاني الحالي" بنسبة مئوية بلغت 5.2%.

وقد تفسر هذه النتيجة بان الأسرة هي أهم المؤسسات المؤثرة في حياة الفرد وفي تنشئته اجتماعية مناسبة؛ فإذا تدنى اهتمام الأسرة بالفرد كنتيجة لضخامة حجم الأسرة أو الخلافات الزوجية أو سوء وضع الأسرة الاقتصادي أو عدم تفهم الأسرة لحاجات الفرد ورغباته وتطلعاته، فإن ذلك سوف يكسبه نوع من العداء نحو الآخرين وسوف يدفعه لتطوير سلوك إجرامي اتجاه أسرته ومجتمعه، وخاصة في حالة تدني المستوى التعليمي للوالدين. كما أن الفرد في الأسرة يؤثر بشكل أو آخر على الأفراد الآخرين داخل الأسرة، ورغم ذلك يبقى تأثير الوالدين هو الأكبر والأبلغ، فإن كانت الأسرة والتي يمثلاها الوالدان متفككة ماديا ومعنويا مع وجود الخلافات المستمرة وغياب القدوة الحسنة في ظل اكتظاظ البيت وصغر حجمه فإن الفرد وخاصة الفتاة سوف ينشأ نشأة غير سوية تدفعه إلى ارتكاب الجرائم المختلفة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بوخميس وبركو، 2006) والتي بينت أن التغير الاجتماعي الذي أدى إلى تفكك الأسرة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية يدفع النساء إلى ارتكاب الجرائم.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية:

- **متغير عمل النزيلة السابق:**

جدول (15): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لعمل النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		عمل النزيلة					قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			موظفة	عمل حر	صاحبة حرفة	بلا عمل	ربة بيت		
1	القتل	تكرار	4	1	5	8	10	11.00	0.05
		%	2.5	0.6	3.1	5.1	6.3		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	0	1	1	3	1.60	0.44
		%	0.0	0.0	0.6	0.6	1.9		
3	السرقة والنشل	تكرار	4	10	1	12	2	16.69	0.002
		%	2.5	6.3	0.6	7.5	1.3		
4	مخدرات	تكرار	0	6	1	7	1	6.00	0.19
		%	0.0	3.8	%0.6	4.4	0.6		
5	شيكات	تكرار	7	2	0	1	0	6.20	0.04
		%	4.4	1.3	0.0	0.6	0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	10	4	2	2	0	9.55	0.02
		%	6.3	2.5	1.3	1.3	0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	0	6	1	6	2	5.53	0.13
		%	0.0	3.8	0.6	3.8	1.3		
8	شهادة زور	تكرار	0	0	2	1	0	0.33	0.56
		%	0.0	0.0	1.3	0.6	0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	7	7	2	14	5	15.91	0.01
		%	4.4	4.4	1.3	8.7	3.1		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	0	0	0	1	0.00	1.00
		%	0.6	0.0	0.0	0.0	0.6		
	المجموع الكلي	تكرار	33	36	15	52	24	192.39	0.00
		%	20.6	22.5	9.4	32.5	15.0		

يظهر من الجدول رقم (15) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" ومتغير عمل النزيلة لصالح "ربة بيت"، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" و"المجموع الكلي" ومتغير عمل النزيلة لصالح "بلا عمل"، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "شيكات" و"احتيال وتزوير" ومتغير عمل النزيلة لصالح "موظفة"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير عمل النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر النزيلات ارتكاباً للجرائم هن من اللواتي لا يعملن وبنسبة مئوية بلغت 32.5%، وكان أقلها لفئة صاحبة حرفة بنسبة مئوية بلغت 9.4%. وقد تفسر هذه النتيجة بأن الحاجة المادية وسوء الأوضاع الاقتصادية تدفع بالفتيات إلى الجنوح نحو السلوك الجرمي إشباعاً لحاجاتهن الاقتصادية. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة تشوكازي (Chukuezi, 2006) والتي أوضحت أن النساء يرتكبن الجرائم بسبب حاجتهن للمال لإعالة أسرهن وخاصة أن كن عاطلات عن العمل.

- **متغير مكان إقامة النزيلة:**

جدول (16): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لمكان إقامة النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		مكان الإقامة			قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			مدينة	ريف	بادية		
1	القتل	تكرار	23	5	0	11.57	0.001
		%	14.4	3.1	0.0		
2	الشروع بالقتل	تكرار	3	2	0	0.20	0.65
		%	1.9	1.3	0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	25	4	0	15.20	0.00
		%	15.6	2.5	0.0		
4	مخدرات	تكرار	10	1	4	8.40	0.01
		%	6.3	0.6	2.5		
5	شيكات	تكرار	8	2	0	3.60	0.06
		%	5.0	1.3	0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	16	2	0	10.88	0.01
		%	10.0	1.3	0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	9	6	0	0.60	0.43
		%	5.6	3.8	0.0		
8	شهادة زور	تكرار	2	1	0	0.33	0.56
		%	1.3	0.6	0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	27	7	1	31.77	0.00
		%	16.9	4.4	0.6		
10	جرائم أخرى	تكرار	2	0	0	-	-
		%	1.3	0.0	0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	125	30	5	39.579	0.002
		%	78.1	18.8	3.1		

يظهر من الجدول رقم (16) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"السرقة والنشل" و"مخدرات" و"احتيال وتزوير" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" و"المجموع الكلي"ومتغير مكان إقامة النزيلة لصالح "مدينة"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير مكان إقامة النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر النزيلات المرتكبات للجرائم هن من القاطنات في "المدينة" بنسبة مئوية بلغت 78.1%، وأقلها للقاطنات في "البادية" بنسبة مئوية بلغت 3.1%. وتبدو هذه النتيجة مبررة فطبيعة حياة المدينة ومتطلبات المعيشة فيها تفرض على الفتاة تلبية العديد من الحاجات النفسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي حالة فقدانها مثل انعدام الأمان وسوء العلاقات الأسرية وتردي وضع الفتاة الاقتصادي المادي قد يدفعها إلى السلوك الجانح. أما في البوادي والأرياف فتبقى أجهزة الضبط الاجتماعي مثل الأسرة والعشيرة أكثر سيطرة، حيث يلتزم الأفراد فيها من الذكور والإناث بمجموعة من العادات والتقاليد التي تعمل على ضبط سلوكياتهم ودفهم نحو الابتعاد عن السلوكيات الخاطئة أو السلوكيات الجانحة.

- **متغير ملكية السكن النزيلة:**

جدول (17): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لمتغير ملكية السكن

الرقم	نمط الجريمة		ملكية السكن		قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			ملك	مستأجر		
1	القتل	تكرار	21	7	7.00	0.01
		%	13.1	4.4		
2	الشروع بالقتل	تكرار	4	1	1.80	0.18
		%	2.5	0.6		
3	السرقة والنشل	تكرار	10	19	2.79	0.09
		%	6.3	11.9		
4	مخدرات	تكرار	8	7	0.06	0.79
		%	5.0	4.4		
5	شيكات	تكرار	8	2	3.60	0.06
		%	5.0	1.3		
6	احتيال وتزوير	تكرار	7	11	0.88	0.34
		%	4.4	6.9		
7	تسول أو تشرد	تكرار	5	10	1.66	0.19
		%	3.1	6.3		
8	شهادة زور	تكرار	2	1	0.33	0.56
		%	1.3	0.6		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	23	12	3.45	0.06
		%	14.4	7.5		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	1	0.00	1.00
		%	0.6	0.6		
	المجموع الكلي	تكرار	89	71	19.83	0.01
		%	55.6	44.4		

يظهر من الجدول رقم (17) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"المجموع الكلي" ومتغير ملكية السكن للنزيلة لصالح "ملك"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير ملكية السكن للنزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر النزيلات المرتكبات للجرائم هن من القاطنات في مساكن ملك بنسبة مئوية بلغت 55.6%، بينما النزيلات المرتكبات للجرائم والقاطنات في مساكن مستأجرة مثلت النسبة الأقل حيث بلغت 44.4%. وهذا يتفق مع نظرية التهميش الاقتصادي والتي تؤكد أن الحاجة الاقتصادية وتردي الأوضاع المعيشية للمرأة تدفعها إلى ارتكاب الجرائم.

- **متغير الدخل الشهري للأسرة النزيلة:**

جدول (18): التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً للدخل الشهري للأسرة

الرقم	نمط الجريمة		الدخل الشهري للأسرة			قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من 100 دينار	200-100 دينار	200 دينار فما فوق		
1	القتل	تكرار	2	10	16	10.57	0.01
		%	1.3	6.3	10.0		
2	الشروع بالقتل	تكرار	1	0	4	1.80	0.18
		%	0.6	0.0	2.5		
3	السرقة والنشل	تكرار	5	14	10	4.20	0.12
		%	3.1	8.8	6.3		
4	مخدرات	تكرار	2	4	9	5.20	0.07
		%	1.3	2.5	5.6		
5	شيكات	تكرار	2	3	5	1.40	0.49
		%	1.3	1.9	3.1		
6	احتيال وتزوير	تكرار	4	4	10	4.00	0.13
		%	2.5	2.5	6.3		
7	تسول أو تشرد	تكرار	2	9	4	5.20	0.07
		%	1.3	5.6	2.5		
8	شهادة زور	تكرار	0	0	3	-	-
		%	0.0	0.0	1.9		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	9	9	17	3.65	0.06
		%	5.6	5.6	10.6		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	2	0	-	-
		%	0.0	1.3	0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	27	55	78	23.54	0.17
		%	16.9	34.4	48.8		

يظهر من الجدول رقم (18) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" ومتغير الدخل الشهري لأسرة النزيلة لصالح "200 دينار فما فوق"، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أنماط الجرائم ومتغير الدخل الشهري لأسرة النزيلة، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر النزيلات ارتكابا للجرائم هن اللواتي كان دخل أسرهن "200 دينار فما فوق" بنسبة مئوية بلغت 48.8%، بينما أدنى تكرار كان للدخل "أقل من 100 دينار" بنسبة مئوية بلغت 16.9%. وقد تبدو هذه النتيجة مبررة إذ أن البحوث والدراسات الاجتماعية أشارت في معظمها أن الفقر بحد ذاته لا يؤدي للجريمة، وان المجرمين الذين ينتمون لطبقات غنية يفلتون من العقاب في الغالب وبذلك لا تظهر جرائمهم في الإحصائيات (خربطلي، 1992). أما بالنسبة لنتيجة الدراسة الحالية فتم الاعتماد على دخل الأسرة أو دخل رب الأسرة والذي قد لا يكفي لتلبية متطلبات الأسرة مما يدفع افرادها وخاصة الإناث إلى السلوك المنحرف إشباعا رغبات لا توفرها الأسرة. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (خربطلي، 1992) والتي أشارت أن أكثر مرتكبات الجرائم هن من اسر ذات دخل منخفض ومتوسط في الغالب.

الخلاصة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

1. أظهرت النتائج أن أكثر أنماط الجرائم تكراراً هي الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة).
2. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نمط الجريمة "القتل" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير المستوى التعليمي للنزيلة لصالح "ثانوي".
3. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل"، و"السرقة والنشل" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)"، ومتغير عمر النزيلة لصالح الفئة العمرية "من 20-29 سنة".
4. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" ومتغير الحالة الاجتماعية للنزيلة لصالح "متزوجة"، ومتغير عدد أفراد أسرة النزيلة لصالح "1-5" و"6-11"، ومتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة لصالح "المشكلات المادية".
5. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"شيكات" و"احتيال وتزوير" و"تسول وتشرد" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة) "ومتغير مهنة والدة النزيلة لصالح "ربة بيت".
6. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "السرقة والنشل" و"مخدرات" و"تسول وتشرد" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير نوع العلاقة مع أسرة النزيلة لصالح "خلاف".
7. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "مخدرات" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة لصالح "قسوة التعامل بين أفراد الأسرة ".
8. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" ومتغير عمل النزيلة لصالح "ربة بيت"، ومتغير الدخل الشهري لأسرة النزيلة لصالح "200 دينار فما فوق".
9. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الجريمة "القتل" و"السرقة والنشل" و"مخدرات" و"احتيال وتزوير" و"جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)" ومتغير مكان إقامة النزيلة لصالح "مدينة".

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي:

1- تأكيد أهمية دور الأسرة في الإرشاد والتوجيه والرقابة على سلوك الإناث، والمسؤولية يجب أن تتوزع هنا بين الأم والأب من خلال الحوار الدائم والتعرف على احتياجات الفتاة ورغباتها.

2- دعوة وسائل الإعلام إلى إنتاج برامج إرشادية وتثقيفية حول ظاهرة الجريمة النسوية، وتوعية النساء بمخاطر الجريمة ومضارها على الفتاة وعلى أسرتها وعلى المجتمع ككل.

3- تنظيم حملات لمحو أمية المرأة، والتوسع في برامج التأهيل المهني لها، سواء أكان ذلك على مستوى مراكز الإصلاح والتأهيل، أو من خلال المؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

4- دعوة الجهات الأمنية الأردنية إلى التوسع في برامج تثقيف النزيلات وتأهيلهن مهنيا، وتوجيههن لصناديق المرأة التي يمكن أن تقدم لهن قروضاً لمشاريع صغيرة تحت إشراف امني مباشر.

5- تشجيع الباحثين والدارسين على إجراء مزيد من الدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية والأمنية حول جرائم المرأة

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

البلوشي، نعيمة. (2003). **العلاقة بين جرائم النساء وبعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بوخميس، بوفولة وبركو، معزوز. (2006). **العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري.** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأسرة الجزائرية بين الواقع والطموح. جامعة عنابة من 15-19 آذار،2006، الجزائر.

جعفر، عبد الإله. (2003). تكلفة الجريمة وأثرها على التنمية في الأردن. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، 15(30): 275-315.

حسين، قاسم. (2008). الجريمة والمرأة: من منظورات ايدولوجية وجندرية. **مجلة الجمعية النفسية العراقية**، 3(6): 20-78.

خربطلي، سميرة. (1992). **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية على" جرائم النساء في الاردن": دراسة مسحية- اجتماعية للنزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الساعاتي، سامية. (1983). **الجريمة والمجتمع: بحوث في علم الاجتماع**. بيروت: دار النهضة العربية.

السودي، عبد المهدي. (1995). تطور جرائم السرقة في الأردن 1990-1995: دراسة اجتماعية تحليلية. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، 11(22): 60-86.

الشاذلي، فتوح. (2002). **علم الإجرام العام.** الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

عبد الستار، فوزية. (2007). **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

غانم، عبد الله. (1991). **المرأة وتجارة المخدرات**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث

الفرحان، اسحق. (2001). **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

المجدوب، أحمد. (1990). **المرأة والجريمة**. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

المومني، محمد. (2002). **جرائم النساء في المجتمع الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الهاشمي، مجد. (2005). **موسوعة جرائم النساء**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

هنداوي، نور الدين. (1990). **مبادئ علم العقاب**. القاهرة: دار النهضة العربية.

الوريكات، عايد. (2004). **نظريات علم الجريمة**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

Buonanno, P. (2005). *The Socioeconomic Determinants of Crime. A Review of the Literature*. Department of Economics, University of Milan-Bicocca. Italy.

Choi, Y. (2006). Studies on the Status and Characteristics by Type of Female Crimes in Korea. *International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice*, 20(1): 177-192.

Chukuezi, C. (2006). *Female Criminality in Nigeria: A Historic Review Female Criminality in Nigeria: A Historic Review*. Nigeria: Department of General Studies, Federal University of Technology,

Heidensohn, F. (2007). *Women and Crime*. Basingstoke: Macmillan Press.

Lewis, D. (2001). Female Ex-Offenders and Community Programs**.** *Crime and Delinquency*, 2(1): 45-88.

Taira, J., Green, M. and Richmond, B. (2007). Crimes Committed by Females, 1983-2005**.** *Crime Trend services*, 2 (3): 23-66.

الملاحق

الملحق (أ)

الاستبانة بصورتها النهائية

الأخت المحترمة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد...

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على أنماط الجرائم لدى النزيلات قي مركز إصلاح وتأهيل النساء.

أرجو التكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستبانة المرفقة بوضع إشارة (X) أمام كل عبارة من العبارات الواردة فيها تحت ما يناسبها من البدائل الموضوعة, علماً بأن هذه المعلومات ستعامل بسرية ولأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام

شاكرة لكم حسن تعاونكم

يرجى وضع إشارة (×) أمام العبارة التي تناسبك

1) نمط الجريمة المرتكبة:.....

2) المستوى التعليمي:

1.( )لا تقرأ ولا تكتب 2.( )أساسي 3.( )ثانوي

4.( ) دبلوم متوسط 5.( )جامعية 6. ( ) دراسات عليا

3) العمر:.....

4) الحالة الاجتماعية:

1.( )عزباء 2.( ) متزوجة 3.( ) مطلقة 4.( )أرملة

5) الوالدان:

1.( )مطلقان 2.( )متوفيان 3.( )احدهما متوفي 4.( ) معا حاليا 5. ( ) غير ذلك

6) مهنة الوالد:.....

7) مهنة الوالدة:.....

8) عدد أفراد الأسرة:.....

9) كيف تقيم علاقتك مع أسرتك:

1.( ) وفاق 2.( ) خلاف

10) ما سبب الخلاف إن كان موجودا في العلاقة الأسرية:

1.( ) قسوة التعامل بين أفراد الأسرة.

2.( ) مشكلات مادية تعاني منها الأسرة.

3.( ) زواج الوالد /الوالدة السابق أو الزواج الثاني الحالي.

4.( )جميع ما ذكر

11) العمل:.....

12) مكان الإقامة:

1.( ) مدينة 2.( ) ريف 3.( ) بادية

13) ملكية المسكن:

1. ( ) ملك 2.( ) مستأجر

14) الدخل الشهري للأسرة:.....

بيان الضرورة عند الحنفية: دراسة تأصيلية تطبيقية

منصور مقدادي، قسم الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن.

استلم البحث في 2010/5/13 **وقبل للنشر 2011/1/19**

ملخص

تقصد هذه الدراسة النظر في موضوع من مفردات المذهب الحنفي فيما يخص طرق استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وإسقاطها على أفعال المكلفين، فيما يعرف عندهم بالدلالة غير اللفظية؛ حيث يستدل بالسكوت، بمعاونة مقام الحال في استنباط الحكم المسكوت عنه؛ باعتباره لازما للمنصوص المنطوق، وذلك ببيان أقسام هذا النوع من البيان، وعلاقته ببعض مباحث الدلالات اللفظية عند الحنفية، وأثر القول بهذا النوع من البيان في فقه الحنفية، كما في تعيين الزوجة التي يقع عليها الطلاق في مسألة الطلاق المبهم.

The Semantics of Silence for the Hanafis

***Mansour Meqdadi**: Department of Islamic Juripudence, University of Jordan, Amman- Jordan.*

Abstract

This study aims to explore some issues in the Hanafi school of thought which deal with the rules of deducing the rulings form the texts and applying them to the actions of the individuals through what they call the non-verbal semantic; they use silence and context to deduce the ruling which is not mentioned in the text. They consider this silence as sequence of the text.

The study dealt with types of this kind of text, its relation to some of the linguistic semantics and its influence in the Hanafi school of thought. This happens in the case of specifying the divorced wife in the issue of the unspecified divorce.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك **2011 ISSN (1023- 0165)**

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وبعد: فإن لعلم أصول الفقه من المكانة والأهمية مالا يخفى لذي عينين؛ إذ به ضبط الأحكام وتنزيلها على أفعال المكلفين، بعدا عن الأهواء والشهوات والميول والرغبات، وإقفال الباب إمام المتسولين والدخلاء على مائدة الشريعة من غير أهلها، وضبطا لأحكام الشارع من التحريف والتدنيس.

ولا يخفى أن للحنفية منهجا مستقلا عرف باسمهم في أصول الفقه في استنباط الأحكام من النصوص الشرعية؛ ولذلك كان لهم على سبل الخصوص مواقف ومسائل تفردوا بالقول بها، خلافا للمذاهب الثلاثة، لاختلاف مشربهم، إذ وردوا مسالك أصولية انفردوا بفهمها، كان لها في ساحة الاستنباط والاحتجاج مدخلا في اختلاف الفهم، ومن ذلك نظرتهم إلى الألفاظ ودلالتها على المراد، وتقسيمهم إيّاها، حيث يقسم الحنفية الدلالة الوضعية إلى قسمين:

الأول: الدلالة اللفظية، ويقصدون بها: كون اللفظ إذا أرسل فُهم منه المعنى المراد؛ للعلم بوضعه، ويشمل هذا حسب مصطلح الحنفية: ما دل عليه اللفظ بالعبارة، والإشارة، والدلالة، والاقتضاء[1].

سواء كان وضع ذلك اللفظ للدلالة على تمام ذلك المعنى، أو جزئه، أو لازمه[2].

وبذلك تنقسم الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أنواع:

أ – دلالة المطابقة، وتعني دلالة اللفظ على تمام ما وضع له. كدلالة لفظ الإنسان على معناه[3].

ب- دلالة التضمن، وتعني دلالة اللفظ على بعض ما وضع له. كدلالة لفظ الإنسان على ما في معناه من الحيوان، أو الناطق[4].

ج- دلالة الالتزام، وتعني دلالة اللفظ على لازم معناه[5]،بأن يكون للفظ معنى؛ ولذلك المعنى لازم خارج عنه، فعند فهم دلالة اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، بحيث لو قدر عدم انتقال الذهن لا يمكن فهم ذلك اللازم[6]

الثاني: الدلالة غير اللفظية، أي الضرورية، ويقصدون بها الدلالة "التي أوجبت الضرورة الناشئة من الدليل اعتبارها من غير لفظ يدل"[7]، ويطلق عليها الحنفية اسم بيان الضرورة [8].

وهي موضوع الدراسة في هذا البحث.

وقد جاءت هذه الدراسة لتجيب على الأسئلة الآتية:

1- ماذا يقصد الحنفية ببيان الضرورة؟

2- ما علاقة بيان الضرورة ـ باعتبارها من الدلالة غير اللفظية للنص ـ بالدلالات اللفظية عند الحنفية (دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء)؟.

3- هل لهذا التأصيل عند الحنفية من آثار عملية في فقههم؟

وتأتي مشكلة الدراسة من حيث إن الناظر للوهلة الأولى في موضوع بيان الضرورة يعتقد أن الحنفية يكررون ما يقولونه في دلالتي: الإشارة والاقتضاء، ويقصدون فحواهما، والواقع بعيد كل البعد عن ذلك.

ولم أقف على دراسة مستقلة تعالج موضوع بيان الضرورة بالتفصيل الذي يستحقه؛ باستثناء ما كتبه الطالب عمر بن عيدروس باعمر في رسالة الماجستير بعنوان: قواعد البيان عند الأصوليين، في الفصل الرابع، وحيث إنني لم أجد أي دراسة تجيب على هذه الأسئلة، أو على مشكلة الدراسة، أو تبحث موضع بيان الضرورة بحسب المقصود الحنفي للمصطلح، ـ بحسب ما وقفت عليه ـ فقصدت أن تكون هذه الدراسة إجابة على ذلك، وقد ختمت الدراسة بمبحث فقهي يربط التأصيل الأصولي لبيان الضرورة بالواقع العملي لفقه السادة الحنفية من خلال كتبهم الفقهية التي تبين المنحى العملي لتقعيداتهم الأصولية.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تبين للدارسين مناهج الاستنباط وطرق فهم النصوص، وذلك من خلال توسيع مدارك النص، بحيث يمكن الاستفادة من النص في استنباط الأحكام بمعاونة الضرورة ومقام الحال، فيعين مفسر النص على فهم مجمله؛ فيزداد سلطان النص، ويتسع مداه، بدلا من التوسع في إعمال الرأي الذي يخالطه الهوى أحيانا، ليوقف على رحابة اللغة ومرونتها.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى أربعة مباحث، حيث جعلت المباحث الثلاثة الأولى للتأصيل لمفهوم بيان الضرورة بالمعنى الذي قصده الحنفية، كما بينت أنواعه ومثلت لها، ثم فصلته عن بعض المباحث الأصولية الأخرى التي قد تورث إشكالا في ذهن القارئ، ثم ختمت

الدراسة بمبحث يبين أثر القول ببيان الضرورة في فقه الحنفية بصورة عملية؛ ليكتمل البناء المعرفي بهذا النوع من البيان تأصيلا وتطبيقا، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف بيان الضرورة لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني: أنواع بيان الضرورة.

المبحث الثالث: علاقة بيان الضرورة بمبحث الدلالات عند الحنفية.

المبحث الرابع: أثر بيان الضرورة في فقه الحنفية.

الخاتمة

المبحث الأول: تعريف بيان الضرورة لغة واصطلاحا

إن النظر في تعريف مصطلح بيان الضرورة يقتضينا تعريفه باعتبارين اثنين، الأول باعتباره مركبا إضافيا من كلمتي: بيان وضرورة، والثاني باعتباره علما على نوع مخصوص من أنواع البيان كما يسميه الحنفية، وذلك في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريفه باعتباره مركبا إضافيا من مصطلحي البيان والضرورة على النحو الآتي:

أولا: تعريف البيان لغة: البيان هو الكشف والظهور، من بَان الأمر إذا اتضح، فهو بيّن ومبَين، وابنته أي أوضحته، واستبان وتبين وأبان وبيّن بمعنى واحد، ومنه قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**[9] أي ظاهرة.

والمصدر التِبيان، ومنه قوله تعالى: **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**[10]. والبَيان: "إظهار المقصود بأبلغ لفظ، وهو من الفهم وذكاء القلب مع اللّسَن، وأصله الكشف والظهور"[11]. والبَيانُ أيضا: ما بُيِّنَ به الشيءُ من الدلالة وغيرِها.[12] ويأتي البين والبينونة بمعنى الفصل والفراق، ويأتي البين بمعنى الوصل أيضا فيكون من الأضداد[13].

ثانيا: تعريف البيان اصطلاحا:

يطلق الأصوليون لفظ البيان في استعمالهم على ثلاثة معان؛ إذ يطلق على نفس الدليل الدال على المراد، ويطلق على فعل المبين الذي يوضح المراد، كما يطلق على الدّال على المراد من خطاب لا يستقل بإفادته[14]، وتبعا لذلك فقد اختلف الأصوليون في تعريفه: فمن راعى معنى الدليل كالقاضي أبي بكر وإمام الحرمين[15]، والشيرازي[16]، والغزالي[17]، والآمدي[18]، وأكثر المعتزلة[19]، عرفه بأنه: "الدليل الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم أو الظن".[20]

ومن راعى فعل المبيّن الذي يقوم بالبيان والتوضيح كالصيرفي فقد عرفه بأنه:"إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي"[21]، وهذا ما ارتضاه من خاض في الأصول من الشافعية، والقاضي أبو الطيب الطبري، وقال:إنه الصحيح عندنا[22].

وأما من راعى متعلق التبيين ومحله فقد عرفه بقوله:"الدال على المراد بخطابٍ لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد"[23] وهذا ما ذكر الإمام الرازي أنه اصطلاح الفقهاء[24].

ويقصدون أن اللفظ قد لا يستقل بالدلالة على المراد منه بنفسه؛ لكونه من الألفاظ الخفية كالقرء مثلا، فالذي يوضح المقصود أو المراد من اللفظ يسمى بيانا[25].

وقد عرفه أبو عبدالله البصري بالعلم أو الظن الحاصل من الدليل[26]، وهذا من باب تعريف الشيء بأثره كما تلاحظ.

والذي يراه الباحث: أنه لا ضير من إطلاق البيان على كل واحد من المعاني السابقة كما قال الغزالي[27]، غير أن ألصق المعاني وأوثقها بموضوع الدراسة هو حد البيان بالدليل، لأن ذكر الدليل وتوضيحه وضوحا تاما للسامع؛ يصح أن يسمى لغة وعرفا أنه بيان حسن ـ يقصدون

بذلك أنه دليل حسن - مع أن المقصود أو المطلوب لم يحصل للسامع[28]، ثم إن الله عز وجل سمّى القرآن بيانا- دليلا- بقوله سبحانه: **هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ** [29]. ثم إن مقصود الدراسة الوقوف على حقيقة بيان الضرورة -أي دليل الضرورة-، وهل يصلح دليلا لاستنباط الأحكام من خلاله لأفعال المكلفين؟.

ثالثا: تعريف الضرورة لغة:

الضَّرُورَةُ: الحاجَةُ، والجمع: ضرُورات، والاسم: الضَّرَّةُ بالفَتْح، والضَّرُورَة هي: اسم لمصدر الاضْطِرار، وهو الاحْتِيَاجُ إِلى الشَّيْء. تقول: اضطَرَّهُ إِليه كذا أي أَحْوَجَه وأَلْجَأه فاضطرَّ.

ومنه قوله عزّ وجَل: **فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** [30] أي من أُلْجِيءَ إلى أَكْل المحرم من المَيْتَة أو الخنزير، وضُيِّقَ عليه بالجوع، وأصلُه من الضَّرَر أي الضِّيق[31].

رابعا: تعريف الضرورة اصطلاحا:

تعرّض الأصوليون لتعريف الضرورة في أثناء بحثهم لموضوع الوصف المناسب لتشريع الأحكام في باب القياس، وبيّنوا من جملة تقسيماتهم للأوصاف أن منها ما يكون في محل الضرورة إذا تضمن مصلحة تؤدي إلى حفظ الدين أو النفس أو العقل أو النسب أو المال[32]، والتي تعرف بالضرورات الخمس.

إلى أن جاء الإمام الشاطبي فأفرد مقاصد الشريعة ببحث مستقل، وبين أنها ترجع إلى مصالح ضرورية وحاجيّة وتحسينية، وعرّف المصالح الضرورية بأنها الأمور التي: "لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين"[33].

وبناء عليه أمكن تعريف الضرورة اصطلاحا بأنها: كل أمر يتوقف عليه قيام نظام العالم وصلاحه؛ بحيث لا يبقى النوع الإنساني مستقيم الحال بدونه[34].

المطلب الثاني: تعريفه باعتباره علما على نوع من أنواع البيان مخصوص.

يعرّف الأصوليون من الحنفية بيان الضرورة بأنه: نوع من أنواع البيان يحصل بغير النطق، أو بغير ما وضع للبيان في الأصل[35]. وذلك أن الأصل في البيان أن يتم بالنطق عادة؛ إلا أن بيان الضرورة هذا يقع بغير النطق، وذلك بالسكوت[36] مع القرائن التي تعين على فهم المراد، يقول أستاذنا الدكتور الدريني في تعريفه لبيان الضرورة:"هو ما أفاد التوضيح بالقرائن لا بالنطق"[37]، فالحكم مسكوت عنه نصا، والسامع إنما فهمه من خلال القرائن التي أوجبت الفهم.

وتسميته ببيان الضرورة من باب إضافة الحكم إلى سببه؛ ذلك أنه بيان يقع بسبب الضرورة التي استدعت اعتباره بيانا عادة[38]، وهي دلالة سكوت ألحقت بالدلالة اللفظية؛ وذلك أن السكوت بمعاونة مقال الحال يقتضي اعتبارها والاعتداد بها، واستنباط الأحكام من خلالها[39].

والملاحظ أن الحنفية في تعريفهم لبيان الضرورة قد راعوا المعنى اللغوي للضرورة،- من اضطَرَّهُ إِليه بمعنى أَحْوَجَه وأَلْجَأه إليه-؛إذ إن الضرورة هي التي ألجأت إلى اعتباره بيانا، وليس النطق صراحة، ولكن بالقرائن التي احتفت بالنص فأوجبت ذلك الفهم للنص، وليس المعنى الاصطلاحي؛ إذ ليس المراد به البيان الذي ألجأ إليه توقف قيام نظام العالم وصلاحه عليه؛ بحيث لا يبقى النوع الإنساني بدون هذا البيان.

المبحث الثاني: أنواع بيان الضرورة

يقسّم الحنفية بيان الضرورة إلى أربعة أقسام، يمثل كل قسم منها أحد أنواع البيان الذي يعرف عندهم باسم بيان الضرورة، وهي: ما يلزم منطوقا، والبيان بدلالة حال المتكلم، وما جعل بيانا ضرورة دفع الغرر عن الناس، وما جعل بيانا ضرورة طول الكلام أو كثرته، سأبحث كل نوع منها في مطلب مستقل على النحو الآتي:

المطلب الأول: ما يلزم منطوقا[40]. أو ما في حكم المنطوق . ويقصدون بذلك أنه لازم مسكوت عنه للملزوم المذكور الوارد بالنص، وذلك أن المنطوق به هو الذي يدل على حكم المسكوت عنه، فصار للمسكوت حكم المنطوق به[41].

مثال ذلك قوله تبارك وتعالى في بيان ميراث المتوفى الذي ليس له ولد وورثه الأبوان ـ الأب والأم: **إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ** [42]، ففي هذه الآية الكريمة ملزوم منطوق به، هو نصيب الأم، وأن لها الثلث، وفيها لازم مسكوت عنه، وهو نصيب الأب، وأن الثلثين الباقيين من التركة له، وذلك أن الآية أوجبت اشتراك الأب والأم في الميراث ابتداء، ثم عيّنت نصيب الأم، فتعيّن أن يكون الباقي للأب، وإن كان هذا الحكم مسكوتا عنه، إلا أن إثبات الشراكة بين الأب والأم في الميراث بنص الآية أولا، ثم تحديد نصيب الأم ثانيا؛ جعل نصيب الأب بحكم المنطوق وان لم يكن منطوقا[43]، فليس هو استدلالا بمحض السكوت كما تلاحظ.

ومن الأمثلة على هذا النوع من البيان أيضا قول الحنفية في رب المال الذي دفعه للمضارب للعمل فيه بنسبة شائعة من الربح، حدّدها له، بأن قال: خذ هذا المال، واعمل به مضاربة، ولك نصف الربح، فالعقد صحيح قياسا واستحسانا عند الحنفية؛ باعتبار أن المضاربة عقد على الاشتراك في الربح، والمضارب إنما يستحق حصته من الربح مقابل العمل حسب الشرط المتفق عليه بينهما، وهذا ما يحتاج إلى البيان والتحديد ابتداء، أما رب المال فيستحق حصته مقابل رأس المال المبذول من جهته، ولو بيّن رب المال نصيب نفسه، بأن قال للمضارب: خذ هذا المال، واعمل به مضاربة، على أن لي النصف، صح استحسانا لا قياسا[44]؛ ذلك أن عقد المضاربة يوجب اشتراكهما في الربح، فتعيين نصيب أحدهما ملزوم منطوق به - المنصوص عليه في العقد سواء كان نصيب المضارب أم رب المال ـ وله لازم مسكوت عنه ضرورةً هو بيان نصيب الآخر منهما، فكأنه قال: لي النصف، ولك الباقي، فأصبح بيان نصيبه في حكم المنطوق، وليس بيانا بمجرد السكوت، ولذلك سماه الحنفية في حكم المنطوق[45].

ولاحتمال الاشتباه بين هذا النوع من أنواع بيان الضرورة وكل من دلالة الإشارة ودلالة الاقتضاء؛ سوف أفرد لهذه المسألة بحثا خاصا في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: البيان بدلالة حال المتكلم، وذلك لمن كانت وظيفته البيان مطلقا، أو كان معنيا بالبيان في تلك الحادثة على سبيل الخصوص[46].

وقد سمّاه كمال الدين ابن الهمام: البيان بدلالة حال الساكت[47]، وسمّاه الشاشي في أصوله بيان الحال[48]، ومن سماه متكلما قصد اعتباره متكلما مجازا[49]، وإلا فهو بيان بدلالة الحال، أعني حال الساكت المشاهد للحادثة، ولكنه لمّا سكت فيما شأنه بيانه؛ جُعل سكوته بمنزلة الكلام، فسمي متكلما مجازا[50]؛ إذ السكوت عند الحاجة إلى البيان بمنزلة البيان[51].

ويشمل البيان بدلالة حال المتكلم:

1- سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عند سماعه لقول أو مشاهدته لفعل؛ دون إنكار على من صدر منه القول أو الفعل، مما يدل على جوازه شرعا لضرورة الحال؛ إذ لا يجوز في حقه صلى الله عليه وسلم السكوت على باطل، باعتباره مشرّعا، وظيفته البيان بالأمر والنهي، وبيان الحلال والحرام[52]؛ لقوله تعالى في حقه: **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** [53]، فما سكت عنه عليه السلام داخل في دائرة المعروف؛ إذ لا يسكت على منكر أبدا، وهذا ما يعرف بالسنة التقريرية.

وقد ذكر الحنفية في المسألة تفصيلا مفاده أن سكوت النبي عليه الصلاة والسلام عن إنكار قول أو فعل مع قدرته على الإنكار لا يعدو واحدا من احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يعتقد المباشر للقول أو الفعل حله؛ وقد سبق القول أو الفعل المسكوت عنه نهي منه عليه الصلاة والسلام، مثل سكوته عن دخول المشركين إلى كنائسهم ودور عبادتهم، وممارسة شعائرهم وطقوسهم، فلا يدل سكوته عليه السلام عندئذ على جواز الفعل، ولا على نسخ النهي السابق بالقرآن والسنة بالاتفاق[54].

الاحتمال الثاني: أن لا يعتقد الفاعل حل القول أو الفعل؛ فيختلف القول فيه بما إذا سبق القول أو الفعل المسكوت عنه نهي منه عليه الصلاة والسلام أم لا، على النحو الآتي:

القول الأول: أن السكوت منه عليه السلام ما دام لم يسبقه تحريم دليل على الجواز، وإن سبقه نهي؛ فسكوته دليل نسخ النهي السابق[55].

واستدل الحنفية القائلين بذلك:

أ- أن سكوت النبي عليه الصلاة والسلام إذا لم يسبقه تحريم إذا لم يدل على الجواز؛ لزم منه ارتكاب المحرم شرعا، وهذا باطل؛ لأن الفعل الذي صدر إذا لم يكن جائزا؛ فالسكوت عن الإنكار مع القدرة في حق غير النبي عليه السلام محرّم؛ فكيف في حقه هو عليه الصلاة والسلام الذي وظيفته البيان والتبليغ؟![56].

ب- أن سكوت النبي عليه السلام عن إنكار القول أو الفعل يلزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، ثم السكوت يوهم الجواز أو النسخ للتحريم السابق، وهذا ما لا يجوز[57].

القول الثاني: أن سكوته عليه الصلاة والسلام لا يدل على جواز القول أو الفعل، ولا على نسخ النهي السابق إن كان موجودا[58].

وقد تمسك هذا الفريق من الحنفية بالطعن في سكوته عليه السلام بالاحتمال الوارد عليه من جهتين:

أ- أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد سكت لأنه علم أن التحريم لم يبلغ الفاعل، فلم يكن الفعل عندئذ حراما في حقه[59].

وقد نوقش بأن عدم بلوغ التحريم للفاعل لا يمنع من الإنكار عليه، بل إن إعلامه بالتحريم (الحكم الشرعي) هو الواجب؛ حتى لا يعود لارتكاب المحرم ثانية، وإلاّ أوهم سكوته عليه السلام عدم التحريم، أو نسخ التحريم السابق، وهذا ما لا يجوز في حقه[60].

ب- أن يكون سكوته عليه السلام لأنه أنكر القول أو الفعل على صاحبه فلم يرتدع، وعلم عليه السلام أن إنكاره في المرة الثانية لا فائدة منه، وما دام تطرق لسكوته الاحتمال فلا يصح الاحتجاج به [61].

وقد نوقش بأن عدم انزجار المسلم مع علمه بالتحريم السابق يوجب تجديد الإنكار عليه؛ لئلاّ يتوهم ارتفاع حكم النهي السابق[62]، ثم إن من رأى منكرا وجب عليه تغيره بيده، أو بلسانه،أو بقلبه، بحسب القدرة على تغير المنكر؛ فكيف برسول الله صلى عليه وسلم؟! وبذلك يظهر رجحان القول الأول.

2 ـ سكوت الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فيعتبر بيانا بدلالة الحال للضرورة[63]، وقد قيّده بعض الحنفية بشرطين هما:

أ ـ القدرة على الإنكار.

ب ـ أن يكون الفاعل مسلما[64].

ومثّل له الحنفية بسكوت الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ عن تقيم منافع ولد المغرور بحرية الجارية، فإن صاحب الحادثة جاء طالبا للحكم الشرعي، فلما بيّن له الصحابة ـ رضوان عليهم ـ الواجب في حقه من رد الجارية وافتداء حرية أولاده بالقيمة، مع سكوتهم عن تقدير قيمة منافع البدن للمدة السابقة؛ دل سكوتهم على عدم وجوب شيء فيه؛ ذلك أن السائل جاء طالبا معرفة الحكم الواجب له أو عليه، فبيّنه له الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، فدلّ أن ما سكتوا عنه ليس له بدل في التقويم؛ ذلك أن الحادثة كانت هي الأولى بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام، فكان الواجب في حقهم البيان على سبيل التمام والكمال[65].

ومن خلال هذا النوع من السكوت استدل الحنفية على أن أكثر مدة الحيض لا تزيد على عشرة أيام في حدها الأعلى، وأن أقلها ثلاثة أيام[66].

دليلهم كما تذكره كتب الفقه الحنفي: أن تحديد مدة أكثر الحيض بعشرة أيام، وأقلها بثلاثة أيام، مروي عن جماعة من الصحابَة منهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عَبّاس، وأَنس بن مالك، وعمران بن حصين، وعثمان بن أَبي العاص، رضي الله عنهم، حيث قالوا: الحَيض ثلاثٌ، وأَربعٌ، وخمسٌ، وستٌّ، وسبعٌ، وثمَانٌ، وتسعٌ، وعشرٌ، ولَم يرو عن غيرهم خلافه؛ فيَكون إجماعًا، والتقدِير الشرْعي يمنع أَن يكون لغير المقدر حكم المقدور، وبذلك تبَيّن أَنّ الخبر الوارد[67]، والإِجماع خرجا بيانًا للمذكور في الكتاب[68]، يقصدون بذلك الآية **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** [69].

3 ـ سكوت صاحب الحادثة أو الواقعة: كما سمّاه بذلك صاحب التلويح[70]، حيث إن صاحب الحادثة معنيٌ بالكلام والإفصاح ـ البيان ـ عن مراده بالنطق، فإذا امتنع عن الكلام في حال توجب كلامه؛ تعيّن حمل سكوته بقرينة دلالة الحال التي هو فيها على الإقرار والرضا ـ حيث جعل سكوته بيانا ـ من باب الضرورة.

مثال ذلك: البكر البالغة إذا استأذنها الولي في مسألة إنكاحها، أو بلغها تزويج الولي إيّاها؛ فسكتت، فإن سكوتها محمول على الرضا بالزواج، أو إجازة عقد الولي؛ ذلك أن البكر تستحي من إظهار رغبتها بالرجال عادة، ولكنها لا تستحي من الرفض وعدم الرغبة بالزواج كما هو معروف، فتعيّن حمل سكوتها ضرورة على الموافقة وإجازة العقد[71].

يقول الدكتور الدريني: "والسبب في ذلك حال البكر؛ لأن حالها يوجب الحياء، فاضطررنا من أجل حالها إلى اعتبار سكوتها بيانا وإفصاحا عن رضاها، وهذا هو بيان الضرورة بقرينة الحال"[72].

هذا وقد نص ابن نجيم في فتح الغفار على أن مسائل السكوت التي في كتاب النكاح والبالغة حوالي ثلاثين مسألة ينبغي أن تكون من هذا القبيل من أنواع البيان. [73]

ومثال ذلك أيضا نكول المدعى عليه عن حلف اليمين مع القدرة على الحلف، حيث يجعل نكوله بيانا وإقرارا منه بثبوت الحق المدعى به من قبل الخصم –المدعي–؛ وذلك أن اليمين لزمته في حال القدرة على الحلف، بنص الحديث: "البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه"[74]، والمسلم لا يمتنع عن أداء ما وجب عليه (اليمين) إلا لأمر أهم وأعظم؛ وهو الوقوع في الإثم في هذه الحالة نتيجة لليمين الكاذبة، فيكون سكوته وامتناعه مع هذه القرينة إقرارا ضرورة، والذي ألجأ إلى اعتبار النكول إقرارا في حقه حاله؛ لكونه مسلما، فلذلك سمي بيانا بدلالة حال الساكت مقالا، المتكلم حالا[75].

المطلب الثالث: ما جعل بيانا لضرورة دفع الغرر(الضرر) عن الناس، وقد مثل له الحنفية بمثال سكوت المولى عن عبده إذا رآه يبيع ويشتري، فيعد سكوته إذنا له في التجارة[76]، ضرورة دفع الضرر عن من بايعه العبد من ضرر فسخ بيوعه لعدم الإذن[77].

ومثّلوا له أيضا بمسألة سكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد علمه بالبيع، حيث يجعل سكوته تنازلا عن حقه في طلب الشفعة ضرورة دفع الغرر أو الضرر عن المشتري، فان لم نجعل سكوته تنازلا عن الحق في طلب الشفعة فان الضرر سيلحق بالمشتري من جهتين: الأولى بمنعة من التصرف بالعين خوفا من طلب الشفيع للشفعة لاحقا، والثانية أن المشتري في حال تصرف بالعين فإن لم يعتبر سكوت الشفيع إذنا ضرورة؛ فإن من حقه نقض تصرف المشتري، وهذا ضرر به أيضا، فلدفع الضرر عنه جعلنا سكوت الشفيع كالتنصيص منه على إسقاط حقه في الشفعة، وإن كان السكوت أصلا لم يوضع للبيان، ثم إن الحكمة من تشريع الشفعة دفع ضرر الشريك الجديد؛ فإذا سكت الشفيع فقد رضي بالتزام الضرر، فيسقط حقه في طلب الشفعة[78].

وقد استدل الحنفية لجعل سكوته رضا وموافقة دفعا للضرر بدلالة النصوص الشرعية التي تنفي الضرر جملة[79]، مثل قوله عليه الصلاة والسلام "لا ضرر ولا ضرار[80]".

كما استدلوا بدلالة العرف والعادة؛ ذلك أن من لم يرض بتصرف الغير في حقه أو ملكه فإنه يظهر عليه النهي والإنكار، فلذلك رجّحنا جانب الرضا بدلالة العرف، واعتبرنا سكوته تنازلا عن حقه في طلب الشفعة[81].

وقد نص صاحب التلويح في شرحه على التوضيح على أن الأظهر اعتبار هذا القسم من أقسام الدلالة داخلا تحت القسم السابق، اعني البيان بدلالة حال المتكلم[82].

وهذا ما سار عليه الشاشي الحنفي في أصوله فعلا، فقد أدرج أمثلة القسم الثاني والثالث تحت قسم واحد وسمّاه بيان الحال، وذكر مسألة سكوت صاحب الشرع، وسكوت الشفيع، والبكر البالغة، والمولى إذا رأى عبده يبيع في السوق،ونكول المدعى عليه في مجلس القضاء، وقال:"والحاصل أن السكوت في موضع الحاجة إلى البيان بمنزلة البيان، وبهذا الطريق قلنا الإجماع ينعقد بنص البعض وسكوت الباقي"[83].

المطلب الرابع: ما جعل بيانا ضرورة طول الكلام أو كثرته، كما سمّاه الحنفية[84]، وعرّفوه بأنه: "دلالة السكوت على تعيين معدود تعورف حذفه ضرورة طول الكلام، بذكره مع وجود معطوف على عدده يفيده عرفا"[85].

وقد سمّاه الشاشي في أصوله ببيان العطف، وذكر أن المقصود به عطف مكيل أو موزون (ما يصح أن يثبت دينا في الذمة) على جملة مجملة، فيكون المعطوف المفسر بهذه الصورة بيانا للجملة المجملة، مثل قول القائل له عليّ مائة ودرهم مثلا، فيكون قوله درهم تفسيرا للمائة أيضا [86].

والذي يفهم أن الحنفية يشترطون لجعل هذا النوع من السكوت بيانا: أن يكون المسكوت عنه مما جرى العرف بحذفه، وأن يكون مبيّنا بنفسه مثل الدرهم والدينار مثلا، أو أن يكون مقدرا شرعا؛ بحيث يصح أن يثبت في الذمة عادة، كالمكيلات والموزونات[87].

وقد اختلفت كلمة الأصوليين فيما يعدّ من أنواع العطف بيانا، ولبحث المسألة لا بد من تحرير محل النزاع أولا، على النحو الآتي:

حدّد السرخسي محل النزاع، بعد أن بيّن محل الاتفاق، على النحو الآتي:

أولا: الاتفاق على أن المتكلم إذا ذكر عددين مبهمين ثم أعقبهما بمفسر؛ أنه يكون تفسيرا للمعطوف والمعطوف عليه أيضا، فلو أقر لآخر أن عليه مائة وثلاثة (لفظان مجملان) دراهم (لفظ مفسر)، أو مائة وثلاثة أثواب أو أفراس، يلزمه مائة درهم وثلاثة دراهم، أو مائة ثوب وثلاثة أثواب، أو مائة فرس وثلاثة أفراس، تعليل ذلك أن المقر عطف جملتين إحداهما على الأخرى فقد عطف الثلاثة على المائة ثم أعقبهما بذكر التفسير، ومعلوم أن العطف للاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه، فيكون قوله بعد ذلك:دراهم أو أثواب أو أفراس تفسيرا للمعطوف والمعطوف عليه معا، فيلزمانه جميعا؛ لأنه عطف أحد المبهمين على الآخر، ثم ذكر التفسير فانصرف إليهما؛ لحاجتهما إلى التفسير[88].

واتفقوا أيضا على أنه لو قال: له عليّ واحد وعشرون درهما، أن الجميع من الدراهم؛ وذلك أنه عطف العدد المبهم (عشرون) على الواحد المبهم، وقوله درهما تفسير، فيكون تفسيرا لهما معا، بشرط أن يكون المفسر من المكيلات أو الموزونات[89].

يقول النسفي: "واتفقوا في قول الرجل لفلان عليّ واحد وعشرون درهما أن الكل دراهم، وكذا في قوله: وأحد وعشرون شاة" [90].

ثانيا: أن الإنسان لو ذكر شيئا بعد المائة من غير المقدرات (المكيلات والموزونات) لا يكون بيانا للّفظ المجمل (المائة)، فلو قال: له عليّ مائة وثوب، فالثوب لازم له، والمائة لفظ مجمل يحتاج إلى تفسير، وأن لفظ الثوب لا يعتبر تفسيرا للفظ المائة، فالقول للقائل في تفسيرها وبيان المراد منها، باعتبار أنه هو المجمل، وهو من يرجع إليه في تفسير ما أجمله من الكلام[91].

ثالثا: أن الخلاف في عطف الواحد أو الاثنين مما يصلح أن يثبت دينا في الذمة، فلو أقر إنسان بمكيل أو موزون بعد المائة فقال: له عليّ مائة ودرهم أو دينار، أو مائة وقفيز حنطة[92]، فهل يكون قوله (درهم) تفسيرا للمعطوف عليه (مائة)، فتلزمه المائة درهمٍ ودرهمٌ، وكذلك لو قال: مائةٌ وقفيزٌ، فيلزمه مائة قفيزٍ وقفيزٌ، ما يعني أن الكل من جنس واحد، أم أن لفظ المائة يعتبر من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى تفسير[93]؟

فقد ذهب الحنفية إلى أن قوله (ودرهم) تفسير للمائة، فيلزمه مائة درهمٍ ودرهمٌ، فيكون المعطوف بيانا للمعطوف عليه، وهذا ما يسميه الحنفية ببيان العطف[94].

وقد استدلوا لذلك بأن قوله: مائة ودرهم أو دينار جعلت بيانا عادة ودلالة، كما استدلوا بالقياس اللغوي، على النحو الآتي:

أ ـ أما عادة فهو استدلال بالعرف اللغوي[95]، وذلك أن العرب اعتادوا حذف التفسير عن العدد المعطوف، إذا كان العدد المعطوف عليه مفسرا بنفسه، كما اعتادوا حذف التفسير عن المعطوف عليه اكتفاء بذكره في المعطوف فيما كثُر تداوله واستعماله؛ طلبا للإيجاز والاختصار في الكلام، وكثرة الكلام تستدعي التخفيف عادة[96]، فيقولون لك عليّ مائة وعشرون درهما، ويقصدون أن الجميع من الدراهم، فيصبح المجموع مائة درهمٍ وعشرين درهما، *وهذا فيما يكثر وقوعه مما يثبت في الذمة من المكيلات والموزونات*، بخلاف ما لا يثبت في الذمة مثل الثوب، فلا يثبت إلا في السلم، فلا يكثر سبب وجوبه، ومن ثم فلا تستدعي الضرورة الحذف؛ ليكون المعطوف بيانا للمعطوف عليه، فيبقى على أصله في عرف العرب في البيان والدلالة[97].

ب ـ وأما دلالة فإن المعطوف مع المعطوف عليه كالشيء الواحد من حيث الحكم والإعراب كالمضاف والمضاف إليه، فالإضافة للتعريف بالمضاف، فالمضاف يصير معرفا بالمضاف إليه، وكذلك العطف متى صار صالحا للتعريف يصبح المعطوف معرفا بالمعطوف عليه كذلك؛ باعتبارهما شيئا واحدا، وذلك فيما يصح أن يثبت في الذمة (المكيلات والموزونات)، بشرط ذكر المعطوف والمعطوف عليه عند مباشرة السبب، وأما إن لم يكن من المقدرات مثل الثياب مثلا فلا يصلح فيها العطف للبيان؛ لأن الثوب مجهول بنفسه، فكيف يعرّف غيره؟ بخلاف الدرهم؛ فانه معروف بنفسه، فصح أن يعرّف غيره[98].

ج ـ أما القياس فقد قاسوا قول القائل: له عليّ مائة ودرهم، على قوله: له عليّ مائة وثلاثة دراهم، ذلك أنه وباتفاق الجميع يلزمه مائة درهم وثلاثة دراهم، فكذلك قوله: مائة ودرهم، وعليه يكون قوله:(ودرهم) بيانا لقوله:مائة، والعلة المشتركة في هذا القياس بين الأصل والفرع أن المعطوف في كل منهما من الأشياء المقدرة التي يصح أن تثبت في الذمة، ثم إن حذف مميز المعطوف عليه (المائة) أمر متعارف عليه لغة وعرفا؛ للتخفيف، فصح جعل المذكور بيانا للمسكوت عنه؛ ضرورة للعرف السائد[99].

المبحث الثالث: علاقة بيان الضرورة بمبحث الدلالات عند الحنفية

من خلال البحث في بيان الضرورة من حيث: مفهومه، وأنواعه، يتبين لنا أن الحنفية يجعلون السكوت بالإضافة إلى النص الوارد في الباب، بمعاونة القرائن المحتفة بالنص، مثل: العرف اللغوي للعرب في التخاطب، وضرورة دفع الضرر عن المكلفين، والحياء في مقام النكاح للبكر، دلالة على معان مرادة، كما يجعلون للنص المنطوق صراحة لوازم لا بد من فهمها من خارجه، بل وتقديرها، فتكون بالإضافة للنص الوارد في الباب بمقام المنصوص فعلا؛ مما يثير جدلا حول إمكانية فصلها عن دلالتي الإشارة من جهة والاقتضاء من جهة أخرى، وهذا ما سأفرده بالبحث في هذين المطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: علاقة بيان الضرورة بدلالة الإشارة.

يعرّف الحنفية دلالة الإشارة بقولهم: "ما عُرف بنفس الكلام، بنوع تأمل، من غير أن يزاد عليه شيء أو ينقص عنه، لكن لم يكن الكلام سيق له"[100]

مثال ذلك قوله تعالى: **لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**[101]، فقد دلت الآية الكريمة على استحقاق المهاجرين لسهم من أموال الغنيمة، بعبارة النص، وذلك ما سيق النص للدلالة عليه أصالة، ودلت بالإشارة على أن استيلاء المشركين على أموال المهاجرين سبب لتملكهم إيّاها؛ حيث وصفهم النص بالفقراء؛ والفقير كما هو معلوم من لا مال له؛ فيكون بالنص إشارة إلى زوال ملكهم عن أموالهم التي تركوها بمكة بالهجرة، لتصح تسميتهم بذلك[102]، يقول صاحب كشف الأسرار:"وهذا حكم ثابت بصيغة الكلام؛ ولكن لما لم يتبين ذلك إلا بالتأمل سميناه الإشارة؛ ولهذا اختلف العلماء فيه؛ لاختلافهم في التأمل، ولهذا قيل: الإشارة من العبارة بمنزلة الكتابة من التصريح"[103]

وبذلك يظهر لنا اتفاق كل من بيان الضرورة ودلالة الإشارة في أن العلاقة بين اللفظ والمعنى في كل منهما من قبيل الدالة الالتزامية، وأنه يلزم من فهم ذلك المعنى ـ اللازم المنصوص ـ فهم ذلك الملزوم، سواء أكان الفهم من قيل دلالة الإشارة، أم بيان الضرورة.

غير إنه يمكن التفريق بينهما من وجوه:

1- أن دلالة الإشارة إنما تعرف من نفس صيغة الكلام؛ ولكن بتأمل، ودون أن يزاد على النص شيء أو ينقص منه[104]؛ ولذلك كانت دلالة الإشارة من قبيل الدلالات اللفظية عند الحنفية؛ لأن الدلالة على المعنى من نفس الصيغة، يقول السرخسي: "لأن الثابت بالإشارة كالثابت بالعبارة؛ من حيث إنه ثابت بصيغة الكلام"[105]، بخلاف بيان الضرورة؛ فإن هناك لازما مسكوتا عنه، قام الملزوم المنطوق به بمعاونة قرينة الحال بتحديده، فأصبح له حكم المنطوق، وإن لم يكن منطوقا بالفعل صراحة؛ ولذلك عدّه الحنفية من قبيل الدلالة غير اللفظية، وأفردوه بالبحث كنوع خاص من أنواع البيان التي لها حكم المنطوق، ونصوا صراحة على أن بيان الضرورة بأنواعه الأربع كلها دلالة سكوت؛ ملحقة بالدلالة اللفظية[106].

2- أن تعيين المراد في دلالة الإشارة إنما يتم من خلال نفس صيغة الكلام كما سبق، أما في بيان الضرورة فقد يتم من خلال القرائن المحتفة بالنص، كالسكوت مع ضرورة دفع الضرر أو الغرر عن المكلفين، أو السكوت المقارن لسؤال البكر عن الرغبة في الزواج، بمعاونة مقام الحال –الحياء–، وقد يكون الاستدلال ببيان الضرورة من خلال النكول عن اليمين، أو وطئ إحدى نسائه،أو الزواج بواجدة منهن بعد طلاقهن؛ في مسألة من طلق إحدى نسائه طلاقا مبهما، كما سيظهر في المبحث الرابع بالتفصيل.

3- أن اللازم المفهوم في دلالة الإشارة غير مقصود ابتداء من سوق الكلام، كما ينص الحنفية[107]، بخلاف اللازم المسكوت عنه في بيان الضرورة، فهو ملزوم مقصود للمتكلم -كما يفهمه الباحث-، وإن سكت عن التصريح به؛ ولذلك يأخذ بعد التعيين من خلال القرائن حكم المنطوق المقصود.

المطلب الثاني: علاقة بيان الضرورة بدلالة الاقتضاء.

يعرّف الحنفية دلالة الاقتضاء بأنها: "زيادة على المنصوص عليه؛ يشترط تقديمه ليصير؛ المنظوم مفيدا، أو موجبا للحكم، وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم [108]".

ومثال ذلك قوله تعالى: **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ** [109]، فقد أمرت الآية الكريمة في ظاهرها بسؤال القرية؛ والقرية لا يتصور منها الجواب عقلا، فيكون هذا أمرا بسؤال من تصور منه الجواب؛ وهم أهل القرية وساكنوها، فاقتضت ضرورة تصحيح الكلام عقلا تقدير كلمة -أهل – ليصير المنظوم مفيدا لمعناه المقصود منه شرعا[110].

ومثاله أيضا ما لو قال الرجل لامرأته: اعتدي، فالاعتداد لا يتصور شرعا إلا بعد حصول الطلاق؛ فاقتضت ضرورة تصحيح الكلام شرعا تقدير كلمة طلّقتك، فصار التقدير كأنه قال لها: طلقتك؛ فاعتدي، من باب دلالة الاقتضاء[111].

هذا وقد قسم الحنفية المقتضَى إلى ثلاثة أقسام: الأول: ما يلزم تقديره ضرورة صحة الكلام عقلا، كما في مثال: **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** السابق، الثاني: ما توقف على تقديره صحة الكلام شرعا، مثل قوله تعالى: **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا** [112]، فإن الذوات لا توصف بالحل والحرمة ابتداء، فاقتضت ضرورة تصحيح الكلام شرعا تقدير كلمة زواج؛ ليصار إلى تصحيح الكلام. والثالث: ما يتوقف عليه صدق الكلام عقلا، كما في حديث "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان.[113]" فإن الخطأ إذا وقع لا يتصور رفعه عقلا وواقعا؛ فتعين تقدير كلمة(الحكم أو الإثم)؛ ضرورة صدق الكلام عقلا[114].

هذا فيما ذهب المتأخرون من الحنفية أمثال فخر الإسلام البزدوي وشمس الأئمة السرخسي، وصدر الشريعة، والسمرقندي صاحب الميزان في الأصول، إلى التفريق بين ما أضمر لضرورة صحة الكلام شرعا؛ فيسمونه المقتضى، ويسمونه ما أضمر لصحة الكلام عقلا؛ المحذوف أو المضمر[115].

ومن خلال ما سبق يمكن إجمال وجوه الاشتراك بين دلالة الاقتضاء وبيان الضرورة بالآتي:

1- أن كلا منهما من قبيل المسكوت عنه، وأنه لا من تقديرٍ للمسكوت عنه؛ ليستقيم الاستدلال بهما.

2- أن الضرورة هي التي ألجأت فعلا إلى الاعتداد بدلالة الاقتضاء؛ إذ لولا الضرورة التي استدعت ذلك لما صرنا إلى التقدير؛ إذ الأصل الوقوف عند حدود المنصوص؛ ولذلك اقتصر الحنفية في تقدير المقتضى على موضع الضرورة، وبقدرها فقط[116]؛ ولذلك لم يثبت الحنفية للمقتضى عموما؛ إذ هو مقدر بمقدار الضرورة وحسب، كما أن الضرورة نفسها هي التي ألجأت إلى الاعتداد ببيان الضرورة، ولذلك سمي باسمها؛ من باب إضافة الشيء إلى سببه ،. واعتبار السكوت بمعاونة قرينة الحال دالا على المقصود.

3- أن دلالة الألفاظ على معانيها-مدلولاتها- في كل منهما من قبيل الدلالة الإلتزامية.

غير أنه يمكن التفريق بينهما من وجوه على النحو الآتي:

1- أن المقتضى المحذوف لا بد من تقديره في دلالة الاقتضاء؛ كي يصح الكلام شرعا، أو عقلا؛ ضرورة صيانة كلام الشارع أو العقلاء عن الإبطال واللغو[117]؛ لأن العاقل لا يقصد اللغو بكلامه، فضلا عن الشارع، بخلاف المسكوت عنه في بيان الضرورة، فالضرورة لا تستدعي تقديره أو حتى بيانه صيانة لكلام الشارع عن الإبطال، فالكلام صحيح في ظاهره، وفي المقدار المنطوق به، بل قد يدل على المقصود منه دلالة واضحة، فدلالة المنطوق على معناه لا تتوقف على تقدير المسكوت عنه، بخلاف الحال في دلالة الاقتضاء؛ فإن دلالة المنطوق على معناه متوقفة على تقدير المحذوف، فالنص في ظاهره لا يدل على المقصود منه؛ لولا التقدير الذي استدعته صيانة الكلام عن الإبطال، ففي قوله تعالى في بيان ميراث الأبوين: **وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ** [118] فإن معرفة نصيب الأم وتحديده بالثلث؛ معروف من ظاهر النص (عبارة النص)، ولا يتوقف على معرفة نصيب الأب أصلا، ما دام قد عرف من عبارة النص، بل إن نصيب الأب لا يؤخذ من النص لولا الضرورة التي استدعت ذلك؛ إذ قد لا يكون الثلثان الباقيان للأب على سبل الانفراد، فيأتي النص ليثبت أن لبيت المال مثلا منها نصيبا، أو أن الأم تقاسمه فيها تعصيبا، أو يكون هناك نص آخر ببيان نصيبه؛ وأنه اقل من الثلثين، لكن لما أوجب صدر الآية الشراكة بين الأب والأم في الميراث، ثم حددت الآية نصيب الأم بالثلث؛ تعيّن أن يكون الباقي للأب؛ من باب بيان الضرورة، وليس الاقتضاء.

2- أن الضرورة التي استدعت تقدير المقتضى المحذوف في الاقتضاء ليصير المنظوم مفيدا، ممكن الإعمال؛ تجعله كالمنصوص[119]، فيصر الثابت بالاقتضاء كالثابت بدلالة النص، يقول السرخسي: "فكان المقتضى مع الحكم مضافين إلى النص ثابتين به ... فعرفنا أن الثابت

بطريق الاقتضاء بمنزلة الثابت بدلالة النص، لا بمنزلة الثابت بطريق القياس"[120]؛ ولذلك عدّ الحنفية دلالة الاقتضاء من ضمن الدلالات اللفظية، واعتبروها من دلالة المنطوق، -ومثل ذلك يقال في التفريق بين دلالة النص وبيان الضرورة لو ظُن التشابه بينهما-، فيما عدّ الحنفية الثابت ببيان الضرورة من قبيل الدلالة غير اللفظية؛ لأنه استدلال بالسكوت؛ بمعاونة قرينة الحال.

المبحث الرابع: أثر بيان الضرورة في فقه الحنفية

كان لبيان الضرورة عند الحنفية أثره في استنباط الأحكام الشرعية العملية، أبيّن ذلك من خلال بعض التطبيقات التي تظهر اعتماد الحنفية بيان الضرورة في توجيه الأحكام واستنباطها لأفعال المكلفين.

المسألة الأولى: تعيين المرآة المطلقة في الطلاق المبهم، والمسألة مفروضة فيما لو طلق الرجل بائنا واحدة من نسائه الأربع أو الثلاث أو الاثنتين، ولم يعين التي قصدها بالطلاق، فلم تُعرف، فالحكم أن لا يقرب واحدة منهنّ حتى يعلم المرأة التي وقع عليها الطلاق عينا؛ لأن كل واحدة من زوجاته يحتمل أن تكون هي المطلقة (المحرمة)، والفروج مما لا تباح للضرورة، وما لا يباح للضرورة لا يجوز فيه التحري قطعا، فإن رفعن الأمر إلى القاضي وطالبنه بالنفقة والاستمتاع حبسه حتى يعيّن التي وقع عليها الطلاق، وتلزمه نفقة جميع نسائه، ولا يحل لهنّ أن يتزوجن بغيره؛ لأن واحدة منهن فقط هي المطلقة، والأخريات ما زلن في عصمة نكاحه، ويلزمه ديانة كما يقول الحنفية أن يطلق كل واحدة منهن تطليقة، ولا يتزوج بهنّ حتى يتزوجن من غيره ثم يطلقن من أزواجهن، فإن لم يتزوجن؛ فالأصل أن لا يتزوج بواحدة منهنّ[121].

فإن لم يعين الزوج المطلق الزوجة التي وقع عليها الطلاق صراحة، فإنها قد تتعين دلالة بوسائل من التعيين، كلها من باب بيان الضرورة الذي نحن بصدده كما نص على ذلك فقهاء الحنفية، وبيان ذلك على النحو الآتي:

1. البيان بحلف اليمين، نقل ذلك عن محمد بن الحسن -رحمه الله- أن الزوج المطلق لو حلف لثلاث من نسائه الأربع أنه ما طلق واحدة منهنّ؛ فقد تعيّنت الرابعة للطلاق ضرورة، ومثله لو حلف لواحدة من نسائه الاثنتين، طلقت التي لم يحلف لها؛" لأن يمينه محمولة على الصدق، ومن ضرورة حمل يمينه على الصدق تعيّن الأخرى للثلاث"[122]، يعني الطلاق ثلاثا.

2. البيان بالنكول عن حلف اليمين، فيما لو طلب القاضي منه ذلك بناء على الدعوى المرفوعة من قبل نسائه، فيما لو كانت له زوجتان؛ فطالبته الأولى باليمين أنه طلقها فنكل؛ تعيّن أن تكون الأخرى هي المطلقة. يقول صاحب المحيط البرهاني: "فإنه إذا نكل للأولى تتعين الأخرى للطلاق"[123]، فإنه ما نكل عن الحلف لها إلا امتناعا عن اليمين الكاذبة، فعلمنا أنها ليست بالمطلقة لنكوله، فتعيّنت الأخرى للطلاق ضرورة.

3 ـ البيان بالوطء، فيما لو وطئ واحدة من نسائه الاثنتين قبل رفع الأمر إلى القاضي وقبل العلم بالمرأة المطلقة منهنّ؛ مع أن الأصل عدم وطء إحداهنّ حتى يعيّن التي وقع عليها الطلاق، ومثل ذلك لو وطئ ثلاثا من نسائه الأربع قبل العلم بالمطلقة منهنّ، فقد تعيّنت الرابعة التي لم يطأها للطلاق ضرورة، وهذا ما نص عليه فقهاء الحنفية صراحة، يقول صاحب المحيط البرهاني: "فلو أنه وطئ إحداهما فيما إذا كانتا امرأتين قبل المرافعة إلى القاضي وقبل العلم بالمطلقة؛ مع أنه ليس له ذلك؛ تتعين الأخرى للطلاق، وكذلك إذا وطئ الثلاث فيما إذا كانت له أربع نسوة قبل العلم بالمطلقة؛ تتعيّن الرابعة للطلاق[124]"، وأما جعل الحنفية الوطء بيانا فللضرورة كما هو واضح؛ "لأن فعل المسلمين محمول على الصلاح، وإنما يكون وطؤه محمولا على الصلاح إذا كانت الموطوءة منكوحة، ومن ضرورته تعيّن الأخرى للطلاق"[125]، والمسألة محل اتفاق كما يقول ابن الهمام: "في الطلاق المبهم فإنه إذا قال لزوجتيه: إحداكما طالق، ولم يدخل بهما، أو دخل فقال: طالق بائن أو ثلاثا؛ فوطئ إحداهما طلقت الأخرى اتفاقا"[126].

وقد علل ذلك صاحب تبيين الحقائق بأن الغرض الأصلي من وطء الرجل لزوجته حصول الولد، وقصد الرجل حصول الولد دليل على قصده بقاء نكاح الزوجة الموطوءة، فتعينت الأخرى أن تكون هي المقصودة بالطلاق المبهم[127].

وقد ذهب الحنفية أبعد من ذلك فقد نقل عن الكرخي أن البيان قد يحصل حتى بمقدمات الوطء كالتقبيل مثلا[128]، ونص على ذلك الكاساني أيضا[129].

4. موت إحدى الزوجتين بعد الطلاق المبهم يكون بيانا للتي وقع عليها الطلاق، يقول صاحب تبيين الحقائق:" فإن قال لإحدى امرأتيه إحداكما طالق؛ فماتت إحداهما، أو وطئ إحداهما، يكون بيانا إجماعا"[130].

حيث تطلق المرأة الحية بموت صاحبتها؛ لعدم صلاحية المرأة الميتة لإيقاع عليها، وليس له زوجة إلا الثانية التي على قيد الحياة؛ فتعيّن أن تكون هي المطلقة[131].

5ـ الزواج بواحدة منهنّ بعد طلاقهنّ، ينص الحنفية على أن الحكم ديانة فيما لو طلق امرأة بائنا ثم نسيها أن يطلق جميع نسائه كل واحدة تطليقة رجعية، ويتركهن حتى يبنّ منه؛ لأن في إبقائهن في عصمته إضرارا بهنّ؛ ولا يحل له قربانهنّ جميعا؛ لأن واحدة منهنّ مطلقة، وقد اشتبهت بغيرها، حيث إن واحدة من اثنتين وثلاثا من أربع ما زلن في عصمته، وبعد طلاقهنّ لا يحل له أن يتزوج بواحدة منهنّ حتى يعلم التي طلّقها ثلاثا، ثم تتزوج بغيره، إلا أنه إن تزوج بواحدة من الاثنتين؛ تتعيّن الأخرى للطلاق البائن ثلاثا، وإن تزوج ثلاثا من أربع بعد الطلاق؛ تتعيّن الرابعة للطلاق ضرورة[132].

يقول صاحب البدائع: "وكذا إذا تزوج الثانية والثالثة جاز لما قلنا، وتعينت الرابعة للطلاق ضرورة انتفاء المزاحم، وكذا إذا كانتا اثنتين فتزوج إحداهما؛ تعينت الأخرى للطلاق؛ لأنا نحمل نكاح التي تزوجها على الجواز، ولا جواز له إلاّ بتعيين الأخرى للطلاق، فتتعين الأخرى للطلاق ضرورة" [133].

وقد نص الحنفية صراحة على أن تعيين الزوجة في الطلاق المبهم قد يكون نصا صريحا، وقد يكون دلالة، وكل صور البيان دلالة هي من قبيل بيان الضرورة موضوع البحث، وقد رأيت أن اختم المسألة التي بين يديّ بهذا النص الذي ذكره الكاساني تجلية للمسألة، يقول:" ثم البيان ضربان: نص ودلالة. أما النص فهو أن يبين المطلقة نصا، فيقول هذه هي التي كنت طلّقتها، وأما الدلالة، فهي أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان، مثل أن يطأ واحدة أو يقبلها أو يطلقها أو يحلف بطلاقها أو يظاهر منها[134]، فإن كانتا اثنتين تعينت الأخرى للطلاق؛ لأن فعله يحمل على الجواز، ولا يجوز إلا بتعيين الأخرى للطلاق ضرورة، وكذا إذا قال هذه منكوحة[135]، وإن كنّ أربعا أو ثلاثا تعينت الباقيات؛ لكون المطلقة فيهن، فتتعين بالبيان نصا أو دلالة بالفعل أو بالقول"[136].

المسألة الثانية: أقل مدة الحمل.

فقد نقل صاحب فتح القدير أنه لا خلاف بين العلماء في أن أقل مدة الحمل هي ستة أشهر[137]. وقد استدل الحنفية لذلك بقوله تعالى في سورة الأحقاف: **وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا**[138]، حيث جعلت الآية مجموع مدة الحمل والفصال ثلاثين شهرا، وقد نصت الآية الكريمة في سورة لقمان صراحة على أن مدة الفصال وحدها مقدرة بعامين اثنين، بقوله تعالى: **وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ** [139]، والعامان هنا تمام مدة الفصال، والمقدرة بأربعة وعشرين شهرا، وبطرحها من مجموع مدة الحمل والفصال يبقى للحمل مدة ستة أشهر في الحد الأدنى[140].

وهذا نوع من أنواع بيان الضرورة التي سبق الحديث عنها، ومن أمثلة النوع الأول تحديدا.

بل إن الحنفية قد اعتمدوا هذا النوع من أنواع البيان مستندا لإجماع الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ في تقدير أقل مدة الحمل، وأنها مقدرة بستة أشهر، وذلك لما روي أن رجلا تزوج امرأة فأنجبت مولودا بعد ستة أشهر من الزواج، فهمّ سيدنا عثمان رضي الله عنه برجمها، ولكن سيدنا ابن عباس رضي الله عنه وبالفهم السابق أوقف تطبيق الحد عنها، وقال: أما إنها لو خاصمتكم بكتاب الله لخصمتكم؛ فإن الله قد جعل للحمل والفصال مدة ثلاثين شهرا، وجعل للفصال وحده مدة عامين، فلم يبق للحمل إلا ستة أشهر، فدرأ عنها سيدنا عثمان الحد بذلك[141]، يقول صاحب فتح القدير:"فالتمسك بدرء عثمان مع عدم مخالفة أحد فكان إجماعا"[142].

ومن هذا القبيل أيضا ما ذهب إليه الحنفية من أن الغنيمة تقسم خمسة أخماس، منها خمس لله ورسوله بنص الآية الكريمة، وأن الأخماس الأربعة الباقية للغانمين، وذلك من باب بيان الضرورة؛ لأن الله نسب المال للغانمين بقوله تعالى: **وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ**[143] ثم عيّن منه خمسا لنبيه صلى الله عليه وسلم وفي سبيله، فتعيّن أن يكون الباقي للغانمين، يقول صاحب العناية: "ويقسم الإمام الغنيمة فيخرج خمسها لقوله تعالى "**فأن لله خمسه**".... (ويقسم الأربعة الأخماس بين الغانمين) بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فلأن الله تعالى قال "**واعلموا أنما غنمتم من شيء**" أضاف الغنيمة إلى الغانمين وهم الغزاة، ثم قال تعالى: "**فأن لله خمسه**"، فكان بيان ضرورة أن بقية الأخماس للغزاة، وقد عرف ذلك في أصول الفقه"[144].

المسألة الثالثة: حكم الفرقة الواقعة بالخلع.

صورة المسألة كما هي مقصودة بالبحث هنا: أن الخلع يرتب فرقة بين الزوجين باتفاق جميع الفقهاء، إلا أن الخلاف بينهم في نوع هذه الفرقة (حكمها)، فهل هي طلاق بائن، أم فسخ لعقد الزواج، وللخلاف أثره في نقصان عدد الطلقات فيما لو كان طلاقا بائنا، أما لو كان فسخا فإنه لا ينقص عدد طلقات الزوج، حيث ذهب الحنفية إلى أن الفرقة الحاصلة بسبب الخلع هي طلقة بائنة[145]، يقول السرخسي: "وإذا اختلعت المرأة من زوجها فالخلع جائز، والخلع تطليقة بائنة عندنا"[146]، وهو قول عثمان بن عفان وعلي رضي الله عنهما، وسعيد بن المسيب، وشريح وعطاء والزهري، ومكحول، وسعيد بن جبير ـ رحمهم الله[147].

وقد استدل لذلك الحنفية بأدلة على النحو الآتي:

1- أنه المروي عن النبي عليه الصلاة والسلام[148] لقوله: "الخلع تطليقة بائنة"[149].وهو قول جماعة من الصحابة منهم: عمر وعلي وابن مسعود -رضي الله عنهم-[150].

2- أن فرقة الخلع حصلت بعد تمام النكاح، والأصل أن كل فرقة وقعت بعد تمام العقد أن تكون طلاقا، كما هو المعهود، والأصل وجوب حمل الشيء على المعهود حتى يدل الدليل على خلافه، ولم يثبت في الخلع ما يجعل الفرقة فيه فسخا[151].

3- أن مدلول لفظ الخلع لغة يدل على حصول الطلاق لا الفسخ؛ ذلك أنه مأخوذ من الخلع وهو النزع[152]، والنزع لغة إخراج الشيء من الشيء؛ لقوله تعالى: **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ**[153]، وقوله تعالى: **وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ** [154]، بمعنى الإخراج، وخلع الرجل زوجته إذا اخرجها من ملك النكاح، أما الفسخ فهو رفع لأصل العقد، وكأن العقد لم يكن رأسا، ثم إن لفظ الخلع من الألفاظ التي تحتمل وقوع الطلاق؛ فكان من ألفاظ الكنايات، والواقع بالكنايات هو طلاق بائن[155].

4- الاستدلال ببيان الضرورة على النحو الآتي: أن الله تعالى في الآية الكريمة يقول: **الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** [156] فقد ذكر الله تعالى فعل الزوج وهو الطلاق، ثم أفرد فعل الزوجة بالذكر، وهو الافتداء (الخلع)؛ لأنها محتاجة إليه، لا تتخلص إلا به، ولا يتم لها الخلاص إلا بفعل الزوج (الطلاق من قبله)، فكان ذلك بيانا بطريق الضرورة أن الواقع بالخلع طلاق لا فسخ، يقول صاحب كشف الأسرار في توضيح وجه الاستدلال ببيان الضرورة في هذا المقام ما نصه: "ويصر تقدير الكلام: فلا جناح عليهما فيما اختصت به وهو الافتداء، وفيه أي في الإفراد تقرير فعل الزوج على الوصف الذي سبق وهو الطلاق؛ لأنه تعالى لما جمعهما في قولة: أن لا يقيما، ثم خص جانبها مع أنها لا تتخلص بالافتداء إلا بفعل الزوج كان بيانا بطريق الضرورة أن فعله هو الذي سيق في أول الآية وهو الطلاق، ومثل هذا البيان في حكم المنطوق، كما في قوله عز اسمه: **وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ** [157]، فصار كأنه صرح بأن فعله في الخلع طلاق، فمن جعل فعله في الخلع فسخا لا يكون ذلك عملا بهذا الخاص المنطوق حكما وهو الطلاق"[158].

وهذا كما تلاحظ هو النوع الأول من أنواع بيان الضرورة، وهو ما كان في حكم المنطوق أو ما يلزم منطوقا.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث المتواضع أضع بين يدي القارئ الكريم خاتمة بأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، على النحو الآتي:

1- إن القول ببيان الضرورة يعد من الدلالات غير اللفظية؛ ذلك أنه استدلال بالسكوت بمعاونة قرينة الحال؛ التي استدعت اعتباره بيانا ضرورة.

2- إنه وإن اشترك بيان الضرورة مع دلالة الاقتضاء في أن هناك لازما ضروريا استدعى اعتبارهما؛ إلا أنه في دلالة الاقتضاء لازم ذاتي، متقدم، مقصود، يتوقف على تقديره صدق الكلام عقلا أو شرعا؛ بخلاف بيان الضرورة؛ إذ لا يوقف على تقدير صدق الكلام أو صحته، وإن استدعت الضرورة اعتباره.

3- إنه وإن اشترك بيان الضرورة مع دلالة الإشارة في أن هناك ملزوما لازمَ المنصوصَ عليه؛ أفاده الملزومُ المنصوص؛ غير إنه لا يعد مقصودا من سوق الكلام في دلالة الإشارة، كما يعد الملزوم المنصوص من الدلالات اللفظية؛ كالثابت بعبارة النص سواء بسواء، بخلاف الحال في بيان الضرورة.

4- إن القول ببيان الضرورة لا بد له من قرينة تحمل عليه، وتعين على فهم المقصود منه، بالإضافة إلى النص الوارد في الباب، وقد تكون القرينة:(نصية أو قرينة الحال أو السكوت أو الفعل، أو العرف اللغوي)، كما ظهر من أمثلة المبحث الرابع.

5- إن الحنفية بقولهم ببيان الضرورة يقصدون الإفادة من نصوص الشارع والعقلاء؛ بما يمكن أن تفيده النصوص صراحة أو دلالة، واضعين نصب أعينهم العرف اللغوي للعرب في التخاطب والتعبير عن المراد، ولذلك وسعوا من إمكانية الإفادة من النص بقدر الإمكان؛ ولذلك جعلوا للنص دلالة؛ وإن كانت غير لفظية، ووجهوها في الدلالة علي أحكام الشارع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

(1) يقول صاحب التقرير والتحبير في تحديد المقصود بهذه الأنواع من الدلالات: "الدلالة اللفظية إما أن تكون ثابتة بنفس اللفظ أو لا، والأولى إما أن تكون مقصودة منه؛ وهي العبارة، أو لا؛ وهي الإشارة، والثانية إما أن تكون على مسكوت عنه، يفهم بمجرد فهم اللغة؛ وهي الدلالة،أو يتوقف صحة اللفظ أو صدقه عليه؛ وهي الاقتضاء" ابن أمير الحاج، محمد بن محمد، التقرير والتحبير على التحرير، ضبطه عبدالله محمود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط1 .1419هـ 1999م ج1ص139. انظر: صدر الشريعة والتفتازاني، التوضيح بشرحه التلويح، ج1 ص286

(2) ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير على التحرير، ج1ص131، أمير باد شاه، محمد أمين، تيسير التحرير، بيوت – دار الفكر، ج1 ص80.

(3) انظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1 ص36.

(4) انظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1 ص36.

(5) ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير على التحرير، ج1ص131، أمير باد شاه، تيسير التحرير، ج1 ص81.

(6) انظر: الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية- بيروت، ط 1، 1405هـ-1985م، تحقيق الشيخ: إبراهيم العجوز، ج1 ص17.

(7) أمير باد شاه، تيسير التحرير، ج1 ص 83، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير على التحرير، ج1ص134.

(8) أمير باد شاه، تيسير التحرير، ج1 ص 83، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير على التحرير، ج1ص134.

(9) سورة الطلاق آية 1.

(10) سورة النحل آية 89.

(11) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادرـ بيروت، ط1، ج13 ص69،، الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار النشر مكتبة لبنان ناشرون، تحقيق محمود خاطر،1415هـ1995م ص29.

(12) ابن منظور، لسان العرب،،ج13.ص67. الرازي، مختار الصحاح، ص29.

(13) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج13.ص62، الرازي، مختار الصحاح، ص29.

(14) الزركشي،محمد بن بهادر بن عبدالله، البحر المحيط، تحقيق الدكتور محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط1421،1هـ 2000م ج3 ص 65، ابن بدران الدومي، عبدالقادر بن احمد بن مصطفى، نزهة الخاطر العاطر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط2 .1404هـ .1984م، ج2 ص53

(15) الجويني، عبدالملك بن عبدالله بن يوسف، البرهان، علق عليه صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط1. 1418 .1997م، ج1 ص39.

(16) الشيرازي،إبراهيم بن علي،اللمع،تحقيق وتعليق:محي الدين ديب ويوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب ودار ابن كثير ـ بيروت ـ دمشق، ط2، 1418هـ 1997م، ص116. شرح اللمع، تحقيق عبدالمجيد التركي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط1، 1408هـ 1988م، ج1 ص469.

(17) الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى، تقديم الشيخ محمد رمضان، دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت،ج1 ص697.

(18) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج3 ص24.

(19) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام،ج3 ص24.

(20) الزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله، البحر المحيط ج3 ص 65، الشيرازي، اللمع، ص116، شرح اللمع ج1 ص469، ابن بدران الدومي، نزهة الخاطر، ج2 ص52.

(21) الزركشي، البحر المحيط، ج3 ص64، ابن زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر ـ بيروت،ط1، 1411هـ، ص69، الشيرازي،اللمع،ص116، المعافري، أبو بكر بن العربي، المحصول في أصول الفقه، تحقيق حسين علي اليدري، ط1420،1هـ ـ1999م،ص47، يراجع في تعريف البيان: باعمر، قواعد البيان، رسالة ماجستير بإشراف الاستاذ الدكتور فتحي الدريني، كانون أول 1992م ص5-14.

(22) انظر التعريف والإشكالات الواردة عليه في: الجويني، البرهان، ج1 ص39، الزركشي، البحر المحيط، ج3 ص 64، الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام،ج3 ص24، ابن بدران الدومي، نزهة الخاطر العاطر، ج2 ص52.

(23) الرازي، المحصول ج2 ص 618، ابن قدامة، عبدالله بن احمد، روضة الناظر وجنة المناظر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط2 .1404هـ .1984م، ج2 ص53، الشوكاني، محمد بن علي، رشاد الفحول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1. 1414هـ ـ 1994م، ص251

(24) الرازي، المحصول ج2 ص 618.

(25) الطوفي، سليمان بن عبدالقوي، شرح مختصر الروضة، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط4، 1420هـ 2003م، ج2 ص674، ابن بدران الدومي، نزهة الخاطر العاطر، ج2 ص53.

(26) الزركشي، البحر المحيط، ج3 ص 65، الشوكاني، إرشاد الفحول، ص251.

(27) الغزالي، المستصفى، ج1 ص697. هذا وقد نقل الزركشي قول العبدري بعد حكاية المذاهب قال: "الصواب أن البيان هو مجموع هذه الأمور الثلاثة، فعلى هذا يكون حده: أنه انتقال ما في نفس المعلم إلى نفس المتعلم بواسطة الدليل، لكن الاصطلاح إنما وقع على ما رسم به القاضي؛ وذلك أن الدليل هو أقوى الأمور الثلاثة، وأكثرها حظا من إفادة البيان والمبين" الزركشي، البحر المحيط، ج3 ص 65، الشوكاني، رشاد الفحول، ص251، بل إن الطوفي نص على أن الأقوال في المسألة متقاربة، وأن الخلاف لفظي، أو قريب منه، انظر: الطوفي، شرح مختصر الروضة، ج2 ص672.

(28) الغزالي، المستصفى، ج1 ص697، الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج3 ص24.

(29) آية 138 ـ سورة آل عمران، انظر: الغزالي، المستصفى ج1 ص697.

(30) آية 173. سورة البقرة

(31) انظر: القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان 1405 ه - 1985م، ج2 ص224، ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي، أحكام القرآن، الناشر: دار الكتب العلمية،ج1 ص100، الجصاص، أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1405 هـ،تحقيق: محمد الصادق قمحاوي،ج3ص307، الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق، تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت،1393هـ 1973، ج12ص388، ابن منظور، لسان العرب، ج4ص482، الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج2ص77.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت ج 2ص360، الرازي، مختار الصحاح،ج 159.

(32) انظر:الإسنوي، جمال الدين عبدالرحيم، نهاية السول، دار الكتب العلمية. بيروت،ج3 ص73، الزركشي، البحر المحيط،ج4 ص189، يقول ابن السبكي في الإبهاج:"هذا تقسيم أول للمناسب، المناسب إما حقيقي أو إقناعي، الأول الحقيقي وهو إما لمصلحة تتعلق بالدنيا أو بالآخرة، والمتعلق بالدنيا إما أن يكون في محل الضرورة وهو الضروري، أو في محل الحاجة وهو المصلحي، أولا في محل الضرورة ولا الحاجة بل كان مستحسنا في العادات فهو التحسيني، فالضروري ما تضمن حفظ مقصود من المقاصد الخمس التي اتفقت الملل على حفظها وهي النفس والدين والعقل والمال والنسب"، ابن السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ ج3 ص 55.

(33) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تعليق الشيخ عبدالله دراز،المكتبة التوفيقية ـ القاهرة،ج2 ص6.

(34) انظر:العالم، يوسف حامد، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، 1405هـ ـ1994م، ص161.

(35) انظر: القاري، ملاعلي بن سلطان، توضيح المباني وتنقيح المعاني، تحقيق:إلياس قبلان، دار صادر. بيروت، ص362،ملاجيون، احمد بن أبي سعيد بن عبيدالله، شرح نور الأنوار على المنار، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ج2 ص134، الكرماستي، يوسف بن حسين، زبدة الوصول إلى عمدة الأصول، دراسة وتحقيق عبدالرحمن حجقه لي ـ دار صادر ـ بيروت، ص62.

(36) انظر: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، فتح الغفار، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ص333،ابن ملك،عبداللطيف، شرح المنار في الأصول، مكتبة صلاح بلجي- اسطنبول، ص240، الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، الطبعة الأولى ـ1405هـ، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ص67، المناوي، محمد عبدالرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، دار الفكر ـ دمشق، تحقيق محمد رضوان الداية، ص150.

(37) الدريني، محمد فتحي، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، مكتوبة على الآلة الكاتبة، ص137.

(38) ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير على التحرير، ج1ص134، البخاري، عبدالعزيز بن احمد، كشف الأسرار، ضبط وتعليق محمد المعتصم بالله، دار العربي ـ بيروت،1417هـ ـ1997م،ج3 ص285.

(39) أمير باد شاه، تيسير التحرير،ج 1 ص83.

(40) ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير على التحرير،ج1ص135، البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص 285، الكرماستي، زبدة الوصول إلى عمدة الأصول ص62، القاري، توضيح المباني وتنقيح المعاني، ص363، باعمر، قواعد البيان عند الأصوليين،، ص193.

(41) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص285، ملاجيون، شرح نور الأنوار، ج2 ص134، ابن نجيم، فتح الغفار، ص333،الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق،ص137.

(42) أية 11 ـ سورة النساء.

(43) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص285، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 135، السرخسي، أبو بكر محمد بن احمد، أصول السرخسي،حققه د رفيق العجم، دار المعرفة ـ بيروت، ط1، 1418- 1997م،ج2 ص51، ملاجيون، شرح نور الأنوار، ج2 ص134، ابن نجيم، فتح الغفار، ص333، الشاشي، أصول الشاشي مع تعليق مولانا بركة الله اللكنوي، ص198، ابن ملك، شرح المنار في الأصول، ص240

(44) أما عدم صحته قياسا؛ فلأنه لم يبين ما يحتاج إلى البيان، وهو نصيب المضارب الذي يستحقه بالشرط، وليس من ضرورة اشتراط النصف لرب المال أن يكون النصف الآخر للمضارب؛ لأنه مفهوم مخالفة، والحنفية لا يقولون به كما هو معلوم، فقد يشترط نصيبا منه لعامل آخر يعمل معه، أما وجه الاستحسان فلأن عقد المضاربة عقد على الشراكة في الربح، والأصل في المال المشترك أن يكون بيان نصيب أحد الشريكين بيانا لنصيب الآخر،" فصح العقد كما لو صرح بذلك، وهذا عمل بالمنصوص لا بالمفهوم، وهو المراد من قوله هو في حكم المنطوق" انظر: البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص286.

(45) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص285،ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 135، الشاشي، أصول الشاشي مع عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الكنكوهي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1424هـ 2003م، ص164، صدر الشريعة، التوضيح على التنقيح،ج 2ص92، السرخسي،أصول السرخسي،ج2 ص51، النسفي، كشف الأسرار، ج2 ص134، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334، الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق،ص138.

(46) ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير،ج1ص 135، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334، البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص285، السرخسي، أصول السرخسي،ج2 ص51، النسفي، كشف الأسرار،ج2 ص134، باعمر، قواعد البيان عند الأصوليين، ص195.

(47) ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، التحرير بشرحه التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ج1ص 135، أمير باد شاه، تيسير التحرير،ج1 ص 84.

(48) الشاشي، أصول الشاشي مع عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الكنكوهي، ص165.

(49) حتى قال عنه صاحب نور الأنوار في شرحه على المنار:"حال الساكت المتكلم بلسان الحال لا بلسان المقال" ج2 ص135.

(50) القاري، توضيح المباني وتنقيح المعاني، ص363، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334.

(51) الشاشي، أصول الشاشي مع تعليق مولانا بركة الله اللكنوي، ص201.

(52) ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 135، البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص287، السرخسي، أصول السرخسي،ج2 ص52، الشاشي، أصول الشاشي مع عمدة الحواشي، للمولى محمد فيض الكنكوهي، ص165.

(53) أية 157 ـ سورة الأعراف.

(54) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص287، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334.

(55) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص287، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334.

(56)البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص288، النسفي، كشف الأسرار، ج2 ص135.

(57) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص288، الشاشي، أصول الشاشي مع تعليق مولانا بركة الله اللكنوي، ص199.

(58) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص287.

(59) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص288.

(60) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص287.

(61) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص288.

(62) البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص288.

(63) انظر: الكرماستي، زبدة الوصول إلى عمدة الأصول ص62، صدر الشريعة، التوضيح على التنقيح ج2ص93، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334، القاري، توضيح المباني وتنقيح المعاني، ص363، النسفي، كشف الأسرار، ج2 ص135، ملاجيون، شرح نور الأنوار، ج2 ص135، باعمر، قواعد البيان عند الأصوليين، ص195.

(64) القاري، توضيح المباني وتنقيح المعاني، ص363، ملاجيون، شرح نور الأنوار، ج2 ص135. ابن ملك، شرح المنار في الأصول، ص240.

(65) انظر: ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 136، صدر الشريعة، التوضيح على التنقيح ج2 ص93، السرخسي، أصول السرخسي،ج2 ص52، البخاري، كشف الأسرار،ج3 ص289، النسفي، كشف الأسرار، ج2 ص135.

(66) يقول صاحب كشف الأسرار:" أو ما أشبه ذلك من سكوتهم في تقدير الحيض عما فوق العشرة، مع أنه موضع الحاجة إلى البيان، البخاري، كشف الأسرار ج3 ص289.

(67) وذلك للحديث الذي ذكره الحنفية في تحديد أقل الحيض وأكثره عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:" أَقَلُّ مَا يَكُونُ الْحَيْضُ لِلْجَارِيَةِ الثَّيِّبِ، وَالْبِكْرِ جَمِيعًا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ مِنْ الْحَيْضِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَمَا زَادَ عَلَى الْعَشَرَةِ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ" وقد أخرجه الدارمي في سننه، من حديث أنس، رقم (834)،الناشر:دار الكتاب العربي– بيروت، ط1، 1407م، تحقيق:فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي،وأخرجه الدارقطني في سننه، حديث رقم (19)،الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1386 – 1966، والبيهقي، في السنن الكبرى، حديث رقم (1605)،الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند،ط1: الأولى ـ 1344 هـ، وقد قال فيه ابن حجر:"حديث أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام رواه الطبراني والدارقطني من حديث أبي أمامة وزاد في آخره فإذا زاد فهي مستحاضة وفي الباب عن واثلة رفعه أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أخرجه الدارقطني وإسناده ضعيف..... عشر وعن أبي سعيد رفعه أقل حيض ثلاث وأكثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية وفيه أبو داود النخعي وهو واه، وعن أنس رفعه: الحيض ثلاثة أيام فإذا جاوزت العشر فهي مستحاضة أخرجه ابن عدي وفيه الحسن بن دينار وهو واه وعن عائشة مرفوعا أكثر الحيض عشر وأقله ثلاث أخرجه ابن حبان في الضعفاء وفيه الحسين بن علوان وهو متروك" ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، الدراية في تخريج أحاديث الهداية،المحقق: السيد عبد الله هاشم المدني، الناشر:دار المعرفة– بيروت.حديث رقم:(68)ج1ص84،انظر: الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، قدم للكتاب:محمد يوسف البَنوري، صححه ووضع الحاشية:عبدالعزيز الفنجاني ومحمد يوسف الكاملفوري،المحقق: محمد عوامة، الناشر:مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة،ط1، 1418هـ/1997م، ج 1 ص 191

(68) الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت،ط2 - 1982م، ج1 ص40، ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت، ط2، ج1 ص201، السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، دار المعرفة، بيروت،ج3 ص147، حتى قال السرخسي:"والمقادير لا تعرف قياسا فما نقلعنهم كالمروي عن رسول الله".

(69) آية 222 – سورة البقرة".

(70) التفتازاني، التلويح ج 2ص93، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334.

(71) انظر: ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 136، التفتازاني، التلويح ج2 ص93، السرخسي، أصول السرخسي،ج2 ص53، ص289، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334، أصول الشاشي مع تعليق مولانا بركة الله اللكنوي، ص200، الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص140.

(72) الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص140.

(73) انظر: ابن نجيم، فتح الغفار، ص334.

(74) لما رواه البخاري في صحيحه: باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود، حديث رقم(2524) من حديث ابن أبي مليكة قال كتب ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه.وفي باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه،حديث رقم(2379)، ومسلم في صحيحه:عن ابن عباس بلفظ: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه)، باب اليمين على المدعى عليه، حديث رقم (1711)، وأبو داود في سننه، باب اليمين على المدعى عليه، حديث رقم (3621)، والترمذي، في جامعه، بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ،حديث رقم (1342) وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

(75) البخاري، كشف الأسرار ج3 ص290، صدر الشريعة، التوضيح على التنقيح ج2ص 93، أصول الشاشي مع تعليق مولانا بركة الله اللكنوي، ص200، الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص140.

(76) انظر: البخاري، كشف الأسرار ج3 ص290، النسفي، كشف الاسرارج2 ص136، ملاجيون، شرح نور الأنوار،ج2 ص136، الكرماستي، زبدة الوصول إلى عمدة الأصول ص62، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 136، صدر الشريعة، التوضيح على التنقيح ج2 ص94، السرخسي، أصول السرخسي،ج2 ص52، ص289، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334،

(77) ابن ملك، شرح المنار في الأصول، ص240، ملاجيون، شرح نور الأنوار،ج2 ص136، باعمر، قواعد البيان عند الأصوليين، ص198.

(78) انظر: البخاري، كشف الأسرار ج3 ص292، النسفي، كشف الاسرارج2 ص136، الكرماستي، زبدة الوصول إلى عمدة الأصول ص62، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 136، صدر الشريعة، التوضيح على التنقيح ج2 ص94.

(79) انظر: القاري، توضيح المباني وتنقيح المعاني، ص363، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 136، ابن نجيم، فتح الغفار، ص335، النسفي، كشف الاسرارج2 ص136، الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص141.

(80) أخرجه ابن ماجة في سننه، بَاب مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، حديث رقم(2340) عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، وقال عنه الشيخ الألباني حديث صحيح، وحديث رقم(2342 و2341) تحقيق: بشار عواد معروف الناشر: دار الجيل،ط1، 1418هـ، 1998م، وأحمد بن حنبل في مسنده ج 1 ص 313، حديث رقم (2865) عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ضرر ولا ضرار قال شعيب الأرنؤوط: حسن، وجزء من حديث رقم(22778)، مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان،ط1 1425هـ - 2004م، بَاب الْقَضَاءِ فِي الْمَرْفِقِ، حديث رقم(2758)، والحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، 1411 – 1990، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، حديث رقم(2345)عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"لا ضرر ولا ضرار من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه" قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، قال الذهبي قي التلخيص: على شرط مسلم، والبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، سنن البيهقي الكبرى،الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، 1414 – 1994، تحقيق:محمد عبدالقادر عطا، (باب لا ضرر ولا ضرار)،حديث رقم(11717)و(11718)و(11719) وباب (مَا لاَ يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ) حديث رقم (20947) وباب من قضى فيما بين الناس بما فيه صلاحهم ودفع الضرر عنهم على الاجتهاد، حديث رقم(12224) و(12225) والدارقطني: علي بن عمر أبو الحسن،سنن الدارقطني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1386 – 1966، تحقيق: عبد الله هاشم المدني، (باب في المرأة تقتل إذا ارتدت) حديث رقم(83و84 و85و 86)

(81) انظر: التفتازاني، التلويح ج2ص93، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير،ج1ص 136، الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص141.

(82) التفتازاني، التلويح ج 2ص94، انظر: ابن نجيم، فتح الغفار، ص334، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير،ج1ص 138.

(83)الشاشي، أصول الشاشي مع تعليق مولانا بركة الله اللكنوي، ص199-201، الكنكوهي، عمدة الحواشي على أصول الشاشي، ص165.

(84) انظر: ابن نجيم، فتح الغفار، ص335، الكرماستي، زبدة الوصول إلى عمدة الأصول ص62، النسفي، كشف الاسرارج2 ص137، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 138، باعمر، قواعد البيان عند الأصوليين، ص199

(85) ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 138

(86) الشاشي، أصول الشاشي مع تعليق مولانا بركة الله اللكنوي، ص201، الشاشي، أصول الشاشي مع عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الكنكوهي، ص167.

(87) انظر هذه الشروط: ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 138، النسفي، كشف الاسرارج2 ص 137-138، الشاشي، أصول الشاشي مع عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الكنكوهي،ص167.

(88) النسفي، كشف الاسرارج2 ص138، يقول:"وأجمعوا في قوله: له عليّ مائة وثلاثة دراهم أن المائة من الدراهم"، صدر الشريعة، التوضيح ج2 ص94، السرخسي، أصول السرخسي، ج2 ص54، الشاشي، أصول الشاشي، مع عمدة الحواشي للكنكوهي ص167، البخاري، كشف الأسرار ج3 ص293 الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص141.

(89) النسفي، كشف الاسرارج2 ص 138، السرخسي، أصول السرخسي، ج2 ص54، الشاشي، أصول الشاشي، مع عمدة الحواشي للكنكوهي، ص167

(90) النسفي، كشف الاسرارج2 ص 138.

(91) الشاشي، أصول الشاشي، مع عمدة الحواشي للكنكوهي، ص167 صدر الشريعة، التوضيح ج2 ص94، ملاجيون، شرح نور الأنوار،ج2 ص137، الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص141

(92) الشاشي، أصول الشاشي، مع عمدة الحواشي للكنكوهي ص 167.

(93) السرخسي،أصول السرخسي،ج2 ص 54، الشاشي،أصول الشاشي، مع عمدة الحواشي للكنكوهي ص167 ج2 ص137، الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص141.

(94) انظر: السرخسي، أصول السرخسي،ج2 ص53، البخاري، كشف الأسرار ج3 ص293، النسفي، كشف الاسرارج2 ص137، ابن نجيم، فتح الغفار، ص334، الكرماستي، زبدة الوصول إلى عمدة الأصول ص62، صدر الشريعة، التوضيح على التنقيح ج2 ص94، الشاشي، أصول الشاشي، مع عمدة الحواشي للكنكوهي، ص167، القاري، توضيح المباني وتنقيح المعاني، ص365

(95) الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص142.

(96) وقد نص أبو بكر الجصاص على أن ما جرى العرف به يكون كالمنطوق صراحة، يقول:"وهذا مبني على ما جرت العادة بالإذن فيه، فيكون المعتاد من ذلك كالمنطوق به" الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، دار إحياء التراث- بيروت، 1405هـ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، ج 5 ص198، وفي موضع آخر يقول:"فَصَارَ الْمُعْتَادُ المعارف كَالْمَنْطُوقِ بِهِ" ج5 ص171.

(97) انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج2 ص53، البخاري، كشف الأسرار ج3 ص293، النسفي، كشف الاسرار،ج2 ص138،التفتازاني، التلويح،ج2 ص94، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج1ص 138، القاري، توضيح المباني وتنقيح المعاني، ص365، ابن ملك، شرح المنار في الأصول، ص240.

(98) انظر: السرخسي، أصول السرخسي،ج2 ص53، النسفي، كشف الاسرار،ج2 ص138، البخاري، كشف الأسرار، ج3 ص294، ابن ملك، شرح المنار في الأصول، ص240.

(99) انظر: صدر الشريعة، التوضيح، ج2 ص94. يقول:"إذا ذكر بعد المائة عددا مضافا نحو مائة وثلاثة أثواب فان الأخير بيان المائة بالاتفاق، فان كان بعد المائة شيء من المقدرات كالدرهم والدينار والقفيز نجعله بيانا للمائة قياسا على العدد، والجامع كونهما مقدرين"، الدريني، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، ص142.

(100) السمرقندي، أبو بكر محمد بن أحمد، ميزان الأصول في نتائج العقول، تحقيق محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط2، مصورة عن الأولى،14018هـ -1997م، ص397، ويضيف:" ولا هو المراد بالإنزال حتى يسمى نصا، ولا عرف أيضا بنفس الكلام في أول ما قرع سمعه من غير تأمل؛ حتى يسمى ظاهرا".

(101) آية 8 – سورة الحشر.

(102) السمرقندي، ميزان الأصول، ص397، التفتازاني، التلويح،ج1 ص287و 290، النسفي، كشف الأسرار،ج1ص376.

(103) النسفي، كشف الأسرار،ج1ص377.

(104) يقول السمرقندي: "ولكن عرف بنفس اللفظ بواسطة التأمل من غير زيادة ولا نقص، فيسمى إشارة": السمرقندي، ميزان الأصول، ص397، والتفتازاني، التلويح، ج1 ص286، يقول النسفي:"لأن الثابت بالإشارة كالثابت بالعبارة من حيث إن كل واحد منهما ثابت بصيغة الكلام"، النسفي، كشف الأسرار،ج1 ص382.

(105) السرخسي، أصول السرخسي،ج1 ص266.

(106) يقول صاحب تيسير التحرير: "وهي أي الضرورية أربعة أقسام، كلها دلالة سكوت ملحق باللفظية؛ لأن السكوت بمعاونة المقام يقتضي اعتبارها" أمير باد شاه، تيسير التحرير، ج1 ص83، انظر: ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير على التحرير، ج1ص135.

(107) انظر: السمرقندي، ميزان الأصول، ص397، صدر الشريعة والتفتازاني، التوضيح بشرحه التلويح، ج1 ص286 وص287.

(108) السرخسي، أصول السرخسي،ج1 ص260، السمرقندي، ميزان الأصول، ص402، الدريني، محمد فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ط3، مؤسسة الرسالة ـ بيروت،ص278

(109) آية 82 – سورة يوسف.

(110) انظر: السمرقندي، ميزان الأصول، ص 403، السرخسي، أصول السرخسي،ج1 ص263، صدر الشريعة، التوضيح،ج1 ص301 وما بعدها. يقول ابن نجيم الحنفي:"اعلم أن العامة جعلوا ما أضمر لتصحيح المنطوق ثلاثة: ما اضمر ضرورة الصدق، كرفع عن أمتي، وما أضمر لصحته عقلا،" كاسأل القرية"، وشرعا: كأعتق عبدك، وسموا الكل مقتضى بالفتح، فهو ما استدعاه الصدق أو الصحة، وقالوا بجواز عمومه ما خلا الدبوسي": ابن نجيم، فتح الغفار، ص231.

(111) انظر: السرخسي، أصول السرخسي،ج1 ص262، حتى قال النسفي من الحنفية: "ويقال المقتضى جعل غير المذكور مذكورا تصحيحا للمذكور" النسفي، كشف الأسرار،ج1 ص393.

(112) آية 23 – سورة النساء.

(113) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطلاق، حديث رقم(2801) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي قي التلخيص. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، باب جَامِعِ الأَيْمَانِ مَنْ حَنِثَ نَاسِيًا لِيَمِينِهِ أَوْ مُكْرَهًا عَلَيْهِ قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ (إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ)، حديث رقم (20507)، أخرجه ابن ماجه في سننه، باب طلاق المكره والناسي، حديث رقم (2043) و(2045) وقال عنه الشيخ الألباني: صحيح، أخرجه ابن حبان: في صحيحه، في ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا وَضَعَ اللَّهُ بِفَضْلِهِ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ. حديث رقم (7219).

(114) انظر: السرخسي، أصول السرخسي،ج1 ص263، السمرقندي، ميزان الأصول، ص401، ابن نجيم، فتح الغفار، ص231، الدريني، المناهج الأصولية، ص278

(115) انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج1 ص263، السمرقندي، ميزان الأصول، ص401، ابن نجيم، فتح الغفار، ص231، يقول صاحب فتح الغفار: "وخالفهم (يقصد عموم الحنفية) فخر الإسلام وشمس الأئمة وصدر الشريعة وصاحب الميزان، فقالوا المقتضى ما أضمر لصحة الكلام شرعا، وجعلوا ما وراءه محذوفا أو مضمرا": ابن نجيم، فتح الغفار، ص231، ويفرقون بينهم بأن المقتضى إنما يقدر للضرورة؛ وبالتالي يقتصر فيه على قدر الضرورة، ومن ثم فلا عموم له، إذ هو مجرد معنى عقلي مقدر، ولا يجعل كالمنصوص صراحة، بخلاف المحذوف فهو كالمنصوص صراحة، فيغير في حركات الإعراب بعد التقدير، وله عموم بحسب صيغته.التفتازاني، التلويح، ج1 ص303 وما بعدها، انظر المراجع السابقة، الدريني، المناهج الأصولية، ص286، وانظر رأيه 288

(116) السرخسي، أصول السرخسي،ج1 ص260، يقول السرخسي:" ولكنا نقول ثبوت المقتضى للحاجة والضرورة، حتى إذا كان المنصوص مفيدا للحكم بدون المقتضى لا يثبت المقتضى لغة ولا شرعا، والثابت بالحاجة يتقدر بقدرها؛ ولا حاجة إلى إثبات صفة العموم للمقتضى، فإن الكلام مفيد بدونه"، انظر: الدريني، محمد فتحي، المناهج الأصولية، ص276

(117) انظر: السمرقندي، ميزان الأصول، ص402، النسفي، كشف الأسرار،ج1 ص394، ملاجيون، نور الأنوار،ج1 ص395

(118) أية 11 ـ سورة النساء.

(119) بل إن الحنفية الذين قالوا بالإضمار أو الحذف نصوا صراحة على أن المضمر أو المحذوف يعد من قبيل المنصوص صراحة، فيؤثر حتى في نظم الكلام وحركات الإعراب بعد التقدير. انظر النسفي، كشف الأسرار،ج1 ص395، الدريني، المناهج الأصولية، ص286.

(120) السرخسي، أصول السرخسي، ج1 ص260، النسفي، كشف الأسرار،ج1 ص394، يقول ابن نجيم في شرحه على المنار: "والثابت به أي الاقتضاء كالثابت بدلالة النص في كونه مضافا إلى النص ومقدما على القياس" فتح الغفار، ص233.

(121) انظر:نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، ج1 ص364، ابن الصدر الشهيد، محمود بن أحمد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج6 ص92، الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228

(122) انظر: ابن الصدر الشهيد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني،ج6ص92، الكاساني، بدائع الصنائع،ج3 ص228

(123) ابن الصدر الشهيد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني ج6 ص92، الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228، نظام الدين، الفتاوى الهندية، ج1 ص365.

(124) ابن الصدر الشهيد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج6 ص92.

(125) ابن الصدر الشهيد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج6 ص92، الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228، نظام الدين، الفتاوى الهندية، ج1 ص365، السرخسي، المبسوط، ج7 ص86، الزيلعي، تبيين الحقائق، دار الكتب الإسلامي، القاهرة - 1313هـ، ج3 ص87، ابن الهمام، فتح القدير، ج4 ص500.

(126) ابن الهمام، فتح القدير، ج4 ص500.

(127) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج3 ص87.

(128) ابن الهمام، فتح القدير، ج4 ص500، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج3 ص668، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج3 ص 87،ا نظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228.

(129) الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228.

(130) الزيلعي، تبيين الحقائق، ج3 ص 87، انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، ج2 ص235

(131) ابن الهمام، فتح القدير، ج4 ص500، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج3 ص668، الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228.

(132) ابن الصدر الشهيد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج6 ص92، الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228.

(133) الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228، انظر: نظام الدين، الفتاوى الهندية، ج1 ص365.

(134) وذلك أن طلاقه وحلفه بالطلاق وظهاره لا يكون إلا من الزوجة، فإذا طلّق واحدة أو ظاهر منها أو حلف بطلاقها فذلك يعني أنها ما زالت زوجة، ومن ضرورته أن تتعين الأخرى للطلاق.

(135) لأنه لما طلق واحدة منهنّ ثم عيّن التي لم يقصد طلاقها؛ تعيّن أن تكون الأخرى هي المطلقة ضرورة.

(136) الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص228.

(137) ابن الهمام، فتح القدير،ج4 ص362.

(138) آية 15 ـ سورة الأحقاف.

(139) آية 14 ـ سورة لقمان.

(140) ابن الهمام، فتح القدير،ج4 ص362، شيخي زاده، مجمع الأنهر، ج2 ص157، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج3 ص210، الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص211، المرغيناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر، الهداية، المكتبة الإسلامية، ج2 ص36، إبراهيم بن أبي اليمن، لسان الحكام في معرفة الأحكام، ص332.

(141) أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، باب مَا جَاءَ فِى أَقَلِّ الْحَمْلِ،أثر رقم: (15959، 15958، 15957)، والإمام مالك بن أنس،الموطأ:أثر رقم (3045)، وعبد الرزاق الصنعاني، المسند، أثر رقم: (13443،13444، 13446، 13448)، وابن حجر العسقلاني: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،ج3 ص472، غير أن بعض الروايات ذكرت أن عليا هو الذي قال ذلك وأن الحادثة حصلت مع سيدنا عمر،وفي بعض الرايات أن القائل ابن عباس لعمر، وفي بضها الآخر أن الحادثة حصلت في عهد سيدنا عثمان وأن القائل ابن عباس، والأثر صحيح كما حكم بذلك ابن الملقن، انظر: ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – السعودية، ط1، 1425هـ-2004م، ج8 ص132.

(142) ابن الهمام، فتح القدير،ج4 ص363، الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص211، إبراهيم بن أبي اليمن، لسان الحكام في معرفة الأحكام، ص332.

(143) آية 40 ـ سورة الأنفال.

(144) البابرتي، محمد بن محمود، العناية شرح الهداية، مطبوع مع شرح فتح القدير،دار الفكر – ط2، 1397هـ- 1977م، ج5 ص492.

(145) انظر: ابن الهمام، فتح القدير،ج4 ص211، شيخي زاده، مجمع الأنهر، ج2 ص101، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، دار الفكر – بيروت، 1421هـ، ج3 ص442، المرغيناني، الهداية، ج2 ص13، ابن نجيم، البحر الرائق، دار المعرفة – بيروت، ط2،ج4 ص77، السمرقندي، علاء الدين، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت،ط1، 1405هـ 1984م، ج2ص199، السرخسي، المبسوط، ج6 ص171.

(146) السرخسي، المبسوط، ج6 ص171.

(147) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي، المصنف في الأحاديث والآثار،الناشر: مكتبة الرشد – الرياض،الطبعة الأولى،1409، تحقيق:كمال يوسف الحوت، انظر الآثار رقم: (18431،18432،18436،18433،18444،18442،18443،18439،18448)

(148) السرخسي، المبسوط، ج6 ص171، ابن الهمام، فتح القدير، ج4 ص214، ابن نجيم، البحر الرائق، ج4 ص77، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج2 ص268، المرغيناني، الهداية، ج2 ص13.

(149) رواه البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، حديث رقم (15263) هـ، الدارقطني سنن الدارقطني، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، حديث رقم (134)، قال عنه الزيلعي في نصب الراية لأحاديث الهداية: "وَرَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي "الْكَامِلِ"، وَأَعَلَّهُ بِعَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ الثَّقَفِيِّ، وَأَسْنَدَ عَنْ الْبُخَارِيِّ، قَالَ: تَرَكُوهُ، وَعَنْ النَّسَائِيِّ، قَالَ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَعَنْ شُعْبَةَ قَالَ: احْذَرُوا حَدِيثَهُ، وَسَكَتَ عَنْهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، إلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافَهُ مِنْ رِوَايَةِ طَاوُسٍ عَنْهُ، قَالَ: الْخُلْعُ فُرْقَةٌ، وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ" ج3 ص243، ابن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، حديث رقم (580)، ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، التحقيق في أحاديث الخلاف، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، 1415، حديث رقم (1715) و(1716).

(150) السرخسي، المبسوط، ج6 ص171، ابن الهمام، فتح القدير،ج4 ص214، الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص144، الزيلعي، تبيين الحقائق،ج2 ص268، انظر:ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ 1989م، ج 3ص433.

(151) ابن الهمام، فتح القدير،ج4 ص214، السرخسي، المبسوط، ج6 ص172.

(152)يقول صاحب القاموس المحيط،: "الخَلْعُ كالمَنْعِ: النَّزْعُ.. وبالضم: طَلاقُ المرأةِ ببدَلٍ منها أو من غَيْرِهَا كالمُخَالَعَةِ والتَّخالُعِ وقد اخْتَلَعَتْ هي". محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، باب العين، فصل الخا. يقول صاحب مختار الصحاح: "خَلَعَ ثوبه ونعله وقائده وخلع عليه خِلْعَةً كله من باب قطع، وخلع امرأته خُلْعاً بالضم، وخُلِعَ الوالي عزل، وخَالَعَتِ المرأة بعلها أرادته على طلاقها ببدل منها له فهي خالِعٌ". الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، باب الخا.

(153) آية 43- سورة الأعراف وآية 47- سورة الحجر.

(154) آية 108 - سورة الأعراف، وآية 33 – سورة الشعراء.

(155) الكاساني، بدائع الصنائع، ج3 ص145، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج2 ص268، ابن نجيم، البحر الرائق، ج4 ص77، ابن الهمام، فتح القدير، ج4 ص214.

(156) آية 229 - سورة البقرة.

(157) أية 11 ـ سورة النساء.

(158) البخاري، كشف الأسرار،ج1 ص 139.ط1، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبدالله محمود،1418هـ 1997م.

المراجع

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي. (1409هـ). **المصنف في الأحاديث والآثار**، ط1، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. (د.ت). **التحقيق في أحاديث الخلاف**، ط1، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن السبكي، علي بن عبد الكافي. (1404هـ). **الإبهاج في شرح المنهاج**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي. (د.ت). **أحكام القرآن**، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. (1425هـ، 2004م). **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، ط1، تحقق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية.

ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد. (1419هـ، 1999م). **التحرير بشرحه التقرير والتحبير**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أمير الحاج، محمد بن محمد. (1419هـ، 1999م). **التقرير والتحبير على التحرير**، ط1، ضبطه عبدالله محمود، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن بدران الدومي، عبدالقادر بن احمد بن مصطفى. (1404هـ، 1984م). **نزهة الخاطر العاطر**، ط2، الرياض: مكتبة المعارف.

ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البُستي. (1414هـ، 1993م). **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، ط2، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (د.ت). **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. (1419هـ، 1989م). **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد. (1411هـ). **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، ط1، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار الفكر المعاصر.

ابن قدامة، عبدالله بن احمد. (1404هـ، 1984م). **روضة الناظر وجنة المناظر**، ط2، الرياض: مكتبة المعارف.

ابن ملك، عبداللطيف. (د.ت). **شرح المنار في الأصول**، اسطنبول: مكتبة صلاح بلجي.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. (د.ت). **البحر الرائق**، ط2، بيروت: دار المعرفة.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. (د.ت). **فتح الغفار**، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (د.ت). **سنن أبي داود**، بيروت: دار الكتاب العربي.

أحمد بن حنبل. (1420هـ، 1999م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ط2، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة.

الإسنوي، جمال الدين عبدالرحيم. (د.ت). **نهاية السول**، بيروت: دار الكتب العلمية.

الآمدي، علي بن محمد. (1405هـ، 1985م). **الإحكام في أصول الأحكام**، ط1، تحقيق الشيخ: إبراهيم العجوز، بيروت: دار الكتب العلمية.

البابرتي، محمد بن محمود. (1397هـ، 1977م). **العناية شرح الهداية**، ط2، مطبوع مع شرح فتح القدير، بيروت: دار الفكر.

باعمر، عمر بن عيدروس. (1992م). **قواعد البيان عند الأصوليين**، رسالة ماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور فتحي الدريني، كانون أول.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. (1407هـ، 1987م). **الجامع الصحيح المختصر**، ط3، بيروت: دار ابن كثير، اليمامة.

البخاري، عبدالعزيز بن احمد. (1417هـ، 1997م). **كشف الأسرار**، ضبط وتعليق محمد المعتصم بالله، بيروت: دار العربي.

البيهقي. (1344هـ). **في السنن الكبرى**، ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف النظامية.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. (1419هـ، 1998م). **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبدالله. (1419هـ، 1998م). **التلويح إلى كشف حقائق التنقيح**، ط1، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الجرجاني، علي بن محمد. (1405هـ). **التعريفات**، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

الجصاص، أحمد بن علي الرازي. (1405هـ). **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الجويني، عبدالملك بن عبدالله بن يوسف. (1418هـ، 1997م). **البرهان**، ط1، علق عليه صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية.

الحاكم، محمد بن عبدالله، (1411هـ، 1990م). **المستدرك على الصحيحين**، ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عط، بيروت: دار الكتب العلمية.

الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (1386هـ، 1966م). **سنن الدارقطني**، تحقيق: عبد الله هاشم المدني، بيروت: دار المعرفة.

الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن. (1407م). **سنن الدارمي**، ط1، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، بيروت: دار الكتاب العربي.

الدريني، محمد فتحي. (د.ت). **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي**، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدريني، محمد فتحي، محاضرات ألقاها على طلبة جامعة دمشق، مكتوبة على الآلة الكاتبة.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (1415هـ، 1995م). **مختار الصحاح**، تحقيق محمود خاطر، بيروت: مكتبة لبنان.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق. (1393هـ، 1973م). **تاج العروس**، تحقيق مصطفى حجازي، الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله. (1421هـ، 2000م). **البحر المحيط**، ط1، تحقيق الدكتور محمد محمد تامر، بيروت: دار الكتب العلمية.

الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. (1313هـ). **تبيين الحقائق**، القاهرة: دار الكتب الإسلامي.

الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. (1418هـ، 1997م). **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، ط1، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبدالعزيز الفنجاني ومحمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر.

السرخسي، أبو بكر محمد بن احمد. (1418هـ، 1997م). **أصول السرخسي**، ط1، حققه د رفيق العجم، بيروت: دار المعرفة.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل. (د.ت). **المبسوط**، بيروت: دار المعرفة.

السمرقندي، أبو بكر محمد بن أحمد. (1401هـ، 1997م). **ميزان الأصول في نتائج العقول**، ط2، تحقيق محمد زكي عبد البر، القاهرة: مكتبة دار التراث.

السمرقندي، علاء الدين. (1405هـ، 1984م). **تحفة الفقهاء**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، لبنان.

الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق. (1424هـ، 2003م). **أصول الشاشي مع عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الكنكوهي**، ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق. (1428هـ، 2007م). **أصول الشاشي مع تعليق مولانا بركة الله اللكنوي**، ط1، قدم له أبو الحسن عبد المجيد المرادزهي الخاشي. دمشق: دار ابن كثير.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (د.ت). **الموافقات**، تعليق الشيخ عبدالله دراز، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

الشوكاني، محمد بن علي. (1414هـ، 1994م). **إرشاد الفحول**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الشيرازي، إبراهيم بن علي. (1408هـ، 1988م). **شرح اللمع**، ط1، تحقيق عبدالمجيد التركي، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الشيرازي، إبراهيم بن علي. (1418هـ، 1997م). **اللمع**، ط2، تحقيق وتعليق: محي الدين ديب ويوسف علي بديوي، بيروت: دار الكلم الطيب ودمشق: دار ابن كثير.

صدر الشريعة، عبيدالله بن مسعود المحبوبي. (1419هـ، 1998م). **التوضيح شرح التنقيح**، ط1، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الطوفي، سليمان بن عبدالقوي. (1420هـ، 2003م). **شرح مختصر الروضة**، ط4، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الغزالي، محمد بن محمد. (د.ت). **المستصفى**، تقديم الشيخ محمد رمضان، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (د.ت). **القاموس المحيط**. (د.ن).

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. (د.ت). **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، بيروت: المكتبة العلمية.

القاري، ملا علي بن سلطان. (1427هـ، 2006م). **توضيح المباني وتنقيح المعاني**، ط1، تحقيق: إلياس قبلان، بيروت: دار صادر.

القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. (1405هـ، 1985م). **الجامع لأحكام القرآن**، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد. (1982م). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي.

الكرماستي، يوسف بن حسين. (د.ت). **زبدة الوصول إلى عمدة الأصول**، دراسة وتحقيق عبدالرحمن حجقه لي، بيروت: دار صادر.

ماجة، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني. (1418هـ، 1998م). **سنن ابن ماجه**، ط1، تحقيق: بشار عواد معروف بيروت: دار الجيل.

مالك بن أنس. (1425هـ، 2004م). **الموطأ**، ط1، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان.

المرغيناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر. (د.ت). **الهداية**، المكتبة الإسلامية.

مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري. (د.ت). **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المعافري، أبو بكر بن العربي. (1420هـ، 1999م). **المحصول في أصول الفقه**، ط1، تحقيق حسين علي اليدري.

ملاجيون، احمد بن أبي سعيد بن عبيدالله. (د.ت). **شرح نور الأنوار على المنار**، بيروت: دار الكتب العلمية.

المناوي، محمد عبدالرؤوف. (د.ت). **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق محمد رضوان الداية، بيروت: دار الفكر.

منظور، محمد بن مكرم. (1375هـ، 1955م). **لسان العرب**، ط1، بيروت: دار صادر للطباعة النشر.

يوسف، حامد. (1405هـ، 1994م). **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**، ط2، الدار العالمية للكتاب الإسلامي.

التعويض عن العدول في خطبة الزواج وفقاً لقانون الأحوال الشخصية الأردني

"دراسة مقارنة"

بشار المومني، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، فرع العين، الإمارات العربية المتحدة.

استلم البحث في 2010/8/3 وقبل للنشر 2011/2/1

ملخص

يعالج هذا البحث: موضوع التعويض عن العدول في خطبة الزواج، تنظيمه القانوني والفقهي، ومدى أحقية المضرور بالمطالبة بالتعويض عن الضرر نتيجة العدول.

وكانت مسألة التعويض ولا تزال محل خلاف قانوني وفقهي وقضائي بين المؤيد والمعارض وختمنا ببعض النتائج، وأبدينا بعض المقترحات، كمحاولة لإعادة النظر في النصوص القانونية الحالية وتوحيدها، وتطبيق القواعد الفقهية الأصولية.

وأوصى الباحث بعدم الأخذ بالتعويض عن الضرر بشقيه المادي والمعنوي نتيجة العدول من أحدهما لأن سمعة الخاطب أو المخطوبة لا يمكن أن تعوض بمال. وأن ما لحق بأحدهما من أضرار مادية نتيجة العدول إنما هو تقصير، لعلمهما أن أياً منهما قد يعدل وفي أي وقت لعدم وجود عقد، والمقصر أولى بالخسارة.

وعدم ربط التعويض بالتعسف في استعمال الحق، لأن الخاطب الذي يعدل، لا يعدّ متعدياً، بل يمارس حقا مشروعاً له.

الكلمات الدالة: *التعويض، العدول، الخطبة، التنظيم القانوني، التنظيم الفقهي، التطبيق القضائي، قانون الأحوال الشخصية.*

Compensation for Recantation from Engagement in the Jordanian Civil Status Law: A Comparative Study

Bashar Al-Momani*: Al Ain University of Science and Technology, UAE.*

Abstract

This study deals with the issue of recantation from engagement in the Jordanian Civil Status Law: its jurisprudential and legal organization as well as the eligibility of the affected person to claim a compensation for the damage resulted from the recantation.

The compensation issue was and still is a legal, judicial, and jurisprudential issue of controversy. We conclude with some results and suggest some proposals, as an attempt to review and unite the current legal texts and to apply the fundamentalist and jurisprudential rules.

The researcher recommended that the compensation for the damage resulted from the recantation shall not be pursued in both, the physical and the moral sides, because the fiancé or fiancée's reputation can not be compensated with money, and the physical damage which happened to one of them is merely a dereliction because both of them know that the other would retreat any time since there is no contract; the delinquent person deserves the loss.

The compensation should not be connected with abuse in the use of his/her right because the fiancé who recants could not be considered transgressor but someone acting within his legitimate right.

Key Words*: Compensation, Recantation, Engagement, Legal Organization, Jurisprudential Organization, Judicial Application, and Jordanian Civil Status Law.*

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

المقدمة

إن للإنسان الحق في أن ينشيء ما يريد من العقود ما دامت لا تخالف النظام العام، تطبيقا لمبدأ الرضائية، وحرية المعاملات في العقود. فيأتي العقد السليم بعد التروي والمفاوضات الحذرة (Gluck, 1979, 72; Anson, 1986, 6; Cheshire and Fifoot, 1964, 2).

ولمّا كان الزواج مؤسسة إجتماعية (شهاب، 2009، 362). فقد أولى الإسلام أهمية خاصة للزواج، لأنه يُعد من أهم العقود وأخطرها على الانسان والمجتمع، إذ به يكون الطريق المستقيم الموصل إلى استحلال ما كان حراما قبله، والأصل فيه أنه عقد أبدي، يستمر باستمرار الأسر المكونة له وهذا ما يؤكد خطورته. لذا كان لا بدّ من إنشائه ببالغ الحذر، والعقل المتدبر، وأن تسبقه مقدمات لتحقيق الاستقرار: تكمن في النظر إلى المخطوبة، وللتأكد من صفاتها التي يرغب فيها لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: أنظر إليها فذلك أحرى أن يؤدم بينكما (النيسابوري، 1999، 658؛ الشوكاني، 1967، 109). وقوله أيضا إذا خطب أحدكم إمرأة فلا جناح عليه أن ينظر منها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة، وإن كانت لا تعلم (الشوكاني، 1967، 110) والأمر الآخر ألا وهو الخطبة. التي عرفت على أنها طلب التزوج أو الوعد به وليست عقداً [(1)].

موضوع البحث وأهميته

الخطبة في الواقع تتم بتأنٍ قبل إبرام العقد من حيث الإختيار لكلا الطرفين، والسؤال عن بعضهما وأسرتيهما فمتى قامت على أسس سليمة قد ينتج عنها عقد يدوم طوال العمر. وموضوع البحث يكمن في بحث مشكلة التعويض عن الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج وفقا لقانون الأحوال الشخصية الأردني دراسة مقارنة. وقد كان موضوع التعويض عن الضرر نتيجة العدول موضع خلاف بين المؤيد والمعارض ولكل رأي تفنيده ومبرراته[(2)]. والتعويض يخص الضرر الذي قد ينجم عن الأفعال المصاحبة للعدول ذاته، كتشويه سمعة الخطيبة في الوسط الذي تعيش فيه. وقد يكون مادياً أو معنوياً: فالضرر المادي هو ما يصيب الشخص في جسمه أو في ماله، كأن تفقد الخطيبة عذريتها خلال فترة الخطوبة (ضرر في الجسم) أو كأن يصرف الخطيب أموالا باهظة في الهدايا أو يعطي هبة للخطيبة أملا منه بالزواج منها أو ترك المخطوبة للعمل بناء على طلب من الخاطب أو أن يجهّز الأهل ابنتهم بجهاز قد طلبه الخاطب كما في مصر. أما الضرر المعنوي: فهو عبارة عن تلك الآلام التي تمس عاطفة الإنسان عن الطعن في سمعته أو شرفه، كأن تتعدى علاقة الخطيب بخطيبته بإزالة عذريتها هنا يكون ضرر معنوي، يتمثل في زوال العذرية التي لها قيمة إجتماعية لا تقدر بثمن، فمن افتقدتها ستظل محتقرة إجتماعيا أو ما يلحق بسمعة الفتاة من كلام وافتراءات حيث تكون قد أمضت مدة طويلة مع خاطبها وربما دخلا وخرجا معا لوحدهما، وكانا محط نظر الناس وكلامهم، وقد تكون خطبتها الأولى فوّتت عليها خطابا أفضل من هذا الأول الذي عدل[(3)].

دوافع الدراسة

بما أن القانون يأتي تلبية لحاجات المجتمع، وينظم ما قد ينشأ فيه من العلاقات، لذا ينبغي على رجال القانون والشريعة إمعان النظر في كل ما هو جديد لتوفير المناخ المناسب لمواكبة التطور من أجل البحث عن الصيغ والأحكام التي تتناسب والشيء الجديد.

انطلاقا من ذلك نستطيع أن نحدد ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع التعويض عن العدول في خطبة الزواج وفقا لقانون الاحوال الشخصية الأردني "دراسة مقارنة " هو ما يلي:-

1. عدم معالجة هذا الموضوع بما فيه الكفاية والنقص التشريعي في أغلب القوانين، وعدم التعمق في الدراسات القانونية والشرعية في الموضوع الذي اخترناه على الصعيدين النظري والتطبيقي، وتسهيل مهمة المشرع في تكملة النقص وتطوير النصوص القانونية بما يحقق الفائدة، ويتلاءم مع التطور الزمني للعلاقات المتجددة.
2. التعريف بإيجابيات الحكم بالتعويض نتيجة العدول في خطبة الزواج، وسلبيات الحكم للإستفادة من الايجابيات والقضاء على السلبيات.
3. محاولة لاقتراح الحلول المناسبة لهذا الموضوع.
4. الغيرة الدينية، وما نراه من سلوكيات سلبية بين شبابنا، وفتياتنا في هذا الزمن، الذي أصبح فيه التقليد الأعمى للغرب، والوعودات الكاذبه بهدف التسلية بين شبابنا وشاباتنا.

الدراسات السابقة

من خلال بحثنا في الدوريات بشكل خاص، والمقالات، والمراجع العامة حول الدراسات التي تناولت هذا الموضوع[(4)] وجدنا منها: دراسة تقول لا بد من تعويض الخاطب المتضرر عن الضرر الذي أصابه، لأن الضرر يزال في الشريعة الإسلامية مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه

وسلم: لا ضرر ولا ضرار. ويتوجب التعويض عن الضرر المادي والمعنوي لأن الحديث جاء عاما مطلقا، وعدم التفرقة على أساس جنس المضرور(الخاطب والمخطوبة) لأن التفرقة في الحكم على ضرر العدول غير منصفة، ولا تتحقق بها العدالة، لأن الأضرار المادية والأدبية كما تصيب المخطوبة قد تصيب الخاطب (ناجي، 2008، 98).

وخلافا لذلك دراسة ختم صاحبها بقوله: لا يجب التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الناتج عن العدول عن الخطبة مبررا ذلك بأن ما ذكره البعض أن ما يلحق بسمعة المخطوبة بسبب طول فترة الخطبة وكثرة الدخول والخروج مع الخاطب، فهو أمر غير مقبول لأنه رقة في الدين، وإغفال لأحكام رب العالمين، فكيف يكون ترتيب التعويض على إهمال المكلف بالشرع، أيعصي المرء الله تعالى فيكافأ؟! وطالما أن الخاطبين لم يعقدا عقد الزواج فهما أجنبيان عن بعضهما ولا يحل لأحدهما من الآخر شيء، ويحرم مخالطة أحدهما للآخر- بعد النظر والتعرف- وخلوته به ومسه والخروج معه ومن الذي أجبرهما على طول فترة الخطبة؟ لقد وافقت الفتاة على طوال فترة الخطوبة بمحض إرادتها مع علمها اليقيني أن للخاطب حق العدول متى شاء، فكيف نضمّن إنسانا إذا مارس حقه المشروع، والجواز الشرعي ينافي الضمان هذا بالنسبة للضرر المعنوي، أما الضرر المادي فلا يعوض عنه حسب صاحب هذا الرأي: فقد تترك المخطوبة عملها أو تشتري أثاثا مخصوصا، يرغب به الخاطب أو تترك الدراسة بناء على طلبه ونحو ذلك فتتضرر الفتاة ماديا بشكل لا يخفى بسبب طاعتها للخاطب، لكن ألم تكن على علم أن خطبتها وعد غير ملزم؟ وأن عدول الخاطب عن الخطبة حق له يمارسه متى شاء؟ أليس تركها للعمل والدراسة وشراؤها الأثاث الذي طلبه الخاطب قبل العقد سوء تصرف منها واستعجالاً في اتخاذ القرار، وخطأً في حساب عواقب الأمور؟ وما الذي أجبرها على إطاعة أمره، مع أنه لا طاعة له عليها؟ تصرفت بمطلق حريتها وإرادتها، وهي وحدها تتحمل مسؤولية تصرفاتها وسوء تقديرها[5]. ورأي آخر يشبه الرأي السابق يقول صاحبه فيه: إن ما ترجح لديه ما درج عليه أهل العلم قديما من غير خلاف بينهم في المسألة، وهو عدم التعويض بكل حال للأسباب التالية:-

1. القول بالتعويض يعمق المشكلة ولا يحلها ولا يقللها.
2. إذا أوجب القانون التعويض للضرر سنشاهد في قاعات المحاكم قضايا تفتح لنا باب شر كبير يتعب القضاة،وتجعلهم في مواقف صعبة،وستتراكم القضايا، خاصة ونحن نعلم ما يقع في النفس من ألم ومراره من كل طرف، إذ يحاول كل واحد أن يوقع بالآخر عند النزاع.
3. التعويض يخالف طبيعة الخطبة، لأنها ليست عقدا، والعدول عنها حق لمن عدل عنها.
4. القول بالتعويض مخالف لإجماع الأمة الاسلامية، وحكم عليها بأنها ظلت عن الحق عبر تاريخها الطويل في هذه المسألة.
5. القول بالتعويض ليس عدلا، لأنه تعويض بسبب لا تقره الشريعة (الأشقر، 2001، 46-47).

في حين وجدنا أن هناك من خلص إلى القول بتعويض المتضرر من عدول الطرف الآخر هو الأقرب للعدالة والصواب والموافقة لروح العصر، ولو أن قانون الأحوال الشخصية الأردني أخذ بذلك لكان أولى. وفرّق صاحب هذا الرأي في موضوع هدايا الخطبة بين ما إذا كان العدول من جهة الخاطب، فليس له أن يسترد الهدايا، وما إذا كان من جهة المخطوبة فعليها رد الهدايا،وأوصى بأن يأخذ قانون الاحوال الشخصية الأردني في موضوع هدايا الخطبة عند العدول بمذهب فقهاء المالكية حسب التفريق السابق (العمري، 2001، 7 والخاتمة) وبنفس المعنى وفي مقال نشر على الإنترنت اعتقد صاحبه أن الحكم بالتعويض هو الطريق الأمثل لإزالة الضرر المادي عن المضرور وأكد صاحب المقال، أنه لا يستطيع أي قانون في الدنيا أن يحتاط لمنع الضرر في العلاقة الزوجية، أو المرحلة التي تسبقها، إذا كان الوازع الديني ضعيفا، والاخلاق فاسدة، وإنما المدار في ذلك تربية الجيل تربية دينية وخلقية، حيث تجعله يقدس الحياة الزوجية على أساس المودة والرحمة، علما بأن مشاكل الزواج تكاد تنعدم في أوساط المتدينين والمتدينات[6]. وفي مقال آخر يرى صاحبه أن حق العدول لا يمنع المطالبة بالتعويض إذا ما أساء الخاطب أو المخطوبه هذا الحق، وترتب على ذلك ضرر للطرف الآخر سواء أكان ماديا أم معنويا، ويمكن حسب هذا الرأي إعتبار كل ما يسيء إلى الشرف والسمعه هو من الضرر[7]. غير أن هناك من تبنى وجهة النظر القائلة: إذا ترتب على العدول عن الخطبة ضرر مادي أو معنوي يتحمل المتسبب منهما التعويض للآخر على أساس المسؤولية التقصيرية إذا إقترن العدول عن الخطبة بأفعال ألحقت ضررا بأحدهما جاز الحكم بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية[8].

وقد لاحظنا أن جميع الدرسات التي رجعنا إليها أعلاه -وركزنا البحث بالدوريات- جاءت قاصرة من حيث البحث في أي قانون أجنبي يبحث في الموضوع نصاً وتطبيقاً والنقص في معالجة موقف القضاء العربي والأجنبي من مشكلة التعويض نتيجة العدول في خطبة الزواج، وقدم الأحكام القضائية. وعدم رجوع الدراسات المذكورة في مسألة التعويض عن الضرر المعنوي إلى أهم الكتب الفقهية وهو: كتاب العلامة الشيخ مصطفى الزرقا -رحمه الله- وعنوانه الفعل الضار والضامن فيه، وهو كتاب يجمع بين الدراسة القانونية والدراسة الشرعية.

ونحن بدورنا تناولنا هذا الموضوع من خلال النصوص القانونية والآراء الفقهية بعرضها ومناقشتها والدراسات التي تناولته، والتطبيقات القضائية بتفنيدها، تأييداً أو مخالفة وتبرير ذلك وحدّدنا أوجه القصور فيها، وما رأيناه من حلول بشانها كمحاولة لإضافة جديدة تتعلق بموضوع البحث، وتغطية للنقص الذي أشرنا إليه.

مشكلة الدراسة

تبدو مشكلة الدراسة في ضوء التساؤلات التالية:

في حال لم ينسجم الخاطب مع مخطوبته، فيعدل أحدهما أو كلاهما عن الخطبة بعد مضي فترة من الزمن طالت أم قصرت، يتم خلالها تبادل الهدايا، والمال الذي قد يقدمه الخاطب على حساب المهر، وقد ينتج عن العدول ضرر مادي أو معنوي، فهل يكون للمتضرر تعويض؟

وهل تم بحث هذا الموضوع لدى الفقه والقضاء المعاصرين، وأعطي حقه من الدراسة المتأنية، لتحقيق العدالة بين الخاطب والمخطوبة؟ وما هي صفة الضرر الموجب للتعويض نتيجة العدول في خطبة الزواج، هل هو الضرر المادي أم الضرر المعنوي أم كلاهما؟ وفي حال الأخذ بالتعويض عن الضرر المعنوي فما هو الضابط لهذا الضرر؟ وهل ما يلحق الإنسان بشرفه وسمعته يعوض بمال؟ وهل تبيع المخطوبة ما مس من شرفها وكرامتها بثمن بخس؟ ثم ما هو المعيار في تقدير الضرر المعنوي؟ وما أثر العدول عن الخطبة في حال الوفاة لأحدهما أو امتناع أو عدول أحدهما؟واذا كانت الخطبة وعداً بالزواج أليس العدول عن الوعد أو نقضه اخلالاً بهذا الوعد؟ وما الحكم الشرعي والقانوني لذلك؟

منهجية الدراسة

(أ) قامت منهجية الدراسة على الجمع بين المنهج المقارن والموضوعي والتطبيقي وفق الآتي:-

1- المنهج المقارن

من خلاله بحثنا الموضوع في القانون الأردني مقارناً ببعض القوانين الأخرى،كالسوري والمصري والإماراتي واليمني والجزائري والقطري والبحريني والفرنسي.

2- المنهج الموضوعي

بموجبه تناولنا النصوص القانونية ذات الصلة بالتعويض عن العدول في خطبة الزواج من خلال قانون الأحوال الشخصية الأردني، ومدى ملاءمة النصوص الحالية بتحليلها ومناقشتها وإعطاء رأينا الشخصي فيها.

3- المنهج التطبيقي

عملنا على معالجة الموضوع من خلال التطبيقات القضائية التي تمكنا من إيجادها.

(ب) خطة البحث

قسّمنا خطتنا إلى مبحثين: عالجنا في الأول التنظيم القانوني والفقهي لتعويض الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج ضمن مطلبين: الأول خصصناه للتنظيم القانوني في حين جعلنا الثاني للتنظيم الفقهي. ثم تناولنا في المبحث الثاني موقف القضاء من مسألة التعويض عن الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج.

ونسأل الله التوفيق والسداد في الرأي

المبحث الأول: التنظيم القانوني والفقهي لتعويض الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج

إن المنطق القانوني يقتضي منا البحث في التنظيم القانوني لتعويض الضرر في مبحث أول ثم نخصص المبحث الثاني للتنظيم الفقهي لتعويض الضرر نتيجة العدول وفق التالي:-

المطلب الأول: التنظيم القانوني لتعويض الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج

يتفق القانون الأردني مع القانون السوري والقطري والبحريني في اعطاء حق العدول لكلا الطرفين الخاطب والمخطوبة دون ترتيب أي أثر كالتعويض، بخلاف القانون الفرنسي وبعض القوانين العربية كالقانون الإماراتي واليمني والجزائري: إذ نص القانون الإماراتي على أن: "لكل من الطرفين العدول عن الخطبة، وإذا ترتب ضرر من عدول أحد الطرفين عن الخطبة بغير مقتضى كان للطرف الآخر المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر ويأخذ المسبب للعدول حكم العادل"[(9)]. في حين جاء القانون اليمني بالنص على أنه: "إذا ترتب على العدول عن الخطبة ضرر يتحمل المتسبب ما ترى المحكمة لزومه ومقداره من التعويض ان ترافعا"[(10)] وكذلك الجزائري الذي نص على أن: "الخطبة وعد بالزواج

ويجوز للطرفين العدول عن الخطبة، وإذا ترتب عن العدول عن الخطبة ضرر مادي أو معنوي لأحد الطرفين جاز الحكم له بالتعويض"[11].
بينما جاء القانون الفرنسي فأجاز المطالبة بالتعويض عن العدول التعسفي على أساس المسؤولية المدنية التقصيرية إذا اجتمعت فيه أربعة عناصر هي:

1- إثبات وجود الخطبة.

2- خطأ في ظروف العدول مثل: العدول الفجائي أو العدول المتأخر، قلة الصراحة أو تصرف غير مشروع عن الشخص الذي عدل عن الخطبة أو العدول لمجرد الترف أو الخفة.

3- الضرر المادي مثل: مصاريف تمت من أجل الزواج أو من أجل الإستقرار في السكن الجديد أو الضرر المعنوي مثل: الحزن المصاحب للعدول.

4- علاقة السببية المباشرة[12].

في حين جاء قانون الأحوال الشخصية الأردني وكذلك السوري والقطري والبحريني خاليا من أي نص يبحث في امكانية تعويض المضرور(خاطب أو مخطوبة)عن الضرر في حال عدول أحدهما عن الخطبة بالنص على أنه: "لكل من الخاطب والمخطوبة العدول عن الخطبة"[13].

يتضح لنا من مناقشة النصوص السابقة وتحليلها أن النص الأردني جاء مطلقا لكلا الطرفين بأن يعدل عن خطبته دون تحديد لزمن معين، طال أو قصر ودون تفريق بين ما إذا كان العدول بسبب الخاطب أم المخطوبة. فقد يعدل أحد الطرفين كأن يكون الخاطب بعد ان استقالت الخطيبة من وظيفتها أملا بالزواج، وبطلب من الخاطب ثم يعدل فتكون قد تضررت بعد أن يكون الخاطب قد جهز سكن الزوجية والأثاث والمتطلبات اللازمة فتأتي الخطيبة وتعدل. ويلاحظ على نص قانون الإمارات المتعلق بالعدول أنه أجاز للطرف المتضرر من جراء العدول بغير مبرر أو مقتضى المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر. غير أن القانون الجزائري بالنص السابق وإن أجاز الحكم بالتعويض إلا أنه لم يقرن ذلك بالعدول غير المبرر بل بحدوث الضرر المادي أو المعنوي الناتج عن العدول متفقا بذلك مع القانون اليمني بالنص أعلاه. بينما أجاز المشرع الفرنسي المطالبة بالتعويض عن العدول التعسفي في خطبة الزواج متى تحققت مجموعة من العناصر مجتمعة سبق ذكرها.

ونحن نرى أن موقف قانون الأحوال الشخصية الأردني والسوري وقانون الأسرة القطري والبحريني بعدم النص على جواز أو وجوب الحكم بالتعويض نتيجة عدول أحدهما عن الخطبة هو الأقرب للعدالة، لعدم وجود العقد الملزم لأي منهما، إضافة لعدم وجود أي سلطة لأحدهما تلزمه بالطاعه أو أي طلب، كترك العمل بطلب من الخاطب أو بطلب تجهيز البيت من المخطوبة. ونأمل من بقية القوانين السابقة الإقتداء بموقف المشرع الأردني بعدم ترتيب أي أثر نتيجة العدول في خطبة الزواج. والنص على ذلك صراحة في قوانينها.

هذا وجاء على مذهب الامام أبي حنيفة أنه: "الوعد بالنكاح في المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون إجراء عقد شرعي بإيجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحا وللخاطب العدول عمن خطبها وللمخطوبة أيضا رد الخاطب الموعود بتزويجها منه ولو بعد قبولها أو قبول وليها إن كانت قاصرة هدية الخاطب ودفعه المهر كله أو بعضه" (باشا، 1980، 11).

جاء في شرح هذه المادة بما مفاده أنه" متى تمت الخطبة وتلاها العقد الشرعي بالإيجاب والقبول مستوفيا شرائطه، فليس لهما الرجوع عنه. أما متى تمّ الوعد بتزويجها له مستقبلا ولو مع قراءة الفاتحة ولم يحصل العقد، فلا نكون أمام زواج شرعي، وعندئذ يكون لكليهما الرجوع عن الخطبة حتى وإن كان بعد دفع الزوج المهر كله أو بعضه أو بعد بعث هدية لها وقبولها منه. ويسترد ما دفع من المهر إذا كان موجودا وإن هلك أو استهلك رجع بقيمته إن كان قيميا، وبمثله إن كان مثليا. أما الهدايا فله استردادها إن كانت موجودة أوفي حال هلاكها أو استهلاكها فليس له الرجوع بعوضها. غير أن الوفاء بالوعد واتمامه بعقد الزواج في حال عدم وجود مانع قوي يمدح عليه، وإلا لانعدمت الثقة بين الناس مما يؤدي إلى فوات الفرص، والإخلال بالمصالح" (الأبياني، د.ت، 9 وما بعدها).

وقد جاء نص آخر في قانون الأحوال الشخصية المؤقت الأردني باسترداد ما دفع من المهر قبل العقد سندا للمادة 4/ب / د منه بقولها: "ب) إذا عدل أحد الطرفين عن الخطبة أو انتهت بالوفاة فللخاطب أو ورثته الحق في استرداد ما دفع على حساب المهر من نقد أو عين إن كان قائماً أو قيمته يوم قبضه إن تعذر رد عينه أو مثله د) يرد من عدل عن الخطبة الهدايا إن كانت قائمة وإلا فمثلها أو قيمتها يوم القبض ولا تسترد الهدايا إذا كانت مما تستهلك بطبيعتها ما لم تكن أعيانها قائمة".

يتضح من هذا النص أن المشرع الأردني فرّق بين حالتين عند العدول:

الحالة الأول: وجوب رد ما دفعه الخاطب للمخطوبة على حساب المهر.

والحالة الثانية: هدايا الخطبة التي قدّمها الخاطب للمخطوبة.

ففي الحالة الاولى إن ما يدفعه الخاطب للمخطوبة على حساب المهر لاعتبارات خاصة بهما أو بأحدهما، كأن يطلب تجهيز نفسها لعزمه على السفر، وهذا المال المدفوع ليس مهرا، لعدم لزومية المهر بدون عقد الزواج، وفي حال

العدول عن الخطبة من أي منهما أو لأمر خارج عن إرادتهما، كالوفاة فإنه:يجب على المخطوبة رد ما قبضته على حساب المهر إلى الخاطب بعينه إذا كان موجودا، وإن تصرفت فيه وجب رد قيمته،وإن كان نقدا ترد ما أخذته من نقد (الأشقر، 2001، 43-44). أما الحالة الثانية فتأخذ حكم الهبة، حيث أن المتعارف عليه أن الخاطب يقدّم لخطيبته هدايا لتأكيد رغبته في الزواج بها، فإن عدل أحدهما فإن النص القانوني يعتبرها بحكم الهبة (الأشقر، 2001، 43 وما بعدها) وهو ما اتفقت عليه قوانين الأحوال الشخصية موضوع المقارنة العربية والقانون الفرنسي[14]. الا أن الأخير فرق بين الهدايا ذات القيمة المادية القليلة وتلك الهدايا ذات القيمة العالية: فجعل الأولى المقدمة للاستعمال للخاطب الاحتفاظ بها لأنها تعد له نهائيا بمجرد عدم اجراء الاحتفال بالزواج. في حين شبه الثانية بالهبات وعلى الخاطب ردها للخاطب الآخر اذا لم يتم الزواج حسب نص القانون. غير أن القانون الفرنسي جاء مختلفاً عن القوانين موضوع المقارنة فأعطى لخاتم الخطبة وضعاً خاصاً إذ يعتبر هدية استعمال ويمكن أن يحتفظ به الخاطب، إلا إذا كان مبلغ الخاتم ليس متعادلاً مع ما قدّمه الخاطب، لذا على المخطوبة رده لأنه في يدها كإعاره[15]. وتطبيقا لذلك جاء في القضاء الفرنسي أن خاتم العائلة لا يمكن أن يعطى للغير حتى للخطيبة، وأنه يمكن أن يوضع لكن بهدف رده، ولذلك لا يمكن أن يشكل هبة[16]. والتذكار العائلي يجب رده مهما كانت ظروف العدول، ويجب أن يبقى في نطاق العائلة خصوصا إذا كان من التقاليد التي تنتقل من جيل إلى جيل[17]. ويجيز القانون للواهب أن يشترط على الموهوب له أن يقوم بالتزام معين في مقابل الهبة، ويعد هذا الإلتزام عوضا. وإذا لم يقم الموهوب له بالالتزام المشروط فيحق للواهب استرداد الهبة[18]. وهذا ما تأكد في بعض اجتهادات القضاء المصري[19].

يتضح بذلك أن حكم الهدايا في الخطبة مقابل التزام ينتظره الخاطب من المخطوبة وهو اتمام عقد النكاح، وهو العوض، فاذا لم يحصل العوض يرجع الواهب في هبته في حال لم يكن هناك مانع من الرجوع، كالهلاك للشيء واستهلاكه. فالشخص يخطب فتاة ثم يأخذ يكسوها ويهدي إليها في الأعياد أو يعطيها مالاً تنفق منه أو المهر لغاية إكماله لها بهدف العقد عليها ليلة الزفاف، فإن أبت أن تتزوجه يرجع عليها بغير الهدية الهالكة،لأن ذلك مشروط بالتزوج. بمعنى أن ما دفع على حساب المهر قبل العقد هو هبة بعوض، والعوض هو القبول في الزواج، ويستطيع الخاطب استرداده متى امتنعت إن كان موجودا وإن كان فقد بالتصرف فيه أو تلف استرد قيمته ان كان نقدا. في حين هو هبة بغير عوض وعلى سبيل التواد والتعاطف متى دفع قبل العقد وليس على حساب المهر ويتضح ذلك من قيمته. (باشا، 1980، 11 والأبياني، د.ت.، 168-170).

ونخلص بذلك أن بعض القوانين كاليمني والجزائري أجازت التعويض عن الضرر دون الإجبار في حال العدول عن الخطبة بخلاف الأردني والسوري والقطري والبحريني. ورغم ان بعض النصوص القانونية -السابق ذكرها- نصت صراحة على أحقية الطرفين بالعدول عن الخطبة دون الإشارة للتعويض عن الضرر إلا أننا **نتفق** مع موقف المشرع الأردني والسوري والقطري والبحريني بعدم النص على التعويض كون العدول حق مشروع لكلا الطرفين، والجواز الشرعي ينافي الضمان، إضافة إلى أن الخطبة ليست بعقد ولا تلزم كلا الطرفين، وبناء عليه يعلم كلا الطرفين أن أياً منهما قد يعدل وفي أي لحظة ولا يستطيع أي طرف أن يجبر الآخر على أي تصرف كترك الدراسة أو ترك العمل، أو الإلزام بتجهيز البيت ما دام لا يوجد عقد.

ونقترح على المشرع العربي عدم التفريق بين فيما اذا كان العدول بسبب الخاطب أو بسبب المخطوبة لأن كليهما يتأثر من العدول. غير أن السؤال الذي يتبادر إلى العقل ما هو موقف الفقه الاسلامي القديم والمعاصر من هذه المسألة، وهو ما نبحثه في التنظيم الفقهي كما يأتي:-

المطلب الثاني: التنظيم الفقهي لتعويض الضرر نتيجة العدول

يرتكز هذا المطلب على تحديد موقف الفقه الاسلامي القديم والفقه المعاصر من هذه المسألة وفق التالي:-

الفرع الأول: موقف الفقه الإسلامي القديم من مسألة التعويض عن ضرر العدول في خطبة الزواج

يلاحظ من خلال الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي القديم انها لم تعالج هذه المسألة، ولم نجد أي رأي يقول بجواز التعويض عن ضرر العدول، وتبرير ذلك لأسباب أو اعتبارات أو عوامل متعددة أولها: أن التعويض قد ينشأ نتيجة فعل ضار غير مشروع أو اخلال بالتزام عقدي،والخطبة ليست بعقد، ولا ينتج عنها أي أثر، بل هي وعد، والنكول عنه لا يترتب عليه جزاء – وان كان قبيحا في نظر الشارع – كما أنه ليس بالعمل المادي (أي النكول) الذي ينشأ عنه ضرر ولا وجه لالزام الناكل بالتعويض. والأمر الثاني ان الزواج يتم بالرضا الكامل من الطرفين، واذا حكمنا بالتعويض عند العدول، لكان في هذا الزام ضمني للخاطب بالزواج من مخطوبته مع رغبته عنها، أي كأننا امام اكراه غير مباشر،

وهذا غير جائز في العقود فكيف يكون ذلك في عقد الزواج المقدس. وأما الأمر الثالث فمرده إلى تطور الحياة الاجتماعية، إذ أنه في العصور الماضية لم تكن هذه المشكلة تثار نظرا للآداب الاسلامية التي كانت تتبع، والتي لم تترك مجالا للاضرار بالمخطوبة عند العدول.إذ كان النظر بحضور المحارم،ولقاء الخطيبين بوجود الأقرباء. أما ما نراه اليوم من الظهور أمام المجتمع بمظهر الأزواج والذهاب والاياب، وما نتج عنه من أضرار بالمخطوبة عند العدول، فهذا لم يكن موجودا في السابق، بل نجده بكثرة في عصرنا الحالي وهي الصفة الغالبة (السباعي، 2001، 60-61؛ الصابوني، د.ت.، 47؛ الجليدي، 1998، 51؛ الدريني، 1998، 520).

لهذه الأسباب أعلاه لم يتعرض ولم يعالج الفقه القديم هذه المسألة فما كان يطبق في عصرهم قد لا يطبق في عصرنا الحالي، اذ ضعف الوازع الديني، وعمّ الفساد الأخلاقي وغابت الرجولة إذ أصبحنا نسمع بوقائع غريبة على مجتمعنا الاسلامي سواء بخيانة الرجل الخاطب أو خيانة الفتاة الخاطبة فكان لزاما علينا إعادة النظر في هذا الموضوع.

وبمناقشة هذا الموقف والأقوال أو الآراء التي قيلت بشأنه، نعتقد أن قاعدة الجواز الشرعي ينافي الضمان استعملت في غير موضعها، لأن الوازع الديني قد ضعف اليوم. إضافة إلى أن القوانين الوضعية التي تأخذ بالتعويض عن أضرار العدول في خطبة الزواج لم تعالج هذا الضعف في واقع الأمر، لأن تربية الأمة على منهج الله القويم هو الذي يحول بين الشخص والطيش والتعسف في استعمال الحق، وإلحاق الضرر (الأذى) بالآخرين.

ولمّا كان هذا هو موقف الفقه القديم فما هو موقف الفقه المعاصر من التعويض عن الضرر نتيجة العدول، نبحث ذلك في التالي:-

الفرع الثاني: موقف الفقه الإسلامي الحديث (الفقه المعاصر) من تعويض الضرر عن العدول في خطبة الزواج

حصل خلاف فقهي بين الباحثين المعاصرين في فقه الشريعة الاسلامية في مسألة التعويض عن ضرر العدول، وكان لكل رأي أنصاره ومبرراته: فهناك رأي يرفض مبدأ التعويض، ورأي آخر يؤيده، ورأي وسط يفصّل بين الرفض والوجوب،ورأي يقر التعويض عن الضرر المادي والمعنوي. نعرض هذه الأراء ومبرراتها ثم نحدد موقفنا ورأينا الشخصي منها:-

أولا: الرأي الرافض لمبدأ التعويض عن الضرر

هناك من يرى أنه لا تعويض عن الضرر الناشيء عن العدول في خطبة الزواج، ومن أنصار هذا الرأي:الشيخ محمد بخيت المطيطي مفتي الديار المصرية سابقا، وتبرير هذا الرأي:

أ: أن التعويض بشكل عام لا يكون إلا بسبب من أسباب الإلتزام، كالإخلال بعقد (المسؤولية العقدية)، أو بفعل غير مشروع (المسؤولية التقصيرية). والخطبة ليست عقداً بل وعد بالعقد، ولا الزام فيه، فمن عدل عن خطبته فإنه يمارس حقا من حقوقه، ولا ينتج عن ممارسة الحق أي تعويض. كما أن العدول ليس عملاً مادياً ينشأ عنه ضرر مادي كإتلاف مال الغير، لذلك كله لا وجه لإلزام العادل عن الخطبة بالتعويض، لأنه لا يوجد سبب من أسباب الإتزام. (ناجي، 2008، 80).

ب: لا وجه ان يلزم من يمتنع عن العقد بعد الخطبة من كليهما بتعويض لأن كل واحد لم يفوت على الآخر حقا حتى يلزم بالتعويض، بل بعد الخطبة لكل طرف الحرية الكاملة شرعا في أن يتزوج بمن شاء[20].

ج: كما أن أنصار عدم التعويض يستندون إلى القاعدة الفقهية "الجواز الشرعي ينافي الضمان" بمعنى أن من يمارس حقا مشروعا له، لا يكون مسؤولا عما ينتج عن ذلك من ضرر، لأن الجواز الشرعي ينافي المسؤولية بل تنشأ المسؤولية عن المجاوزة والإعتداء، والخاطب لا يعد متعديا اذا استعمل حقه في العدول (الدريني، 1998، 521).

ولأن من وقع عليه الضرر من الفريقين يعلم أن للآخر حق العدول في أي وقت يريد، والضمان يكون عند التغرير، وأن الزام من يعدل عن الخطبة بالتعويض هو أشبه بالإكراه الضمني أو الالزام على الزواج بمن لا يرغب وهو غير جائز في الشرع (الجليدي، 1998، 51).

إذ أن الإسلام حرص على مبدأ الرضائية في الزواج، والحكم بالتعويض نتيجة العدول هو إكراه غير مباشر لا يجوز في العقود الرضائية (ناجي، 2008، 80). لذا يتوجب التريث وعدم التسرع في شراء أثاث البيت أو الاستقالة من الوظيفة حتى يبت في موضوع العقد، لأن في ذلك تقصيراً في حق النفس وطيشاً والمقصر أولى بالخسارة،وما يصيبه من ضرر يكون بسبب منه، وليس نتيجة العدول (الدريني، 1998، 521).

إضافة إلى أن أسباب العدول عن الخطبة كثيرة سواء من قبل الخاطب أو المخطوبة، وقد يكون سببه يتصل بالأسرار الخاصة بالخطيبين، كالأمور العائلية الخاصة، الأمر الذي يتطلب ستره وعدم اشاعته، وحتى يبرر الخاطب الذي عدل عن خطبته،يقوم ويكشف الأسرار الواجب سترها، لذا فإنه حسب الرأي الذي يمنع التعويض نتيجة العدول يرى أن في ذلك نهياً عن كشف أسرار الناس وستراً لعيوبهم (ناجي، 2008، 82).

وهناك من برر رفض التعويض نتيجة العدول سواء من قبل الخاطب أو المخطوبة بأن الخطأ يكون قد وقع من المخطوبة وأهلها لأنها سمحت لنفسها وسمحوا لها الخروج والخلوة بخطيب وهم على علم بعدم وجود عقد ولا زواج، بل مجرد كلام يستطيع كل طرف الانسحاب منه والعدول عنه، وبذلك يكونوا قد خالفوا الحكم الشرعي بخروجها مع أجنبي بحجة أن يدرسا طباع بعضهما علما بأن كل واحد قد يقول، ويفعل أموراً تخالف الحقيقة الواقعية، وتظهر أمور وهمية تكشف بعد الزواج، فالحكم بالتعويض في مثل هذه الحالات هو حسب هذا الرأي هو بمنزلة المكافأة على المخالفة للأحكام الشرعية، والخروج والخلوة برجل أجنبي (سماره، 2002، 35).

ومن الأسباب التي يستند إليها أنصار الرأي الرافض لمبدأ التعويض: أن الشارع اعتبر العدول حقا شخصيا تقديريا خاضعا لاعتبارات خاصة بكل منهما،وهي أمور نفسية يرتد اليه تقديرها، وليس للقضاء دور معها، لأن الزواج من أخص الأمور، فيتوجب أن تترك لهما الحرية الكاملة في الإقدام أو الاحجام عنه لأنهما أدرى بمصالحهما الخاصة في هذا العقد الخطير، وينبغي أن يكون لهوى النفس مدخل في العدول (الدريني، 1998، 520)

كما أن هناك من رفض مسألة التعويض عن الضرر المعنوي نتيجة العدول، وتبرير ذلك أن الشريعة الاسلامية لم تقره، وأن المال لا يمكن أن يعوض السمعة السيئة، ولا أن يستر الحرمات المكشوفة (سماره، 2002، 35).

ونحن نؤيد ذلك أي عدم الحكم بالتعويض نتيجة العدول لأن كليهما قصر في حق نفسه وهما يعلمان انه في أي وقت قد يتم العدول إضافة إلى أنه قد لا يخالف كلاهما الأحكام الشرعية، ويكون الخروج مع محرم، فيكون للطيش والمزاج العشوائي دور في العدول، ثم تكثر الأحاديث والأقاويل. كما أن السمعة والشرف لا يعوضهما أي مال في الدنيا ويخضع ذلك لقواعد التعزير الشرعي، لذا لا نتفق مع الحكم بالتعويض (الزرقا، 1988، 124 – 126).

ثانيا: الرأي الذي يوجب التعويض عن الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج

قال بهذا الرأي شيخ جامع الأزهر محمود شلتوت بأن:العدول عن الخطبة يستوجب التعويض عن الضرر دون تفصيل في ماهية الضرر. وهل كل عدول يترتب عليه تعويض أم في حالات دون أخرى

وقد استند أنصار هذا الراي إلى مبررات لهذا الرأي نوجزها بما يلي:-

أ: استند هذا الراي وأنصاره على قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار[21]. الذي فسر بأن لا يضر الرجل أخاه ابتداء وانتهاء،وذكر ذلك في كتب الفقهاء القدماء في أبواب الفقه لرد العيب (الحموي، 1290هـ، 118). والضرر والتعسف في حد ذاته ممنوع في الفقه الإسلامي ايقاعا ووقوعا بصرف النظر عن منشئه،لذا وحسب هذا الرأي وأنصاره يتوجب الحكم بالتعويض إذا ألحق أحد الخطيبين ضرراً بسبب عدول الآخر عن الخطبة، لأن القاعدة الفقهية تقول الضرر يزال المأخوذة من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم السابق، وهي دليل على التعويض عن الضرر.

ب: استند هذا الرأي وأنصاره على مبدأ التعسف في استعمال الحق

وهذا دليل على التعويض عن ضرر العدول عن الخطبة، وهو أصل شرعي، تقره الشريعة الإسلامية في العديد من فروع الفقه كحقوق الجوار، والإجارة، وحقوق العلو (الزحيلي، 1989، ص27-28). وبموجب هذا المبدأ للخاطب أن يستعمل حقه في العدول في وقت ملائم،وعدم الحاق الضرر بغيره، وإلا عد تغريرا (أبو زهره، 1958، 33). يوجب التعويض عن الضرر الناتج عن العدول ماديا كان أم معنويا،فقد يحدث التغرير صراحة من أحدهما: كأن تطلب المخطوبة اعداد مسكن للزواج ثم يحدث العدول عن الخطبة أو ضمنيا بأن يؤكد الخاطب رغبته في الزواج وعزمه وتصميمه على ذلك، كتقديمه للمهر كاملا أو جزءاً منه أو تقديم خاتم الخطبة أو ارسال الهدايا، وغير ذلك ثم يتم العدول (الصابوني، 1994، 48؛ السباعي، 2001، 62).

ثالثا: ومن أدلة أو مبررات الرأي الذي يوجب التعويض عن الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج، مبدأ الالتزام في الفقه المالكي،يعد دليلا في التعويض عن ضرر العدول عن الخطبة، إذ أن الخاطب إذا الزم نفسه تجاه آخر وجب عليه التعويض عن الضرر عند عدم الوفاء إذا كان هو الذي تسبب في الضرر، وقال القرافي: قال سحنون "الذي يلزم من الوعد" قوله: "اهدم دارك وأنا اسلفك ما تبني به أو أخرج إلى الحج وأنا أسلفك أو اشتر سلعة أو تزوج امرأة وأنا اسلفك لأنك ادخلته بوعدك في ذلك، أما مجرد الوعد فلا يلزم الوفاء به، بل الوفاء به من مكارم الأخلاق" (السباعي، 2001، 63؛ القرافي، د.ت.، 24).

ورغم ذلك **يلاحظ** أن هذا الرأي الذي يوجب التعويض ليس فيه تفصيل في ماهية الضرر، وأن القول بالتعويض يفتح المجال لكشف الأسرار العائلية، مما يلحق الضرر بكلا الطرفين، وبالتالي يلحق الضرر بالمجتمع. **ولا نتفق** مع هذا الرأي الذي يوجب التعويض ليس فقط لعدم وجود العقد، بل ولخصوصية علاقة الخطبة والزواج، ودليل ذلك أن التعويض عن الطلاق أيضاً غير وارد إلا في حالة الطلاق التعسفي رغم

وجود العقد. إضافة إلى أن للوعد أحكام في القانون المدني الأردني المادتان (105 و106)[22]. وهي ليست حرية بالإنطباق على الخطبة بالرغم من أن الخطبة وعد أيضاً، وأهم ما يميّز الوعد في القانون المدني أنه لا عدول عنه، وأن الطرف الآخر يستطيع إجبار الواعد الناكل على تنفيذ العقد موضوع الوعد متى تحققت الشروط المطلوبة، وهذا الوعد في القانون المدني ليس له تطبيق على الخطبة، لأنها نظام قانوني مستقل لا يقبل القياس عليه بما هو معروف في نظرية العقد.

وهل كل عدول يترتب عليه تعويض أم في حالات دون أخرى هذا ما حاول رأي آخر تفصيله وهو موضوع بحثنا التالي:-

ثالثا: الرأي الذي يفصّل في التعويض عن ضرر العدول في خطبة الزواج

من أنصار هذا الرأي الشيخ محمد أبو زهرة الذي ذهب إلى التفصيل في مسألة التعويض عن ضرر العدول في خطبة الزواج، متخذا وأنصاره موقفا وسطا بين الرأي الذي يمنع التعويض عن الضرر اطلاقا، وبين الرأي الذي يوجب التعويض اطلاقا: فبين أن العدول عن الخطبة في حد ذاته لا يكون سببا للتعويض لأنه حق، والحق لا يترتب عليه تعويض، إلا أنه ربما يكون الخاطب قد تسبب في اضرار نزلت بالمخطوبة لا بمجرد الخطبة والعدول، كأن يطلب هو نوعا معينا من الجهاز، أو تطلب هي اعداد البيت ثم يكون العدول والضرر. وبناء عليه يكون الضرر على قسمين ضرر نشأ وللخاطب دخل فيه غير مجرد الخطبة والعدول، وضرر ينشا عن مجرد الخطبة والعدول من غير عمل من جانب العادل، فالأول يعوض والثاني لا يعوض، إذ الأول تغرير والتغرير يوجب الضمان (أبو زهرة، 1958، 53).

ويوجد رأي آخر في تفصيل حكم التعويض عن ضرر العدول في خطبة الزواج، يفرق بين أن يكون العدول من جهة المخطوبة فلا يكون موجبا للتعويض، كون الرجال لا يتضررون من العدول، ولا تلحقهم تهمة بسببها. أما اذا كان العدول من جهة الخاطب، فيطالب بالتعويض عن الضرر لأن الغالب أن عدوله يثير الظنون والشبهات حول المخطوبة، ويجعل الناس يتساءلون عن سبب عدول الخاطب عنها، وهذا يكون له أثر سيء في الإساءة لسمعتها، والحاق الضرر الأدبي بها (بدران، د.ت، 55).

ونحن لا نتفق مع الرأي الأخير كون الخاطب والمخطوبة قد يساء إلى سمعتهما من جراء العدول، والقول بأن الرجل لا يتاثر من عدول المخطوبة أمر يتعارض مع المنطق والواقع.

وبذلك كان لا بد من ظهور رأي آخر ينظر إلى الضرر المادي والمعنوي. وهو ما نعالجه في التالي:-

رابعا: الرأي الذي يقر التعويض المادي والمعنوي عند العدول إذا تحققت بعض الشروط

نادى بهذا الرأي الدكتور مصطفى السباعي، إذ حدّد شروطا ثلاثه لتقرير التعويض وهي:-

1. أن يثبت أن العدول لم يكن بسبب من المخطوبة.
2. أن العدول قد أضر بها ماديا أو معنويا غير الإستهواء الحنسي.
3. أن الخاطب قد أكد رغبته في الزواج من المخطوبة بما يستدل به عادة وعقلا على تأكيد خطبته وتصميمه على إجراء عقد الزواج (السباعي، 2001، 65-66).

وقد كان للدكتور السنهوري رأي في هذه المسألة:" بأن الخطبة ليست عقدا ملزما، ولكن فسخ الخطبة يترتب عليه تعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وليست العقدية، فالخطأ الذي يرتكبه من يقدم على فسخ الخطبة هو الانحراف عن السلوك المعروف المألوف للشخص العادي بالنظر إلى الظروف التي رافقت هذا العدول. وبعد أن لخص السنهوري آراء رجال القضاء قرر واستقر على أنه:-

1. الخطبة ليست عقداً ملزماً.
2. مجرد العدول عن الخطبة لا يكون سبباً موجباً للتعويض.
3. اذا اقترن بالعدول عن الخطبة أفعال أخرى ألحقت ضررا بأحد الخطيبين،جاز الحكم بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية " (السنهوري، 2000، 938 وما بعدها).

وفي ذلك رأي آخر للصابوني جاء فيه: "ان حق العدول عن الخطبة هو حق طبيعي لكل من الخاطبين لأنه لا يمكن أن نلزمهما باتمام العقد وإلا كان إكراها، ولا إكراه في الزواج لأن التنفيذ العيني لاتمام الزواج يمس الحرية الشخصية.غير أن ممارسة أي حق من الحقوق يجب أن تكون في حدود عدم الاضرار بالآخرين،فإذا عدل أحد الخطيبين سواء أكان الخاطب أم المخطوبة – لأنه لا يرى مبررا للتفرقة بينهما طالما مناط التفريق هو الضرر – وترتب على هذا العدول ضرر بالطرف الآخر، كان للمتضرر الحق في مطالبة الآخر بالتعويض.ولا فرق ان يكون الضرر ماديا أو معنويا،لأن المرء كما يتضرر من الضرر المادي يتضرر من الضرر المعنوي فلا موجب للتفريق بينهما حسب رأيه" (الصابوني، 1994، 51).

وتجدر الإشارة إلى أن من الفقه الفرنسي (D.Mainguy) من يرى أن الأصل أي خاطب يستطيع أن يعدل عن الخطبة بإرادته وبأي وقت حتى لحظة الإحتفال بالزواج، وأن العدول بذاته ليس خطأ ولا يمكن طلب التعويض عنه لكن العدول التعسفي يمكن أن تتم المعاقبة عليه إذا تمّ في ظروف غير عادية وبدون دافع أو مبرر مشروع كأن يتم بشكل متأخر كثيراً وبدون مبررات عادلة للعدول وإذا أثبت الخاطب المتروك الظروف غير الإعتيادية للعدول، يقع على الآخر إثبات أن ذلك تمّ بمبررات عادلة حسب الوسط الإجتماعي أو التقاليد الدينية. ويكون الإثبات بكافة الوسائل، كالصور، والشهود، ورسوم حجز الصالة الاوركسترا، الصور المأخوذة ليلة الخطوبة[23].

ونحن نرى أن لكل بلد نظامه وتقاليده، وما يعتبر عادلا في الوسط الإجتماعي الفرنسي قد لا يكون كذلك في الأوساط الإجتماعية العربية. **ولا نتفق** مع الرأي القائل بربط المطالبة بالتعويض بالتعسف في استعمال الحق، لأن الخاطب الذي يعدل لا يعتبر متعدياً، بل يمارس حقاً مشروعا له، والجواز الشرعي ينافي الضمان.

وبعد أن بحثنا موقف القانون والفقه القديم والمعاصر من مسألة التعويض عن الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج وأعطينا رأينا الشخصي، فلا بد من معرفة الواقع العملي التطبيقي من هذه المسألة في قضائنا العربي، وكذلك القضاء الفرنسي وهو موضوع بحثنا التالي:

المبحث الثاني: موقف القضاء من مسألة التعويض عن الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج

يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الخلافية في القضاء كالفقه، حيث ذهبت بعض المحاكم العربية إلى التعويض، وأخرى إلى عدم التعويض، والسبب في هذا الخلاف يرجع إلى الاختلاف في وجهة النظر لما يترتب على ممارسة حق العدول، وهل هذا الحق مطلق؟ وهل أن الحق يجب ألا تضرّ ممارسته بحقوق الآخرين. نبحث ذلك في التالي:

المطلب الأول: الاجتهادات القضائية التي تجيز التعويض نتيجة العدول في خطبة الزواج

تتفق بعض الاجتهادات القضائية العربية، ومنها الجزائر والمغرب ومصر والفرنسية باشتراط تحقق الضرر نتيجة العدول في خطبة الزواج للحكم بالتعويض إذ قضت بجواز التعويض عن ضرر العدول في خطبة الزواج[24]. خاصة متى سبق العدول استهواء أو سببت الخطبة مصروفات، أو أخذت صورة واضحة من العلانية. إذ أن ما يقدمه الخاطب لخطيبته قبل العقد هو أمل بإتمام الزواج، ويحق له استرداده إذا عدلت لأنها هبة مشروطة بالقيام بعمل وهو اتمام عقد النكاح[25].

وتبرير تلك الأحكام القضائية أن الحكمة من اجازة العدول عن الخطبة هي تمكين طرفيها من تفادي الارتباط بزواج لا يحقق الغاية المرجوة منه، فلا تحمي الشرائع عدولا طائشا لا يبرره مسوغ يقتضيه، وخسارة نصف المهر في حالة الطلاق قبل الدخول ليست إلا مقابلا للطلاق في ذاته مجردا عن كل ظرف آخر يجعل منه فعلا ضارا موجبا للمسؤولية المدنية، ولا يستطيع القضاء أن يتخلى عن سلطته في تقدير الأفعال التي يترتب عليها إضرار أحد الخطيبين بالآخر، سواء أكان ذلك بسلوكه أثناء الخطبة أم بعدوله عنها بكيفية ضارة، إحتجاجا بدقة تقدير مثل هذه الأمور الشخصية اللصيقة بالحرمات. مهما كانت دقة النزاع لتصلح دفعا بعدم اختصاص القضاء بنظره، وليس أحق برعاية القضاء واشرافه أكثر من الأعراض والحرمات لمساسها بذات الإنسان (السنهوري، 2000، 938).

هذا ولا يبرر استعمال حق العدول لغير الغرض الذي شرع من أجله ويكون في ذلك اضرارا بالغير وبغياً على الاعراض، فلم تقرر الشرائع الحقوق متعا للأفراد يلهون بها ويعبثون وانما قررتها وأوجبت حمايتها لتحقيق أغراض نظامية سامية وبقدر تحقيق تلك الاغراض تكون حمايته لتلك الحقوق[26].

إضافة إلى أن التعويض لمجرد العدول فيه معنى الاكراه الضمني على الزواج تجنبا للحكم بالتعويض الذي يترك تقديره للقضاء، وقد يكون مرتفعا، ليس باستطاعة الخاطب دفعه (السباعي، 2001، 66-67).

ولم ينص قانون الأحوال الشخصية الأردني على المحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض نتيجة العدول. ومن خلال الرجوع إلى قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني نجد أنه نص على أنه: "تختص محكمة البداية بالنظر والفصل في الدعاوي التي لا تدخل في إختصاص محكمة أخرى بمقتضى أي قانون نافذ المفعول، كما تختص بالنظر والفصل في الطلبات المستعجلة وجميع الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها"[27]. وبناء على هذا النص، يكون الإختصاص في دعوى التعويض نتيجة العدول للمحاكم النظامية، وهو اختصاص نوعي لمحكمة البداية.

غير أن قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني نص على أنه: "تنظر المحاكم الشرعية وتفصل في المواد التالية: فقره (16) كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية بين المسلمين"[28].

ومتى أمعنا النظر في النص أعلاه يتضح أنه جاء عاما ومطلقا وأعطى الإختصاص للمحاكم الشرعية في جميع ما يتصل بالأحوال الشخصية، وفي أنواع معينة من الدعاوي وعلى سبيل الحصر. ومسألة التعويض نتيجة العدول -وإن لم ينص صراحة عليها- مسألة مرتبطة بالخطبة، والأخيرة من مقدمات عقد الزواج ومن مسائل الأحوال الشخصية. لذا **نتفق** مع من يرى أن الإختصاص في نظر دعوى التعويض للعدول عن الخطبة، يجب أن يعطى للمحاكم الشرعية بنص خاص، لأن القانون الذي يحكم العقد هو قانون الأحوال الشخصية، والخطبة مقدمة لعقد الزواج، فيجب أن يحكمها قانون عقد الزواج (الصابوني، 1994، 53). وتبرير اتفاقنا باختصاص المحاكم الشرعية في نظر مثل هذا الموضوع بقبول الدعوى أو ردها، وتحديد مقدار التعويض وأساسه إن قبلت الدعوى وحكم به، يتلاءم مع المنطق والواقع، وإلا كانت المحاكم الشرعية غير مختصة بقضايا المهر على سبيل المثال في الحالات التي لم يتم فيها الزواج بين الخطيبين.

وفي القضاء الفرنسي يمكن المطالبة بالتعويض عن العدول التعسفي، كالخطأ في ظروف العدول مثل العدول الفجائي أو العدول المتأخر، قلة الصراحة أو تصرف غير مشروع من الشخص الذي يعدل عن الخطبة أو العدول لمجرد الترف أو الخفة حسبما ورد في حكم لمحكمة النقض الفرنسية، الغرفة الثانية، 18 يناير 1973[29]. وبتاريخ 29 أبريل عام 1981 حكمت محكمة النقض الفرنسية بأن قطع الرجل علاقته مع خطيبته للزواج من فتاة شابة أخرى، وكان المبرر الذي قرره غير مشروع، وكان لهذا العدول بذلك الوقت أضرار بالخطيبة مادية ومعنوية مما يقيم مسؤوليته عن هذه الأضرار[30]. وبتاريخ 14 فبراير 1995 قررت محكمة النقض الفرنسية أن التعويض عن الضرر الناتج عن العدول عن الخطبة يفترض اثبات وجود الخطأ من الشخص الذي يعدل وعلاقة سببية بين خطأ الشخص الذي يعدل والضرر الذي أصاب الشخص المتروك. وفي هذه الواقعة قدرت محكمة الإستئناف وبمبررات صحيحة أن الذي يقرر أن سبب الإنفصال كان التصرفات العصبية والغيرة من رفيقته لا يثبت ادعاءاته ولا أي خطأ من السيدة في العدول. ومن حيثيات الحكم يتمثل الضرر المادي بالمصاريف التي تمّ انفاقها بهدف الزواج مثل: مصاريف استئجار الصالة، الأوركسترا، وكذلك مصاريف تملك السكن. في حين يتمثل الضرر المعنوي بالمساس بالشرف وبالسمعة بالإعتبار العائلي، وأيضا بالمشاكل التي تؤدي إلى الإكتئاب--- الآلام مبررة عن طريق شهادات طبية، وصفات طبية، أو أي شهادات[31].

وبمناقشة الأحكام القضائية الفرنسية السابقة، يتضح لنا أن القضاء الفرنسي يشترط تحقق الضرر، وافتراض اثبات الخطأ، وعلاقة السببية بين خطأ الشخص الذي يعدل والضرر الذي أصاب الشخص المتروك. **ولا نتفق** مع ذلك كون العدول حق لكلا الطرفين في الخطبة وفي أي وقت يستطيع أي طرف ممارسة هذا الحق. **ونرى** عدم إمكانية تبني موقف القضاء الفرنسي من العدول التعسفي في القانون الأردني، وبالتالي عدم انطباق قاعدة عدم التعسف في استعمال الحق التي تبناها المشرع الأردني سندا للمادة 66 من القانون المدني[32]. كون العدول حق، وليس له وقت محدد وهذا يعلم به كلا الطرفين، إضافة إلى أن العدول الفجائي أو المتأخر أو قلة الصراحة أو الخفة والترف هي أمثلة، بل حالات غريبة عن مجتمعنا المسلم، وتبني مثل هذا الموقف يفتح المجال لشر كبير. كما لا نتفق مع ربط المطالبة بالتعويض بالتعسف في استعمال الحق، لأن الخاطب الذي يعدل لا يعدّ متعديا، بل يمارس حقا مشروعا له، والجواز الشرعي ينافي الضمان. وقد يجد أحد الطرفين أنه لا يميل للآخر فيعدل ليس بقصد الإضرار بل تجنبا لزواج يتوقع عدم نجاحه.

وكذلك جاء في حكم لمحكمة النقض الفرنسية، الغرفة المدنية الأولى بتاريخ 29 يناير 1981 بأن العدول عن الخطبة لمجرد الإعلان عن الحمل يعد خطأً[33]. **وبمناقشة هذا الحكم** يتبين أن الخاطب وأثناء فترة الخطوبة قد تحمل الخاطبة منه وفي حال معرفته بوجود الحمل وأراد العدول، فإن هذا العدول لا يكون مبرراً، ويعتبر خطأ تستطيع معه الخاطبة المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يصيبها من جراء ذلك. **ونحن لا نتفق** مع مطالبة الخاطبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابها كونها قصرت في حق نفسها والمقصر اولى بالخسارة، ولولا تقصيرها ورضاها بفعل الخاطب لما حدث الحمل.

وفي حكم آخر لمحكمة النقض الفرنسية، الغرفة الأولى 15، مارس لسنة 1988 جاء فيه: يعد هنالك خطأ وضرر إذا تمّ العدول عن الوعد الذي التزم به معنوياً ومادياً العريس المستقبلي، خاصة أن العروس المستقبلية من أصول مسلمة ومن المتوقع أن تبقى لمدة معينة عازبة[34].

غير أن محكمة الإستئناف الفرنسية قرّرت الحكم بالتعويض للمخطوبة للعدول المفاجئ الذي تمّ بلا نقاش أولي، وهو ما لم تؤيده محكمة النقض الفرنسية في حكمها، الغرفة الأولى 4 يناير 1995 إذ حكمت بأن غياب النقاش لا يشكل خطأ، وبالتالي لا يعدّ العدول تعسفيا أو فجائيا[35].

يستنتج من الحكمين الفرنسيين السابقين أن الحكم الأول يفترض وقوع الضرر المعنوي بالعروس (المخطوبة) إذا تمّ العدول عن الوعد الذي التزم به العريس، لأنها قد تبقى نتيجة لهذا العدول بدون خطبة ولفترة معينة. **ونحن لا نتفق** مع حكم محكمة النقض الفرنسية القاضي بالتعويض للمخطوبة المسلمة التي قد تبقى عازبة نتيجة العدول من جانب الخاطب لأنه كان ينبغي عليها ان تكون حذرة كون الخاطب قد يعدل في أي وقت.

ونخالف في الحكم الثاني ما حكمت به محكمة الإستئناف الفرنسية والقاضي بالتعويض للعدول المفاجئ وبلا نقاش، **متفقين** مع موقف محكمة النقض الفرنسية التي لم تعد العدول المفاجئ وبلا نقاش خطأ وبالتالي لا يستوجب التعويض لأن العدول عن الخطبة بحد ذاته في القانون الفرنسي لا يمنح الحق بالتعويض.(36)

وعلى الرغم من هذه الاجتهادات وتبريرها، فقد ظهرت إجتهادات أخرى تخالفها ونادت بعدم التعويض وهو موضوعنا التالي:-

المطلب الثاني: الاجتهادات القائلة بعدم التعويض

اتفقت بعض الاجتهادات السورية والمصرية والجزائرية من حيث **الأصل** على أن فسخ الخطبة حق للعادل ولا يترتب على استعمال هذا الحق أي تعويض وأنه من المقرر شرعاً وقانوناً أن الخطبة وعد بالزواج ولكل من الطرفين العدول عنها(37).

وتعليقنا على ذلك أننا نؤيد هذه الإجتهادات حيث يتضح منها أنها لم تجز ولم توجب التعويض بمجرد العدول متفقة بذلك مع موقف القضاء الفرنسي من حيث المبدأ كما رأينا في المطلب الأول، لأن من يعدل ليس معتدياً، بل يمارس حقاً مشروعاً له.

وتم الاستناد في ذلك وتبريره بأن فسخ الخطبة أمر جائز، وليس من مسؤولية على من يعدل عن حق مشروع له، وأن القضاء ممنوع من تقييد المباحات العامة، واستندوا أيضا إلى أن تحري العوامل التي دعت إلى فسخ الخطبة والظروف التي لابست هذا الفسخ يكون بموجبه التدخل في الأسرار العائلية أو الشوؤن الشخصية والاعتبارات المتصلة بحرمات الناس. وأن الشريعة لا تحمل الزوج الذي يطلق قبل الدخول إلا خسارة نصف المهر الذي دفعه، فكيف يصح الزام الخاطب بتعويض قد يربو على ذلك ان هو عدل عن الخطبة (السنهوري، 2000، 938). وكذلك استندت هذه الإجتهادات إلى ثلاثة أمور:

1. إن الخطبة وعد بالزواج وليست عقدا، ولا يترتب على الوعد أي إلتزام أو تعويض.
2. إن نصوص القوانين تعطي هذا الحق لمن أراد من الخطيبين العدول دون أن ترتب عليه أي تعويض.
3. إن الفقهاء المسلمين لم يبحثوا من آثار العدول عن الخطبة إلا أمر الهدايا، وهل يجوز استردادها وكيف يكون ذلك،أما ما عدا ذلك من التعويض وغيره،فعدم بحثه دليل اباحته، فدل على أن العدول حق لا يترتب عليه أية مسؤولية (الصابوني، 1994، 50).

ومن خلال الرجوع للقضاء الفرنسي وجدنا أن العدول عن الخطبة بحد ذاته لا يمنح الحق في التعويض(38). وبمناقشة ذلك يتضح ان القضاء الفرنسي أعطى الحق في العدول لكلا الطرفين ولم يرتب التعويض على هذا العدول.

من مجمل ما سبق **نميل إلى تأييد** الإجتهادات القائلة بعدم التعويض عن الضرر المادي والمعنوي لعدم وجود العقد أولا، إضافة إلى أن كلا الطرفين يعلم بأن الآخر قد يعدل بأية لحظة فينبغي الحذر والإحتياط لذلك بعدم خضوع الخطيبه لطلب خطيبها بترك العمل مثلا أو ترك الدراسة لانه لا سلطة له عليها فإن فعلت وأصابها الضرر المادي نتيجة تركها العمل أو أصابها الضرر المعنوي من طول فترة الخطبة فينبغي ألا يحكم لها بالتعويض عن الضرر المعنوي لأن السمعة والشرف لا يعوضه مال في الدنيا. كما قد يجد أحد الطرفين أنه لا يميل للآخر قلبيا ونفسيا وفكريا فيعدل ليس بقصد الإضرار بل تجنبا لزواج يتوقع عدم نجاحه. إضافة إلى أن المقصر أولى بالخساره وكلاهما يكون مقصرا فكيف نحكم لاحدهما بالتعويض عن الضرر المادي أو المعنوي. وإن حكمنا بالتعويض عن أي من الضررين فنكون فتحنا الباب للخوض في أعراض الناس وكل سوف يكشف ما عنده من أسرار تجاه الآخر.

ويلاحظ أن الفقه والقضاء العربي يخلط بين مصطلح الفسخ والعدول، ولا نتفق مع من استخدم الفسخ في الخطبة، كون الأخيرة ليست بعقد، والفسخ لا يرد إلا على العقود التي يقع فيها الفسخ، كالعقد الملزم للجانبين متى تحققت شروط الفسخ حسب القواعد العامة لنظرية العقد(39).

الخاتمة

يلاحظ في ضوء دراستنا لموضوع التعويض عن العدول في خطبة الزواج وفقاً لقانون الأحوال الشخصية الأردني "دراسة مقارنة" مجموعة من الملاحظات نوجزها على شكل نتائج وتوصيات:

أولا: النتائج

1. أحسن المشرع الأردني بإيراد تعريف محدد للخطبة إقتداء بموقف القوانين موضوع المقارنة – وإن كان التعريف من مهمة الفقه- وأن الخطبة ليست عقدا، بل طلب التزوج أو الوعد به حسب نص المادة الثانية والثالثة من قانون الأحوال الشخصية المؤقت.
2. يتفق المشرع الفرنسي مع المشرع العربي في ان الخطبة ليست عقداً، بل واقعة قانونية.
3. جاء القرآن الكريم وأوجب على الإنسان أن يفي بعهده بقوله تعالى:

" وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا" (الإسراء، آية رقم 34).

4. وصف الرسول الكريم المخل بوعده بالمنافق بقوله صلى الله عليه وسلم:آية المنافق ثلاث إذا حدّث كذب،وإذا وعد أخلف، وإذا أتمن خان (النيسابوري، 1999، 57)
5. إن العدول في خطبة الزواج له آثار مختلفة منها ما هو ديني (آثم) من لا يفي بعهده، ومنافق من أخلف وعده. وقانونية دنيوية (كالآثار المادية) هدايا – هبات – ومدى الحكم بالتعويض من عدمه ماديا ومعنويا.
6. إن العدول في خطبة الزواج له أضرار معنوية، تلحق بكلا الطرفين نتيجة العدول وخاصة عند طول فترة الخطوبة والذهاب والإياب دون محرم.
7. إن الضرر المعنوي يلحق الذكر كما يلحق الأنثى فكلاهما يتأثر من جراء العدول.
8. يختلف القانون الإماراتي واليمني والجزائري عن الأردني والسوري والقطري والبحريني في أنها نصت صراحة على أثر العدول وهو التعويض متى نجم عن ذلك ضرر، ويتم تقديره من المحكمة المختصة.
9. يلاحظ أن القوانين العربية:كالأردني والسوري أنها أعطت الحق بالعدول دون تحديد لزمن معين طال أم قصر.
10. إنّ الحكم بالتعويض نتيجة العدول دون مبرر، يؤدي إلى الحذر من قبل أي طرف يود العدول، وبنفس الوقت فيه نوع من الإكراه الضمني للإستمرار دون العدول، وفي ذلك تقييد للمباح، إضافة إلى أن محاولة معرفة أسباب العدول والظروف التي لابست ذلك يؤدي إلى التدخل في الأسرار الخاصة. وما دام الزوج تحمّله الشريعة نصف المهر قبل الدخول إن طلّق، فليس من المنطق إلزامه بتعويض قد يزيد على ذلك إن هو عدل عن الخطبة.
11. إنّ القول بأن العدول في الخطبة حق هو أمر مجمع عليه، إلا أن المشرع الأردني لم ينص على التعويض في حال العدول. وأن مسألة الحكم بالتعويض من عدمه مسألة اجتهادية لا نتفق على الحكم بالتعويض نتيجة العدول فيها للأسباب التي ذكرناها في متن البحث، وخاصة النظام القانوني المستقل للخطبة، واختلاف الوعد في الخطبة عن الوعد في القانون المدني كما أشرنا.
12. إنّ ما يعطى للمخطوبة من الهدايا، والأموال للنفقة والكسوة وغيرها في فترة الخطوبة، ليس هبة حقيقية، بل مشروطة باتمام العقد وهو الزواج، لأن الهبة تمليك بغير عوض. والأمر في الخطبة مختلف كما أوضحنا.
13. يكون التعويض لجبر الضرر -وسمعة الخاطب أو المخطوبه لا يعوضها المال إذا أسيء لأحدهما من قبل الآخر- وينتج عن إخلال بالتزام عقدي والخطبة ليست بعقد أو فعل ضار غير مشروع.
14. عالج المشرع الفرنسي موضوع التعويض عن العدول في خطبة الزواج في القانون المدني بخلاف القوانين العربية التي عالجته في قانون الأحوال الشخصية.
15. إن موقف القانون والقضاء الفرنسي من التعويض نتيجة العدول في الخطبة بحد ذاته كواقعة قانونية لا يعد خطأ، ويمكن التراجع عن الوعد بالزواج في أية لحظة دون الحق في التعويض. لكن قد يعدّ ذلك خطأ إذا تمّ في طريق غير عادية وبدون دافع أو مبرر مشروع أي تعسفيا وتطبق عليه قواعد المسؤولية التقصيرية.
16. يكون العدول تعسفيا حسب القانون الفرنسي إذا اجتمعت أربعة عناصر وهي:-
    - إثبات وجود الخطبة
    - الخطأ في ظروف العدول
    - الضرر المادي أو المعنوي
    - علاقة السببية المباشرة

    ويتم دفع التعويض سندا للمادة 1382 منه.

ثانيا: االتوصيات

1. نقترح أن لا يتم التفريق بين ما إذا كان العدول بسبب من الخاطب أو المخطوبة لأن الأنثى تتضرر من العدول وكذلك الرجل، وليس صحيحا أن الأنثى هي وحدها التي تتضرر من العدول.
2. أن يتم وضع أسس وضوابط في فترة الخطبة (قبل العقد)، كعدم الذهاب والإياب دون محرم بين الخطيبين، وعدم الخلوة بينهما- كما نراه في عصرنا الحالي- منعا للطيش والمزاج العشوائي، لأن ذلك من شأنه ردع من تسوّل له نفسه بالتلاعب في أعراض الناس، واستخدام الحيل، وافتراض المشاكل من أجل العدول.
3. عدم الخلط بين الفسخ والعدول، لأن الأول يكون في العقود التي يرد عليها الفسخ، كعقد البيع والإيجار وغيرهما من العقود الملزمة للجانبين متى تحققت شروط الفسخ، بينما العدول في خطبة الزواج لا يطبق عليه مبدأ الفسخ الوارد في القانون المدني كون الخطبة ليست بعقد.
4. نوصي المشرع الأردني بالنص الصريح على عدم الحكم بالتعويض نتيجة العدول في خطبة الزواج إستنادا إلى قاعدة الجواز ينافي الضمان أي من استعمل حقه الشرعي، لا يكون ضامناً ولا مطالباً بتعويض الضرر الناشيء عن هذا الإستعمال. وعدم ربط التعويض بالتعسف في استعمال الحق لأن الخاطب الذي يعدل لا يعدّ متعديا، بل يمارس حقا مشروعا له وبالتالي عدم انطباق نظرية التعسف في استعمال الحق.
5. نوصي بعدم الخلط بين أحكام الوعد في القانون المدني الأردني (م105، م106) والوعد في خطبة الزواج، نظرا لإلزامية الأول متى تحققت شروطه، وعدم إلزامية الثاني وإمكانية العدول دون ترتيب أي أثر قانوني.

وبعد لا نعتقد أن بحث مثل هذا الموضوع هو النهاية بل مقدمة متواضعة للبحث عن حلول لمشكلات دخلت على مجتمعنا المسلم وهي غريبة عنه، ويحتاج من رجال القانون والشريعة إلى المزيد من البحث.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش

1: أنظر م2 وم3 أحوال شخصية أردني مؤقت رقم 36 لسنة 2010م، الجريدة الرسمية: صفحة(5809) عدد (5061) تاريخ 2010/10/17م الذي نص في المادة (328) بأنه:" يلغى قانون الأحوال الشخصية رقم61 لسنة 1976م وتعديلاته، على أن تبقى التعليمات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول إلى أن تعدل أو تلغى أو يستبدل غيرها بها وفقا لأحكام هذا القانون" يقابلها مادة 17 /1 قانون أحوال شخصية اماراتي رقم 28/ 2005 م. م2 قانون أحوال شخصية سوري المرسوم التشريعي رقم 59 تاريخ 7- 9-1953م نفس المعنى. م1 قانون أحكام الاسرة البحريني رقم 19 لسنة 2009م نفس المعنى. م5 قانون الأسرة القطري رقم 22 لسنة 2006م نفس المعنى. م5 (معدلة) قانون الاسرة الجزائري رقم 84-11 لسنة 1984 نفس المعنى. م2 فانون الاحوال الشخصية اليمني رقم 20 لسنة 1992 نفس المعنى.

2: من القائلين والمعارضين لفكرة التعويض مطلقا: فضيلة المفتي أبو عرقوب حسّان دائرة الإفتاء العام الأردنية والسرطاوي محمود، والمطيعي محمد بخيت مفتي الديار المصرية سابقا.ومن المؤيدين للتعويض مطلقا والقائبين به: الشيخ محمود شلتوت شيخ الازهر الشريف. ومن القائلين والمؤيدين للتعويض عن الضرر المادي فقط دون المعنوي: الشيخ أبو زهره محمد. ومن المؤيدين للتعويض المادي أو المعنوي بشروط معينة: الشيخ السباعي مصطفى.

3: راجع الخطبة في القانون الجزائري: منتدى مجموعة المجموعة القانونية الجزائرية، نشر عبر الإنترنت، الموقع: As7ab.makmaktoob.com تاريخ الدخول للموقع: 2010/4/10م، الساعة الثامنة صباحا. وكذلك أبو عرقوب حسان: أثر العدول عن الخطبة، نشر عبر الإنترنت، مرجع سابق. وللمزيد حول الضرر المعنوي والضمان فيه راجع: الجندي محمد صبري، في ضمان الضرر المعنوي الناتج عن فعل ضار، دراسة في القانون المدني الأردني وقانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات، موازنة مع الفقهين الإسلامي والغربي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، المجلد 26، ملحق، 1999، ص 559 وما بعدها.وكذلك الصلاحين عبد المجيد محمود: التعويض عن الأضرار المعنوية في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، المجلد 31، العدد 2، لسنة 2004م،ص 398.وكذلك السرحان عدنان، التعويض العقابي، دراسة مقارنة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 13، العدد 4، 1997م، ص 95 وما بعدها.وأنظر حول الضرر المادي والمعنوي في خطبة الزواج الموقع التالي: www.Jurispedia.fr

4: ناجي نجيب محمد مثنى: حكم التعويض عن الضرر في العدول عن خطبة الزواج،مجلة القانون،مجلة حولية محكمة، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة عدن،عدد 14،اغسطس 2008 م،ص98.وكذلك أبو عرقوب حسّان: أثر العدول عن الخطبة، دراسات وبحوث دائرة الإفتاء العام الأردنية، نشر عبر الإنترنت الموقع: www.aliftaa.jo تاريخ الدخول للموقع 2010/4/6م الساعة السادسة والربع صباحا. وأيضا مقال للشرقاوي عبد الله، كلية الشريعة، فاس، المغرب، قانون مدونة الأسرة، عالج مشكلة التعسف في الخطبة بالتعويض عن الضرر،كتبها بتاريخ 30 أغسطس، 2007م، الساعة العاشرة وسبع وأربعون دقيقة صباحا، نشرت عبر الإنترنت الموقع: cherkaoui2006.maktoob.com تاريخ الدخول للموقع 2010/4/6م الساعة الثامنة صباحا. وكذلك أنظر الإدريسي علي: بحث موجز عن أحكام الخطبة والآثار المترتبة عن العدول عنها منشور عبر الإنترنت الموقع: webcache.googleusercontent.com تاريخ الخول: 6 / 4/ 2010م الساعة الثامنة والربع صباحا. وأيضا راجع الناصوري أسامه: مقال قانوني بعنوان: الخطبة وعد بالزواج ملزم إجتماعيا وأخلاقيا، والعدول عنها مقيد، والإساءة في استعماله يستوجب التعويض. منشور عبر الإنترنت عبر الموقع: www.ahlabaht.com تاريخ الدخول: 10/ 4 / 2010م الساعة الثامنة والنصف صباحا.

5: أبو عرقوب حسّان: أثر العدول عن الخطبة، دراسات وبحوث دائرة الإفتاء العام الأردنية، نشر عبر الإنترنت الموقع: www.aliftaa.jo تاريخ الدخول للموقع 2010/4/6م الساعة السادسة والربع صباحا.

6: صاحب المقال الشرقاوي عبد الله: التعسف في الخطبة بالتعويض عن الضرر، كلية الشريعة- فاس-المغرب، كتبها بتاريخ 30 أغسطس 2007م الساعة العاشرة وسبع واربعون دقيقة صباحا. راجع الموقع التالي عبر الإنترنت: Cherkaoui2006.maktoob.com تاريخ الدخول للموقع 6/ 4 / 2010م الساعة الثامنة صباحا.

7: أنظر مقال قانوني بعنوان: ما هي الآثار المترتبة على فسخ الخطبة والعدول عنها، نشر عبر الإنترنتن الموقع: Users/Jumper/Desktop، تاريخ الدخول 2010/4/24م، الساعة الواحدة وإثنان وخمسون دقيقة.

8: أنظر الإدريسي علي: بحث موجز عن أحكام الخطبة والآثار المترتبة عن العدول عنها، منشور عبر الإنترنت الموقع: Webcache.googleusercontent.com تاريخ الدخول للموقع: 2010/4/6م، الساعة الثامنة وخمس وعشرون دقيقة صباحا.

9: م18/ف1 من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 28/ 2005 م.

10: المادة الخامسة من قانون الأحوال الشخصية اليمني، قرار جمهوري بالقانون رقم 20 لسنة 1992 بشأن الأحوال الشخصية وتعديلاته بالقانون رقم 27 لسنة 1998 والقانون رقم 24 لسنة 1999 والقانون رقم 34 لسنة 2003م.

11: المادة الخامسة (معدلة- عدلت بالأمر رقم 5-2 المؤرخ في 27 فبراير 2005م) من القانون الجزائري رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 هـ الموافق 9 يونيو لسنة 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم

12: Code Civil: Edition 2000 , Art.1382

13: المادة الرابعة/فقره أ من قانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت رقم 31 لسنة 2010م. يقابلها المادة الثالثة المطابقة من قانون الأحوال الشخصية السوري رقم 59- 1953م، المرسوم التشريعي رقم 59 تاريخ 7- 9-1953م.ويقابلها المادة السابعة المطابقة من قانون الأسرة القطري رقم 22 لسنة 2006م.ويقابلها م 2/أ المطابقة من قانون أحكام الأسرة البحريني رقم 19 لسنة 2009م المنشور على الجريدة الرسمية، العدد 2898 – الخميس 4 يونيو 2009م صدر بتاريخ 27 مايو 2009، 3 جمادى الآخره 1430هـ.

14: أنظر م 2/ج من قانون أحكام الأسرة البحريني، مرجع سابق، يقابلها م 8 المطابقة من قانون الأسرة القطري، مرجع سابق. يقابلها م 3/4 المطابقة من قانون الأحوال الشخصية السوري،مرجع سابق. م 5 معدلة المطابقة من قانون الأسره الجزائري، مرجع سابق.م 8/18 المطابقة من قانون الاحوال الشخصية الإماراتي، مرجع سابق.م 2/4 المطابقة من قانون الأحوال الشخصية اليمني، مرجع سابق. وكذلك المادة 1088 من القانون المدني الفرنسي.

15: راجع المادة 1088 من القانون المدني الفرنسي.

16: CIV 30 October 2007 povrvoi No.50-14-252 Pourvoi 10 March 2005 No 04- 1388

17: CIV 23 March 1983 Dalloze 1984 page 81

18: المادتان 557 و561 من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة1976م. يقابلها المادتان 2/486 و501/أ المطابقتان من القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948. والمادتان 2/454 و469/ب المطابقتان من القانون المدني السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 84 لسنة 1949. والمادتان 2/614 و647/ج المطابقتان من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 5 لسنة 1985م المعدل بالقانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1987م.

19: نقض مصري رقم 56/824،جلسة 1990/2/22.وكذلك نقض2003 جلسة 1985/12/2.أشار إليها الجندي أحمد:مبادىء القضاء في الأحوال الشخصية، ح- ض،منشورات صادر،دار الكتب القانونية،مصر – المحلة الكبرى، ومكتبة صادر،بيروت –لبنان،سنة 2000، ص1184 - 1178. وأنظر الطعن المصري رقم 5208 سنة 66 قضائية، جلسة 1997/7/8م، س 48،ص1083 ونفس المعنى الطعن المصري رقم 2003 سنة 52 قضائية، جلسة 1985/12/25، س 36، ص 1200.أنظر في ذلك: شعله سعيد أحمد: قضاء النقض المدني في الاحوال الشخصية، للمسلمين وغير المسلمين، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في مسائل الاحوال الشخصية خلال أربعة وسبعين عاما 1931 – 2006م، المركز القومي للإصدارات القانونية – عابدين، ط1، 2007م، ص9-10.

20: راجع التبرير الأول والثاني: مجلة المحاماة الشرعية،مصر،ع1،س2،ص44-45.

21: تخريج الحديث:ابن ماجه والبهيقي من حديث عبادة بن الصامت، ومالك في الموطأ،سبل السلام شرح بلوغ المرام، الصنعاني محمد اسماعيل الأمير اليمني،ج3 دون تاريخ نشر،مطبعة جامعة الامام محمد سعود الاسلامية، ص118، ونيل الأوطار،شرح منتقى الاخبار الشوكاني محمد علي محمد، ج5،المطبعة العثمانية المصرية سنة 1357 موطا الاصبحي مالك بن أنس،رواية الشيابي محمد حسن،تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف،ط2،المكتبة العلمية – القاهرة، مصر 1967،ص.638

22: يقابله م (146، 147) المطابقة من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 5 لسنة 1985م، المعدل بالقانون الإتحادي رقم 1 لسنة 1987م. م(102،103) المطابقة من القانون المدني السوري رقم 84 لسنة 1949 وتعديلاته. م (72، 73، 69) المطابقة من القانون المدني الكويتي رقم 67 لسنة 1980 م والمعمول به بتاريخ 25/فبراير/لسنة 1981 م. م(50، 51) المطابقة من القانون المدني البحريني رقم 19 لسنة 2001م.

23: D.Mainguy.Cours de Droit civil, les personnes,la famail,vol.4-2 www.Jurispedia.fr

24: حكم المحكمة العليا الجزائرية بتاريخ 25 ديسمبر 1989، ملف رقم 56097، الموقع: www.webcache.googleusercontent.com تاريخ الدخول 2010/6/5 الساعة الخامسة صباحاً. وحكم المحكمة العليا المغربية بتاريخ 13 ديسمبر /1978. أشار إلى هذه الأحكام ناجي نجيب مثنى: حكم التعويض عن الضرر في العدول عن خطبة الزواج،مجلة القانون، جامعة عدن، العدد الرابع عشر –اغسطس 2008، ص 91 هامش 2. وص 92 هامش 1 نقلا عن العربي بلحاج:الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية – مصر، طبعة 1999م.ص102 – ص51- 57 هامش 3.وكذلك نقض سوري رقم 10 أساس 1073 تاريخ 1983/1/9 سجلات محكمة النقض. www.webcache.googleusercontent.com تاريخ الدخول السبت 2010/6/5م الساعة الخامسة والربع صباحاً. ونفس المعنى نقض سوري رقم 2519 أساس 19 تاريخ 1983/12/24 سجلات محكمة النقض. www.syrianlaw.org بتاريخ 2010/6/5 السبت الساعة الثالثة والنصف صباحاً. وكذلك في القضاء الفرنسي أنظر:

Civ1,14 fevrier 1995 pourvoi no 93-12863

Dalloze.1995,251,note,Benabent,RTDciv.1995,604

Gaz.pal 1989,1,374

Bullciv,1,1981,no 144

Bullciv,11,1973,no 25

Rupture de fiancailles; coeurs "solitaires"a qui jeter la Pierre;par Haddad

(la village DE Justice.com) أو (legavox.fr)15-01-2010

25: أنظر الطعن المصري رقم 2003 لسنة 51، المكتب الفني36، فقرة رقم 2 بتاريخ 1985/12/25، ص1200. وكذلك نفس المعنى الطعن المصري رقم 62 لسنة 39، مكتب فني، فقرة رقم 2، بتاريخ 1974/5/26. نقض مصري رقم 56/824،جلسة 1990/2/22.وكذلك نقض2003 جلسة 1985/12/2.أشار إليها الجندي أحمد:مبادىء القضاء في الأحوال الشخصية، ح- ض،منشورات صادر،دار الكتب القانونية،مصر – المحلة الكبرى،ومكتبة صادر،بيروت –لبنان،سنة 2000، ص1184 - 1178.وأنظر الطعن المصري رقم 5208 سنة 66 قضائية، جلسة 1997/7/8م، س 48،ص1083 ونفس المعنى الطعن المصري رقم 2003 سنة 52 قضائية، جلسة 1985/12/25، س 36، ص 1200. (موقف القضاء المصري حسب أحدث الأحكام التي تمكنا من الحصول عليها) أنظر في ذلك: شعله سعيد أحمد: قضاء النقض المدني في الاحوال الشخصية، للمسلمين وغير المسلمين، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في مسائل الاحوال الشخصية خلال أربعة وسبعين عاما 1931 – 2006م، المركز القومي للإصدارات القانونية – عابدين، ط1، 2007م، ص9-10. ونقض سوري رقم 120 أساس 4261 تاريخ 1993/2/18 سجلات محكمة النقض www.syrianlaw.org السبت 2010/6/5 الساعة الثالثة صباحاً.

26: حكم محكمة الاسكندرية،مجلة المحاماة المصرية،س12،ص.538

27: أنظر م30 من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم 24 لسنة 1988م المعدل رقم 14 لسنة 2001م المعدل رقم 16 لسنة 2006م.

28: قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني رقم 31 لسنة 1959م.

29: No 25. Bull civ 1973 ,11,

30: Civ1, 29 avril 1981, pourvo; no 08-10-823

31: Civ1, 14 fevrier , 1995 , pouvoi no 93-12863

32: يقابلها م 106 المطابقة من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 5 لسنة 1985م، المعدل بالقانون الإتحادي رقم 1 لسنة 1987م. م5 وم6 المطابقة من القانون المدني السوري رقم 84 لسنة 1949 وتعديلاته.. م 17 المطابقة من القانون المدني اليمني رقم 14 لسنة 2002 م. 30 المطابقة من القانون المدني الكويتي رقم 67 لسنة 1980 م والمعمول به بتاريخ 25/فبراير/لسنة 1981 م. م(62، 63) المطابقة من القانون المدني القطري رقم 22 لسنة 2004م. م(27، 28) المطابقة من القانون المدني البحريني رقم 19 لسنة 2001م.

33: Bull civ , 1981 ,1,no144

34: Gaze.Pal 1989 , 1, n374 هامش35: Dalloze.1995,251,note,op.cit,604 هامش36: راجع سابقا التنظيم القانوني للعدول المواد: 144 و1088 و1382 من القانون المدني الفرنسي.

37: المحكمة العليا الجزائرية، ملف رقم 81129 بتاريخ 1992/3/17 www.webcache.googleusercontent.com تاريخ الدخول السبت 2010/6/5م الساعة الخامسة والربع صباحاً.وكذلك نقض سوري رقم 10 أساس 1073 تاريخ 1983/1/9 سجلات محكمة النقض. نفس الموقع أعلاه: أنظر الطعن المصري رقم 2003 لسنة 51، المكتب الفني36، فقرة رقم 2 بتاريخ 1985/12/25، ص1200. وكذلك نفس المعنى الطعن المصري رقم 62 لسنة 39، مكتب فني، فقرة رقم 2، بتاريخ 1974/5/26. نقض مصري رقم 56/824،جلسة 1990/2/22.وكذلك نقض2003 جلسة 1985/12/2.أشار إليها الجندي أحمد:مبادىء القضاء في الأحوال الشخصية، ح- ض،منشورات صادر،دار الكتب القانونية،مصر – المحلة الكبرى،ومكتبة صادر،بيروت –لبنان،سنة 2000، ص1184 - 1178.وأنظر الطعن المصري رقم 5208 سنة 66 قضائية، جلسة 1997/7/8م، س 48،ص1083 ونفس المعنى الطعن المصري رقم 2003 سنة 52 قضائية، جلسة 1985/12/25، س 36، ص 1200. (موقف القضاء المصري حسب أحدث الأحكام التي تمكنا من الحصول عليها) أنظر في ذلك: شعله سعيد أحمد: قضاء النقض المدني في الاحوال الشخصية، للمسلمين وغير المسلمين، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في مسائل الاحوال الشخصية خلال أربعة وسبعين عاما 1931 – 2006م، المركز القومي للإصدارات القانونية – عابدين، ط1، 2007م، ص9-10.

38: Dalloze.1995,251,note Benabent,RTD civ,1995.604

39: أنظر الناصوري أسامه: الخطبة وعد بالزواج ملزم اجتماعيا وأخلاقيا، والعدول عنها حق مقيد، والإساءة في استعماله يستوجب التعويض مقال عبر الإنترنت الموقع: www.ahlabaht.com تاريخ الدخول للموقع: 2010/4/10م، الساعة الثامنة والنصف صباحا.(استخدم مصطلح الفسخ للخطبة)وكذلك ملحم أحمد سالم: الشرح التطبيقي لقانون الأحوال الشخصية الأردني، شرح تسلسلي تفصيلي لقانون الأحوال الشخصية الأردني مؤكد ومؤيد بالقرارات القضائية الصادرة عن محكمة الإستئناف الشرعية، مكتبة الرسالة الحديثة- عمّان- الأردن، الطبعة الاولى،1419هـ - 1998م،ص 16.

راجع السنهوري عبد الرزاق،الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (1)، المجلد الثاني، نظرية الإلتزام بوجه عام، مرجع سابق، ص 938، وأيضا من الذين استخدموا الفسخ: حاضري فاضل، مقال قانوني بعنوان: ما هي الآثار المترتبة على فسخ الخطبة والعدول عنها، مرجع سابق. أنظر الطعن المصري رقم 2003 لسنة 51، المكتب الفني36، فقرة رقم 2 بتاريخ 1985/12/25، ص1200. وكذلك نفس المعنى الطعن المصري رقم 62 لسنة 39، مكتب فني، فقرة رقم 2، بتاريخ 1974/5/26. نقض مصري رقم 56/824،جلسة 1990/2/22.وكذلك نقض2003 جلسة 1985/12/2.أشار إليها الجندي أحمد: مبادىء القضاء في الأحوال الشخصية، ح- ض،منشورات صادر،دار الكتب القانونية،مصر – المحلة الكبرى،ومكتبة صادر،بيروت –لبنان،سنة 2000، ص1184 - 1178.وأنظر الطعن المصري رقم 5208 سنة 66 قضائية، جلسة 1997/7/8م، س 48،ص1083 ونفس المعنى الطعن المصري رقم 2003 سنة 52 قضائية، جلسة 1985/12/25، س 36، ص 1200. أنظر في ذلك: شعله سعيد أحمد: قضاء النقض المدني في الاحوال الشخصية، للمسلمين وغير المسلمين، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في مسائل الاحوال الشخصية خلال أربعة وسبعين عاما 1931 – 2006م، المركز القومي للإصدارات القانونية – عابدين، ط1، 2007م، ص9-10.

قائمة المراجع

أبو زهره، محمد. (1958). **الأحوال الشخصية، كتاب الزواج**، القاهرة: دار الفكر العربي.

الأبياني، محمد زيد. (د.ت). **شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية**، بيروت: مكتبة النهضة.

الأشقر، عمر سليمان. (2001). **الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني**، الطبعة الثانية، عمّان: دار النفائس.

باشا محمد قدري (1980). **كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبي حنيفة**، ط2، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، في مقدمات النكاح، الباب الأول.

بدران، أبو العينين بدران. (د.ت). **الزواج والطلاق في الشريعة والقانون**، القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية.

البستان عبد الله. (2001). **معجم البستان**، معجم لغوي مطول، الطبعة الأول، بيروت: مكتبة بيروت.

بلحاج العربي. (1999). **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري**، القاهرة: ديوان المطبوعات الجامعية.

البهيقي وابن ماجه ومالك. (د.ت). **سبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن اسماعيل الامير اليمني الصنعاني**، ج3، في الموطأ، الرياض: مطبعة جامعة الامام محمد سعود الاسلامية.

الجليدي، سعيد محمد. (1998). **أحكام الأسره في الزواج والطلاق وآثارهما، دراسة فقهية مقارنة**، ط2، توزيع دار أويا – ليبيا، زاوية الهماني، السوق الأخضر.

الجندي، أحمد. (2000). **مبادىء القضاء في الأحوال الشخصية**، بيروت: صادر، والقاهره: دار الكتب القانونية،.

الجندي، محمد صبري. (1999). في ضمان الضرر المعنوي الناتج عن فعل ضار، دراسة في القانون المدني الأردني وقانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات، موازنة مع الفقهين الإسلامي والغربي، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، المجلد 26.

الحموي، زين العابدين أحمد محمد الحنفي. (1290هـ). **الأشباه والنظائر**، ج1، دار الطباعة العامرة.

داود، محمد علي. (1999). **القرارات الإستئنافية في الأحوال الشخصية**، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، عمّان: دار الثقافة لنشر والتوزيع.

الدريني، محمد فتحي. (1994).**بحوث مقارنة في الفقه الاسلامي وأصوله**، ج2، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزحيلي، وهبة. (1320هـ). **الفقه المالكي الميسر**، الطبعة الأولى (ط1)، الجزء الثاني (ج2)، دمشق: دار العلم الطيّب.

الزحيلي، وهبة. (1989). **الفقه الاسلامي وأدلته**، ج7، ط2، الأحوال الشخصية، دمشق: دار الفكر.

السباعي، مصطفى. (2001). **شرح قانون الأحوال الشخصية**، ج1، ط9، الزواج وانحلاله، دمشق: دار الوراق للنشر والتوزيع.

السرحان، عدنان (1997). التعويض العقابي، دراسة مقارنة، **مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد 13، العدد 4.

سماره، محمد. (2002). **أحكام وآثار الزوجية، شرح مقارن لقانون الأحوال الشخصية**، ط1، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر، ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

السنهوري، عبد الرزاق. (2000). **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد** (1)، المجلد (2)، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

السيد، سابق. (2001). **فقه السنة**، المجلد الثالث، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

الشوكاني، محمد علي محمد. (1967). **نيل الأوطار،شرح منتقى الاخبار**، ج5، ط2، المطبعة العثمانية المصرية سنة 1357 موطا مالك بن انس الاصبحي، رواية محمد حسن الشيابي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة: المكتبة العلمية.

الصابوني، عبد الرحمن. (1994). **شرح قانون الأحوال الشخصية السوري**، ج1، الزواج وآثاره، منشورات جامعة حلب.

الصلاحين، عبد المجيد محمود. (2004). التعويض عن الأضرار المعنوية في الفقه الإسلامي والقانون المدني، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، المجلد 31، العدد 2.

العمري، حسين علي. (2001م). **استرداد ما دفع على حساب المهر**، بحث مقدم إلى دائرة قاضي القضاة الموقرة.

الفيروز، أبادي مجد الدين محمد يعقوب. (1993). **القاموس المحيط**، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرافي، الامام شهاب الدين الصنهاجي. (د.ت). **الفروق**، جز4، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

مجلة القانون السورية.

مجلة المحاماة الشرعية المصرية.

مجلة المحاماه المصرية.

معجم تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم. (2001). مجمع البيان الحديث، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

المنجد في اللغة والاعلام. (1986). ط28، المكتبة الشرقية، بيروت: دار المشرق.

ناجي، نجيب محمد مثنى. (2008). حكم التعويض عن الضرر في العدول عن خطبة الزواج، **مجلة القانون**، مجلة حولية محكمة، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة عدن، عدد 14.

النيسابوري، الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، (1419هـ، 1999م). **صحيح مسلم**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الأرقم للطباعة والنشر.

المراجع الأجنبية

المراجع باللغة الانجليزية:

Anson,s. (1986). *Law of Contract*, edited by A.G.Guset,26 ed Clarendon press.Oxford.

Cheshire and Fifoot. (1964). *The Law of Contract*, sixth Edition, London Butter worth.

Geoge Gluck. (1979). *Standerd Form Contract*; The contract theory reconsidered 28, International and Compareting Law Quarterly, page 72.

المراجع باللغة الفرنسية:

Dalloze.1995,251,note,Benabent,RTDciv.1995,604.

Civ1,14 fevrier 1995 pourvoi no 93-12863

D.Mainguy.Cours de Droit civil, les personnes,la famail,vol.4-2 www.Jurispedia.fr

Rupture de fiancailles; coeurs "solitaires"a qui jeter la Pierre;par Haddad (la village DE Justice.com) أو (legavox.fr)15-01-2010.

CIV 30 October 2007 povrvoi No.50-14-252.

Pourvoi 10 March 2005 No 04- 1388.

Gaz.pal 1989,1,374

CIV 23 March 1983 Dalloze 1984 page 81

Bullciv,1,1981,no 144

Civ1, 29 avril 1981, pourvo; no 08-10-823

Bullciv,11,1973,no 25

Code Civil: Edition 2000 , Art.1382.

التشريعات:

1. قانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت رقم 36 لسنة 2010م الذي ألغى القانون رقم 61 لسنة 1976م والمعدل رقم 25 لسنة 1977م والمعدل المؤقت رقم 82 لسنة 2001م.
2. قانون أحكام الاسرة البحريني رقم 19 لسنة 2009م.
3. قانون الأسرة القطري رقم 22 لسنة 2006م.
4. قانون أحوال شخصية اماراتي رقم 28/ 2005 م.
5. فانون الاحوال الشخصية اليمني رقم 20 لسنة 1992.
6. قانون الاسرة الجزائري رقم 84-11 لسنة 1984.
7. قانون أحوال شخصية سوري المرسوم التشريعي رقم 59 تاريخ 7- 9-1953م.
8. قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني رقم 31 لسنة 1959م.
9. قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم 24 لسنة 1988 المعدل رقم 14 لسنة 2001م المعدل رقم 16 لسنة 2006م.
10. القانون المدني القطري رقم 22 لسنة 2004م.
11. القانون المدني اليمني رقم 14 لسنة 2002 م.
12. القانون المدني البحريني رقم 19 لسنة 2001م.
13. قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 5 لسنة 1985م، المعدل بالقانون الإتحادي رقم 1 لسنة 1987م.
14. القانون المدني الكويتي رقم 67 لسنة 1980 م والمعمول به بتاريخ 25/فبراير/لسنة 1981 م.
15. القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976م.
16. القانون المدني السوري رقم 84 لسنة 1949 وتعديلاته.

مسألة الخصوبة السكانية: رؤية تحليلية في ضوء نتائج الدراسات السابقة

منير كرادشة، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

موسى شتيوي، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن.

استلم البحث في 2010/5/13 **وقبل للنشر 2011/2/14**

ملخص

جاءت هذه الدراسة محاولة لمراجعة وتقييم ما قدمته الأدبيات الديموغرافية السابقة المختلفة من مداخل وأبعاد، وما تضمنته من محاولات متعددة لمراجعة ودراسة مضامين ظاهرة الخصوبة وطبيعتها، والآثار المترتبة عليها، ورصد الإشكاليات المرتبطة بها.

وبصورة عامة فأن أهمية هذه الدراسة تكمن في رصد محورية دور الخصوبة السكانية في المجتمعات، وأبعادها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المختلفة، في محاولة لتمكين واضعي السياسات السكانية والقائمين عليها من تحقيق فهم أكثر عمقا وتفصيلا لأبعاد هذه المسألة وأثارها المختلفة، وغني عن البيان هنا بأن عنصر الخصوبة يمثل الشق الأساسي في المسألة السكانية، ومن البديهي أن يتم التركيز على هذا العنصر ومتابعة التغيرات الطارئة عليه، واعتماده مسألة أساسية في رصد وتقيم ملامح الوضع السكاني في المجتمعات البشرية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن قضية الخصوبة السكانية، ما هي في نهاية المطاف إلا قضية سلوكية تتسم بتبايناتها الشديدة، وتداخل العوامل المؤثرة فيها، وتعدد التفسيرات التي تتناولها، وعليه فإن دراسة وفهم الظروف التي أملت تشكيل ملامحها "الخصوبة السكانية"، سيسهم في تمكين الدارسين من تفسير هذه الظاهرة وتحديد العوامل المرتبطة بها، ووضع وبلورة السياسات السكانية المناسبة للتعامل معها.

Population Fertility: An Analytical Approach in light of Previous Studies

***Muneer Karadsheh**: Department of Sociology and Social Service, Yarmouk University, Irbid- Jordan.*

***Musa Shteiwi**: Department of Sociology and Social Service, University of Jordan, Amman- Jordan.*

Abstract

This study is an attempt to review and assess the dimensions provided by previous different demographic literature, including the contents of multiple attempts to monitor, review and study the nature and implications of the phenomenon of fertility, and monitoring procedures for processing the problems associated with them.

In general, the importance of this study lies in monitoring the central role of population fertility in communities, and the dimensions of socio-economic and cultural groups, in an attempt to enable development of population policies and achieve a deeper, more detailed understanding of this issue.

It goes without saying here that the element of fertility represents a fundamental part of the question of population, and a focal issue that needs follow-up along with its changes. The fertility of the population has been considered a key issue to monitor and evaluate the features of the demographic situation in human societies.

The study concluds that the issue of population fertility is ultimately an issue of behavior with a diversity of characteristics, strong overlapping factors affecting it, and a multiplicity of interpretations that address it. Therefore, to study and understand the circumstances that dictate the formation of the features of such phenomena will eventually contribute to enable the students to explain this phenomenon and identify the factors associated with them, and the creation and development of appropriate policies to deal with it.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

مقدمة:

يشكل **العامل السكاني** عنصراً رئيسياً في بناء المجتمع وتقدمه ورخائه، وكثيراً ما ينظر إلى هذا العنصر بوصفه أداة من أدوات إنتاج الثروة وتطورها، الذي بدونه لا يمكن حدوث العملية الإنتاجية، بل يستحيل بناء الاقتصاد أو نموه، ولكن قد يشكل **هذا العنصر** في بعض الأحيان عاملاً مثبطاً للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ويرتبط ذلك إلى حد بعيد بالظروف والملابسات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية التي تسود في تلك المجتمعات أو بوضعها من حيث توافر الموارد الطبيعية؛ إذ قد يسهم **العنصر السكاني** بشكل سلبي في الجوانب التنموية خاصة في حالة تسارع نمو السكان (نتيجة الخصوبة العالية والهجرات المتلاحقة) بشكل يفوق حجم الموارد المتاحة أو النمو الاقتصادي في الدولة؛ إذ قد يؤدي **التزايد السكاني السريع** إلى اختلال واضح في موازين معادلة السكان والموارد، وهذا قد يشكل عبئا واضحا على الخدمات والتنمية الاقتصادية في المجتمع (Assaad, 2006).

فالنمو السكاني هو طرف واحد في معادلة النماء والتنمية، والطرف الثاني هو **الموارد الطبيعية**، وهذا يوضح أن المشكلات السكانية تنشأ عادة في حال اختلال التوازن بين طرفي المعادلة، كزيادة معدلات النمو السكاني عن قدرة الموارد على تلبية حاجات السكان الأساسية، ما يؤكد بأن الآثار السلبية للنمو السكاني لا تظهر إلا بارتفاع معدلات نمو السكان إلى درجة تفوق معدلات النمو الاقتصادي، أما في حالة عدم ظهور اختلال في التوازن بين طرفي المعادلة الديموغرافية فمن المرجح أن يشكل نمو حجم السكان، وارتفاع الكثافة السكانية مصدرا رئيسيا لتقدم المجتمع وازدهاره (حمودة، 1987).

وقد ازداد اهتمام العلماء والباحثين في النصف الثاني من القرن الماضي بالمسألة السكانية وملامحها واتجاهاتها في المجتمعات الإنسانية، لاسيما من زاوية علاقتها ببناء هذه المجتمعات، وما يسودها من إرث ثقافي واجتماعي، على اعتبار أن المسألة السكانية بعناصرها وشروطها تتحدد وفق منظومة القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة، التي يمكن أن تتحكم بمجمل السلوك الإنساني بما فيه السلوك الإنجابي، الذي يشكل عنصر الخصوبة أهم مكوناته (Stanton and Holts, 2006).

وبسبب طبيعة العلاقات المتداخلة والمحكمة بين مسيرة التطورات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية من جهة والسكانية من جهة أخرى، فقد راعى المعنيون قضية التوازنات المفترضة بين معدلات النمو السكاني والجوانب الاجتماعية والثقافية، وفقا لسيناريوهات هادفة لتحقق التوازن بين السكان والموارد، باعتبار أن اختلال هذه المعادلة لصالح ارتفاع معدلات النمو السكاني، من شأنه أن يؤدي إلى ظهور مصاعب حقيقية، في مجمل الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان ورفاهيته (ابراهيم، 1994).

وقد زاد توجه مجتمعات الدول النامية بجهود مؤسساتها المختصة في مجال السكان نحو **الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية**، في محاولة لإحداث تغييرات نوعية في معدلات النمو السكاني، على اعتبار أنه ليس من المهم تبني برامج لتنظيم الخصوبة السكانية، إنما المهم هو توليد الحوافز والمحركات للإمساك بمثل هذه المسألة، وهذا ما يؤكد أن برامج تنظيم الخصوبة السكانية ما هي في نهاية المطاف إلا عنصر تعزيز لا عنصر خلق لدوافع وحوافز لاعتماد مثل هذه البرامج. فدمج المرأة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بتعليمها ومشاركتها بسوق العمل، وإتاحة وسائل منع الحمل أمامها، هي الوسيلة والأداة المثلى للتأثير على ملامح الخصوبة السكانية واتجاهاتها في كثير من المجتمعات خاصة النامية منها (Becker, 1996).

ويبدو أن أغلب هذه الجهود قد سجلت إخفاقات في تحقيق أهدافها المرجوة، وأرجعت هذه الإخفاقات بصورة أساسية إلى عدم تجاوب مستويات الخصوبة مع عملية التنمية، بسبب عدم مراعاة القيود والضوابط التي تفرضها خصائص المحيط الاجتماعي على عنصر الخصوبة السكانية ومحركاتها (زريق، 1987)؛ إذ أسهمت خصائص المحيط هذه -ممثلة بمجموعة القيم والتقاليد الموروثة السائدة أو بعوامل عقائدية تتعلق باتجاهات الأفراد القدرية التي ترجع مسألة الإنجاب إلى مشيئة الله وقدرته أو بقصور وإساءة الفهم أو بنقص المعرفة في المسائل المتعلقة بمفهوم تنظيم الأسرة- في إعاقة الجهود المبذولة بهذا المجال، وفي إبقاء معدلات الخصوبة عند مستوياتها المرتفعة، على الرغم من أن التغييرات التي شهدتها المجتمعات البشرية في العديد من الجوانب الاجتماعية والثقافية، قد ساعدت ولو بشكل جزئي في إحداث تحولات واضحة، وتبني مفاهيم تتلاءم مع طبيعة المعطيات الجديدة, وفي إشاعة بيئة إيجابية بخصوص تقبل مفاهيم حديثة ذات علاقة بتنظيم سلوك الأفراد الإنجابي، وبالتالي خففت من حدة المعوقات التي تقف دون تحقيق الأهداف السكانية لكثير من هذه المجتمعات (Becker and Elizabeth, 2001).

وتؤكد خلاصة تجارب البرامج السكانية في دول عديدة من العالم, أن توافر المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم، والحوافز والمكاسب الاجتماعية والاقتصادية تعد شروطاً أساسية للوصول إلى أهدافها السكانية، وبالتالي تجنب الآثار السلبية المترتبة على النمو السكاني المرتفع، وأن إحداث تغييرات جذرية في اتجاهات الأفراد الإنجابية أمر مشكوك فيه، ما لم يؤخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة المؤثرة في العملية السكانية، سواء فيما يتعلق بمضمون الأدوار الاجتماعية داخل المؤسسات المعنية في المجتمع، أو فيما يتعلق بمواقف وممارسات الأفراد واتجاهاتهم واستجاباتهم الديموغرافية المختلفة (زريق، 1987).

مشكلة الدراسة:

تتعدد الدراسات التي تناولت بالبحث والتحليل الأبعاد المقترنة **بمسالة الخصوبة السكانية** في محاولة لفهم محدداتها والعوامل المرتبطة بها، وقد شاب هذه الدراسات كثير من الغموض -سواء بسبب تعدد العوامل الفاعلة والداخلة في تحديد ملامح الخصوبة السكانية، أو بسبب تداخل تأثيراتها البيولوجية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة- وبذلك فإن الاعتماد على بعد أو مدخل واحد أو إطار مفاهيمي محدد أو نظرية بعينها، لفهم وتحليل هذه المسألة، وإغفال الجوانب الأخرى؛ من شأنه أن يبقي حالة الغموض وعدم الوضوح مستمرة، ويضعف إمكانية الوصول إلى أطروحات ورؤى واضحة ودقيقة لفهم هذه المسألة ومحدداتها وتأثيراتها المختلفة.

أهمية الدراسة:

تكمن **أهمية هذه الدراسة** في محاولة رصد محورية دور مسألة الخصوبة السكانية في المجتمعات، وأبعادها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المختلفة من خلال رصد ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة بمثل هذه المسألة، وفي محاولة تمكين واضعي السياسات السكانية والقائمين عليها من تحقيق فهم أكثر عمقا وتفصيلا لأبعاد هذه المسألة وأثارها المختلفة، فغني عن البيان هنا أن **عنصر الخصوبة** يمثل الشق الأساسي في المسألة السكانية، ومن البديهي أن يتم التركيز ومتابعة هذا العنصر والتغيرات التي طرأت عليه، واعتماده كموضوع أساسي في رصد وتقييم ملامح الوضع السكاني في المجتمعات البشرية.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تتحدد أهداف الدراسة بتركيز **جل اهتمامها** على مراجعة ورصد ما تضمنته الدراسات السابقة والأدبيات من أبعاد ثقافية واجتماعية المختلفة ذات العلاقة بمسألة الخصوبة السكانية في المجتمعات الإنسانية، والعوامل الملازمة لها وسعيها للإجابة وبصورة محددة، على التساؤلات التالية

1. ما طبيعة الآثار المترتبة على مسألة الخصوبة السكانية؟
2. ما طبيعة المحددات الاجتماعية والثقافية والديموغرافية المرتبطة بمسألة الخصوبة السكانية؟
3. ما أهم الإشكاليات المقترنة بمسألة الخصوبة السكانية؟

وبصورة أكثر تحديدا فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لرصد ومراجعة وتحليل ما قدمته الأدبيات الديموغرافية السابقة والتعرف على ما قدمته تلك الأدبيات، من مداخل وأطروحات مختلفة ذات علاقة بمسالة الخصوبة السكانية، وسعيا لرصد ودراسة مضامين ظاهرة الخصوبة ومحدداتها، والآثار المترتبة عليها، واستعراض الإشكاليات المرتبطة بها.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد بصورة أساسية في هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي المعروف **"بما وراء التحليل" Meta Analysis**، وذلك بهدف الإجابة على هذه التساؤلات، وصولا إلى تحقيق أهداف الدراسة، وذلك عبر استعراض ورصد ما توافر من كتب ودراسات وأبحاث ذات العلاقة بمسألة الخصوبة السكانية وتحليلها، كما اعتمدت الدراسة في ذلك المنهج الوصفي التاريخي التحليلي (لاستقراء ومراجعة وتحليل ما توفر من دراسات سابقة وذات صلة بموضوع البحث).

الأدبيات والدراسات السابقة:

اهتم الإنسان بمسالة الإنجاب منذ القدم، وتجلى هذا الاهتمام في مظاهر متعددة، فحُمدت المرأة الولود وتمّ التفاخر بكثرة الأولاد، وجاءت النصوص الدينية والأقوال المأثورة لتؤكد أهمية مسألة الخصوبة والإنجاب في المجتمعات الإنسانية، والتصقت ظاهرة العقم عند الناس بالكره والمقت، بل عُدّت مصيبة تلحق بالإنسان ذكراً كان أو أنثى؛ وقد سعت البشرية منذ البدايات الأولى إلى معالجة العقم بكافة الطرق؛ سواء الطرق العلمية منها أو الدينية أو تلك القائمة على السحر والخرافة والشعوذة (أبو عيانة، 1989).

ويعزى سبب هذا الاهتمام الكبير بعملية الإنجاب والتكاثر بالمقام الأول، إلى غريزة الأمومة والأبوة التي جبل الإنسان عليها منذ الخليقة، التي قد تشبع "هذه الغريزة" بإنجاب طفل واحد أو اثنين، أما الرغبة في إنجاب عدد كبير من الأطفال، فمن الممكن أن تعود لأسبابٍ عدة أهمها "تعويض النقص الحاصل في عدد الأولاد نتيجة لارتفاع معدلات الوفاة، وضمان لشيخوخة الأبوين مادياً ومعنوياً، أو لأهمية دور الأبناء في اقتصاديات الأسرة، والاعتزاز والتفاخر والشعور بالزهو بكثرة الأطفال، وتحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة للأسر التي تنجب أكبر عدد من الأطفال" (كرادشة، 2009).

إن الاهتمام بالعملية الإنجابية، وما يلازمها من ميول ورغبات للحصول على أكبر عدد من الأطفال لم يدم طويلا، إذ بدأ الطلب على الأطفال بالتناقص، وأول ما ظهر هذا التناقص في مجتمعات أوروبا الغربية، منذ أواخر القرن التاسع عشر نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أعقب الثورة الصناعية، حيث زادت وفرة الإنتاج الزراعي، وتوسع الإنتاج الصناعي توسعا كبيرا، وأصبح الاتصال بين القارات سهلا، وتوفرت فرص العمل، وأنسلخ الإنسان عن وحدة الحقل "الأرض"، والتحق بالمصانع والمؤسسات على اختلافها، وأحرز تقدما في مجالات متعددة، خاصة في مجال التكنولوجيا الطبية، مما يؤكد على أن الانخفاض الطارئ على مستويات النمو السكاني جاء رد فعل تلقائيًا تجاه التطورات المختلفة التي أصابت المجتمعات الإنسانية (الخشاب، 1985).

ونتيجة للعوامل السابقة مجتمعة فقد تحسنت الأحوال الصحية، وانخفضت معدلات الوفيات، وارتفعت معدلات البقاء، وأدت كل هذه العوامل إلى زيادة عمليات تفكيك وتحطيم دور الأسرة الممتدة ووجودها كوحدة اقتصادية اجتماعية، وزيادة تحولها إلى نمط الأسرة النواة، وقد أشارت الدراسات المعنية، إلى أن الثورة الصناعية كانت هي المسؤولة عن كثير من التغييرات التي أصابت بنية الأسرة، فانتقال الإنتاج من البيت إلى المصنع أسهم في نشأة المدن الصناعية، وبروزها ككيانات ذات أنماط ثقافية متميزة، كما عملت –هذه التغييرات- على إحداث تأثيرات هامة وموازية على سلوك الأفراد الإنجابي، عبر تأثيراتها المختلفة على تطلعات الأفراد الإنجابية، وعبر ما أتاحته من فرص اجتماعية اقتصادية مختلفة، وبدائل كثيرة تتناقض بأغلبها مع تلك البدائل التقليدية المحافظة، الأمر الذي أسهم في تعميق مفهوم الفردية وما تنطوي عليه من معان للاستقلالية والخصوصية والمنافسة والانجاز، التي أصبحت تشكل أطرا مرجعية لسلوك الفرد في المجتمعات الحديثة (Cambell and Malcolm, 2006)، كما أسهمت **جملة التغييرات هذه** في رفع وتيرة طموح الأسر نحو تحقيق موازنة بين عدد الأولاد وبين مواردها المتاحة، أملا في الحصول على مستوى أعلى من الرخاء والرفاه الاجتماعي (Eltigani, 2001).

ففي المجتمعات الزراعية لم يكن السكان يلجأون إلى تنظيم أسرهم، إذ كانت هذه المجتمعات بحاجة إلى الأيدي العاملة الكثيرة للعمل في الزراعة، كذلك فإن النظم الاجتماعية والدينية المعروفة آنذاك وبما **تخللها من ضوابط ومحرمات**، كانت قادرة على ترتيب الحياة الزوجية وطرق المعاشرة الجنسية، بما يكفل إيجاد **توازن بين عدد السكان، وبين المتاح من الطعام والمأوى**، وتشير الدراسات المتوفرة، إلى أن هذا النوع من الحياة ما يزال أثره ماثلا في كثير من المجتمعات البشرية حتى الآن، فهذه المرحلة من حياة الجنس البشري التي تترك أمر تنظيم النسل إلى العوامل الطبيعية عرفت **بالمرحلة المالثوسية** (نسبة إلى العالم مالثوس)، وهي تتمثل في مثلث من ثلاث رؤوس، حيث تمثل رؤوسه الثلاثة (الحروب والمجاعات والأمراض)، وقد عرف هذا المثلث فيما بعد "بمثلث مالثوس الرهيب" [*] (السيد، 1999).

وفي الفترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - وفي أوروبا تحديداً - حدثت تطورات هامة في علوم الصحة العامة والطب الوقائي، فاستطاعت المجتمعات البشرية ولأول مرة في التاريخ كبح جماح كثير من الأوبئة والقضاء عليها، قبل أن تفتك بالبشر، كما كانت تفعل من قبل، كما تطورت طرق التنقل والمواصلات وتطورت أساليب الحياة بأجمعها. وقد تمخض عن الثورات المتلاحقة **في أوروبا،** زيادة وفرة الغذاء وارتفاع مستويات تدفق فائض الإنتاج إلى الخارج، وارتفاع في مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي، كما تحقق خفض واضح في مستويات الوفاة خاصة وفيات الأطفال الرضع (الحلبي، 1993)، **وتفتحت** مدارك الإنسان تفتحاً كبيراً في مجال العلوم الطبية وعلوم الصناعة المتعددة، فتنوعت أساليب الإنتاج وأدواته، وأصبح الإنسان يجد رزقه دون جهد كبيرا، ما دفع كثير من الباحثين إلى النظر بصورة أكثر إيجابية لمسألة تزايد النمو السكاني وما يمكن أن يعكسه على تقدم المجتمع ورخائه، وقد أشارت الأدبيات الديموغرافية بهذا الخصوص إلى أن نمو السكان عادة ما يصاحبه نمو تقسيم العمل وبروز ظاهرة التخصص، اللتين تسهمان بالضرورة في إفساح المجال أمام مزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع (بلان، 1992).

ويبدو أن القرنين الأخيرين قد شهدا تزايداً ملحوظا لدى الباحثين في القضايا السكانية، الأمر الذي دفع قضية التغير السكاني، لتكون ركناً أساسياً في أطروحات واهتمامات المجتمعات المعاصرة ومفكريها خاصة النامية منها (حمودة، 1984)، إذ يبدو أن كثيراً من السكان في العديد من المجتمعات البشرية، **لم يقلعوا عن عاداتهم الموروثة في الإنجاب الوفير**، ما جعل الفرق بين عدد المواليد والوفيات كبيراً، فسكان أوروبا سجلوا زيادات هائلة خلال النصف الأول من القرن العشرين، خاصة إذا ما قورنت بمثلها في قارات أخرى، لذلك سمي هذا **العصر بالانفجار السكاني الأوروبي** (Baby-Boom)، ونظراً لسرعة الاتصال بين أجزاء العالم، ولانتشار المعرفة العلمية فقد تأثرت أجزاء كثيرة من جهاته بهذه الحضارة، وبما أنتجتها من معارف وأفكار.

---

[*] تتصف المرحلة المالثوسية بارتفاع كبير في عدد المواليد، يقابلها ارتفاع يكاد يكون مماثلا في عدد الوفيات

ومع **بداية القرن العشرين** ونتيجة للتحولات التي تم ذكرها تم التوصل الى طرق وأساليب مختلفة لضبط خصوبة السكان وتنظيمها في كثير من أرجاء العالم تقديراً منهم لمستوى المعيشة التي يرغبونها، وأملاً في الارتقاء الاجتماعي أو المحافظة على مستويات الحياة التي وصلوا إليها (ويكس، 1997).

وتجمع الأدبيات السكانية على أن أبرز مراحل سيادة الأفكار المشجعة للتزايد السكاني خلال التاريخ البشري، كانت الفترة التي شهدت الاكتشافات الجغرافية، والنهضة العلمية والأوروبية وانتعاش النظام الرأسمالي - في منتصف القرن الثامن عشر على وجه التحديد- واستمرت هذه الأفكار المشجعة للزيادة السكانية حتى منتصف القرن العشرين، إذ استمر بعض المفكرين أمثال **سوسميلش** والفيلسوف الفرنسي **كوندرسيه** والألماني **جودين** يحثون مجتمعاتهم على التزايد السكاني، ومنهم من عدّ النمو السكاني ضرورة لتحقيق التقدم التقني والاجتماعي، ولرفع مستويات المعيشة للسكان مادياً وثقافياً (بودقجي وخوري، 2002).

ويبدو أن **للثورة العلمية والصناعية التي شهدتها أوروبا** التي امتدت آثارها فيما بعد إلى شتى أنحاء العالم، دورا كبيرا في ارتفاع مستوى التغذية، وتحسن سبل مقاومة الأمراض خاصة المعدية منها، والقضاء على الأوبئة، والعناية بالإنسان وتحسين ظروف حياته وبيئته؛ إذ كان للتقدم الكبير الذي تم تحقيقه في التكنولوجيا الطبية واكتشاف المضادات الحيوية Antibiotics أثر بالغ الأهمية على تخفيض معدلات الوفيات بصورة دراماتيكية ومستمرة منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الآن، (Easterline, 1975).

ومع حلول منتصف القرن العشرين بدأ يظهر فكر سكاني مخالف إلى حد كبير للفكر السكاني الذي ساد العالم خلال الفترة السابقة، فكر يقوم بمعظمه على تناول قضايا النمو السكاني والخصوبة من منطلقات تؤكد الجوانب السلبية للخصوبة السكانية المرتفعة، وتدعو إلى الحد منها بالطرق المباشرة وغير المباشرة، أو التأثير عليها وخفض مستوياتها؛ وإيجاد الظروف المناسبة لضبطها لتقترب من معدلات الوفيات سعيا للحفاظ على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تم تحقيقها (Bongaarts, 2008)، الأمر الذي يعني بأبسط مضامينه انتقال كثير من هذه المجتمعات من طور المجتمعات التقليدية ذات الخصوبة الطبيعية غير المخططة إلى طور المجتمعات ذات الخصوبة المخططة.

وبصورة عامة يبدو أن مسألة الخصوبة السكانية والمتمحورة حول سلوك الأفراد الإنجابي، انتقلت بفعل معاول التغيير والتحديث من إطارها البيولوجي إلى إطار سلوكي صرف يخضع لاعتبارات اجتماعية اقتصادية ثقافية، وأصبحت تأخذ شكلا أكثر عقلانية، وتخضع لعمليات المواءمة بين **التكلفة** المترتبة على إنجاب **الأطفال ومنافعهم**، وأصبح الأفراد أكثر رغبةً ونزوعاً للإمساك بقراراتهم الإنجابية، وأكثر ميلا لتحقيق مواءمة بين ما هو مرغوب وما هو واقع (Ronsmans and One, 1998).

بالمقابل لم تعرف الدول النامية (في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) المعدلات المرتفعة لنمو سكانها، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حينما تمكنت من استيراد التكنولوجيا الطبية جاهزة، وغيرها من العناصر والإنجازات الحضارية الحديثة، التي أدت إلى تخفيض معدلات الوفيات فيها، فبدأت شعوب هذه الدول تشهد تحسنا كبيرا في حالتها الصحية والاجتماعية، وخفض معدلات الوفيات بين سكانها، غير أن هذه الشعوب لم تقم بضبط وتنظيم مستويات خصوبتها، بل استمرت في الاندفاع وراء الإنجاب الوفير غير الواعي، مما أدى إلى انفجار سكاني حطم كثيراً من أحلامها بتحقيق الرقي والازدهار السريع لسكانها (Ronsmans and One 1998).

بهذا السياق **أشار ليندرت** (Lindert, 1980) إلى أن السبب الرئيسي في محافظة مستويات الزيادة السكانية على مستواها المرتفع في البلدان النامية، يعود في المقام الأول "إلى أن تكلفة الأولاد لا تبدأ بالارتفاع في تلك البلدان إلا في مرحلة متقدمة من عملية التنمية". وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن الأطر النظرية التي بحثت في مسألة الخصوبة السكانية شابها كثير من القصور حول إمكانية تقديم تفسيرات دقيقة وشاملة لأبعاد هذه المسألة، بسبب التعقيد والتركيب الملازم لها، وتداخل العوامل المحددة لهذه المسالة وتشعبها، غير أن هناك من الاجتهادات التي حاولت تفسير هذه المسألة، استنادا إلى أطر ومداخل نظرية مختلفة: فهناك من أعتمد على فكر **أيسترلن** الاقتصادي الذي يحدد سلوك المرأة الإنجابي بثلاث جوانب تتمثل في: "الطلب على الأطفال، وإمكانية إنجاب الأطفال، وتكاليف ضبط العملية الإنجابية"، ومنهم من ركز على أهمية الجانب الثقافي في تحديد ملامح الوضع السكاني في المجتمع مثل **كالدويل**، والذي اختزله بمسارات تدفق الثروة، والذي اعتبره المحدد الرئيس لمنفعة الأطفال وتكلفتهم، وأشار هنا بأنه لا سبيل لإحداث تغيرات في مستويات الخصوبة السكانية دون إحداث تغيرات مسبقة في موقف هذه المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة.

كما طرح كل من **ديفيز وبلاك** (Davies and Black, 1956) أنموذجا هاما وضحا فيه نمطية العوامل التي من الممكن أن يكون لها تأثير حاسم ومباشر على سلوك الأفراد الإنجابي، وأسمياها بالمتغيرات الوسيطة" أي أنها وسيطة بين المؤسسات الاجتماعية والثقافية، وبين مستوى الخصوبة من ناحية أخرى، وأكدا بهذا الصدد بأنه لا يمكن أن يكون هناك أثر على مستوى الخصوبة السكانية، إلا من خلال واحد أو أكثر من هذه المتغيرات الوسيطة، أما **بونقارتز** (Bongaarts, 1978) فقد بنى على فكر هذين العالمين، وقام باختزال عدد من المتغيرات الديموغرافية المباشرة التأثير على مستوى الخصوبة إلى أربع متغيرات: هي "استخدام موانع الحمل، والعمر عند الزواج، والإرضاع الطبيعي، والإجهاض"

وأسماها بالمتغيرات التقريبية، أما **ديفز** فقد قال: إن استجابات السكان ستتحدد بالغالب من خلال أهداف شخصية، وليس بناء على اعتبارات وأهداف عامة ورسمية، وأشار إلى أن الحافز الأكبر لتنظيم السلوك الإنجابي في المجتمع هو توقع الرفاهية، وما يرتبط به من زيادة في الدخل والرغبة في تحسين الوضع الاجتماعي، الذي سيشكل حافزا للناس لتنظيم سلوكهم الإنجابي، وأكد بهذا السياق أن البعد السيكولوجي متمثلا بخوف الأفراد من فقدان مزيد من الأطفال عن طريق الوفاة، أسهم بدور كبير في تبديد هذه المنافع، كما ركزت نظريات أخرى في معرض تفسيرها لأبعاد مسألة الخصوبة السكانية واتجاهاتها، على جوانب اقتصادية واجتماعية صرفة كنظرية التكلفة في الخصوبة، ونظرية الوضع الاجتماعي، وغيرها (Bulato and Ronald, 1983).

العرض والتحليل:

يركز هذا الجزء من الدراسة على محاولة رصد واستعراض ما قدمته الأدبيات السكانية من إسهامات حول مسألة الخصوبة السكانية، وما يقترن بها من آثار وإشكاليات؛ سعيا لتقديم صورة شمولية ودقيقة لهذه الظاهرة من جوانب مختلفة، فقد تم تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى ثلاثة أجزاء ومحاور رئيسة هي:

1. مسألة الخصوبة السكانية والآثار المترتبة عليها.
2. المحددات الاجتماعية - الثقافية والديموغرافية للخصوبة السكانية.
3. الإشكاليات المقترنة بمسألة تنظيم الخصوبة السكانية.

وفيما يلي عرض أكثر تفصيلا لحيثيات هذه المحاور، وذلك على النحو التالي.

1. مسألة الخصوبة السكانية والآثار المترتبة عليها:

تشير الأدبيات الديموغرافية إن ارتفاع معدلات النمو السكاني، لا ينعكس فقط على حجم السكان، بل يمتد تأثيره إلى تركيبهم العمري والنوعي وكثافتهم وتوزيعهم الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، إذ يعد النمو السكاني وما يقترن به من عمليات حيوية كعملية "الإنجاب والتكاثر"، المحدد الأول والرئيسي للتركيب العمري للسكان، وإلى حدوث الهجرات، وزيادة الكثافة السكانية، ورفع معدلات الإعالة بين السكان، كما قد يزيد من نفقات تأمين الحاجات الأساسية للسكان، وقد تشكل الكثير من العقبات أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول عامة والدول النامية بشكل خاص، وذلك بسبب عدم توفر الإمكانيات والقدرات لمواجهة التحديات الممكن أن تطرحها -الزيادة السكانية- وبسبب آثارها السلبية فيما يتعلق بامتصاص عوائد التنمية وهدرها (Fawcett, 1983).

وقد أخذت العديد من الدول النامية تعمل جاهدة لإيجاد نوع من الاتساق بين معدلات النمو سكانها من جهة وعملية تنمية الموارد المتاحة من جهة أخرى، وذلك من خلال طرح برامج وسياسات سكانية وطنية واضحة المعالم، ومحددة الأهداف، لتحقق التوازن المنشود بين طرفي المعادلة الديمغرافية (الموارد والسكان)، متوخية في ذلك عدم ترك مثل هذه المسألة الحيوية بدون تنظيم، فعملية تنظيم المسألة السكانية أمر يهم المجتمع ككل، وعليه فإن إقرار مثل هذه المسألة الحيوية، لم تترك من قبل كثير من المجتمعات للأزواج وحدهم، بل كان لهذه المجتمعات بكافة مؤسساتها موقفا فيها (كرادشة، 2009).

وقد **تمخض عن هذه التغييرات** أن أصبحت هذه المجتمعات أكثر تقبلاً لفكرة تنظيم الخصوبة، بحيث شكلت -هذه التغييرات- علامات بارزة ومؤثرة في سلوك الأفراد الإنجابي، خاصة وأن هذا السلوك لم يعد سلوكا بيولوجيا حتميا ومطلقا، فهو سلوك متغير ويتحدد على ضوء مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والديمغرافية، التي يمكن أن تمس مباشرة حياة أفراد المجتمع ومواقفهم واتجاهاتهم. وقد انعكس كل ذلك، في تحطيم كثير من القيم والمواقف التقليدية في المجتمع الواحد، وزيادة تبني قيم ومواقف أكثر حداثة تنسجم مع وتيرة هذه التغييرات (Fawcett, 1983).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه على الرغم **تراجع مستويات الخصوبة** في كثير من المجتمعات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أنها بقيت بعيدة عن مستويات الخصوبة العالمية المنشودة، وإن حققت بعض الانخفاض المطلوب، ويبدو أن هذا الانخفاض قد رافقه انخفاض أخر على عنصر الوفاة، الذي يعدّ **العنصر السالب** في عملية النمو السكاني، الذي يمتاز عن عنصر الخصوبة بكونها أكثر ثباتاً، لكونه ضرورة بيولوجية حتمية، كما يمكن التحكم في مستواها، كما أن أثره لا يبدو منحصراً في حجم السكان، بل يمتد للتراكيب العمرية والنوعية للسكان، **فعنصر الوفاة** (بصفته حدث بيولوجي حتمي)، ورغم أنه يشكل أحد عناصر التغيير السكاني الثلاثة (الخصوبة، الوفاة، والهجرة)، إلا أنه (بنفس الوقت) يؤلف مع الخصوبة أحد أهم عناصر الزيادة السكانية الطبيعية.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن معظم دول العالم قد شهدت انخفاضاً في مستوى الوفاة بين سكانها في العقود الأخيرة، وعزي ذلك بالمقام الأول إلى التقدم الطبي الذي بدأ في أوروبا، وما لبث أن امتد إلى أقاليم أوسع في القارات المختلفة، ويعد الهبوط في مستوى الوفيات من

العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظاهرة الانفجار السكاني (Population Explosion) التي تعد أهم ملامح التاريخ البشري الحديث، وخاصة في الدول النامية. هذا وتختلف مستويات الوفيات من بلد إلى آخر، ومن فئة سكانية إلى أخرى، وتلعب العوامل الاجتماعية الاقتصادية، والثقافية دوراً هاماً وحاسماً في تحديد مستوياتها واتجاهاتها، ويعد مستوى الوفيات مؤشراً ذا دلالة هامة على مقدار التطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة (ويكس، 1997؛ ابو عيانة، 1989).

ومما لا شك فيه أن للخصوبة السكانية المرتفعة أبعادا وآثارا سلبية وانعكاسات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية وبيئية مختلفة خاصة إذا كانت مستوياتها، وما ينجم عنها من زيادة سكانية، تفوق بكثير مقدرة تلك المجتمعات على مواجهتها، ولعل أهم الآثار الاجتماعية **زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية**؛ فارتفاع معدل النمو السكاني ارتبط بانخفاض توقع الحياة، وتدهور الشروط المعيشية والصحية للسكان، وبانخفاض فرص الحصول على الخدمات المطلوبة. وتؤكد الدراسات المعنية بهذا السياق إلى أن مستويات الخصوبة المرتفعة يترتب عليها عادة زيادة سكانية سريعة وارتفاع معدلات تكوين الأسر، ما يصبح معه إنفاق الدول على توفير مثل الخدمات الأساسية أمراً غاية في الصعوبة، **وقد** بينت نتائج بعض الدراسات السابقة بهذه الصدد اقتران ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية، بتفاقم مشكلات مثل "الضغط على المرافق التعليمية والخدمات الاجتماعية والصحية المختلفة" (Stanton and Holts, 2006).

كما يقترن بارتفاع معدلات الخصوبة ارتفاع موازٍ في عدد السكان في المجتمع الواحد، وارتفاع نسبة الإعالة أي (الأعمار تحت 15عاما وفوق 64 عاما)؛ فزيادة معدلات الخصوبة السكانية في المجتمع، يقابله زيادة نسب الإعالة، كما يقابله بالضرورة تزايد أعباء الأسرة والمجتمع على حد سواء، كذلك فأن ارتفاع معدل النمو السكاني وما ينجم عنه من ارتفاع في نسب الإعالة من شأنه أن يؤدي إلى تزايد الأعباء الواقعة على كاهل فئة الشباب "السكان المنتجون اقتصادياً"، فارتفاع مستوى خصوبة المجتمع يؤدي بالضرورة إلى زيادة قاعدته السكانية، كما قد يقود بصورة حتمية إلى زيادة عنصر الشباب "الفتوة فيه"، ويفضي كذلك إلى انخفاض مستوى كبار السن من مجموع السكان، وهذا الاتساع في قاعدة الهرم السكاني والضيق في قمته يمكن أن يترتب عليه انعكاسات اجتماعية واقتصادية متعددة تلقى بآثارها على كافة شرائح المجتمع (Chimere-Dan, 1993).

كذلك لاحظت العديد من الدراسات المعنية وجود اقتران واضح بين ارتفاع مستويات الخصوبة السكانية وتدني المستويات الصحية ورفاه الفرد في المجتمع، حيث تؤكد الشواخص والأدلة المتوفرة على وجود علاقة واضحة بين ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية من جهة ورفاهية الفرد من جهة أخرى، وترجع هذه الدراسات سبب عدم تمتع الأسر بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي اللائق إلى كبر حجم هذه الأسر، التي من شأنها أن تضيق الفرص أمام عناصرها للحصول على العناية الصحية والتعليم والظروف المعيشية المناسبة (أمرهور وماير، 1986)، كما **تشير دارسات أخرى إلى** تزايد العلاقات الاجتماعية تعقيداً **فكلما أضيف فرد جديد للأسرة** تزداد درجة المنافسة والصراع بين أفراد الأسرة الواحدة على الموارد المتاحة داخلها، كذلك تزداد درجة المنافسة على عاطفة الآباء ومحبتهم، وقد وجدت هذه الدراسات أن بعض الركود في العلاقات الزوجية قد ينجم عن كثرة الإنجاب (كرادشة، 2007). **كما بينت** بعض الدراسات أن كبر حجم الأسرة يقترن بشكل واضح بانخفاض منسوب العناية الممكنة التي تتلقاها السيدة أثناء الحمل والولادة، وانخفاض حجم العناية الممكن أن تمنحها لأولادها، وانخفاض الوقت الممنوح لكل طفل داخل الأسرة، وتنخفض تبعاً لذلك فرص حصولهم على متابعة مستمرة ومكثفة وبشكل سليم، كما ينتج عن زيادة أعداد الأطفال في الأسرة زيادة تدني صحة الأطفال فيها، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلبا على صحة المجتمع برمته (Obermeyer, 1994).

كما تؤكد بعض الدراسات ذات الصلة اقتران ارتفاع النمو السكاني بارتفاع درجة كثافتهم؛ إذ تزداد الكثافة السكانية في المجتمع الواحد **بتزايد** عدد السكان، وتدلل الاتجاهات السكانية الحالية على أن معظم دول العالم تعاني من تزايد درجة التحضر (أي الإقامة في المراكز الحضرية)، ما ينبئ بتزايد العواقب الاجتماعية الاقتصادية لهذه الظاهرة (زريق، 1987). فهناك من الدراسات المتوفرة التي تشير وبوضوح إلى أن أهم النتائج المترتبة على ارتفاع معدلات النمو السكاني في المجتمعات الحضرية هي "التوتر والجريمة والعدوان والانحرافات السلوكية والطلاق وغيرها من الأمراض والعلل الاجتماعية والنفسية"، كما تؤكد الدراسات ذاتها وجود علاقة مباشرة وواضحة للتحضر بالازدحام والكثافة السكانية المرتفعة؛ **إذ قد** تتضمن هذه التغييرات زيادة في حجم السكان وتغيير تركيبهم النوعي أو العمري وتوزيعهم المكاني... الخ"، الذي عادة ما يرتبط بآثار مباشرة على البناء الاجتماعي، وزيادة الضغط على الخدمات الأساسية (إبراهيم، 1994).

ويبدو أن الزحف الحضري – كما أسفنا – يعد نتاجا صافيا لحركة الهجرات وللنمو السكاني، الذي يتوقع له أن يسهم بحرمان مجتمعات عديدة من أراض زراعية هي في أمس الحاجة لها، كما أن من شأنه أن يعمل على زيادة الإنفاق على الخدمات العامة (تعليم، وصحة، وإسكان، وخدمات اجتماعية أخرى)، كما قد يسهم برفع معدلات الأمية، خاصة في حالة كانت الزيادة السكانية تفوق مقدرة تلك المجتمعات على توفير الخدمات الأساسية لسكانها (حمودة، 1987).

وتؤكد الأدبيات الديموغرافية بهذا السياق ارتباط ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية بتغييرات هامة وموازية في التراكيب العمرية والنوعية للسكان أو في تراكيبهم التعليمية أو الزواجية (Bulatao and Ronlad, 1983)، كما تبين ذات الدراسات أنه كثيراً ما يرتبط بزيادة مستويات الخصوبة السكانية في المجتمع تغيير آخر يتعلق في طبيعة وأهداف المجتمع ونمطية العلاقات داخل مؤسساته الاجتماعية الاقتصادية المختلفة (كمؤسسة الأسرة والمدرسة والمصنع وغيرها)، كما أن ارتفاع مستويات الخصوبة السكانية وما يترتب عليها من زيادة في معدلات النمو السكاني، قد يحد من قدرة وإمكانيات المؤسسات المختلفة في الوصول إلى أهدافها المنشودة وفي قدرتها على الانجاز، فالتغييرات الطارئة على تراكيب السكان العمرية والنوعية وعلى حجمهم قد تفرض تغييرات موازية في طبيعة المؤسسات والأنظمة، وقد تفضي إلى نكوص وتدهور وظائف هذه المؤسسات والأنظمة وعجزها عن القيام بأدوارها ووظائفها المختلفة، كما قد تفضي إلى مزيد من التنافس والصراع على ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات أساسية وهامة للسكان.

باختصار يبدو أن أغلب الدراسات السكانية تميل إلى تأكيد وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية من جهة وعرقلة عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وإعاقة عملية التنمية، وخفض المستوى المعيشي للسكان من جهة أخرى؛ إذ يمكن أن تؤدي الزيادة السكانية العالية، إلى مشكلات اقتصادية اجتماعية مختلفة، وقد تزيد من أتساع الفجوة الطبقية بين شرائح المجتمع، كما قد تسهم بزيادة معدلات الهجرة الداخلية خاصة هجرة الريفيين وما يتبعه من تأنيث للأسرة في تلك المناطق، وزيادة الضغط على المرافق الحيوية والخدمات في المدن الكبرى وترييفها، وزيادة نزيف الأدمغة، وهجرة الخبرات وتفاقم المشاكل التنمية (Weinberger, 2001).

ويمكن القول –بصورة عامة-إن من شأن معدلات الخصوبة السكانية العالية في كثير من المجتمعات النامية إبقاء المستويات المعيشية للسكان ضمن مستوياتها المنخفضة، سواء **لأسباب** ذات علاقة بالتركيب العمري والنوعي، أو **لأسباب** ذات علاقة بما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات وأنماط سلوك تكمن في سياقها قوى محافظة متشبثة بمقاومة التغيير، ومثبطة لدواعي وإمكانات تعديل سلوك الأفراد وممارساتهم الإنجابية (Becker, 1996).

ويبدو أنه بدون تخفيض حقيقي في معدلات الخصوبة السكانية فإن المجتمعات النامية ستدفع إلى مزيد من الإنفاق على بنيتها التحتية وإلى مزيد من الطلب على الخدمات الأساسية للقادمين الجدد من المواليد، ومزيد من الإعالة والازدحام وما يرافقها من علل وإشكاليات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، الأمر الذي سيدفع هذه الدول نحو توجيه جزء كبير من عوائد التنمية (إن لم يكن معظمها) لمواجهة الأعداد المتزايدة من السكان (حمودة، 1987).

2. المحددات الاجتماعية - الثقافية والديموغرافية لمسألة الخصوبة السكانية:

تلعب **منظومة القيم الاجتماعية السائدة** دوراً هاماً في التأثير على مستويات الخصوبة السكانية في المجتمعات الإنسانية، من خلال تأثيرها على مجموعة المتغيرات التقريبية أو الوسيطة ممثلة تحديدا في "السن عند الزواج، ونسبة استخدام لموانع الحمل، والإرضاع الطبيعي، والوفيات، والإجهاض بشقيه المتعمد والعرضي"، باعتبار أن **للخصوبة** أثرا عميقا على العمليات السكانية المختلفة في المجتمع. ولابد من الإشارة بهذا الخصوص إلى أن كثير من البحوث المعنية تناولت بالدراسة مسألة الخصوبة السكانية، مستندة بذلك على دراسة خصائص المحيط وخصائص الأفراد في محاولة للتعرف وفهم هذه المسألة وأثارها لاجتماعية الثقافية المختلفة (زريق، 1987)؛ إذ تناولت الدراسات بداية، خصائص المحيط بشكل عام، دون التركيز على بعد محدد لاستنباط علاقته الدقيقة بموضوع الخصوبة السكانية، الأمر الذي دفع كثيرا من الباحثين لاحقا -في مجال الدراسات السكانية- لتركيز اهتمامهم، على دراسة أبعاد محددة ذات علاقة بمسألة الخصوبة السكانية، ويبدو أن كثيرا من **الأدبيات السكانية اللاحقة** استجابة لمثل هذه الأطروحات ومحورت جل اهتمامها حول جوانب اجتماعية ثقافية محددة كتلك المتعلقة بالمرأة ومكاناتها وأدوارها المختلفة، وذلك بسبب عمق النتائج الممكن استخلاصها، ودقة وأهمية ما تقدمه من معرفة بمواقف الأفراد الإنجابية (Bongaarts, 2002).

ويبدو أن أغلب الدراسات التي ركزت على بحث وتحليل أثر **مكانة المرأة الاجتماعية** على مسألة الخصوبة السكانية عرفت مكانة المرأة بأنها: "الموقع الذي تحتله بالنسبة للآخرين في النسق الاجتماعي"، أما أكثر المتغيرات استخداما في تمثيل مكانة المرأة الاجتماعية فهي "عدد الأطفال المنجبين، ومستوى تعليم المرأة، ودرجة مشاركتها في الحياة الاقتصادية، والفرق بين أعمار الزوجين، ودرجة تحضرها، ومدى مشاركتها في صنع القرارات داخل الأسرة"، وقد بينت هذه الدراسات أن مكانة المرأة الاجتماعية تعتمد –بصورة عامة– على مدى مساهمة المحيط الذي تعيش فيه بتمكينها وإكسابها للنفوذ والاستقلالية (Cain, 1984). وفيما يلي عرضًا لحيثيات نتائج بعض الدراسات التي عنيت بمحددات مكانة المرأة الاجتماعية ومستوى خصوبتها.

1. عدد الأطفال الذكور في الأسرة وعلاقته بمستوى الخصوبة:

ما زالت مكانة المرأة الاجتماعية متدنية في أغلب المجتمعات ذات البناءات الاجتماعية التقليدية المتوارثة، على الرغم من التغيرات الإيجابية في أدوارها، وتؤكد الدراسات المعنية بأنه غالبا ما تقترن هذه المكانة – في مثل هذه المجتمعات – بانجاز المرأة الإنجابي، خاصة إنجاب الأطفال الذكور، فترتفع مكانة المرأة التي تنجب الذكور، بينما تتعرض المرأة التي تنجب الإناث لضغوطات اجتماعية ونفسية مختلفة، سواء من قبل الزوج أو من قبل عناصر العائلة وعناصر البيئة المحيطة، بل وقد تتعرض إلى الطلاق أو الزواج عليها لكونها أنجبت الإناث فقط، ويبدو أن أكثر اللواتي يتعرضن لمثل هذه المواقف والممارسات هنّ النساء الريفيات صغيرات السن، وغير المتعلمات (Cain, 1984).

كما تشير بعض الدراسات في هذا المجال، إن **تحقيق المرأة لذاتها ولأهدافها البيولوجية**، قد لعبت دورا واضح التأثير على مستوى خصوبتها في كثير من المجتمعات؛ إذ بينت هذه الدراسات نزوع النساء في المجتمعات النامية للزواج في سن مبكر والإنجاب المبكر كضمان لاستقرارهن، وربط أزواجهن على حد التعبير الشائع، إضافة إلى سعيهن لتحقيق الذات والمكانة الاجتماعية؛ إذ أن مكانة المرأة الاجتماعية عند مثل هؤلاء الزوجات تتحقق -باعتقادهن- عن طريق إثبات القدرة على الإنجاب، خاصة إذا كان هؤلاء الأطفال المنجبين ذكوراً (كرادشة، 2007).

وفي هذا السياق أكدت بعض الأدبيات السكانية، أن عدد الأطفال الذكور المنجبين في الأسرة، يعد من أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات النساء نحو وقف الإنجاب، إذ لعبت خصائص المحيط -خاصة في المجتمعات النامية، بما يسودها من "قيم وموروثات ثقافية ومعتقدات" دورا بارزا في التأثير على سلوك الأفراد الإنجابي، من خلال تأثيره في قيم محددة مثل "قيم إنجاب الأطفال الذكور، والإيمان بالقضاء والقدر، والقيمة الاقتصادية للأطفال، وتحقيق المرأة لأهدافها الإنجابية"، حيث لوحظ وضوح تأثيرات هذه الجوانب في مواقف أفراد هذه المجتمعات (Lloyd, 1991)

وبصورة عامة يلاحظ ميل كثير من الدراسات السابقة لتبرير بقاء مستويات الخصوبة السائدة في مجتمعات الدول النامية ضمن مستوياتها المرتفعة، استنادا **لظاهرة تفضيل إنجاب الأطفال الذكور** (المجالي، 1996)؛ إلا أن تحديد وكشف الآلية التي تعمل من خلالها مثل هذه الظواهر لتؤثر على مواقف وسلوك الأفراد الإنجابي، يشوبها كثير من الغموض والتعقيد، بسبب قصور أساليب التحليل السابقة عن قياس وتحديد مضمون الآلية التي تعمل من خلالها -هذه الظواهر- ونمطية تأثيرها على سلوكيات الأفراد الإنجابية بصورة دقيقة ومفصلة، حيث تشير الدراسات المعنية -التي ركزت على دراسة مثل هذه الظواهر- إلى قصر فترات المباعدة التي تلي إنجاب الطفلة الأنثى، وأن القوة الدافعة لإنجاب الطفل التالي تتسارع بشكل مضطرد، أملا في أن يكون الطفل اللاحق ذكرا (Caldwell and Caldwell, 1987)، وتتم عملية التسريع هذه عبر مجموعة من القنوات أهمها: "قلة العناية بالطفلة الأنثى، وقطع فترات الإرضاع وتقصيرها قدر الإمكان، وتكثيف عمليات الجماع بين الزوجين، وخفض اللجوء لوسائل ضبط النسل "باعتبار أن حصول المرأة على طفل ذكر يمثل حدث بالغ الأهمية في حياتها لارتباط وجوده بارتفاع مكانتها الاجتماعية، ولأهميته في أثبات إنجازها الإنجابي، **فوجود الطفل الذكر في الأسرة** يعني استمرار اسم العائلة وامتدادها، كما يشكل مصدر آمن وضمان للأبوين في حالة عجزهم وشيخوختهم، كما إن الأطفال الذكور خاصة في المناطق الريفية يمثلون مصدر دخل إضافي لقوه العمل في الآسرة (Eltigani, 2001).

وتختلف أسباب ومبررات تفضيل إنجاب الأطفال الذكور من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر، كما تختلف درجة وقوة هذا التفضيل من ثقافة لأخرى، فالذكور عادة هم المحافظون على اسم العائلة وعلى استمرارها، والمدافعون عنها، وهم الورثة الشرعيون لثروة وعزوة العائلة، ومصدر للفخر والتباهي داخل نطاق الأسرة، بينما ينظر للمرأة على أنها معيار للشرف، وقد تتعرض للعنف بأشكاله إذا لم تنجب أو إذ أنجبت إناثاً فقط، بل أن نسبة كبيرة من الأمهات لا يشعرن أن **وظيفتهن البيولوجية قد أديت بوجه مرض**؛ إذا لم ينجبن طفلا ذكرا على الأقل. وهناك من المبررات -لتفضيل إنجاب الأطفال الذكور- ذات صيغ **اقتصادية**؛ تنظر إلى الرجل -حسب أسطورة تقسيم العمل- على أنه رب الأسرة ومعيلها وصاحب الامتياز في الأسرة، وأن الأبناء الذكور خير معين للأب في عمله، وخير ضمان للأبوين في حالة العجز أو الشيخوخة، بينما تعتبر الإناث عبئا اقتصاديا، واستثمارا خاسرا، الأمر الذي يؤصل النظرة إلى الطفل الذكر على أنه عنصر الأمان والضمان الاقتصادي للآباء في المستقبل، خاصة في الدول النامية التي لا تتوفر فيها وسائل الحماية المادية والاجتماعية (كرادشة والمصاروة، 2007)، وعليه فلا غرابة في وجود أطفال غير مرغوب فيهم في الأسرة لمجرد كونهم إناثا، بالتالي فإن مساهمة الذكور في حصول الأبوين على الرضا والسعادة والحب، وإشباع غريزة الأمومة والأبوة، أكثر من مساهمة الإناث (Eltigani, 2001).

وتبين الدراسات بهذا الخصوص إن تفضيلات إنجاب الأطفال الذكور تأخذ صيغا عديدة فمنها ما يأخذ صيغة: "تفضيل إنجاب الطفل الأول ذكرا، ومنها يأخذ شكل رغبة بإنجاب جميع الأطفال ذكورا، أو الرغبة بإنجاب عدد من الذكور أكبر من عدد الإناث، أو الرغبة بالاستمرار في الإنجاب أملا في إنجاب عدد كاف من الأطفال الذكور بغض النظر عن عدد الإناث"، أو ما يأخذ شكل "عدم الرغبة بوجود إناث في الأسرة، أو قلة الاهتمام بهن إذ وجدن في الأسرة، أو سوء تغذيتهن، أو عدم الحصول على نفس الرعاية ونفس فترات الرضاعة الطبيعية التي يحصل عليها الذكور" (النجار، 1997).

2. التعليم وعلاقته بمستوى الخصوبة:

تشير الأدبيات السكانية إلى أهمية علاقة العوامل الاجتماعية والاقتصادية بمسألة الخصوبة السكانية واتجاهاتها، ولعل مستوى تعليم الزوجين يعد أهم المتغيرات بهذا الخصوص؛ إذ تبين الدراسات أهمية تأثير هذا النمط من المتغيرات على سلوك الأفراد الإنجابي، وتعتبره عاملا هاما ومؤثرا في تشكيل مواقف الأفراد ونوعية القرارات التي يمكن أن يتخذوها بهذا الصدد (السيد، 1999).

يعد تعليم المرأة أداة هامة في تغيير وجهة نظرها حول أدوارها التقليدية ومكانتها في الأسرة، التي تقوم في غالب الأحيان على إنجاب الأطفال وتربيتهم والعناية بالزوج وخدمته؛ إذ يسهم رفع مستوى تعليم المرأة إسهاماً فعالاً في زيادة مساهمتها الاقتصادية، وبهذا الخصوص تؤكد الأدبيات السكانية أنه "لا يوجد متغير له ارتباط_واضح وحاسم مع الخصوبة السكانية كمتغير التعليم"، فالتعليم عملية تربوية عميقة الأثر على سلوك الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم وأذواقهم الإنجابية (شتيوي، وكرادشة، 2001).

تبين الدراسات السابقة وضوح الميول التي يبديها الأزواج الذكور المتعلمون تجاه الحصول على حجم أسر كبيرة؛ إذ بينت نتائج هذه الدراسات -التي أعدت في بعض الدول النامية- أن أغلب الأزواج الذكور الأكثر تعليما يظهرون رغبات واضحة في الحصول على حجم أسر كبيرة، وأن لديهم اتجاهات متحيزة لإنجاب الأطفال الذكور، مقارنة بزوجاتهم، كما يظهر الأزواج الذكور اتجاهات أكثر سلبية نحو استخدام موانع الحمل بسبب معتقداتهم القدريةَ (أي ميلهم لترك مسألة الإنجاب بيد الله)، وهذا ما يفسر شدة ميولهم على اختلاف مستوياتهم التعليمية لمواصلة الإنجاب، وقد يمارس التعليم أثره على مسألة الخصوبة السكانية -حسب ما خلصت إليه هذه الدراسات- عبر رفع مستوى العمر عند الزواج خاصة عمر المرأة، أو عبر تأثيره الايجابي على مواقف الأزواج إزاء وسائل تنظيم النسل، أو عبر تحسين المقدرة على استخدامها بكفاءة، وربما يساعد رفع مستوى تعليم الأفراد على زيادة تقبلهم لوسائل قد يعرض عنها غير المتعلمين، وزيادة إقبالهم على استخدام موانع الحمل خاصة الحديثة منها (شتيوي وكرادشة، 2001؛ زريق، 1987).

ويبدو أن **الأثر الأكبر لمتغير التعليم** يبرز بقدرته على إدخال مسألة الإنجاب ضمن مجال الاختيار الحر العقلاني، وبزيادة إدراك الفرد بأن مسألة تنظيم حجم الأسرة مسألة تخضع لإرادة الإنسان وسلوكه العقلاني، كما يبدو أن رفع مستوى التعليم قد يثير قضايا أساسية لدى السكان المتعلمين، "كعدم وجود المبرر لإنجاب أعداد كبيرة من الأطفال؛ وبإتاحة فرص أفضل للحياة لديهم، ولحصولهم على مستويات معيشية أفضل" ما يعزز من دوافع الأفراد المتعلمين تجاه تنظيم أسرهم (Caldwell, 1998)؛ إذ إن التعليم وما يرتبط به من وعي يدعوان الإنسان عادة إلى العمل للاحتفاظ بتوازن منطقي بين حجم الأسرة من جهة، وإمكانياته الاقتصادية الاجتماعية من جهة أخرى، ويقودان إلى زيادة إدراكه بأن أي تغيير يحقق في معدلات الخصوبة من شأنه أن يحسن مستوى ونوعية رفاهه الاجتماعي (Freedman and Stephen, 1993).

3. مشاركة المرأة الاقتصادية وعلاقته بمستوى خصوبتها

ساعد ارتفاع وتيرة التغيير والتحديث التي أصابت أغلب المجتمعات الإنسانية خاصة النامية منها، وما رافقها من تحسن في مستويات تعليم المرأة، ومن زيادة احتمالية مشاركتها في سوق العمل، والحصول على عائد مادي منتظم، على تخفيف حدة تبعيتها المادية للزوج، وعلى تقوية مكانتها واستقلاليتها الذاتية وتمكينها سواء داخل أسرتها أو مجتمعها، وبذلك أصبحت أكثر قدرة على ممارسة حقوقها، خاصة فيما يتعلق بحقها في اختيار شريك حياتها، واختيار الوقت المناسب والعمر المناسب للزواج.

ولعل أهم النتائج الظاهرة لأثر الحالة العملية للمرأة على سلوكها الإنجابي تكمن في زيادة قدرتها على تحديد خياراتها، وفي وضعها أمام قرارات حاسمة فيما يتعلق في مواقفها الإنجابية، وفي زيادة دوافعها تجاه تخفيض خصوبتها بهدف البقاء في سوق العمل، أما عملية إنجاب الأطفال لدى الأم غير العاملة فلا تمثل منافسة على وقتها، ولا يترتب عليها تكلفة عالية، كما هو الحال لدى المرأة العاملة، بل إن منافع إنجاب الأطفال لدى المرأة غير العاملة، قد يفوق تكلفتهم في كثير من الأحيان، نتيجة للمكاسب المعنوية التي يمكن أن تجنيها -المرأة غير العاملة- نتيجة إنجاب الأطفال وخاصة الذكور منهم (Miles and Karin, 1998)؛ إذ بينت الدراسات المعنية بهذا السياق، أهمية أسهام المرأة بسوق العمل في منحها مزيدا من الاستقلالية، وفي زيادة حدة الاحتدام والصراع بين أدوارها التقليدية وأدوارها الجديدة كعاملة، وما يمكن أن يترتب عليه من تشظي لهذه الأدوار، ومضاعفة لجهودها للتوفيق بين أدوارها هذه، الأمر الذي قد يعزز من فكرة لجوئها إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة، كما قد تقترن مساهمة المرأة بسوق العمل بحصولها على دخل ثابت، الذي يعد بدوره عاملا هاما وشديد الالتصاق بمواقفها تجاه خفض خصوبتها الزواجية (بوادقجي وخوري، 2002).

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص، إلى أن انخفاض الخصوبة – تاريخيا - قد صاحبه، ازدياد في معدل دخل العائلة، كنتاج لزيادة مساهمتها بسوق العمل، وبروز تغييرات جذرية في أذواق الأزواج ومواقفهم الإنجابية، حيث أصبحوا أكثر ميلا للرفاه وللاستفادة من ما تتيحه التنمية من تكنولوجيا، وما تطرحه من خدمات، كما أسهم ارتفاع فرص مساهمة المرأة بسوق العمل في زيادة خبراتها ومعارفها بشكل يتناقض مع كثرة الإنجاب (Bongaarts, 1998).

4. نمط مكان الإقامة وعلاقته بمستوى خصوبة المرأة

أما متغير **نمط مكان الإقامة** وأثره على مسألة الخصوبة السكانية فتجمع أغلب الدراسات التي بحثت بطبيعة تأثيره على سلوك الأفراد الديموغرافي، إلى أهميته في تشكيل اتجاهات الأفراد وقناعتهم وميولهم الإنجابية (ويكس، 1997)، وإن خلصت بعض الدراسات المتوفرة إلى نفي وجود فوارق واضحة في المستويات الإنجابية للأفرادً تبعا لاختلاف نمط مكان إقامتهم، وقد أرجعت الدراسات هذه النتيجة إلى أن معظم سكان المدن خاصة في الدول النامية هم من السكان الريفيين الذين هاجروا بشكل أسري وعلى شكل هجرات متقاربة، ما ساعد على إبقاء القيم والتقاليد المتوارثة خاصة تلك المتعلقة بالإنجاب راسخة وقوية فيما بينهم (الحسن، 2005)، وبهذا الخصوص فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن **السكن في المناطق الحضرية** ليس له أهمية في خفض مستوى الخصوبة، خاصة في الدول النامية، فالتحضر في هذه المجتمعات لم يأت نتيجة التصنيع والطلب على الأيدي العاملة، بل جاء كنتاج صافي لاستيراد التكنولوجيا بكافة أشكالها، الأمر الذي خلق مشكلتين: الأولى إهمال القطاع الزراعي في الريف، والثانية زيادة تيارات الهجرة إلى المدن، الأمر الذي أسهم في زيادة حدة مشكلة البطالة في المناطق الحضرية، وزيادة الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية فيها، بالتالي إبقاء مواقف واتجاهات الأفراد الإنجابية في هذه المجتمعات دون تغير يذكر (Wall, 1998).

وتؤكد الدراسات ذات الصلة **بموضوع الخصوبة وطبيعة مكان الإقامة**، أن البيئة الحضرية، لها تأثير إيجابي وواضح في خفض مستويات الخصوبة، ويذهب بعضهم، إلى التمييز بين السكن في المدن، وبين تمتع الفرد "بعقلية حضرية"، لارتباط التحضر بالانتقال لنمط العمل ألأجيري والعمل بالمصانع والطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من مستوى معيشة سكان المناطق الحضرية، نتيجة ارتفاع أجورهم، وتحسن ظروف معيشتهم، إضافة إلى أن السكن في المناطق الحضرية، يزيد من فرص وصولهم إلى مستويات تعليمية وخدمات صحية عالية، والتي لها تأثير واضح على معدلات الخصوبة السكانية (Bongaarts, 1997).

ويبدو أن الاعتماد على **متغير الانتماء للوسط الريفي أو الحضري**، أو اختيار الأحياء الهامشية غير المندمجة في النسيج الاجتماعي والثقافي للمدينة يدفع إلى التساؤل عن أهمية الأصل الجغرافي للسكان، ويحيل الباحث مرة أخرى إلى واقع الهجرة واتجاهاتها، كون معرفة مسقط الرأس والمنشأ يسلط بدون شك أضواء جديدة على اتجاهات الأفراد ومواقفهم وقيمهم الثقافية بما فيها مواقفهم وقيمهم الإنجابية، كما يكشف بالضرورة **مدى** تجذر الفرد في مجاله الجغرافي وبنسيجه القيمي (كرادشة، 2007).

وتجدر الإشارة بهذا السياق إلى أن الانفصال المجالي بين الريف والمدينة لا يلغي استمرار التفاعل والتبادل بين أطراف العائلة الواحدة، فالاندماج الكامل والشامل في الوسط الحضري يستدعي سنوات طوال من الإقامة فيه، وربما إلى تعاقب جيلين أو أكثر، أما إذا كان الأفراد حديثي العهد بالإقامة في المدينة فإن المتوقع حينئذ أن تكون أنماط تفكيرهم وقيمهم بخصوص مسألة الخصوبة، وما يتعلق بها من مفاهيم قريبة من تلك التي تسود في الوسط الريفي، فالمهاجرون الجدد –عادة- ما يحافظون على ارتباطات قوية بالرصيد الثقافي الريفي، وما يقترن به من تصورات ومواقف ومعتقدات، وخصوصا الديموغرافية منها (إبراهيم، 1994).

5. الانتماء الديني وعلاقته بمستوى الخصوبة:

تعد انتماءات الأفراد الدينية، من المتغيرات التي تلعب أدوارا هامة في مسألة الخصوبة السكانية، إذ يعتبر متغير الدين ذو علاقة هامة بمسالة الخصوبة، لما يقترن بها من مفاهيم وممارسات على تماس مباشر بسلوك الأفراد الإنجابي، غير أن أغلب الأدبيات التي بحثت في **أثر متغير الدين على الخصوبة السكانية**، أشارت إلى أن تأثير هذا المتغير يبقى غامضاً بعض الشئ، بسبب تداخل تأثيره مع متغيرات أخرى ذات أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة، كما إن علاقة هذا المتغير مع الجوانب الديموغرافية ليس من السهل تحديدها أو إرجاع تأثيرها إلى عامل الدين وحده، كما تمثل إساءة فهم وجهة نظر الدين الصحيحة بمثل قضايا تنظيم الأسرة، إضافة لنقص المعرفة بهذا الشأن جانبا هاما مكملا لسيناريو غموض الذي يكتنف اتجاهات ومواقف الأزواج الإنجابية، خاصة في مجتمعات الدول النامية، ورغم ذلك فإن أثر الدين على مسألة الخصوبة السكانية يتأتى من خلال النظرة السلبية نحو استخدام موانع الحمل وخاصة الحديثة منها، ومن نظرة القدسية حول دور الأمومة، والدور التقليدي للزوجة (Wall, 1998).

وعلى الرغم من حساسية الجوانب الدينية وأهميتها في تحديد قناعات الأفراد وتصوراتهم ومواقفهم المختلفة، بما فيها مواقفهم الإنجابية، إلا أن أغلب الجهود ذات العلاقة لم تتعرض بالتفصيل إلى الأبعاد الدينية هذه ومحدداتها وانعكاساتها على ممارسات السكان ومواقفهم الإنجابية، خاصة في مجتمعاتنا التي تتميز بهياكلها الاجتماعية المحافظة والمتوارثة وبقيمها الدينية الراسخة والعميقة، وإن تضمنت بعض الجهود إشارات عن وجود ارتباطات ذات صلة بين السلوك الإنجابي للأفراد وانتماءاتهم الدينية (كرادشة والبنوي، 2010).

6. الزواج وأنماطه وعلاقته بالخصوبة السكانية:

من الجوانب التي نالت اهتماماً واضحاً وكبيراً في الأدبيات السكانية؛ **الزواج وأنماطه "كنمط الزواج المتعدد، وزواج الأقارب"**، فالزواج يعد من أهم النظم الاجتماعية التي تقوم عليها الأسرة وأقدمها، كونه ضرورة أفرزتها الطبيعة البيولوجية والاجتماعية للجنس البشري، إذ يمثل الزواج واحداً من بين أهم مظاهر الحياة البشرية إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لدوره في المحافظة على وجود المجتمع الإنساني واستمراره، وتنظيم العلاقة بين الذكر والأنثى وفق الطرق والإجراءات التي يقرها المجتمع، كما تضفي المجتمعات الإنسانية على الزواج ومؤسسة الأسرة أهمية بالغة، بسبب مجموعة الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسة في حياة الأفراد والمجتمع، وبسبب عمق المهام التي تؤديها في مناحي بيولوجية ونفسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، وما يترتب على ذلك من علائق اجتماعية معقدة، يصعب الإيفاء بها بدون مؤسسة الزواج.

وقد احتلت الأسرة الزواجية مكانة هامة في الفكر البشري، والاهتمام بالأسرة وخصائصها ومشكلاتها له جذور عميقة ضاربة في تاريخ الفكر الاجتماعي، وإن اختلفت الاهتمامات وتنوعت تبعاً للمنطلقات والمرتكزات التي تبناها المفكرون والباحثون، وطبيعة محدداتهم الفكرية والاجتماعية والآيدولوجية (الحسن، 2005).

ومن الأنماط الزواجية التي تجدر الأشارة اليها بهذا السياق، ذاك النمط المتعلق **بالفارق العمري بين الزوجين**، حيث يتسم هذا النمط من الزواج - كما تشير الدراسات ذات الصلة - بعلاقاته القوية والهامة بمستوى الخصوبة السكانية، الذي يحدد عادة اعتمادا على متغير عمر الزوج ومتغير عمر الزوجة لتعيين "الفارق العمري بين الزوجين- إلا أن مثل هذا النمط من الزواج لم يلق الاهتمام الكافي، رغم حيويته وأهمية انعكاساته (Wheeler and Gunte, 1992)؛ إذ أكدت أوائل الدراسات "الاجتماعية الديموغرافية" بهذا الشأن على أن حجم الفوارق العمرية بين الزوجين يزيد أو يقل حسب خلفية الأفراد وخصائص المحيط ومعاييره (Casterline and Williams, 1986)، وقد أشارت الدراسات إلى أهمية متغير "الفارق العمري بين الزوجين"، وخصوصية علاقته مع سلوك الخصوبة، خاصة إن مثل هذه الأنماط الزوجية، تعد مؤشرا هاما وحاسما لتقرير مكانة المرأة الاجتماعية ووضعيتها، سواء داخل نطاق أسرتها أو مجتمعها، وقد أكدت ذات الدراسات على أن أنماط الفوارق العمرية بين الزوجين تؤثر على مستويات الخصوبة الزوجية من خلال آليات مختلفة، كما تؤثر على خطر انحلال الاتحادات الزوجية، نتيجة الترمل، خاصة في حالة نمط الزواج الذي يكون فيه الزوج يكبر زوجته بفارق عمري واضح (المصاروة، 2001). كما أن هناك من الدراسات ما تؤكد على وجود تأثير واضح **للفوارق العمرية بين الزوجين على سلوك الخصوبة الزوجية** من خلال تأثيره المباشر على عوامل ثقافية اجتماعية مختلفة مثل: "نمط العلاقة بين الزوجين ودرجة التفاهم بينهما، كما يؤثر الفارق العمري بين الأزواج على القناعات الزوجية (كل طرف بالآخر)، وعلى درجة الاتفاق حول استخدام موانع الحمل، ودرجة مشاركة المرأة في صنع القرارات داخل أسرتها" (كرادشة، 2007).

كما تقترن أنماط الفوارق العمرية بين الزوجين بنمط أخر من أنماط الزواج، يتعلق بنمط **الزواج المبكر، ولا** بد بداية من الإشارة إلى أهم الأسباب والدوافع للزواج المبكر في المجتمعات الإنسانية تتمثل في: "ثقافة المجتمع، والرغبة في الحصول على الأطفال بالسرعة الممكنة، والرغبة في تنظيم العلاقات الجنسية بين الذكور والإناث داخل المجتمع، إضافة لغياب حق الفتاة والشاب في كثير من الأحيان باتخاذ قرار الزواج، وتحكم كبار العمر بصنع مثل هذه القرارات". وتكمن خطورة **الزواج المبكر خاصة عند الإناث**، بزيادة آثاره الاجتماعية والثقافية والصحية السلبية التي يتركها، فإذا كان الزواج بسن مبكرة جداً (أقل من 18 سنة) فإنه يضعف صحة الفتاة، ويخفض مستوى المعيشة لديها بسبب تضييق الفرص الاقتصادية والاجتماعية أمامها، كما يرتهن بمثل هذه الأنماط الزواجية مخاطر مختلفة مثل: "اختناق الجنين في بطن الأم، وتدخل الأطباء للمحافظة على حياة الأم، والولادات المبكرة، والإجهاض، وارتفاع نسبة وفيات الأمهات صغيرات السن وكبيرات السن". أما فيما يتعلق **بالآثار والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية للزواج المبكر، فتكمن في** عدم إكمال التعليم لدى الأفراد الذين ينزعون لمثل هذه الأنماط الزواجية، وعدم القدرة على تنظيم النسل، وزيادة معدلات الإعالة، وعدم القدرة على الارتقاء الاجتماعي، وعدم القدرة على تلبية الحاجات النفسية الاجتماعية والمادية لعناصر الأسرة، وزيادة الشعور بالحرمان، وعدم القدرة على تكريس وقت كاف للعلاقات الاجتماعية، وزيادة العبء الاقتصادي على الأسرة، وزيادة معاناة الفرد والمجتمع بشكل عام" (Blanc and Ann, 1998).

بصورة عامة فأن الدراسات المتوفرة تشير إلى أهمية تأخير العمر عند الزواج على عمليات الحمل والإنجاب، حتى وصول الزوجين إلى سن مناسب لتحمل أعباء مسؤولية تشكيل الأسرة وتبعاتها النفسية والتربوية، وتخلص هذه الدراسات، إلى أن أهم النتائج التي يمكن أن يجنيها الزوجان في حالة تأخر سن الزواج لديهما: "النضج في التعامل مع الأطفال والدراية والمعرفة، وارتفاع قيمة وأهمية الطفل ورفع مستوى تربيته الأبناء، وتحقيق الزوجين لطموحاتهم وتطلعاتهم الحياتية، وزيادة عوامل الألفة والانسجام والتوافق بين عناصر الأسرة" (العبيدي، 1992).

ب. المحددات الديموغرافية وعلاقتها بمسألة الخصوبة السكانية:

تلعب **العوامل ذات الصيغ الديموغرافية** دورا هاما في تنميط سلوك الخصوبة السكانية، وتشكيل ملامحها في أغلب المجتمعات الإنسانية، حيث أسهمت هذه العوامل بما صاحبها من تحولات مختلفة -سواء على قيم الأفراد أو مواقفهم الاجتماعية والثقافية المختلفة أو قناعاتهم، في

أعادة ترتيب وتغيير مضامين الأدوار داخل الأسرة الواحدة- في خلق وتبني مواقف جديدة، من خلال تأثيرها المتفاوت على متغيرات مثل "العمر عند الزواج وأنماطه، ومتغير سبق حدوث وفاة أحدى الأطفال في الأسرة، وسبق استخدام موانع الحمل، وسبق حدوث الإجهاض لدى المرأة"، كذلك على تطلعات الأفراد الإنجابية، وطموحهم في تحقيق مزيد من الموازنة بين قدرتهم على الإعالة وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم (Bongaarts, 1997). وفيما يلي عرضًا لأهم الأدوار التي من الممكن أن تلعبها العوامل ذات الصيغ الديموغرافية، خاصة متغيرات مثل "حجم الخصوبة المفضلة أو المرغوبة استخدام موانع الحمل، والعمر عند الزواج، وحدوث وفيات سابقة في الأسرة" في تشكيل ملامح الخصوبة في المجتمعات الإنسانية، بحكم طبيعة وخصوصية علاقاتها الناشئة.

1. حجم الخصوبة المفضلة وعلاقتها بالخصوبة السكانية:

نتيجة لمعطيات التنمية وانعكاساتها المختلفة اتجهت كثير من الأسر في كثير من المجتمعات الإنسانية إلى التركيز على نوعية الأبناء عند الإنجاب لا عددهم وذلك بسبب ارتفاع تكلفتهم المادية، وزيادة تأصيل تدفق الثروة من الآباء باتجاه الأبناء، وما رافقها من زيادة ميل الآباء لإرسال أبنائهم إلى المدارس والجامعات، اعتقاداً منهم بأن الاستثمار في تعليمهم سوف يعود عليهم -على المدى البعيد- بالفائدة الكبيرة والسمعة الاجتماعية الطيبة، وكنتاج للنجاحات التي يمكن أن يحققها هؤلاء الأبناء المتعلمون في مجال الترقي الوظيفي، ولما سيكسبونه من نفوذ واعتبار (Fawccett, 1983).

وتشير الدراسات المعنية بهذا السياق إلى أن الاهتمام بعنصر النوع في الطلب على الأطفال قد أحدث تأثيراً فاعلا وجوهرياً في مواقف أفراد المجتمع من مسألة الخصوبة السكانية، وما يرتبط بها من مفاهيم مختلفة حول "حجم الخصوبة المفضلة والفعلية"؛ إذ يعد **متغير حجم الخصوبة المفضلة** مؤشراً هاماً وشديد الارتباط بمسألة الخصوبة السكانية، ومقياسا جيداً للدلالة على الخصوبة الفعلية، خاصة في حالة غياب التعدادات والمسوحات السكانية (شريطة توافر وسائل ضبط الخصوبة خاصة الحديثة منها)، كما يعد مفهوم حجم الخصوبة المفضلة والذي يمثل عنصر الخيار الشخصي للأفراد، مفهوما شديد الالتصاق بمسألة الخصوبة السكانية ومتطلباً مسبقاً لتحقيق التغيير في مواقف الأفراد تجاه هذه المسألة، كما يتضمن هذا المفهوم تصريحاً علنياً من قبل الأفراد حول عدد الأطفال المرغوب إنجابهم في الأسرة(Bongaarts, 2008)؛ إذ اندفعت كثير من الأسر في المجتمعات المعاصرة، باتجاه التركيز على"نوعية" الأطفال بدلا من "الكم" بسبب التكاليف الاقتصادية المباشرة والتكاليف الاجتماعية والنفسية المترتبة على إنجابهم، فبينما كان الأطفال في الماضي يمثلون مصدر رزق لآبائهم، أصبحوا يمثلون في المجتمعات الحديثة المعاصرة مصدرا للأنفاق نتيجة لسن قوانين التعليم الإلزامي، وقانون منع عمالة الأطفال، وقانون الضمان الاجتماعي" (Sibanda *et al*., 2003).

2. استخدام وسائل تنظيم الأسرة وعلاقته بالخصوبة السكانية:

يعد **متغير استخدام موانع الحمل** المسؤول المباشر عن خفض الخصوبة وعن إنجاح برامج تنظيم الأسرة في أغلب دول العالم، حيث تؤكد الدراسات السابقة، أن كثيرًا من النساء في اغلب المجتمعات النامية لا يسعهن استخدام موانع الحمل قبل ضمان إنجاب طفل واحد على الأقل، وهذا يعني أن عملية الانتقال من مرحلة الزواج إلى مرحلة الأمومة (إنجاب الطفل الأول) ترتبط بصوره كلية بمقدره المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب (Fecondibility)، وعلى تكرار عملية الجماع الجنسي بين الزوجين (Rodriguez *et al*., 1983)، كما بينت نتائج الدراسات السابقة بهذا الخصوص بأن معظم مستخدمات موانع الحمل في مجتمعات الدول النامية هن من فئة النساء الأكبر عمراً واللواتي أمضين فترات زواجية طويلة، واللواتي لديهن عدد كبير من الأطفال، واللواتي عادة ما يلجأن إلى استخدام موانع الحمل بهدف إيقاف خصوبتهن الزائدة، وليس بهدف تنظيم سلوكهن الإنجابي، وهذا ما يفسر هامشية وفشل تأثير استخدام موانع الحمل على سلوك الخصوبة لدى النساء في كثير من المجتمعات النامية (Bongaarts, 2008). ولكن وبالرغم من ذلك فإن العديد من الدراسات الديموغرافية خلصت إلى أن استخدام موانع الحمل يعتبر من أهم الوسائل في تنظيم الأسرة وخفض مستوى الخصوبة الزواجية، خاصة بالنسبة للأزواج الذين يطمحون الى تكوين أسرة صغيرة الحجم (Bongaarts, 1997).

3. العمر عند الزواج وعلاقته بمستوى الخصوبة:

توضح نتائج الدراسات السابقة، التي بحثت في علاقة العمر عند الزواج بمستوى الخصوبة الزوجية بأن هناك ارتباطا هاما وواضحا بين مستوى الخصوبة الزوجية ومتغير **عمر المرأة عند الزواج**، وأن هناك تميزا وخصوصية واضحة لعلاقة هذا المتغير مع مستوى خصوبة المرأة، بحكم الآثار البيولوجية التي يتضمنها هذا المتغير، إذ يلاحظ تركز هذه الآثار ضمن أطار قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب (Fecudability)، والممتدة (15-49)، فمتغير **عمر المرأة عند الزواج**، يعد من أهم المتغيرات الديموغرافية، بحكم أثاره المباشر والهامة على خصوبتها الفعلية، فالمرأة التي تبدأ حياتها الإنجابية في سن مبكرة يكون أمامها فرص أكبر للحمل ولإنجاب العدد المرغوب فيه من الأطفال، أما المرأة التي تتزوج في سن متأخرة فتكون فترة الإنجاب لديها أقصر؛ إذ تبدأ فترة الإنجاب الطبيعية لديها عند سن البلوغ "الذي تعد الدورة

الشهرية دليلا عليه" [*] (Blanc and Ann, 1998)، بشكل عام يمكن ملاحظة أن الاهتمام بدراسة **توقيت بدء الحياة الزوجية عند المرأة** يعكس بشكل أساسي الأهمية الكامنة لهذا المتغير، وأهمية مضامينه الاجتماعية الثقافية المختلفة؛ إذ حظي هذا المتغير باهتمام الباحثين الديموغرافيين، وشكل حقلا خصبا لاهتمامات الدارسين في مجال السكان، خاصة في حالة مقارنته مع عمر الزوج عند الزواج (Casterlin and Williams, 1986).

كما يرتبط بمتغير عمر المرأة عند الزواج مفهوم أخر يتعلق **بمدة الحياة الزوجية**، الذي له علاقة واضحة وتأثير كبير على سلوك الأزواج الإنجابي، فإذا لم يكن هنالك تحديد طوعي وفعال للخصوبة فإن المدة التي تقضيها المرأة في حالة الزواج تلعب دوراً حاسماً وفعالاً في تحديد مستوى خصوبتها، خاصة في المجتمعات ذات الهياكل الاجتماعية التقليدية المحافظة، التي تعتبر الزواج ركناً هاماً ومدخلاً رئيسياً لبدء إقامة علاقات جنسية مشروعة، بهدف إنجاب أكبر عدد من الأطفال؛ إذ تولي هذه المجتمعات الزواج وتكوين الأسرة أهمية كبرى، حيث يتعرض الأفراد غير المتزوجين إلى ضغوطات مستمرة من قبل الأهل والمعارف، لدفعهم إلى الزواج وتكوين الأسر، وتزداد حدة هذه الضغوطات تبعاً لتباين خصائص الأفراد والمحيط الذي يعيشون فيه.

أما بالنسبة **لمتغير عمر الرجل عند الزواج**، فتؤكد الدراسات المعنية بهذا الخصوص أن هذا المتغير يعد متغيرا هاما ومؤثرا في قضية الإنجاب والتناسل أيضا، وخلصت هذه الدراسات إلى أنه كلما زاد عمر الرجل قلت قدرته على الإنجاب، وأن قدرة الرجل على الإخصاب تقل بمقدار 2% كل عام بعد (24) سنة، وتصل خصوبة الرجل ذروتها ما بين (24-25) سنة، ثم تبدأ بالهبوط تدريجياً، كما يؤثر التوتر الفكري والنفسي سلباً على قدرة الرجل على الإنجاب، كذلك تؤثر معدلات الجماع وتكراره على فرص حدوث الحمل، كما يرتهن ارتفاع عمر الرجل عند الإنجاب بمجموعة مختلفة من الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، التي يمكن أن يكون لها دور حاسم في تحديد رغباته ونواياه الإنجابية (كرادشة، 2009)، وتؤكد الدراسات المعنية بهذا الخصوص على أنه بالرغم من أهمية عمر الرجل عند الزواج على مسألة الخصوبة الزواجية إلا انه ليس بأهمية عمر المرأة في هذا المجال (Casterlin and Williams, 1986).

4. سبق تعرض الأسرة لوفاة أحد أطفالها وعلاقته بمستوى الخصوبة:

تتأثر **المقدرة الإنجابية للسكان**، في المجتمع إلى حد كبير **بصحة أفراده**، فمن المتعارف عليه في دراساتً الصحة الأسرية والمجتمع، أن بعض الأمراض التي يصاب بها الأطفال خاصة الإناث، قد تؤثر في قدرتهن الإنجابية مستقبلا، وقد ينتج هذا عن سوء التغذية، أو نتيجة لانتشار الأمراض المعدية "كالسل والسيلان والزهري، ومرض نقص المناعة المكتسبة كالإيدز"؛ إذ قد تؤثر هذه الأمراض على زيادة احتمال فقدان الأم الحامل لجنينها، سواء بطريق عرضية أو متعمدة، كما هو الحال في حالة الإجهاض العمدي والقسري (Wall, 1998).

أما فيما يتعلق **بالآلية التي** يعمل من خلالها **متغير الوفاة خصوصا متغير وفيات الأطفال** وخاصة الرضع منهم، على الخصوبة السكانية، فتوضح نتائج الدراسات السابقة، أن نمط التأثير الذي يحدثه متغير "وفيات الأطفال الرضع" على مواقف الأفراد الإنجابية يتحدد من خلال قطع وإنهاء تأثير عامل الإرضاع الذي يعمل كمانع طبيعي ضد حدوث عملية الحمل والإنجاب (Rodroguez *et al*., 983)، أو من خلال تعزيز مظاهر الخوف من تكرار مثل هذا الحدث؛ إذ تعزز ردود الفعل تجاه مثل هذه الأحداث غير المخطط لها - التي قد تعترض الأزواج - تجاه تعويض الأطفال الذين توفوا، وذلك بسرعة الانتقال لإنجاب الطفل التالي، سواء عن طريق زيادة النشاط الجنسي بين الزوجين، أو عن طريق عدم استخدام أي وسيلة لتنظيم الأسرة، كما يضاعف حجم تأثير العامل النفسي "ضرورة التعويض الفاقد من الأطفال بأسرع وقت ممكن" (Rodriquez *et al*., 1983).

كما أوضحت الدراسات ذات العلاقة، بأن هنالك علاقة وثيقة بين الولادات حسب ترتيبهم ووفيات الأطفال، ووجدت أن مستويات وفيات الأطفال حسب ترتيبهم في الأسرة أعلى ما تكون عند الطفل الأول، وأقل ما تكون عند الطفل الثاني، وتزداد تدريجيا بعد الطفل الرابع. **كما** أجمعت هذه الدراسات على أن هنالك أربعة عوامل لها علاقة مباشرة بوفاة الأطفال فور ولادتهم، وهي:"عمر الأم عند الولادة، وعدد الولادات وتكرارها، والمستوى الاجتماعي والثقافي، والمحيط وخصائصه"(Sibanda *et al*., 2003). كذلك أبرزت بعض الدراسات ذات العلاقة أن **نسبة وفيات الأطفال خلال الشهر الأول** من العمر وما بعده من السنة الأولى يتناسب طرديا مع عدد الولادات، وأن الأخطار التي تلحق بالأطفال تزداد في حالة كون الأم صغيرة السن "أي تقل عن العشرين عاما"، وفي حالة كونها كبيرة جدا "تتجاوز الأربعين عاما"، وأن نسبة وفيات الأطفال تزيد في المجتمعات الفقيرة ذات المستوى الاجتماعي المتدني والمنخفض، مقارنة في المجتمعات ذات المستوى الاجتماعي المرتفع،

[*] تبلغ قدرة المرأة على الإنجاب ذروتها في أوائل العشرينات (20-24) سنة، لتنحدر في بدايات الثلاثينات، ثم يلحقها انخفاض أخر حاد بعد سن الأربعين، ويتأثر سن البلوغ عند المرأة، بعوامل أخرى منها، التغذية الصحية، والأمراض المختلفة، وتبعاً لمستوى تطور المجتمع

وأظهرت دراسات أخرى وجود علاقة بين عمر المرأة وعدد الولادات والفترات بين الأحمال المتتالية، وبينت أن نسبة هذه الوفيات تزداد بارتفاع عمر الأم أو صغرها وبتكرار عدد الولادات وانخفاض خصائص المحيط الاجتماعي (Bongaarts, 1998). وقارنت بعض الدراسات وفيات الأطفال عند الولادة بعمر الأم، ووجدت أنها مرتفعة في حالة الأطفال الذين ولدتهم أمهات صغار السن؛ أي بأعمار تتراوح بين (15-19 عام)، كما بينت هذه الدراسات ارتفاع معدلات الوفاة في حالة الأمهات الكبيرات في العمر، أي بين 40-44 عاما، كما أوضحت أن الحالة الاجتماعية لها أثر فعال على معدلات وفيات الأطفال عند الولادة، خاصة وأنها تتضمن ظروف وملابسات تتعلق بحالة السكن، والمستوى المعيشي للأسرة، وقدرة الأسرة على تأمين كافة الاحتياجات المناسبة للأم والجنين (ويكس، 1997)

وبذات السياق وجدت الدراسات ذات الصلة، أن نسبة الوفيات بين الأمهات نتيجة تكرار الحمل والولادة والنفاس مرتفعة بشكل ظاهر، وأن أغلب أسباب هذه الوفيات تعود إلى "انفجار الرحم، والتهاب الكليتين المزمن، وتقدم الخلاص، وأمراض الضغط"، وخلصت الدراسات في هذا السياق إلى أن **مخاطر وفيات الأمومة** ترتفع بارتفاع العمر وعدد الولادات، حيث تزداد في الأعمار الكبيرة مشاكل الحمل وتعقيداته، وتقدم الخلاص، والعملية القيصرية، والنزف بعد الولادة، وانفجار الرحم، والوفاة، كما بينت ذات الدراسات بأن مشاكل الحمل والولادة والنفاس كانت نسبتها عالية بين السيدات الكبيرات في السن، (Wall, 1998).

وبصورة عامة تعتبر **هذه العوامل سواء كانت بيولوجية أو اجتماعية أو ثقافية** عوامل هامة لفهم مضامين مسألة الخصوبة السكانية، وتقدير انعكاساتها وتأثيراتها المختلفة على اتجاهات السكان ومواقفهم الإنجابية.

3. إشكالية تنظيم مسألة الخصوبة السكانية:

تعود ممارسة تنظيم سلوك الخصوبة السكانية إلى أقدم العصور، ومن صور ذلك لجوء بعض القبائل إلى عزل النساء لفترة طويلة بعد الوضع، أو وأد البنات الوليدات، وغير ذلك من الطرق، وقد طرأ تغيير كبير وواضح في هذه الطرق وفي المفاهيم المرتبطة "بتنظيم الأسرة" بشكل جذري في العقود الأخيرة، متجاوزا حدوده السابقة، التي حاصرته بمجرد خدمات طبية تقدم للسيدات الراغبات في الحصول على المساعدة فقط، بحيث أصبحت تشكل حلقة أساسية بين قطبي العلاقة "السكان والموارد المتاحة"، ونتيجة لارتباطها بمجموعة من الأبعاد والجوانب سواء كانت اجتماعية منها أو اقتصادية أو ثقافية فأنه يلاحظ أن أي تغير يطرأ على العناصر السكانية من "خصوبة ووفاة، وهجرة" يصبّ في النهاية في إطار العملية التنموية التي تستهدف تحقيق توازن بين موارد المجتمع وعدد سكانه (Casterline *et al*., 2001).

وتؤكد الشواهد والدراسات السابقة أن **انخفاض مستوى الخصوبة في أوروبا** في أواخر القرن التاسع عشر لم يقترن باستخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، فقد ظهر هذا الانخفاض قبل أن تنتشر هذه الوسائل، وقبل أن يصبح لها تأثير ملموس على حجم السكان، فانخفاض الخصوبة السكانية في غرب أوروبا في تلك الآونة، لم يكن مرتبطاً ببرامج أو سياسات خفض الخصوبة، بل إن هذا الانخفاض قد تم في ظروف تميزت بمعارضة استخدام طرق تحديد النسل، خاصة من جانب المؤسسات الدينية؛ كما اتسم لجوء السكان "في أرويا" باستخدام وسائل وأساليب ضبط الخصوبة في أواخر القرن التاسع عشر بعدم الوضوح، وغياب السياسات والبرامج الرسمية الحاسمة، وفي ظل معارضة دينية شديدة (بودقجي وخوري، 2002).

ويمكن عزو الانخفاض الظاهر على مستوى خصوبة سكان أروبا أنه تم في سياق اقتصادي واجتماعي وثقافي تراكمي ومتصل، وكنتاج لما أحرزته هذه الدول من مستويات مرتفعة من الدخل والتحضر والتعليم والتصنيع، وسيادة ذهنية تنتهج العقلانية والرشادة في التعاطي مع سلوك الأفراد الديموغرافي (Chimere-Dan, 1993)، وهذا يؤكد المقولة المطروحة بهذا الخصوص التي مفادها: "إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعد عاملاً أساسياً في تحديد ملامح مسألة الخصوبة السكانية ومساراتها، وأن برامج تنظيم الأسرة ماهي في نهاية المطاف إلا أداة ووسيلة لتحقيق أهداف التنمية" (Mensch *et al*., 1996). أما فيما يتعلق بالدول النامية، فقد أخذت برامج تنظيم الأسرة في الانتشار بعد الحرب العالمية الثانية، حينما اتجهت تلك الدول لتجابه مشكلة تزايد السكان بصورة مفاجأة، واعتمدت أولى هذه البرامج على خدمات القطاع الصحي والطبي، ثم امتدت لتشمل قطاعات الثقافة والتعليم والاجتماع والاقتصاد والإعلام (إبراهيم، 1994).

ويبدو أن **تراجع معدلات الخصوبة عالمياً** بدأ نوعًا من ردود الفعل المباشرة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، أما بخصوص دور برامج تنظيم الأسرة الرسمية نفسها، فالأرجح بأنها قد عززت دوافع خفض النمو السكاني في المجتمع، لكنها لم تخلقها، ما يوضح بأنه لا جدوى من توافر وسائل تنظيم الأسرة، إذ لم يكن هناك طلب عليها وحوافز لتبنيها (بلان، 1992)، ويمكن القول هنا إن سعى الدول نحو توليد محركات وحوافز لخفض مستويات خصوبة سكانها تأتي من خلال توفير الظروف الاقتصادية الاجتماعية المناسبة، وليس عبر تبني برامج تنظيم الأسرة فقط، ما يوضح مرة أخرى أن التنمية لا برامج تنظيم الأسرة هي المحك الرئيسي الذي يجب أن تتكئ عليها المجتمعات لخفض مستويات خصوبتها، **ومما يعزز صحة هذا التوجه**، أن برامج تنظيم الأسرة لم تنجح في كثير من هذه المجتمعات إلا في الظروف التي كانت منحنيات الخصوبة فيها قد سجلت انخفاضاً تلقائياً وملحوظاً (Popov *et al*., 1993).

ولا بد من التأكيد هنا على **تعدد الأطر والمداخل النظرية** التي بحثت في آلية التحكم وتنظيم الزيادة السكانية وانعكاساتها على أوضاع السكان، فبعضها اعتمد على التحكم في مستويات الخصوبة بصورة مباشرة كسياسة لتحديد حجم السكان، إذ قامت هذه الدول –التي أخذت بهذه الإجراءات- باتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية وديموغرافية محددة تم إدراجها ضمن استراتجياتها وخططها الوطنية، بينما فضلت بعض المجتمعات عدم التدخل إطلاقاً، إنما أتبعت سياسة عدم التدخل، واعتبرت هذه السياسية سياسة سكانية بحد ذاتها. **ولعل أهم الإشكاليات ذات** العلاقة الوثيقة بتنظيم الخصوبة السكانية، تتمثل في **عدم وضوح أو غياب السياسة السكانية المباشرة** لتنظيم هذه المسألة لدى كثير من المجتمعات البشرية، رغم إدراك أغلب هذه المجتمعات - خاصة النامية منها - خطورة أوضاعها السكانية، خاصة من حيث علاقتها بالموارد والتنمية، كما يلاحظ أن الخطوط العريضة للسياسات السكانية في كثير من المجتمعات النامية لم تتغير كثيرا، وهي – كما أسلفنا – سياسات تسعى في معظمها التأثير في القضايا السكانية بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق التوسع في التعليم، وإيجاد فرص العمل أمام المرأة، ومعالجة مشكلة الهجرة، وتحسين الخدمات الصحية، ومعالجة مشكلة البطالة، والفقر، في المقابل فقد عمدت بعض المجتمعات إلى عدم تبني سياسة سكانية واضحة المعالم وذلك بسبب حساسية مؤسساتها الرسمية إزاء النقد الذي يمكن أن تواجهه في حالة تبنيها لمفهوم تنظيم الأسرة، كذلك بسبب عدم رغبتها في الدخول في موضوع يدور حوله كثير من الجدل، فركزت جهودها بهذا الشأن على عملية التثقيف والتوعية والإرشاد، ويلاحظ كذلك أن الأوضاع السياسية لدى بعض المجتمعات تشكل عنصر بالغ الحساسية، حيث تنظر بعضها بشكل إيجابي إلى نموها السكاني، ما يشكل بدوره عنصرا ضغط على صانعي القرار في تلك المجتمعات تجاه عدم التدخل في مثل هذه المسائل (Casterline *et al*., 2001).

ومما لا شك فيه فإن تبني كثير من المجتمعات البشرية لسياسات سكانية واقعية -تأخذ باعتبارها جوانب التنمية، وتركز على النوعية لا الكثرة- أصبح أمراً ضرورياً، غير أن هناك كثيرا من **الأفكار والمعتقدات المرتبطة بعملية تنظيم الأسرة** من قيم اجتماعية وموروثات، وإستاتيكية التقاليد، وأيديولوجيات محافظة، حالت دون انتهاج مثل هذه المفاهيم الحديثة، فهناك من الأفكار تتبني مقولة "أن الأسرة الكبيرة هي أفضل من الأسرة الصغيرة، وأن كثرة الأبناء سند اقتصادي واجتماعي للأسرة وعناصرها، وأن قضية الإنجاب هي شأن عائلي يخضع لإرادة كبار العمر في الأسرة ولرغباتهم"، ويبدو أن كثيرا من هذه الأفكار كانت وراء استمرارية بقاء مستويات الزيادة السكانية ضمن معدلاتها المرتفعة في كثير من المجتمعات التقليدية، حيث يعتبر أفراد هذه المجتمعات كثرة الإنجاب من الأمور المحببة لديهم، بينما يعتبر تحديد أو تنظيم عدد الأطفال في الأسرة سلوكا غير مقبول اجتماعيا، وعليه فأن إحداث تغييرات جذرية في اتجاهات الأفراد نحو خفض معدلات خصوبتهم، أمر مشكوك فيه ما لم يؤخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية ذات العلاقة في المسألة السكانية (زريق، 1987).

تشير الدراسات ذات العلاقة، إلى أن أغلب الجهود المبذولة لتنظيم المسألة السكانية في مجتمعات الدول النامية، قد سجلت إخفاقات في تحقيق الأهداف المرجوة وبنسب متفاوتة، بسبب عدم تجاوب مستويات الخصوبة مع عمليات التنمية، التي لم تراعي القيود والضوابط التي تفرضها خصائص المحيط على عنصر الخصوبة السكانية، خاصة المتعلقة بعوامل عقائدية تتعلق باتجاهات الأفراد القدرية (التي ترجع مسألة الإنجاب إلى مشيئة الله وقدرته)، أو بقصور وإساءة الفهم لهذه المسألة أو بنقص المعرفة في المسائل المتعلقة بمفهوم تنظيم الأسرة؛ إذ أسهمت هذه المعتقدات والموروثات والى حد بعيد في إعاقة جهود المؤسسات المعنية المختلفة، وبالتالي في الإبقاء على إشكالية العلاقة بين مسألة الخصوبة السكانية والموارد المتاحة في المجتمعات الإنسانية (كرادشة، 2009). ولابد من التنويه هنا إلى أهمية دور عملية التنمية ومتغيراتها في تحديد ملامح الخصوبة السكانية خاصة في الدول النامية، كما لا يمكن إنكار دور وسائل تنظيم الخصوبة بما حققته من انجازات بها الشأن، باعتبار أن هذه الوسائل كانت هي الأداة والوسيلة التي اتكأت عليها كثير من المجتمعات في تحقيق أهدافها السكانية (Casterline *et al*., 2001).

بصورة عامة يمكن القول إن مفهوم تنظيم سلوك الخصوبة يتضمن دعوة الأسرة إلى الاهتمام بصحة أفرادها، وبعملية التنشئة الاجتماعية السليمة، التي تربط بين إمكانيات الأسرة وقدراتها، وحجمها، فتنظيم الأسرة في النهاية هي طريقة تفكير وسلوك، **وبهذا الخصوص تؤكد الدراسات المتوفرة بأن هذا المفهوم يتأثر، بعدة عوامل أهمها** "العادات والتقاليد الموروثة، والمعتقدات الدينية والشخصية للأفراد، والمستوى التعليمي والمعرفي لديهم، ومستوى دخل العائلة والمصادر المتاحة فيها، ومعتقدات الناس حول تنظيم الأسرة" (Rodriguez *et al*., 1983).

كما يبدو أن وجه الصعوبة في التعامل مع موضوع تنظيم الأسرة، يكمن بدرجة وعي الفرد لمثل هذه القضايا، حيث أن الفرد يتصرف في موضوع الإنجاب بناء على رغبته ومعتقداته ومواقفه، التي تتأثر بصورة واضحة بخلفيته الاجتماعية والثقافية والدينية، (Blanc and Ann, 1998). فالافتراض السائد بهذا الخصوص هو أن الأفراد -خاصة في الدول النامية- يتخذون قراراتهم ذات العلاقة بحجم أسرهم دون تخطيط مسبق، ودون معرفة دقيقة بالآثار الاقتصادية والصحية المترتبة على كثرة الإنجاب، وهذا الافتراض يدعم أهمية وحيوية مفهوم تنظيم الأسرة كإطار تثقيفي هام يسعى إلى زيادة معلومات الزوج والزوجة حول الإنجاب، وحول علاقته بالصحة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم، كما يسعى لترك الأفراد أمام خيار تقرير عدد الأبناء الذي يروق لهم، وبما يتناسب مع رغباتهم وإمكانياتهم (Rodriguez *et al*., 1983).

يبدو مما سبق أن عملية التنمية بجوانبها المختلفة، لا برامج تنظيم النسل هي ما يجب الرهان عليها للوصول إلى تغيير في مواقف الأفراد الإنجابية داخل نطاق المجتمع، وتجاه قضاياهم الديموغرافية، خاصة تجاه وسائل تنظيم الأسرة التي لا تصل في غالب الأحوال إلا لشرائح سكانية محدودة "كشريحة السكان الأكثر تعليما والأكثر دخلا، والذين لديهم وعي بأهمية هذه الوسائل"، كما أن الخبرة العالمية بضوابط النمو السكاني لم تكن واحدة بل متباينة بين المجتمعات الإنسانية، بسبب اختلاف مستويات النمو السكاني وتباين طرق التعامل معها وتباين دوافعها، ما أسهم بتعميق الإشكاليات التي تواجه مفهوم تنظيم الأسرة في كثير من المجتمعات الإنسانية خاصة النامية منها (Blanc and Ann, 1998).

الخلاصة

رافق جملة **التغييرات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة** التي أصابت المجتمعات البشرية، بروز مجموعة من القيم والمفاهيم الحديثة التي أسهمت في زيادة مستوى تعليم المرأة، وفرص مشاركتها في سوق العمل، وزيادة اضطلاعها بأدوار حياتية مغايرة للأدوار التقليدية التي درجت على تأديتها، وبالتالي زيادة تمكينها اجتماعيا واقتصاديا، كما أضعفت من حدة الهيمنة الذكورية على مقدرات الأسرة، بينما بقى تأثير هذه التغييرات محدوداً على المكامن والأسباب الدافعة لإنتاج أنماط الخصوبة المنخفضة لديها، رغم ما أفضت إليه حركة التغيير المتسارعة هذه من ظهور لتحولات ملموسة على مواقف واتجاهات السكان، واستجاباتهم الديموغرافية "كرفع عمر المرأة عند الزواج، وزيادة استخدام موانع الحمل، وزيادة مدة المباعدة بين المواليد، ورفع معدلات الإجهاض المقصود".

يبدو أن **الموروثات الثقافية ومنظومة القيم المعيارية السائدة** في المجتمعات البشرية، خاصة النامية منها، قد مارست تأثيرها على "سلوك الأفراد الإنجابي" من خلال آليات مختلفة متفاوتة بشدة ضغوطاتها، تبعاً لاختلاف خصائصهم، كذلك تبعاً لاختلاف خصائص المحيط الذي يعيشون في كنفه، لتأخذ صيغاً متباينة كتلك: "الدافعة للزواج المبكر والإنجاب المبكر، أو تلك المتعلقة بضرورة الاستمرار في الإنجاب، وعدم المباعدة بين الأحمال، أو عدم تقييد وضبط سلوك الأفراد الإنجابي، أو تلك المتعلقة بضرورة إنجاب الطفل الذكر".

كما يبدو أن الاستعراض العام لأدبيات مسألة الخصوبة السكانية يميل إلى تبرير عدم تجاوب مستويات الخصوبة في كثير من المجتمعات بالشكل المنتظر مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لعدم مراعاة المعنيين للقيود والضوابط التي تفرضها خصائص المحيط على مواقف وممارسات الأفراد وسلوكهم الإنجابي في المجتمع، وتمثل محافظة المواقف الاجتماعية الداعمة لمؤسسة الزواج، والنظام الأبوي، والدور التقليدي للمرأة، أهم مضامين هذه الضوابط والقيود، ومن هنا يمكن فهم الدعوات المتلاحقة لضرورة مراعاة طبيعة القيود والضوابط التي تمليها خصائص المحيط على سلوك الأفراد ومواقفهم الإنجابية، ما يضع الدارسين مرة أخرى أمام حقيقة هامة تتمحور حول أهمية مراعاة تأثير منظومة القيم الاجتماعية والديموغرافية والثقافة السائدة، في تشكيل وعي أفراد المجتمع تجاه قضايا الإنجاب وسلوكياته، كذلك حول طبيعة دور العوامل الملازمة لمثل هذه الظواهر، وقدرتها على ممارسة سطوتها على كثير من الشرائح الاجتماعية وعلى اتجاهاتهم ومعتقداتهم، ودور الأفراد وخلفياتهم الاقتصادية الاجتماعية الثقافية المختلفة في تشكيل وتنميط مواقفهم وسلوكهم الإنجابي.

وبصورة عامة يبدو أن التغييرات المتسارعة التي شهدتها كثير من المجتمعات النامية في العقود الأخيرة، وعلى أصعدة اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، قد أبرزت تغييرات بنيوية عميقة الأثر في **مؤسسة الأسرة التقليدية** في المجتمعات النامية، تبدتَ في تقليص أدوارها كنسق يمارس الضبط بصورته التقليدية، الأمر الذي أنعكس بنهاية المطاف على أهدافها الإنجابية وعلى حجمها. غير أن العلاقة بين التغير السكاني من جهة والآثار المترتبة على أحوال المجتمع من جهة أخرى، ليست "علاقة سببية" بسيطة، وإنما هي علاقة معقدة تشترك فيها عناصر كثيرة ومختلفة "كالتركيب النوعي والعمري للسكان وتوزيعهم، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية المتبعة من قبل المجتمع"، فزيادة عدد السكان (أو قلتهم) قد لا يمثل في حد ذاته مشكلة أو سببا في تفاقم الآثار السلبية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في المجتمع، فالقضية تتعلق بخلفيات وخصائص الأفراد الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ومدى فاعليتهم الإنتاجية، واستخدامهم الأمثل للموارد المتاحة.

وفي نهاية المطاف فأن قضية الخصوبة السكانية ما هي إلا قضية سلوكية تتسم بتبايناتها الشديدة، وبتداخل العوامل المؤثرة فيها، وبتعدد التفسيرات التي تتناولها؛ وعليه فإن دراسة العوامل والظروف التي أملت تشكيل ملامح "الخصوبة السكانية" وفهمها، سيسهم في تمكين الدارسين من تفسير هذه الظاهرة وتحديد العوامل المرتبطة بها، ووضع وبلورة السياسات المناسبة للتعامل معها.

المراجع العربية

إبراهيم، عبدالله. (1994). **المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية**، بيروت: المركز الثقافي العربي.

أبو عيانة، فتحي. (1989). **جغرافية السكان**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أمرهور، جورج وأنطوني ماير. (1986). حجم الأسرة المفضلة ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية، **النشرة السكانية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عدد 28.

بلان، كمال. (1992). **الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية**، دمشق - وزارة التربية، الجمهورية العربية السورية.

بوادقجي، عبد الرحيم وعصام خوري. (2002). **علم السكان نظريات ومفاهيم**، دمشق: دار الرضا للنشر.

الحسن، أحسان. (2005). **علم اجتماع العائلة**، عمان: دار وائل للنشر.

الحلبي، علي عبد الرزاق. (1993). **علم اجتماع السكان**، بيروت: دار النهضة العربية.

حمودة، أحمد. (1983). **الأبعاد والآثار الاجتماعية للتغير السكاني**، عمان: مشروع وحدة الثقافة السكانية، وزارة العمل، الأردن.

الخشاب، مصطفى. (1985). **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، بيروت: دار النهضة العربية.

زريق، هدى. (1987). نظرة حول تطور دراسات الخصوبة، **النشرة السكانية**، اللجنة الاجتماعية الاقتصادية لغربي آسيا عدد 31.

السيد، السيد عبد المعطي. (1999). **علم اجتماع السكان**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

شتوي، موسى ومنير كرادشة. (2001). العلاقة بين مستويات تعليم الزوجة وسلوكها الإنجابي في الأردن، **مجلة دراسات**، العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 28 (ملحق)، عمان: الجامعة الأردنية.

العبيدي، إبراهيم وعبدالله خليفة. (1992). بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر سن زواج الفتيات، دراسة ميدانية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد 12 عدد 1، الكويت.

كرادشة، منير وعيسى مصاروة. (2007). الرغبات والنوايا الإنجابية المستقبلية بين الأسر في المملكة الأردنية الهاشمية: المستويات والمحددات (دراسة ديموغرافية)، **أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 23 عدد 1. اربد.

كرادشة، منير ونايف البنوي. (2010). الاتجاهات القدرية والسلوك الإنجابي في الأردن: دراسة مرجعية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد 38 عدد 1 الكويت.

كرادشة، منير. (2007). **الخصوبة السكانية: دراسات ديموغرافية للمؤثرات والمحددات المباشرة**، أربد: المركز القومي للنشر.

كرادشة، منير. (2009). **علم السكان: الديموغرافيا الاجتماعية**، اربد: عالم الكتب الحديث.

المجالي، قبلان. (1996). أثر تفضيل جنس المواليد وبعض العوامل الأخرى على حجم الأسرة وعملية الاستمرار في الإنجاب: دراسة ميدانية، **مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد 6 المجلد 9 جامعة مؤتة – كلية الآداب.

المصاروة، عيسى. (1999). الأنماط الزواجية وتباياناتها في الأردن في العقدين الماضيين، **مجلة دراسات**، العلوم الأنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان الأردن مجلد 26 (ملحق).

النجار، عبد الله عبد العزيز. (1995). **الرغبة في إنجاب الذكور وأثرها على الخصوبة في الأردن**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا- الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

ويكس، جون. (1997). **مقدمة في علم السكان**، ترجمة فوزي سهاونة، عمان: الجامعة الأردنية.

المراجع بالأنجليزية

Assaad, R. (2006). “Review of On Winkler, Arab Political Demography, Volume One: Population Growth and Natalist Policies”. 37(2): 138–139. Studies in *Family Planning.*

Becker, S. (1996). “Couples and reproductive health: A review of the literature”. 27(6): 291–306. Studies in *Family Planning.*

Becker, S. and Elizabeth, C. (2001). “Husbands' and wives' reports of contraceptive use”. 32(2): 111–129. Studies in *Family Planning*.

Blanc, A. and Ann, A. (1998). “Sexual behavior, contraceptive knowledge and use among adolescents in developing countries”. 29(2): 106–116. Studies in *Family Planning*.

Bongaarts, J. (1997). "Trends in unwanted childbearing in the developing world." 28(4): 267–277 Studies in *Family Planning*.

Bongaarts, J. (1978). “A Framework for Analyzing the Proximate Determinants of Fertility", *Population and Development Review* Vol.4:105-132.

Bongaarts, J. (1998) "The influence of traditional religion on fertility regulation among the Kassena-Nankana of northern Ghana" 29(1): 23–40. Studies in *Family Planning*.

Bongaarts, J. (2008). “Fertility transitions in developing countries: Progress or stagnation?” 39(2): 105–110. Studies in *Family Planning*.

Bongaarts, J. and Elof, J. (2002). “Future trends in contraceptive prevalence and method mix in the developing world.” 33(1): 24–36 Studies in *Family Planning*.

Bulatao, R. and Ronald, D.(1983). "*Determinants of Fertility in Developing Countries:A summary of knowledge*". New York: Academic Press.

Cain, M. (1984). “*Women Status and Fertility in Developing Countries:Son Preference and Economic Security*”, Center for Policy The Population Council Studies Working Paper No 110.New York.

Caldwell, B. (2000). "The first generation to control family size: A micro-study of the causes of fertility decline in a rural area of Bangladesh" 31(3): 239–251. Studies in *Family Planning*.

Caldwell, J. (1982). “*Theory of Fertility Decline*”, Academic Press. New York.

Caldwell, J. and Caldwell, C. (1987). “The Cultural Context of High Fertility in Sub-Saharan Africa”, *Population and Development Review*, volume 13 no 3, September.

Caldwell, J., Pat, C., Bruce, K. and Indrani, P. (1998). "*The construction of adolescence in a changing world: Implications for sexuality, reproduction, and marriage*" 29(2): 137–153.

Campbell, M. and Malcolm, P. (2006). "Barriers to fertility regulation: A Review of the Literature" 37(2), 87-98. Studies in *Family Planning*.

Casterline, H. and Williams, I. (1986). “Age Difference in Developing Countries”, *Population Studies* , N40: 353-374.

Casterline, J., Zeba, A. and Minhaj, H. (2001). "Obstacles to contraceptive use in Pakistan: A study in Punjab." 32(2): 95–110 Studies in *Family Planning*.

Chimere-Dan, O. (1993). "Population policy in South Africa." 24(1): 31–39. Studies in *Family Planning*.

Davis, K. and Blake, J. (1956). “Social Structure and Fertility: An Analytic Framework”, *Economic Development and Cultural Change,* 4: 211-235.

Easterlin, R. (1975). “An Economic Framework for Fertility Analysis”, Studies in *Family Planning*, vol 6, no3:54-63.

Eltigani, E. (2001). “Childbearing in five Arab countries.” 32(1): 17–24. Studies in *Family Planning*.

Fawcett, J. (1983). “*Perceptions of The Value of Children: Satisfactions and Cost*”, In Bulatao and Lee, Determinants of Fertility in Developing Countries, Summary of Knowledge, Washington D.C National Academic press.

Freedman, L. and Stephen, L. (1993). "Human rights and reproductive choice", 24(1): 18–30. Studies in *Family Planning*.

Lindert, P. (1980). "*Child Costs and Economic Development*" In Esrerlin (ed) Population and Economic Change in Developing Countries , Chicago: University of Chicago Press.

Lloyd, C. (1991). "The contribution of the World Fertility Surveys to an understanding of the relationship between women's work and fertility." 22(3): 144–161. Studies in *Family Planning*.

Mensch, B., Mary, A. and Anrudh, J. (1996). "*The impact of the quality of family planning services on contraceptive use in Peru*." 27(2): 59–75.

Miles, D. and Karin, L. (1998). "The impact of type of employment on women's use of prenatal-care services and family planning in urban Cebu, the Philippines." 29(1): 69–78. Studies in *Family Planning*.

Obermeyer, C. (1994). "Reproductive choice in Islam: Gender and state in Iran and Tunisia." 25(1): 41–51. Studies in *Family Planning*.

Popov, A., Adriaan, P. and Visser, E. (1993). "*Contraceptive knowledge, attitudes, and practice in Russia during the 1980s*." 24(4): 227–235.

Rodriguez, G., Hobcraft, j., Mcdonald, j. and Trussell, j. (1983). "*A Comparative Analysis of Determinants of Birth Intervals*" A Comparative Studies. No30, WES, London.

Ronsmans, C. and Ona, C. (1998). "Short birth intervals don't kill women: Evidence from Matlab, Bangladesh." 29(3): 282–290. Studies in *Family Planning*.

Sibanda, A., Zewdu, W., Dennis, P. and David, P. (2003). "The proximate determinants of the decline to below-replacement fertility in Addis Ababa, Ethiopia." 34(1): 1–7. Studies in *Family Planning*.

Stanton, C. and Holts, S. (2006). "Levels and trends in cesarean birth in the developing world." 37(1): 41–48. Studies in *Family Planning*.

Wall, L. (1998). "Dead mothers and injured wives:The social context of maternal morbidity and mortality among the Hausa of northern Nigeri." 29(4): 341–359. Studies in *Family Planning*.

Weinberger, M. (2001). Review of Brígida García, ed., Women, Poverty, and Demographic Change. 32(1): 89–91. Studies in *Family Planning*.

Wheeler, R. and Gunte, B. (1992). Change in Spouse Age Difference at Marriage: A Challenge to Traditional Family Planning and Sesx Roles", *Sociological Quarterly* no 28:11-42

الإدارة بالأهداف وأثرها على الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الأردني من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات

عنان أبو حمّور، باحثة، السلط - الأردن.

استلم البحث في 2010/5/13 **وقبل للنشر 2010/12/23**

ملخص

هدفت هذه الدراسة تعرّف مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف وأثرها على الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الأردني من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات.

وقد تكونت عينة الدراسة من (229) مدير مديرية في مراكز الوزارات الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد أعدت الباحثة استبانة، وبعد تطبيق الأداة وإجراء التحليل الإحصائي المناسب كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار"ت"، واختبار (ANOVA)، واختبار الإنحدار المتعدد لأسئلة الدراسة والفرضيات والأسئلة المفتوحة، أظهرت النتائج:

- *إنّ مستوى تطبيق "الإدارة بالأهداف" كان بدرجةٍ متوسطةٍ بمتوسط حسابيٍ وقدره (3.53).*
- *إنّ مستوى ممارسة "الإبداع الإداري" كان بدرجةٍ متوسطةٍ. بمتوسطٍ حسابيٍ وقدره (3.54)، وكانت مكوناته مرتبةً تنازلياً (الإقناع، والطلاقة، والمرونة، وروح المجازفة، والحساسية للمشكلات، والأصالة).*

وقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي في مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في دعم الإبداع الإداري بكافة مكوناته في مراكز الوزارات الأردنية من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى.

وبيّنت نتائج السؤال المفتوح الأول أنّ من أبرز معوقات تطبيق الإدارة بالأهداف (المحسوبية، وعدم رغبة الإدارة العليا ومساندتها والتزامها بتطبيق نظام الإدارة بالأهداف)، كما أظهرت نتائج السؤال المفتوح الثاني أنّ من أهم العوامل التي تشجّع الإبداع الإداري لدى الموظف هي (الحوافز والمكافآت). في ضوء النتائج التي تمخضت عنها الدراسة، قدمت الباحثة عدداً من التوصيات:

- *تقديم الدعم من الإدارة العليا لتبني أسلوب الإدارة بالأهداف في العمل الحكومي*
- *تقديم الحوافز والمكافآت بشكلٍ دوري، لدعم الإبداع الإداري في العمل الحكومي.*
- *إجراء دراسات مقارنة بين القطاع العام والخاص تتناول متغيرات الدراسة الحالية*

الكلمات المفتاحية: *الإدارة بالأهداف، الإبداع الإداري، الإدارة الوسطى، مركز الوزارة، الأردن*

Management by Objectives and Its Impact on Managerial Innovation in the Jordanian Public Sector from Middle Management Perspective in the Central Offices of Ministries

***Anaan Abu Hammour**: Researcher, Salt- Jordan.*

Abstract

This study aimed at identifying the impact of management by objectives on managerial innovation as perceived by middle management in the centers of ministries.

the sample of this study consisted of (229) middle managers in the central offices of Jordanian ministries. In order to achieve the purpose of the study, the researcher prepared a questionnaire. After implementing the instrument of the study and applying the approporiate statistical analysis such as means, standard deviations, (T) test, ANOVA test, and multiple regression, on the questions, hypotheses of the study, and the open-ended questions, the following results were obtained:

1. *The level of "management by objectives" was moderate with a mean of (3.53).*
2. *The level of practicing managerial innovation was moderate with a mean of (3.54) and its components were descendingly arranged as follows: persuasion, fluency, flexibility, risk spirit, sensitivity to problems, and originality.*

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

The findings showed that there was positive impact of management by objectives on managerial innovation as perceived by the sample.

The findings of the first open-ended question indicated that the most significant constraints on the application of management by objectives are favoritism, and the lack of desire of high-management, its support and commitment to apply management by objectives. Also, the findings of second open-ended question indicated that, the most significant factor to encourage managerial innovation is (incentives and rewards). Based on the results of the study, the following recommendations are made

1. *Support from top management to adapt MBO in governmental work should be provided.*
2. *Incentives and rewards periodically should be provided and awareness and knowledge about the significance of organizational loyalty and managerial innovation in governmental work should be increased.*
3. *A comparative study between public and private sectors relating to variables of current study should be conducted.*

Keywords: *Management by Objectives, Managerial Innovation, Middle Management, central offices of Ministries, Jordan.*

مقدمة:

تتزايد أهمية الإدارة باستمرار كلما ازداد التطور التقني وتطور الحياة بشكلٍ عامٍ، فالمدراء والوظائف الإدارية يشكلون اليوم عصب الحياة؛ بسبب سرعة التغيرات، ولغرض الإستجابة لها يترتب على المدراء فهم وظائفهم وفهم المجتمع ومتطلباته والتنوع الحاصل فيه، فقد تطورت من المفهوم التقليدي للتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الأفراد إلى المفهوم الحديث في وضع الأهداف، بالإشتراك مع الأفراد العاملين وتوجيههم لغايات تحقيق تلك الأهداف، وتنتهي بقياس النتائج المحققة.

والإدارة بالأهداف (Mangement By Objectives) ليست شيئاً جديداً على الصعيد الإداري، بل وبحكم تعريفها، فإنّ الإدارة كلها صورة أخرى من الإدارة بالأهداف، وهي أحد أساليب الإدارة المتميّزة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، فإنّ الإدارة بالأهداف نظرت إلى العملية الإدارية نظرةً متكاملةً معتمدةً على قدرة المدير بالتفكير في صياغة الأهداف بطريقةٍ متجددةٍ تدمج الأهداف العامة مع الخاصة في منظومةٍ متكاملةٍ، بهدف زيادة الانتاج الكمي والكيفي للمؤسسة من أجل استخدام أفضل الوسائل.

وفيما يتعلق بالإبداع الإداري (Managerial Innovation)، فلم يعد الإبداع في المؤسسات شيئاً كمالياً، بل أصبح من مستلزمات بقاء المؤسسة وازدهارها، فالإبداع يتحقق من خلال رغبة المؤسسات بتشجيع الجانب الإبداعي عند موظفيها، فالحاجة إلى الإبداع تظهر عندما يدرك متخذو القرار في المؤسسة أنّ هناك تفاوتاً بين أداء المؤسسة الفعلي والأداء المرغوب فيه، وهذا التفاوت يحثّ إدارة المؤسسة على دراسة تبني اسلوب جديد، أو التفكير في طرق إبداعية جديدة، فإنّ توافر الإبداع الإداري لدى الموظفين يعد عنصراً فاعلاً في ضمان ذلك النمو والاستمرار، سواء كان هذا النمو قائماً على صعيد العنصر البشري أم على مستوى إبداعه في الأداء، ذلك أنّ عملية الإبداع تعد من المرتكزات الأساسية في بناء المؤسسات الإدارية والإرتقاء في مستوى الأداء فيها.

وبناءً على ما سبق، فإنّ إشراك الموظفين بصياغة أهداف المؤسسة يخلق لديهم الشعور بالمسؤولية تجاه تحقيق أهدافهم مما يترتب عليه ولائهم بسبب فسحة الحرية المتاحة لهم، ومن شأنه أيضاً أن يخلق لديهم القدرة على ابتكار الاستراتيجيات والخطط المبدعة التي من شأنها أن تساعدهم على تحقيق أهدافهم التي هي أساساً أهداف منظماتهم، لذا فإنّ هذه الدراسة جاءت بهدف التعرّف على الإدارة بالأهداف وأثرها على الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الأردني من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات.

مشكلة الدراسة:

وجدت نظم الإدارة العامة في إدارة المؤسسات الحكومية نفسها مرغمةً على تطوير أساليبها ومناهجها؛ لمواجهة جوانب النقص والقصور التي تعتري الإدارة العامة وتحمل في طياتها مخاطر لا حدود لها؛ مما يجعل ذلك القصور له تداعيات سريعة ومؤثرة (صالح، 2001، الضمور، 2008؛ عبد الحليم وعبابنه، 2009)، ومن بين الأساليب الإدارية المتاحة للإدارة العليا للتعامل مع هذه المخاطر اسلوب الإدارة بالأهداف؛ لإتاحة الفرصة للموظفين في مختلف المستويات الإدارية وخصوصاً الوسطى منها كونها حلقة الوصل بين الإدارة العليا والدنيا، لوضع أهدافها التي تراها مناسبةً وتحقق الصالح العام دون الرجوع للإدارة العليا، إلا في حدود متفق عليها سلفاً، فتطبيق الإدارة بالأهداف يمنح الموظفين مجالاً واسعاً من الحرية في تحديد الإهداف على مستواهم، مما يعزز الولاء التنظيمي لديهم وفرص الإبداع في تحقيق تلك الأهداف.

ولعل تركيز الوزارات الحكومية على الرقابة على الإجراءات والوسائل أكثر من تركيزها على تحقيق الأهداف، ولربما أنّ النمط التقليدي في الأداء الحكومي هو إدارة أنشطة (Mangement by Activities) أكثر من كونها إدارة بالأهداف يعد كفيلاً ومبرراً لتوجيه النقد للإدارة العامة في السنوات الأخيرة.

وترى الباحثة أنّ محدودية مشاركة الموظفين في وضع الأهداف العامة في العمل الحكومي الأردني، قد يؤثر سلباً على الإبداع الإداري لديهم، والذي من شأنه أن يحد من المبادرات الفردية نحو تغيير طبيعة تأدية المهام اليومية، لذا انطلقت فكرة هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: "ما أثر الإدارة بالأهداف على الإبداع الإداري في القطاع الحكومي من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى بمراكز الوزارات الأردنية؟".

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. معرفة مستوى الإدارة بالأهداف من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات الأردنية.
2. معرفة مستوى الإبداع الإداري من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات الأردنية.
3. معرفة أثر مستوى الإدارة بالأهداف على الإبداع الإداري من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات الأردنية.
4. معرفة أهم معوقات تطبيق مبدأ الإدارة بالأهداف في مراكز الوزارات الأردنية.
5. معرفة المقترحات التي من شأنها تشجيع الإبداع الإداري في مراكز الوزارات الأردنية.
6. الخروج بتوصيات وحلول في ضوء النتائج التي تتوصل إليها الدراسة الحالية.

أهمية الدراسة

يمكن أن نجمل أهمية هذه الدراسة في الجوانب الرئيسة التالية: -

أ- الأهمية النظرية، وتتمثل بالآتي:

1. إنّها تتناول موضوعاً حيوياً ومهماً من الموضوعات الإدارية وهو الإدارة بالأهداف وأثرها في الإبداع الإداري من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في القطاع الحكومي الأردني في مراكز الوزارات، فهي تسعى إلى تقديم إضافة علمية جديدة، ويؤمل أن تسهم الدراسة في فتح باب الدراسات والأبحاث في هذا المجال بما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات.
2. تستمد الدراسة أهميتها في إنارة المعرفة المستمدة من الواقع بشأن الاسلوب الإداري المتبع في القطاع العام وأثاره على سلوكات الموظفين الإبداعية. إذ أنّ التغيير والتطور والتقدم ينشأ في الأصل عن محاولات إبداعية تم تبنيها وتنفيذها من قبل القيادة الإدارية في الوزارات.

ب- الأهمية التطبيقية العملية، وتتمثل بالأتي:

1. تنسجم هذه الدراسة مع توجهات القيادة السياسية العليا لتحقيق التنمية الشاملة في الأردن، التي تعد التنمية الإدارية إحدى محاورها الحيوية، في ظل الخطط الرامية لإصلاح القطاع العام وتطويره باعتباره الموّظف الأكبر للموارد البشرية في الأردن، واستجابة لرسالة هذا القطاع القائمة على تقديم خدمة عالية الجودة للمواطن الأردني.
2. تقديم أداة تساهم في التعرّف إلى مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف وأثرها في الإبداع الإداري في مراكز الوزارات الأردنية، وهذا ما تعكسه الدراسة الميدانية.

أسئلة الدراسة وأسئلتها المفتوحة:

أولاً: أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في مراكز الوزارات الأردنية من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى؟
2. ما مستوى ممارسة الإبداع الإداري لدى موظفي الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات الأردنية من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى؟
3. هل يوجد أثر لمستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في دعم الإبداع الإداري بكافة مكوناته (الحساسية للمشكلات، والطلاقة، والمرونة، والأصالة، والإقناع، وروح المجازفة) في مراكز الوزارات الأردنية؟

ثانياً: الأسئلة المفتوحة:

1. ما هي في رأيك معوقات تطبيق الإدارة بالأهداف في الوزارات الحكومية الأردنية، اذكر أبرزها، ورتبها حسب الأهمية.
2. ما هي اقتراحاتك لتشجيع الإبداع الإداري (السلوك المميّز) في عمل الموظف، اذكر أبرزها ورتبها حسب الأهمية.

منهجية الدراسة

يتضمن هذا الجزء وصفاً للإجراءات المتبعة للإجابة عن أسئلة الدراسة التي ابتدأت بوصف مجتمع الدراسة، وطريقة اختيار العينة، وخطوات بناء أداة الدراسة، ووصف للإجراءات التي اتبعت للتأكد من دلالات الصدق والثبات لأداة الدراسة، وكيفية تطبيقها على أفراد العينة بالإضافة إلى عرض الطرق الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.

تصميم الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ويتفق (Sekaran, 2003; Zikmund, 2006) بأن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الملائم لدراسة الظواهر الاجتماعية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين في مراكز الوزارت الحكومية في الإدارة الوسطى والبالغ عددهم (302) مدير مديرية، إذ يبلغ عدد الوزارات الأردنية (25) وزارةً لعام 2009، (ديوان الخدمة المدنية، 2009)

عينة الدراسة

تمّ توزيع الاستبانة على جميع مديري في الإدارة الوسطى بمراكز الوزارت الحكومية نظراً لأنّها تعد حلقة الوصل بين الإدارة العليا والدنيا في مراكز الوزارات الأردنية، واستطاعت الباحثة الحصول على (229) استبانةً صالحةً لأغراض التحليل من أصل (302) استبانة وزعت قصدياً وبنسبة استرجاع وصلت (75.8%).

أداة الدراسة

تمّ استخدام الاستبانة لجمع البيانات عن متغيري الدراسة وهي: الإدارة بالأهداف، والإبداع الإداري، وذلك على النحو الآتي:

1. **مجال الإدارة بالأهداف:** وله (10) فقرات، حيث استرشدت الباحثة بالأدب النظري والدراسات السابقة لبناء هذه الأداة أهمها دراستي (جعفر، 2003؛ الحسن، 2000).
2. **مجال الإبداع الإداري:** وله (35) فقرةً، حيث استرشدت الباحثة بالأدب النظري والدراسات السابقة لبناء هذه الأداة أهمها (DE Stobbeleir, Ashford, Buyens, 2008؛ المعاني وأخوارشيدة، 2009؛ الزعبي، 2006؛ القطاونة، 2000).

وتمّ تصنيف الاستجابة على أداة البحث وفق مقياس ليكرت الخماسي وعلى النحو التالي:: بدرجةٍ عاليةٍ جداً ولها (5) درجات، وبدرجةٍ عاليةٍ ولها (4) درجات، وبدرجةٍ متوسطةٍ ولها (3) درجات، وبدرجةٍ متدنيةٍ ولها درجتان، وبدرجةٍ متدنيةٍ جداً ولها درجة واحدة.

واعتمدت الباحثة ترتيب المتوسطات الحسابية للفقرات، وحددا درجة الوافقة لكل فقرة حسب المعيار التالي: الدرجة المنخفضة: من متوسط 1- إلى متوسط أقل من2.33، والدرجة المتوسطة: من متوسط 2.34 – إلى متوسط أقل من 3.66، والدرجة المرتفعة: من متوسط 3.67 إلى متوسط – 5

صدق الأداة

تمّ عرض الأداة على (12) محكماً من أساتذة الإدارة العامة وإدارة الأعمال في الجامعات الأردنية للحصول على الصدق الظاهري (Face Validity)، وذلك للتأكد من مناسبة كل فقرة فيها، وصحة صياغتها اللغوية، والتأكد من مناسبة التدريج المستخدم للإستجابة على الفقرات.

ثبات الأداة

تمّ التأكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test - re - test) على عينة من الدراسة، بلغت (20) مديراً ومديرةً، حيث تمّ تطبيق الأداة مرتين بفارق أسبوعين بينهما على مجموعة مناسبة من أفراد العينة. ثم تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين الاستجابات في المرة الأولى والثانية، وكان معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين (0.83)، وقد أعتبرت هذه القيمة مناسبة ومقبولة لأغراض هذه الدراسة (عبيدات وآخرون، 2009)، والجدول رقم (1) يوضح معاملات الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة.

جدول (1): قيم معاملات الثبات لمجالات الاستبانة

الرقم	المجال	معامل بيرسون
1-	الإدارة بالأهداف	0.679
2-	الابداع الاداري	0.634
أ	البعد الأول: الحساسية للمشكلات	0.737
ب	البعد الثاني: الطلاقة	0.700
ج	البعد الثالث: المرونة	0.600
ت	البعد الرابع: الأصالة	0.911
ث	البعد الخامس: الإقناع	0.842
ح	البعد السادس: روح المجازفة	0.815

متغيرات الدراسة:

1. **المتغير المستقل الرئيس:** الإدارة بالأهداف
2. **المتغير التابع:** الإبداع الإداري.

المعالجة الإحصائية:

بعد إدخال البيانات في جهاز الحاسوب، تمّت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS) لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة وفقراتها، وتّم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. للإجابة عن السؤال الأول والثاني تّم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة.
2. لإختبار فرضية الدراسة حول أثر تطبيق الإدارة بالأهداف على الإبداع الإداري، تمّ استخدام الإنحدار المتعدد (Multiple Regression)

التعريفات الإجرائية:

هناك بعض المصطلحات المتعلقة بالدراسة لابد من تعريفها، وهي: -

الإدارة بالأهداف:

تعرّفها الباحثة بأنّها: خطة مشتركة بين الرئيس والمرؤوسين لوضع أهداف قابلة للقياس في الوزارة المعنية الواجب تحقيقها في الإدارة التي يعملون فيها، ثم تحديد مسؤولية كل موظف على شكل نتائجٍ متوقعةٍ منه مطلوب انجازها، ثم كتابة خطة واحدة لتحقيق تلك النتائج. **وتعرّفها إجرائياً بأنّها:** مجموع الدرجات التي يحصل عليها المدير على أداة الإدارة بالأهداف التي طورتها الباحثة لأغراض الدراسة.

الإبداع:

تعرّفه الباحثة بأنّه: عبارة عن قدرة الموظف على ابتكار استراتيجيات إبداعية لتحقيق الاهداف التي تمّ صياغتها وفقاً لاسلوب الإدارة بالأهداف.

الإبداع الإداري:

وتعرّفه الباحثة بأنّه: السلوك أو التصرف المميز الذي يمارسه الموظف في عمله والذي يظهر على شكل تقديم أفكار جديدة في اسلوب تأدية العمل، أو استحداث استخدامات جديدة لشيء ملموس من خلال إمتلاكه لأبعاد السلوك الإبداعي (الحساسية للمشكلات، والطلاقة، والمرونة، والأصالة، والإقناع، وروح المجازفة). **وتعرّفه إجرائياً بأنّه:** مجموع الدرجات التي يحصل عليها المدير على أداة الإبداع الإداري التي طورتها الباحثة لأغراض الدراسة.

الإدارة الوسطى:

وهي الإدارة التي يمثلها مدير المديرية في مركز الوزارة وفقاً لتعريف ديوان الخدمة المدنية والمعهد الوطني للتدريب في الأردن للعام 2010/2009

محددات الدراسة:

يتحدد تفسير وتعميم نتائج هذه الدراسة بالمحددات التالية:

- **المحددات المكانية**: تكوّن المحدد المكاني من مجتمع مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات الأردنية.
- **المحددات الزمانية:** اقتصرت هذه الدراسة على مسح آراء مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات الحكومية الأردنية وذلك خلال عام2010/2009.
- **المحددات الإجرائية (الموضوعية):** استجابة المبحوثين على فقرات أداة الدراسة بالإضافة إلى ما يتكون من الأدب النظري، وتحدد تفسير وتعميم نتائج الدراسة أيضاً بالخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) للأداة المستخدمة لجمع البيانات في الدراسة.

الأدب النظري والدراسات السابقة

الإدارة بالأهداف (Mangement By Objectives)

يدّعي بعض المفكرين الإداريين بأنّ الإدارة بالأهداف نظام يعمل على توعية المديرين في جميع المستويات التنظيمية على فهم أهداف، وغايات المؤسسة، وماهية دورهم الوظيفي تجاه المؤسسة. فمؤسس هذا المصطلح بيتر دركر(Drucker) عرّفه بأنّه نظام يسمح بإقامة حالة من التوازن بين أهداف الأفراد وطاقاتهم، والمسؤوليات التي يمكن أن يمارسوها وأهداف المؤسسة وصالحها العام، وإن المبدأ الوحيد الذي يمكن أن يحقق ذلك هو الإدارة بالأهداف، والذي يعبّر عن فلسفةٍ إداريةٍ تستند على مفهوم من الأفعال، والتصرفات، والدوافع الإنسانية وتشمل الوظيفة الكلية للإدارة، والتي تناسب كل مدير مهما كان مستواه، وعمله وتناسب كل مؤسسة كبيرة كانت أم صغيرة (عبد الوهاب، 1984؛ الحسن، 2001؛ جعفر، 2003 ;Dynos, 2006)

وعرّفها الحسن (2001:23) بأنّها: "وضع أهداف التنظيم أو جزء منها كأساس لتحقيق كفاءة أكثر ولتهيئة دوافع وحوافز للمديرين، إلى جانب تشخيص العوامل التي تعوق تحقيق الأهداف من أجل التغلب عليها، ومراجعة النتائج بشكلٍ دوريٍ، ووضع أهداف جديدة اذا كان ذلك ضروريا"، وعرّفها حسين (2004: 237) بأنّها "عملية وضع أهداف بموجب مبدأ المشاركة بين الرؤساء والمرؤسين على مستوى كافة الإدارات والأقسام، والاستفادة من جميع الموارد البشرية والمادية لتحقيق نجاح المنظمة في تحقيق النتائج المنشودة".

ويعرّفها (Ghicajanu, 2008:2239) بأنّها: "اسلوب منظّم يسمح للإدارة بالتركيز على الأهداف القابلة للتحقيق للحصول على أفضل النتائج باستخدام الموارد المتاحة". يعرّفها (Maciariello, 2009) بأنّها: إشراك كافة الأفراد في الوحدات الإدارية في صياغة نظرية المنظمة، ويضيف بأنّها عملية تساعد في بناء فرق العمل، وتسهيل عملية الإتصال في كافة الإتجاهات.

واستناداً إلى ما سبق، ترى الباحثة بأنّ الإدارة بالأهداف تقوم بوصفها فلسفة عامة واسلوب عمل على ثلاث دعامات، الأولى: الإلتزام بنهج إداري يقوم على التخطيط ووضوح الهدف، والثانية: الإيمان بالإدارة كمنهجٍ ديمقراطيٍ يركز على المشاركة والتعاون مما يدعم الإبداع الإداري لدى الموظفين، أمّا الدعامة الثالث: الإدارة بالأهداف تنطلق من النتائج وليس الأنشطة؛ ذلك لأنّ النتيجة هي الرباط الذي يجمع الموظفين ويوحد جهودهم ويوجّه أفكارهم نحو بلوغه.

أما فيما يتعلق **بغايات الإدارة بالأهداف**، فلايتوقع من إدارات منظمات الأعمال أن تقوم بالدور الاجتماعي المطلوب في أغلب الأحيان، لذا تتدخل الحكومات باعتبارها الممثل الشرعي للشعب بجميع فئاته وحريّ بهذا التدخل أن يوائم ويحاكي التقدم الحاصل بإدارات الحكومات الغربية من خلال تطبيقها لنظام الإدارة بالأهداف. فهي تعد من أكثر الأساليب مشاركةً، وحفزاً، وتقييماً للأداء (عربيات،2008؛ العامري والغالبي، 2008)، لذا، يذكر (البستان وأخرون، 2000؛ الصيرفي، 2003) أنّ هناك العديد من الأغراض التي يحققها الرئيس والمرؤوس والمؤسسة عند تبني الإدارة بالأهداف، ومنها: يسهم هذا الأسلوب الإداري في زيادة الإنتاجية؛ نظراً لقيامه على المحاسبة والتقييم على أساس الإنجاز، وتشجيع الابتكار نظراً لتأسيسه على منح الأفراد الحرية في التصرف في إطار قواعدٍ محددةٍ مما يسهم في تحقيق المشاركة الفعّالة بين الرئيس والمرؤوسين، وصنع مناخ مناسب للعمل، وإشاعة جو من الديمقراطية، والعمل بروح الفريق، وتعزيز الثقة بين الرئيس والمرؤوس.

الإبداع الإداري (Innovation)

وفيما يتعلق **بالإبداع**، ويعرّفه (Sabelli, 2008) بأنّه: القدرة على تحويل الفكرة الجديدة إلى شيءٍ مبدعٍ في سياق اجتماعي وثقافي واقتصادي. أمّا (Guthrie, and Bunn, 2008:3) فيعرفه بأنّه: "طرح أفكار وطرقٍ جديدةٍ، وإحداث التغيير". ويعرّفه (Bessant and Tidd, 2009:16) بأنّه: "عملية تحويل الفرصة إلى فكرةٍ جديدةٍ في إطارٍ عمليٍ مبدع"، ويعرّفه الرمضان (2009) بأنّه: عملية عقلية ذهنية تتميّز

بالطلاقة والمرونة وحل المشكلات، وهي التي تميّز الفرد المبدع عن غيره، وتقوم على ممارسات جديدة تطوّر الأداء وتحسّن من كفاءة المؤسسة.

أمّا فيما يتعلق **بالإبداع الإداري**، يعرّفه المعاني وأخوارشيدة (2009) بأنّه: القدرة على الإقناع والمرونة والتحلّي بروح المجازفة، واتباع المنهجية العلمية في التفكير وحل المشكلات، ويعرّفه الرمضان (2009) بأنّه: مجموعة الممارسات التي يقوم بها بعض أفراد المؤسسة والمتعلقة بجوانب العملية الإدارية فيها من تخطيطٍ وتنظيمٍ وإتصالٍ وقيادةٍ واتخاذ قرار، بحيث تعمل على إيجاد مناخ تنظيمي مميّز. ويعرّفه العميان (2010) على أنّه: إيجاد وتقبّل وتنفيذ الأفكار والعمليات والنتاجات والخدمات الجديدة، ويضيف بأنّه الاستخدام الأول أو المبكر لإحدى الأفكار من قبل المؤسسة تنتمي لمجموعة المؤسسات ذات الأهداف المتشابهة.

وتعرّفه الباحثة الإبداع بأنّه: قدرة الموظف على ابتكار إستراتيجيات إبداعية لتحقيق الأهداف التي تمّ صياغتها وفقاً لاسلوب الإدارة بالأهداف.

أمّا خصائص المؤسسات المبدعة، فإنّ المحور الجوهري لها يقوم على منهجٍ فكريٍ يستند على قيم ومعايير وظيفية تعمل على ترسيخ الإبداع كهدفٍ تنظيميٍ متجددٍ، وإيجاد الأساليب التي تجعل العملية الإبداعية ذات قيمة وظيفية تمثل قاسماً مشتركاً بين الموظفين على مختلف درجاتهم الوظيفية في المؤسسة. ويؤكد (Tidd, Bessant & Pavitt, 2005; Davila, Epstein & Shelton, 2006) بأنّ بيئة المؤسسة الداخلية المبدعة تتصف بوجود الإمكانات المادية، وتوفر المعلومات والخبرة المتاحة لأعضاء المؤسسة، والنظام الإداري المرن، والمناخ التنظيمي الصحي، ونظام الإتصال المفتوح، والإهتمام بأراء الأخرين والإعتراف بمساهماتهم في الإنجاز، وتشجيع التنافس بين الموظفين لدفعهم نحو التوصل إلى أفكارٍ إبداعيةٍ جديدةٍ، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمبدعين ومشاريعهم الإبداعية.

وتبرز الدراسة الحالية سمات الشخص المبدع والمتمثلة بـ: **الحساسية للمشكلات، والطلاقة، والمرونة، والأصالة، والإقناع، وروح المجازفة**، نظراً لكونها السمات الأكثر توافراً لدى الموظفين عن غيرها من السمات الإبداعية الأخرى، والتي تميّز سلوك الموظف المبدع عن سواه.

الدراسات السابقة

- الدراسات المتعلقة بالإدارة بالأهداف:

أولاً: دراسات عربية

هدفت دراسة الحسن (2001) بعنوان "الإدارة بالأهداف: دراسة ميدانية للشركات المشمولة بالقرار رقم 781-1999/1/17" إلى تقييم تطبيق الإدارة بالأهداف في الشركات المبحوثة، وقد تكونت عينة الدراسة من (63) موظفاً يعملون في أربع شركات سورية (شركة حماة للخيوط القطنية، والشركة العامة للصناعات الزجاجية، والشركة العامة للصناعات الحديثة، والشركة الطبية العربية_ تاميكو). وقد أجرت الدرسة مقابلات فردية وجماعية، فضلاً عن استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين تطبيق الإدارة بالاهداف مع كمية الانتاج، وكمية مبيعات الشركات، ومستوى المخزون).

وهدفت دراسة فخر وميا وجعفر (2003) بعنوان "النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف مع دراسة تطبيقية على الشركة العربية "تاميكو" إلى تحديد واقع تطبيق نظام الإدارة بالأهداف في الشركة الطبية العربية "تاميكو" والنتائج الناجمة عن هذا التطبيق. وقد أظهرت النتائج أنّ مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف كانت متوسطةً من وجهة نظر الموظفين، كما بيّنت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الإدارة بالأهداف ومعيقاتها تعزى للمؤهل العلمي، والخبرة.

وأجرى صدّيق (2009) دراسةً بعنوان "معيقات تطبيق الإدارة بالأهداف من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس المتوسطة بالمدينة المنورة"، هدفت التعرّف إلى مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف ومعيقاتها من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس المتوسطة بالمدينة المنورة". وقد تكونت عينة الدراسة من (23) مديراً و(194) معلماً. وقد أظهرت النتائج أنّ مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف كانت متوسطةً من وجهة نظر المديرين، في حين كانت ضعيفةً من وجهة نظر المعلمين، وقد بينت النتائج أنّ معيقات تطبيق الإدارة بالأهداف كانت بدرجةٍ كبيرةٍ من وجهة نظر المديرين، كما أشارت النتائج أنّ ندرة تشجيع المديرين المبدعين والمتميزين تعد من أهم المعيقات التي تحول دون تطبيق الإدارة بالأهداف من وجهة نظرالمديرين، وأنّ غياب الشفافية بين الإدارة والموظفين وعدم تحديد أهداف واقعية وواضحة لخطة العمل تمثل عائقاً كبيراً من معيقات تطبيق الإدارة بالأهداف من وجهة نظر الموظفين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة (Shetty & Carlisle, 2000) بعنوان "تطبيق الإدارة بالأهداف في الجامعة: دراسة استكشافية"، إلى تحديد مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في البيئة الجامعية، والكشف عن التصورات والتوقعات نحو الإدارة بالأهداف وفقاً لمتغير سنوات الخدمة. وقد تكوّنت عينة الدراسة من (280) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية برتبة استاذ واستاذ مساعد منهم (101) عضواً و(179) عضوةً في كلية الاداب في مدينة مدويسترن في الولايات المتحدة يبلغ عدد طلبتها (1800) طالباً. وقد بيّنت نتائج الدراسة وجود درجة مرتفعة من تطبيق الإدارة بالأهداف في البيئة الجامعية، كما بيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

وكان الهدف من الدراسة التي أجراها (Dahlsten, *et al*., 2005) بعنوان "النتائج غير المقصودة من تطبيق الإدارة بالأهداف: حالة شركة فولفو للسيارات" إلقاء الضوء على واقع تطبيق الإدارة بالأهداف في قطاع الصناعة المتمثلة في شركة فولفو لصناعة السيارات، ومن خلال عدة مقابلات مع مدراء الإدارة الوسطى والدنيا في الشركة تبيّن وجود فجوة كبيرة بين الإدارتين في المشاركة في وضع الأهداف، وضعف التنسيق بين المدراء في المستويين، مما يدل إلى وجود درجةٍ منخفضةٍ في تطبيق النظام في الشركة.

وقام (Antoni, 2005) بدراسةٍ بعنوان "الإدارة بالأهداف: الأداة الفعّالة للعمل الجماعي؟"، حيث هدفت الدراسة التعرّف إلى مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف، وأثره على دعم العمل الجماعي. وقد تكوّنت عينة الدراسة من (160) موظفاً ضمن (26) فريق عمل شارك في الدراسة (21) فريقاً في شركة للإنشاءات العمرانية في المانيا. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط من تطبيق نظام الإدارة بالأهداف في الشركة، وقد بيّنت النتائج عدم وجود علاقة بين الإدارة بالأهداف والعمل الجماعي.

وكان الهدف من الدراسة التي أجراها (Okkonen, 2007) بعنوان "الديمقراطية في الإدارة: الإدارة بالأهداف عن طريق الحوار"، تحديد مستوى تطبيق الإدارة في الأهداف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فنلندا. وقد طبقت الدراسة على ثلاث مؤسسات: جامعية ومالية وبرمجية كدراسة حالة. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى عالٍ من تطبيق الإدارة بالأهداف كأداة فعّالة لتقييم الأداء.

وقام (Steineke and Hedin, 2008) بدراسةٍ بعنوان "الإدارة بالأهداف والنتائج: الممارسة والتطبيق في الدول الاسكندنافية" هدفت إجراء مقارنة بين ثلاث دول اسكندنافية (فنلندا، والسويد، والنرويج) في ثلاث وزارات في كل دولة من حيث تطبيقها لنظام الإدارة بالأهداف، حيث طبقت فنلندا هذا الاسلوب في ثلاث وزارت وهي (وزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية) أمّا النرويج فقد طبقت الدراسة في (وزارة الصحة، ووزارة التعليم والبحث العلمي، ووزارة الإدارة المحلية) في حين طبقت السويد الإدارة بالأهداف في (وزارة البيئة، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية). وقد أظهرت النتائج وجود فروق في درجة تطبيق الإدارة بالأهداف ومتغير الوزارة في الدول الثلاثة تعزى إلى جميع وزارات عينة الدراسة باستثناء وزارتي التعليم والصحة.

وكان الهدف من دراسة (Tahir, *et al*., 2008) بعنوان "الإدارة بالأهداف كأداة فعّالة للأداء التنظيمي: دراسة حالة الصناعات الباكستانية" تحديد واقع تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الباكستانية، وأثر تطبيق النظام على المؤسسة. وقد تكونت عينة الدراسة من (36) مؤسسةً في قطاعات مختلفة. وقد أظهرت النتائج أنّ درجة تطبيق الإدارة بالأهداف مرتفعة، كما بيّنت النتائج أنّها ساعدت في تحسين المهارات، وارتفاع الأداء لدى الموظفين، وارتفاع مستوى الإنتاجية في المؤسسات الباكستانية.

وأجرى (Wells, 2009) دراسةً بعنوان "الاستثمار في شركة شفلر للمعدات Chevlerبعد تطبيق الإدارة بالأهداف" هدفت الوقوف على أثر تطبيق نظام الإدارة بالأهداف على معدل الارباح في الشركة في جنوب ويلز في بريطانيا. وقد بيّنت النتائج أنّ معدل أرباح الشركة قد ارتفع بمقدار (150000) ألف جنيه استرليني بعد تطبيق الإدارة بالأهداف في الشركة.

ويؤكد (Rossheim, 2010) في دراسةٍ بعنوان "اتجاهات مشاركة الموظفين في العام 2010" حول مدى إشراك الموظفين في وضع الأهداف من خلال تطبيق الإدارة بالأهداف في ظل الأزمة المالية العالمية على الشركات الاميريكية. وقد أظهرت النتائج أنّ درجة تطبيق الإدارة بالأهداف جاءت بدرجةٍ منخفضةٍ، حيث انخفض معدل مشاركة الموظفين بنسبة (8%) في عام 2008، و(23%) في عام 2009.

- الدراسات المتعلقة بالإبداع الإداري:

أولاً: الدراسات العربية

قام الطعامنة ويونس (2001) بإجراء دراسة بعنوان "الإبداع: مقوماته ومعوقاته، دراسة لأراء عينة من القيادات الإدارية في إطار عربي"، هدفت التعرّف إلى معوقات الإبداع لدى القيادات الإدارية. وقد تكونت عينة الدراسة من (40) قائداً إدارياً من منظمات البحث العلمي والأكاديمي والمؤسسات السلعية والخدمية. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ من أبرز معوقات الإبداع تردد الإدارة العليا في تنفيذ فلسفة التمكين أو التسليم بنتائجه.

وكان الهدف من الدراسة التي أجراها غرايبه (2003) بعنوان "المعرفة الإدارية وأثرها على الإبداع الإداري لدى المشرفين الإداريين في الشركات المساهمة العامة الأردنية في اقليم الجنوب" معرفة أثر المعرفة الإدارية على الإبداع الإداري، وقد تكونت عينة الدراسة من (255) مشرفاً إدارياً في الشركات المساهمة العامة الأردنية (شركة الفوسفات، وشركة البوتاس، وشركة الأسمنت، وشركة ملح الصافي). وقد بيّنت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإبداع الإداري تعزى إلى متغير الخبرة.

وقام التميمي والخشالي (2004) بإجراء دراسة بعنوان "السلوك الإبداعي للمديرين وأثره على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية الأردنية"، بهدف التعرف إلى درجة السلوك الإبداعي على عينة مكوّنة من (100) مديراً. وقد بيّنت الدراسة أنّ أبعاد السلوك الإبداعي متوفرة بدرجةٍ متوسطةٍ.

وأجرى النفيعي (2005) دراسةً بعنوان "معوقات الإبداع الإداري في الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية"، معرفة الأسباب التي تحد من الإبداع في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة ووزعت على (439) موظفاً. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ستة عوامل تحد من الإبداع وذلك على النحو التالي: ضعف التشجيع والتحفيز، وعدم وجود وقت للتفكير الإبداعي، وضعف المرونة الإدارية، وعلاقة الموظف في العمل، والقيادات الإدارية غير الفعّالة، وضعف السمات الشخصية والنفسية.

وقام البارقي (2008) بإجراء دراسة بعنوان "الخصائص التنظيمية وأثرها على الإبداع الإداري لدى الموظفين في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية على إدارة مرور محافظة جدة"، تهدف إلى تحديد العلاقة بين الإبداع الإداري وبين الخصائص التنظيمية، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة بهدف جمع المعلومات تم توزيعها على (400) موظفاً. وقد أظهرت النتائج أنّ هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التنظيمية ومستوى الإبداع الإداري تعزى إلى كل من متغيرات العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة، كما بيّنت النتائج أنّ هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير وضوح الأهداف على الإبداع الإداري تعزى إلى متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة.

وهدفت دراسة عبد الحليم وعبابنة (2009) بعنوان "دور التفويض والشفافية في ممارسة الإبداع الإداري في القطاع العام في الأردن"، التعرّف إلى مدى توافر درجة الشفافية والتفويض الإداري والبيئة الإبداعية والممارسة الإبداعية لتسع مؤسسات ودوائر حكومية تمّ اختيارها بطريقةٍ قصديةٍ، ومن ثم توزيع الاستبانة على (235) مستجوباً من القيادات الإدارية الإشرافيةً. وقد أظهرت النتائج أنّ الترتيب التنازلي لمدى توافر مجالات الدراسة حسب المتوسطات الحسابية كما يلي: الشفافية، ومن ثم البيئة الإبداعية، ومن ثم التفويض، وأخيراً الممارسة الإبداعية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية ودالة إحصائياً بين جميع مجالات الدراسة المبحوثة فيما بينها.

وأجرت خياط (2009) دراسةً بعنوان "دور إدارة التطوير الإداري في بناء القدرات الإبداعية: دراسة ميدانية على شطر الطالبات بجامعة الملك عبد العزيز" هدفت تحديد دور إدارة التطوير الإداري في بناء وتنمية القدرات الإبداعية. وقد تكونت عينة الدراسة من (403) مستجوبةً. وقد أظهرت النتائج أنّ مستوى الإبداع الإداري والتطوري مرتفع، كما أشارت النتائج إلى قيام إدارة التطوير الإداري بدور فاعل في بناء وتنمية القدرات الإبداعية، كما أشارت النتائج إلى وضوح دور إدارة التطوير الإداري في تقديم البرامج التدريبية التي تعمل على تنمية الإبداع الإداري.

وأجرى الجعبري (2010) دراسةً بعنوان "دور الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي في هيئات المجتمع المحلي، دراسة تطبيقية على كهرباء الخليل" هدفت التعرّف إلى دور الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي في هيئات المجتمع المحلي في ليبيا، وقد تكونت عينة الدراسة من (131) موظفاً. وتوصلت الدراسة إلى أنّ مستوى الإبداع الإداري عالٍ، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الإبداع الإداري تعزى إلى متغيري سنوات الخدمة والنوع الاجتماعي، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيرالمؤهل العلمي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

في دراسة نظرية تحليلية أجراها (Teofilovic, 2002) بعنوان "واقع الإبداع الحكومي" هدفت إلى تحديد العوامل التي تدعم الابداع في القطاع الحكومي الكندي وأبرز معوقاته. وقد بيّنت الدراسة أنّ الشراكة، والتمكين، والقيادة الفعّالة، والتكنولوجيا، من أهم العوامل المحفزة للبيئة الإبداعية في القطاع الحكومي، في حين أنّ الهيكل التنظيمي البيروقراطي، والروتين، والهرمية من أبرز معوقات الإبداع الحكومي.

وكان الهدف من الدراسة التي أجراها (Millward and Freeman, 2002) بعنوان "توقعات الدور كمحددات الإبداع: حالة النساء المديرات" تحديد العلاقة بين الإبداع الإداري ومتغير النوع الاجتماعي للمدير. وقد أجرت الدراسة مقابلةً مع (20) مديراً ومديرةً وكذلك وزعت الاستبانة على عينة من (55) مستجوباً منهم (60%) مديرات و(40%) مدراء في بريطانيا. وقد أظهرت الدراسة وجود مستوى مرتفع

من الإبداع، كما أشارت الدراسة وجود فروق ذات دلالة أحصائية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي لصالح الاناث، وأنّ عنصر المخاطرة من أبرز قدرات الإبداع الإداري لدى المديرات.

وأجرى (Madjar, *et al*., 2002) دراسةً بعنوان "المساهمة في دعم الموظفين المبدعين" هدفت التعرّف إلى أبرز مصادر دعم الإبداع الإداري لدى الموظفين، وفيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الإبداع الإداري تعزى إلى بعض المتغيرات الديمغرافية والوظيفية. وقد تكونت عينة الدراسة من (265) موظفاً منهم (97) موظفةً في ثلاث شركات صناعية في البرتغال. وقد أظهرت النتائج أنّ الدعم التنظيمي احتل المرتبة الأولى من مصادر دعم الإبداع الإداري، تليه الدعم العائلي، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإبداع الإداري تعزى إلى متغيرات النوع الاجتماعي، والخبرة، والمؤهل العلمي.

وهدفت دراسة (Bhatta, 2003) بعنوان "المخاطرة في الإبداع بالقطاع الحكومي" الى تحديد درجة المخاطرة في تبنّي الإبداع في القطاع الحكومي. وقد بيّنت الدراسة أنّ عنصر المخاطرة مرتفع في القطاع الحكومي مقارنةً بالقطاع الخاص، وأنّ من أبرز العوامل المؤثرة على مخاطرة الإبداع في القطاع الحكومي النيوزلندي: عمر المؤسسة، والنمط القيادي، وتوفر المعلومات.

وقام (Tierney and Farmer 2004) بدراسةٍ بعنوان "الإبداع في بيئة العمل: الإبداع لدى الموظفين"، حيث هدفت الدراسة إلى تعرّف العلاقة بين توقعات المشرف عن الموظفين ودرجة الإبداع الإداري. وقد تكونت عينة الدراسة من (140) موظفاً في المملكة المتحدة. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية وقوية بين مستوى توقعات المشرف والإبداع الإداري لدى الموظفين، إذ يحرص الموظف على تقديم أفضل ما لديه وابتكار الاستراتيجيات المبدعة لتحقيق أهدافه بناء على مستوى توقعات المشرف عن أدائه وانجازه لأهدافه، فكلما كان سقف التوقعات لدى المشرف مرتفعاً، كلما كان مستوى الإبداع الإداري لدى الموظف مرتفعاً.

وهدفت دراسة (Grabner, 2007) بعنوان "إدارة الإبداع التنظيمي: أثر نظم الرقابة الإدارية على السلوك الإبداعي لدى الموظفين المبدعين"، إلى معرفة أثر الرقابة الإدارية على الإبداع الإداري للموظفين، وقد تكونت عينة الدراسة من (20) موظفاً في الشركات الإعلانية المبدعة و(20) موظفاً في الشركات الإعلانية غير المبدعة في ألمانيا واستراليا. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من الإبداع الإداري في الشركات الإعلانية المبدعة نظراً لوجود المرونة والاستقلالية ونظم الاتصالات الفعّالة، ووجود مستوى منخفض من ذات السلوك في الشركات التقليدية.

وأجرى (Eder and Sawyer, 2008) دراسةً بعنوان "الإبداع في العمل: اختبار الإبداع الإداري للموظفين" هدفت إلى تحديد مستوى الإبداع الإداري لدى الموظفين في شركة الصناعات البحرية في واشنطن، فضلاً عن تحديد فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإبداع لدى الموظفين ومتغير الخبرة. وقد تكونت عينة الدراسة من (161) موظفاً. وقد استخدمت الدراسة مقياس الإبداع لجمع المعلومات. وقد بيّنت النتائج وجود مستوى مرتفع من الإبداع الإداري لدى الموظفين، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإبداع الإداري ومتغير الخبرة.

وهدفت دراسة (Potts, 2009) بعنوان "نقص الإبداع في الخدمات العامة: الفشل والتبذير" إلى تحديد واقع الإبداع في القطاع الحكومي في استراليا. وقد أجرت الدراسة مقارنة بين درجة الإبداع في القطاع العام والقطاع الخاص. قد أظهرت النتائج أنّ واقع الإبداع في القطاع العام متدنٍ مقارنة مع مستوى الإبداع في القطاع الخاص، وقد بيّنت الدراسة أنّ من أبرز أسباب انخفاض مستوى الإبداع في القطاع الحكومي يعود إلى عدم الكفاءة في إدارة الأملاك العامة وارتفاع مستوى الهدر وسوء إدارة الخدمات العامة كالتعليم والصحة وغيرها، فضلاً عن انخفاض درجة الشفافية والمساءلة الإدارية.

الدراسات المتعلقة بمتغيري الدراسة مجتمعة

في الدراسة التي أجراها (Onne, 2003) كان الهدف منها التعرّف إلى مستوى الإبداع الإداري لدى الموظفين الأميريكيين، وتحديد العلاقة بين الإبداع الإداري والمشاركة في العمل. وقد تكونت عينة الدراسة من (123) موظفاً. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى عالٍ من الإبداع الإداري لدى الموظفين، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة أيجابية بين الإدارة بالأهداف والإبداع الإداري.

وأجرت مجلة جالوب الإدارية (Gallup Management Journal, 2006) إستطلاعاً هدف التعرّف إلى العلاقة بين درجة المشاركة والإبداع الإداري لدى الموظفين في القطاع الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد طبقت الدراسة على عينة شملت (431) موظفاً. وقد بيّنت النتائج وجود أثر قوي لدرجة مشاركة الموظفين في وضع الأهداف على درجة الإبداع الاداري لديهم.

وأجرى (Shekar, 2007) دراسةً هدفت تعرّف العلاقة بين الإبداع والإدارة التشاركية في الحكومة المحلية في نيوزلندا. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وإيجابية بين الإبداع والإدارة التشاركية بين مديري الخدمات والموظفين في عمليتي صنع القرار وتحديد الأهداف،

وكذلك وجود علاقة قوية وإيجابية بين الإبداع والإدارة التشاركية بين مقدمي الخدمات ومستخدمي الخدمات من خلال الحصول على التغذية الراجعة.

وكان الهدف من دراسة (DE Stobbeleir, *et al.*, 2008) تعرّف أثر السلوك المعرفي والحرص على الحصول على التغذية الراجعة (والتي تعد عنصر من عناصر نظام الإدارة بالأهداف) من مدرائهم لتحقيق الإبداع الإداري في العمل. وقد تكونت عينة الدراسة من (456) موظفاً ومشرفاً من أربع مؤسسات أميريكية. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط من الإبداع الإداري لدى الموظفين، كما أشارت إلى وجود علاقة متوسطة بين الحصول على التغذية الراجعة والإبداع الإداري لدى الموظفين.

وأجرى (Gray, 2008) دراسة هدفت اختبار العلاقة بين درجة المشاركة لدى الموظفين ومستوى الإبداع الإداري لديهم. وقد أجريت الدراسة على المؤسسات الحكومية في المملكة المتحدة. وقد بيّنت الدراسة وجود علاقة إيجابية وقوية بين مشاركة الموظفين في وضع الأهداف والإبداع الإداري. وقد أظهرت النتائج وجود درجة عالية من المشاركة في وضع الأهداف وخطط العمل، فضلاً عن وجود درجةٍ عاليةٍ جداً من نسبة الولاء التنظيمي، حيث عبّر (86%) من الموظفين رغبتهم بالبقاء بالمؤسسة.

أمّا دراسة (Seden, 2008) فقد هدفت تعرّف مدى مشاركة مستخدمي الخدمات الصحية في تعزيز الإبداع لدى تلك المؤسسات حول كيفية ونوعية الخدمات المقدمة لهم. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة بين درجة مشاركة مستخدمي الخدمات الصحية ومستوى الإبداع في تقديم الخدمات لهم.

ويؤكد (Jacques and Ryan, 2008) في دراسة أجراها عدم وجود اتفاق مطلق عن حتمية العلاقة الارتباطية بين الإدارة بالأهداف والإبداع التنظيمي، حيث من الممكن أن تؤدي الإدارة بالأهداف إلى تفوق الأهداف التقليدية التي تضعها المؤسسة على الأهداف الإبداعية التي يبتكرها الموظفون المبدعون، مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين الإدارة بالأهداف والإبداع التنظيمي في القطاع العام الكندي.

تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها

هدفت الدراسة الحالية تعرّف أثر الإدارة بالأهداف في الإبداع الإداري في القطاع الحكومي من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى بمراكز الوزارات الأردنية، ويعرض هذا الفصل خصائص عينة الدراسة، والإجابات عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

1. وصف خصائص مجتمع الدراسة:

يوضّح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة:

جدول (2): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغيرات (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، ونطاق الإشراف)

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	أنثى	39	17.0
	ذكر	190	83.0
المؤهل العلمي	دبلوم	17	7.4
	بكالوريوس	143	62.4
	دراسات عليا	69	30.1
سنوات الخدمة	5 سنوات فأقل	17	7.4
	6-10 سنوات	41	17.9
	11-15 سنةً	45	19.7
	أكثر من 15 سنةً	126	55.0
نطاق الإشراف	أقل من 20 موظفاً	136	59.4
	21- 40 موظفاً	63	27.5
	41-60 موظفاً	15	6.6
	أكثر من 60 موظفاً	15	6.6
المجموع		229	100.0

1. يلاحظ أنّ عدد الذكور بلغ (190) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (83%)، وبلغ عدد الإناث (39) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (17%). وهذا يدل على أنّ ما يزيد على ثلاثة أرباع المبحوثين هم من الذكور، وقد تعزى هذه النسبة إلى ظاهرة السقف الزجاجي (Glass Ceiling Effect)، والتي تحول دون وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا.
2. يلاحظ أنّ عدد أفراد العينة الحاصلين على درجة البكالوريوس بلغ (143) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (62.4%)، وعدد الحاصلين على الدراسات العليا (69) وبنسبةٍ مئوية بلغت (30.1%)، وعدد الحاصلين على الدبلوم (17) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (7.4%). وهذا يدل على أنّ ما يزيد على (90%) من المبحوثين من حملة الشهادات الجامعية، وهي الفئة التي غالباً ما تتميّز بسعة الإدراك وتقبلّهم للتغيير الذي يتطلبه تطبيق الإدارة بالأهداف.
3. يلاحظ أنّ معظم أفراد عينة الدراسة ممن لديهم خبرة تزيد عن 15 سنةً، حيث بلغ عددهم (126) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (55%)، وكان عدد من لديهم خبرة ما بين (11-15 سنةً) (41) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (19.7%)، وعدد من لديهم خبرة ما بين (6-10 سنوات) (41) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (17.9%)، وبلغ عدد من لديهم خبرة تقل عن الخمس سنوات (17) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (7.4%). وهذا يدل على أنّ ما يزيد على نصف المبحوثين ممن تزيد سنوات خدمتهم على 15 سنةً، وقد يعود ذلك إلى المكتسبات التي تتحقق للموظف ذي الخدمة الطويلة، كالإحتفاظ بحقه في التأمين الصحي بعد تقاعده، ومكافأة نهاية الخدمة، مما يشعرهم بالإستقرار الوظيفي والرضا عن العمل وعدم الرغبة بترك الوظيفة، كما أنّه يدل على أنهم من ذوي الخدمة الطويلة وهذا طبيعي بالنسبة للموظفين الذين يشغلون الوظائف في مراكز الوزارات.
4. يلاحظ أنّ الغالبية لمن لديهم نطاق الإشراف أقل من 20موظفاً بلغ تكراره (136) وبنسبةٍ مئويةٍ بلغت (59.4%). هذا يدل على أنّ ما يزيد على نصف العينة ممن لديهن نطاق الاشراف أقل من 20موظفاً، وقد يعود ذلك إلى العلاقة العكسية بين عدد الأفراد في العينة والمستوى الإداري، فكلما ارتفع المستوى الإداري قل نطاق الإشراف، وهذ أمر منطقي تفرضه الطبيعة الهرمية التنظيمية في الوزارات جميعها، كما قد يدل ذلك أنّ الإدارة العامة تتطلب وجود رقابة ومتابعة ومركزية وبالتالي وجود نطاق إشراف ضيق.

جدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الوزارة

الوزارة	التكرار	النسبة المئوية	الوزارة	التكرار	النسبة المئوية
التخطيط	9	3.9	الأشغال العامة	12	5.2
النقل	6	2.6	تطوير القطاع العام	10	4.4
السياحة والأثار	12	5.2	التنمية السياسية	9	3.9
الصحة	2	0.9	الخارجية	12	5.2
المياه والري	4	1.7	الإتصالات	7	3.1
الثقافة	9	3.9	الصناعة والتجارة	13	5.7
الطاقة	10	4.4	الأوقاف	11	4.8
العمل	6	2.6	التنمية الاجتماعية	10	4.4
العدل	5	2.2	المالية	7	3.1
البلديات	7	3.1	التعليم العالي	8	3.5
رئاسة الوزراء	10	4.4	الداخلية	15	6.6
البيئة	11	4.8	الزراعة	13	5.7
التربية والتعليم	11	4.8			
			المجموع	229	100.0

يوضّح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الوزارة، حيث كانت النسب ما بين الوزارات متقاربةً.

2. تحليل الأسئلة ومناقشتها:

أولا: مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال (الإدارة بالأهداف) مرتبةً تنازلياً

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تشجّع الإدارة الوسطى الموظفين على تبنّي التوجيه والرقابة الذاتية لتحقيق الأهداف المرسومة.	3.75	0.786	مرتفعة
2	تعمل الإدارة الوسطى على رفع درجة المشاركة من خلال تحفيز الموظفين في تقديم المشورة والنصح في وضع الأهداف في الوزارة.	3.69	0.820	مرتفعة
3	تساعد أهداف الموظف المتعلقة بالعمل على تحقيق الأهداف العامة للوزارة.	3.64	0.745	متوسطة
4	تقوم الإدارة الوسطى بتحسين الاتصالات مع الموظفين من خلال إزالة كافة العوائق التي تحول دون تطبيق الإدارة بالأهداف.	3.54	0.855	متوسطة
5	تحرص الإدارة الوسطى على منح الموظفين سلطةً كافيةً ومرونة عالية في انجاز أهدافهم.	3.53	0.840	متوسطة
6	تحرص الإدارة الوسطى على تزويد الموظفين بالتغذية الراجعة عن أدائهم بشكلٍ دوري.	3.49	0.841	متوسطة
7	تعدّل الأهداف في فتراتٍ زمنيةٍ محددةٍ من قبل الإدارة العليا بالوزارة.	3.49	0.877	متوسطة
8	تقوم الإدارة الوسطى ببلورة استراتيجيات عمل تساعد في وضع الأهداف بعيدا عن الروتين والبيروقراطية.	3.43	0.756	متوسطة
9	يشارك الموظف بشكلٍ فعالٍ في وضع أهداف وحدته.	3.40	0.835	متوسطة
10	يضع الموظف أهداف وظيفية قابلة للتقويم والقياس تحدد جوانب التعاون والمشاركة بين المدير والمرؤوسين في الإدارة الوسطى بالوزارة.	3.34	0.809	متوسطة
المتوسط العام		3.53	0.636	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (4) أنّ المتوسط العام لمجال "الإدارة بالأهداف" قد جاء بدرجةٍ متوسطةٍ، بمتوسطٍ وقدره **(3.53)** وبأنّ المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال "الإدارة بالأهداف" تراوحت ما بين (3.34-3.75) بانحرافٍ معياريٍ تراوح ما بين (0.745-0.877).

وقد تدل هذه النتيجة إلى وجود مؤشر إيجابي عن تطبيق الإدارة بالأهداف والتي قد تتطلب توافر عنصر التأييد والدعم من الإدارة العليا، وبالتالي قد تجد الإدارة بالأهداف فرصةً كبيرةً في النجاح، فكلما وجدت الإدارة بالأهداف الثقافة التنظيمية الداعمة لها وتوافرت كمية المعلومات الصحيحة عن الإدارة بالأهداف وتوقعاتهم عنها، وفرص نجاحها، والمزايا التي يمكن أن تحققها للمؤسسة، والفوائد التي يمكن أن تعود على الأفراد، والجهود المطلوبة لتنفيذها، والعوامل المساعدة على نجاحها وأدائها لمهمتها المتوقعة منها، كلما وجدت الرغبة الكافية لتبنيها في العمل الحكومي الأردني.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة فخر وميا وجعفر (2003)؛ صدّيق (2009)؛ (Antoni, 2005) والتي أشارت إلى وجود مستوى متوسط من تطبيق الإدارة بالأهداف. في حين اختلفت مع دراسة (Shetty *et al.*, 2000)؛ (Okkonen, 2007)؛ (Gray, 2008) والتي أشارت إلى وجود مستوى عالٍ من تطبيق الإدارة بالأهداف، ودراستي (Dahlsten *et al*., 2005)؛ (Rossheim, 2010) التي أشارت إلى وجود مستوى متدنٍ من تطبيق الإدارة بالأهداف.

ثانياً: مستوى ممارسة الإبداع الإداري

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لمكونات الإبداع الإداري مرتبة تنازلياً

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الإقناع	3.63	0.661	متوسطة
2	الطلاقة	3.56	0.696	متوسطة
3	المرونة	3.55	0.714	متوسطة
4	روح المجازفة	3.52	0.756	متوسطة
5	الحساسية للمشكلات	3.51	0.677	متوسطة
6	الأصالة	3.49	0.666	متوسطة
المتوسط العام		3.54	0.695	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (5) بأنّ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات "الإبداع الإداري" جاءت بدرجةٍ متوسطةٍ بمتوسط حسابيٍ قدره (3.54) وبانحرافٍ معياريٍ قدره (0.695). وقد جاء بعد "الإقناع" في المرتبة الأولى بمتوسطٍ حسابيٍ قدره (*3.63*) وبانحرافٍ معياريٍ قدره (*0.661*)، يليه بعد "الطلاقة" حيث احتل المرتبة الثانية، بمتوسطٍ حسابيٍ قدره (*3.56*)، وبانحرافٍ معياري قدره (*0.696*)، ومن ثم بعد "المرونة" حيث احتل المرتبة الثالثة، بمتوسطٍ حسابيٍ قدره (*3.55*)، وبانحرافٍ معياريٍ قدره (*0.714*)، يليه بعد "روح المجازفة" في المرتبة الرابعة بمتوسطٍ حسابيٍ قدره (*3.52*)، وبانحرافٍ معياريٍ قدره (*0.756*)، ومن ثم جاء بعد "الحساسية للمشكلات" في المرتبة الخامسة بمتوسطٍ حسابيٍ قدره (*3.51*)، وبانحرافٍ معياريٍ قدره (*0.677*)، يليه بعد "الأصالة" في المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسطٍ حسابيٍ قدره (*3.49*)، وبانحرافٍ معياريٍ قدره (*0.666*). وقد تعزى هذه النتيجة إلى أنّ عمل الموظف محدد بضوابط وقوانين للحصول على موافقة وفق محددات تحكمه، فالتفكير التقاربي أكثر استخداماً مقارنةً بالتفكير التباعدي (الإبداعي) في حل المشكلات بالعمل الحكومي لأنّ المشكلة تستند على حل معينٍ محددٍ بسلوكٍ مبرمجٍ مسبقاً، مما يحد من السلوك الإبداعي في حل المشكلة بطرقٍ إبداعيةٍ جديدةٍ، كما أنّ القطاع العام قطاع إحتكاري وليس تنافسي كما هو الحال في القطاع الخاص، وتأخذ عملية الانصياع للأنظمة والقوانين الأولوية على الإبداع، وقد تدل هذه النتيجة أنّ طبيعة العمل الحكومي لا تتطلب درجةً عاليةً من الإبداع كما في القطاع الخاص.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة التميمي والخشالي (2004) والتي أشارت إلى وجود مستوى متوسط من الإبداع الإداري، بينما اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة خياط (2009)؛ المعاني وأخوارشيدة (2009)؛ الجعبري (2010)؛ (Millward *et al.*, 2002)؛ (Onne, 2003) (Grabner, 2007)؛ (Eder *et al.*, 2008)؛ (DE Stobbeleir, *et al.*, 2008) والتي أشارت إلى وجود مستوى إبداعي مرتفع، وكذلك مع دراسة (Potts, 2009) بوجود مستوى متدنٍ من الإبداع الإداري، أمّا من حيث الترتيب التنازلي لمكونات الإبداع الإداري اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة بطاينه (2008) حيث أحتل بعد حل المشكلات المرتبة الثالثة، وبعد تحمّل المخاطرة في المرتبة الأخيرة، أمّا المعاني وأخوارشيدة (2009) فقد جاءت المكونات مرتبة على النحو الأتي: (الإقناع، والمنهجية العلمية في التفكير وحل المشكلات، وروح المجازفة، والمرونة).

3. تحليل ومناقشة فرضية الدراسة:

"يوجد أثر لمستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في دعم الإبداع الإداري بكافة مكوناته في مراكز الوزارات الأردنية".

جدول (6): اختبار تحليل الانحدار لمعرفة أثر تطبيق الإدارة بالأهداف في دعم الإبداع الإداري بكافة أنماطه

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الانحدار	32.34	1	32.343	122.825	0.000
المتبقي	59.78	227	0.263		
المجموع	92.12	228			
R	0.59				
R Square	0.35				
الثابت	1.39				
	0.61				

- دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يبيّن الجدول رقم (6) وجود تأثير لتطبيق الإدارة بالأهداف في دعم الإبداع الإداري، حيث تبيّن وجود قوة علاقة بينهما بلغت (0.59)، وكان لدى متغير تطبيق الإدارة بالأهداف قدرة على تفسير متغير الإبداع الإداري بلغت قيمتها (0.0.35). أي أنّ حوالي (35%) من التفسير في درجات الإبداع الإداري يعود إلى متغير الإدارة بالأهداف، وأنّ هناك (65%) تعود إلى متغيرات أخرى غير معروفة. (الإبداع الإداري = 1.39 + 0.605 * الإدارة بالأهداف). وتدل هذه النتيجة أنّ تنمية الجانب الإبداعي والابتكاري لدى الموظفين يتم من خلال مشاركتهم في صياغة الأهداف، لتحفيزهم ودفعهم لبذل أقصى جهدٍ ممكنٍ وتحقيق مستوى عالٍ من الأداء والوصول بالتالي إلى الإبداع الإداري المرغوب به، حيث يعد وجود مستوى عالٍ من تطبيق الإدارة بالأهداف من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على تنمية الإبداع فيها، فالموظف المشارك، سيبدع في تحقيق الأهداف التي كان متعاوناً في وضعها.

4. ثالثاً: تحليل إجابات الأسئلة المفتوحة:

السؤال المفتوح الأول: ما هي في رأيك معوقات تطبيق الإدارة بالأهداف في الوزارات الحكومية الأردنية، اذكر أبرزها، ورتبها حسب الأهمية.

جدول رقم (7): توزيع إجابات أفراد العينة عن معوقات تطبيق الإدارة بالأهداف في الوزارات الحكومية الأردنية

الرقم	المعوقات	التكرار	النسبة %
1	المحسوبية	21	9.6
2	عدم رغبة الإدارة العليا ومساندتها والتزامها بتطبيق نظام الإدارة بالأهداف	21	9.6
3	البيروقراطية	20	9.1
4	عدم وضوح ودقة الأهداف	20	9.1
5	عدم توفر الخبرات	12	5.5
6	عدم المشاركة وانعدام العمل بروح الفريق	11	5
7	المركزية	10	4.6
8	القيادة غير الكفؤة	10	4.6
9	التدريب غير الكافي	10	4.6
10	عدم وجود هيكل تنظيمي	10	4.6
11	عدم الولاء الوظيفي	10	4.6
12	محدودية الموارد	9	4.1
13	عدم المساواة	8	3.7
14	محدودية صلاحيات الموظف	8	3.7
15	عدم ربط الأهداف بالرؤية والرسالة	7	3.2
16	الابتعاد عن المهنية في التعامل والرجوع لفكرة الرئيس والمرؤوس	7	3.2
17	الروتين	6	2.7
18	البيئة غير مناسبة	6	2.7
19	المؤسسية في العمل	6	2.7
20	عدم وجود نظام مرن لتقييم أداء الموظف	4	1.8
21	التغير السريع في مواقع الإدارة العليا	2	0.9
22	الاعتماد على الوصف الوظيفي فقط	1	0.5
	مجموع التكرارات	219	100

يبيّن الجدول رقم (7) أنّ (المحسوبية، عدم رغبة الإدارة العليا ومساندتها والتزامها بتطبيق نظام الإدارة بالأهداف) جاءت في المرتبة الأولى من بين معوقات تطبيق الإدارة بالأهداف برأي مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات، في حين جاء في المرتبة الأخيرة (الاعتماد على الوصف الوظيفي فقط). وقد اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة صدّيق (2009) والتي أشارت إلى أنّ من أبرز معوقات التي تحول دون تطبيق الإدارة بالأهداف هي غياب الشفافية وعدم تحديد أهداف واقعية وواضحة لخطة العمل.

السؤال المفتوح الثاني: ما هي اقتراحاتك لتشجيع الإبداع الإداري (السلوك المميّز) في عمل لموظف، اذكر أبرزها ورتبها حسب الأهمية.

جدول رقم (8): توزيع إجابات أفراد العينة عن اقتراحات لتشجيع الإبداع الإداري (السلوك المميز) في عمل الموظف

الرقم	الاقتراحات	التكرار	النسبة %
1	الحوافز والمكافآت	40	22.2
2	التدريب	26	14.4
3	العدالة والمساواة	22	12.2
4	الإيمان بأهمية المشاركة	13	7.2
5	الترفيع على أساس الإبداع	13	7.2
6	تفويض الصلاحيات	13	7.2
7	مشاركة الموظف في وضع الأهداف	10	5.6
8	التطوير والتحديث للموظف	9	5
9	توفير بيئة عمل مناسبة	9	5
10	توفير الإمكانات والأدوات	7	3.9
11	تعزيز الثقة بالنفس	6	3.3
12	إزالة عوائق الاتصال بين المدير والموظف	4	2.2
13	اللامركزية في العمل	4	2.2
14	استخدام التفكير السليم في حل المشكلات	2	1.1
15	تعزيز الولاء التنظيمي	1	0.6
16	تبادل الخبرات	1	0.6
	مجموع التكرارات	180	100

يبيّن الجدول رقم (8) أنّ اقتراح (الحوافز والمكافآت) جاء في المرتبة الأولى لتشجيع الإبداع الإداري (السلوك المميز) في عمل الموظف، في حين جاء في المرتبة الأخيرة (تعزيز الولاء التنظيمي، وتبادل الخبرات).

وقد اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الطعامنه ويونس (2001) والتي أشارت إلى أنّ من أبرز معوقات الإبداع الإداري هي تردد الإدارة العليا في تنفيذ فلسفة التمكين أو التسليم بنتائجه، وكذلك دراسة النفيعي (2005) التي أشارت إلى وجود ستة عوامل تحد من الإبداع وهي ضعف التشجيع والتحفيز، وعدم وجود وقت للتفكير الإبداعي، وضعف المرونة الإدارية، وعلاقة الموظف في العمل، والقيادات الإدارية غير الفعّالة، وضعف السمات الشخصية والنفسية، وكذلك دراسة (Teofilovic, 2002) أنّ الشراكة، والتمكين، والقيادة الفعّالة، والتكنولوجيا، من أهم العوامل المحفّزة للبيئة الإبداعية في القطاع الحكومي، في حين أنّ الهيكل التنظيمي البيروقراطي، والروتين، والهرمية من أبرز معوقات الإبداع الحكومي.

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الجزء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية والتوصيات والمقترحات على ضوئها.

أولاً: النتائج:

بناء على عرض أثر الإدارة بالأهداف في الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الأردني، وعلى التحليل السابق للأسئلة وفرضيات الدراسة، فقد تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج:

1. إنّ مستوى تطبيق "الإدارة بالأهداف" كان بدرجةٍ متوسطةٍ بمتوسط وقدره (3.53).
2. إنّ مستوى ممارسة "الإبداع الإداري" كان بدرجةٍ متوسطةٍ. بمتوسطٍ حسابيٍ وقدره (3.54)، وكانت مكوناته مرتبةً تنازلياً (الإقناع بمتوسطٍ حسابيٍ وقدره (3.63)، والطلاقة بمتوسطٍ حسابيٍ وقدره (3.56)، والمرونة بمتوسطٍ حسابيٍ وقدره ()3.55، وروح المجازفة بمتوسطٍ حسابيٍ وقدره (3.52)، والحساسية للمشكلات بمتوسطٍ حسابيٍ وقدره (3.51)، والأصالة بمتوسطٍ حسابيٍ وقدره (3.49).

3. بيّنت النتائج وجود أثر لمستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في الإبداع الإداري بكافة مكوناته، حيث تبيّن وجود قوة علاقة بينهما بلغت (0.593).
4. بيّنت النتائج أنّ (المحسوبية، عدم رغبة الإدارة العليا ومساندتها والتزامها بتطبيق نظام الإدارة بالأهداف) جاءت في المرتبة الأولى من بين معوقات تطبيق الإدارة بالأهداف برأي مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات، في حين جاء في المرتبة الأخيرة (الاعتماد على الوصف الوظيفي فقط).
5. بيّنت النتائج أنّ اقتراح (الحوافز والمكافآت) جاء في المرتبة الأولى لتشجيع الإبداع الإداري (السلوك المميز) في عمل الموظف، في حين جاء في المرتبة الأخيرة (تعزيز الولاء التنظيمي، وتبادل الخبرات).

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية، توصي الباحثة بالأتي:

- أن يكون التدريب الخطوة السبّاقة التي تمهّد للإدارة بالأهداف وتروج لمفهومها الصحيح وتعرض تصورات المختصين بشأنها وتوقعاتهم تجاهها
- تقديم الحوافز والمكافآت بشكلٍ دوريٍ، ونشر الوعي والمعرفة وعقد الورشات وحلقات النقاش عن أهمية الإبداع الإداري في العمل الحكومي.
- إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات الدراسة الحالية من خلال إجراء مقارنة بين القطاع العام والخاص للتعرّف على أثر الإدارة بالأهداف في الإبداع الإداري

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

البارقي، أحمد. (2008). **الخصائص التنظيمية وأثرها على الإبداع الإداري لدى الموظفين في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية على إدارة مرور محافظة جدة**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

البستان، محمد وعبد الجواد، عبد الله وبولص، وصفي. (2000). **الإدارة والإشراف التربوي: النظرية، البحث، الممارسة.** الكويت: مكتبة الفلاح.

التميمي، إياد والخشالي، شاكر. (2004). السلوك الإبداعي للمديرين وأثره على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية الأردنية، **مجلة البصائر**، 8(4): 159-196.

الجعبري، عنان. (2010). **دور الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي في هيئات المجتمع المحلي، دراسة تطبيقية على كهرباء الخليل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل.

جعفر، منى. (2003). **النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف مع دراسة تطبيقية على الشركة الطبية العربية (تاميكو)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سورية.

الحسن، حسام. (2001). **الإدارة بالأهداف: دراسة ميدانية للشركات المشمولة بالقرار الوزاري رقم 781تا1999/1/17**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.

حسين، سلامة عبد العظيم. (2004). **اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية الفعّالة**، عمّان: دار الفكر.

خياط، حنان بنت عبدالفتاح. (2009). **دور إدارة التطوير الإداري في بناء القدرات الإبداعية: دراسة ميدانية على شطر الطالبات بجامعة الملك عبد العزيز**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

الرمضان، عادل. (2009). **نموذج مقترح لتطوير الممارسات الإدارية الإبداعية لدى القادة الإداريين في ضوء تصورات أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الكويتية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الزعبي، جمانه. (2006). **عوامل المناخ التنظيمي المؤثرة في السلوك الإبداعي لدى المديرين في الوزارت الأردنية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

صالح، محمد. (2001). **أصول ومبادئ الإدارة العامة**، عدن: جامعة عدن.

صدّيق، عبد القادر. (2009). **معيقات تطبيق الإدارة بالأهداف من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس المتوسطة بالمدينة المنورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

الصيرفي، محمد. (2005). **مفاهيم إدارية حديثة**، ط1، عمّان: دار الثقافة.

الضمور، هاني. (2008). **تسويق الخدمات**، ط4، عمّان: دار وائل.

الطعامنة، محمد ويونس، شريف. (2001). **الإبداع: مقوماته ومعوقاته: دراسة لأراء عينة من القيادات الإدارية في إطار عربي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني في الإدارة (القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

العامري، صالح والغالبي، طاهر. (2008). **الإدارة والأعمال**، ط2، عمّان: دار وائل.

عبد الحليم، أحمد وعبابنة، رائد. (2009). دور التفويض والشفافية في ممارسة الإبداع الإداري في القطاع العام في الأردن، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، 6(1): 25-54.

عبد الوهاب، علي. (1984). **الإدارة بالأهداف النظرية والتطبيق**، القاهرة: مكتبة غريب.

عبيدات، ذوقان وعبد الحق، كايد وعدس، عبد الرحمن. (2009). **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، ط11، عمان: دار الفكر.

عربيات، ياسر. (2008). **المفاهيم الإدارية الحديثة**، ط1، عمّان: دار الجنادرية.

العميان، محمود. (2010). **السلوك التنظيمي في منظمات العمل**، ط5، عمّان: دار وائل.

غرايبه، خالد. (2003). **المعرفة الإدارية وأثرها على الإبداع الإداري لدى المشرفين الإداريين في الشركات المساهمة العامة الأردنية في اقليم الجنوب**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.

فخر، نواف وميا، علي وجعفر، منى. (2003). النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف مع دراسة تطبيقية على الشركة العربية "تاميكو"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية**، 25(5).

القطاونة، منار. (2000). **المناخ التنظيمي وأثره على السلوك الإبداعي: دراسة ميدانية للمشرفين الإداريين في الوزارات الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

المعاني، أيمن وأخوارشيدة، عبد الحكيم. (2009). التمكين الإداري وأثاره في إبداع العاملين في الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 5(2): 234-258.

الموقع الالكتروني لديوان الخدمة المدنية (2009). المملكة الأردنية الهاشمية.

النفيعي، ضيف الله. (2005). معوقات الإبداع الإداري في الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية، **مجلس النشر العلمي- الكويت**،31(116). إلكترونيا:
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps/Arabic/oldwriteup.asp?currentpage

ثانياً: المراجع الأجنبية

Antoni, C. (2005). Management by objectives: An effective tool for teamwork? *International Journal of Human Resource Management* 16(2): 174-184

Bessant, J. and Tidd. (2009). *Innovation and entrepreneurship*. 3rd Ed, USA: John Wiley & Sons Ltd.

Bhatta, G. (2003). *Don't just do something, stand there! Revisiting the issues of risk in innovation in the public sector*. Wellington, New Zealand.

Dahlsten, F.; Styhre, A. and Williander, M. (2005). The unintended consequences of management by objectives: The volume growth target at Volvo Cars, *Leadership & Organization Development Journal*, 26 (7): 529-541.

Davila, T.; Epstein, M. and Shelton, R. (2006). *Making innovation work: How to manage it, measure it, and profit from it?* USA: Wharton school publishing.

DE Stobbeleir, K.; Ashford, S. and Buyens, D. (2008). *Feedback-seeking behavior as a Self-regulation srategy for creative performance: Working paper*, Faculties Economies Ghent University.

Dynos, L. (2006). *MBO: company objectives identified with one of its employees*. BCC Academy of knowledge. Available at: www.bcc.com.pl.

Eder, P. and Sawyer J. (2008). *The power to be creative at work: Examining the Componential model of employee creativity*. Paper presented at the Eastern Academy of Management Annual Conference in Washington, DC.

Gallup Management Journal. (2006). Gallup Study: Engaged Employees Inspire Company Innovation, 12 October.

Ghicajanu, M. (2008). Strategic planning and control in management by objectives, *Fascicle of Management and Technological Engineering*, 17 (22): 2239-2245.

Grabner, I. (2007). *Managing organizational creativity: motivational aspects of management control systems for creative employees*, 16th, France: Summer Academy Soreze.

Gray, F. (2008). *Employee engagement leads to innovation, or is it the other way around? (*Online Review.

Guthrie, R. and Bunn, A. (2008). A changes for the better? Innovation, workplace change and employers' liability, *Innovative Technologies*, 10, 3-14.

Jacques, J. and Ryan, E. (2008). Does management by objectives stifle organizational innovation in the public sector? *Canadian Public Administration,* 21 (1): 16 – 25.

Maciariello, J. (2009). Marketing and innovation in the Drucker management system, *Journal of the Academy Marketing Science*, 37(12): 35–43.

Madjar, N., Oldham, G. and Pratt, M. (2002). There's no place like home? The contributions of work and non-work creativity to support employee's creative performance. *Academy of Management Journal*, (45): 757-767.

Millward, L. and Freeman, H. (2002). Role expectations as constraints to innovation: The Case of female managers, *Creativity Research Journal*, 14(1): 93-109.

Okkonen, J. (2007). Democracy in management, the new coming of MBO via organizational dialogue, *Benchmarking: an International Journal*, 14 (1): 7-21.

Onne, J. (2003). Innovative behavior and job involvement at the price of conflict and less satisfactory relations with co-workers, *Journal of Occupational and Organizational Psychology, 1-3.*

Potts, J. (2009). The innovation deficit in public services: the curious problem of too much efficiency and not enough waste and failure, *Innovation: Management, Policy, & Practice.* 34(10): 29-53.

Rossheim, J. (2010). *2010 employee engagement trends*, U.S: MWW.

Sabelli, H. (2008). Bios Theory of Innovation, *The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal,* 13(3):1-13 article 12.

Seden, J. (2008). Innovation still needed? Service user participation in social care services and practice-led management*, The Innovation Journal: the Public Sector Innovation Journal*, 13(1): 2-10.

Sekaran, U. (2003). *Research methods for business: A skill building approach*, John Wiley and Sons, Inc.

Shekar, A. (2007). An innovative model of service development: a process guide for service mangers, *The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal,* 12(1), article 4.

Shetty, Y. and Carlisle, H. (2000). Application of management by objectives in a university setting: an exploratory study of faculty reactions, *Educational Administration Quarterly,* 10 (2): 65-81.

Steineke, J. and Hedin, S. (2008). *Management by objectives and results: Structures and practices in the regional policy field in the Scandinavian countries and Iceland*. Stockholm, Sweden.

Tahir, Q.; Shafkat, k. and Mohammad, K. (2008). Management by objectives: An effective tool for organizational performance: A case study of Pakistani Industries, *Proceedings of ASBBS*, 15 (1): 22-32.

Teofilovic, N. (2002). *The reality of innovation in government*, (unpublished) thesis of Masters Degree in Public Administration from Carleton University.

Tidd, J.; Bessant, J. and Pavitt, K. (2005). *Making innovation: integrating technological, market and organizational change*, 3rd Ed, USA: John Wiley and Sons Ltd

Tierney, P. and Farmer, S. (2004). Creativity in the workplace: The pygmalion process and employee creativity**.** *Journal of Management*, 30(3): 413-432.

Wells, L. (2009). Chevler adds £150k machine after MBO. *Packaging News,* 12(6): 6-13.

Zikmund, W. (2006). *Business research methods*, 6th ed. San Diego: the Dryden press.

الملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة الدراسة

الإدارة بالأهداف وأثرها على الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الأردني من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات

الأخ/ الأخت.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "الإدارة بالأهداف وأثرها على الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الأردني من وجهة نظر مديري الإدارة الوسطى في مراكز الوزارات". ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت الباحثة هذه الأستبانة، لذا يرجى التكرم بتعبئة فقرات الإستبانة بدقةٍ وموضوعيةٍ وتعبئة المعلومات العامة وذلك بوضع علامة (x) أمام كل عبارة في المكان المناسب الذي يعبر عن رأيك، علما بأنّ المعلومات سوف تعامل بسريةٍ تامةٍ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة

عنان أبو حمّور

أولاً: معلومات عامة:-

يرجى وضع علامة (×) في المربع المناسب:

✍ **النوع الاجتماعي**	□ أنثى	□ ذكر
✍ **المؤهل العلمي**	□ دبلوم □ بكالوريوس □ دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه)	
✍ **سنوات الخدمة**	□ 5 سنوات فأقل □ 6-10 سنوات □ 11-15 سنةً □ أكثر من 15 سنةً	
✍ **نطاق الإشراف**	□ أقل من 20 موظفاً □ 21-40 موظفاً □ 41 – 60 موظفاً □ أكثر من 60 موظفاً	
✍ **الوزارة التي تعمل بها**	□	

ثانياً: فقرات الاستبانة:-

الرقم	الفقرات	الإجابة				
		بدرجةٍ عاليةٍ جداً	بدرجةٍ عاليةٍ	بدرجةٍ متوسطةٍ	بدرجةٍ متدنيةٍ	بدرجةٍ متدنيةٍ جداً
المجال الأول: الإدارة بالأهداف: خطة مشتركة بين مديري الإدارة الوسطى في مركز الوزارة الاردنية والموظفين لوضع أهداف الموظفين.						
1	يشارك الموظف بشكلٍ فعالٍ في وضع أهداف وحدته.					
2	يضع الموظف أهداف وظيفية قابلة للتقويم والقياس تحدد جوانب التعاون والمشاركة بين المدير والمرؤوسين في الإدارة الوسطى بالوزارة.					
3	تساعد أهداف الموظف المتعلقة بالعمل على تحقيق الأهداف العامة للوزارة.					
4	تعدل الأهداف في فتراتٍ زمنيةٍ محددةٍ من قبل الإدارة العليا بالوزارة.					
5	تقوم الإدارة الوسطى ببلورة استراتيجيات عمل تساعد في وضع الأهداف بعيدا عن الروتين والبيروقراطية.					
6	تقوم الإدارة الوسطى بتحسين الإتصالات مع الموظفين من خلال ازالة كافة العوائق التي تحول دون تطبيق الإدارة بالأهداف.					
7	تعمل الإدارة الوسطى على رفع درجة المشاركة من خلال تحفيز الموظفين في تقديم المشورة والنصح في وضع الأهداف في الوزارة.					
8	تشجع الإدارة الوسطى الموظفين على تبنّي التوجيه والرقابة الذاتية لتحقيق الأهداف المرسومة.					
9	تحرص الإدارة الوسطى على منح الموظفين سلطةً كافيةً ومرونة عالية في انجاز أهدافهم.					
10	تحرص الإدارة الوسطى على تزويد الموظفين بالتغذية الراجعة عن أدائهم بشكلٍ دوريٍ.					
المجال الثاني **الإبداع الإداري:** السلوك أو التصرف المميّز الذي يمارسه الموظف في الوزارة والذي يظهر على شكل تقديم أفكار جديدة في اسلوب االعمل أو ايجاد استخدامات جديدة لشيء ملموس.						
البعد الأول: الحساسية للمشكلات: وهي قدرة الموظف على رؤية الكثير من المشكلات في الوقت الذي لا يرى فيه شخص أخر أي مشكلة على الإطلاق.						
1	يدرك الموظف المشكلات وأنواحي النقص والفجوات في بيئة العمل بالوزارة.					
2	يلاحظ الموظف الأشياء غير العادية في محيط العمل في الوزارة لتدارك المشكلات غير المتوقعة.					
3	يعالج الموظف ما يواجهه من مشكلات بطريقةٍ إبداعيةٍ.					
4	يمتلك الموظف القدرة على اتخاذ القرارات الهامة وتحمل المسؤولية بصورةٍ مبدعةٍ.					
5	يجدد الموظف في أساليب العمل لتحسين عملية حل المشكلات.					
6	يبادر الموظف بإيجاد أفكار جديدة لتحسين عملية اتخاذ القرار في الوزارة.					

البعد الثاني: الطلاقة: وهي القدرة على انتاج أكبر عدد من الأفكار المناسبة أو الملائمة.						
7	يقدم الموظف وجهات نظر متعددة لإتمام المهام بطريقةٍ إبداعيةٍ.					
8	يمتلك الموظف القدرة على توليد أفكارٍ مناسبةٍ حول موضوع معين في وقتٍ محددٍ.					
9	يمتلك الموظف الرغبة في تقديم الاقتراحات الجديدة في الوزارة.					
10	يطرح الموظف الأفكار الجديدة الإبداعية بكل ثقةٍ.					
11	يهتم الموظف بنجاح الأفكار، والطرق الجديدة في العمل بالوزارة.					
12	يمتلك الموظف القدرة للقيام بأعمالٍ إبداعيةٍ.					
البعد الثالث: المرونة: وهي القدرة على الإستجابة والتحول من نوع معين من الفكر إلى نوع أخر، أي إمكانية تغيير استراتيجياته في النظر للموضوع الواحد.						
13	ينّوع الموظف من استخدام آليات العمل إستجابةً للمستجدات في بيئة العمل.					
14	يساهم الموظف في تحديث التكنولوجيا في الوزارة لعلاج المشكلات في الإدارة الوسطى.					
15	يواكب الموظف التطورات والتغيرات التكنولوجية للرفع من سوية أداء المهام في الوزارة.					
16	يتبادل الموظف المعلومات بين الوحدات الإدارية المختلفة لأداء المهام.					
17	يعتبر الموظف التجديد والإبداع هدفاً يومياً في أداء المهام.					
18	يتكيف الموظف والتشريعات القانونية في الوزارة التي يعمل بها.					
البعد الرابع: الأصالة: القدرة على انتاج تفكير أصيل (أفكار) بطريقةٍ جديدةٍ غير شائعةٍ أكثر من تلك الأفكار الشائعة والواضحة.						
19	يمتلك الموظف القدرة على وضع الحلول الجديدة والمبدعة للمشكلات في الوزارة.					
20	يظهر الموظف استجابةً جديدةً (استجابة غير تلقائية) للتكيّف مع المشكلات في العمل.					
21	يستطيع زيادة نطاق الإتصالات مع الجهات الخارجية من خلال العلاقات الشخصية.					
22	يستخدم الإتصالات غير الرسمية بالاضافة للاتصالات الرسمية لتحقيق أهداف الوزارة.					
23	يبتعد الموظف عن تكرار ما يفعله الأخرون.					
24	يحدّث الموظف في طرق أداء العمل.					
25	يمتلك الموظف القدرة على المثابرة والإصرار في العمل.					
البعد الخامس: الإقناع: وهو قدرة الموظف على إقناع الأخرين، والإستفادة من أفكارهم في تعزيز وجهة نظره.						
26	يستطيع الموظف الوصول إلى أصحاب القرار، وشرح موقفه من غير صعوبةٍ.					
27	يسعى الموظف للحصول على ألية إتصال فعّالة ومتطورةٍ لتعزيز وجهة نظره.					
28	يستخدم الموظف نظم المعلومات للحصول على معلومات لدعم افكاره بطريقةٍ فعّالة.					

29	يحرص الموظف على دعم موقفه بالحقائق والأرقام.					
30	يستفيد الموظف من قوته التفسيرية للأمور في إقناع الأخرين.					
البعد السادس: روح المجازفة: وهي أخذ الموظف زمام المبادرة في تبنّي الأفكار والأساليب الجديدة، والبحث عن الحلول لها، فضلاً عن تحمّل المخاطرة الناتجة عن الأعمال التي يقوم بها، والاستعداد لمواجهة المسؤوليات المترتبة على ذلك.						
31	يمتلك الموظف الشجاعة للقيام بأعمال إبداعية وتحمّل نتائجها.					
32	يرغب الموظف العمل ضمن فريق تسوده روح المجازفة.					
33	يرفض الموظف ما هو خاطئ، وإن كان شائعاً في الوزارة مستعداً لمواجهة المسؤوليات المترتبة على ذلك.					
34	يرفض الموظف تقبّل الفشل متحملاً لروح المجازفة.					
35	يبادر الموظف إلى اقتراح حلول إبداعية غير مجربةٍ.					

س1: ما هي في رأيك معوقات تطبيق الإدارة بالأهداف في الوزارات الحكومية الأردنية، اذكر أبرزها، ورتبها حسب الأهمية.

1. .....

.....

2. .....

.....

س2: ما هي اقتراحاتك لتشجيع الإبداع الإداري (السلوك المميّز) في عمل الموظف، اذكر أبرزها ورتبها حسب الأهمية.

1. .....

.....

2. .....

.....

الحصيلة المعرفية لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنية للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة

عصمت الكردي، عميد شؤون الطلبة، جامعة العلوم المالية والمصرفية ، عمان - الأردن.

استلم البحث في 2010/4/10 **وقبل للنشر 2011/3/20**

ملخص

يهدف البحث تعرّف الحصيلة المعرفية التي يمتلكها المدربون واللاعبون العرب في المنتخبات الوطنية للإتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة، ومعرفة الفروق في تلك الحصيلة تبعا لمتغيرات المستوى الدراسي، الصفة في الإتحاد (مدرب أو لاعب) وسنوات الخبرة في التدريب، وتمثيل المنتخب الوطني، حيث تم استخدام المنهج الوصفي أسلوب الدراسات المسحية، وقد اختار الباحث عينة البحث من الإتحادات العربية لكرة الطاولة والذي بلغ عددهم (14) اتحادا من اصل (21) اتحادا، وتم اختيارهم بالطريقة العمدية وكذلك كل من المدربين واللاعبين، حيث بلغ عدد المدربين(12) مدربا، في حين بلغت عينة اللاعبين (32) لاعبا وبواقع (3) لاعبين من كل اتحاد عربي، وتم استبعاد (10) لاعبين لعدم استيفائهم للشروط الخاصة بالإختبار، وتم تطبيق الإختبار المعرفي الذي قام باعداده الباحث والذي اشتمل على خمس مجالات هي: المجال التاريخي، المجال القانوني، المجال البدني، المجال المهاري والمجال الخططي، وحقق هذا الإختبار معامل صدق عال باعتماد صدق المحتوى وبنسبة 88 % من اتفاق الخبراء على مجالاته وفقراته المختلفة، كما حقق معامل ثبات عال عن طريق الإتساق الداخلي وبنسبة (90.15 %) وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة له،والتي تمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية والتكرارت وتحليل التباين، اختباري (ت) وشيفيه، واظهرت النتائج ان التكرارات للإجابات الصحيحة على كافة مجالات الحصيلة المعرفية حققت نسبة مئوية 52,5 % وهي أكثر من النسبة المئوية للتكرارات للإجابات الخاطئة والتي بلغت 47،5 %، كما أظهرت عدم وجود أية فروق في الحصيلة المعرفية تعود لمتغيرالصفة في الإتحاد، إضافة الى وجود فروق دالة احصائيا على المجال المهاري لصالح الأفراد الذين يحملون المؤهل الدراسي الأقل من البكالوريوس، كما أن استجابات أفراد العينة كانت بدرجة متوسطة بصورة عامة، وفي المجال الخططي كانت بدرجة قليلة، أما في المجالين المهاري والبدني فكانت بدرجة منخفضة ويوصي الباحث بزيادة الإهتمام بالمجالات المعرفية المختلفة عن طريق الندوات والمحاضرات والنشرات التثقيفية قبل بدء البطولات العربية التي تشارك بها الإتحادات الأهلية لكرة الطاولة.

Cognative Achievement of coaches and National Teams' Players of Arab Federation of Table Tennis

***Ismat El Kurdi**: Dean of Student Affairs, University of Banking and Finanicial Sciences, Amman- Jordan.*

Abstract

This study aimd at identifying cognative achievements of coaches and players in national teams of the Arab Federations of Table Tennis, as well as identifying the differences in the outcome of variables according to academic level, capacity in the Federation (coach or player), years of experience in training and representing the National Team, using the descriptive method.

A sample of trainers and players was selected duning Arab T.T. Tournament. 14 national teams out of (21) registered with the Arab Federation, and a total of (32) players (3 of each federation) were chosen. (10) Players were later eliminated for not meeting test requirements.

The test devised by the researcher consisted of five different fields of knowledge: the historic, the legal, the physical, the technical and the skill-related. This tool was rated (88%) for validity and reliability, and (90.15%) for consistency by the experts who appreciated the varied fields and factors employed by the researcher.

The researcher used his own statistical methods such as mean, standard deviation, percentages, frequencies, analysis of variance test (v), and Scheffe. The results showed that the frequencies of the correct answers on all areas of knowledge made a percentage of 52.5%, which is more than the 5.47%, percentage calculated for wrong answers. It also showed an absence of any differences in the knowledge accumulated due to the variable "capacity of the Federation". In addition, there was a significant difference in the field of skills for those who have academic qualifications less than bachelor's. The responses of the individuals in the sample were medium in general, less so in the tactical field, and considerably low in the physical and skill fields.

The researcher recommends increased attention to the different fields of knowledge through seminars, lectures and educational pamphlets before the start of any tournament that the Arab Federation of Table Tennis is involved in.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

شهدت لعبة كرة الطاولة في الدول العربية نهضة علمية واسعة النطاق، وتطوراً فنياً كبيراً في الأداء المهاري والحركي والخططي، مما جعلها تتبوء مكانة رياضية وإجتماعية متميزه بين الألعاب وخاصة الفردية والألعاب الجماعية على المستوى الاولمبي، وقد كان من نتائج هذا التطور ان اصبحت المهارات الهجومية بأشكالها المختلفة اكثر سرعة وقوة في إحراز النقاط وفي تحقيق الانجاز الرياضي المنشود مما ساهم في اتقان استقبالها من خلال الاساليب المتعددة من المهارات الدفاعية لتحقيق التوازن بين كافة هذه المهارات. (الكردي، 1996).

ويرى الباحث أن هذه الرياضة اصبحت من الالعاب الشعبية المحبّبة لدى معظم المجتمعات العربية والدولية لانها تتناسب مع كافة الاعمار والأجناس ولعدم حاجتها الى مساحات واسعة لممارستها فالتقدم التكنولوجي الذي واكب هذا العصر، أدى الى اهتمام الشركات والمؤسسات ذات العلاقه بهذه الرياضة مما أدى الى توفير افضل الاجهزه والادوات الرياضية ذات المواصفات القانونية والفنية العالية لتسهم في الارتقاء بالمستوى الفني للمدربين واللاعبين والوصول بهم الى المستويات العالية، الأمر الذي أدى الى اهتمام الجهات المختصة المشرفة على الرياضة الرسمية في معظم الدول العربية بعمليات بناء البشر التي تتولى مسؤولية الادارة والقيادة والتدريب والحرص على تزويدهم بكل ما هو جديد من العلم والمعرفة لاحداث تغيرات واسعة ونقلات انمائية شامله تعزز البناء الاقتصادي والاجتماعي والحركي بكل حيوية واقتدار، ولكي يستطيع الفرد من خلالها تحقيق قدر من الفهم والاستيعاب لمكونات هذه المتغيرات بصورة متميزة.

وتشير الدراسات المرجعية الى انّ الأدارة الرياضية الناجحة هي الادارة القادرة على استغلال الطاقات البشرية والفنية والانتاجية المؤهلة وتسخيرها لتحقيق حاجات ومتطلبات الاتحادات الرياضية، والعمل على توجيهها لتسهم في الارتقاء في المستويات البدنية والمهارية والقانونية والخططية والتاريخية اللازمة بالأضافة الى ضرورة تزويدالمدربين واللاعبين بالمعلومات والمعارف المرتبطة باللعبة لتساعدهم على المنافسة في البطولات الرياضيه بدرجه عاليه (درويش وآخرون، 1991).

ونظراً لأهمية المعرفة الرياضية لكافة العاملين في ميدان التربية الرياضية، والاتحادات الرياضية الأهليه، وبخاصة المدربين ولاعبي المنتخبات الوطنية للوصول بالاداء المهاري والحركي الى مستوى المنافسه اللائقة وتخفيف حدة الانفعالات والاخطاء التي قد يرتكبها هؤلاء الافراد ولدورها الفاعل في تذليل المعوقات والمشكلات الفنية المختلفة، فقد اتضح ان النتائج التي اظهرتها الدراسات والبحوث العلميه في المؤتمرات الدولية لكرة الطاوله تنادي بأهمية الاطلاع على الحديث من العلم والمعرفة في مجالات كرة الطاولة والتي منها: المجالات المعرفية، والقانونية، والبدنيه، والمهاريه، والتاريخية، والخططيه المرتبطة، لدورها البارز في تحسين وتطوير الاداء الحركي وفي اتقان المهارات المركبة التي تحتاجها هذه اللعبة، وقد أوصت هذه النتائج بضرورة تزويد المدربين واللاعبين بالكفايات المعرفية الجديدة النظريه والتطبيقيه والتقنية اللازمه لتسهم في تحقيق الانجازات الرياضيه وزيادة دوافعهم وفاعليتهم بدرجه لائقه (El Kurdi, 1992)

ويؤكد حسين ونصيف (1980) الى أهمية العلاقات المتبادلة ما بين المدرب واللاعب في تحقيق الأهداف المرجوة بكل سهوله ويسر، حيث وضّح كل منهما قيمه الكفايات المعرفيه والمهاريه الضروريه لكل لعبة للظهور بالمستوى الفني والحركي المتقدم، وان هذه العلاقه تلعب دوراً بارزاً في تحسين القدرات والصفات البدنية والحركيه اللازمه لمتطلبات المنافسات ذات المستوى العالي.

ويضيف الخولي وعنان (1991) نقلاً عن اوليفر Oliver وكارول Carrol إلى اهمية العلاقات المتبادلة ما بين النشاط الحركي والنمو الفكري، والنمو الإنفعالي والنمو الاجتماعي، وان اول مرحلة من مراحل اكتساب المهارات الحركية، هي المعرفة بالاداء المهاري الذي يكسب اللاعب العديد من الصفات والمزايا التي تؤهله في اتقان متطلبات كل من الممارسه الرياضيه، والممارسه التنافسيه بدرجة عالية، في حين يري علاوي (1998) انه كلما ازدادت الكفايات والثقافات المعرفية النظرية وطرق تطبيقها لدى المدربين واللاعبين ساهمت في تحسين وتطوير مستواهم الفني والحركي الى اقصى درجة ممكنة، وهذا معناه ضرورة ان يلم كل من المدرب واللاعب بالاسس النظرية والتطبيقية والعلمية لعلم التدريب الرياضي، وان يمتلك كل منهما المعلومات والمعارف المرتبطة بمتطلبات التطوير الفني والمهاري للرياضة التي يمارسونها.

وقد استطاع كل من حسنين وعبد المنعم (1997) تحديد أهمية امتلاك الاجهزة الفنية والتدريبية وبخاصة اللاعبين والمدربين للكفابات المعرفية العلمية والتطبيقية المرتبطة بالرياضة التي يمارسونها بهدف الارتقاء بمستوى ادائهم المهاري، والتنافسي، وتطوير خطط اللعب اللازمة لكل رياضة، كما يتطلب كل منهم امتلاك قواعد الأمن والسلامة، وأساليب الممارسة المتطورة وطرق اكتساب اللياقة البدنية المرتبطة باللعبة، واكتساب قدرات الادراك الحركي، واشباع الهوايات واكتساب القيم والسلوكيات الاجتماعية والتربوية، التي تساعد في تحقيق التفوق الرياضي، الامر الذي يتطلب الى ادراج الكفايات المعرفيه المرتبطه بلعبة كرة الطاولة ضمن البرامج التدريبية لكل اتحاد رياضي للنهوض بالمستوى الفني والمهاري وفقاً للقواعد القانونيه المعتمده دولياً، حيث أن هذا البحث هو الوحيد الذي تناول بالدراسة والتحليل الحصائل المعرفية لدى مدربي ولاعبي كرة الطاولة العربية في حدود علم الباحث، والذي يرى ضرورة أن يمتلكوا من المعارف الضرورية لهذه الرياضة لتسهل عليهم عمليات التفكير والادراك والتوقع والاداء بدرجة وكفاءة عالية.

مشكلة البحث

تقوم استراتيجية الاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة على اعداد المدربين واللاعبين الاعداد المتوازن، ليقوي كل منهم على مواجهة التحديات عند مشاركتهم في البطولات العربية والدولية والأولمبية بكل كفاءة ونجاح، فالمستويات الأدائية والمهارية اصبحت حالياً من أهم متطلبات فلسفة واستراتيجية هذه الإتحادات، وان الوقوف على المعلومات والمعارف المكتسبه لدى الاجهزه التدريبية والفنية والادارية أصبح ضرورة ملحة لزيادة الفاعلية والدافعية لهؤلاء المدربين واللاعبين الذين يمثلون المنتخبات الوطنيه في هذه الرياضة.

ويرى الباحث انه بالرغم من الاهتمام المتزايد باعداد المدربين واللاعبين من العديد من الاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاوله، والحرص على المشاركة في معظم البطولات الرسمية العربية والدولية، إلا ان غالبية هذه الاتحادات لم تتطرق الى أهمية المجال المعرفي المرتبط بهذه الرياضة عند وضع الخطط، والبرامج التدريبية او التنافسية، وهذا مما قد يؤدي الى ارتكاب هؤلاء المدربين واللاعبين العديد من المخالفات القانونية، وظهور الانفعالات غير المبررة خلال المنافسات الرسمية او غيرها، وفي بعض الأحيان قد يؤدي الى الحرمان من الاستمرار في هذه المنافسات او الخسارة، وفي ضوء الأطار المرجعي للدراسات والبحوث العلمية التي تطرقت الى دراسة وتحليل الحصائل المعرفية المكتسبة لدى العديد من الإتحادات العربية والمحلية، فقد اتضح للباحث ان هذه الدراسات لم تتطرق الى لعبة كرة الطاولة في أية بيئة عربية، وانها تكاد تكون معدومة على حد علم الباحث، وفي ضوء الخبرات الأكاديمية والأداريه والفنية والمعرفيه للباحث في المجال الرياضي، (سواء كان ذلك في الاتحادين الأردني والعربي)، او من خلال خبراته في المجال الأولمبي، ومشاركته في العديد من الفعاليات الدوليه المختلفه، فقد لاحظ الباحث أن مظاهر الأهتمام في المجال المعرفي ومكوناته المتعددة والمرتبطة بلعبة كرة الطاولة والتي تدور حول المجالات القانونيه والبدنية والمهاريه والتاريخية والخططية وغيرها لم تحظ بأي نصيب من الاهتمام والرعاية من قبل الاتحادات الأهليه، وخاصة عند وضع الخطط التدريبية والبرامج التنافسيه، وهذا مما ادى الى عدم المام المدربين واللاعبين بهذا المجال وعدم اكتسابهم تلك الخبرات، الأمر الذي دفع بالباحث لإلقاء الضوء على الحصيلة المعرفيه لدى المدربين واللاعبين الذين يمثلون المنتخبات الوطنيه الأهلية العربيه لكرة الطاوله واجراء هذا البحث الذي لم يتطرق الى دراسته أي من الباحثين في البيئة العربية على حسب علم الباحث، والذي يأمل أن تكون هذه الدراسة عوناً ومرجعاً، للأتحادات الأهليه المشرفه على رياضه كرة الطاولة، وللقائمين عليها لتسهم في الارتقاء بمستوى المنافسة الرياضه وتحقيق الانجاز المطلوب.

أهداف البحث

هدف البحث التعرف الى:

1- الحصيلة المعرفيه لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاوله وفقاً للمجالات المعرفيه المحددة قيد الدراسة.

2- الفرق في الحصيلة المعرفيه لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه للاتحادات الأهليه العربيه لكرة الطاوله وفقاً لمتغير الصفه في الاتحاد (مدرب او لاعب).

3- الفرق في الحصيلة المعرفيه بين مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاوله تبعاً للمتغيرات التالية: (المستوى الدراسي وسنوات الخبرة).

تساؤلات البحث: سعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما الحصيله المعرفيه المكتسبة لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة وفقاً للمجالات المعرفيه قيد الدراسة؟

2- ما أوجه الفروق في الحصيلة المعرفية المكتسبة بين مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنية للاتحادات الأهليه العربيه لكرة الطاولة تبعاً لمتغير الصفه في الاتحاد (مدرب او لاعب)؟

3- ما أوجه الفروق في الحصيلة المعرفية المكتسبة بين مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنية للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة تبعاً للمتغيرات التالية. المستوى الأكاديمي (مدرب أو لاعب)، وسنوات الخبره؟

المصطلحات المستخدمة في البحث:

*** الاتحاد العربي لكرة الطاوله**

هو الهيئة الرياضية التي تتولى مسؤولية ادارة كافة البرامج والبطولات والفعاليات الرياضيه الرسميه العربيه للعبة كرة الطاولة في الوطن العربي.

*** الأتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة:** *

هي الهيئات الرياضيه الأهلية التي تتولى مسؤوليه إدارة والتخطيط والاشراف على كافة الانشطه والفعاليات الرياضيه للعبة كرة الطاولة داخل المجتمع المحلي في كل دولة من الدول العربية المنتسبة للاتحاد العربي لكرة الطاولة.

الدراسات السابقه المشابهه والمرتبطه

نظراً لعدم توفر الدراسات والبحوث في المجال المعرفي للعبة كرة الطاولة فقد اضطر الباحث الى الاشاره الى بعض الدراسات والبحوث التي تطرقت الى الحصيله المعرفية في بعض الالعاب الفردية والجماعية وعلى عينات وبيئات مختلفة والتي كان منها الدراسات التاليه:

قام محمود عايد حتامله (2002) بدراسة هدفت تعّرف الحصيلة المعرفية لدى مدربي ولاعبي الكره الطائرة في الأردن، وقد بلغت عينة الدراسة (30) مدرباً ممن يدربون الأندية الرياضية و(60) لاعباً ممن يمثلون ستة أندية من الدرجة الأولى باعتبارهم يمتلكون افضل الخبرات الفنية والتنافسية والذين شاركوا في الموسم الرياضي 2001/2000م، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي (اسلوب الدراسات المسحية) وتم بناء اختبار معرفي لهذه اللعبة وقد أظهرت النتائج أهمية المعرفة الرياضية، حيث جاءت الحصيلة المعرفية لدى المدربين واللاعبين بدرجة متوسطة.

قام الوزير (2000) بدراسة هدفت تعّرف المعرفة الرياضية لدى معلمي التربية الرياضية بمدارس المدينة المنورة بالسعودية، وقد بلغت عينة الدراسة (66) معلما للتربية الرياضية ممن يتولوا مسؤولية التدريس في المرحلة الاعدادية خلال العام (2000)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، كما قام بتطبيق الأختبار المعرفي الذي أعده الباحث للوقوف على الحصيلة المعرفية الرياضية لديهم، وقد أظهرت النتائج أهمية المعرفة الرياضية للمعلمين، وأهمية امتلاكها لتحسين مظاهر العملية التعليمية.

قام شمروخ (1996) بدراسة هدفت تعّرف المستوى المعرفي بكرة اليد لمعلمي ومعلمات التربية الرياضية بمديريات التربية والتعليم في محافظة اربد الثانية، وبلغت عينة الدراسة (77) معلما ومعلمة، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي وقام بتطبيق الإختبار المعرفي الذي قام بإعداده للعبة كرة اليد والذي يدور حول الكفايات التي يجب أن تتوافر لدى المعلمين، وقد أظهرت النتائج عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا في المستوى المعرفي لدى المعلمين والمعلمات.

قام الشافعي (1990) بدراسة هدفت الى بناء اختبار معرفي في كرة اليد لطلاب قسم التربية الرياضية بكلية التربية بالمدينة المنورة بجامعة الملك عبد العزيز، وقد بلغت عينة الدراسة (50) طالبا تم اختيارهم بالطريقة العمدية، واشتمل الاختبار على 4 أبعاد هي: تاريخ كرة اليد، القواعد الدولية، المهارات الاساسية، خطط اللعب. وقد أظهرت النتائج الى تقويم الحصيلة المعرفية بصورة مستمرة في لعبه كرة اليد وخاصة لدى طلاب قسم التربية الرياضية والصحية في الكلية.

قام مبارك (1988) بدراسة هدفت الى بناء اختبار معرفي في التربية الرياضية لطلاب المرحلة الثانوية بدولة الكويت وقد بلغت عينة الدراسة (1450) طالبا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث اظهرت النتائج الى ضرورة الاهتمام بالإختبارات المعرفية لطلاب المرحلة الثانوية بدولة الكويت لتسهم في الارتقاء في الأداء المهاري والحركي المنشود.

قام ليو (Lauie, 1995) بدراسة هدفت تعّرف مستوى المعرفة الرياضية للوقاية من حدوث إصابات رياضية أثناء ممارسة النشاط الرياضي للمدربين والموجهين في المدارس الثانوية في هونج كونج وقد بلغت عينة الدراسة (305) تلميذ من تلاميذ المدارس الثانوية تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وقام ببناء الاختبار المعرفي الذي اشتمل على أربع محاور هي: علم التشريح، علم الفسيولوجيا، الغذاء الرياضي، العوامل الخارجية المؤثر في حدوث الإصابات الرياضية أثناء التطبيق للبرنامج الدراسي، وقد أظهرت النتائج عن أهميه الاختبارالمعرفي الخاص بالوقاية من الإصابات وضرورة تطبيقه للوقوف على مستوى المعرفة الرياضية عند الإصابة الرياضية.

ويتضح من العرض السابق للدراسات والبحوث انها قد اهتمت بدراسة الحصيلة المعرفية لدى الطلاب والمعلمين والمدربين والحكام لمختلف الألعاب الرياضية وذلك من خلال استخدام الاستبيان وعلى عينات وبيئات مختلفة حيث ظهر ان هناك شبه اتفاق في مجالات ومحاور الاستبيان المستخدم، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تحديد اهداف وتساؤلات هذا البحث، والأجراءات العلمية المرتبطه به بالأضافه الى أهم المجالات المعرفيه التي يجب ان تدور حولها العمليه التدريبية والتنافسية في هذه الحصيلة المعرفية.

---

* تعريف اجرائي من الباحث

اجراءات البحث:

أولاً – منهج البحث.

اتبع الباحث في اجراء بحثه المنهج الوصفي مستخدماً اسلوب الدراسات المسحية بخطواتها واجراءاتها لمناسبتها وطبيعة هذا البحث الذي استهدف التعرف على الحصيلة المعرفيه التي يمتلكها مدربو ولاعبو المنتخبات الوطنيه للاتحادات الأهليه العربية لكرة الطاولة.

ثانياً – عينة البحث:

تم اختيار عيّنة البحث من الاتحادات الأهليه العربية لكرة الطاولة، ومن مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه لهذه الاتحادات، الذين يشاركون بصورة مستمرة في البطولات الرسمية التي تنظمها الإتحادات الأهلية العربية وبإشراف مباشر من الإتحاد العربي لكرة الطاولة، حيث تم اختيار هذه العينة بالطريقه العمدية، والتي بلغ عددها (14) اتحاداً أهلياً من اصل (21) اتحاداً وهذا يشكل مانسبته 66% من المجتمع الكلي للإتحادات العربية، كما بلغت عينة اللاعبين على (32) لاعباً من الذكور ممن يمثلون المنتخبات الوطنية في هذه الاتحادات من أصل (42) لاعباً حيث تم استبعاد (10) لاعبين لعدم استيفائهم للشروط المدونة في الإستبيان، وذلك بواقع (3) لاعبين دوليين من كل اتحاد أهلي، وهذا يشكل مانسبته 50% من المجتمع الكلي للاعبين، كما تم اختيار عينة المدربين المحليين والعرب الذين يتولوا تدريب المنتخبات الوطنية لكل اتحاد من الإتحادات العربية وبلغ عددهم (12) مدرباً فقط، حيث تم استبعاد المدربين الأجانب لعدم قدرتهم على الإستجابه الدقيقة لمكونات الإختبار المعرفي، وارتأى الباحث استثناء لاعبات المنتخبات الوطنية العربية لعدم توفر العدد الكافي منهن في العديد من الإتحادات العربية.

ثالثاً: ادوات جمع البيانات والاجراءات العلمية المستخدمة:

قام الباحث باستخدام الاستبيان الذي قام باعداده وتصميمة لاغراض هذا البحث كأداة لجمع البيانات المرتبطة بالمجال المعرفي للعبه كرة الطاولة العربية، وقد تم اتباع الخطوات العلمية التالية في اعداد وتصميم هذا الاستبيان:

أ- قام الباحث بالاطلاع على المصادر العلمية المختصه والمرتبطه بالحصائل المعرفية في المجال الرياضي الخولي وعنان (1999)

ب- دراسة البحوث والدراسات النظريه التي تطرقت الى هذه الحصائل ومراجعة الادوات المستخدمة فيها والاختبارات المعرفية المختلفه التي تطرق اليها الباحثون في دراساتهم في الالعاب الفردية والألعاب الجماعية وعلى عينات مختلفه من اللاعبين والمعلمين والطلبة كدراسة حتامله (2002)، الوزير (2000م)، وشمروخ (1996).

جـ- الاطلاع على برامج الاتحاد العربي لكرة الطاوله واهدافه وخططه وفعالياته المختلفه (1994م)

د- قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات الشخصيه الفردية مع مدربي ولاعبي كرة الطاولة العربية خلال البطولات الرسمية التي شاركوا بها للوقوف على مدى امتلاكهم للكفايات المعرفية المكتسبة وذلك لغايات اعداد وبناء المقياس المطلوب، كما تم استطلاع آراء عدد من المختصين في مجال كرة الطاولة في البيئة الاردنية والبيئه العربية حول مجالات الحصيله المعرفيه للاستبيان المقترح ممن لديهم خبرات طويله في هذه الرياضة.

هـ- قام الباحث باعداد الصيغة الاولية للاختبار العرفي المقترح في لعبة كرة الطاولة وتحديد مجالاته وفقرات كل مجال حيث اشتمل على ستة مجالات هي: المجال القانوني، المجال التدريبي، المجال البدني، المجال المهاري، المجال الخططي، المجال التاريخي.

وقد تم عرض الاستبيان المقترح على هيئة من الخبراء والمحكمين وعددهم (7) ومعظمهم من حملة درجة الدكتوراة في التربية الرياضية ممن يدرسون في الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك بهدف استطلاع آرائهم في مدى ملائمة هذه المجالات والفقرات المرتبطة بكل مجال، إضافة الى التعرف على مدى وضوح اللغه وسلامة صياغتها وابداء الرأي حول كافة الاقتراحات التي يرونها ضروريه ومناسبة، وقد تم استبعاد المجال التدريبي لتقارب المستوى الفني والمعرفي بين المدربين واللاعبين باعتبار ان المدربين المحليين كانوا قبل توليهم مسؤولية التدريب من ضمن لاعبي المنخبات الوطنيه في دولهم، كما تم أستبعاد الفقرات التي لم تحصل على موافقه وتأييد 70% من آراء الخبراء والملحق (1) يوضح ذلك وقد تم بناء الاختبار المعرفي وفقاً لما يلي:

1- تم التعرف في المرحلة الأولى على نوعية الأسئلة المستخدمة في الاختبار من خلال استطلاع آراء الخبراء الذين اشاروا الى ضرورة ان تكون الاسئله من نوعية الاختيار المتعدد وهذه ما اشارت اليه دراسة كل من حتامله (2002م)، والخولي (1986م).

2- تم تحديد مجموعة من الاسئله لكل مجال من مجالات الاختبار التي اشار اليها الخبراء والتي خضعت للمعالجة الاحصائيه للوقوف على معاملات السهولة والصعوبه والتمييز وبعد ان تم حذف الاسئله الصعبه والسهله منها قام الباحث بتحديد مجالات الاختبار المعرفي لكرة الطاولة وفقاً لما يلي:

أ- المجال التاريخي وله: (9) اسئلة تبدأ من (1-9) وبوزن نسبي قدره 15.75%.

ب- المجال القانوني وله:(10) اسئله وتبدأ من (10-19)وبوزن نسبي قدرة 17.50%.

جـ- المجال البدني وله: (15) سؤال وتبدأ من (20-34) وبوزن نسبي قدرة 26.50%.

د- المجال المهاري وله: (14) سؤال وتبدأ من (10-19) وبوزن نسبي قدرة 24.50%

هـ- المجال الخططي وله: (10) اسئله وتبدأ من (49-57) وبوزن نسبي قدرة 17.50%

وميز الباحث في تفسير النتائج على النسبة المئويه لتقدير آراء عينة البحث ووفقاً لاقتراحات عدد من الخبراء والتي تدور حول ما يلي:

الحصيله المعرفيه بدرجه عالية 75% فما فوق الحصيله المعرفيه بدرجه متوسطه 60% - 74,99%، الحصيله المعرفيه بدرجه قليله 50% - 59,99%، الحصيلة المعرفية بدرجة منخفضة أقل من 50%

وقد شمل الاستبيان في صورته النهائيه على خمس مجالات و(57) سؤالاً لكافة هذه المجالات والملحق رقم (3) يوضح ذلك.

رابعاً: المعاملات العلمية للاختبار (الاستبيان)

أ. **صدق الأختبار:** اعتمد الباحث على طريقة صدق المحتوى من خلال عرضه على عدد من أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الرياضية في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك ممن يحملون درجة الدكتوراه وعددهم (7) خبراء وذلك للوقوف على الأهمية النسبية لكل فقرات الاختبار حيث بلغت نسبة اتفاقهم على المجالات والفقرات 88%، وعليه فإنه يمكن الأشاره بأنه قد حقق معامل صدق عالٍ.

ب. **ثبات الإختبار:** نظراً لصغر حجم المجتمع والعينة فقد استخدم الباحث معادلة كرونباخ ألفا، لإيجاد معامل الثبات من خلال الاتساق الداخلي ولكامل أفراد العينة البالغ عددها (44) مدرباً ولاعباً، حيث بلغ معامل الثبات الكلي 90.15% مما يشير إلى درجة ثبات عالية وتعد هذه القيمة مقبولة في حدود اهداف البحث.

ج. **تطبيق الإختبار المعرفي (الإستبيان):** تم تطبيق الإختبار المعرفي على عينة البحث خلال البطولات الرسمية التي نظمتها الاتحادات الأهلية العربية بأشراف الاتحاد العربي لكرة الطاولة، والذي قام الباحث خلالها توزيع الإستبيان على مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنية العربية والتي أقيمت في العديد من الدول العربية المهتمة باستضافة بطولات كرة الطاولة العربية، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعه على اللاعبين (42) استمارة، حيث اعتمد البحث على (32) استمارة منها باعتبارها محققة لمكونات الإختبار بالإضافة إلى أنه قد تم توزيع (12) استمارة على المدربين المحليين والعرب المرافقين للإتحادات الأهليه العربية لكرة الطاولة، ويوضح الملحقان رقم (2، 3) ذلك كما أن الملحق رقم (4) يوضح مفتاح الإجابه على هذا الإختبار.

خامساً: متغيرات البحث:

أ- **المتغيرات المستقلة ولها مستويان:**

أ. المستوى الأكاديمي، أقل من البكالوريوس، البكالوريوس فأعلى.

ب. الصفه، مدرب، لاعب

ج. عدد سنوات الخبرة، وله ثلاثة مستويات:-

أ- (1-5 سنوات) ب- (اكثر من 5 خمس سنوات حتى أقل من 10 سنوات) ج- (أكثر من 10سنوات)

ب- المتغيرات التابعة:-

وتتضمنت استجابة افراد العينة على مجالات الحصيلة المعرفية التالية:-

المجال التاريخي، المجال القانوني، المجال البدني، المجال المهاري، والمجال الخططي.

سادساً: المعالجة الاحصائية

استخدم الباحث الأساليب الاحصائيه المناسبه من حيث المتوسطات الحسابية، النسب المئوية، الانحرافات المعيارية، معامل الالتواء، التكرارات، تحليل التباين اختبار (ت) واختبار شيفيه.

عرض ومناقشة النتائج

أولاً: عرض النتائج

في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته قام الباحث بإجراء المعالجة الاحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها، وفيما يلي عرض النتائج التي أظهرها البحث وفقاً لتسلسل التساؤلات التالية:

التساؤل الأول:

ما هي الحصيلة المعرفية لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنية للاتحادات الاهليه العربية لكرة الطاوله وفقاً للمجالات المعرفيه قيد البحث.

وللاجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية ومعامل الالتواء للاجابات الصحيحة وللاجابات الخاطئة لعينة البحث وقيمة مربع كأي والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول (1): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء للاجابات الصحيحة والأجابات الخاطئه لجميع افراد عينة البحث على جميع مجالات الحصيلة المعرفيه (ن = 44)

الرقم	مجالات الحصيلة المعرفية	الاجابات الصحيحة		الاجابات الخاطئة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة مربع chi	مستوى الدلالة
		عدد التكرارات	النسبة المئوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية					
1	المجال التاريخي	240	60.6	156	39.4	5.45	1.54	-1.25	36.00	0.001
2	المجال القانوني	319	72.5	121	27.5	7.25	1.48	-0.99	43.27	0.001
3	المجال البدني	321	48.6	339	51.4	7.29	2.04	-0.79	23.27	0.002
4	المجال المهاري	239	38.8	377	61.2	5.43	2.88	-0.09	17.09	0.017
5	المجال الخططي	319	55.9	297	44.1	4.52	1.15	-0.68	16.68	0.002
*	المجموع الكلي	1538	52.5	1290	47.5	29.95	3.72	0.012	29.45	0.014

قيمة chi الجدولية عند مستوى $\alpha \leq (0.05) = 14.07$

يوضح هذا الجدول (1) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الالتواء لمجالات الحصيلة المعرفية لدى مدربي ولاعبي كرة الطاوله العربية، كما يوضح تكرار الاجابات الصحيحة والخاطئة ونسبتها المئوية، وكذلك قيمة مربع كاي ومستوى دلالتها، وبالنظر إلى هذه القيم نجد أن المجال البدني قد أحتل المرتبة الأولى من بين المجالات وبمتوسط حسابي قدرة (7.29) يليه المجال القانوني الذي احتل المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي قدرة (7.25) ثم المجال التاريخي بمتوسط حسابي قدره (5.45) والمجال المهاري بمتوسط حسابي وقدره (5.43)، وأخيراً كان المجال الخططي بمتوسط حسابي قدره (4.52) في حين بلغ المجموع الكلي لمجالات الحصيلة المعرفيه بمتوسط حسابي

قدره (29.95). كما يوضح هذا الجدول قيم معامل الالتواء المحسوبه لمجالات البحث التي انحصرت ما بين (-0.09) و(-1.25) وهذه القيم على التوزيع الطبيعي لأفراد عينة البحث إذ انحصرت قيم معامل الالتواء بين ± 3.

كما يبين الجدول ذاته قيمة اختبار مربع كاي ومستوى الدلالة، حيث أشار الى ان القيم المحسوبة هي قيم ذات دلالة احصائياً عند مستوى $\alpha \leq (0.05)$ وذلك عند مقارنتها مع القيم الجدولية (14.07).

التساؤل الثاني:

ما أوجه الفروق في الحصيلة المعرفية بين مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنة للاتحادات الأهليه العربية لكرة الطاولة وفقاً لمتغير الصفه في الاتحاد (مدرب او لاعب).

وللاجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخدم اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على الفروق بين هذه المتوسطات لأفراد عينة البحث والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2): نتائج اختبار (ت) للتعرف على دلالة الفروق في الحصيله المعرفيه ما بين مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه للاتحادات الأهليه العربيه لكرة الطاوله (ن =44)

الرقم	مجالات الحصيلة المعرفية	مدرب (ن=12)		لاعب (ن=32)		فرق المتوسطات	قيمة ت	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
1	التاريخي	5.75	0.95	5.34	1.71	0.41	0.77	0.44
2	القانوني	7.50	1.62	7.15	1.43	0.35	0.68	0.49
3	البدني	7.33	1.92	7.28	2.11	0.05	0.07	0.94
4	المهاري	6.16	1.40	5.15	1.98	1.01	1.61	0.11
5	الخططي	4.75	1.28	4.34	1.10	0.32	0.79	0.42
*	المجموع الكلي	31.50	4.37	29.37	3.33	2.13	1.72	0.09

قيمة ت الجدولية عند مستوى $\alpha \leq (0.05) = 2.02$

ويوضح الجدول (2) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وفرق المتوسطات وقيمة ت ومستوى الدلالة لمجالات الحصيلة المعرفية تبعاً لمتغير الصفة في الاتحاد الأهلي (المدرب أو اللاعب) وبالنظر إلى قيم "ت" المحسوبة في الجدول ذاته ومقارنتها بالقيمة الجدولية فأنه يتضح أنها تساوي

(0.77) للمجال التاريخي، والقيمة (0.68) للمجال القانوني، والقيمة (0.07) للمجال البدني، والقيمة (1.61)، للمجال المهاري، والقيمة، (0.79) للمجال الخططي، بينما بلغت قيمة "ت" الكلية للمجالات مجتمعة على (1.72) وهذه القيم جميعها غير دالة احصائياً لأنها أقل من القيمة الجدولية.

التساؤل الثالث:

ما أوجة الفروق في الحصيلة المعرفية بين مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنية للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة تبعاً للمتغيرات التالية (المستوى الأكاديمي، وعدد سنوات الخبرة)؟

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخدام اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الآحادي واختبار شيفية للمقارنات البعدية والجداول (3، 4، 5) توضح ذلك

الجدول (3): نتائج اختبار (ت) للتعرف على دلالة الفروق في الحصيله المعرفية بين المدربين واللاعبين في الاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاوله وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي على جميع مجالات البحث (ن =44)

الرقم	مجالات الحصيلة المعرفية	أقل من البكالوريوس (ن =21)		البكالوريوس فأعلى (ن = 22)		فرق المتوسطات	قيمة ت	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
1	التاريخي	5.80	1.20	5.13	1.76	0.67	1.47	0.14
2	القانوني	7.47	1.43	7.04	1.52	0.43	0.96	0.33
3	البدني	7.38	1.56	7.21	2.43	0.17	0.26	0.79
4	المهاري	6.04	1.80	4.86	1.81	1.18	2.15	0.037
5	الخططي	4.80	1.03	4.26	1.21	0.54	1.60	0.11
*	المجموع الكلي	31.52	3.45	28.52	3.42	3.00	2.89	0.006

قيمة ت الجدولية عند مستوى $\alpha \leq (0.05) = 2.02$

ويوضّح الجدول (3) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وفرق المتوسطات وقيمة ت ومستوى الدلالة لمقارنة متوسطات المجالات قيد البحث وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي بالنظر إلى قيم "ت" المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية نجد أنها تساوي (2.15) للمجال المهاري، وهي قيمة دالة أحصائياً أنها أعلى من القيمة الجدولية وهده الدلالة لصالح فئة أقل من البكالوريوس حيث بلغ متوسط هذه الفئة (6.04) كما بلغ المتوسط الحسابي لفئة البكالوريوس فأعلى لنفس المجال القيمة (4.86).

هذا وقد بلغت قيمة "ت" المحسوبة لكل من المجالات التاريخي والقانوني والبدني والخططي وعلى الترتيب (1.47)، (0.96)، (0.26)، (1.60) فيما بلغت قيمة "ت" للمجالات مجتمعة على (2.89) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية وهذه الدلالة لصالح فئة أقل من البكالوريوس بمتوسط حسابي قدرة (31.52) فيما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفئة البكالوريوس أعلى قيمة (28.52).

الجدول (4): نتائج تحليل التباين الآحادي one way ANOVA على مجالات الحصيلة المعرفية تبعاً لمتغيرات الخبرة (ن =44)

الرقم	المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
1	التاريخي	الخبرة	6.79	2	3.39	1.44	0.24
		الخطأ	96.11	41	2.34		
		الكلي	102.90	43			
2	القانوني	الخبرة	6.53	2	3.26	1.52	0.22
		الخطأ	87.71	41	2.13		
		الكلي	94.25	43			
3	البدني	الخبرة	12.28	2	6.14	1.50	0.23
		الخطأ	166.87	41	4.07		
		الكلي	179.15	43			
4	المهاري	الخبرة	19.96	2	9.98	3.08	0.057
		الخطأ	132.83	41	3.24		
		الكلي	152.79	43			
5	الخططي	الخبرة	3.18	2	1.59	1.21	0.30
		الخطأ	53.79	41	1.31		
		الكلي	56.97	43			
*	المجموع	الخبرة	83.12	2	41.56	3.32	0.046
		الخطأ	512.78	41	12.50		
		الكلي	595.90	43			

قيمة ت الجدولية عند مستوى $\alpha \leq (0.05) = 3.22$

يوضح الجدول (4) نتائج تحليل التباين الآحادي لمجالات الحصيلة المعرفية تبعاً لتغير سنوات الخبرة، حيث اتضح أن قيمة "ف" المحسوبة في الجدول ومقارنتها بالقيمة الجدولية أنها غير دالة إحصائياً في حين بلغت قيمة "ف" المحسوبة لكل من المجالات: التاريخي، والقانوني، والمهاري، والخططي، على الترتيب (1.44)، (1.25)، (1.50)، (3.08)، (1.21) بينما بلغت قيمة "ف" المحسوبة للمجالات مجتمعة القيمة (3.32) وهي دالة إحصائياً عند مقارنتها بالقيمة الجدولية.

الجدول (5): نتائج اختبار شيفية للمقارنات البعدية لمجالات الحصيلة المعرفية الدالة احصائياً تبعاً لمتغير سنوات الخبرة على المجال الكلي

الفئة	المتوسط الحسابي	من 1- اقل من 5 سنوات	من 5 – اقل من 10سنوات	اكثر من 10 سنوات
من 1- اقل من 5 سنوات	26.40	-	-	-4.37
من 5 – اقل من 10 سنوات	29.58	-	-	-
اكثر من 10 سنوات	30.77	4.37	-	-

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار شيفية للمقارنات البعدية لمجالات الحصيلة المعرفية الدالة احصائياً ومعرفة مصادر الفروق وفئاتها ضمن المجال الكلي، وبالنظر إلى القيم الواردة في الجدول نجد أن الفروق الدالة كانت بين فئتي الخبرة (من 1 – اقل من 5 سنوات) و(أكثر من 10 سنوات) حيث كانت هذه الدلالة لصالح فئة الخبره (أكثر من 10 سنوات) إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (30.77) بينما بلغ فئة الخبرة (من 1 – اقل من 5 سنوات) القيمة (26.40).

ثانيًا: مناقشة النتائج

1- يتضح من نتائج الجدول (1) تدور حول الاجابات الصحيحة وتكراراتها والاجابات الخاطئة وعدد تكراراتها عند افراد عينة البحث من المدربين ولاعبي المنتخبات الوطنية للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة، ان عدد تكرار الأجابات الصحيحة كانت افضل وبدلالة احصائية من عدد تكرارات الأجابات الخاطئه، حيث كان مجموع النسب المئوية على كافة مجالات الحصيله المعرفيه 52.5% وهي أكثر من النسبة المئوية لمجموع تكرار الأجابات الخاطئه والتي بلغت 47.5% وهذا ما يدل على ان هذه الفروق الاحصائيه هي لصالح الأجابات الأعلى، وهذا مما يؤكد بأن افراد عينة البحث من المدربين واللاعبين يمتلكون الكفايات المعرفيه المرتبطه بلعبة كرة الطاولة وعلى كافه المجالات بدرجه قليلة، ويرى الباحث أن هذه النتائج تعد مقبوله ومنطقيه وفقاً لاستجابات عينه افراد البحث وهذا قد يرجع الى الاهتمام المتزايد من قبل الاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاوله على المشاركة في البطولات والمنافسات العربية والدولية اكثر من الاهتمام في وضع البرامج المعرفيه لزيادة ثقافه المدربين واللاعبين أو اطلاعهم على كل ماهو جديد من العلم والمعرفة الرياضيه، اضافة الى ان هذه النتائج قد تعود لعدم مرور المدربين واللاعبين بأيه خبرات معرفية او فنية جديده او حضورهم لأيه دورة من دورات الاعداد والتأهيل والصقل المتقدمه لاكسابهم المعرفه التي تسهم في زيادة الدافعية أو الوقوف على المستجدات القانونية والثقافية الضروريه لهم. للارتقاء بالمستوى الحركي المطلوب، وهذه النتائج اشارت اليها دراسة كل من حتامله (2002م) وشمروخ (1996م).

2 - يتضح من نتائج الجدول (2) والتي تدور حول دلالة الفروق الدالة احصائياً في الحصيلة المعرفية بين مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه للاتحادات الأهليه العربيه لكرة الطاولة، أن هذه النتائج قد أشارت الى عدم وجود فروق دالة احصائياً في الصفه ما بين المدربين واللاعبين في الحصيلة المعرفيه المكتسبه من خلال التدريب اوالممارسة أوالمنافسه الرياضيه على المستوى الخارجي، ويرى الباحث ان ذلك قد يرجع الى ان هؤلاء المدربين واللاعبين يمتلكون نفس الخبرات المعرفيه والتدريبية والمهارية والقانونية والتاريخية والخططية والبدنية وغيرها، وذلك بسبب عدم إتاحة الفرصة الكافية لهم لزيادة تأهيلهم ومعارفهم المرتبطة بهذه الرياضه وعدم قيام الاتحادات الأهليه العربيه لكرة الطاولة بتنظيم ايه برامج معرفيه وثقافيه لهم لاطلاعهم على كل ما هو حديث وجديد، كما يرى الباحث إلى ان ذلك قد يرجع إلى ان هؤلاء المدربين واللاعبين قد إكتسبوا نفس الخبرات تلقائياً عند مشاركتهم في البطولات العربية، او الاقليمية، او الدولية، وان المدربين كانوا قبل توليهم مسؤولية التدريب للمنتخبات الوطنيه لاعبين ضمن هذه المنتخبات قبل إعتزالهم وانهم تزاملوا مع العديد من اللاعبين في هذه المنتخبات ولم يتلقوا اي الرعاية والأهتمام بالمجال المعرفي المتجدد والمتطور بين كل فترة وأخرى، ونظراً لان المدربين المحليين واللاعبين الوطنيين يتواجدون معاً لفترات زمنية طويله فأنهم يكتسبون من بعضهم هذه الخبرات بسبب عدم اهتمام الاتحادات الأهليه بهذا المجال الحيوي لزيادة قدراتهم التدريبية والتنافسية وعموماً فأن هذه النتائج المتواضعة هي متوقعة ومقبولة وهي تتفق ودراسة كل من حتامله (2002م) والخولي (1986م).

3- يتضح من نتائج الجداول (3، 4، 5) والتي تدور حول دلالة الفروق في الحصيله المعرفيه المكتسبه لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاوله وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي عدم وجود ايه فروق دالة احصائياً على المجالات التاريخية والقانونية والبدنية والخططية، في حين أظهرت هذه النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية على المجال المهاري ولصالح افراد عينة البحث الذين يحملون المؤهلات الدراسية اقل من الدرجه الاولى (البكالوريوس) ويرى الباحث ان هذه النتائج تعد مقبولة وذلك لأن الافراد الحاصلين على المؤهلات الدراسيه اقل من (البكالوريوس) سواءً اكانت مؤهلاتهم من حملة الدبلوم او الثانوية العامة او ما يعادلها يرغبون في تعزيز قدراتهم الفنية والتدريبية والتنافسية بكل كفاءة واقتدار للظهور في المستوى المطلوب لدى الاتحادات الأهلية العربية باعتبارها صاحبة الاختصاص في اصدار القرارات لاستمرارية المدرب في التدريب او اللاعب في اللعب ضمن عناصر المنتخب الوطني لكرة الطاولة او عدمه حيث إنّ كافة البرامج التدريبيه والبطولات التنافسيه تعتمد في المقام الأول على المجال المهاري لاحراز الانجاز والتفوق الرياضي، الأمر الذي يتطلب اثبات ذاتهم على ان لديهم القدرات والامكانات الحركية اللازمه للنهوض بالمستوى الرياضي الى اعلى المستويات الفنية خشية على مستقبلهم المهني في هذه الرياضة باعتبارها المصدر الاساس للحياة الكريمة لهم.

كما يتضح من الجدول (4) الذي يتطرق الى الفروق في الحصيلة المعرفية وفقاً لمتغيرات عددسنوات الخبره، فقد اشارت هذه النتائج عن وجود فروق ذات دلالة احصائيه بين افراد عينة البحث من المدربين واللاعبين من اصحاب الخبرة الطويله من اكثر من 10 سنوات، ولمعرفه لصالح من هذه الفروق فقد تم استخدام اختبار (شيفيه) للمقارنات البعديه لمجالات الحصيلة المعرفية، والذي اظهرت نتائجه في الجدول (5) بأن هذه الفروق كانت لصالح افراد عينة البحث من المدربين واللاعبين من اصحاب الخبرة الطويله اكثر من 10 سنوات.

ويرى الباحث ان هذه النتائج تعد منطقية اذ ان الافراد من اصحاب الخبرات الطويله في التدريب واللعب يكتسبون العديد من الخبرات الفنية والمهارية والمعرفية وغيرها افضل من غيرهم من اصحاب الخبرات القصيره او المتوسطة، وهذا قد يعود الى استمرارية الاحتكاك مع المدربين الآخرين من الدول العربية خلال لقاءاتهم معاً في البطولات والمنافسات الرسمية مما يؤدي لإكتسابهم مزيداً من المعارف المتواضعة، التي تسهم في زيادة ادراكهم وقدراتهم العقلية، كما ان الاحتكاك المستمر بين اللاعبين مع بعضهم البعض خلال البرامج التنافسيه المحدده من قبل الاتحاد العربي لكرة الطاولة واجتماعاتهم المستمرة خارج ميدان المنافسه تجعلهم يكتسبون خبرات مهاريه وبدنيه وخططيه وغيرها قد تساعدهم على تحقيق الاغراض المنشوده.

كما يرى الباحث ان استمرارية الاشتراك في البرامج التنافسيه العربية والاقليمية والدوليه والاطلاع على كافة المستجدات الحديثه في شؤون اللعبه تدفع المدربين واللاعبين الى زيادة خبراتهم وثقافاتهم واساليب ادائهم التدريبي والتنافسي وهذه النتائج تتفق مع ما اشارت دراسه كل من الحتامله (2002م) مبارك (1988م).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

في ضوء اهداف البحث وتساؤلاته فقد توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية:

أ. جاءت استجابات افراد عينة البحث من المدربين واللاعبين في الاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة على اختبار الحصيلة المعرفية وعلى كافه المجالات "بدرجة قليلة".

ب. عدم وجود فروق دالة إحصائياً فى الصفه مابين المدربين واللاعبين فى الحصيلة المعرفيه المكتسبه من خلال التدريب او المنافسة الرياضية على المستوي الخارجي.

ج. وجود فروق دالة احصائياً على المجال المهاري لمن يحملون المؤهل الجامعي ولصالح افراد العينه ممن يحملون المؤهلات الدراسيه اقل من الدرجه الجامعيه الاولى.

د. عدم وجود فروق دالة احصائيا على المجالات التاريخية والقانونية والبدنية والخططيه بين افراد عينة الدراسه.

ه. جاءت استجابات عينة البحث في اختبار الحصيلة المعرفيه على المجالين التاريخي والقانوني "بدرجة متوسطة"، في حين كانت الحصيله المعرفيه على المجال الخططي "بدرجة قليلة"، أما الحصيلة المعرفية على المجالين المهاري والبدني، كانت "بدرجة منخفضة".

و. وجود فروق دالة احصائياً بين المدربين واللاعبين لأصحاب الخبرات الطويلة اكثر من (10) سنوات حيث تميزت استجابات عينة افراد البحث من المدربين واللاعبين في اختبار الحصيله المعرفيه على أن اصحاب الخبرات الطويله في التدريب واللعب يمتلكون حصائل معرفيه في كرة الطاولة افضل من زملائهم من اصحاب الخبرات المتوسطه او القليلة.

ز. تميز اصحاب المؤهلات الدراسيه اقل من البكالوريوس في اختبار الحصيله المعرفيه في لعبة كرة الطاوله العربية افضل من زملائهم من اصحاب المؤهلات الدراسيه من البكالوريوس فأعلى وخاصة في المجال المهاري.

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات المستخلصة من البحث يوصى الباحث بما يلي:

أ- دور الاتحادات الاهلية العربيه لكرة الطاوله:

1- أهمية تطبيق الاختبار المعرفي لقياس الحصيله المعرفية لدى لاعبي ومدربي كرة الطاولة في المنتخبات الوطنيه لغايات التقويم المستمر.

2- اهمية تطبيق الأختبار المعرفي لقياس الحصيله المعرفية لدى مدربي ولاعبي الانديه الرياضيه من مختلف الدرجات.

3- ضرورة الاهتمام بالمجالات المعرفيه بكرة الطاولة، عند وضع البرامج وفقاً لما هو جديد من العلم والمعرفة لزيادة خبرات المدربين واللاعبين واكسابهم المعلومات والمعارف للنهوض بالاداء الحركي للمنافسات الرياضية.

4- ضرورة عقد الندوات والمحاضرات التثقيفية المرتبطة بشؤون لعبة كرة الطاولة لكل من المشرفين والمدربين واللاعبين لتطوير قدراتهم وزيادة دافعيتهم وللوقوف على آخر المستجدات العلميه والنظريه والتطبيقية لهذه اللعبة.

5- زيادة الاهتمام بالمجالات البدنية والمهارية والخططية عند وضع الخطط والبرامج التدريبية والتنافسيه لزيادة المعرفه واتقان الاداء الحركي بصورة متميزه لتحقيق التفوق الرياضي والانجاز في مختلف المنافسات الخارجية.

ب- دور الانديه الرياضيه في الاتحادات الاهليه العربيه لكرة الطاولة:

1- ضرورة ان تولي الاندية الرياضية من مختلف الدرجات "الاهتمام المتوازن في إعداد وتأهيل الأجهزة الفنية والتدريبية واشراك اللاعبين في اللقاءات الرسمية المحليه والعربيه ليكونوا على اطلاع دائم عن المتغيرات والتطورات التي تطرأ على اللعبه وللوقوف على افضل الاساليب والطرق التي تؤدي الى الارتقاء بالمستوى التدريبي والتنافسي".

2- ضرورة ان تقوم الاندية الرياضية بالتعاون البناء مع الاتحادات الأهليه العربية لكرة الطاوله للحصول على المعارف والمعلومات والنشرات الوثائقيه المقروءة والمسموعه والمرئيه لاكساب المدربين واللاعبين الخبرات المعرفيه المتطوره التي تسهم في زيادة الحصيلة المعرفيه بصورة دائمة.

جـ- دور الاتحاد العربي لكرة الطاوله:

1- ضرورةاهتمام الاتحاد العربي لكرة الطاولة بالمجال المعرفي من خلال وسائل الاعلام واللجنة الاعلامية في الاتحاد لتزويد المدربين واللاعبين بكل المستجدات والمتغيرات التي تطرأ على هذه اللعبة لتواكب متطلبات العصر بدرجة فائقة.

2- ضرورة العمل على تنظيم البرامج المعرفية خلال اقامة البطولات التنافسيه الرسمية العربية بكرة الطاولة لتخفيف حدة الانفعالات او ارتكاب الاخطاء غير المقصودة في هذه البطولات وللمحافظة على الثبات الانفعالي والحركي وتقديم النصح والارشاد المستمرين.

3- يقوم الاتحاد العربي لكرة الطاولة باصدار النشرات التثقيفية وتزويدها للاتحادات الاهليه العربية للوقوف على احدث التقنيات اللازمه لهذه اللعبة لزيادة الخبرات والمعارف والحصائل النظريه والعلمية والتطبيقيه المنشوده.

4- التنسيق المستمر مع الاتحاد الدولي لكرة الطاوله للوقوف على احدث تقنيات اللعبه لتزويدها لكل اتحاد أهلي لتطوير قدرات المشرفين على هذه الرياضه.

المصادر والمراجع العلمية

حسانين، محمد صبحي وعبد المنعم، حمدي. (1998). **الأسس العلمية للكرة الطائرة وطرق القياس**، القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية.

حسين، قاسم حسن وناصيف، عبد علي. (1980). **علم التدريب الرياضي**، بغداد: وزارة التربية والتعليم.

الخولي، أمين وعنان، محمود. (1999). **المعرفية الرياضية**، القاهرة: دار الفكر العربي.

علاوي، محمد حسن. (1998). **موسوعة الاختبارات النفسية للرياضين**، القاهره: مركز الكتاب للنشر.

حتامله، محمود عايد. (2002). **الحصيلة المعرفية لدى مدربي ولاعبي الكرة الطائرة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، الجامعة الأردنية،.

الوزير، احمد عبد الدايم. (2000). **المعرفه الرياضية لمعلمي التربية الرياضية بالمدينة المنورة**، السعودية.

شمروخ، نبيل. (1996). المستوى المعرفي بكرة اليد لمعلمي ومعلمات التربية الرياضية بمديريات اربد الثانية، **المجله العلميه للتربية الرياضية**، الجزيرة – القاهرة.

الشافعي، محمد. (1990). **بناء اختبار معرفي في كرة اليد لطلاب قسم التربية الرياضية بكلية التربية بالمدينة المنورة**، جامعة الملك عبد العزيز.

مبارك، أحمد فراج. (1988). **بناء اختبار معرفي في التربية البدنية لطلاب المرحلة الثانوية بنين**، دولة الكويت، رسالة ما جستير غير منشورة كلية التربية الرياضية، جامعة الزقازيق.

الاتحاد العربي لكرة الطاولة. (1994). **اطلاله تاريخية**، الرياض، السعودية.

الكردي، عصمت. (1996). تقويم فاعلية برامج وبطولات الإتحاد العربي لكرة الطاولة، **مجلة علوم وفنون الرياضة**، كلية التربية الرياضية للبنات، الإسكندرية.

درويش، كمال وأخرون. (1991). **الإدارة الرياضية والاسس والتطبيقات**، القاهره: مكتبة الجلاء الحديثه.

EL Kurdi, I. (1992). A proposed Project to Activate the Involvement of Table Tennis for Every One (for all) in Jordan, I*nternational Journal of Table Tennis Science*, August.

Lauie, L.H. (1995). *Knowledge of Physical Education and Voluntary Coaches in Hong Kong Secondary School*.

الملحق رقم (1)

اسماء الخبراء

الرقم	الاسم	الرتبة	مكان العمل
.1	د. هاشم ابراهيم	استاذ	الجامعة الأردنية / كلية التربية الرياضية
.2	د. ساري حمدان	استاذ	أمين عام المجلس الأعلى للشباب بالأردن
.3	د. عربي حمودة	استاذ	الجامعة الأردنية / كلية التربية الرياضية
.4	د. زياد الكردي	استاذ	جامعة اليرموك / كلية التربية الرياضية
.5	د. فايز أبو عريضة	استاذ	جامعة اليرموك / كلية التربية الرياضية
.6	د. حسين ابو الرز	استاذ مشارك	جامعة اليرموك / كلية التربية الرياضية
.7	م. هاني المعاني	خبير رياضي	المدير الفني للاتحاد القطري لكرة الطاولة

الملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاعزاء رؤوساء الاتحادات الاهليه العربية لكرة الطاوله المحترمين.

تحية واحتراماً وبعد،

يقوم الباحث باعداد دراسة علميه حول الحصيلة المعرفيه المكتسبه لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه في اتحاداتكم الموقره بكرة الطاوله وذلك للمساهمة في خدمه هذه الرياضه وللنهوض بالمستوى التدريبي والادائي بصورة متميزه. ونظراً لكون اتحادكم الموقر يشارك في معظم البطولات التنافسيه الرسميه العربية فأنه يرجى التكرم بالموافقه على ان يقوم المدربون واللاعبون الذين يمثلون بلادكم العزيزة تعبئة الأستمارة (الاختبار المعرفي) المرفق المعد لهذه الدراسة والتي ستسهم في اثراء هذا العمل العلمي وارسالها على عنوان الاتحاد الاردني لكرة الطاوله.

شاكرين لكم كريم تعاونكم الطيب

واقبلوا احترامي

الباحث

أ. د. عصمت الكردي

نائب رئيس الجامعة

عميد شؤون الطلبة

جامعة العلوم المالية والمصرفية

عمان – مرج الفرس - الأردن

الملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

اختبار الحصيله المعرفيه لدى مدربي ولاعبي المنتخبات الوطنيه للاتحادات الاهليه العربيه لكرة الطاوله

البيانات الشخصية

1- اسم الاتحاد:.....

الصفة أ- مدرب ☐ ب- لاعب ☐

2- المؤهل الدراسي

أ- أقل من بكالوريوس ☐

ب- بكالوريوس فأعلى ☐

3- سنوات الخبرة كلاعب

أ- اقل من 5 سنوات ☐

ب- أكثرمن 5-10 سنوات ☐

جـ- أكثر من 10 سنوات ☐

5- سنوات الخبرة كمدرب

أ - 1- 5 سنوات ☐

ب- أكثرمن 5-10 سنوات ☐

جـ- أكثر من 10 سنوات ☐

اختبار الحصيلة المعرفية

ضع دائرة حول الأجابة التي تراها صحيحة في كافة التساؤلات المدونة في الاختبار

الرقم المتسلسل	التساؤلات على مجالات البحث
-1	تم تصميم اول نموذج لطاولة لعبة كرة الطاولة عام 1890 وذلك من قبل احدى الدول التالية: أ- السويد ب- هنغاريا ج- الصين د- بريطانيا
-2	تأسس الاتحاد الدولي لكرة الطاولة عام: أ- 1921 م ب- 1924 م ج- 1926 م د- 1928 م
-3	تأسس الاتحاد العربي لكرة الطاولة عام 1956 وكان مقره: أ- الرياض ب- دمشق ج- القاهرة د- بغداد
-4	تقام بطولة العالم لكرة الطاولة مرة واحدة كل: أ- عام ب- عامين ج- ثلاث أعوام د- مرة بعد كل دورة اولمبية
-5	ادرجت كرة الطاولة ضمن دورة الالعاب الاولمبية لاول مرة في: أ- سيؤول 1988 ب- اتلانتا 1996 ج- سيدني 2000 د- اثينا 2004 م
-6	اول رئيس لمجلس ادارة الاتحاد العربي لكرة الطاولة: أ- المستشار امين ابو هيف/مصر ب- سليمان الجبهان / السعودية ج- الفريق محمد نديم / مصر د- فوزي ضياء / الاردن

الرقم المتسلسل	التساؤلات على مجالات البحث
-7	يمكن أن يتأهل الرياضيون لاية دورة اولمبية عند الفوز في احدى البطولات التالية: أ- بطولة القاهرة الدولية ب- بطولة لبنان الدولية ج- بطولة قطر الدولية د- بطولة المناطق الاسيوية
-8	فاز في بطولة فرق الرجال في البطولة العربية التاسعة التي اقيمت في الاردن عام 1984: أ- العراق ب- مصر ج- الاردن د- السعودية
-9	استضافت احدى الدول العربية بطولة العالم الثالثة عشر لكرة الطاولة عام 1939م: أ- سوريا ب- السعودية ج- لبنان د- مصر
-10	يمكن للاعب طلب الاستراحة في مباريات الفردي بواقع: أ- دقيقتين دون موافقة الخصم ب- خمسة دقائق دون موافقة الخصم ج- دقيقتين فقط تبعا لتقدير الحكم العام د- دقيقة واحدة دون موافقة الخصم
-11	اذا لم يستطع اللاعبون الموافقة على احدى الكرات المعتمدة للبطولة لدى الحكم العام فانه يتطلب منهم الموافقة على: أ- اجراء القرعة لاختيار واحدة من الكرات. ب- قبول واحدة اختارها حكم المبارة عشوائياً من ثلاثة كرات. ج- قبول واحدة اختارها الحكم العام عشوائياً. د- اختيار كرة جديدة من الطاولة المجاورة.
-12	تتسم قانونية اداء ضربة الارسال بالمرونة بسبب عدم القدرة البدنية للاعب في احدى الحالات التالية: أ- عند تقدير حكم المباراة ب- عند تقدير الحكم العام ج- عن موافقة اللاعب الخصم د- عند طلب اللاعب الخصم بتطبيق تلك المرونة
-13	يمكن ان يتلقى اللاعب النصح والارشاد في اية مباراة فردية من: أ- من اي شخص ب- من مدربة فقط ج- من اي شخص يحدد قبل المبارة د- من لاعب آخر فقط
-14	يخسر اللاعب النقطة تلقائيا في حالة اذا كانت الكرة ملعوبة: أ- لمس مضربه سطح اللعب ب- لمست اليد الحرة سطح اللعب ج- لمست اليد الحاملة للمضرب سطح اللعب د- وضع المضرب على سطح العب
-15	اذا اصطدم اللاعب بطاولة الحكم خلال المباراة وجرح ساقه فمن حقه: أ- الحصول على استراحة لمدة 10 دقائق بموافقة اللاعب الخصم. ب- الحصول على استراحة لمدة 10 دقائق بموافقة الحكم. ج- الحصول على استراحة لمدة 10 دقائق او اكثر بموافقة الحكم العام حتى أزالة آثار الدماء. د- لا يحق له طلب الاستراحة لان اصطدامه كان بسبب اهماله.
-16	يمكن ان يتلقى اللاعب النصح والارشاد في مباريات الفرق من: أ- من اي شخص ب- من المدرب فقط ج- من الاداري فقط د- من لاعب آخر فقط
-17	يمكن تطبيق نظام التعجيل او اللعب بالطريقة البديلة في حالة: أ- موافقة المدرب بعد بدء الشوط الاول ب- موافقة الحكم بعد بدء الشوط الاول ج- موافقة الحكم العام بعد بدء الشوط الاول د- موافقة اللاعبين والحكم قبل بدء الشوط الاول
-18	اذا ارتكب اللاعب مخالفة غير بالغة الخطورة فيحق لحكم المباراة اتخاذ احدى العقوبات التالية أ- الانذار برفع الكارت الاصفر ب- احتساب نقطة للخصم بعد المخالفة الاولى ج- احتساب نقطة ثانية برفع الكارت الاصفر والاحمر د- جميع ما ذكر صحيح

الرقم المتسلسل	التساؤلات على مجالات البحث
-19	اشار القانون الدولي الى أن فترات توقف اللعب لتجفيف العرق يكون: أ- بعد كل دقيقة من بداية كل شوط من اشواط المباراة. ب- بعد كل دقيقتين من بداية كل شوط من اشواط المباراة. ج- بعد كل 3 نقاط من بداية كل شوط من اشواط المباراة. د- بعد مجموع 6 نقاط في كل شوط من اشواط المبارة.
-20	يسهم تمرين دوران ولف الجذع للجانبين في تنمية: أ- مرونة مفصل الرسغ الحاملة للمضرب ب- رشاقة الجسم ج- مرونة الجذع د- مرونة الكتف
-21	اشار العلماء الى ان مفهوم السرعة الحركية هو: أ- اداء حركة في اقصر زمن ممكن ب- اداء حركة معينة في اقصى زمن ممكن ج- اداء حركة معينة في اطول مسافة ممكنة د- اداء حركة معينة في اقل مسافة ممكنة
-22	تسهم الاختبارات التقويمية في التعرف على: أ- الحالة الاجتماعية ب- الحالة الانفعالية ب- التعب والاجهاد د- حمل التدريب الرياضي
-23	اي المهارات تتطلب مرونة مفصل الكتف اكثر من غيرها: أ- الضربات القاطعة بوجهي المضرب ب- الضربات المسقطة ج- الضربات المنطورة د- الضربات الرافعة الامامية
24	من الاغراض التي يحققها تمرين ثني الجذع اماما هو: أ- مرونة الرقبة ب- مرونة العمود الفقري والجذع ذاته ج- مرونة عضلات الظهر د- مرونة مفصل الكتف.
-25	ان تناول الوجبات الغذائية قبل المبارة يعمل على تحقيق: أ- رشاقة الجسم ب- سهولة حركة الجذع ج- تقوية العضلات د- توفير الطاقة
-26	تؤدي طريقة التدريب باستخدام الحمل المستمر الى: أ- تنمية وتطوير التحمل العضلي ب- تنمية وتطوير التحمل الدوري التنفسي ج- تنمية وتطوير القوة العظمى د- تنمية وتطوير السرعة الانتقالية
-27	يؤدي الاحماء البدني والفسيولوجي الى تهيئة اللاعب: أ- ذهنياً ب- مهارياً ج- خططيا د- نفسياً
-28	من متطلبات الاداء المهاري في كرة الطاولة تحقيق ما يلي: أ- التحكم، السرعة، القوة ب- التحكم، التوافق، السرعة ب- التحكم، الدقة، الرشاقة د- التحكم، التوازن، الجلد
-29	القوة اللازمة لممارسة كرة الطاولة هي: أ- القوة المطلقة ب- القوة الانفجارية ج- القوة الثابته د- القوة الديناميكية
-30	يمكن اعتبار ان سرعة رد الفعل غير ضرورية عند اداء احدى المهارات التالية: أ- الضربة المسقطة ب- القوة الانفجارية ج- الضربة القاطعة د- الضربة الرافعة الامامية
-31	اي الاختبارات البدنية تسهم في قياس القدرة العضلية: أ- اختبار الوثب الطويل من الوقوف ب- اختبار الانطباح المائل من الوقوف ج- اختبار ثني الجذع للامام من الوقوف د- اختبار اطالة عضلات الجذع من الوقوف

الرقم المتسلسل	التساؤلات على مجالات البحث
-32	اي الاختبارات البدنية تسهم في قياس الرشاقة: أ- اختبار التوافق ب- اختبار رمي واستقبال الكرات ج- اختبار الجري والدوران ربع دورة جهة اليمين د- اختبار الوثب العمودي
-33	يؤدي التدريب الفتري مرتفع الشده الى تنمية الصفات البدنية التالية: أ- التحمل الخاص ب- السرعة ج- القوة العضلية د- جميع ما ذكر
-34	ينصح لتنمية القوة العضلية استخدام واحدة مما يلي: أ- الاشتراك في عدد من المباريات التجريبية ب- تمرينات الاثقال ج- زيادة فترة التدريب د- زيادة شدة التدريب
-35	تعتمد وقفه الاستعداد المناسبة على استخدام واحدة مما يلي: أ- مسار الكرة ونوعها واتجاهها ب- وقفة الاستعداد للخصم ج- زاوية مضرب المرسل د- زاوية مضرب الخصم
-36	تعد واحدة من الاوضاع المرتبطة بوقفة الاستعداد اكثر توليداً لاقصى قدر من القوة والدوران: أ- الوضع المربع على مسار الكرة ب- الوضع الجانبي المربع على مسار الكرة ج- الوضع الجانبي على مسار الكرة د- الوضع الابتدائي على مسار الكرة
-37	اهم جزء من اجزاء اليد الحاملة للمضرب في توليد القوة المطلوبة هو: أ- الاصابع ب- الرسغ ج- الكتف د- المرفق
-38	من العوامل المؤثرة في التحكم عند اداء الضربات السليمة هي: أ- التحكم في الطاولة ب- التحكم في الكرة ذاتها ج- التحكم في حركات القدمين د- التحكم في مساحة الملعب
-39	اي المهارات التالية لها طابع هجومي اكثر: أ- الارسال المتموج ب- استقبال الارسال المتموج ج- الارسال القصير د- الضربة الرافعة بعد الارسال المتموج
-40	اي المهارات التالية تسهم في احراز النقطة الاولى في المباراة: أ- الضربات القاطعة قصيرة المسافة ب- الضربات القاطعة طويلة المسافة ج- الضربات المنطورة د- الضربات ذات الدوران المركب
-41	من الافضل البدء بتعليم اللاعب المبتدىء احدى المهارات التالية: أ- مهارة الضربة الرافعة الامامية ب- مهارة الضربة الرافعة الخلفية ج- مهارة الضربة المدفوعة الامامية د- مهارة الضربة المدفوعة الخلفية
-42	يهدف الارسال المتطور الى تحقيق احد الاغراض التالية: أ- احراز النقاط بسهولة ب- وصول الكره الى ملعب الخصم بسهولة ج- الاعداد للضربات المتالية د- عدم لمس الشبكة
-43	ان اكثر الضربات الهجومية احرازاً للنقاط: أ- الضربة الساحقة ب- الضربة المطرقية ج- الضربة الدورانية د- الضربة القاتلة
-44	عند اداء الضربة بوجه المضرب الخلفي يجب مراعاة: أ- وضع الجسم والمحافظة على التوازن. ب- النظر الى الكرة بعد ضربها والعودة الى الوضع الطبيعي. ج- وضع القدمين والجذع واليد اليمنى. د- جميع ما ذكر صحيح.
-45	من أهم الحقائق للوصول باللاعبين الى افضل المستويات هي: أ- الاحساس بالامان في اللعب ب- السرعة وتغيير الاتجاه ج- التنويع في الدوران د- البدء في الهجوم على الطاولة

الرقم المتسلسل	التساؤلات على مجالات البحث
-46	من الضروري مراعاة النواحي الفنية التالية عند ضرب الكرة بالمضرب باستثناء واحدة: أ- تكون القدمان متباعدتين وفيهما انثناء خفيف في الركبتين. ب- تكون الذراعين متوازيتين وبعيدتين عن الجسم. ج- تكون مرجحة الذراع الضاربة في اتجاه مسار الكرة. د- تضرب الكرة من اقل ارتفاع لها ومن فوق سطح اللعب.
-47	عند ضرب الكرة بالدوران العلوي Topspin فان الكرة تتجه: أ- لاعلى ب- للامام ج- لاسفل د- لاماكن مختلفة
-48	عند ضرب الكرة بالدوران الجانبي sidespin فان ارتداد الكرة يكون: أ- لاعلى ب- للامام ج- لاسفل د- لاماكن مختلفة
-49	ان من اهم العوامل المؤثرة في خطط اللعب: أ- قيادة المباراة بصورة سليمة ب- احراز النقاط مبكراً ج- استخدام الجوانب القوية ضد الضعيفة د- الدفاع عن اللعب باستمرار
-50	من شروط الخطة الناجحة في تدريب كرة الطاولة هو: أ- التحكم والدقة في اداء المهارات الهجومية والدفاعية. ب- التحكم والدقة في الكرة فوق الطاولة وخلال مواقف اللعب المختلفة. ج- التحكم والدقة في القبض على المضرب. د- التحكم والدقة في وقفة الاستعداد المناسبة.
-51	تعتمد خطط اللعب في كرة الطاولة على: أ- اتقان المهارات الدفاعية اولاً ب- اتقان المهارات الهجومية اولا ج- اتقان ضربات الارسال اولا د- اتقان المهارات الدفاعية والهجومية
-52	اذا كان اللاعب مهاجماً فالمطلوب منه: أ- البدء بالدفاع اولاً ثم الهجوم ثانياً ب- البدء بالهجوم اولا ثم بالدفاع ثانيا ج- البدء بالهجوم خلال مواقف اللعب المختلفة د- البدء بالدفاع طيلة مواقف اللعب
-53	اذا كان اللاعب المهاجم يتميز بقوة الضربات الهجومية فيجب على اللاعب المدافع مراعاة ما يلي: أ- زيادة سرعة اللعب ب- اكساب اللعب كثيرا من البطىء ج- اعادة الكرة لترتد ارتداداً عالياً د- أ + ب
-54	تعتمد خطة اللاعب في المباريات التنافسية على احد المواقف التالية: أ- اوجه القوة المتوفرة لدى اللاعب ذاته ب- اوجه القوة المتوفرة لدى اللاعب الخصم ج- اوجه الضعف الموجودة لدى اللاعب ذاته د- اوجه الضعف الموجودة لدى اللاعب الخصم
-55	يجب على اللاعب المهاجم ان يعمل على ابعاد اللاعب المدافع: أ- منذ بداية النقاط الاولى في الشوط الاول ب- منذ بداية النقاط الاولى في الشوط الثاني ج- خلال النقاط المختلفة في اشواط المباراة د- خلال مواقف اللعب التي تتطلب ابعاده عن الطاولة
-56	يتطلب من اللاعب ان يغير خطته في اللعب اذا لم: أ- يحقق النجاح المطلوب بدرجة عالية ب- يحقق النجاح المطلوب بدرجة متوسطه ج- يحقق النجاح المطلوب بدرجة قليلة د- جميع ما ذكر صحيح.
-57	من اهم مقومات الاعداد الخططي للبرنامج التدريبي هو: أ- التدريب على المنافسة في اداء المهارات الاساسية بصورة سليمة. ب- التدريب على المنافسة في تعزيز ودقة اداء المهارات الهجومية. ج- التدريب على المنافسة في احراز النقاط مبكراً. د- التدريب على المنافسة لتعزيز الاداء الدفاعي.

الملحق رقم (4)

بسم الله الرحمن الرحيم

مفتاح الاجابه على الأختبار المعرفي لمدربي ولاعبي المنتخبات الوطنية للاتحادات الأهلية العربية لكرة الطاولة

رقم السؤال	الاجابة	رقم السؤال	الاجابة	رقم السؤال	الاجابة
1	د	20	جـ	39	د
2	جـ	21	أ	40	أ
3	جـ	22	د	41	د
4	أ	23	د	42	أ
5	أ	24	ب	43	د
6	جـ	25	د	44	د
7	د	26	أ	45	أ
8	أ	27	ب	46	د
9	د	28	أ	47	ب
10	د	29	أ	48	أ
11	ب	30	د	49	أ
12	أ	31	أ	50	د
13	جـ	32	جـ	51	جـ
14	ب	33	أ	52	ب
15	جـ	34	ب	53	أ
16	أ	35	أ	54	د
17	د	36	ب	55	أ
18	أ	37	جـ	56	أ
19	د	38	ب	57	جـ

دراسة مقارنة لأثر مساقات الجمباز والسباحة على تنمية مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية

حسن الوديان، محمد ابوكشك وماجدولين البصول، قسم التربية البدنية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

استلم البحث في 2009/11/16 وقبل للنشر 2010/9/6

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أثر مساقات الجمباز والسباحة على تنمية مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية حسب متغيرات المساق والسنة الدراسية والجامعة، وتكونت عينة الدراسة العشوائية من 150 طالبة من المسجلات في مساقات الجمباز والسباحة في الجامعات الأربعة، واستخدم الباحثان مقياس تنسي لمفهوم الذات والذي يتكون من 100 فقره موزعة على تسعة أبعاد وهي الذات البدنية والذات الأسرية والذات الاجتماعية والذات الأخلاقية والذات الشخصية ونقد الذات، الذات الواقعية، تقبل الذات، الذات الادراكية. وأظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يتمتعون بمفهوم ذات بدرجة متوسطة على جميع أبعاد المقياس، وجاءت مرتبة كما يأتي حسب أهميتها (الذات البدنية والذات الأسرية والذات الاجتماعية والذات الأخلاقية والذات الشخصية ونقد الذات والذات الواقعية وتقبل الذات والذات الادراكية). وأظهرت النتائج بالنسبة لمتغير المساق أن طالبات الجمباز تميزن بمجال الذات البدنيه عن طالبات السباحة في حين لم تظهر فروق في المجالات الأخرى، وبالنسبة لمتغير السنة الدراسية فقد ظهرت فروق في اجابات الطالبات ولصالح السنة الرابعة وفي جميع المجالات، وبالنسبة إلى متغير الجامعة فقد ظهرت فروق في اجابات الطالبات في مجال الذات البدنية لصالح اليرموك والهاشمية.

الكلمات الدالة: *مفهوم الذات، مقياس تنسي، السباحة، الجمباز.*

A Comparative Study of the Effect of Gymnastics and Swimming Courses on Improving Self-Consept among Female Students at Faculties of Physical Education in Jordan

Hassan Al Wedian, Mohammad Abu Al Kishek and Majdowleen Bsoul*: Department of Physical Education, Yarmouk University، Irbid- Jordan.*

Abstract

The purpose of study was to compare the effect of gymnastics and swimming courses on improving the self concept among females students at the faculties of Physical Education according to courses, study year, university variables. subjects were (150) female students enrolled in gymnastics and swimming classes. The Researchers used Tennessee Scale which contains 100 items distributed into nine domins physical self, family self, social self, moral-ethical self, personal self and self criticism, acual self, self satisfaction, self perception.

The results revealed significant differences between gymnastics students and swimming students in physical self in favor of gymnastics students. Therefore, no other difference was seen due to year of study differs appears in student evaluation among fourth year students in all fields and for a university variable differs appears in student evaluation in self – bodily field and specialized in favor of yarmouk and hashemite university students.

Keywords*: Self Concept, Tennessee Scale, Swimming Courses, Gymnastics Courses.*

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

مقدمة الدراسة:

تعد ممارسة الرياضة مطلبا حضاريا للجميع، حيث تعبر عن المجتمع المتطور، وهي الميدان الرحب الذي يستطيع الإنسان من خلاله الاندماج في المجتمع، وهي أداة فاعلة في توجيه الفرد التوجيه الصحيح كونها أداة حقيقية لتربيته بدنيا وصحيا وذهنيا ووجدانيا من خلال تطوير قدراته وإمكانياته الجسمية والفكرية، حيث تهتم دول العالم المتقدمة للوصول بالفرد الرياضي إلى أعلى المستويات الممكنة في النشاط الرياضي الممارس، وتعتبر الرياضة مجالا مهما للرّقي الاجتماعي والتقدم الحضاري للدول والشعوب، وتلعب دورا مهما في بناء وتطوير شخصيات الفرد.

ويؤكد كل من أبو هرجة وزغلول، (2002) وعبد المقصود (1992) أن التربية الرياضية عمليه مساعدة تعمل على التكيف السليم للفرد وتكسبه الخبرات الايجابية التي تسهم في إعداده لمواجهة المواقف المختلفة. ويبحث الجانب النفسي في المتطلبات البدنية والعقلية والانفعالية لممارسة النشاط الرياضي، كما يدرس تأثير كل لون من الانشطه الرياضية سواء كانت فردية أو جماعية على متغيرات الشخصية، فلكل نشاط رياضي خصائصه النفسية التي ينفرد بها عن غيره لما يتميز به ممارسي هذه الانشطه من ثقة بالنفس وصقل للشخصية وتنمية لمفهوم الذات.

ويُعد مفهوم الذات وتطويره من القضايا المهمة التي حاول الباحثون الوصول الى مكوناتها وتحليلها، مثل زهران (1987)، جبريل (1995)، الدليم (2003)، بخاري (2006) وعروق (1992) على انه من المفاهيم التي تأخذ حيزا هاما في مجال علم النفس لما لها من تأثير فاعل في شخصية الفرد وتكوينها، فمفهوم الذات من الأبعاد المهمة التي تكوّن الشخصية الإنسانية لما له من أثر كبير في سلوك الفرد وتصرفاته، ويلعب مفهوم الذات دورا رئيسيا في توجيه السلوك وتحديده، فالطالب الذي لديه فكره عن نفسه بأنه ذكي ومجتهد يميل إلى التصرف بناء على هذه الفكرة، والعملية أيضا تبادليه، والسلوك الذي يمارسه الفرد يؤثر في الطريقة والكيفية التي يدرك بها نفسه.

وقد أشار راتب (1997) والشناوي (2001) أن مفهوم الذات من المفاهيم الاساسية في دراسة الشخصية ويحتل جانبا مهما في ظل الدراسات النفسية والتربوية، وهو أيضا من العوامل المهمة في السلوك الإنساني وهو تقييم ذاتي للفرد لشخصيته، وهناك مجموعه من العوامل التي قد تؤثر على مفهوم الذات لدى الفرد مثل التنشئة الاجتماعية وتربيه الوالدين وتقييم الآخرين للفرد وهذه العوامل قد تؤثر على مفهوم الذات لدى الفرد بشكل سلبي فيصبح مفهوم الذات لديه سلبيا أو قد تؤثر بشكل ايجابي فيصبح مفهوم الذات لديه ايجابيا، ويعتبر مفهوم الذات من أهم الحاجات التي تحرك الدوافع نحو ممارسة الانشطه، فهو يعطي ثقة عالية بالنفس ويشعر الفرد بقيمته بغض النظر انه نشاط جماعي أو فردي.

دلت الكتابات العلمية وبالذات النفسية منها حول مفهوم الذات بأنه يمثل عنصرا أساسيا في تكوين الشخصية وهو ما يتعلق عادة بتصور الفرد عن نفسه الناتج عن خبراته في التفاعل مع الأفراد الآخرين، كما يمكن تعريف مفهوم الذات نفسيا بأنها (تكوين معرفي منظم وموحد ومتعلم للمدركات الشعورية والتصورات والتعميمات الخاصة بالذات)، يبلوره الفرد ويعتبره تعريفا نفسيا وعلى العموم فان مفهوم الذات واسع ويختلف علماء النفس في تفاصيله كما يختلف به علماء الاجتماع. فيقسم مفهوم الذات بشكل عام إلى نوعين رئيسيين هما:

المفهوم السلبي للذات: ينطبق هذا النوع من مفهوم الذات على مظاهر الانحرافات السلوكية والأنماط المضادة أو المتناقصة مع أساليب الحياة العادية، والتي تخرجهم عن الأنماط السلوكية المتوقعة من الأفراد العاديين في المجتمع والتي تجعلنا نحكم على من تصدر عنه هذه المظاهر السلوكية بسوء التكيف الاجتماعي أو النفسي فتضعه في فئة غير الأسوياء.

المفهوم الايجابي للذات: يتمثل هذا النوع من مفهوم الذات في تقبل الفرد لذاته ورضاه عنها، حيث تظهر لمن يتمتع بمفهوم ذات ايجابي صوره واضحة ومبلوره للذات يلمسها كل من يتعامل مع الفرد أو يحتك به ويكشف عنها بأسلوب تعامله مع الآخرين الذي يظهر فيه دائما الرغبة في احترامها وتقديرها والمحافظة على مكانتها الاجتماعية ودورها وأهميتها والثقة الواضحة بالنفس والتمسك بالكرامة وتقبل الفرد لذاته ورضاه عنها (بهادر، 1983).

كما أن النشاط الرياضي من الوسائل الضرورية لبناء شخصية الفرد وتربيته تربيه كاملة واستغلال العديد من الدوافع الطبيعية الموجودة لديه، إذ أن النشاط الذي الذي يمارس بصوره منتظمة وفق أسس وقواعد محدده يمكن أن يساهم في تغيير كثير من المفاهيم والاتجاهات والدوافع وان يزود الطلبة بالمهارات والخبرات الاساسيه في المجال الرياضي وهذا يعد عنصرا هاما في تحقيق هدف التربية الرياضية المتمثل في تحقيق النمو الشامل المتكامل والمتوازن للفرد (الكردي، 1983).

فشخصية الفرد تتاثر في المواقف التنافسية فتارة يكون الفرد فيها فائزا وأخرى خاسرا وثالثه متعادلا، وهذه المواقف كما ذكرنا كفيله بالتأثير في شخصيه الرياضي وتجعله يقدر ذاته ويضعها موضعها الحقيقي بالنسبة للآخرين سواء كان ايجابيا أو سلبيا، ويشير علاوي (1989) بهذا الصدد حول المفهوم الايجابي للذات انه يلعب دورا هاما في تحقيق التفوق الرياضي، وان اللاعب صاحب مفهوم ذات ايجابي يشعر بان لديه ذات قويه تعمل بكفائه وان الأداء الجيد ينتج عن مثل هذا التفاعل، أما مفهوم الذات السلبي فيشير أبو شمه (1995) إلى أن ذلك يؤثر في

انخفاض مستوى الأداء الرياضي حيث أن اللاعب عندها يمارس إحساسا سلبيا بالخبرة بمعنى انه عندما يحدث تصارعا مع الذات وتضاربا بدرجه قد تصل إلى حد تجنب ممارسه النشاط الرياضي. ويرى الباحثين بان طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات قد يتأثرن من خلال انخراطهن بالمساقات العملية مما ينعكس على مفهومهن لذاتهن.

وتُعد رياضتا الجمباز والسباحة من الرياضات الفردية المهمة في المجال الرياضي لما تتطلبه هذه الألعاب من توافر لعناصر اللياقة البدنية المختلفة والمقومات الحركية، وتعتبر رياضه الجمباز مثلا من الألعاب التي تساهم في إشباع حاجات الفرد وتلائم جميع المراحل العمريه، فهي تعمل على تزويد اللاعب بالمهارات، وتنمية عناصر اللياقة البدنية والحركية، كما أن هناك اختيارات بالنسبة للجنس مثل الجمباز الإيقاعي والفني للأنسات وأنشطة الجمباز الفني الفردي والجماعي والاكروباتيك الأرضي للرجال بالاضافه إلى الانشطه التي يشترك فيها كلا الجنسين، ولأنشطة الجمباز أهميه أيضا في تزويد الفرد بالمهارات التي تستمر معه ليمارسها في المستقبل للمحافظة على الصحة وتطوير قدراته البدنيه والنفسية والاجتماعية شحاته، (1999)، شحاته (2003)، دويدار (1992) وسالم (1990).

أما السباحة فهي إحدى الرياضات المائية بل هي أساس هذه الرياضات، فقد أصبح تعليم السباحة ضرورة حتمية فهي الرياضة التي تغطي جميع أغراض التربية الرياضية والنواحي النفسية والاجتماعية والانسانيه والبدنية، كذلك فأن السباحة من الفعاليات المهمة التي من الممكن لكلا الجنسين ممارستها بكافة المراحل العمرية حتى ينالوا من فوائدها الصحية والترفيهية والنفسية والعلاجية إقتداء بقول سيدنا عمر رضي الله عنه "علموا أولادكم السباحة والرماية وان يثبوا على الخيل". ومن ناحية أخرى فالسباحة تقوم بتنظيم عملية التنفس وتنشيط الجهاز الدوري وتساعد على الهضم وتشترك فيها جميع عضلات الجسم والعمود الفقري، وكثيرا ما تساعد في إزالة تشوهات الجسم مثل انحناء الظهر وتقوس العظام ومن هنا تعد السباحة الرياضة المتكاملة التي لا تعادلها رياضه لنمو التكوين الجسمي المثالي قط (2000)، رزق (2003)، الخولي (1995).

ويرى الباحثان أن رياضتي الجمباز والسباحة قد تعملان على تنميه الخصائص النفسية والعقلية والثقة بالنفس وتنميه مفهوم الذات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف إلى مفهوم الذات لدى طالبات الجمباز والسباحة في كليات التربية الرياضية في الجامعات الاردنيه، فقد جمعت بين مفهوم الذات للجمباز والسباحة ثم قارنت بينهما، حيث يعتبر الباحثين مفهوم الذات من المواضيع النفسية المهمة التي قد تؤثر في استجابة الفرد للمواقف المختلفة، فقد أشار Robart روبرت (1981) الى أن الرياضيين الذين يملكون مستوى منخفض من تقدير الذات سوف تكون استجاباتهم سلبية وخاطئه.

ويرى صوالحه (1990) أن مفهوم الذات يعمل قوّة موجهة ودافعة لسلوك الفرد حيث تدفع المفاهيم الايجابية لذات الفرد لمواجهة الحياة واقتحام المواقف الجديدة بشجاعة، في حين يشعر ذوي المفاهيم السلبية عن شعورهم بالفشل والعجز ويتصرفون وفق ذلك، لذا فان مفهوم الذات الايجابي يجعل الفرد أكثر ثقة وفاعليه في أدائه وسلوكه وصولا الى تحقيق أهدافه.

في حين يشير راتب (1990) وسرور (2003) إلى أن هدف مفهوم الذات الايجابي هو تحقيق الذات فالشخص الذي يحقق ذاته المشغل بكل امكاناته وقدراته، وأن قيمه الفرد لذاته هو مفتاح الدافعية له.

ونظرا لأهمية مفهوم الذات في المجال الرياضي فقد قام العديد من المهتمين بدراسة مفهوم الذات من اتجاهات مختلفة، وقد أثبتت الدراسات أهمية مفهوم الذات في المجال الرياضي، وبما أن الباحثين وجدوا ندرة في الدراسات التي تجمع بين مفهوم الذات لفعاليات السباحة والجمباز وهما لعبتان فرديتان مغلقتان، فكان التوجه للقيام بهذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن هناك فروقًا كبيرة بين الطالبات الممارسات لفعاليات الجمباز والسباحة، حيث ترى بعض الطالبات على الرغم من ممارستها الأولى لهذه المهارة تتفوق على زميلاتها من الطالبات الأخريات في حين ان بعض الطالبات يكن مترددات ويسودهن الخجل او الخوف لعدم قناعتهن باللباس الخاص بهذه الرياضات مثلا، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهميه مفهوم الذات على مستوى أداء اللاعبين وان اللاعبين الذين يمتلكون مفهوم ذات جيد يظهرون مستوى أفضل من غيرهم،لذلك فان عدم امتلاك اللاعبين مفهوم ذات جيد قد تشكل عائقا في تقدمهم بالرغم من المستوى التدريبي الجيد لهم.

وتعتبر مساقات الجمباز والسباحة من أهم المساقات الاجبارية التي تطرح في كليات التربية الرياضية في الأردن لتميزهما بالحركات الفنية ذات الطابع الحركي والجمالي والانسيابي، ولما تتميز به حركات كل من المهارتين من حركات مغلقة، وقد لاحظ الباحثان من خلال الزيارات المتعددة للفصول الدراسية على مدارس التربية والتعليم (القطاع الحكومي) بأن هذه المهارات لم تلق الأهمية كبقية الألعاب والمهارات الأخرى

لما تتميز به هذه الألعاب، ولصعوبتها، وبسبب عدم وجود امكانات من مسابح وأجهزة جمباز ومختصين، حيث لا يوجد هناك فكره واضحة للطالبات في المدارس عن مهارات الجمباز والسباحة، وهنا تتبلور المشكلة حيث أن مثل هذه الرياضات يجب البدء بها في سن مبكرة لصعوبتها ودقة الأداء فيها لما تتطلبه من ناحية تنسيقية عالية بين الجهازين العصبي والعضلي، وهنا سنبحث عن مفهوم الذات لفعاليات السباحة والجمباز. وتأثير مساقات الجمباز، ومساقات السباحة، على تنميه مفهوم الذات لدى الطالبات، وبما أن هذه المساقات اجبارية وتعد متطلبات أساسيه في كليات التربية الرياضية وبما ان هذه الرياضات تمتاز بالدقة والصعوبة فقد نكشف منها تاثيرها على مفهوم الذات خلال المرحلة الجامعية, لذا حدا الباحثين إجراء هذه الدراسة للوقوف على إمكانية تعميم نتائجها.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم الذات من وجهة نظرة الطالبات المسجلات في مساقات الجمباز والسباحة بكليات التربية الرياضية في الجامعات الاردنية.
- التعرف على اثر متغير نوع المساق (جمباز أو سباحة) على درجة مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية.
- التعرف على اثر متغير الجامعة (الأردنية، الهاشمية، اليرموك، مؤته) على درجة مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية.
- التعرف على اثر متغير السنة الدراسية (أولى، ثانية، ثالثة، رابعة) على درجة مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية.

تساؤلات الدراسة:

اولا: ما هو مفهوم الذات من وجهة نظر الطالبات المسجلات في مساقات الجمباز والسباحة بكليات التربية الرياضية في الجامعات الاردنية؟.

ثانيا: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 05.) لمفهوم الذات من وجهة نظر طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير المساق (جمباز، سباحة)؟.

ثالثا: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 05.) لمفهوم الذات من وجهة نظر طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير السنة الدراسية (أولى، ثانية، ثالثة، رابعة)؟.

رابعا: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 05.) لمفهوم الذات من وجهة نظر طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير الجامعة؟.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم الذات: إدراك الشخص لنفسه كشخص مستقل له كيان منفصل عن غيره ويتمتع بقدرات إنسانيه محدده ومواصفات خاصة. الريماوي (1993).

الدراسات السابقة

تم الاطلاع على مجموعه من الدراسات السابقة والتي أجريت بالبيئة العربية والأجنبية، وقد لاحظ الباحثين عدم وجود الدراسات التي تجمع ما بين الجمباز والسباحة وعلاقتهما بمفهوم الذات وهذه بعض الدراسات التي تناولت أثر ممارسة الأنشطة والألعاب الرياضية على مفهوم الذات.

وفي دراسة عرابي، واخرون (1994) التي هدفت إلى التعرف على تأثير برنامجي للسباحة على مفهوم الذات عند تلميذات مرحلة التعليم الأساسي في الأردن، كذلك التعرف على تأثير برنامج للرسم على مفهوم الذات عند تلميذات مرحلة التعليم الأساسي في الأردن وكانت نتائج هذه الدراسة أن برنامج نشاط السباحة لم يحدث نشاطا إيجابيا على مفهوم الذات عند التلميذات في حين كان لبرنامج الرسم تأثير إيجابي في مفهوم الذات وبناء على ذلك جاءت التوصيات منسجمة مع هذه الاستنتاجات من حيث الاهتمام بالإعداد النفسي في المرحلة العمرية قيد الدراسة، واستخدام الوسائل والأساليب المختلفة التي تسهم في زيادة التعرف على الذات وتعزيزها، وأيضا زيادة الوقت المخصص للدورات اللامنهجية التعليمية وذلك للأنشطة المختلفة.

قام كاميل (Kamille، 1997) بدراسة هدفت إلى تعّرف أثر برنامج تدريبي للياقة البدنية على عناصر اللياقة البدنية وعلى مفهوم الذات الكلي وكذلك فحصت الدراسة فيما إذا كانت الرغبة تتنبأ بالتغيرات على مفهوم الذات ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (45) ذكور

و(17) إناث ممن شاركوا في برنامج لياقة تدريبي يشمل: الجري، وتكوين العضلات، ونشاطات فردية وجماعية وقد أظهرت نتائج الدراسة حدوث تحسن في عناصر القوة والتحمل والمرونة، إضافة إلى أن البرنامج أثر إيجابيا على مفهوم الذات الجسمية عند كلا الجنسين.

وفي دراسة لأفري ولينورد (Avary and Leonard، 1997) هدفت لتعّرف أثر برنامج تدريب القوة لمدة (8) أسابيع على مفهوم الذات والفاعلية الذاتية للأطفال. اشتملت عينة الدراسة على (24) من الذكور والإناث ثم قسمت عينة الدراسة إلى مجموعتين الأولى تجريبية وعددها (15) والثانية ضابطة وتبلغ (9) وتتراوح أعمار أفراد العينة بين (7-12) عاما. وقد استخدم الباحث مقياس مفهوم الذات (the Martinek – Zaichowshy self-concept scale) (MZSCS) للأطفال. وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر للبرنامج على مفهوم الذات والفاعلية الذاتية بينما كان له أثر ايجابي على القوة.

وفي دراسة قام بها هوتزلر وشاشام (hotzler and chacham، 1998) حول أثر برنامج للسباحة على مستوى التكيف ومفهوم الذات لدى الممارسين للسباحة حيث استخدم الباحثان لقياس (martinek - zaichtosky) على عينة البحث وبعد تطبيق البرنامج لمدة 6 أشهر وإجراء الاختبارات القبلية والبعديه لوحظ الأثر الايجابي والواضح لبرنامج السباحة على مفهوم الذات وذلك لصالح الاختبار البعدي.

و أجرى كوسار وآخرون (Kosar and others 1998) دراسة هدفت لتعّرف اثر برنامج للرقص الإيقاعي لمدة (8) أسابيع على مفهوم الذات البدني والرضا عن صورة الجسم، حيث تكونت عينة الدراسة من (45) طالبة جامعية، ولقياس مفهوم الذات استخدم مقياس Physical self-perception profile (PSPP) وكذلك استخدم مقياس تصور الجسم The Berscbeid، Walster and Bobrnsted Questionnair (BWB)، وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر للبرنامج على مفهوم الذات البدني والرضا عن صورة الجسم.

وفي دراسة ايبك وقبن (Ebbeck and Gibbons, 1998) هدفت لتعّرف أثر برنامج التحديات البدنية في بناء الفريق Team Building Through Physical Challenges Program (TBPC) على مفهوم الذات، تكونت عينة الدراسة من (58) طالبا و(62) طالبة من صفوف السادس والسابع، حيث تم تقسيم أفراد العينة إلى مجموعتين (ضابطة وتجريبية) ومن ثم تطبيق البرنامج (TBPC) على المجموعة التجريبية بينما خضعت المجموعة الضابطة لبرنامج عادي، ولقياس مفهوم الذات استخدم مقياس (Self-Perception Profile (SPP، وأشارت النتائج إلى أن أفراد المجموعة التجريبية يتمتعون بدرجة عالية من مفهوم الذات وأنهم يتمتعون أيضا بكفاءة رياضية وقبول اجتماعي أفضل من أفراد المجموعة الضابطة.

وفي دراسة ألفيرمن وستول (Stool and Alfermann, 2000) هدفت لتعّرف أثر التمرينات البدنيه على مفهوم الذات وذلك من خلال تجربتين ميدانيتين لمدة ستة شهور حيث تم توزيع أفراد العينة على التجربتين فقد تكونت التجربة الأولى من مجموعتين الأولى تجريبية وبلغ عددهم 39 (11 ذكور و28 من الإناث) وكانت المجموعة الثانية ضابطه حيث تكونت من 24 (13 ذكور و11 من الإناث) أما بالنسبة للتجربة الميدانية الثانية فقد تم تقسيم أفرادها إلى مجموعتين أيضا، الأولى تجريبية وبلغ عدد أفرادها 183 (50 ذكور و133 من الإناث) وتكونت المجموعة الضابطة من 93 (24 من الذكور و69 من الإناث) وقد تم استخدام مفهوم تنسي حيث تم قياس مفهوم الذات لأفراد العينة قبل وبعد المشاركة في البرنامج وقد أشارت النتائج إلى وجود أثر للبرنامج على تحسين مفهوم الذات وخاصة أفراد المجموعتين التجريبيتين.

وقام أبو عيد (2004) بدراسة بعنوان اثر برنامج تعليمي في السباحة على تطوير مفهوم الذات والمستوى المهاري لدى الأفراد ذوي التحديات الحركية، وقد هدفت إلى بناء برنامج تعليمي في السباحة لمعرفة أثره على مفهوم الذات لدى العينة المكونة من 14 معاقا وقد استخدم الباحث مقياس مفهوم الذات لجمع البيانات وإجراء اختبارات قبليه وبعديه للمستوى المهاري في السباحة، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلاله احصائيه بين الاختبارين القبلي والبعدي لمقياس مفهوم الذات لصالح البعدي ووجود فروق لصالح البعدي في المستوى المهاري في السباحة.

قام جرار (2005) بدراسة هدفت إلى تعّرف اثر برنامج تعليمي مقترح في السباحة على مفهوم الذات ومستوى الأداء لدى المشاركين في دورات السباحة التي تقيمها الجامعة الاردنيه على عينه قوامها 46 مشارك تم اختيارهم بالطريقة العمديه وتم اختبارهم بمقياس قبلي وبعدي واستخدم الباحث مقياس تنسي لمفهوم الذات ووجد أن هناك فروق بين القبلي والبعدي على مجالات الذات الاخلاقيه والذات الشخصية والذات الاسريه.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح أن مفهوم الذات من المواضيع المهمة التي تناولها الباحثون من خلال عدة اتجاهات، وان هناك تحسن في مستوى مفهوم الذات نتيجة المشاركة في برامج التدريب الرياضي وان معظم الدراسات تشير إلى وجود فروق داله إحصائيا في مفهوم الذات بين الممارسين وغير الممارسين ولصالح الممارسين للانشطه الرياضية والى تحسن في مستوى مفهوم الذات نتيجة الاشتراك في الألعاب الرياضية كما لاحظ الباحثين أن غالبيه الدراسات استخدمت المنهج المسحي بالاضافه لاستخدام بعض الدراسات التي اهتمت بدراسة اثر التدريب الرياضي على مفهوم الذات بطريقه المنهج التجريبي.

ويرى الباحثان ان الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة كونها تتطرق إلى المقارنة بين مفهوم الذات من وجهة نظر الطالبات المسجلات في مساقات الجمباز والسباحة ومن حيث مجتمع الدراسة،كليات التربية الرياضية في الجامعات الاردنية والتي لم يتطرق إليه من قبل الباحثون وبذلك قد تكون هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تبحث في هذا الموضوع.

إجراءات الدراسة:

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية، والبالغ عددهن (1285) طالبة، يمثلن أربع جامعات وهي:(الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، الجامعة الهاشمية، وجامعة مؤتة).

عينة الدراسة:

قام الباحثان باختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة،حيث بلغت عينة الدراسة (150) طالبة، مشكّلةً ما نسبته (11.67%) من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	المستويات	عدد الطالبات	
		العدد	النسبة
المساق	جمباز	79	%52.67
	سباحة	71	%47.33
المجموع		150	%100.00
السنة الدراسية	سنة أولى	37	%24.67
	سنة ثانية	60	%40.00
	سنة ثالثة	38	%25.33
	سنة رابعة	15	%10.00
المجموع		150	%100.00
الجامعة	الأردنية	18	%12.00
	اليرموك	49	%32.67
	الهاشمية	26	%17.33
	مؤتة	57	%38.00
المجموع		150	%100.00

أداة الدراسة:

تم استخدام مقياس تنسيوالذي تم وضعهمن قبل قسم الصحة النفسية لولاية تنسي عام 1955 في أمريكا، وتم تطويره في شكله الحالي من قبل وليم تنسي 1965 واعد صورته للعربية علاّوي وشمعون عام 1978، وتكون المقياس من (100) عبارة وصفية ويشتمل على 9 مجالات. ملحق رقم (1)

تصحيح المقياس:

تم استخدام مقياس خماسي التدريج لقياس درجة مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية وهي (لا تنطبق علي تماماً، لا تنطبق علي غالباً، تنطبق أحياناً وأحياناً لا تنطبق، تنطبق علي غالباً، تنطبق علي تماماً)، وتم إعطاء التقديرات الرقمية التالية (1، 2، 3، 4، 5)، في حالة الفقرات الايجابية، وعكسها في حالة الفقرات السلبية. وقد تم استخدام التدريج التالي لتحديد درجة مفهوم الذات:

أقل من 2.50 درجة مفهوم الذات لا ينطبق.

من 2.50 – 3.49 درجة مفهوم الذات ينطبق أحياناً وأحياناً لا ينطبق.

من 3.50 – 5.00 درجة مفهوم الذات ينطبق.

صدق المقياس:

تم التحقق من الصدق الظاهري للمقياس، وذلك بعرضه على لجنة من المحكمين، تألفت من (5) محكمين مختصين وذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية وجامعة مؤته والجامعة الاردنيه والمسؤولين وذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة الجامعات (ملحق رقم 2)، وبناءً على ملاحظاتهم المشتركة التي كان يجمع عليها خمسة من المحكمين، تم حذف وتعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة، وأصبح المقياس في صيغته النهائية مكون من (99) فقرة تتوزع على (9) مجالات وهي الذات البدنية والذات الأسرية والذات الاجتماعية والذات الأخلاقية والذات الشخصية والذات الادراكية وتقبل الذات والذات الواقعية ونقد الذات.

ثبات المقياس:

للتحقق من ثبات المقياس، قام الباحثان بحساب معاملات الثبات له من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة ومن ثم اعادة تطبيقه، وبفارق زمني أسبوعين بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني، حيث تكونت من (22) طالبة. وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين تقديرات أفراد العينة الاستطلاعية بين نتائج التطبيقين، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.85 – 0.92) للمجالات، و(0.88) للاستبيان الكلي، كما تم حساب قيم معاملات الاتساق الداخلي بطريقة كرونباخ ألفا، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات بين (0.83 – 0.89) للمجالات، و(0.86) للاستبيان الكلي، وجدول (2) يوضح قيم معاملات الثبات للمجالات بطريقة معامل ارتباط بيرسون، وطريقة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي.

جدول (2): قيم معاملات الثبات لمجالات الاستبانة بطريقة معامل ارتباط بيرسون وطريقة كرونباخ ألفا

الرقم	المجال	معامل ارتباط بيرسون	معامل الاتساق الداخلي
1	الذات الواقعية	0.86	0.85
2	تقبل الذات	0.89	0.87
3	الذات الادراكية	0.88	0.87
4	الذات البدنية	0.88	0.85
5	الذات الأخلاقية	0.86	0.83
6	الذات الشخصية	0.87	0.86
7	الذات الأسرية	0.85	0.84
8	الذات الاجتماعية	0.92	0.89
9	نقد الذات	0.90	0.88
	المقياس ككل	0.88	0.86

بعد التأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة، وبعد مخاطبة رؤساء الجامعات الاردنية للحصول على اذن توزيع الاستبيان لجمع المعلومات, وتحديد عينة الدراسة، قام الباحثين بتوزيعه على أفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال زياراتهم للجامعات ومقابلتهم أفراد عينة الدراسة شخصياً، وتوضيح التعليمات شفوياً إضافة للتعليمات المكتوبة على المقياس، وطلب منهم إبداء رأيهم في كل فقرة من فقرات المقياس لغرض معرفة وتحديد مفهوم الذات لديهن. حيث تم توزيع (175) نسخة من المقياس، واستعاد الباحثين (150) نسخة. وهي تمثل جميع أفراد عينة الدراسة التي خضعت للتحليل الإحصائي.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير المستقل وهو: دراسة المساقات وله مستويين(مساق 1 ومساق2): (دراسة مساقات الجمباز، ودراسة مساقات السباحة).

ثانياً: المتغيرات الوسيطة وهي:

- **السنة الدراسية:** ولها أربع مستويات: (سنة أولى، سنة ثانية، سنة ثالثة، سنة رابعة).
- **الجامعة:** ولها أربع مستويات: (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، والجامعة الهاشمية، وجامعة مؤتة).

ثالثاً: المتغير التابع: مستوى ودرجة مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية.

التحليلات الإحصائية:

قام الباحثين باستخدام التحليلات الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. اختبار (t) لاختبار الفروق بين متوسطات العينات المستقلة.
3. تحليل التباين الأحادي.
4. اختبار شيفيه ('Scheffe للمقارنات البعدية).

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما هو مفهوم الذات من وجهة نظر الطالبات المسجلات في مساقات الجمباز والسباحة بكليات التربية الرياضية في الجامعات الاردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية لأثر دراسة مساقات الجمباز والسباحة على تنمية مفهوم الذات على مجالات الدراسة والأداة الكلية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (3).

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفهوم الذات من وجهة نظر الطالبات المسجلات في مساقات الجمباز والسباحة بكليات التربية الرياضية في الجامعات الاردنية على مجالات الدراسة والأداة الكلية مرتبة تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الرتبة
1	الذات الواقعية	3.05	0.51	الرابعة
2	تقبل الذات	2.99	0.47	الثامنة
3	الذات الإدراكية	3.02	0.43	السادسة
4	الذات البدنية	3.19	0.51	الأولى
5	الذات الأخلاقية	3.03	0.39	الخامسة
6	الذات الشخصية	3.01	0.42	السابعة
7	الذات الأسرية	3.13	0.49	الثانية
8	الذات الاجتماعية	3.06	0.47	الثالثة
9	نقد الذات	2.96	0.60	التاسعة
	المقياس الكلي	3.07	0.34	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (3) أن المجال الأول "مجال الذات البدنية" قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.19) وانحراف معياري (0.51)، وجاء المجال السابع "مجال الذات الأسرية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.13) وانحراف معياري (0.49)، أما المجال التاسع "مجال نقد الذات" فقد احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (0.61)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على الأداة الكلية (3.07) بانحراف معياري (0.34) وهو يقابل التقدير بدرجة تنطبق أحياناً وأحياناً أخرى لا تنطبق، ويظهر مما سبق أن الذات البدنيه كانت بالمرتبة الأولى بحكم أن الطالبات ممارسات للنشاط الرياضي بصفتهن طالبات في كليات التربية الرياضية والاهتمام الطبيعي بالجسم واللياقة البدنيه، أما أدنى متوسط حسابي فكان لمجال نقد الذات،لأنه وكما نعرف لا أحد ينقد ذاته أو يظهر سلبياته فكل شخص يحاول أن يداري عن سلبياته حتى في داخله لا ينقد ذاته، وهذا يدل على أن الطالبات لديهن مفهوم ذات متدن باتجاه نقد ذواتهن حيث أن هذا التوجه يكون من شخصيات أخرى محيطة بالطالبات، ويظهر أيضا أن مستوى مفهوم الذات جاء بدرجة متوسطة مما يعني أن مستوى مفهوم الذات لدى الطالبات يتجه نحو الوسط مما يقتضي رفع هذا المفهوم إلى درجة أعلى، ويرى الباحثين إلى أن السبب هو المسؤوليات الواسعة التي تقع على الطالبات من تحمل المسؤولية وأعباء الحياة المختلفة، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تفرض على الطالبات نوعا من القيود التي لا تتيح المجال الكافي لها لممارسة الأنشطة كما يعزى السبب في ذلك إلى خبرات النجاح والفشل لدى الطالبات أثناء ممارستهن الألعاب المختلفة، حيث أن خبرات النجاح تؤدي إلى تكوين مفهوم ذات إيجابي وعالي لدى اللاعبات وخبرات الفشل تؤدي إلى تكوين مفهوم ذات متدني لديهن. فقد

أشارت العديد من الدراسات إلى أهميه مفهوم الذات على مستوى أداء اللاعبين وان اللاعبين الذين يمتلكون مفهوم ذات جيد يظهرون مستوى أفضل من غيرهم، متفقا مع ما أشارت إليه دراسات عبد الظاهر (1990) وإسماعيل (1982) وجردانه (1984).

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات الطالبات على فقرات مجالات الدراسة حيث كانت على النحو التالي:

المجال الأول: مجال الذات البدنية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (4).

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات الطالبات على مجال الذات البدنية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	امتلك جسماً جميلاً	3.52	1.49	السادسة
2	أحب أن أبدو وسيماً وأنيقاً في كل الأوقات	3.59	1.49	الرابعة
3	أنا شخص جذاب	3.53	1.32	الخامسة
4	أنا مثقل بأوجاع والآلام	2.89	1.38	الرابعة عشرة
5	اعتبر نفسي شخصاً عاطفياً	3.64	1.39	الثالثة
6	أنا شخص مريض	2.45	1.54	الثامنة عشرة
7	لست بديناً جداً أو نحيفاً جداً	3.31	1.59	التاسعة
8	لست طويلاً جداً أو قصيراً جداً	3.44	1.45	الثامنة
9	أحب مظهري أن يكون بنفس الطريقة التي هو عليها	3.65	1.46	الثانية
10	لا أشعر إنني على ما يرام كما يجب	2.96	1.38	الثالثة عشرة
11	بودي أن أغير بعض الأجزاء من جسمي	2.57	1.53	السابعة عشرة
12	يجب أن يكون لدي جاذبية أكثر	3.03	1.32	الحادية عشرة
13	اعتني بنفسي جيداً من الناحية البدنية	3.45	1.50	السابعة
14	اشعر إنني على ما يرام معظم الوقت	3.23	1.24	العاشرة
15	أحاول أن أهتم بمظهري	3.89	1.45	الأولى
16	مستوى أدائي الرياضي ضعيف	2.68	1.37	السادسة عشرة
17	غالباً ما أتصرف كما لو كنت غير ماهر	2.97	1.31	الثانية عشرة
18	نومي قليل	2.71	1.27	الخامسة عشرة
	المجال ككل	3.19	0.51	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (4) أن الفقرة رقم (15) والتي نصت على "أحاول أن أهتم بمظهري" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (1.45)، وجاءت الفقرة رقم (9) والتي كان نصها "أحب مظهري أن يكون بنفس الطريقة التي هو عليها" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (1.46)، بينما احتلت الفقرة رقم (6) والتي نصت على "أنا شخص مريض" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (1.54)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (3.19) وانحراف معياري (0.51)، وهو يقابل تقدير درجة تنطبق أحياناً وأحياناً أخرى لا تنطبق، يظهر مما سبق أن مستوى مفهوم الذات كان متوسطاً، حيث يعبر مفهوم الذات عن فكرة الشخص عن نفسه وتقييمه لخصائصه الشخصية واتجاهاته ووضعه الاجتماعي، كما تمثل صورة الجسم أهمية كبيرة بالنسبة لصورة الفرد عن ذاته ومفهومه عنها مثل شعوره بامتلاكه جسماً سليماً، وظهوره بمظهر وسيم وأنيق في كلّ الأوقات ومحاولته أن يهتم بمظهره، أما بالنسبة للفقرة (6) التي نصت على "أنا شخص مريض" فنحن نرى دائما بأنه لا أحد يعترف بمشاكله المرضية ويحاول أن يظهر بأحسن حال خاصة إذا كان الشخص رياضي وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه أبو حليمة (1989) التي أشارت نتائجه الى أن البرنامج يؤثر في الذات البدنية، وتختلف هذه النتائج مع ما توصل إليه أبو شمة (1995)، بأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند لاعبي كرة السلة تعزى لمتغير الدراسة.

المجال الثاني: مجال الذات الأخلاقية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (5).

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات الطالبات على مجال الذات الأخلاقية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
19	أنا شخص مهذب	3.69	1.55	الثانية
20	أنا شخص متدين	3.30	1.26	السابعة
21	أنا شخص أمين	3.88	1.61	الأولى
22	أنا فاشل أخلاقياً	2.17	1.62	السابعة عشرة
23	أنا شخص سيء	2.43	1.57	الثالثة عشرة
24	أنا شخص ضعيف من الناحية الأخلاقية	2.22	1.63	الخامسة عشرة
25	أنا راضٍ عن سلوكي الأخلاقي	3.58	1.59	الرابعة
26	أنا متدينٌ كما أريد أن أكون	3.13	1.34	العاشرة
27	أنا راضٍ عن صلتي بالله	3.40	1.55	السادسة
28	بودي أن أكون جديراً بالثقة أكثر من ذلك	3.05	1.39	الحادية عشرة
29	لا يجب أن أقول مثل هذه الأكاذيب الكثيرة	3.23	1.45	التاسعة
30	أنا مخلص نحو ديني في كل يوم من حياتي	2.74	1.49	الثانية عشرة
31	افعل ما هو صواب معظم الوقت	3.41	1.27	الخامسة
32	أحاول أن أتغير عندما أعرف أنني أقوم بأشياء خاطئة	3.24	1.13	الثامنة
33	استخدم أحيانا وسائل غير مشروعة لشق طريقي	3.66	1.42	الثالثة
34	افعل أحيانا أشياء سيئة جداً	2.36	1.47	الرابعة عشرة
35	أجد صعوبة في أن افعل ما هو صحيح	2.21	1.28	السادسة عشرة
	المجال ككل	3.03	0.39	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (5) أن الفقرة رقم (21) والتي نصت على "أنا شخص أمين" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (1.61)، وجاءت الفقرة رقم (19) والتي كان نصها "أنا شخص مهذب" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (1.55)، بينما احتلت الفقرة رقم (22) والتي نصت على "أنا فاشل أخلاقياً" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.17) وانحراف معياري (1.62)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (3.03) وانحراف معياري (0.39)، وهو يقابل التقدير بدرجة تنطبق أحياناً وأحياناً أخرى لا تنطبق، يرى الباحثين انه يمكن ان تعزى هذه النتيجة الى أن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والدين كان لها التأثير الأكبر على الطالبات وعلى سلوكهن وتعاملهن مع الآخرين، وذلك يعكس أثر التربية والسلوك والبيت، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة جرار (2005)، في أن هناك فروق بين القياس القبلي والقياس البعدي على مجال الذات الأخلاقية ولصالح القياس البعدي.

المجال الثالث: مجال الذات الشخصية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (6).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات الطالبات على مجال الذات الشخصية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
36	أنا شخص مرح	2.92	1.37	الثالثة عشرة
37	لدي قدرة في ضبط النفس	3.52	1.42	الأولى
38	أنا شخص هادئ وسلس	3.25	1.21	السابعة
39	أنا شخص حقود	3.36	1.33	الرابعة
40	أنا لا شئ	2.25	1.50	الثامنة عشرة
41	أفقد أعصابي	2.32	1.68	السابعة عشرة

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
42	أنا راضٍ بأن أكون كما أنا تماماً	3.01	1.28	الحادية عشرة
43	أنا أنيق كما أود أن أكون	3.27	1.43	السادسة
44	أنا لطيف تماماً كما يجب علي أن أكون	3.37	1.44	الثالثة
45	أنا لست الشخص الذي أود أن أكون	3.41	1.47	الثانية
46	احتقر نفسي	2.71	1.50	الخامسة عشرة
47	أرغب في ألا أستسلم بسهولة كما أفعل	2.53	1.62	السادسة عشرة
48	أستطيع دائماً العناية بنفسي في أي وقت	3.08	1.45	التاسعة
49	احل مشاكلي بسهولة تامة	3.31	1.35	الخامسة
50	أتحمل التأنيب عن أشياء دون أن أفقد أعصابي	3.13	1.10	الثامنة
51	أغير رأيي كثيراً	2.95	1.31	الثانية عشرة
52	أفعل أشياء دون تفكير مسبق فيها	3.03	1.31	العاشرة
53	أحاول أن أهرب من مشاكلي	2.72	1.30	الرابعة عشرة
	المجال ككل	3.01	0.42	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (6) أن الفقرة رقم (37) والتي نصت على "لدي قدر من ضبط النفس" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.42)، وجاءت الفقرة رقم (45) والتي كان نصها "أنا لست الشخص الذي أود أن أكونه" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.47)، بينما احتلت الفقرة رقم (40) والتي نصت على "أنا لا شيء" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (1.50)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (3.01) وانحراف معياري (0.42)، وهو يقابل التقدير بدرجة تنطبق أحياناً وأحياناً أخرى لا تنطبق. وتعزى هذه النتيجة الى أن الطالبات بشكل عام راضيات عن شخصياتهن ويتعاملن بود وبلطف مع الآخرين ومحاولة الاعتماد على النفس وتتفق هذه النتائج مع ما توصل اليه الحايك (2003)، حيث وجد ان هناك فروق ذات دلالة احصائية على مقياس مفهوم الذات وبالأخص الذات الشخصية.

المجال الرابع: مجال الذات الأسرية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (7).

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات الطالبات على مجال الذات الأسرية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
54	لدي أسرة تساعدني دائماً في أي نوع من المشاكل	3.04	1.46	الرابعة عشرة
55	أنا شخص مهم بالنسبة لأسرتي وأصدقائي	3.22	1.48	الحادية عشرة
56	أنا عضو في أسرة سعيدة	3.55	1.42	الرابعة
57	أنا غير محبوب من أسرتي	3.57	1.44	الثالثة
58	أصدقائي لا يثقوا بي	2.24	1.67	السادسة عشرة
59	أشعر أن أسرتي لا تثق بي	2.23	1.56	السابعة عشرة
60	أنا راضٍ عن علاقتي الأسرية	2.07	1.56	الثامنة عشرة
61	أعامل والدي كما يجب علي معاملتهما	3.31	1.55	العاشرة
62	أفهم أسرتي تماماً كما يجب علي أن أكون	3.52	1.42	السادسة
63	أنا حساس جداً لما تقوله أسرتي	3.50	1.44	الثامنة
64	يجب علي أن أثق في أسرتي أكثر من ذلك	3.66	1.41	الأولى
65	يجب أن أحب أسرتي أكثر من ذلك	3.07	1.47	الثالثة عشرة
66	أحاول أن أكون عادلاً مع أصدقائي وأسرتي	3.17	1.51	الثانية عشرة
67	أقوم بأداء نصيبي من العمل في المنزل	3.51	1.20	السابعة
68	اشعر باهتمام حقيقي نحو أسرتي	3.47	1.41	التاسعة

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
69	أتشاجر مع أسرتي	3.59	1.41	الثانية
70	استسلم لوالدي	2.61	1.27	الخامسة عشرة
71	لا أتصرف بالطريقة التي ترى أسرتي أنه يجب أن أتصرف بها	3.53	1.35	الخامسة
	المجال ككل	3.13	0.49	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (7) أن الفقرة رقم (64) والتي نصت على "يجب علي أن أثق في أسرتي أكثر من ذلك" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.41)، وجاءت الفقرة رقم (69) والتي كان نصها "أتشاجر مع أسرتي" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (1.41)، بينما احتلت الفقرة رقم (60) والتي نصت على "أنا راضٍ عن علاقتي الأسرية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.07) وانحراف معياري (1.56)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (3.13) وانحراف معياري (0.49)، وهو يقابل التقدير بدرجة تنطبق أحياناً وأحياناً أخرى لا تنطبق، ويرى الباحثين انه يمكن ان تعزى هذه النتيجة الى أن الأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يكونها الفرد عن نفسه ويصف بها ذاته، هي نتاج أنماط التنشئة الأسرية والاجتماعية والتفاعل الاجتماعي وأساليب. الثواب والعقاب، ولعل أهم هذه المصادر أساليب التنشئة الأسرية والتناقضات والفروق الفكرية بين الكبار والصغار يؤدي إلى المشاجرات والخلافات في وجهات النظر في أي موضوع يطرح للنقاش، وبشكل عام عدم الرضى عن العلاقات الاسرية وهذا يتفق مع دراسة جرار (2005) في وجود فروق في الذات الأخلاقية بين القياسين القبلي والقياس البعدي ولصالح القياس البعدي.

المجال الخامس: مجال الذات الاجتماعية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (8).

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على مجال الذات الاجتماعية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
72	أنا شخص ودود	2.68	1.35	السادسة عشرة
73	أنا مشهور بين النساء	3.48	1.45	الثالثة
74	أنا شخص مشهور بين الرجال	3.22	1.26	الثامنة
75	أنا غاضب من العالم كله	2.71	1.37	الرابعة عشرة
76	لا أهتم بما يفعله الآخرون	3.07	1.32	التاسعة
77	من الصعب مصادقتي	2.31	1.52	الثامنة عشرة
78	أنا اجتماعي كما أود أن أكون	3.39	1.21	السادسة
79	أنا راضٍ عن الطريقة التي أعامل بها الآخرين	3.53	1.35	الثانية
80	أحاول أن أرضي الآخرين ولكني لا أبالغ بذلك	3.31	1.25	السابعة
81	يجب أن أكون أكثر أدباً بالنسبة للآخرين	2.85	1.46	الحادية عشرة
82	لست صالحاً من وجهة النظر الاجتماعية	2.55	1.52	السابعة عشرة
83	ينبغي أن أتعامل بصورة أفضل مع الآخرين	2.70	1.39	الخامسة عشرة
84	أحاول أن أفهم وجهة نظر الزملاء الآخرين	3.42	1.23	الخامسة
85	أرى جوانب حسنة في كل من التقيت بهم من الناس	3.44	1.11	الرابعة
86	أتعامل في يسر مع الآخرين	3.60	1.19	الأولى
87	لا اشعر بالراحة مع بقية الناس	2.98	1.14	العاشرة
88	لا أسامح الآخرين بسهولة	2.84	1.40	الثانية عشرة
89	أجد صعوبة في التحدث مع الغرباء	2.73	1.34	الثالثة عشرة
	المجال ككل	3.06	0.47	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (8) أن الفقرة رقم (86) والتي نصت على "أتعامل بيسر مع الآخرين" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.19)، وجاءت الفقرة رقم (79) والتي كان نصها "أنا راضٍ عن الطريقة التي أعامل بها الآخرين" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (1.35)، بينما احتلت الفقرة رقم (77) والتي نصت على "من الصعب مصادقتي" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (1.52)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (3.06) وانحراف معياري (0.47)، وهو يقابل التقدير بدرجة تنطبق أحياناً وأحياناً أخرى لا تنطبق. وتعزى هذه النتيجة الى أن الطالبات بشكل عام غير منعزلات ويتعاملن مع الآخرين بيسر مع احترام المتبادل والثقة ومحاولة تفهم من تتعامل معهم، وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه حلمي (1992)، التي أشارت نتائجه إلى وجود فروق في أبعاد الذات الاجتماعية ولصالح القياس البعدي.

المجال السادس: مجال نقد الذات:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (9).

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على مجال نقد الذات

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
90	لا أقول الصدق دائماً	2.62	1.24	الثامنة
91	أحياناً أفكر في أشياء سيئة جداً لا يصح الحديث عنها	2.53	1.54	التاسعة
92	يعتريني الغضب أحياناً	3.20	1.27	الثالثة
93	أحيانا عندما أكون على غير ما يرام ينتابني الضيق	3.24	1.35	الثانية
94	لا أحب كل من أعرفهم	2.93	1.42	السادسة
95	أروج الشائعات قليلاً في بعض الأحيان	2.39	1.55	العاشرة
96	اضحك أحياناً من النكت التي قد تخرج عن حدود اللباقة	3.04	1.48	الخامسة
97	أشعر أحياناً برغبة السب	2.79	1.52	السابعة
98	أفضل الفوز على الهزيمة في اللعب	3.72	1.39	الأولى
99	أحيانا أؤجل عمل اليوم إلى الغد	3.15	1.25	الرابعة
	المجال ككل	2.96	0.60	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (9) أن الفقرة رقم (98) والتي نصت على "أفضل الفوز على الهزيمة في اللعب" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (1.39)، وجاءت الفقرة رقم (93) والتي كان نصها "أحيانا عندما أكون على غير ما يرام ينتابني الضيق" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (1.35)، بينما احتلت الفقرة رقم (95) والتي نصت على "أروج الشائعات قليلاً في بعض الأحيان" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (1.55)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (2.96) وانحراف معياري (0.60)، وهو يقابل التقدير بدرجة لا تنطبق علي غالباً، وهنا نشير لمستوى متوسط لمفهوم الذات ونشير إلى درجة متوسطة في التزام الطالبات بالأخلاقيات والمبادئ العامة وهذا يعكس قدرة الطالبة على إدراك مواطن الضعف في نفسها.

المجال السابع: مجال الذات الواقعية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (10).

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على مجال الذات الواقعية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	امتلك جسماً جميلاً	3.52	1.49	التاسعة
2	أحب أن أبدو وسيماً وأنيقاً في كل الأوقات	3.59	1.49	الرابعة
3	أنا شخص جذاب	3.53	1.32	الثامنة
4	أنا مثقل بأوجاع والآلام	2.89	1.38	التاسعة عشرة
5	اعتبر نفسي شخصاً عاطفياً	3.64	1.39	الثالثة
6	أنا شخص مريض	2.45	1.54	الواحدة والعشرون
19	أنا شخص مهذب	3.69	1.55	الثانية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
20	أنا شخص متدين	3.30	1.26	الحادية عشرة
21	أنا شخص أمين	3.88	1.61	الأولى
22	أنا فاشل أخلاقياً	2.17	1.62	الثامنة والعشرون
23	أنا شخص سئ	2.43	1.57	الثانية والعشرون
24	أنا شخص ضعيف من الناحية الأخلاقية	2.22	1.63	السابعة والعشرون
37	لدي قدر من ضبط النفس	3.54	1.42	السابعة
38	أنا شخص هادئ وسلس	3.25	1.21	الثانية عشرة
39	أنا شخص حقود	3.36	1.33	العاشرة
40	أنا لا شئ	2.25	1.50	الرابعة والعشرون
41	أفقد أعصابي	2.32	1.68	الثالثة والعشرون
42	أنا راضٍ بأن أكون كما أنا تماماً	3.01	1.28	السابعة عشرة
54	لدي أسرة تساعدني دائماً في أي نوع من المشاكل	3.04	1.46	السادسة عشرة
55	أنا شخص مهم بالنسبة لأسرتي وأصدقائي	3.22	1.48	الرابعة عشرة
56	أنا عضو في أسرة سعيدة	3.55	1.42	السادسة
57	أنا غير محبوب من أسرتي	3.57	1.44	الخامسة
58	أصدقائي لا يثقوا بي	2.24	1.67	الخامسة والعشرون
59	أشعر أن أسرتي لا تثق بي	2.23	1.56	السادسة والعشرون
60	أنا راضٍ عن علاقتي الأسرية	2.07	1.56	التاسعة والعشرون
91	أحياناً أفكر في أشياء سيئة جداً لا يصح الحديث عنها	2.53	1.54	العشرون
92	يعتريني الغضب أحياناً	3.20	1.27	الخامسة عشرة
93	أحيانا عندما أكون على غير ما يرام ينتابني الضيق	3.24	1.35	الثالثة عشرة
94	لا أحب كل من أعرفهم	2.93	1.42	الثامنة عشرة
	المجال ككل	3.05	0.51	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (10) أن الفقرة رقم (21) والتي نصت على "أنا شخص أمين" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (1.61)، وجاءت الفقرة رقم (19) والتي كان نصها "أنا شخص مهذب" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (1.55)، بينما احتلت الفقرة رقم (60) والتي نصت على "أنا راضٍ عن علاقتي الأسرية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.07) وانحراف معياري (1.56)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (3.05) وانحراف معياري (0.51)، وهو يقابل التقدير بدرجة لا تنطبق علي غالباً. ويظهر مما سبق ان مستوى مفهوم الذات الواقعية لدى الطالبات كانت متوسطة, ويعزى ذلك الى ان مفهوم الذات يعبر عن فكرة الشخص عن نفسه وتقييمه لخصائصه الشخصية واتجاهاته, كما تمثل صورة الجسم اهمية كبيرة بالنسبة لصورة الفرد عن ذاته ومفهومه عنها مثل شعوره بامتلاكه جسما جميلا, وقد تعزى هذه النتيجة إلى إن الذات الواقعية تدل على الواقع الذي تعيشه اللاعبات في الاردن وخاصة بما ينتابه من مصاعب.

المجال الثامن: مجال تقبل الذات:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (11).

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على مجال تقبل الذات

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
7	لست بديناً جداً أو نحيفاً جداً	3.32	1.59	الثالثة عشرة
8	لست طويلاً جداً أو قصيراً جداً	3.44	1.45	الثامنة
9	أحب مظهري أن يكون بنفس الطريقة التي هو عليها	3.65	1.46	الثالثة
10	لا أشعر إنني على ما يرام كما يجب	2.96	1.38	السادسة والعشرون
11	بودي أن أغير بعض الأجزاء من جسمي	2.57	1.53	الثانية والثلاثون

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
12	يجب أن يكون لدي جاذبية أكثر	3.03	1.32	الخامسة والعشرون
25	أنا راضٍ عن سلوكي الأخلاقي	3.58	1.59	الرابعة
26	أنا متدين كما أريد أن أكون	3.13	1.34	العشرون
27	أنا راضٍ عن صلتي بالله	3.40	1.55	الحادية عشرة
28	بودي أن أكون جديراً بالثقة أكثر من ذلك	3.05	1.39	الرابعة والعشرون
29	لا يجب أن أقول مثل هذه الأكاذيب الكثيرة	3.23	1.45	السابعة عشرة
30	أنا مخلص نحو ديني في كل يوم من حياتي	2.74	1.49	الثلاثون
43	أنا أنيق كما أود أن أكون	3.27	1.43	السادسة عشرة
44	أنا لطيف تماماً كما يجب علي أن أكون	3.37	1.44	الثانية عشرة
45	أنا لست الشخص الذي أود أن أكونه	3.41	1.47	العاشرة
46	احتقر نفسي	2.71	1.50	التاسعة والعشرون
47	أرغب في ألا أستسلم بسهولة كما أفعل	2.53	1.62	الرابعة والثلاثون
48	استطيع دائماً العناية بنفسي في أي وقت	3.08	1.45	الواحد والعشرون
61	أعامل والدي كما يجب علي معاملتهما	3.31	1.55	الرابعة عشرة
62	أفهم أسرتي تماماً كما يجب علي أن أكون	3.52	1.42	السادسة
63	أنا حساس جداً لما تقوله أسرتي	3.50	1.44	السابعة
64	يجب علي أن أثق في أسرتي أكثر من ذلك	3.66	1.41	الثانية
65	يجب أن أحب أسرتي أكثر من ذلك	3.07	1.47	الثانية والعشرون
66	أحاول أن أكون عادلاً مع أصدقائي وأسرتي	3.17	1.51	الثامنة عشرة
79	أنا راضٍ عن الطريقة التي أعامل بها الآخرين	3.53	1.35	الخامسة
80	أحاول أن أرضي الآخرين ولكني لا أبالغ بذلك	3.30	1.25	الخامسة عشرة
81	يجب أن أكون أكثر أدباً بالنسبة للآخرين	2.85	1.46	السابعة والعشرون
82	لست صالحاً من وجهة النظر الاجتماعية	2.55	1.52	الثالثة والثلاثون
83	ينبغي أن أتعامل بصورة أفضل مع الآخرين	2.70	1.39	الواحد والثلاثون
84	أحاول أن أفهم وجهة نظر الزملاء الآخرين	3.42	1.23	التاسعة
95	أروج الشائعات قليلاً في بعض الأحيان	2.39	1.55	الخامسة والثلاثون
96	اضحك أحياناً من النكت التي قد تخرج عن حدود اللباقة	3.04	1.48	الثالثة والعشرون
97	أشعر أحياناً برغبة السب	2.79	1.52	الثامنة والعشرون
98	أفضل الفوز على الهزيمة في اللعب	3.72	1.39	الأولى
99	أحيانا أؤجل عمل اليوم إلى الغد	3.15	1.25	التاسعة عشرة
	المجال ككل	2.99	0.47	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (11) أن الفقرة رقم (98) والتي نصت على "أفضل الفوز على الهزيمة في اللعب" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (1.39)، وجاءت الفقرة رقم (64) والتي كان نصها "يجب علي أن أثق في أسرتي أكثر من ذلك" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.41)، بينما احتلت الفقرة رقم (95) والتي نصت على "أروج الشائعات قليلاً في بعض الأحيان" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (1.55)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (2.99) وانحراف معياري (0.47)، وهو يقابل التقدير بدرجة لا تنطبق علي غالباً. ويظهر مما سبق ان لكل فرد ذاته الخاصة التي يحافظ عليها ويحاول التمتع بها، حيث أن الأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يكونها الفرد عن نفسه ويصف بها ذاته, هي نتاج أنماط التنشئة الأسرية والاجتماعية والتفاعل الاجتماعي وأساليب الثواب والعقاب, ولعل أهم هذه المصادر أساليب التنشئة الأسرية، كما أن الخصائص الجسمية للشخص لها دور في تقبل الذات لدى لاعبات الجمباز والسباحة.

المجال التاسع: مجال الذات الإدراكية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في جدول (12).

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الطالبات على مجال الذات الإدراكية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
13	اعتني بنفسي جيداً من الناحية البدنية	3.45	1.50	التاسعة
14	اشعر إنني على ما يرام معظم الوقت	3.23	1.24	الخامسة عشرة
15	أحاول أن أهتم بمظهري	3.89	1.45	الأولى
16	مستوى أدائي الرياضي ضعيف	2.68	1.37	الواحد والثلاثون
17	غالباً ما أتصرف كما لو كنت غير ماهر	2.97	1.31	الثانية والعشرون
18	نومي قليل	2.71	1.27	الثامنة والعشرون
31	افعل ما هو صواب معظم الوقت	3.41	1.27	الحادية عشرة
32	أحاول أن أتغير عندما أعرف أنني أقوم بأشياء خاطئة	3.24	1.13	الرابعة عشرة
33	استخدم أحيانا وسائل غير مشروعة لشق طريقي	3.66	1.42	الثانية
34	افعل أحيانا أشياء سيئة جداً	2.36	1.47	الرابعة والثلاثون
35	أجد صعوبة في أن افعل ما هو صحيح	2.21	1.28	السادسة والثلاثون
36	أنا شخص مرح	2.92	1.37	الرابعة والعشرون
49	احل مشاكلي بسهولة تامة	3.31	1.35	الثالثة عشرة
50	أتحمل التأنيب عن أشياء دون أن أفقد أعصابي	3.13	1.10	الثامنة عشرة
51	أغير رأيي كثيراً	2.95	1.31	الثالثة والعشرون
52	أفعل أشياء دون تفكير مسبق فيها	3.03	1.31	العشرون
53	أحاول أن أهرب من مشاكلي	2.72	1.30	السابعة والعشرون
67	أقوم بأداء نصيبي من العمل في المنزل	3.51	1.20	السادسة
68	اشعر باهتمام حقيقي نحو أسرتي	3.47	1.41	الثامنة
69	أتشاجر مع أسرتي	3.59	1.41	الرابعة
70	استسلم لوالدي	2.61	1.27	الثالثة والثلاثون
71	لا أتصرف بالطريقة التي ترى أسرتي أنه يجب أن أتصرف بها	3.53	1.35	الخامسة
72	أنا شخص ودود	2.69	1.35	الثلاثون
73	أنا مشهور بين النساء	3.48	1.45	السابعة
74	أنا شخص مشهور بين الرجال	3.22	1.26	السادسة عشرة
75	أنا غاضب من العالم كله	2.70	1.37	التاسعة والعشرون
76	لا أهتم بما يفعله الآخرون	3.07	1.32	التاسعة عشرة
77	من الصعب مصادقتي	2.31	1.52	الخامسة والثلاثون
78	أنا اجتماعي كما أود أن أكون	3.39	1.21	الثانية عشرة
85	أرى جوانب حسنة في كل من التقيت بهم من الناس	3.44	1.11	العاشرة
86	أتعامل في يسر مع الآخرين	3.60	1.19	الثالثة
87	لا اشعر بالراحة مع بقية الناس	2.98	1.14	الواحد والعشرون
88	لا أسامح الآخرين بسهولة	2.84	1.40	الخامسة والعشرون
89	أجد صعوبة في التحدث مع الغرباء	2.73	1.34	السادسة والعشرون
90	لا أقول الصدق دائماً	2.62	1.24	الثانية والثلاثون
99	أحيانا أؤجل عمل اليوم إلى الغد	3.15	1.25	السابعة عشرة
	المجال ككل	3.02	0.43	-

* الدرجة العظمى (5)

يبين الجدول (12) أن الفقرة رقم (15) والتي نصت على "أحاول أن أهتم بمظهري" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (1.45)، وجاءت الفقرة رقم (33) والتي كان نصها "استخدم أحيانا وسائل غير مشروعة لشق طريقي" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.42)، بينما احتلت الفقرة رقم (35) والتي نصت على "أجد صعوبة في أن افعل ما هو صحيح" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (1.28)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات الطالبات على هذا المجال ككل (3.02) وانحراف معياري (0.43)، وهو يقابل التقدير بدرجة لا تنطبق علي غالباً. ويرى الباحثين ان مفهوم الذات الإدراكية يتمثل باهتمام الشخص بنفسه وبمظهره وبأسرته وأداء مهامه وواجباته نحو أسرته، واهتمامه بنفسه والعناية بها في أي وقت، كما يؤثر الدور الاجتماعي في مفهوم الذات الإدراكية حيث تنمو صورة الذات خلال التفاعل الاجتماعي وذلك أثناء وضع الفرد في سلسلة من الأدوار الاجتماعية, وإثناء تحرك الفرد في إطار البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه ومحاولته لفهم وجهات نظر الزملاء الآخرين.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= .05) لمفهوم الذات من وجهة نظر طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير المساق (جمباز، سباحة)؟.

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار (ت)، كما هو موضح في الجدول (13).

جدول (13): نتائج اختبار (ت) لمفهوم الذات من وجهة نظر طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية على مجالات الدراسة حسب متغير المساق

المجال	المساق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة الإحصائية
الذات الواقعية	جمباز	3.08	0.58	148	0.958	0.336
	سباحة	3.00	0.61			
تقبل الذات	جمباز	3.02	0.51	148	0.729	0.391
	سباحة	2.96	0.57			
الذات الادراكية	جمباز	3.06	0.53	148	0.869	0.349
	سباحة	2.98	0.57			
الذات البدنية	جمباز	3.29	0.53	148	2.746	*0.014
	سباحة	3.09	0.46			
الذات الأخلاقية	جمباز	3.04	0.44	148	0.183	0.855
	سباحة	3.03	0.34			
الذات الشخصية	جمباز	3.04	0.48	148	0.699	0.486
	سباحة	2.99	0.36			
الذات الأسرية	جمباز	3.14	0.54	148	0.117	0.907
	سباحة	3.13	0.46			
الذات الاجتماعية	جمباز	3.10	0.56	148	1.031	0.304
	سباحة	3.02	0.37			
نقد الذات	جمباز	3.02	0.61	148	1.204	0.231
	سباحة	2.90	0.60			
المقياس الكلي	جمباز	3.11	0.40	148	1.328	0.186
	سباحة	3.04	0.28			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 0.05)

يبين الجدول (13) أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α => 0.05) عند جميع مجالات الدراسة والأداة الكلية تعزى لمتغير مستوى المساق ما عدا عند مجال الذات البدنية حيث كانت الفروق لصالح مساق الجمباز. وربما يعود السبب في ذلك إلى تمتع طالبات الجمباز بقدرات بدنية عالية مما أعطاهن تصور إيجابي عن ذواتهن البدنية وهذا أدى إلى بروز مفهوم ذات بدنية أعلى من ذات

بدنية لطالبات السباحة، أيضا على اعتبار أن لعبة الجمباز لعبة نسوية أكثر من السباحة لوجود الجمباز الإيقاعي مثلا والحركات التي بحاجة إلى مرونة ورشاقة أكثر وهذه الصفات موجودة أكثر عند الطالبات وأيضا لما تتمتع به هذه الفعالية من تعدد للمهارات التي ممكن أن تمارس على بساط الأرض أو على الأجهزة أو في الهواء وان أجهزة الجمباز متوفرة وتلائم جميع المراحل العمرية وفي هذه الفعالية ترى الطالبة نفسها وهي تقوم بأداء المهارات وتلاحظ جمالية جسمها ليس كما لو كان جسمها في الماء. ورياضة الجمباز تعتبر من الرياضات الشعبية مقارنة بالسباحة، لان معظم الساحات بمدارسنا يمكن ان تتواجد بها بعض الاجهزة المتعلقة بالجمباز بينما رياضة السباحة من النادر ان نجد مدرسة فيها مسبح وهذا ما يعزز مكانة الجمباز لدى الطالبات وينعكس ايضا على مفهوم الذات لديهن.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

نص السؤال الثالث على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= .05) لمفهوم الذات من وجهة نظر طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير السنة الدراسية (أولى، ثانية، ثالثة، رابعة)؟.

للإجابة عن هذا السؤال وجد أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات تقديرات الطالبات على مجالات الدراسة والأداة الكلية، ولتحديد مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجدول (14).

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمفهوم الذات من وجهة نظر الطالبات في كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية على مجالات الدراسة حسب متغير السنة الدراسية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
الذات البدنية	بين المجموعات	16.635	3	5.545	36.454	*0.000
	داخل المجموعات	22.208	146	0.152		
	الكلي	38.843	149			
الذات الأخلاقية	بين المجموعات	7.378	3	2.459	22.924	*0.000
	داخل المجموعات	15.662	146	0.107		
	الكلي	23.040	149			
الذات الشخصية	بين المجموعات	10.829	3	3.610	32.126	*0.000
	داخل المجموعات	16.404	146	0.112		
	الكلي	27.233	149			
الذات الأسرية	بين المجموعات	13.287	3	4.429	27.129	*0.000
	داخل المجموعات	23.835	146	0.163		
	الكلي	37.122	149			
الذات الاجتماعية	بين المجموعات	11.442	3	3.814	24.822	*0.000
	داخل المجموعات	22.432	146	0.154		
	الكلي	33.874	149			
نقد الذات	بين المجموعات	14.130	3	4.710	16.944	*0.000
	داخل المجموعات	40.586	146	0.278		
	الكلي	54.716	149			
الذات الواقعية	بين المجموعات	15.325	3	5.108	20.936	*0.000
	داخل المجموعات	35.624	146	0.244		
	الكلي	50.949	149			
تقبل الذات	بين المجموعات	18.024	3	6.008	22.121	*0.000
	داخل المجموعات	39.654	146	0.272		
	الكلي	57.678	149			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
الذات الادراكية	بين المجموعات	13.578	3	4.526	20.618	*0.000
	داخل المجموعات	32.049	146	0.220		
	الكلي	45.627	149			
المقياس الكلي	بين المجموعات	11.169	3	3.723	77.836	*0.000
	داخل المجموعات	6.984	146	0.478		
	الكلي	18.153	149			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto <= 0.05$)

يبين الجدول (14) أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\propto <= 0.05$) عند جميع مجالات الدراسة والأداة الكلية تعزى لمتغير السنة الدراسية حسب تقديرات الطالبات، ولتحديد مستويات ومصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (15).

جدول (15): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للفروق في مفهوم الذات من وجهة نظرالطالبات على مجالات الدراسة والأداة الكلية حسب متغير السنة الدراسية

المجال	السنة الدراسية		سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة
		المتوسط الحسابي	2.70	3.19	3.47	3.76
الذات البدنية	سنة أولى	2.70		0.49	0.77	*1.06
	سنة ثانية	3.19			0.28	0.57
	سنة ثالثة	3.47				0.29
	سنة رابعة	3.76				
المجال	**السنة الدراسية**		**سنة أولى**	**سنة ثانية**	**سنة ثالثة**	**سنة رابعة**
		المتوسط الحسابي	2.73	2.99	3.26	3.39
الذات الأخلاقية	سنة أولى	2.73		0.26	0.53	*0.66
	سنة ثانية	2.99			0.27	0.40
	سنة ثالثة	3.26				0.13
	سنة رابعة	3.39				
المجال	**السنة الدراسية**		**سنة أولى**	**سنة ثانية**	**سنة ثالثة**	**سنة رابعة**
		المتوسط الحسابي	2.68	2.94	3.24	3.56
الذات الشخصية	سنة أولى	2.68		0.26	0.56	*0.88
	سنة ثانية	2.94			0.30	0.62
	سنة ثالثة	3.24				0.32
	سنة رابعة	3.56				
المجال	**السنة الدراسية**		**سنة أولى**	**سنة ثانية**	**سنة ثالثة**	**سنة رابعة**
		المتوسط الحسابي	2.65	3.20	3.36	3.55
الذات الأسرية	سنة أولى	2.65		0.55	0.71	*0.90
	سنة ثانية	3.20			0.16	0.35
	سنة ثالثة	3.36				0.19
	سنة رابعة	3.55				

المجال	السنة الدراسية		سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة
	المتوسط الحسابي		2.67	3.05	3.27	3.59
الذات الاجتماعية	سنة أولى	2.67		0.38	0.60	*0.92
	سنة ثانية	3.05			0.22	0.54
	سنة ثالثة	3.27				0.32
	سنة رابعة	3.59				
المجال	**السنة الدراسية**		**سنة أولى**	**سنة ثانية**	**سنة ثالثة**	**سنة رابعة**
	المتوسط الحسابي		2.81	2.74	3.15	3.74
نقد الذات	سنة أولى	2.81		0.07	0.34	*0.93
	سنة ثانية	2.74			0.41	*1.00
	سنة ثالثة	3.15				0.59
	سنة رابعة	3.74				
المجال	**السنة الدراسية**		**سنة أولى**	**سنة ثانية**	**سنة ثالثة**	**سنة رابعة**
	المتوسط الحسابي		2.64	2.68	2.97	3.57
الذات الواقعية	سنة أولى	2.64		0.04	0.33	*0.93
	سنة ثانية	2.68			0.29	*0.89
	سنة ثالثة	2.97				0.60
	سنة رابعة	3.57				
المجال	**السنة الدراسية**		**سنة أولى**	**سنة ثانية**	**سنة ثالثة**	**سنة رابعة**
	المتوسط الحسابي		2.60	2.67	2.99	3.65
تقبل الذات	سنة أولى	2.60		0.07	0.39	*1.05
	سنة ثانية	2.67			0.32	*0.98
	سنة ثالثة	2.99				0.66
	سنة رابعة	3.65				
المجال	**السنة الدراسية**		**سنة أولى**	**سنة ثانية**	**سنة ثالثة**	**سنة رابعة**
	المتوسط الحسابي		2.51	2.63	3.08	3.68
الذات الادراكية	سنة أولى	2.51		0.12	0.57	*1.17
	سنة ثانية	2.63			0.45	*1.05
	سنة ثالثة	3.08				0.60
	سنة رابعة	3.68				
المجال	**السنة الدراسية**		**سنة أولى**	**سنة ثانية**	**سنة ثالثة**	**سنة رابعة**
	المتوسط الحسابي		2.70	3.04	3.30	3.59
المقياس الكلي	سنة أولى	2.70		0.34	0.60	*0.89
	سنة ثانية	3.04			0.26	0.54
	سنة ثالثة	3.30				0.29
	سنة رابعة	3.59				

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto <= 0.05$)

يبين الجدول (15) أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات طالبات ذوي السنة الدراسية (سنة أولى) من جهة ومتوسط تقديرات طالبات ذوي السنة الدراسية (سنة رابعة) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات طالبات ذوي السنة الدراسية (سنة رابعة) عند جميع مجالات الدراسة والأداة الكلية ما عدا عند مجال نقد الذات حيث كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات طالبات ذوي السنة الدراسية (سنة أولى، وسنة ثانية) من جهة ومتوسط تقديرات طالبات ذوي السنة الدراسية (سنة رابعة) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات طالبات ذوي السنة الدراسية (سنة رابعة). ويعتقد الباحثين أن الفروق التي ظهرت لصالح السنة الرابعة تعود إلى أن الطالبات أصبح لديهن

الخبرة الجيدة وأصبحن ممارسات جيدات للألعاب الرياضية المختلفة وهن بهذه المرحلة قد اجتزن جميع المساقات تقريبا مما يزيد من تقديرهن لذاتهن، بعكس طالبات السنة الأولى اللواتي لم يكتسبن الخبرة الكافية بعد، ولم يكوّن تقديرًا ايجابيًا أو سلبيًا نحو مفهومهن لذاتهن بحكم قلة الخبرة والممارسة والاحتكاك مع المجتمع الرياضي المحيط، وبحكم الانتقال من المرحلة المدرسية الى المرحلة الجامعية واختلاف الوسط البيئي الجامعي عليهن واختلاف التعليمات مما اصبح لديهن نوع من الحرية في التفكير وخصوصا ممن هم في السنوات المتقدمه في الدراسة الجامعية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جرانه (1984) في وجود فروق في مفهوم الذات بين أفراد المستوى الرياضي المتقدم والمستوى المتوسط المنخفض للسباحة ولصالح أفراد المستوى المتقدم. ودراسة باكير (2001) والتي كانت من أهم نتائجها أن هناك علاقة ايجابية وطردية بين مفهوم الذات والإنجاز الرياضي لدى فرق أندية الدرجة الممتازة بكرة القدم في الأردن. لكن اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة يعقوب وبلبل (1985) حيث أشارت نتائج دراستهم إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات مفهوم الذات تعود للمستوى الدراسي. وكذلك تتعارض مع دراسة حلمي (1992) والتي أشارات نتائجها إلى ارتفاع متوسط درجات مفهوم الذات لدى لاعبي كرة الماء للناشئين.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

نص السؤال الرابع على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= .05) لمفهوم الذات من وجهة نظر طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير الجامعة؟"

للإجابة عن هذا السؤال، وجد أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات تقديرات الطالبات على مجالات الدراسة والأداة الكلية، ولتحديد مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجدول (16).

جدول (16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق لمفهوم الذات من وجهة نظر طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية على مجالات الدراسة حسب متغير الجامعة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
الذات البدنية	بين المجموعات	2.167	3	0.722	2.876	*0.038
	داخل المجموعات	36.676	146	0.251		
	الكلي	38.843	149			
الذات الأخلاقية	بين المجموعات	1.349	3	0.450	3.028	*0.031
	داخل المجموعات	21.690	146	0.149		
	الكلي	23.040	149			
الذات الشخصية	بين المجموعات	1.065	3	0.355	1.980	0.120
	داخل المجموعات	26.168	146	0.179		
	الكلي	27.233	149			
الذات الأسرية	بين المجموعات	2.061	3	0.687	2.862	*0.039
	داخل المجموعات	35.060	146	0.240		
	الكلي	37.122	149			
الذات الاجتماعية	بين المجموعات	463.	3	0.154	0.674	0.569
	داخل المجموعات	33.411	146	0.229		
	الكلي	33.874	149			
نقد الذات	بين المجموعات	0.256	3	0.085	0.229	0.876
	داخل المجموعات	54.459	146	0.373		
	الكلي	54.716	149			
الذات الواقعية	بين المجموعات	2.305	3	0.768	1.618	0.163
	داخل المجموعات	69.320	146	0.475		
	الكلي	71.625	149			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
تقبل الذات	بين المجموعات	1.065	3	0.355	0.759	0.502
	داخل المجموعات	68.324	146	0.468		
	الكلي	69.389	149			
الذات الادراكية	بين المجموعات	1.208	3	0.403	0.771	0.516
	داخل المجموعات	76.293	146	0.523		
	الكلي	77.501	149			
المقياس الكلي	بين المجموعات	0.730	3	0.243	2.039	0.111
	داخل المجموعات	17.423	146	0.119		
	الكلي	18.153	149			

يبين الجدول (16) أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\propto <= 0.05$) عند مجال الذات الاجتماعية ومجال الذات الشخصية ومجال نقد الذات والأداة الكلية تعزى لمتغير الجامعة حسب تقديرات الطالبات، بينما كان هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\propto <= 0.05$) عند مجال الذات البدنية ومجال الذات الأخلاقية ومجال الذات الأسرية، ولتحديد مستويات ومصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (17).

جدول (17): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للفروق في مفهوم الذات من وجهة نظر الطالبات على مجالات الذات البدنية والذات الأخلاقية والذات الأسرية حسب متغير الجامعة

	الجامعة		الأردنية	اليرموك	الهاشمية	مؤتة
المجال		المتوسط الحسابي	3.02	3.29	3.35	3.10
الذات البدنية	الأردنية	3.02		*0.27	*0.33	0.08
	اليرموك	3.29			0.06	0.19
	الهاشمية	3.35				0.25
	مؤتة	3.10				
	الجامعة		الأردنية	اليرموك	الهاشمية	مؤتة
المجال		المتوسط الحسابي	2.82	3.13	3.03	3.02
الذات الأخلاقية	الأردنية	2.82		*0.31	*0.21	*0.20
	اليرموك	3.13			0.10	0.11
	الهاشمية	3.03				0.01
	مؤتة	3.02				
	الجامعة		الأردنية	اليرموك	الهاشمية	مؤتة
المجال		المتوسط الحسابي	2.82	3.17	3.18	3.20
الذات الأسرية	الأردنية	2.82		*0.35	*0.36	*0.38
	اليرموك	3.17			0.01	0.03
	الهاشمية	3.18				0.02
	مؤتة	3.20				

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto <= 0.05$)

يبين الجدول (17) أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات طالبات الجامعة (الأردنية) من جهة ومتوسط تقديرات طالبات جامعة (اليرموك والهاشمية) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات طالبات جامعة (اليرموك والهاشمية) عند مجال الذات البدنية وقد يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المنهاج أو الكادر التدريسي أو إلى نوعية الأدوات والأجهزة الرياضية المستخدمة وجودتها، كما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات طالبات الجامعة (الأردنية) من جهة ومتوسط تقديرات طالبات جامعة (اليرموك والهاشمية ومؤتة) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات طالبات جامعة (اليرموك والهاشمية ومؤتة)، عند مجال الذات الأخلاقية، ومجال الذات الأسرية ويرى الباحثان ان

السبب في ذلك إلى طبيعة البيئة التي تقع فيها تلك الجامعات حيث أن كل من جامعة اليرموك والهاشمية ومؤته موجودة في بيئات محافظة ومغلقة ويظهر عليها طابع الالتزام بالعادات والتقاليد والدين كما أن طالبات هذه الجامعات معظمهن من سكان المنطقة ولا يسكن في سكنات خارجية بل هن دائما تحت إشراف أولياء أمورهن كما قد يكن أكثر التزاما بالدين، وقد يكون السبب بأن جاءت الجامعة الأردنية في المرتبة الأخيرة عند نفس المحاور لما تتمتع به محافظة العاصمة من انفتاح وتعدد للجنسيات فيها وبالتالي تعدد للقيم والعادات والتقاليد والأديان كما قد يكون السبب في طبيعة هذه البيئة للجامعة الأردنية في إعطاء قدر اكبر من الحرية للفتاة حيث نلاحظ اختلاف السلوكيات والعادات عن طالبات الجامعات الثلاث الأخرى(اليرموك، الهاشمية ومؤته). وتتفق هذه الدراسة مع دراسة عبد الحق(2000) من حيث ان مستوى تقدير الذات كان ايجابيا عند لاعبي ولاعبات فرق الألعاب الجماعية في الجامعات الفلسطينية، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير الذات تعزى لمتغيرات (الجامعة، المستوى الدراسي، مكان الإقامة) بينما لم تكن الفروق دالة إحصائيا تبعا لمتغيرات (نوع الرياضة، العمر، الجنس).

الاستنتاجات

1. هناك اثر لمساقات الجمباز والسباحة على تنمية مفهوم الذات لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعات الاردنية
2. احتلت الذات البدنية والذات الاسريه المراكز الأولى نتيجة اثر مساقات السباحة والجمباز على تنمية مفهوم الذات.
3. هناك اختلاف في مفهوم الذات تبعا لمتغير المساق وذلك لصالح مساق الجمباز في مجال الذات البدنيه.
4. هناك اختلاف في مفهوم الذات تبعا لمتغير السنة الدراسية وذلك لصالح السنة الرابعة.
5. هناك اختلاف في مفهوم الذات تبعا لمتغير الجامعة وذلك لصالح جامعة اليرموك والهاشمية خصوصا في الذات البدنية والذات الأخلاقية.

التوصيات

1. التركيز على نقد الذات والذات الشخصية من قبل المتخصصين في علم النفس.
2. الاهتمام بالإعداد النفسي لطالبات السباحة والجمباز بشكل عام لتحقيق مفهوم ذات أعلى حول مفهوم الذات.
3. إجراء دراسات تتناول مفهوم الذات مع مواضيع أخرى في الرياضة، وإجراء دراسات تأخذ لاعبات المنتخبات الوطنية كعينة في دراسات أخرى

المراجـــع

المراجع العربية:

أبو شمة، إياد. (1995). **مفهوم الذات عند لاعبي كرة السلة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

أبوعيد، فالح. (2004). **اثر برنامج تعليمي في السباحة على تطوير مفهوم الذات والمستوى المهاري لدى الأفراد ذوي التحديات الحركية**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

ابوهرجه، وزغلول. (2002). **مدخل التربية الرياضية**. مركز الكتاب للنشر.

إسماعيل، ماجده. (1982). مفهوم الذات وعلاقته بمستوى الأداء في الجمباز لطالبات كليات التربية الرياضية للبنات. **مجلة دراسات وبحوث**، جامعة حلوان، مجلد 6.

باكير. عاصف على. (2001). **مفهوم الذات وعلاقته بالإنجاز الرياضي لدى لاعبي فرق أندية الدرجة الممتازة بلدة القدم في الأردن**. رسالة ماجستير \غير منشودة جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

بهادر، سعدية. (1983). **من أنا؟ البرنامج التربوي النفسي لخبرة من أنا الموجه لأطفال الرياض بين النظرية والتطبيق**، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

جبريل، موسى عبد الخالق. (1995). مفهوم الذات لدى المراهقين المعاقين حركيا. **مجلة دراسات**. سلسلة العلوم الإنسانية. مجلد 22. عدد3: 1061-1086.

جرار، تامر. (2005). **التعرف على اثر برنامج تعليمي مقترح في السباحة على مفهوم الذات ومستوى الأداء لدى المشاركين في دورات السباحة التي تقيمها الجامعة الاردنيه**، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاردنيه.

جرانه، تهاني وسلطان، صفيه. (1985). **الممارسة الرياضية في مرحلة الشباب وأثرها على بعض المتغيرات النفسية**، ملخصات لبحوث المؤتمر الدولي للشباب والرياضة، جامعة حلوان، كلية التربية الرياضية، القاهرة، مصر.

جرانه، تهاني. (1984). **الفروق في مفهوم الذات بين المجموعات المختلفة المستويات في السباحة**، ملخصات بحوث مؤتمر الرياضة للجميع، جامعة حلوان، القاهرة.

حايك، صادق. (2003). التعرف على أثر استخدام أسلوب التعليم التعاوني في تدريس كرة السلة على مفهوم الذات بأبعاده الثلاثة لدى طلبة كلية التربية الرياضية واتجاهاتهم نحو كرة السلة، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، المؤتمر الرياضي، عدد خاص (2004).

حلمي، عيد. (1992). دراسة تمايز الذات بين لاعبي كرة الماء للناشئين بدول الخليج، **رؤية مستقبليه للتربية الرياضية المدرسية**، مجلد 3، كليه التربية الرياضية للبنين بالقاهرة، جامعة حلوان، مصر.

خولي، أمين. (1995). **الرياضة والحضارة الاسلامية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

الدليم، فهد بن عبدالله. (2003). **الفروق في أبعاد مفهوم الذات لدى المراهقين والشباب**، جامعة الملك سعود، كلية التربية، السعودية.

دويدار، عبد الفتاح. (1992). **سيكولوجية العلاقة بين مفهوم الذات والاتجاهات**، القاهرة: دار النهضة العربية.

راتب، كامل. (1990). **علم النفس الرياضي المفاهيم والتطبيقات**. القاهرة: دار الفكر العربي.

راتب، كامل. (1997). **علم النفس الرياضي المفاهيم والتطبيقات**. القاهرة: دار الفكر العربي.

رزق، سمير. (2003). **الموسوعة العلمية لرياضة السباحة**. عمان: مؤسسة جهينة للنشر.

ريماوي، محمد عوده. (1993). **علم نفس النمو**. عمان: مؤسسة زهران.

سالم، عزيزه. (1990). **رياضة الجمباز بين النظرية والتطبيق**. جامعة حلوان.

سرور، ناديا هايل. (2003). **البرنامج التدريبي في تطوير مفهوم الذات**، عمان: دار الأوائل للنشر.

شحاتة، إبراهيم، (2003). **أسس تعليم الجمباز**. الاسكندريه: دار الفكر العربي.

شحاتة، محمد. (1999). **دليل الجمباز الحديث**. القاهرة.

شناوي، محمد وآخرون. (2001). **التنشئة الاجتماعية للطفل**، عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع.

صوالحه، محمد. (1990). **علاقة مستوى مفهوم الذات وشكل التغذية الراجعة بفاعلية تعلم مفاهيم علمية لدى طلاب الصف الثاني الإعدادي في الأردن**، أطروحة دكتوراه. جامعة عين شمس.

عبد الحق، عماد صالح. (2000). **تقدير الذات عند لاعبي ولاعبات فرق الألعاب الرياضية الجماعية في الجامعات الفلسطينية**، جامعة بيت لحم فلسطين – بيت لحم، العدد (19): 39-65.

عبد الظاهر، إخلاص. (1990). **دراسة مفهوم الذات الجسمية لدى المتفوقات وغير المتفوقات في التعبير الحركي بقسم التربية البدنيه.**

عبد المقصود، السيد. (1994). **نظريات التدريب الرياضي**. القاهرة: مكتب الحسناء.

عرابي، سميرة، واديب، سهى وبندك، امل. (1994). تأثير برنامجي السباحة والرسم على مفهوم الذات عند تلميذات مرحلة التعليم الأساسي في الأردن، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**، عمان، الأردن.

عروق، ادريس صالح محمد. (1992). **تطور مفهوم الذات لدى طلبة المرحلة الأساسية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

علاوي، محمد حسن. (1989). **علم النفس الرياضي**، ط2، القاهرة: دار المعارف.

عويدات، عبدالله. (1988). أسباب عزوف الفتيات في الجامعة الأردنية عن ممارسة النشاط الرياضي، **دراسات**، مجلد (15)، عدد (1)، الجامعة الأردنية.

قط، محمد. (2000). **السباحة بين النظرية والتطبيق**. كلية التربية الرياضية، جامعة الزقازيق.

كردي، عصمت درويش. (1983). **العلاقة بين ممارسة النشاط الرياضي والتحصيل العلمي لدى طلبة الجامعة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان، القاهرة.

والاس، دلابين وبيرت جريت. (1981). **مفهوم الذات (أسس النظرية والتطبيقية)** ترجمة: فوزي بهلول، القاهرة: دار المعرفة.

يعقوب، إبراهيم ورمزي، بلبل (1985). علاقة مفهوم الذات بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية في الأردن، **أبحاث اليرموك**، المجلد الأول، العدد الثاني.

المراجع الأجنبية:

Abu Halimeh, F. (1986). *the Effect of Two Week Training Programs on Seft Concept Attitude Toward Physical Activity of Male and Femal*, Jordanian College Physical Education Majors. Unpublished Dissertation Florida State University.

Alfermann, D. and Stool, O. (2000). "Effect of Physical Exercise on Self-Concept and Well-being", *International Journal of Sport Psychology,* 31 (1): 47-63.

Avary, F. and Leanard, Z.D. (1997). "Psychological Effects of Strength Training on Children", *Journal of Sport Behavior*, 20/z: 164-176.

Ebbectk, V. and Gibbons, S.L. (1998). "The Effect of a Team Building Program on the Self Conceptions of Grade 6 and 7 Physical Education Students", *Journal of Sport and Exercise Psychology*, 20: 300-310.

Kamel, L.K. (1996). Physical Fitness as – Predictor of the Self – Concept among Boys and Girls with Learning Disabilities, Attention Deficit Hyperactive Disorder and Normal Academic Achievement, Achievement. *Dissertation Abstract International*, A, 57 / 11: 4648.

Kosar and others. (1998). "Effect of Perception among Sport Camp Participant in An 8 Weeks Aerobic Dance and Step Aerobic Program on Physical Self-Preceftion and Body 1 Mage Satisfaction". *Journal of Sport and Exercise Psychology*, 29: 366-375.

Marsh, H.W. and others. (1995). *Multidimensional Seft-Concepts of Elite Athletes: How do they Deffer from the General Population*.

Sherill, C. (1998). *Adapted Physical Activity Recreation and Sport. Mc graw – Hill Companies*, Lnc. Fifth edition.

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزتي الطالبة:

يقوم الباحثين بإعداد دراسة بعنوان "دراسة مقارنة لأثر مساقات الجمباز والسباحة على تنمية مفهوم الذات لدى طالبات كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية" لذا نرجو التكرم بالاجابه على فقرات الاستبيان المرفق علما بان هذا الاستبيان يستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، لذا يرجى قراءته بدقه ووضع اشاره(صح) في خانه واحده من الخانات الخمس المطروحة أمامك.

متغيرات الدراسة:

1- المساق: أ- جمباز ب- سباحة

2- الجامعة: أ- الاردنيه ب- اليرموك ج- الهاشمية د- مؤته

3- السنة الدراسية أ- أولى ب- ثانية ج- ثالثه د- رابعة

الرقم	العبارة	لا تنطبق علي تماما	لا تنطبق علي غالبا	تنطبق أحيانا، وأحيانا أخرى لاتنطبق	تنطبق علي غالبا	تنطبق علي تماما
1	امتلك جسما جميلا					
3	أنا شخص جذاب					
5	اعتبر نفسي شخصا عاطفيا					
19	أنا شخص مهذب					
21	أنا شخص أمين					
23	أنا شخص سيء					
37	أنا شخص مرح					
39	أنا شخص هادئ وسلس					
41	أنا لاشيء					
55	لدي أسره تساعدني دائما في أي نوع من المشاكل					
57	أنا عضو في أسره سعيدة					
59	أصدقائي لا يثقوا بي					
73	أنا شخص ودود					
75	أنا شخص مشهور بين الرجال					
77	لا اهتم بما يفعله الآخرون					
91	لا أقول الصدق دائما					
93	يعتريني الغضب أحيانا					
2	أحب أن أبدو وسيما وأنيقا في كل الأوقات					
4	أنا مثقل بالأوجاع والآلام					
6	أنا شخص مريض					
20	أنا شخص متدين					
22	أنا فاشل أخلاقيا					
24	أنا شخص ضعيف من الناحية الاخلاقيه					
38	لدي قدر من ضبط النفس					
40	أنا شخص حقود					
42	افقد أعصابي					
56	أنا شخص مهم بالنسبة لأسرتي وأصدقائي					

58	أنا غير محبوب من أسرتي					
60	اشعر أن أسرتي لا تثق بي					
74	أنا مشهور بين النساء					
76	أنا غاضب من العالم كله					
78	من الصعب مصادقتي					
92	أحيانا أفكر في أشياء سيئة جدا لا يصح الحديث عنها					
94	أحيانا عندما أكون على غير ما يرام ينتابني الضيق					
7	لست بدينا جدا أو نحيفا جدا					
9	أحب مظهري أن يكون بنفس الطريقة التي هو عليها					
11	بودي أن أغير بعض الأجزاء من جسمي					
25	أنا راض عن سلوكي الأخلاقي					
27	أنا راض عن صلتي بالله					
29	ينبغي أن اذهب إلى الجامع (الكنيسة) أكثر من ذلك					
43	أنا راض بان أكون كما أنا تماما					
45	أنا لطيف تماما كما يجب على أن أكون					
47	احتقر نفسي					
61	أنا راض عن علاقتي الاسريه					
63	افهم أسرتي تماما كما يجب علي أن أكون					
65	يجب علي أن أثق في أسرتي أكثر من ذلك					
79	أنا اجتماعي كما أود أن أكون					
81	أحاول أن ارضي الآخرين ولكني لا أبالغ بذلك					
83	لست صالحا أطلاقا من وجهة النظر الاجتماعية					
95	لا أحب كل من اعرفهم					
97	اضحك أحيانا من النكت التي قد تخرج عن حدود اللباقة					
8	لست طويلا جدا أو قصيرا جدا					
10	لا اشعر أنني على ما يرام كما يجب					
12	يجب أن يكون لدي جاذبيه أكثر					
26	أنا متدين كما أريد آن أكون					
28	بودي أن أكون جديرا بالثقة أكثر من ذلك					
30	لا يجب أن أقول مثل هذه الأكاذيب الكثيرة					
44	أنا أنيق كما أود أن أكون					
46	أنا لست الشخص الذي أود أن أكونه					
48	ارغب في ألا استسلم بسهوله كما افعل					
62	أعامل والدي كما يجب علي معاملتهما					
64	أنا حساس جدا لما تقوله أسرتي					
66	يجب أن أحب أسرتي أكثر من ذلك					
80	أنا راض عن الطريقة التي أعامل بها الآخرين					
82	يجب أن أكون أكثر أدبا بالنسبة للآخرين					
84	ينبغي أن أتعامل بصوره أفضل مع الآخرين					
96	أروج الشائعات قليلا في بعض الأحيان					
98	اشعر أحيانا برغبة في السب					
13	اعتني بنفسي جيدا من الناحية البدنيه					
15	أحاول أن اهتم بمظهري					
17	غالبا ما أتصرف كما لو كنت غير ماهر					
31	أنا مخلص نحو ديني في كل يوم من حياتي					
33	أحاول أن أتغير عندما اعرف أنني أقوم بأشياء خاطئه					
35	افعل أحيانا أشياء سيئة جدا					

49	أستطيع دائما العناية بنفسي في أي وقت					
51	أتحمل التأنيب عن أشياء دون أن افقد أعصابي					
53	أفعل اشيلاء دون تفكير مسبق فيها					
67	أحاول أن أكون عادلا مع أصدقائي وأسرتي					
69	أشعر باهتمام حقيقي نحو أسرتي					
71	استسلم لوالدي					
85	أحاول أن افهم وجهة نظر الزملاء الآخرين					
87	أتعامل في يسر مع الآخرين					
89	لا أسامح الآخرين بسهوله					
99	أفضل الفوز على الهزيمة في اللعب					
14	أشعر أنني على ما يرام معظم الوقت					
16	مستوى أدائي الرياضي ضعيف					
18	نومي قليل					
32	أفعل ما هو صواب معظم الوقت					
34	استخدم أحيانا وسائل غير مشروعه لشق طريقي					
36	أجد صعوبة في أن أفعل ماهو صحيح					
50	احل مشاكلي بسهوله تامة					
52	أغير رأيي كثيرا					
54	أحاول أن اهرب من مشاكلي					
68	أقوم بأداء نصيبي من العمل في المنزل					
70	أتشاجر مع أسرتي					
72	لا أتصرف بالطريقة التي ترى أسرتي انه يجب أن أتصرف بها					
86	أرى جوانب حسنه في كل من التقيت بهم من الناس					
88	لا أشعر بالراحة مع بقية الناس					
90	أجد صعوبة في التحدث مع الغرباء					
100	أحيانا أؤجل عمل اليوم إلى الغد					

صورة المرأة في الصحافة الأردنية

زهير طاهات، كلية الصحافة والاعلام، جامعة البتراء، عمان - الأردن.

استلم البحث في 2010/3/1 **وقبل للنشر 2010/12/30**

ملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة الموضوعات الخاصة بالمرأة في صحيفتيّ "الدستور" و "العرب اليوم"، ومدى اهتمامها بإبراز دورها وأنشطتها في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

وأظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الصحيفتين تستخدمان نمط الخبر في الكتابة عن المرأة على نحو يفوق كثيراً بقية من الأنماط الصحفية، حيث تبيّن أن مساحة الخبر في الصفحة الأولى للصحيفتين تبلغ (75.2 %)، مقابل (73.3 %) في الصفحة الثانية. وتحتوي الأخبار فيهما على قيم إيجابية أكثر من احتوائها على قيم مختلطة أو محايدة، وهذا يدل على أن الموضوعات المنشورة حول المرأة في الصحيفتين تعزز موقف المرأة في المجتمع.

كما وتوصلت الدراسة إلى أن الصحيفتين لم تستخدما أنماطاً صحفيةً كالكاريكاتير أو الترجمة أو الجداول، وقد خلت "العرب اليوم" من تقارير صحفية حول المرأة، بينما تتجاوز نسبة التقارير المنشورة في "الدستور" حول المرأة (2 %).

The Image of Women in the Jordanian Press

***Zuhair Tahat**: Faculty of Mass-Media, Petra University, Amman- Jordan.*

Abstract

The study aims to study issues related to women in Ad Dustour *and* Al-Arab Al-Yawm *newspapers and the extent to which they highlight women's role in economic, cultural and social fields.*

Results of the study showed that the two newspapers tend to use 'news stories' in writing about women more than any other press pattern. Results indicated that the news on the first page of the newspapers reached (75.2%), compared with (73.3%) in the second page.

The news in the two newspapers also contains positive values more than mixed or neutral values. This indicates that the topics published on women in the two newspapers enhance the role and position of women in the society.

Results also revealed that the newspapers did not use cartoons, or translation or tables.

No reports were found in Al-Arab Al-Yawm *on women issues whereas the percentage of reports on women issues published in* Ad Dustour *didn't exceed 2%.*

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

مقدمة:

ظهر في السنوات الأخيرة عددٌ من الدراسات الصحفية العربية والأجنبية التي تناولت بالدراسة والتحليل وضع المرأة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وظهر عدد كبير من المجلات النسائية التي اهتمت هي والصحف اليومية الأسبوعية بقضايا المرأة بوجهٍ عام. ورغم الإشادة بدور المرأة في المجتمعات العربية، وبما أحرزته من إنجازات، فإنها ما زالت تعامل في المجتمع العربي كأقلية ذات تأثير محدود. وما زالت تتحمل وطأة الفقر والبطالة والجهل أكثر من الرجل، فنسبة النساء الأمّيات تفوق كثيراً نسبة الرجال، ونسبة العاملات منهن تقل كثيراً عن نسبة العاملين من الرجال. ولا تمثّل النساء غالباً إلاّ أقلية ضئيلة في المجالس النيابية والهيئات المنتخبة الأخرى (الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، 99:1987). وعلى الرغم من أن القانون قد منح المرأة صراحة الحقوق ذاتها التي منحها للرجل، لكن ليس من ثمة أثر لهذه المساواة من الناحية التطبيقية (طلال، 103:1998). إن وضع المرأة في الوطن العربي مرتبط إلى حد بعيد بالعادات والتقاليد الموروثة التي لا بدّ وأن تنعكس فكرياً على كثير من رجال الإعلام عندما يعالجون المشكلات التي تعاني منها النساء العربيات، غير أنه لا يمكن القول إن وسائل الإعلام هي السبب الأساسي لوجود المشكلات التي تعاني منها المرأة. لكنها تتحمل جزءاً من المسؤولية في تكريس الوضع القائم للمرأة داخل المجتمعات العربية نتيجة تأثير المتلقين بالصورة التي تقدمها هذه الوسائل عن المرأة وترسّخها في الأذهان، "فهي تصورها غالباً وهي تستهين بذاتها وتتواكل على غيرها، ويعوزها المنطق، وتؤمن بالخرافات ولا تتحكم بعواطفها" (الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، 99:1987).

لقد ظهر في السنوات الأخيرة عدد من الدراسات حول المرأة في وسائل الإعلام، وتم إعداد بحوث إعلامية في الأردن حول الموضوع نفسه. وقد اطّلع الباحث عليها، وأجرى حوارات مع معظم معدّيها، واتضح له أن بعض هؤلاء الباحثين هم أنفسهم لا يؤمنون بقدرة المرأة على القيام بأدوار فعّالة في المجتمع. واتضح للباحث أيضاً أنّ وسائل الإعلام الأردنية هي الأخرى لم تهتم بنتائج تلك البحوث وتوصياتها، إمّا لعدم الاطلاع عليها، أو لعدم النظر إليها نظرة علمية. وتأسيساً على ذلك تظل الحاجة ملحّةً إلى إحداث تغيير في عقلية الصحفي ليتقبل المرأة "بثوبها العصري الجديد ليدعم نهضتها ويبرز نشاطاتها الاقتصادية، ودورها الحقيقي في التنمية والتقدم (الإعلام العربي حاضراً، 99:1987). وهذه الحقيقة تدعو إلى ضرورة قيام كليات وأقسام الصحافة والإعلام في الوطن العربي بإعداد صحفيين وإعلاميين ذوي آفاق واسعة وثقافة عالية، يشعرون بالانتماء الحقيقي لبلدانهم النامية، ومدركين أهمية الدور الذي سيقومون به لدى انتقالهم إلى العمل في مختلف المؤسسات الصحفية والإعلامية.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

لاحظ الباحث ضآلة الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالمرأة في الصحافة الأردنية، وندرة الدراسات الجادة التي تتناول دورها ومشاركتها ومساهمتها في القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية في الأردن، باعتباره بلداً نامياً يحتاج إلى بذل كافة الجهود من أبنائه وبناته. وسوف تلقي هذه الدراسة الضوء على هذه القضية، لتصل إلى صورة واضحة عن مدى اهتمام صحيفتيْ "الدستور" و"العرب اليوم" بقضايا المرأة، عن طريق ما يُنْشَر عنها في هاتين الصحيفتين وموقع ذلك فيهما، واتجاهاتهما نحوها بشكل عام.

الدراسات السابقة:

اهتمامه إلى الدراسات التي تدور حول صورة المرأة في الصحافة المقروءة بشكل خاص، وكان في مقدمة ذلك ما يلي:

1. دراسة (الصرايره، محمد نجيب، 1996: 10) حول المرأة في الصحافة الأردنية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصحافة الأردنية اليومية تخصص مساحة قليلة في صفحاتها للموضوعات المتعلقة بالمرأة، وأن أكثر الموضوعات التي تتناولها تدور حول القضايا الاجتماعية والثقافية والفنية الإنسانية، والتقليدية والرياضية. أما الموضوعات السياسية والدينية والقانونية فتأتي في أسفل سلم اهتماماتها، في حين جاء مثل هذه الموضوعات في دراسة (نجادات) في المراتب الأخيرة من اهتمامات الصحف الأردنية اليومية.
2. دراسة (حسن، محمد صديق محمد، 2000: 54) التي أعدها حول صحافة المرأة العربية والمأزق الذي تعيشه والآمال المرجوة مستقبلاً. وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج منها أن تلك الصحافة قد ابتعدت عن الواقع الذي تعيشه المرأة العربية. وعن القضايا المختلفة التي تواجهها، مركّزةً على شكل المرأة ونشر ثقافة الاستهلاك، مستخدمة من أجل ترويج ذلك الإعلانات التسويقية حول سلع استهلاكية، ملأت عقل المرأة فراغاً وسطحية وأبعدتها بالتالي عن القضايا التي تهم الوطن والمجتمع، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة العمل على إيجاد صحافة نسائية واعية، تدرك القضايا والمشكلات التي تعاني منها المرأة العربية، دون الانجرار إلى أسلوب الإثارة في الكتابة ومناقشة تلك القضايا.
3. دراسة (عبد الرحمن، عواطف، 1987: 29) التي أعدتها حول صورة المرأة في الصحف والمجلات العربية، ووجدت الباحثة أن الصحافة المصرية تقدم المرأة زوجةً وربّةَ بيت، وعاملةً مشاركة في عمليات التنمية والحياة السياسية. وتوصلت الباحثة أيضاً إلى أن

الصحافة المصرية تركّز على الأدوار التقليدية للمرأة، كاهتمامها بالأزياء والمكياج وبكل ماله علاقة بالأنوثة، وأن ذلك يتم على حساب الأدوار الأخرى كشريكة في الإنتاج أو بناء الأسرة أو في اتخاذ القرار السياسي، وعلى حساب مختلف أنواع الخلق والإبداع الفكري والفني.

4. دراسة (عبد الرحمن، عواطف، 1999)، حول "المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر"، والتي استعرضها الباحث (نجادات، علي، 2007: 461) في دراسته حول صورة المرأة في الصحافة الأردنية كما تعكسها الصحف اليومية ". وقد توصلت الباحثة (عبد الرحمن) إلى نتيجة مفادها أن القيادات الصحفية لا تولي الموضوعات الخاصة بالمرأة المصرية اهتماماً كافياً، وأن الأقلام الصحفية تعالج قضايا المرأة من زاوية أنها أنثى تهتم بالمظاهر والشكليات، وليستْ إنساناً مرتبطاً بتنمية مجتمعه وتطويره.
5. دراسة (نجادات، علي، 2007: 461)، التي أعدها حول صورة المرأة في الصحافة الأردنية اليومية، مستهدفاً التعرّف على مدى تغطيتها لموضوعات المرأة، وموقعها في كل صفحة من صفحات الصحف التي درسها الباحث. وجاء في الدراسة أن مجموع الموضوعات المتعلقة بالمرأة المنشورة في تلك الصحف لا يزيد عن (7%)، وأن المساحة التي شغلتها تلك الموضوعات تشكل ما نسبته (6.4%) من إجمالي مساحتها. وتوصل الباحث إلى نتيجة أنّ تغطية الصحف لموضوعات المرأة جاءت بنسب مقبولة لكنها غير كافية، وأن الصحافة الأردنية اليومية تعكس من خلال مضامينها صوراً إيجابية للمرأة بنسبة مرتفعة تصل إلى (55.1%)، مقارنة بالمضامين التي تعكس صوراً سلبية والتي تصل إلى (15.9%). وقد وضع الباحث عدداً من التوصيات التي يمكن أن تفيد في تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة في الصحافة الأردنية.

تساؤلات الدراسة:

1. هل تعكس الموضوعات المنشورة في صحيفتيْ "الدستور" و"العرب اليوم" مدى مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالفعل؟
2. ما الاتجاهات التي تتضمنها الموضوعات المتعلقة بالمرأة في الصحيفتين؟
3. هل تعكس الموضوعات التي تنشرها الصحيفتان قيماً وأهدافاً إيجابية خاصة بالمرأة؟
4. هل تمكنت هاتان الصحيفتان من تقديم المرأة على حقيقتها، وهل استطاعت في الوقت نفسه أن تبرز دورها في مختلف المجالات دون التقليل من أهميتها كأم وربة بيت؟
5. هل تناولت الصحيفتان مشكلات المرأة بصورة تعكس مدى اهتمامها بتطوير المجتمع وتنميته جنباً إلى جنب مع الرجل؟

مجتمع وعيّنة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الصحف الاردنية اليومية، متمثلا بصحيفتي "الدستور" و "العرب اليوم" اليوميتين الصادرتين في عمان. وقد اختارهما الباحث لسعة انتشارهما نسبياً، وسوف تتم المقارنة بينهما في تناولهما موضوعات المرأة.

وقد تم اختيار العيّنة باستخدام الأسبوع الصناعي الذي ابتكره جونز (Jones) وكارتر (Carter) لضمان إزالة أي تحيّز في المضمون. وتتكون العيّنة من (12) عدداً من صحيفتي "الدستور" و "العرب اليوم" الصادرتين في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2003م، وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2004م. وقد تناول الباحث بالدراسة الأعداد الصادرة منهما في بداية الشهر ومنتصفه.

منهج الدراسة:

يستخدم الباحث في دراسته أسلوب "تحليل المضمون" كوسيلة لتحليل الموضوعات الخاصة بالمرأة في صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم" باعتباره أَداةَ بحث رئيسةً من أدوات منهج المسح الإعلامي، وأداةً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحوث الإعلامية، وتعتمد على الأسلوب الكمي الذي استخدمه الباحث في التحليل ملتزما الحياد التام في البحث، ومبتعدا عن تدخل أفكاره وتصوراته الذاتية في الدراسة.

وحدات التحليل المستخدمة في الدراسة:

- وحدة المساحة، وهي الحيّز الذي شغلته المادة الإعلامية حول المرأة في "الدستور" و"العرب اليوم".
- وحدة الموضوع، وهي من أهم وحدات تحليل المضمون في هذه الدراسة، التي ينبغي أن تجيب فيها عن التساؤلات الخاصة بالموضوعات التي نُشِرتْ حولها المادة الإعلامية المتعلقة بالمرأة.

فئات تحليل المضمون المستخدمة في الدراسة:

- فئة الموضوع.
- فئة الشكل.
- فئة القيم.
- فئة الاتجاه.

جدول رقم (1): توزيع الأنماط الصحفية حسب المساحة والعدد في صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور				العرب اليوم			
النمط	المساحة	النسبة	العدد	النسبة	المساحة	النسبة	العدد	النسبة
خبر	7710	75.2	40	56.3	1048	%73.2	15	%60
تقرير	192	%1.9	3	%4.2	-	-	-	
مقابلة	570	%5.6	5	%7	-	-	-	-
تحقيق	192	%1.9	1	%1.4	65	%4.5	2	%8
مقال	131	%1.3	3	%4.2	-	-	-	-
كايكاتير	75	%0.7	2	%2.8	-	-	-	-
إعلان	1087	%10.6	8	%11.2	-	-	-	-
صورة	292	%2.8	9	%12.7	267	%18.6	8	%32
المجموع	10249	%100	71	%100	1432	%100	25	%100

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) إلى توزيع الأنماط الصحفية المستخدمة في "الدستور" و"العرب اليوم" حسب المساحة والعدد. وتبين النتائج أنّ "الدستور" تخصص مساحة أكبر بكثير من المساحة التي تخصصها "العرب اليوم" للأخبار الخاصة بالمرأة؛ فقد بلغت مساحتها في الدستور 7710 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (75.2%)، مقابل 1048 سم/عمود، وبنسبة (73.2%) في "العرب اليوم". كما أن الأخبار في الصحيفتين متفاوتة من حيث العدد؛ فقد نشرت الدستور 40 خبراً، بنسبة (56.3%)، مقابل 15 خبراً، وبنسبة (60%) في العرب اليوم، كما يُبيّن الجدول أن الإعلانات في الدستور تشغل مساحة تبلغ 1087سم/عمود، وبنسبة تصل إلى (10.6%)، بينما تخلو العرب اليوم من إعلانات خاصة بالمرأة، وتخلوكذلك من المقابلات ، بينما تخصص الدستورللمقابلات الصحفية الخاصة بالمرأة ما مساحته 570سم/عمود، مُشكلاً ما نسبته (5.6%) من المجموع الكلي للأنماط المستخدمة في الدستور. إلاّ أن مساحتيْ الصور المنشورة في الصحيفتين تتقاربان نسبياً؛ إذْ تشغل الصور مساحة تبلغ 292سم/عمود، وبنسبة مقدارها (2.8%)، وبعدد يصل إلى تسع صور، وبنسبة مقدارها (12.7%)، مقابل مساحة تبلغ 267سم/عمود في صحيفة العرب اليوم، تصل نسبتها إلى (18.6%)، وبعدد يبلغ ثماني صور، تشكّل ما نسبته (32%) من المجموع الكلي، وأما من حيث التقارير الصحفية والرسوم الكاريكاتيرية والمقابلات الخاصة بالمرأة، فقد انفردت الدستور في نشرها، حيث نُشرت ثلاثة تقارير، بنسبة تصل إلى (4.2%) في مساحة تبلغ 192سم/عمود، وبنسبة تبلغ (1.9%). ونشرت الدستور تحقيقاً صحفياً واحداً تبلغ مساحته 192سم/عمود، وبنسبةٍ تصل إلى (1.9%)، إضافة إلى ثلاث مقالات نشرتها الصحيفة نفسها في مساحة تبلغ 131سم/عمود، بنسبة مقدارها (1.3%). ويأتي الكاريكاتير في المرتبة الأخيرة من اهتمام صحيفة الدستور، إذْ يحتل مساحة تبلغ 75سم/عمود، بنسبةٍ مقدارها (0.7%). وقد نشرت الصحيفة كاريكاتيرْين احتلا ما مساحته (2.8%) من المجموع الكلي للأنماط المستخدمة فيها. أما باقي الأنماط فلم يسجل قيماً تُذكر. وتدلّ النتائج عموماً على أن اهتمام الصحيفتين منصبٌ على الخبر الذي احتل المرتبة الأولى من بين الأنماط المستخدمة فيهما؛ وربما يُعزى ذلك إلى اعتبار أن الخبر أكثر الأنماط الصحفية تداولاً وحياداً. وسيتضح لاحقا مدى اهتمام الصحيفتين بالموضوعات المختلفة الخاصة بالمرأةعلى مختلف الاصعدة.

جدول رقم (2): توزيع الموضوعات الخاصة بالمرأة حسب العدد والمساحة في صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور				العرب اليوم			
الموضوعات	المساحة	النسبة	العدد	النسبة	المساحة	النسبة	العدد	النسبة
شؤون سياسية	5912	%57.6	12	%17	78	%5.4	3	%12
شؤون اجتماعية	2367	%23.1	11	%15.7	680	%47.5	7	%28
اقتصاد وإدارة	162	%1.6	3	%4.2	-	%50	-	%50
قانونية وأمنية	-	%50	-	%50	-	%50	-	%50
تقليدية	821	%8	16	%23	427	%29.8	9	%36
ثقافية وفنية	430	%4.2	12	%17.1	182	%12.7	5	%20
رياضية	180	%1.8	7	%10	-	%50	-	%50
دينية	72	%00,7	1	%1.4	-	%50	-	%50
ثقافية وتطوعية	30	%0.3	1	%1.4	65	%4.5	1	%54
علوم وتكنولوجيا	120	%1.2	3	%4.2	-	%50	-	%50
صحية ودينية	86	%0.8	2	%3	-	%50	-	%50
اهتمامات إنسانية	69	%0.7	2	%3	-	%50	-	%50
المجموع	10249	%100	70	%100	1432	%100	25	%100

تشير النتائج في الجدول رقم (2) إلى الموضوعات الخاصة بالمرأة، المنشورة في صحيفتي "الدستور: و"العرب اليوم" حسب العدد والمساحة. وتبين النتائج تفاوتاً في المساحة المخصصة للشؤون السياسية التي تدور حول المرأة في الصحيفتين، إذْ تبدي "الدستور" اهتماماً أكبر من "العرب اليوم" بالقضايا السياسية للمرأة، حيث يشغل هذا الموضوع ما نسبته (57.6%) من المجموع الكلي للمساحة المخصصة في "الدستور" للموضوعات الخاصة بالمرأة، مقابل (5.4%) في "العرب اليوم". ويصل عدد الموضوعات السياسية في الدستور إلى (12) موضوعاً، بنسبة مقدارها (17%)، مقابل (3) موضوعات في العرب اليوم، وبنسبة تبلغ (12%). أما القضايا الاجتماعية المنشورة في الدستور فتحتل مساحة تبلغ 2367 سم/ عمود، بنسبة (23.1%)، مقابل 680 سم/عمود، وبنسبة (47.5%) في العرب اليوم. وقد نشرت الدستور ما مجموعه (11) موضوعاً اجتماعياً، بنسبة (15.7%)، مقابل (7) موضوعات اجتماعية، وبنسبة (28%) نُشرت في العرب اليوم. وتحتل الموضوعات التقليدية المرتبة الثالثة في الصحيفتين من حيث اهتمامهما بالموضوعات الخاصة بالمرأة؛ فقد نشرت الدستور (16) موضوعاً، تشغل ما مساحته 821سم/ عمود، وبنسبة تصل إلى (8%) مقابل (9) موضوعات في العرب اليوم، تشغل مساحةً مقدارها 427 سم/عمود، بنسبة تبلغ (29.8%). يلي ذلك ما خصصته الصحيفتان للموضوعات الثقافية والفنية، حيث تبلغ مساحتها في الدستور 430سم/عمود، وبنسبة (4.2%)، وبما مجموعه (12) موضوعاً، بنسبة (17.1%)، مقابل 182سم/ عمود، وبنسبة (12.7%)، وبما مجموعه (5) موضوعات، تبلغ نسبتها (20%) في العرب اليوم. أما الموضوعات الرياضية فقد حظيت باهتمام أكبر في صحيفة الدستور، حيث بلغت المساحة المخصصة لها 180سم/ عمود، وبنسبة (1.8%). وبلغ عدد هذه الموضوعات (7)، وبنسبة مقدارها (10%). ولم تنشر العرب اليوم في الأعداد التي أخضعها الباحث للدراسة شيئاً عن الموضوعات الرياضية الخاصة بالمرأة. وتتفوّق "الدستور" بالاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا الخاصة بالمرأة، ويبلغ عدد الموضوعات التي نشرتها "الدستور" (3)، وبنسبة (4.2%)، ولم تنشر العرب اليوم شيئاً من هذه الموضوعات. كما وأبدتْ الدستور اهتماماً نسبياً بالموضوعات الصحية والدينية الخاصة بالمرأة، فخصصت لها ما مساحته 86 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (0.8%)، وبما مجموعهُ موضوعان، بنسبةٍ تبلغ 3%. أما الموضوعات الدينية البحتة فقد شغلت ما مساحتهُ 72 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (0.7%). وقد نشرت الصحيفة موضوعاً دينياً واحداً خاصاً بالمرأة، تبلغ مساحته (1.4%). ولم يظهر في العرب اليوم شيء من هذا القبيل. أما الموضوعات ذات الاهتمامات الإنسانية فقد احتلّت مساحةً تبلغ 69 سم/عمود وبنسبة مقدارها (0.7%).

وتدل النتائج الواردة في الجدول على تفاوت اهتمام الصحيفتين بالموضوعات الخاصة بالمرأة، بصورةٍ توضح أن الدستور توجه عنايتها إلى تلك الموضوعات أكثر من العرب اليوم. إلاّ أنّ الأعداد والنسب الواردة في الجدول لا تعكس رأياً مطلقاً بمدى اهتمام الصحيفتين بالموضوعات الخاصة بالمرأة. ومع ذلك فهي أعداد ونسب تعكس دلالات إحصائية لا يمكن إهمالها، وتدل على مدى اهتمام الصحيفتين بالموضوعات المختلفة الخاصة بشؤون المرأة بوجهٍ عام. وتعكس الأرقام والنسب المتعلقة بالموضوعات الرياضية تطوراً في نظرة صحيفة الدستور إلى الرياضة النسوية إذا ما قورنت بمدى اهتمام الصحافة الأردنية بهذه الرياضة في السنوات العشرة الأخيرة. إلا أنّ النتائج الواردة في الجدول تعكس اهتمامها بقضايا المرأة، وأن لم يَرْقَ ذلك إلى المستوى المرغوب. ولا يريد الباحث في هذا الصدد أن يحمّل الصحافة الأردنية بمفردها مسؤولية ضآلةِ ما ينشر فيها من قضايا حول المرأة، بل إنه يرى أن قادة رأي في المجتمع الأردني من أكاديميين وصحفيين وغيرهم،

ومعهم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، قد أخفقوا حتى الآن في إبراز دور المرأة في المجتمع بالصورة التي تجعل منها عنصراً أساسياً في عملية البناء التنموي في الأردن. كما أن قلة عدد الموضوعات المنشورة في الصحيفتين حول المرأة قد يُعزى كذلك إلى محدودية مساهمتها في الأنشطة العامة بسبب معيقات اجتماعية وغيرها تحد من ذلك، وتقف حجر عثرة أمام قيامها بتأدية أدوارها النافعة في المجتمع.

جدول رقم (3): توزيع الأنماط الصحفية الخاصة بالمرأة حسب العدد والمساحة في صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور				العرب اليوم			
النمط	المساحة	النسبة	العدد	النسبة	المساحة	النسبة	العدد	النسبة
خبر	7710	75.2	40	%56.3	1090	%69.2	15	%57.7
تقرير	192	%1.9	3	%4.2	-	%50	-	%50
مقابلة	570	%5.6	5	%7	102	%6.5	1	%3.8
تحقيق	192	%1.9	1	%1.4	65	%4.1	1	%3.8
مقال	131	%1.3	3	%4.2	-	%50	-	%50
جدول	-	-	-	-	-	%50	-	%50
كاريكاتير	75	%0.7	2	%3	-	%50	-	%50
إعلان	1087	%10.6	8	%11.2	-	%50	-	%50
صورة	292	%2.8	9	%12.6	317	%20.1	9	%34.6
ترجمة	-	-	-	-	-	%50	-	%50
أخرى	-	-	-	-	-	%0	-	%50
المجموع	10249	%100	71	%100	1574	%100	26	%100

تشير النتائج في الجدول رقم (3) إلى توزيع الأنماط الصحفية الخاصة بالمرأة في صحيفتي الدستور والعرب اليوم حسب العدد والمساحة. وتبيّن النتائج أن الخبر يشغل أكبر مساحة وعددٌ بين الأنماط الصحفية المنشورة فيهما؛ إذْ تبلغ مساحته في الدستور 7710 سم/عمود، بنسبةٍ تصل إلى (75.2%)، مقابل 1090 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (69.2%) في العرب اليوم. ويبلغ عدد الأخبار المنشورة في الدستور (40) خبراً، بنسبة مقدارها (56.3%)، مقابل (15) خبراً، وبنسبةٍ مقدارها (57.7%) في العرب اليوم. ويحتل الإعلان المرتبة الثانية من اهتمام الدستور، بينما لا يوجد في العرب اليوم إعلان واحد خاص بالمرأة. ويشغل الإعلان في الدستور ما مساحته 1087 سم/عمود، محتلاً ما نسبته (10.6%) من المساحة الكلية المخصصة لنشر الموضوعات الخاصة بالمرأة. ويبلغ عدد الإعلانات في الدستور (8)، بنسبة تصل إلى (11.2%). وجاء نمط المقابلة في المرتبة الثالثة في الدستور، حيث نُشر فيها ما مجموعهُ خمس مقابلات، تُشكّل نسبةً مقدارها (7%). وقد احتل هذا النمط ما مساحته 570 سم/عمود، بنسبة مقدارها (5.6%). ولم تنشر العرب اليوم سوى مقابلة واحدة، تصل نسبتها إلى (3.8%) من مجموع المساحة المخصصة للموضوعات المتعلقة بالمرأة، وتحتلُ الصور الخاصة بالمرأة مساحةً تبلغ 292 سم/عمود، بنسبة مقدارها (2.8%)، وبعددٍ يبلغ تسع صور، تشكل ما نسبته (12.6%)، مقابل 317 سم/عمود، وبنسبة تصل إلى (20.1%) خصصتها العرب اليوم لصورٍ خاصة بالمرأة، يبلغ عددها تسع صور، تشغل ما نسبته (34.6%) من مجموع المساحة المخصصة للأنماط في هذه الصحيفة. ويحتلُ التقرير والتحقيق الصحفيان مساحةً مقدارها 192 سم/عمود، بنسبةٍ تصل إلى (1.9%) لكل منهما في الدستور. ويبلغ عدد التقارير المنشورة فيها ثلاثة، تبلغ نسبتها (4.2%)، مقابل تحقيق واحد، بنسبة تصل إلى (1.4%). أما العرب اليوم فقد خلت من التقارير الصحفية الخاصة بالمرأة؛ لكنها خصصت مساحةً تبلغ 65 سم/عمود، بنسبة مقدارها (4.5%) لتحقيقٍ صحفيٍ واحدٍ فقط، تصل نسبته إلى (3.8%). وقد نشرت الدستور ثلاثة مقالات، بنسبة (4.2%)، احتلت مساحة مقدارها 131 سم/عمود، وبنسبةٍ مقدارها (1.3%). أمّا العرب اليوم فقد خلت من هذا النمط الصحفي، كما خلت كذلك من الكاريكاتير الخاص بالمرأة. أما الدستور فقد نشرت كاركاتيرين تبلغ نسبتهما (3%)، وتحتلان مساحة مقدارها 75 سم/عمود، بنسبةٍ تصل إلى (0.7%). وتدل النتائج الواردة في الجدول على مدى ما توليه الصحيفتان من أهمية للخبر الصحفي باعتباره من أكثر الأنماط الصحفية تداولاً وحياداً. كما وتدل النتائج على اهتمام "الدستور" بنمط الإعلان الخاص بالمرأة، حيث يشكل عامل جذب لا يمكن غض الطرف عنه. ويدلّ ارتفاع عدد المقابلات نسبياً في الدستور مقارنة بالعرب اليوم على مدى اهتمام الدستور بآراء المرأة نفسها، أو الآراء التي يتم الإعراب عنها في كافة الشؤون والقضايا المتعلقة بها.

جدول رقم (4): توزيع الأنماط الصحفية حسب استخدام الألوان في صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم

الصحيفة	الدستور				العرب اليوم			
استخدام الألوان	يستخدم الألوان		لا يستخدم الألوان		يستخدم الألوان		لا يستخدم الألوان	
النمط	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
خبر	16	%45.7	24	%68.6	6	%85.7	9	%50
تقرير	2	%5.7	1	%2.8	-	-	-	-
مقابلة	5	%14.3	-	-	-	-	-	-
تحقيق	-	-	1	%2.8	-	-	2	%11.17
مقال	-	-	3	%8.6	-	-	-	-
جدول	-	-	-	-	-	-	-	-
كاريكاتير	1	%2.8	-	-	-	-	-	-
إعلان	5	%14.3	3	%8.6	-	-	-	-
صورة	6	%17.1	3	%8.6	1	%14.3	7	%38.9
المجموع	35	%100	35	%100	7	%100	18	%100

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4) إلى استخدام الألوان مع الأنماط الصحفية في الدستور والعرب اليوم. ويُلاحظ أنّ الصحيفتين لا تكثران من استخدام الألوان مع الأنماط الصحفية؛ فالدستور نشرت (16) خبراً، وبنسبة (45.7%)، مستخدمة الألوان معها، مقابل (14) خبراً، وبنسبة (68.6%) لم تستخدم معها الألوان. أما العرب اليوم فلم يزد عدد الأخبار التي استخدمت معها الألوان عن (6) أخبار، تبلغ نسبتها (85.7%)، مقابل (9) أخبار، تبلغ نسبتها (50%)، لم تستخدم معها الألوان. وقد نشرت الدستور (6) صور صحفية، تبلغ نسبتها (17.1%) من المجموع الكلي، مستخدمةً الألوان، وظهر فيها (3) صور، بنسبة (8.6%) بلا ألوان، مقابل (7) صور، بنسبة (38.9%) نشرتها العرب اليوم بلا ألوان،وصورة واحدة بالألوان وبنسبة (14.3%). وانفردتْ الدستور بنشر التقارير والمقالات والكاريكاتيرات والإعلانات الخاصة بالمرأة، حيث نشرت خمس مقابلات وخمسة إعلانات، بنسبة (14.3%) لكلٍ منها مع الألوان، إضافة إلى (3) إعلانات، بنسبة (8.6%) لم تَستْخدم معها الألوان. كما نشرت الدستور تقريرين مع الألوان، بنسبة مقدارها (5.7%)، وتقريراً واحداً لم تستخدم معه الألوان، وبلغت نسبته (2.8%). ولم تنشر الصحيفة سوى كاريكاتير واحدٍ مع الألوان، شكّل ما نسبته (2.8%) من المجموع الكلي. وقد تُعزى ضآلة استخدام الألوان في بعض الصحف الأردنية إلى ارتفاع كلفتها نسبياً وإلى انخفاض سعر الصحيفة اليومية الذي لا يتجاوز خمسة وعشرين قرشاً للنسخة الواحدة، ناهيك عن قلة الإعلانات التجارية التي تُنْشر في الصحيفتين وبخاصةٍ العرب اليوم.

جدول رقم (5): توزيع الأنماط الصحفية مع الصور في الموضوعات الخاصة بالمرأة حسب العدد في صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور				العرب اليوم			
الصور	يستخدم الصور		لا يستخدم الصور		يستخدم الصور		لا يستخدم الصور	
النمط	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
خبر	27	%60	13	%72.2	16	%45.7	27	%77.1
تقرير	2	%4.4	1	%5.5	2	%5.7	1	%2.8
مقابلة	5	%11.1	-	-	5	%14.3	-	-
تحقيق	1	%2.2	-	-	-	-	1	%2.8
مقال	-	-	3	%16.7	-	-	3	%8.6
كاريكاتير	2	%4.4	-	-	-	-	-	-
إعلان	8	%17.8	1	%5.5	6	%17.1	3	%8.6
ترجمة	-	-	-	-	6	%17.1	-	-
المجموع	45	%100	18	18	35	%100	35	%100

يشير الجدول رقم (5) إلى استخدام الصور في الأنماط الصحفية الخاصة بالمرأة حسب العدد في صحيفتي الدستور والعرب اليوم. وتبين النتائج في الجدول أن الدستور قد نشرت (27) خبراً، مستخدمة معها صوراً، تشكل المادة الخبرية ما نسبته (51%) من المجموع الكلي للأنماط الصحفية التي تستخدم الصور إما لجذب القارىء، أو للتعريف بالشخصية، أو لتوضيح أَمرٍ ما يتضمنه الخبر. ونشرت الصحيفة نفسها

(8) أخبار بلا صور، بلغت نسبتها (61.5%). أما صحيفة العرب اليوم فقد نشرت (16) خبراً، مستخدمة الصور، بنسبة مقدارها (45.7%). وقد نشرت الصحيفة نفسها (27) خبراً خاصاً بالمرأة بلا صور، بلغتْ نسبتها (77.1%)، ونشرت الدستور عشر صور خاصة بالمرأة، بلغت نسبتها (19%). أما من حيث الإعلانات المنشورة في الصحيفتين، فقد نشرت الدستور سبعة إعلانات، شكّلتْ ما نسبته (13.2%) من المجموع الكلي للأنماط الصحفية التي تستخدم الصور المتعلقة بالموضوعات الخاصة بالمرأة. أما العرب اليوم فلم تنشر سوى إعلان واحد مع صور، شكّل ما نسبته (3%)، مقابل (3) إعلانات نشرتها الصحيفة نفسها بلا صور. أما المقابلات التي نشرتها الدستور مع صور، فقد بلغ عددها خمس مقابلات، أي ما نسبته (9.4%). وكان عدد المقابلات التي نشرتها العرب اليوم مساوياً لعدد المقابلات في الدستور مع اختلاف النسب، حيث بلغت النسبة في العرب اليوم (14.3%). وقد نشرت الدستور تقريرين نشرتهما العرب اليوم أيضاً، مشكلاً ما نسبته (5.7%). وظهر في الدستور تحقيق صحفي مع صورة وكاريكاتير واحد، بنسبة (1.8%) لكل منهما. ونشرت العرب اليوم تحقيقاً وتقريراً بلا صور، شكل كلٌ منهما ما نسبته (2.8%) من المجموع الكلي للأنماط الصحفية التي تستخدمها الصحيفة. ولم يسجل باقي الأنماط أي عدد أو نسب. وتدلّ النتائج الواردة في الجدول على أنّ الدستور أكثر اهتماماً باستخدام الصور مع الأنماط الصحفية من العرب اليوم التي لم تغفل هي الأخرى هذه الأداة المهمة في توضيح النمط الصحفي للقرّاء.

جدول رقم (6): توزيع الأنماط الصحفية حسب الموقع في صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم

الصحيفة	الدستور						العرب اليوم					
الموقع	أولى		داخلية		أخيرة		أولى		داخلية		أخيرة	
النمط	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
خبر	963	%91.6	6583	%75.8	164	%31.9	-	-	813	%68.4	235	%96.3
تقرير	88	%8.4	104	%1.2	-	-	-	-	-	-	-	-
مقابلة	-	-	570	%6.6	-	-	-	-	52	%4.4	-	-
تحقيق	-	-	192	%2.2	-	-	-	-	65	%5.5	-	-
مقال	-	-	131	%1.5	-	-	-	-	-	-	-	-
جدول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كاريكاتير	-	-	-	-	75	%14.6	-	-	-	-	-	-
إعلان	-	-	866	%10	221	%43	-	-	-	-	-	-
صورة	-	-	238	%2.7	54	%10.5	-	-	258	%21.7	9	%3.7
المجموع	1051	%100	8684	%100	514	%100	-	-	1188	%100	244	%100

يشير الجدول رقم (6) إلى توزيع الأنماط الصحفية حسب موقعها في صحيفتي الدستور والعرب اليوم. وتبين النتائج أن الخبر والتقرير المتعلقين بقضايا المرأة يحظيان باهتمام الدستور أكثر من العرب اليوم؛ فقد شغل الخبر مساحة 963 سم/عمود، وبنسبة (91.6%) في الصفحة الأولى، مقابل 88 سم/عمود، وبنسبة (8.4%) للتقرير الصحفي في الصفحة نفسها. أما باقي الأنماط فلا مكان لها في الصفحة الأولى. وتبلغ مساحة الخبر في الصفحة الأخيرة 164 سم/عمود وبنسبة (31.9%). أما العرب اليوم فلم تنشر أي نمط صحفي خاص بالمرأة في الصفحة الأولى، لكنها خصصت مساحة تبلغ 235 سم/عمود للأخبار المتعلقة بالمرأة في الصفحة الأخيرة. ويلاحظ أن الصحيفتين خصصتا الصفحات الداخلية لأكبر مساحة للأنماط الصحفية الخاصة بالمرأة؛ فقد شغل الخبر في الدستور ما مساحته 6583 سم/عمود، وبنسبة (75.8%)، مقابل 813 سم/عمود خصصتها العرب اليوم للأخبار المتعلقة بالمرأة في الصفحات الداخلية. وقد تعاملت الصحيفتان مع الأنماط الصحفية الأخرى كتعاملها مع الخبر، باستثناء التقرير الصحفي الذي خصصت له الدستور مساحة تبلغ 88 سم/عمود في الصفحة الأولى، أما باقي الأنماط فقد ظهر معظمه في الصفحات الداخلية للصحيفتين.

جدول رقم (7): توزيع الأنماط الصحفية مع القيم التي تتضمنها الموضوعات الخاصة بالمرأة في صحيفتيْ "الدستور" و "العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور								العرب اليوم							
القيم	إيجابية		سلبية		مختلطة		بلا قيم		إيجابية		سلبية		مختلطة		بلا قيم	
النمط	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
خبر	5783	%77.3	1224	%16.5	488	%53.7	215	%42.5	728	%80	-	-	86	%100	234	%53.7
تقرير	124	%1.6	68	%5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مقابلة	348	%4.6	-	-	222	%24.5	-	-	52	%5.7	-	-	-	-	-	-
تحقيق	192	%2.6	-	-	-	-	-	-	65	%7.1	-	-	-	-	-	-
مقال	54	%0.7	32	%2.3	45	%5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جدول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كاريكاتير	-	-	-	-	75	%8.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إعلان	838	%11.1	-	-	28	%3.1	221	%43.7	-	-	-	-	-	-	-	-
صورة	142	%1.9	32	%2.3	48	%3.5	70	%13.8	65	%7.1	-	-	-	-	202	%46.3
المجموع	7481	%100	1356	%100	906	%100	506	%100	910	%100	-	%100	86	%100	436	%100

يشير الجدول رقم (7) إلى توزيع الأنماط الصحفية مع القيم التي تتضمنها الموضوعات الخاصة بالمرأة في صحيفتيْ الدستور والعرب اليوم. وتبين النتائج الواردة في الجدول أن الخبر في الصحيفتين قد احتل المرتبة الأولى في تسجيل القيم الإيجابية، حيث شغل مساحةً تبلغ 5783 سم/عمود، تشكّل نسبةً مقدارها (77.3%) في الدستور، مقابل 728 سم/عمود، وبنسبة تبلغ (80%) في العرب اليوم. واحتل الخبر المرتبة الثانية في تسجيل القيم المختلطة في الدستور، حيث شغل مساحة مقدارها 488 سم/عمود، بنسبة تبلغ (53.7%)، مقابل 86 سم/عمود، وبنسبة (100%) في العرب اليوم. وسجل الخبر بلا قيم مساحة مقدارها 215 سم/عمود، وبنسبة تبلغ (42.5%) في الدستور، مقابل 234 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (53.7%) في العرب اليوم. يلي الخبر الإعلانُ في تسجيل القيم الإيجابية في الدستور، حيث شغل مساحة تبلغ 838 سم/عمود، بنسبة مقدارها (11.1%)، وسجّل ما نسبته (3.1%) للقيم المختلطة ولم يسجل أي نسبة للقيم السلبية، حيث تم تسجيل ما نسبته (43.7%) للإعلان بلا قيم. يلي ذلك نمط المقابلة في صحيفة الدستور، وتبلغ مساحتها 348 سم/عمود، أي ما نسبته (11.2%) للقيم الإيجابية، وما مساحته 307 سم/عمود للقيم المختلطة، بنسبة مقدارها (4.6%). وتبلغ مساحة المقابلة التي تحمل قيماً إيجابية في العرب اليوم 222 سم/عمود، بنسبة (24.5%). ولم تسجل للمقابلة أي نسبة لباقي القيم. أما التحقيق فتبلغ مساحته 192 سم/عمود، وبنسبة تصل إلى (2.6%) للقيم الإيجابية في الدستور. ولم يُسجل له أي من القيم الأخرى. وبلغت مساحة التحقيق الذي يحمل قيماً إيجابية في العرب اليوم 65 سم/عمود، بنسبة (1.9%) للقيم الإيجابية، و (2.3%) للقيم السلبية، و (3.5%) للقيم المختلطة، و (13.8%) بلا قيم. وتبلغ مساحة التقارير التي تحمل قيماً إيجابية في الدستور 124 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (1.6%)، مقابل مساحة تبلغ 68 سم/عمود، وبنسبة (5%). ولم تنشر تقارير في العرب اليوم. وتشير النتائج إلى أن الأنماط التي لا تحمل قيماً في العرب اليوم أكثر من تلك التي تحمل قيماً إيجابية، حيث تبلغ مساحتها 202 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (46.3%). ولم تسجل الأنماط الصحفية الأخرى قيماً سلبية في صحيفة العرب اليوم. وتبلغ مساحة المقال في الدستور 54 سم/عمود، أي ما نسبته (0.7%) للقيم الإيجابية، وما مساحته 32 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (2.3%) للقيم السلبية، وما مساحته 45 سم/عمود، وبنسبة تبلغ (5%) للقيم المختلطة. ولم تسجل أي نسبة بلا قيم. كما أنه لم يسجل للجداول والرسوم الكاريكاتيرية والترجمة أي نسبة لأي قيمة. تشير النتائج عموماً إلى التباين في جميع الأنماط الصحفية التي استخدمتها الدستور من حيث القيم المختلطة. وقد يُعزى السبب في تسجيل الخبر نسبة عليا في القيم الإيجابية في الصحيفتين إلى عدم إمكانية التقليل من أهمية هذا النمط وإلى حرص الصحيفتين على نشره كما ورد إليهما، وقد يكون المجال ضيقاً أمام تحريره أو إهماله وبخاصة إذا تناول حدثاً مهماً. وتشير النتائج إلى أن الصحيفتين تركّزان على القيم الإيجابية بصورة واضحة أكثر من تركيزها على القيم المختلطة أو السلبية.

جدول رقم (8): توزيع النمط مع الصور حسب المساحة في صحيفتيْ "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور				العرب اليوم			
الصور	يستخدم الصور		لا يستخدم الصور		يستخدم الصور		لا يستخدم الصور	
النمط	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة
خبر	7479	%76.9	231	%43.8	809	%71.7	239	%78.6
تقرير	111	%1.1	81	%15.3	-	-	-	-
مقابلة	570	%5.9	-	-	52	%4.6	-	-
تحقيق	192	%2	-	-	-	-	65	%21.4
مقال	-	-	131	%24.8	-	-	-	-
جدول	-	-	-	-	-	-	-	-
كاريكاتير	75	%0.8	-	-	-	-	-	-
إعلان	1003	%10.3	84	%15.9	-	-	-	-
صورة	292	%3	-	-	267	%23.7	-	-
ترجمة	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	9722	%100	527	%100	1128	%100	304	%100

يشير الجدول رقم (8) إلى توزيع الأنماط الصحفية مع الصور في الدستور والعرب اليوم حسب المساحة المخصصة لكل نمط فيهما.وتبدو المساحة المخصصة للأخبار مع الصور في الصحيفتين أكبر من المساحة المخصصة فيهما للأخبار بلا صور ؛ فالخبر المنشور مع صور في الدستور يشغل مساحةً تبلغ 7479 سم/عمود، مقابل مساحة تبلغ 231 سم/عمود للأخبار المنشورة فيها بلا صور. وينطبق الأمر على العرب اليوم أيضاً؛ فقد خصصت ما مساحته 809 سم/عمود للأخبار مع الصور، مقابل 239 سم/عمود للأخبار بلا صور. كما أن مساحة الإعلان مع

الصور كبيرة نسبياً في الدستور إذا ما قورنت بمساحة الأنماط الأخرى، حيث تصل مساحة الإعلان مع الصور إلى 1003 سم/عمود، مقابل 84 سم/عمود بلا صور،. وتشير النتائج كذلك إلى المساحات التي تشغلها الأنماط الأخرى في الصحيفتين، حيث تحتل المقابلة الصحفية المنشورة مع صور في الدستور ما مساحته 570 سم/عمود. أما المقابلات مع صور في العرب اليوم فتشغل مساحة 52 سم/عمود. وقد خلتْ الصحيفة من المقابلات التي لا تُستخدم صور معها. كما ونشرت الصحيفتان أنماطاً أخرى مع صور لم تشكل مساحات كبيرة منهما، باستثناء الصور الخاصة بالمرأة التي شغلت في الدستور مساحة تبلغ 292 سم/عمود، مقابل 267 سم/عمود في العرب اليوم. وكان للتحقيق الصحفي في الدستور مساحة صغيرة نسبياً تبلغ 192 سم/عمود، بنسبة (2%) من المجموع الكلي للأنماط الصحفية المستخدمة في الصحيفة. وتدل النتائج على مدى الاهتمام النسبي للصحيفتين في جذب القارىء للأنماط الصحفية التي تنشرها، مستخدمةً الصور التي يمكن أن تثير فيه الرغبة بمعرفة محتويات تلك الأنماط الخاصة بالمرأة.

جدول رقم (9): توزيع الأنماط الصحفية حسب الموقع في صحيفتيْ "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور						العرب اليوم					
الموقع	أولى		داخلية		أخيرة		أولى		داخلية		أخيرة	
النمط	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة
خبر	4	%80	28	%55	8	%53.3	-	-	12	%63.1	3	%50
تقرير	1	%20	2	%3.9	-	-	-	-	-	-	-	-
مقابلة	-	-	4	%7.8	1	%6.7	-	-	-	-	-	-
تحقيق	-	-	1	%1.9	-	-	-	-	2	%10.5	-	-
مقال	-	-	3	%5.9	-	-	-	-	-	-	-	-
جدول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كاريكاتير	-	-	-	-	2	%13.3	-	-	-	-	-	-
إعلان	-	-	6	%11.8	2	%13.3	-	-	-	-	-	-
صورة	-	-	7	%13.7	2	%13.3	-	-	5	%26.3	3	%50
ترجمة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	5	%100	51	%100	15	%100	-	-	19	%100	6	%100

تشير النتائج في الجدول رقم (9) إلى أن الصفحات الداخلية للدستور أكثر احتواءً على الأخبار الخاصة بالمرأة من الصفحة الأولى والأخيرة اللتين تكونان عادةً أول صفحتين يطالعهما معظم القراء. ولعل السبب في نشر ما مجموعه (28) خبراً في الصفحة الداخلية، مقابل (4) أخبار في الصفحة الأولى و(8) في الصفحة الأخيرة عائد إلى اهتمام الصحيفة بالأخبار السياسية والمحلية والإقليمية والعالمية الساخنة التي قد تثير اهتمام القارىء أكثر من الأخبار المتعلقة بنشاطات المرأة بشكل عام. أما العرب اليوم فلم تنشر في الصفحة الأولى أخباراً خاصة بالمرأة، ولكنها نشرت (12) خبراً في الصفحات الداخلية و(3) أخبار في الصفحة الأخيرة، ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول أن معظم الأنماط الصحفية الأخرى نشرت في الصفحات الداخلية في الصحيفتين، علماً بأنّ "العرب اليوم" خلت من بعض الأنماط الصحفية الخاصة بالمرأة، كالتقارير والمقالات والجداول، ورسوم الكاريكاتير والإعلانات والترجمات.

جدول رقم (10): توزيع الأنماط الصحفية مع الاتجاهات في الموضوعات الخاصة بالمرأة في صحيفتيْ "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور						العرب اليوم					
الاتجاه	مؤيد		معارض		محايد		مؤيد		معارض		محايد	
النمط	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة
خبر	6168	%76.7	1028	%76.5	514	%59.4	488	%62.7	-	-	364	%55.6
تقرير	102	%1.3	90	%6.7	-	-	-	-	-	-	-	-
مقابلة	214	%2.6	136	%10.1	220	%25.4	102	%13.1	-	-	-	-
تحقيق	192	%2.4	-	-	-	-	65	%8.3	-	-	-	-
مقال	58	%0.7	32	%2.4	41	%4.7	-	-	-	-	-	-
كاريكاتير	75	%0.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إعلان	1087	%13.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صورة	144	%1.8	58	%4.3	90	%10.4	123	%15.8	-	-	290	%44.3
ترجمة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	8040	%100	1344	%100	865	%100	778	%100	-	-	654	%100

يبين الجدول رقم (10) توزيع الأنماط الصحفية وما تتضمنه من اتجاهات خاصةٍ بالمرأة في صحيفتي الدستور والعرب اليوم. ويتّضح من النتائج الواردة في الجدول أن الخبر الصحفي يأتي في مقدمة الأنماط الصحفية المؤيدة للمرأة في الصحيفتين، حيث يحتل الخبر المؤيد لها في الدستور ما مساحته 6168 سم/عمود، بنسبة تبلغ (76.7%). وتتقلص مساحة الأخبار المعارضة للمرأة، وتبلغ مساحتها 1028 سم/عمود، بنسبة مقدارها (76.5%). أما مساحة الأخبار التي تدل على موقف الحياد من المرأة ، فتأتي في المرتبة الثالثة، حيث تبلغ 514 سم/عمود، بنسبة مقدارها (59.4%) من المجموع الكلي. أما الأخبار التي المؤيدة للمرأة في العرب اليوم فتحتل مساحة تبلغ 488 سم/عمود، بنسبةٍ تصل إلى (62.7%). ولم تنشر الصحيفة أخباراً معارضةً للمرأة، بينما نشرت أخباراً محايدة تبلغ مساحتها 364 سم/عمود، وبنسبة مقدارها (55.6%). وقد احتلت الإعلانات التي تحمل اتجاهات مؤيدة للمرأة في الدستور مساحة تبلغ 1087 سم/عمود، بنسبة مقدارها (13.5%). ولم تنشر الصحيفة إعلانات ذات اتجاهات معارضة أو محايدة. كما أن النتائج تشير إلى أن العرب اليوم تخلو من الإعلانات الخاصة بالمرأة كلياً. وقد بلغت المساحة المخصصة لنشر المقابلات المؤيدة للمرأة في الدستور 214 سم/عمود، شكّلت نسبةً مقدارها (2.6%)، مقابل 136 سم/عمود للاتجاهات المعارضة، وبنسبةٍ تصل إلى (10.1%)، و 220 سم/عمود، بنسبة (25.4%) للمقابلات ذات الاتجاهات المحايدة. أما العرب اليوم فقد خلت من كل ذلك. يلي ذلك التحقيق الصحفي في الدستور الذي خلت منه العرب اليوم، وتبلغ مساحته 192 سم/عمود، بنسبة تصل إلى (2.4%)، ولم تنشر الدستور تحقيقات ذات اتجاهات معارضة أو محايدة. وخصصت الدستور ما مساحته 102 سم/عمود، وبنسبة (1.3%) للتقرير الصحفي المؤيد للمرأة، وخلت الصحيفة من التقارير التي تحمل اتجاهات معارضة للمرأة. أما صحيفة العرب اليوم فقد خلت من ذلك. وبلغت مساحة الرسوم الكاريكاتيرية ذات الاتجاهات المؤيدة للمرأة في الدستور 75 سم/عمود، بنسبة مقدارها (0.9%)، وخلت الدستور من الكاريكاتير ذي الاتجاه المعارض أو المحايد. وخلت العرب اليوم من الكاريكاتير الخاص بالمرأة كلياً. أما المقال الصحفي ذو الاتجاه المؤيد للمرأة فقد احتل مساحة تبلغ 58 سم/عمود، بنسبةٍ مقدارها (0.7%)، مقابل مساحة مقدارها 32 سم/عمود، وبنسبة (2.4%) للتقارير التي تحمل اتجاهات معارضة، ومساحة تبلغ 41 سم/عمود للتقارير ذات الاتجاهات المحايدة. أما صحيفة العرب اليوم فقد خلت من ذلك. وقد خصصت الدستور مساحة صغيرة للصور ذات الاتجاهات المؤيدة بلغت 144 سم/عمود، بنسبة (1.8%)، مقابل ما مساحته 58 سم/عمود، وبنسبة (4.3%) للصور التي تحمل اتجاهات معارضة، وما مساحته 90 سم/عمود للصور ذات الاتجاهات المحايدة. أمّا العرب اليوم فخصصت مساحة تبلغ 123 سم/عمود، وبنسبة (15.8%) للصور التي تحمل اتجاهات مؤيدة للمرأة، مقابل مساحة تبلغ 290 سم/عمود، وبنسبة (44.3%) للصور التي تحمل اتجاهات محايدة.

وتدل النتائج على ارتفاع نسبة الأنماط التي تحمل اتجاهات مؤيدة للمرأة في الصحيفتين، حيث تحتل هذه الاتجاهات مساحةً تبلغ 6168 سم/عمود في الدستور، ومساحة مقدارها 488 سم/عمود في العرب اليوم. وتعكس هذه النتائج اهتماماً من قبل الصحيفتين بالموضوعات التي تتناول القضايا ذات الاتجاهات المؤيدة للمرأة بشكل عام، علماً بأن العرب اليوم لم تنشر أنماطاً صحفية تحمل اتجاهات معارضة، وإن كانت قد اتخذت موقفاً أكثر حياداً في ذلك من الدستور.

جدول رقم (11): توزيع القيم مع الاتجاهات التي تتضمنها الموضوعات الخاصة بالمرأة في صحيفتيْ "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور						العرب اليوم					
الاتجاه	مؤيد		معارض		محايد		مؤيد		معارض		محايد	
القيم	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إيجابي	42	%97.7	-	-	1	%5.5	12	%100	-	-	-	-
سلبي	-	-	5	%83.3	-	-	-	-	-	-	2	%13.3
مختلط	1	%2.3	1	%16.7	12	%66.7	-	-	-	-	2	%13.3
بلا قيم	-	-	-	-	5	27.8	-	-	-	-	11	%73.3
المجموع	43	%100	6	%100	18	%100	12	%100	-	-	15	%100

يشير الجدول رقم (11) إلى توزيع القيم مع الاتجاهات التي تتضمنها الموضوعات الخاصة بالمرأة في الدستور والعرب اليوم. وتبين النتائج الواردة في الجدول أنّ عدد القيم الإيجابية التي تحمل اتجاهات مؤيدةً للمرأة في الصحيفتين هي الاتجاهات السائدة فيهما، فقد بلغ عدد القيم الإيجابية ذات الاتجاهات الإيجابية (42)، وبنسبة مقدارها (97.7%) في صحيفة الدستور، مقابل (12) في العرب اليوم، بنسبةٍ تبلغ (100%). وتعكس النتائج موقفاً إيجابياً من القضايا المتعلقة بالمرأة في الصحيفتين، وإنْ ظهر في الجدول بعض النتائج القليلة التي تحمل اتجاهات أخرى.

جدول رقم (12): توزيع القيم مع الصور في صحيفتيْ "الدستور" و"العرب اليوم"

الصحيفة	الدستور				العرب اليوم			
الصور	يستخدم الصور		لا يستخدم الصور		يستخدم الصور		لا يستخدم الصور	
القيم	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة	مساحة	النسبة
إيجابي	35	%63.6	11	%68.7	7	%39	5	%71.4
سلبي	3	%5.4	3	%18.7	-	-	-	-
مختلط	12	%21.8	2	%12.5	1	%5.5	-	-
بلا قيم	5	%9.1	-	-	10	%55.5	2	%28.6
المجموع	55	%100	16	%100	18	%100	7	%100

تشير النتائج في الجدول رقم (12) إلى توزيع القيم مع الصور في الصحيفتين. وتبين النتائج الواردة في الجدول أن عدد الصور الخاصة بالمرأة في الدستور يبلغ (35) صورة إيجابية، تشكل ما نسبته (63.6%) من المجموع الكلي، مقابل (5) صور تحمل قيماً إيجابية في العرب اليوم، وتشكل ما نسبته (71.4%). وتدل هذه النسب على مدى اهتمام الصحيفتين بالصور التي تحمل قيماً إيجابية أكثر من اهتمامها بالصور التي تحمل قيماً سلبية أو مختلطة.

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

1. يحتل الخبر المتعلق بالمرأة في صحيفتْي الدستور و العرب اليوم مساحة كبيرة، تبلغ في الصحيفة الأولى (75.2%) وفي الثانية (73.3%) من المجموع الكلي للأنماط الصحفية المنشورة فيهما، وربما يعزى ذلك إلى كون الخبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الصحف كافة.
2. تحتوي الأخبار في الصحيفتين على قيم إيجابية أكثر من احتوائها على قيم مختلطة أو محايدة. وهذا دليل على أن الموضوعات المنشورة فيهما حول المرأة تأتي معززة لموقف المرأة في المجتمع ودعامة مهمة لا يمكن التقليل منها.
3. يتركز نشر الموضوعات الخاصة بالمرأة في الصفحات الداخلية للصحيفتين أكثر من نشرها في الصفحتين الأولى والأخيرة.
4. لم تستخدم الصحيفتان الأنماط الصحفية حول المرأة كالكاريكاتير أو الترجمة أو الجداول.
5. لم تنشر صحيفة العرب اليوم تقارير صحفية حول المرأة، بينما نشرت صحيفة الدستور ذلك وبنسبة قليلة لم تتجاوز (2%).
6. حصل الخبر الذي ترافقه صور خاصة بالمرأة على نسبة عالية بلغت (51%) في صحيفة الدستور، و(39.8%) في صحيفة العرب اليوم.
7. برز في الموضوعات المنشورة في الصحيفتين مواقف تعكس اتجاهاً مؤيداً للمرأة بشكل عام.
8. تهتم صحيفة الدستور بالصور الملونة الخاصة بالمرأة، في حين لم تظهر صور ملوّنة في هذا الصدد في صحيفة العرب اليوم.

التوصيات:

1. يبدو أن الصحفيين الأردنيين أصبحوا أكثر اهتماماً بالقضايا الخاصة المرأة، ومع ذلك فهم مطالبون كسائر الإعلاميين بدعم دور المرأة في كافة الأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها باستمرار، وبخاصة وأن الأردن باعتباره بلداً نامياً بحاجة إلى كافة الجهود وتضافرها ووضعها في خدمة عملية التنمية. وانطلاقاً من هذا الفهم لا بد من التخلي عن الصورة التقليدية للمرأة التي تظهرها في مختلف وسائل الإعلام، سواء في الإعلانات التجارية أو في الأفلام والمسلسلات، إنسانةً متواكلة على الآخرين، وعنصر إغراء يضفي على السلع المعلن عنها جاذبية تشدّ المستهلك إلى شرائها.
2. إن من الأهمية بمكان أن تضاعف الصحف الأردنية عدد الصحفيات العاملات فيها، وأن تجعل منهن مراسلات في المؤسسات المتعلقة بالمرأة لنشر كل ما يتعلق بالنشاطات والأعمالل التي تقوم بها، وذلك لتشجيعها على مضاعفة تلك النشاطات وعلى تعريف المجتمع بالدور الذي تقوم به المرأة في مختلف المجالات.
3. زيادة الاهتمام بتدريب الصحفيات وطالبات الصحافة والإعلام في الجامعات الأردنية، ودعم المبدعات منهن والمتفوقات في دراستهن.
4. أن تخصص الصحف زوايا فيها حول تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها في المجتمع، والإنجازات التي تم تحقيقها على أرض الواقع، بمساهمتها فيها كمديرة أو وزيرة أو غير ذلك، غير مهملةٍ دور الأمومة للمرأة أو دور الأبوة للأب.
5. أن توجّه الصحافة الأردنية بعض اهتمامها بالنقد إلى ما تبثه الإذاعات المرئية الأرضية أو الفضائية من رسائل يمكن أن تؤثر سلباً في نظرة الناس إلى المرأة بوجه عام، حيث تُظْهر المرأة عنصر جَذْبٍ وإغراء لا تجيد غير الرقص والغناء.

المصادر والمراجع:

الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً. (1987). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

حسن، محمد صديق محمد. (2000). صحافة المرأة العربية، المأزق الحالي وآمال المستقبل، **مجلة التربية**، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (135).

الصرايرة، محمد نجيب، وآخرون. (1996). **المرأة في الصحافة الأردنية اليومية: دراسة تحليلية على صحيفتي "الرأي" و "الأسواق"**. اربد: جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية.

طلال، محمد. (1999). **الوساطة والوسط في المجتمع العربي، الدورية المغربية لبحوث الاتصال، المعهد العالي للإعلام والاتصال**، الرباط، المغرب.

عبد الرحمن، اسماعيل إبراهيم. (1995). صحافة المرأة والأسرة في الوطن العربي المعاصر،عرض: سمير محمود، **مجلة الدراسات الإعلامية**، العدد (81)، القاهرة.

عبد الرحمن، عواطف. (1982). صورة المرأة الخليجية في صحافة الخليج العربي في الثمانينات، **بحوث ودراسات**، المجلد 2، الكويت.

عبد الرحمن، عواطف. (1987). **صورة المرأة في الصحف والمجلات العربية: دراسة حالة مصر**. في: دراسات في الصحافة المصرية والعربية. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، عواطف. (1999). **المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

نجادات، علي. (2007). صورة المرأة في الصحافة الأردنية كما تعكسها الصحف اليومية (دراسة تحليلية)، **أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (23) العدد (2): 461 – 490، اربد.

السمات الشخصية للطلبة الرياضيين في جامعة عمان الأهلية

محمد المبيضين، قسم العلوم الاجتماعية والانسانية، كلية الآداب، جامعة عمان الأهلية، عمان - الأردن.

استلم البحث في 2010/8/3 **وقبل للنشر 2011/1/30**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف سمات الشخصية لدى الطلبة الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة في جامعة عمان الأهلية وكذلك التعرف على الفروق في سمات الشخصية تبعا لمتغيري اللعبة الممارسة والكلية.

وتم استخدام المنهج الوصفي واختيرت عينة الدراسة بالطريقة العمدية من الطلبة الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة من أربع كليات تمثل الكليات العلمية والإنسانية وبلغ عددهم (106) طالباً ممارساً، وتم تطبيق مقياس قائمة فرايبورج للشخصية (FPI) وتم تحليل النتائج باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) حيث تم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية واختبار ت (T.test) وتحليل التباين الأحادي ANOVA، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن سمات الشخصية الطلبة في جامعة عمان الأهلية جاءت بدرجة متوسطة وعلى جميع أبعاد المقياس باستثناء البعد الاجتماعي جاء بدرجة كبيرة، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في سمات الشخصية تبعا لمتغير اللعبة الممارسة والكلية.

وأوصى الباحث بضرورة توجيه الطلبة لممارسة الأنشطة الرياضية وخاصة لعبتي كرة القدم وكرة السلة لما لهما من تأثير إيجابي في نواحي الشخصية.

Personal Traits of Student Athletes in Alahliyya Amman University

***Mohammed Khalifa Mobaydeen**: Department of Social Sciences and Humanities, Faculty of Arts, Amman Private University, Aman- Jordan.*

Abstract

The purpose of the present study was to identify personal characteristics of student athletes participating in football and basketball games in Alahliyya Amman University according to the sport and the faculty.

The researcher utilized the descriptive approach. The sample was chosen purposely and consisted of (106) undergraduate students from four scientific faculties. The researcher utilized Fribourg scale (FPI). He also used means, standard deviations, percentages, T-Test, one way ANOVA. The results of data analysis indicated that the personal characteristics of the athletes were rated medium for all dimensions of the scale–except the social dimension which was rated high.

Furthermore, the results indicated that there were no significant differences in athletes personal characteristics with respect to the sport and the faculty. The researcher recommended that trainers should take care of athletes' personal characteristics when they plan their training programs in football and basketball.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

مقدمة:

تمثل دراسة السمات الشخصية مكانة وأهمية كبيرة في المجال الرياضي لأن النجاح الرياضي يعتمد على التوافق بين القدرات المهارية والسمات النفسية للاعب من حيث تحقيقه للانسجام داخل الفريق وتسهيل التعامل مع اللاعبين.

فالحالة النفسية للاعب أو للفريق كمجموعة لم تعد من الأمور الثانوية وإنما أصبحت ركنا أساسيا وهاما للارتقاء بمستوى الأداء للاعبين (الحسان، 2003).

ويشير (راتب، 1995) أن الهدف العام من دراسة الشخصية الإنسانية هو التوصل إلى تعليمات دقيقة تعطي الفرصة والإمكانيات لتفسير سلوك الإنسان والتنبؤ به إذا أمكن، وهذا لايختلف عن دراسة الشخصية الرياضية، وإنما وجه الاختلاف هو وجهة التركيز في محاولة الفهم والتنبؤ بالسلوك في المجال الرياضي.

كما يبين راتب أن الحاجة إلى دراسة الشخصية الرياضية تبدو في ضوء هدفين: الهدف الأول تحديد تأثير الرياضة في تطوير أو تغيير الشخصية، حيث يمثل هذا الهدف قيمة اجتماعية ويبين أهمية الرياضة في تطوير السلوك الانساني، ومن ذلك أن بعض علماء النفس في المجال الرياضي يرون أن ممارسة الرياضة تؤدي إلى خفض السلوك العدواني باعتبار أنها وسيلة لتنفيس الطاقة، وإن ممارسة النشاط البدني تساعد على التخلص من بعض الأمراض النفسية مثل الاكتئاب والعصبية وإن تطوير اللياقة البدنية يؤثر في تحسين مفهوم تقدير الذات لدى الفرد.

الهدف الثاني تحديد تأثير الشخصية في الأداء الرياضي ويمثل هذا الهدف قيمة تطبيقية وخاصة بالنسبة للمدربين والمهتمين بتطوير الأداء الرياضي، حيث يسهم في معرفة العوامل النفسية المؤثرة في الأداء الرياضي.

ولقد احتلت بحوث ودراسة الشخصية وقياس سماتها مكانة هامة بين بحوث ودراسات التربية الرياضية مما ساعد على تعزيز هذه المكانة ضرورة الاهتمام بالسلوك الرياضي على أنه محصلة الشخصية التي تعمل من حيث هي وحدة متكاملة منسجمة تشمل كل ما تنطوي عليه من عناصر ودوافع وقدرات تحدد مستوى الانجاز الرياضي والتفوق به.

حيث تشير نتائج دراسة (المغربي وسليمان، 2005) أن لاعبي كرة اليد في الأردن من الدرجة الأولى والثانية يتميزون بالنمط الانبساطي والنمط الانفعالي كما تشير إلى وجود فروق بينهما في النمطين تبعا لمتغير خبرة اللعب.

أما دراسة (البحيري، 2001) فقد أظهرت أن لاعبات المنتخبات الوطنية الجماعية في الأردن يتميزن بدرجات منخفضة على بعد الانبساط والانطواء، كما يتميزن بالنمط الانفعالي على بعد الانفعال والاتزان.

وقد أظهرت دراسة (بني هاني، 1999) أن أبعاد الشخصية لدى لاعبي كرة اليد ذات درجة إيجابية، وأشارت إلى وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير العمر الزمني لصالح فئة 20-30 سنة على بعد العصابية.

أما دراسة (سليمان، 1995) فتشير إلى تميز لاعبي كرة اليد في الأردن بالنمط الانبساطي والانفعالي وبصورة دالة إحصائيا بينما لم تظهر النتائج فروق دالة إحصائيا في خطوط اللعب.

وبالرغم من تعدد هذه الدراسات إلا أن دراسة السمات الشخصية لدى لاعبي الألعاب الجماعية من الطلبة في الجامعات الأهلية لم يتم دراسته من قبل لذلك ارتأى الباحث دراسة السمات الشخصية للاعبي كرة القدم والسلة من طلبة جامعة عمان الأهلية والتي يأمل الباحث من خلال نتائجها الوصول باللاعبين من الطلبة إلى أعلى المستويات الرياضية.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

لاقت ظاهرة دراسة الشخصية الرياضية اهتمامًا كبيرًا من علماء النفس الرياضي إذ أوضحت معظم الدراسات في هذا الصدد ارتباط بعض السمات التي تدل على العدوانية والقابلية على الاستثارة والعصابية وغيرها بشخصية الرياضيين، ويمثل هذا النوع من الدراسات أهمية خاصة في مجال علم النفس الرياضي نظرا لأهمية ضبط هذه السمات أثناء التدريب والمنافسة خصوصا أثناء المنافسات نظرا لما تمثله المنافسة من ضغوط عالية وتوتر وخوف من الفشل لدى الرياضي.

ومن خلال متابعة الباحث للمباريات المختلفة التي تقام للاعبي كرة القدم وكرة السلة من طلبة جامعة عمان الأهلية سواء على مستوى الجامعة أو مع الجامعات الأخرى داخل الأردن لاحظ أن بعض اللاعبين لا يتحكمون بتصرفاتهم الانفعالية أثناء المباريات نتيجة لمواقف اللعب المختلفة وتداعي الاحتكاك مع الخصم وغيرها، على الرغم بما يتميزون به من قدرات بدنية ومهارية تؤهلهم أحيانا إلى الفوز إلا أن افتقارهم لهذه السمات الشخصية تؤثر على مستوياتهم في المنافسات المختلفة.

من هنا برزت مشكلة الدراسة وأهميتها من خلال التعرف على السمات الشخصية للاعبي كرة القدم وكرة السلة من طلبة جامعة عمان الأهلية وكذلك التعرف على الفروق بين هذه السمات تبعا لمتغير اللعب الممارسة والكلية التي يدرس فيها الطالب الممارس.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

1. تعّرف سمات الشخصية لدى الطلبة الرياضيين الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة في جامعة عمان الأهلية.
2. تعّرف الفروق في سمات الشخصية تبعا لمتغيري اللعبة والكلية.

تساؤلات الدراسة:

3. ما سمات الشخصية لدى الطلبة الرياضيين الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة في جامعة عمان الأهلية؟
4. هل توجد فروق دالة إحصائيا في سمات الشخصية تبعا لمتغير اللعبة الممارسة؟
5. هل توجد فروق دالة إحصائيا في سمات الشخصية تبعا لمتغير الكلية؟

الدراسات السابقة:

- أجرى المغربي وسليمان، (2005) دراسة بهدف التعرف على سمات الشخصية لدى لاعبي أندية الدرجتين الأولى والثانية في لعبة كرة اليد في الأردن، والتعرف على الفروق في سمات الشخصية تبعا لمتغير الدرجة والخبرة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية من جميع لاعبي الدرجتين الأولى والثانية البالغ عددهم 154 لاعبا. وتم استخدام قائمة ايزنك للشخصية بعد التحقق من صدقها وثباتها، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن لاعبي الدرجتين معا تميزوا بالنمط الانبساطي والنمط الانفعالي، وإلى تميز لاعبي الدرجة الأولى عن لاعبي الدرجة الثانية بالنمط الانبساطي والاتزان الانفعالي، وإلى وجود فروق تبعا لمتغير خبرة اللعب في بعد (الانفعال – الاتزان) ولصالح مستوى خبرة 11 سنة فما فوق وأوصى البحث بضرورة الاهتمام بالاعداد النفسي للاعبين للارتقاء بمستوى الاتزان الانفعالي.
- قام البحيري (2001) بدراسة هدفت إلى تعّرف سمات الشخصية لدى لاعبات المنتخبات الوطنية بالألعاب الجماعية في الأردن وكذلك التعرف على أثر المؤهل العلمي والعمر ومستوى الدخل ومكان السكن وسنوات اللعب على السمات الشخصية لدى اللاعبات، إذ تكونت عينة الدراسة من 37 لاعبة يمثلن المنتخبات الوطنية في كرة السلة واليد والطائرة، وقد استخدم الباحث اختبار ايزنك للشخصية كأداة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن لاعبات المنتخبات الوطنية يتميزن بدرجة منخفضة على بعد الانبساط والانطواء كما يتميزن بالنمط الانفعالي على بعد الانفعال والاتزان ولم تظهر النتائج وجود دلالة في متغيرات العمر وسنوات اللعب.
- وقد قام بني هاني (1999) بدراسة هدفت على التعرف على أثر كلا من العمر والمؤهل العلمي وسنوات اللعب على السمات الشخصية، اشتملت عينة الدراسة على 128 لاعب موزعين بين المنتخب الأردني لكرة اليد ولاعبي الدرجة الأولى لكرة اليد في الأردن، وقد استخدم الباحث قائمة "فرايبورج" كأداة لجمع البيانات، أظهرت أهم النتائج وجود فروق دالة إحصائيا تعزى للمتغير العمري الزمني لصالح فئة 20-30 سنة على بعد العصبية، كما أظهرت فروق ذات دلالة تعزى لمتغير سنوات اللعب على بعد العدوانية لصالح اللاعبين ذوي سنوات اللعب الأقل.
- كما قام سليمان (1995) بدراسة هدفت إلى التعرف على بعض السمات الشخصية لدى لاعبي أندية الدرجتين الأولى والثانية في لعبة كرة اليد في الأردن وكذلك التعرف على اثر درجة النادي وخبرة اللعب والمؤهل العلمي على بعض السمات الشخصية لدى لاعبي كرة اليد وذلك على عينة تكونت من 182 لاعبًا حيث استخدم الباحث قائمة ايزنك للشخصية كأداة للقياس، وقد أشارت أهم النتائج إلى تميز أندية الدرجة الأولى لكرة اليد بالنمط الانبساطي بصورة دالة إحصائيا لكن دون وجود دلالة في نمط الاتزان.
- وقامت مكناي (1994) بدراسة تحليلية لسمات شخصية الألعاب الأولمبية في الأردن بهدف التعرف على السمات الشخصية لدى حكام الألعاب الأولمبية في الأردن وذلك تبعا للمتغيرات التالية (درجة الحكم، التخصص الأكاديمي، ودرجة الممارسة السابقة للحكم في اللعبة التي هو معتمد لها). واستخدمت الباحثة اختبار سمات شخصية الشباب الجامعي (الصورة أ)، من إعداد محمد خير مامسر (1978) والمقتبس عن اختبار عوامل الشخصية للراشدين "لكاتل" (الصورة أ). وتكونت عينة الدراسة من (279) حكما واستخدمت المنهج الوصفي أسلوب الدراسات المسحية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن (القيم الأخلاقية، المكانة الاجتماعية، الجرأة) هي أفضل ثلاث سمات لأبعاد الشخصية عند الحكام عامة. وجاءت سمات ثلاثة أبعاد هي (القيادة، ثبات الشخصية، العقلي) لتكون أقل السمات لأبعاد الشخصية لدى الحكام. وأن حكام الألعاب الأولمبية في الأردن يميلون إلى الاعتدال في معظم سماتهم الشخصية. وقد ظهرت فروق ذات

دلالة إحصائية في سمات الأبعاد (الاجتماعي، الحالة النفسية، الاستثارة) بين الحكام الدوليين، وحكام الدرجتين الثانية والثالثة ولصالح الحكام الدوليين. وتبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في البعد العقلي بين الحكام من خريجي كليات التربية الرياضية والحكام غير المتخصصين في التربية الرياضية ولصالح المجموعة الأولى.

- قام الكركي (1993) بدراسة هدفت التعرف على بعض أبعاد الشخصية الرياضية في المرحلة الثانوية، وكذلك التعرف على الفروق في أبعاد الشخصية بين الممارسين وغير الممارسين للنشاط الرياضي الخارجي في المرحلة الثانوية ولكلا الجنسين، والتعرف على الفروق في أبعاد الشخصية بين الممارسين للنشاط الرياضي الخارجي ككل (ذكور، إناث) وغير الممارسين للنشاط الرياضي الخارجي ككل (ذكور، إناث). وقد بلغت عينة الدراسة (750) تلميذا وتلميذة من مدارس مدينة اربد، هذا وقد تم استعباد (127) فردا منهم بواسطة مقياس الكذب واستخدم الباحث قائمة "إيزيك" للشخصية لجمع البيانات من عينة الدراسة والمنهج الوصفي أسلوب الدراسات المسحية. وبعد إجراء المعالجات الإحصائية – اختبار (ت) وتحليل التباين الثنائي – أشارت نتائج الدراسة إلى تميز الممارسين للنشاط الخارجي عن غير الممارسين له بأنهم أكثر انبساطية وأقل عصابية، كذلك تميزت مجموعة الممارسات للنشاط الرياضي الخارجي عن غير الممارسات له بأنهن أكثر انبساطية وأقل عصابية.

- قام مبيضين (1993) بدراسة هدفت التعرف على السمات الشخصية للاعبي الكاراتيه والتايكواندو الأردنيين، ومعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في سمات الشخصية للاعبي الكاراتيه والتايكواندو. وتكونت عينة الدراسة من لاعبي الكاراتيه والتايكواندو الذكور المسجلين في قيود الرابطة الأردنية لألعاب الدفاع عن النفس من الفئة العمرية (18-24)، والحاصلين على الحزام الأسود وبلغت عينة الدراسة (140) لاعبا (70) لاعب تايكواندو و (70) لاعب كاراتيه، واستخدم الباحث مقياس "كاتل"، وقد تم حساب ثبات المقياس على عينة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، وبلغ معامل الاتساق الداخلي (0.89)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي أسلوب الدراسات المسحية. وقد أظهرت نتائج الدراسة اتفاقا بين لاعبي والتايكواندو والكاراتيه في السمات التالية إيجابيا: (الجدية، ذي ثقة بالناس، كيسة، مطمئن، منضبط، غير متوتر). وكانت السمتان (ذكي، غبي) و(أخلاقي، نفعي) سلبيتين عند لاعبي التايكواندو والكاراتيه، وكان من نتائج الدراسة أيضا أن سمة الانضباط أكثر وضوحا عند لاعبي التايكواندو منها عند لاعبي الكاراتيه.

الدراسات الأجنبية:

- في دراسة قام بها مونتسيرات (Montserat, 1991) هدفت إلى معرفة العلاقة بين سمات الشخصية والمشاركة في الرياضات الخطرة، تكونت عينة الدراسة من (374) لاعبا على النحو التالي: (27) رياضيا من متسلقي الجبال، (221) رياضيا من الألعاب الخطرة الأخرى، و (54) رياضيا من الذين لا يشاركون في أي من الألعاب الرياضية الخطرة. وطبق الباحث على المجموعات الأربع الأدوات التالية: قائمة "إيزنك" للشخصية، ومقياس البحث عن الحساسية، ومقياس العدوانية، ومقياس التفاعل الاجتماعي، ومقياس قابلية العقاب والثواب. وبعد تحليل نتائج الدراسة تبين أن لاعبي الأنشطة الرياضية الخطرة يشتركون في السمات الشخصية التالية: (الانبساط، الاستقرار العاطفي، الخضوع للمعايير الاجتماعية، الإثارة والخبرة بوسائل متحضرة).

- قام هاقلند (Hagland, 1990) بالقيام بدراسة مقارنة بين سمات شخصية لاعب الملاكمة ولاعبي كرة القدم وألعاب القوى. وهدفت أيضا إلى التعرف على مدى تأثير التلف الدماغي الذي قد ينتج لدى لاعبي الملاكمة على سمات الشخصية. وبلغت عينة الدراسة (97) لاعبا على النحو التالي: لاعبي الملاكمة (47)، لاعبي كرة القدم (25)، لاعبي ألعاب القوى (25)، وجاءت نتائج الدراسة لتشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سمات الشخصية لدى لاعبي الملاكمة وكرة القدم وألعاب القوى وكذلك لا يوجد تأثير للتلف الدماغي للاعبي الملاكمة على سماتهم الشخصية.

- وقام كل من اورسوليني ولوريتا وجين فرانكو (1989)، بدراسة هدفت إلى معرفة النواحي النفسية لعدد من لاعبي تنس الطاولة، تكونت عينة الدراسة من (50) ذكرا وأنثى من الإيطاليين المراهقين والبالغين تتراوح أعمارهم من (12-29) سنة وكلهم من الرياضيين، واستخدمت الدراسة استبانة خاصة بإظهار درجة الحماس للرياضة تحدد المستويات المميزة للشخصية والقلق والحماس. وبعد تحليل نتائج الدراسة تم تحديد النواحي الزمنية للقلق قبل المباراة وفي أثنائها وبعدها.

- وفي دراسة قام بها تشن (Chen, 1988) وهدفت إلى التعرف على سمات الشخصية للرياضيين المتفوقين في الصين في مركز تدريب "تسونيج" قبل بدء الألعاب الأولمبية في سيؤول عام (1988)، وتم توزيع (84) استبانة (EPPS) – برنامج التفضيل الشخصي "لادوادز" – على اللاعبين. تكونت عينة الدراسة من (84) رياضيا متفوقا من الألعاب التالية (الجري، السباحة، الجمباز، رفع الأثقال، الملاكمة، تنس الطاولة، والتايكواند)، وبعد تحليل نتائج الدراسة تم التوصل إلى أن الرياضيين المتفوقين المشمولين بالدراسة حصلوا على درجات مرتفعة في سمات الشخصية التالية: (الإنجاز، التعزيز، التغيير، الثبات)، وقد حصلوا على درجات منخفضة في سمات الشخصية التالية (السيطرة، العدوانية، الاستقلالية).

- وفي دراسة أجراها جيرلاند وباري (Garland and Barry, 1987) هدفت إلى معرفة عوامل الشخصية المتعلقة بمستويات الأداء العالي في كرة القدم، تكونت عينة الدراسة من (272) لاعبا في كرة القدم داخل ثلاث جامعات أمريكية، وقد استخدمت الدراسة اختبار "كاتل" للشخصية، وبعد تحليل استجابات اللاعبين تم التوصل إلى أن أهم السمات التي تميز بها اللاعبون هي (الاعتماد على العمل الجماعي، عدم الاكتراث بالخشونة، والاهتمام بكل ما هو خارج الذات) وهذه السمات كانت مؤشرات مهمة على أداء اللاعبين.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات والبحوث المشابهة والمرتبطة بموضوع البحث أنها حاولت التعرف على أبعاد الشخصية الرياضية وأهميتها وارتباطها بالنشاط الرياضي الممارس، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات السمات المميزة لابعاد شخصية الممارسين لهذه الأنشطة وذلك من أجل الوقوف على هذه الأبعاد ودراستها بهدف توجيه اللاعبين أصحاب هذه السمات المميزة للنشاط الذي يمارسونه.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في صياغة المشكلة ووضع الأهداف واختيار المنهجية المناسبة والعينات والمقياس المناسب لجمع البيانات والمعالجات الاحصائية ومناقشة النتائج.

تعريف المصطلحات:

الشخصية: ذلك التنظيم الدينامي داخل الفرد للأجهزة النفسي – جسمية التي تقرر الطابع الفريد للشخص في السلوك والتفكير (علاوي، 1998).

السمة: أية طريقة متميزة نسبيا يتميز بها الفرد عن غيره من الأفراد (جلال، وعلاوي، 1975).

اللاعب الممارس: هو اللاعب المسجل ضمن فريق الكلية ويشارك في المباريات التي تنظمها الجامعة. (تعريف اجرائي)

محددات الدراسة:

المحدد المكاني: جامعة عمان الأهلية.

المحدد الزماني: تم تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة في الفترة من 11 اكتوبر إلى 12 ديسمبر 2009.

محدد نتائج الدراسة: نتائج الدراسة مرتبطة بالأداة المستخدمة لجمع البيانات وعينات الدراسة.

اجراءات الدراسة:

المنهج المستخدم: استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوب الدراسات المسحية نظرا لمناسبته لأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

مجتمع الدراسة: الطلبة الرياضيين الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة والبالغ عددهم (198) لاعب والمسجلين حسب دائرة التسجيل على الفصل الدراسي الأول.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية من بين اللاعبين الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة من أربعة كليات تمثل الكليات العلمية والكليات الإنسانية وبلغ عددهم (106) لاعب وبنسبة مئوية 53% من مجتمع الدراسة والجدول التالي يبين توصيف عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها:

جدول (1): توصيف أفراد عينة الدراسة في متغيرات اللعبة والكلية

		العدد	النسبة المئوية
اللعبة	قدم	56	%52.8
	سلة	50	%47.2
	المجموع	106	%100

		قدم	سلة	المجموع	النسبة المئوية
الكلية	معلومات ادارية	14	12	26	%24.5
	صيدلة	16	10	26	%24.5
	حقوق	13	13	26	%24.5
	هندسة	13	15	28	%26.4
	المجموع	56	50	106	%100

متغيرات الدراسة:

أولا: المتغيرات المستقلة وتتضمن:

1. اللعبة (كرة القدم، كرة السلة).
2. الكلية وتضم أربع كليات هي (كلية المعلومات الإدارية، كلية الصيدلة، كلية الحقوق، كلية الهندسة).

ثانيا: المتغيرات التابعة وتتضمن:

سمات الشخصية التي تقيسها قائمة فرايبورج وهي: العصبية، العدوانية، الاكتئابية، القابلية للاستثارة، الاجتماعية، الهدوء أو رباطة الجأش، السيطرة، الكف (الضبط).

أداة الدراسة:

في ضوء الإطار المرجعي للدراسات والمراجع العلمية المتخصصة بموضوع الشخصية الرياضية فقد قم الباحث باستخدام قائمة فرايبورج للشخصية (FPI) والتي وضعها كل من جوكن فارنبرج (Fahrenberg) وهربرت سيلج (Selg) ورواينز هامبل (Hampel) والتي أعدها إلى اللغة العربية محمد حسن علاوي كأداة لجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بدراسته، حيث تضمنت هذه القائمة المختصرة على ثمانية أبعاد هي (العصبية، العدوانية، الاكتئابية، القابلية للاستثارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الكف (الضبط))، وهي الصورة المصغرة للقائمة والتي صممها العالم ديل (Diehl) وتتضمن (56) عبارة، والتي تم استخدامها للذكور والإناث ابتداء من 16 سنة فأكثر، وكل بعد من هذه الأبعاد الثمانية يشمل على سبعة عبارات موزعة بصورة متزنة في عبارات الاختبار، ويقوم الفرد بالاجابة على كل عبارة من عبارات القائمة بنعم أو لا وطبقا لدرجة انطباقها على حالته. ويتضمن بعد العصبية والعدوانية والاكتئابية والهدوء والسيطرة والكف (الضبط) (7) عبارات إيجابية ويتضمن بعد الاجتماعية (7) عبارات (3) منها إيجابية وهي (2،4،6) و (4) منها سلبية وهي (1،3،5،7).

العبارات الايجابية التي في اتجاه البعد يتم تصحيحها كما يلي:

عند الاجابة بنعم: 2 درجة/ عند الاجابة بلا: 1 درجة

العبارات السلبية التي في عكس اتجاه البعد يتم تصحيحها كما يلي:

عند الاجابة بنعم: 1 درجة/ عند الاجابة بلا: 2 درجة

ودرجات ابعاد القائمة هي مجموع درجات كل بعد على حده.

وقام الباحث بوضع درجات للحكم على ابعاد الشخصية كما يلي:

إذا كان المتوسط الحسابي من 1-1.33 يكون البعد ذو درجة منخفضة.

وإذا كان المتوسط الحسابي من1.34-1.66 يكون البعد ذو درجة متوسطة.

وإذا كان المتوسط الحسابي 1.67-2 يكون البعد ذو درجة مرتفعة. ويمكن الحكم على الأبعاد التالية على النحو التالي:

الأبعاد (العصبية، العدوانية، الاكتئابية، القابلية للاستثارة، السيطرة، الكف (الضبط)) الدرجة المنخفضة (إيجابية)، والدرجة المرتفعة (سلبية).

والأبعاد (الاجتماعية والهدوء) الدرجة المرتفعة (إيجابية)، والدرجة المنخفضة (سلبية).

المعاملات العلمية لقائمة فرايبورج للشخصية:

1. معامل الصدق:

تتمتع قائمة فرايبورج للشخصية بمعاملات صدق مرتفعة في البيئة الأجنبية ، كذلك حققت معاملات صدق مرتفعة في البيئة العربية وعلى الرغم من ذلك قام الباحث بالتحقق من صدق المحتوى وذلك عن طريق عرضها على عدد من الخبراء (مرفق 1) حيث أشاروا إلى صلاحيتها في قياس سمات الشخصية.

2. معامل الثبات:

على الرغم من تمتع فرايبورج للشخصية على معاملات ثبات مرتفعة عربيا وأجنبيا، إلا أن الباحث قام بالتحقق من ثباتها عن طريق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach, Alpha) والجدول التالي يوضح معاملات الاتساق الداخلي لكل مجال وللمقياس ككل.

جدول (2): معامل الاتساق الداخلي لكل مجال وللمقياس ككل

المجال	معامل الاتساق
العصبية	0.771
العدوانية	0.812
الاكتئابية	0.742
القابلية للاستثارة	0.711
الاجتماعية	0.821
الهدوء ورباطة الجأش	0.759
السيطرة	0.814
الضبط او الكف	0.853
الكلي	0.870

المعالجات الإحصائية:

- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- النسبة المئوية.

عرض نتائج الدراسة:

أولا: النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول الذي ينص على (ما سمات الشخصية لدى الطلبة الرياضيين الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة في جامعة عمان الأهلية) للإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات الدراسة. كما في الجدول رقم (3)

جدول (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لتقديرات أفراد العينة (ن= 106) على مجالات الدراسة والأداة الكلية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
العصبية	1.45	0.29	72.50	6
العدوانية	1.38	0.21	69.00	8
الاكتئابية	1.57	0.23	78.50	3
القابلية للاستثارة	1.54	0.27	77.00	4
الاجتماعية	1.70	0.22	85.00	1
الهدوء او رباطة الجأش	1.66	0.23	83.00	2
السيطرة	1.48	0.21	74.00	5
الضبط او الكف	1.44	0.25	72.00	7
الكلي	1.53	0.10	76.50	

يبين الجدول (3) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل مجال من مجالات الدراسة وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان مجال الاجتماعية قد احتل الترتيب الاول بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.70 وباهمية نسبية بلغت 85.0 بينما احتل مجال العدوانية المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.38 وباهمية نسبية بلغت 69.0

وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال للدراسة فقد بلغ 1.53 وباهمية نسبية بلغت 76.50

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات مجالات أداة الدراسة كما هو موضح في الجداول التي سيتم عرضها لاحقا.

جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال العصبية ن = 106

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
أحيانا تسرع دقات قلبي أو تدق دقات غير منتظمة بدون بذل مجهود عنيف	1.50	0.50	75.00	3
أشعر أحيانا أن دقات قلبي تصل إلى رقبتي دون أن أعمل عملا شاقا	1.38	0.49	69.00	5
أشعر أحيانا بضيق في التنفس أو بضيق في الصدر	1.54	0.50	77.00	2
معدتي حساسة (أشعر أحيانا بألم أو بضيق أو انتفاخ في معدتي)	1.38	0.49	69.00	5
أشعر كثيرا بانتفاخ في بطني كما لو كانت مملوءة بالغازات	1.32	0.47	66.00	6
أجد صعوبات في محاولة النوم	1.42	0.50	71.00	4
غالبا ما أشعر بالإنهاك والتعب والتوتر	1.58	0.50	79.00	1
متوسط البعد	1.45	0.29	72.50	

يبين الجدول (4) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال العصبية وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان الفقرة السابعة والتي تنص على "غالبا ما أشعر بالإنهاك والتعب والتوت قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.58 وباهمية نسبية بلغت 79.00 بينما احتلت الفقرة الخامسة والتي تنص على "أشعر كثيرا بانتفاخ في بطني كما لو كانت مملوءة بالغازات" المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.32 وباهمية نسبية بلغت 66.0. وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل 1.45 وباهمية نسبية بلغت 72.50.

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال العدوانية ن = 106

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
أحيانا أجد متعة كبيرة في مضايقة أو معاكسة الآخرين	1.31	0.47	65.50	4
سبق لي القيام بأداء بعض الأشياء الخطرة بغرض التسلية أو المزاح	1.68	0.47	84.00	2
يسعدني أن أظهر أخطاء الآخرين	1.31	0.47	65.50	4
يدور في ذهني غالبا عندما أكون وسط جماعة كبيرة أحداث مشاجرة (خناقة) ولا أستطيع مقاومة هذا التفكير	1.18	0.39	59.00	5
أحب أن أعمل في الناس بعض المقالب غير المؤذية	1.7	0.46	85.00	1
أحب التنكيت على الآخرين	1.42	0.50	71.00	3
أفرح أحيانا عند إصابة بعض ممن أحبهم	1.08	0.27	54.00	6
متوسط البعد	1.38	0.21	69.00	

يبين الجدول (5) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال العدوانية وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان الفقرة الخامسة والتي تنص على "أحب أن أعمل في الناس بعض المقالب غير المؤذية" قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.70 وباهمية نسبية بلغت 85.0 بينما احتلت الفقرة السابعة والتي تنص على " أفرح أحيانا عند إصابة بعض ممن أحبهم "المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.08 وباهمية نسبية بلغت 54.0. وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل فقد بلغ 1.38 وباهمية نسبية بلغت 69.0.

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال الاكتئابية ن = 106

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
أفعل أشياء كثيرة أندم عليها فيما بعد	1.66	0.48	83.00	2
كثيرا ما أفكر أن الحياة لا معنى لها	1.34	0.48	67.00	5
أحلم لعدة ليال في أشياء أعرف أنها لن تتحقق	1.66	0.48	83.00	2
غالبا ما تدور في ذهني افكار غير هامة تسبب لي الضيق	1.63	0.48	81.50	3
كثيرا ما يراودني التفكير في حياتي الحالية	1.92	0.28	96.00	1
في أحيان كثيرة أفقد القدرة على التفكير	1.54	0.50	77.00	4
أحيانا يراودني التفكير بأنني لا أصلح لأي شيء	1.25	0.44	62.50	6
متوسط البعد	1.57	0.23	78.50	

يبين الجدول (6) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال الاكتئابية وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان الفقرة الخامسة والتي تنص على "كثيرا ما يراودني التفكير في حياتي الحالية "قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.92 وباهمية نسبية بلغت 96.0 بينما احتلت الفقرة السابعة والتي تنص على "أحيانا يراودني التفكير بأنني لا أصلح لأي شيء "المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.25 وباهمية نسبية بلغت 62.50. وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل فقد بلغ 1.57 وباهمية نسبية بلغت 78.50.

جدول (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال القابلية للاستثارة ن = 106

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
أفقد السيطرة على أعصابي بسرعة ولكني أستطيع التحكم فيها بسرعة أيضا	1.68	0.47	84.00	1
عندما أغضب أو أثور فإنني لا أهتم بذلك	1.42	0.50	71.00	5
لا أستطيع غالبا التحكم في ضيقي وغضبي	1.51	0.50	75.50	4
أنا لسوء الحظ من الذين يغضبون بسرعة	1.57	0.50	78.50	2
أقول غالبا اشياء بدون تفكير وأندم عليها فيما بعد	1.54	0.50	77.00	3
كثيرا ما استثار بسرعة من البعض	1.54	0.50	77.00	3
كثيرا ما أغضب بسرعة من الاخرين	1.51	0.50	75.50	4
متوسط البعد	1.54	0.27	77.00	

يبين الجدول (7) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال القابلية للاستثارة وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان الفقرة الاولى والتي تنص على "أفقد السيطرة على أعصابي بسرعة ولكني أستطيع التحكم فيها بسرعة أيضا" قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.68 وباهمية نسبية بلغت 84.0 بينما احتلت الفقرة الثانية والتي تنص على "عندما أغضب أو أثور فإنني لا أهتم بذلك" المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.42 وباهمية نسبية بلغت 71.0. وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل فقد بلغ 1.54 وباهمية نسبية بلغت 77.0.

جدول (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال الاجتماعية ن = 106

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
يصعب علي أن أجد ما أقوله عند محاولة التعرف على الناس	1.69	0.47	84.50	4
استطيع أن أبعث المرح بسهولة في سهرة مملة	1.75	0.44	87.50	3
أعتبر نفسي غير لبق في تعاملي مع الآخرين	1.77	0.42	88.50	1
يبدو علي النشاط والحيوية	1.76	0.43	88.00	2
أجد صعوبة في كسب الاخرين لصفي	1.77	0.42	88.50	1
أستطيع أن أصف نفسي بأنني شخص متكلم	1.6	0.49	80.00	5
أميل إلى عدم بدء الحديث مع ا لاخرين	1.52	0.50	76.00	6
متوسط البعد	1.7	0.22	85.00	

يبين الجدول (8) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال الاجتماعية وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان الفقرة الثالثة و الخامسة والتي تنص على "أجد صعوبة في كسب الاخرين لصفي،أعتبر نفسي غير لبق في تعاملي مع الآخرين" قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.77 وباهمية نسبية بلغت 88.50 بينما احتلت الفقرة السابعة والتي تنص على "أميل إلى عدم بدء الحديث مع ا لاخرين" المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.52 وباهمية نسبية بلغت 76.0 وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل فقد بلغ 1.7 وباهمية نسبية بلغت 85.0

جدول (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال الهدوء او رباطة الجأش ن = 106

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
أنا دائما مزاجي معتدل	1.57	0.50	78.50	2
عندما أصاب أحيانا بالفشل فإن ذلك لا يثيرني	1.3	0.46	65.00	6
أنا من الذين يأخذون الأمور ببساطة وبدون تعقيد	1.69	0.47	84.50	5
أنظر غالبا إلى المستقبل بمنتهى الثقة	1.71	0.46	85.50	4
عندما تكون كل الأمور ضدي فإنني لا أفقد شجاعتي	1.86	0.35	93.00	1
عندما أخرج عن شعوري فإنني أستطيع غالبا تهدئة نفسي بسرعة	1.75	0.43	87.50	2
عندما أفشل فإنني أستطيع تخطي الفشل بسهولة	1.73	0.45	86.50	3
متوسط البعد	1.66	0.23	83.00	

يبين الجدول (9) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال الهدوء او رباطة الجأش وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان الفقرة الخامسة والتي تنص على "عندما تكون كل الأمور ضدي فإنني لا أفقد شجاعتي" قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.86 وباهمية نسبية بلغت 93.0 بينما احتلت الفقرة الثانية والتي تنص على "عندما أصاب أحيانا بالفشل فإن ذلك لا يثيرني" المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.30 وباهمية نسبية بلغت 65.0 وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل فقد بلغ 1.66 وباهمية نسبية بلغت 83.0

جدول (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال السيطرة ن = 106

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
إذا أخطأ البعض في حقي فإنني أتمنى أن يصيبهم الضرر	1.25	0.44	62.50	6
إذا اضطررت لاستخدام القوة البدنية لحماية حقي فإنني أفعل ذلك	1.88	0.33	94.00	1
أتخيل أحيانا بعض الضرر الذي قد يحدث نتيجة بعض الأخطاء التي ارتكبتها	1.84	0.37	92.00	2
الشخص الذي يؤذيني أتمنى له الضرر	1.28	0.45	64.00	5
عندما يغضب أحد أصدقائي من بعض الناس فإنني أدفعه إلى الانتقام منهم	1.19	0.39	59.50	7
عندما يحاول البعض إهانتي فإنني أحاول أن أتجاهل ذلك	1.35	0.48	67.50	4
أفضل أن تلحق بي إصابة بالغة على أن أكون أتجاهل ذلك	1.58	0.50	79.00	3
متوسط البعد	1.48	0.21	74.00	

يبين الجدول (10) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال السيطرة وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان الفقرة الثانية والتي تنص على "إذا اضطررت لاستخدام القوة البدنية لحماية حقي فإنني أفعل ذلك" قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.88 وباهمية نسبية بلغت 94.0 بينما احتلت الفقرة الخامسة والتي تنص على "عندما يغضب أحد أصدقائي من بعض الناس فإنني أدفعه إلى الانتقام منهم" المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.19 وباهمية نسبية بلغت 59.50 وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل فقد بلغ 1.48 وباهمية نسبية بلغت 74.0.

جدول (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال الضبط او الكف ن = 106

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
يحمر أو يمتقع لوني بسهولة	1.33	0.47	66.50	5
في بعض الأحيان لا أحب رؤية بعض الناس في الشارع أو في مكان عام	1.58	0.50	79.00	2
أرتبك بسهولة أحيانا	1.67	0.47	83.50	1
أخجل من الدخول بمفردي في غرفة يجلس فيها بعض الناس وهم يتحدثون	1.32	0.47	66.00	6
يبدو علي الاضطراب والخوف اسرع من الآخرين	1.19	0.39	59.50	7
أرتبك بسهولة عندما أكون مع أشخاص مهمين أو مع رؤسائي	1.45	0.50	72.50	4
يظهر علي التوتر والارتباك بسهولة عند مواجهة أحداث معينة	1.51	0.50	75.50	3
متوسط البعد	1.44	0.25	72.00	

يبين الجدول (11) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجال الضبط او الكف وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد ان الفقرة الثالثة والتي تنص على "أرتبك بسهولة أحيانا" قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.67 وباهمية نسبية بلغت 83.50 بينما احتلت الفقرة الخامسة والتي تنص على "يبدو علي الاضطراب والخوف اسرع من الآخرين" المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.19 وباهمية نسبية بلغت 59.50 وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل فقد بلغ 1.44 وباهمية نسبية بلغت 72.0.

عرض نتائج التساؤل الثاني الذي ينص (هل توجد فروق دالة إحصائيا في السمات الشخصية تبعا لمتغير اللعبة الممارسة). للإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة كما هو موضح في الجدول رقم (12).

جدول (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة ت المحسوبة لمجالات الدراسة تبعا لمتغير اللعبة

المجال	اللعبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
العصبية	قدم	1.46	0.27	0.39	0.696
	سلة	1.43	0.31		
العدوانية	قدم	1.37	0.22	0.58	0.559
	سلة	1.39	0.21		
الاكتئابية	قدم	1.54	0.23	1.55	0.123
	سلة	1.61	0.24		
القابلية للاستثارة	قدم	1.51	0.28	1.10	0.270
	سلة	1.57	0.26		
الاجتماعية	قدم	1.68	0.21	0.57	0.569
	سلة	1.71	0.24		
الهدوء اورباطة الجأش	قدم	1.69	0.22	1.64	0.104
	سلة	1.62	0.23		
السيطرة	قدم	1.50	0.22	0.77	0.438
	سلة	1.47	0.20		
الضبط اوالكف	قدم	1.40	0.24	1.80	0.075
	سلة	1.48	0.26		
الكلي	قدم	1.52	0.10	0.87	0.385
	سلة	1.54	0.11		

يبين الجدول (12) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة ت المحسوبة لمجالات الدراسة تبعا لمتغير اللعبة وباستعراض قيم ت المحسوبة نجد انها غير دالة احصائيا لان مستوى الدلالة المحسوب كان اكبر من 0.05 مما يشير الى عدم وجود فروق في مجالات الدراسة تعزى لمتغير اللعبة

عرض نتائج التساؤل الثالث الذي ينص (هل توجد فروق دالة إحصائيا في السمات الشخصية تبعا لمتغير الكلية) للاجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية لتقديرات أفراد العينة والجدول رقم (13) يوضح ذلك.

جدول (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الدراسة تبعا لمتغير الكلية

المجال	الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العصبية	معلومات ادارية	1.46	0.23
	صيدلة	1.40	0.30
	حقوق	1.48	0.29
	هندسة	1.45	0.34
العدوانية	معلومات ادارية	1.46	0.24
	صيدلة	1.41	0.20
	حقوق	1.36	0.21
	هندسة	1.31	0.18
الاكتئابية	معلومات ادارية	1.54	0.27
	صيدلة	1.49	0.19
	حقوق	1.65	0.22
	هندسة	1.60	0.23
القابلية للاستثارة	معلومات ادارية	1.53	0.32
	صيدلة	1.54	0.28
	حقوق	1.54	0.25
	هندسة	1.55	0.25
الاجتماعية	معلومات ادارية	1.74	0.21
	صيدلة	1.61	0.23
	حقوق	1.73	0.22
	هندسة	1.70	0.22
الهدوء او رباطة الجأش	معلومات ادارية	1.68	0.20
	صيدلة	1.71	0.24
	حقوق	1.57	0.23
	هندسة	1.67	0.22
السيطرة	معلومات ادارية	1.49	0.24
	صيدلة	1.48	0.22
	حقوق	1.51	0.21
	هندسة	1.46	0.17
الضبط او الكف	معلومات ادارية	1.43	0.25
	صيدلة	1.43	0.26
	حقوق	1.47	0.25
	هندسة	1.41	0.25
الكلي	معلومات ادارية	1.54	0.12
	صيدلة	1.51	0.10
	حقوق	1.54	0.09
	هندسة	1.52	0.11

جدول (14): نتائج تحليل التباين الاحادي لمجالات الدراسة تبعا لمتغير الكلية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العصبية	بين المجموعات	0.10	3	0.03	0.38	0.766
	داخل المجموعات	8.83	102	0.09		
	الكلي	8.93	105			
العدوانية	بين المجموعات	0.33	3	0.11	2.54	0.060
	داخل المجموعات	4.41	102	0.04		
	الكلي	4.76	105			
الاكتئابية	بين المجموعات	0.38	3	0.13	2.38	0.074
	داخل المجموعات	5.38	102	0.05		
	الكلي	5.76	105			
القابلية للاستثارة	بين المجموعات	0.00	3	0.00	0.02	0.996
	داخل المجموعات	7.69	102	0.08		
	الكلي	7.70	105			
الاجتماعية	بين المجموعات	0.28	3	0.09	1.92	0.132
	داخل المجموعات	4.95	102	0.05		
	الكلي	5.23	105			
الهدوء او رباطة الجأش	بين المجموعات	0.29	3	0.10	1.94	0.127
	داخل المجموعات	5.05	102	0.05		
	الكلي	5.33	105			
السيطرة	بين المجموعات	0.03	3	0.01	0.23	0.877
	داخل المجموعات	4.56	102	0.04		
	الكلي	4.59	105			
الضبط او الكف	بين المجموعات	0.06	3	0.02	0.29	0.833
	داخل المجموعات	6.63	102	0.07		
	الكلي	6.69	105			
الكلي	بين المجموعات	0.02	3	0.01	0.63	0.600
	داخل المجموعات	1.09	102	0.01		
	الكلي	1.11	105			

قيمة ف الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) = 2.14

يبين الجدول (14) نتائج تحليل التباين الاحادي لمجالات الدراسة تبعا لمتغير الكلية وباستعراض قيم ف المحسوبة نجد انها غير دالة احصائيا لان مستوى الدلالة المحسوب كان اكبر من 0.05 مما يشير الى عدم وجود فروق في مجالات الدراسة تعزى لمتغير الكلية .

مناقشة النتائج:

للإجابة على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة والذي ينص على ما سمات الشخصية لدى اللاعبين الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة في جامعة عمان الأهلية؟

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والأهمية النسبية وترتيب كل مجال من مجالات الدراسة، كما يتضح من نتائج الجداول من (4-11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بعد من أبعاد سمات الشخصية على حدى كما يلي:

البعد الأول المرتبط بالعصبية:

أظهرت نتائج الجدول (4) أن المتوسط الحسابي للبعد كان 1.45 والانحراف المعياري 0.29 وبمقارنة متوسط البعد بتوزيع الدرجات للحكم على سمة العصبية نجد أنها جاءت بدرجة متوسطة وعلى جميع عبارات المجال وهي تدور حول دقات القلب والتنفس وألم المعدة والانتفاخ وصعوبة النوم والانهاك والتعب.

ويرى الباحث إلى أن هذا قد يرجع إلى طبيعة الرياضة الممارسة والتي تتطلب جهد عالي من سرعة وقوة في الجانبين الهجومي والدفاعي وكذلك التنافس خلال المباريات بين كليات الجامعة والذي بدوره أدى إلى الابتعاد عن العصبية والظهور بدرجة متوسطة في هذا المجال.

البعد الثاني المرتبط بالعدوانية:

أظهرت نتائج الجدول (5) أن المتوسط الحسابي للبعد كان 1.38 والانحراف المعياري 0.21 وبمقارنة متوسط البعد بتوزيع الدرجات للحكم على العدوانية نجد أنه جاء بدرجة متوسطة إلا أن عبارات المجال توزعت بين المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة حيث حققت الفقرات ارقام (7، 4، 3، 1) درجات منخفضة على بعد العدوانية وهي الفقرات الخاصة بالفرح أحيانا عند إصابة بعض من أحبهم، ويدور في ذهني أحداث مشاجرة وأجد متعة في معاكسة الاخرين واظهار أخطاء الآخرين ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى عدم الرغبة في العدوانية على هذه العبارات ويعود ذلك إلى الاعداد النفسي للاعبين من قبل مدربيهم وحثهم على عدم إيذاء الاخرين وهذا يتفق مع نتائج دراسة البحيري (2001)، وبدرجة متوسطة على الفقرة رقم (6) والخاصة بالتنكيت على الآخرين، والفقرة رقم (5، 2) بدرجة مرتفعة والخاصة بعمل المقالب والأداء الخطر بغرض التسلية، وباستعراض المجال ككل نجد أن بعد العدوانية من الأبعاد غير المطلوبة وكلما زادت قدرة الفرد في التحكم في انفعالاته وكان سلوكه معتدلا كلما كان ذلك أفضل.

البعد الثالث: البعد المرتبط بالاكتئابية:

أظهرت نتائج الجدول (6) أن المتوسط الحسابي للبعد كان 1.57 والانحراف المعياري 0.23 وبمقارنة متوسط البعد بتوزيع الدرجات للحكم على الاكتئابية نجد أنها بدرجة متوسطة وتوزعت عبارات المجال جميعها بالدرجة المتوسطة باستثناء الفقرتين رقم (7) والخاصة بالتفكير بأنني لا أصلح لأي شيء جاءت بدرجة منخفضة والفقرة رقم (5) والتي جاءت بدرجة مرتفعة والخاصة بالتفكير في حياتي الحالية، ويرى الباحث إلى أن عدم الرضا عن المستوى الفني قد يؤدي إلى مخاوف هذا من جانب ومن جانب آخر ضرورة فهم المدربين للاعبين وتشجيعهم على بذل الجهد يساعد في الابتعاد عن حالة الاكتئاب ويؤدي إلى بذل الجهد وتحسين المستوى.

البعد الرابع: البعد المرتبط بالقابلية للاستثارة:

أظهرت نتائج الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي للبعد كان 1.54 والانحراف المعياري 0.27 وبمقارنة متوسط البعد بتوزيع الدرجات للحكم على الاستثارة نجد أنها جاءت بدرجة متوسطة وتوزعت عبارات المجال جميعها بالدرجة المتوسطة باستثناء الفقرة رقم (1) والخاصة بفقد السيطرة على اعصابي والتحكم بها بسرعة ويرى الباحث إلى أن القدرة على ضبط النفس والصبر والمزاج المعتدل وهي أمور مطلوبة في لعبتي كرة القدم والسلة وهذا بدوره يسهم في قدرة اللاعب على الاستجابة بانفعالات مناسبة، وهذا يتفق مع ما أشار إليه محمد، والعدوي (1985).

البعد الخامس: البعد المرتبط بالاجتماعية:

أظهرت نتائج الجدول (8) أن المتوسط الحسابي للبعد كان 1.7 والانحراف المعياري 0.22 وبمقارنة متوسط البعد بتوزيع الدرجات للحكم على الاجتماعية نجد أنها جاءت بدرجة عالية وتوزعت عبارات المجال جميعها بالدرجة العالية باستثناء العبارة رقم (7)، ويرى الباحث إلى أن لاعبي كرة القدم والسلة يتميزون بالمرح والحيوية والنشاط والتعبير عن الذات بصورة إيجابية ويتعاونون مع زملائهم وكونها تعد صياغة تتطلب التفاعل مع الجماعة من أجل تحقيق الانجاز الرياضي وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (بني هاني 1999) و(المغربي وسليمان، 2005).

البعد السادس: البعد المرتبط بالهدوء أو رباطة الجأش:

أظهرت نتائج الجدول (9) أن المتوسط الحسابي للبعد كان 1.66 والانحراف المعياري 0.23 وبمقارنة متوسط البعد بتوزيع الدرجات للحكم على الهدوء أو رباطة الجأش نجد أنها جاءت بدرجة متوسطة وتوزعت عبارات المجال جميعها بالدرجة العالية باستثناء العبارتين رقم (2) بدرجة منخفضة والعبارة رقم (1) بدرجة متوسطة ويرى الباحث أن لاعبي كرة القدم والسلة يتميزون بمفهوم إيجابي عن ذاتهم ومن الصعب استثارتهم فهم ذو مزاج معتدل ويميزون بالتوازن والانضباط وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (بني هاني 1999) و(المغربي، وسليمان 2005).

البعد السابع: البعد المرتبط بالسيطرة

أظهرت نتائج الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي للبعد كان 1.48 والانحراف المعياري 0.21 وبمقارنة متوسط البعد بتوزيع الدرجات للحكم على السيطرة نجد أنها جاءت بدرجة متوسطة وتوزعت عبارات المجال بين المنخفضة والمتوسطة والعالية ويرى الباحث أن لاعبي كرة القدم والسلة يتميزون بالقدرة والسيطرة على أنفسهم واحترام الآخرين والبعد عن العدوانية.

البعد الثامن: البعد المرتبط بالضبط أو الكف

أظهرت نتائج الجدول (11) أن المتوسط الحسابي للبعد كان 1.44 والانحراف المعياري 0.25 وبمقارنة متوسط البعد بتوزيع الدرجات للحكم على الضبط او الكف نجد أنها جاءت بدرجة متوسطة وتوزيع عبارات المجال بين المنخفضة والمتوسطة والعالية ويرى الباحث أن لاعبي كرة القدم والسلة لديهم القدرة على الحوار والنقاش مع الاخرين ويمتلكون ثقة عالية بأنفسهم مما يبعدهم عن المواقف المحرجة.

للإجابة على التساؤل الثاني والذي ينص على هل توجد فروق دالة إحصائيا في سمات الشخصية تبعا لمتغير اللعبة الممارسة؟

يتضح من نتائج الجدول رقم (12) والخاص بالفروق في سمات الشخصية تبعا لمتغير اللعبة، قدم، سلة، باستخدام اختبار ت، نجد عدم وجود فروق دالة احصائيا تبعا لمتغير اللعبة ويرى الباحث إلى أن ذلك يعود إلى طبيعة اللعبة الممارسة حيث أن اللعبتين من الألعاب الجماعية والتي قد تعكس سمات شخصية مشتركة تميزت بدرجة متوسطة في كلا اللعبتين وهذا بدوره يعطي مؤشر إلى الاتزان سواء كان ذلك من النواحي العصبية أو العدوانية أو الإكتئابية أو القابلية للاستثارات أو الاجتماعية أو الهدوء أو السيطرة أو الضبط.

للإجابة على التساؤل الثالث والذي ينص على هل توجد فروق دالة إحصائيا في سمات الشخصية تبعا لمتغير الكلية؟

يتضح من نتائج الجدولين أرقام (13، 14) والخاص بالفروق في سمات الشخصية تبعا لمتغير نوع الكلية فقد اتضح من نتائج تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروق في سمات الشخصية بين الكليات الأربعة مما يعطي مؤشر إلى أن طلبة الجامعة الممارسين لكرة القدم والسلة وفي الكليات المختلفة يتمتعون بسمات شخصية واحدة وهذا ما أظهرته نتائج المتوسطات الحاسبية حيث جاءت بدرجة متوسطة بمختف الكليات وبالتالي يعطي مؤشر إلى درجة من الانضباط والسيطرة والهدوء.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة يستنتج الباحث ما يلي:

1. جاءت السمات الشخصية لدى اللاعبين الممارسين للعبتي كرة القدم والسلة في جامعة عمان الأهلية بدرجة متوسطة.
2. البعد الاجتماعي والذي جاء بدرجة مرتفعة يعطي مؤشر إيجابي للسمات التي تعكسها طبيعة ممارسة هاتين اللعبتين.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات يوصى الباحث بما يلي:

1. مراعاة أبعاد الشخصية المختلفة في هذه الدراسة عند التخطيط للبرامج الرياضية من قبل مسؤولي النشاط الرياضي في جامعة عمان الأهلية.
2. العمل على الحد من بعد العدوانية عند اللاعبين وذلك من خلال برامج الإعداد النفسي.

المراجع:

البحيري، عمر. (2001). **سمات الشخصية لدى لاعبات المنتخبات الوطنية في الألعاب الجماعية في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك.

بني هاني، زين العابدين. (1999). **دراسة تحليلية لأبعاد شخصية لاعبي كرة اليد في الأردن**. رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

جلال، سعد وعلاوي، محمد حسن. (1975). **علم النفس التربوي الرياضي**، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف.

الحسان، قصي. (2003). **السمات الشخصية لدى لاعبي منتخبات كرة القدم في الجامعة الأردنية الحكومية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

راتب، أسامة. (1995). **علم النفس الرياضي**. القاهرة: دار الفكر العربي.

سليمان، محمد. (1995). **دراسة سمات شخصية لاعبي كرة اليد في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

علاوي، محمد حسن. (1998). **مدخل في علم النفس الرياضي**، ط1. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

علاوي، محمد حسن. (1998). **موسوعة الاختبارات النفسية للرياضيين**، ط. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

الكركي، فراس محمد. (1993). **دراسة بعض أبعاد الشخصية الرياضية في المرحلة الثانوية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

لحلوح، محمد. (1992). **دراسة مقارنة لسمات شخصية لاعبي المنحنيات الوطنية في الألعاب الجماعية والفردية الأولمبية في الأردن**. رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

مبيضين، محمد إبراهيم. (1993). **السمات الشخصية للاعبي الكراتيه والتايكواندو الأردنيين**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

محمد، مفتي إبراهيم والعدوي، صبري أحمد. (1985). **دراسة مقارنة لسمات الشخصية بين لاعبي كرة القدم**. القاهرة: المؤتمر الدولي للشباب والرياضة.

المغربي، عربي، وسليمان، محمد فضل. (2005). دراسة بعض سمات الشخصية لدى لاعبي كرة اليد في الأردن، **مجلة دراسات، سلسلة العلوم التربوية**، المجلة 32، العدد 2، الجامعة الأردنية.

مكناي، سوزي. (1994). **دراسة تحليلية لسمات شخصية حكام الألعاب الأولمبية في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

Burger, J.M. (1990), Personality. Belmont: Wads Worth Publishing Company.

Chen, H. (1988). A Personality Traits Analysis of the Elite Athletes of the Republic of China for the 24th Cames in Seoul. Asian Journal of Physical Education, Tiwan.

Cratty, B.J. (1989). Psychology in Contemporary Sport. New Jersey: Prentic Hall, Engle Wood Clifs.

Garland, D., Barry. J. and John. (1987), Personality and Success In Intercollegiate Football, Research Report.

Hagland, Y., Edman, G. and Oreland, L. (1990). Doesswedish Amateur Boxing Lead to Chronic Brain Damage, I. A. Retrospective Medical, Neurological and Personality Trait Study, Acta Neurological Scandinavica, Copenhagen, Denmark.

Montserat, G.F. (1990), Personality Profile of Subjects Engaged in High Physical Risk sports, Personality and Individual Differences.

البرامج الانتخابية للمرشحين في الانتخابات النيابية الأردنية لسنة 2003

نظام بركات ومحمد الشرعة، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

استلم البحث في 2007/3/18 **وقبل للنشر 2007/9/20**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف رؤى المرشحين واتجاهاتهم لانتخابات عام 2003، من خلال تحليل برامجهم الانتخابية أثناء الحملة الانتخابية التي أطلقها المرشحون قبيل الانتخابات.

وقد تضمنت الدراسة مدخلاً نظرياً عن مفهوم الدعاية الانتخابية وأهميتها وأساليبها وأركانها. كما استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون Content Analysis وذلك بتحليل المنشورات الانتخابية للمرشحين، وقد تم تحليل 650 منشوراً شملت برامج حزبية أو بيانات انتخابية أو نشرات تعريفية صادرة عن 765 مرشحاً، أي ما نسبة 81 % من عينة الدراسة.

وتكمن أهمية الدراسة في تناولها برامج ثلاثة تيارات سياسية تمثل الاتجاهات الرئيسية للأحزاب السياسية في الأردن بشكل عام، وقد توصلت الدراسة من خلال اجابتها على فرضية الدراسة "أن طبيعة البرامج الانتخابية وشكلها يؤثر على فرص النجاح في الانتخابات وتعبر إلى حد ما عن ثقافة المرشحين ومؤشراً محتملاً لسلوكهم" إلى عدد من النتائج لعل أبرزها:

1- حظيت القضايا السياسية بنصيب الأسد من الاهتمام والتركيز في الدعاية الانتخابية وتلتها القضايا الاقتصادية وأخيراً القضايا الاجتماعية.

2- تميزت برامج المرشحين ذوي الانتماءات الحزبية بالوضوح والعمق وسعة الأفق فيما غلب طابع الشعارات والندوات على برامج المرشحين المستقلين.

وأخيراً خلصت الدراسة إلى أهمية الدعاية الانتخابية وأثرها في السلوك الانتخابي دون إغفال العوامل الأخرى المحتملة.

Candidates Programs in the 2003 Parliamentary Elections

***Nizam Barakat and Mohammed Al-Shra'a**: Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid- Jordan.*

Abstract

This study aimed at identifying the 2003 Parliamentary elections candidates, visions and attitudes through analyzing their election programs announced before and during the election campaign.

The study included a theoretical introduction about elections propaganda and its significance, methods and components. The study used the content analysis method in its treatment of the collected data. The study analyzed 650 propagations including party programs, election explanations or introductory publications announced by 765 candidates (81% of the sample).

The study derives its significance from its treatment of three different political movements that make up political trends in Jordan in general. The study arrived at the following results:

1- The political issues had the major interest, concern and concentration in the election propaganda followed by the economic issues; social issues came last.

2- The political parties, candidates, programs were clear and had deep and wide vision while the main concern of the independent candidates' programs was showed mottos, slogans, and debates.

Finally the study showed the significance of election propaganda and its effect on election behavior in addition to some other probable factors.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2011 ISSN (1023- 0165)

مقدمة:

تشكل البرامج الانتخابية الوسيلة التي يريد المرشحون عبرها كسب تأييد الناخبين، وتمثل هذه البرامج العمود الفقري للحملات الانتخابية والدعاية الانتخابية، وهي إحدى وسائل الاتصال بين المرشحين والناخبين.

تكمن أهمية البرامج الانتخابية في أنها تقدم تصورات المرشحين كما يرونها هم بصورة مباشرة، وليس كما تعرضها وسائل الإعلام أو وسائل الاتصال الأخرى التي تشكل انطباعات عامة حول شخصيات ومواقف المرشحين: وهي تزود الناخبين بالمعلومات عن المرشحين وتوجه اهتماماتهم إلى المسائل والقضايا التي تشغل بالهم وتساعد في خلق الوعي لدى الرأي العام.

وتزداد أهمية هذه البرامج بعد فوز المرشحين حيث ستصبح التزاماً عليهم وكأنها وعود قطعوها على أنفسهم من المفروض الإيفاء بها والمحاسبة وفقاً لما فيها من تعهدات.

موضوع الدراسة

لقد تم تحديد مشكلة البحث في دراسة البرامج الانتخابية التي تمثل الدعاية الانتخابية للمرشحين في الانتخابات الأردنية لمجلس النواب الرابع عشر ويقصد بالبرامج الانتخابية هنا ما قدمه المرشحون من منشورات،سواء كانت برامج انتخابية متكاملة أو فرعية أو حتى بطاقات تعريف وصور شخصية، وتشكل البرامج الانتخابية حجر الأساس للهوية السياسية للمرشح او الحزب وان وجود هذه البرامج يساعد في خلق شفافية في الحياة السياسية ويخلق جو أفضل للمحاسبة والمراقبة ويتيح الفرصة للمرشحين والأحزاب لعرض أفكارها وللتعرف على شخصيتها واتجاهاتها.وسوف يتم تحديد ذلك من خلال تحديد مجتمع البحث وطبيعة المادة الاتصالية الخاضعة للتحليل.

منهجية البحث

سيتم اللجوء إلى منهج تحليل المضمون Content Analysis لأن هذه الدراسة تركز على دراسة المنشورات الانتخابية للمرشحين بغض النظر عن مواقف المرشحين الحقيقية أو سلوكهم الفعلي وذلك من خلال استخدام فئات ووحدات تحليل المضمون المعروفة في التحليل.

وقد تم تقسيم النصوص إلى موضوعات مثل الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحساب تكراراتها أما في برامج الأحزاب فقد استخدمت فئة المساحة وتم حسابها بالسطر وستتم الاستعانة بمنهج الاتصال من خلال تحديد أطراف الاتصال المرسل وهم المرشحون، والمستقبل وهم الناخبون، وطبيعة الرسالة ونوع الاتصال وغيرها.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن طبيعة البرامج الانتخابية وشكلها يؤثر على فرص النجاح في الانتخابات وتعبر إلى حد ما عن ثقافة المرشحين ومؤشراً محتملاً لسلوكهم.

هدف البحث واسئلته

تحاول هذه الدراسة تحليل محتوى المنشورات الانتخابية من خلال معرفة مجال اهتماماتها والموضوعات التي تعرضت لها، وستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

س1: ما هي أهم المسائل والقضايا التي طرحت في برامج المرشحين؟

س2: كيف تم طرح هذه البرامج أي الشكل الذي اتخذته والصيغة التي وضعت فيها؟

س3: ما مدى اهتمام المرشحين بتوزيع طروحاتهم بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

س4: ما نسبة الاهتمام بالأوضاع الداخلية والخارجية في برامج المرشحين؟

س5: دراسة خصائص القائمين بالاتصال وهم المرشحون وكذلك لمن وجهت البرامج الانتخابية، أي الإجابة على سؤال من القائل؟ولمن قيل؟

عينة ومجتمع البحث

من الخطوات الأساسية لأي بحث علمي أن يتم تحديد مجتمع البحث، أي تحديد المادة التي ستخضع للتحليل والمقصود هنا برامج المرشحين للانتخابات الأردنية لعام 2003، وسوف يقتصر التحليل على المنشورات الموزعة بصورة مباشرة في المقار الانتخابية للمرشحين، أو أمام دوائر الاقتراع، ولا تشمل الوسائل الأخرى مثل اللافتات والإعلانات في الصحف والمجلات أو اللقاءات والمناظرات وغيرها من وسائل الإعلان، ومن الجدير بالذكر هنا بأن عدد المرشحين في كافة الدوائر الانتخابية قد بلغ 765 مرشحاً موزعين بين 45 دائرة انتخابية في 13

محافظة، بالإضافة إلى التوزيع حسب الحصص، نظام الكوتا لكل من المسيحيين والشركس والبدو. (انظر الملحق رقم **(1)**)، تم تجميع عينة الدراسة بالطريقة الميسرة وقد بلغت حوالي 650 منشوراً توزعت بين برنامج حزبي أو بيان انتخابي بالإضافة إلى منشورات أخرى تعرض السيرة الذاتية أو أوراق تعريفية بالمرشحين وغيرها تمثل حوالي 85% من المرشحين، وسوف يتم تحليل هذه المنشورات باعتبارها عينة تمثل مجتمع البحث.

يسلم الباحثان منذ البداية بأن هذا التحليل سوف يبقى قاصراً لأنه لم يستطع تجميع كافة البيانات المطلوبة، وأن هذا التحليل يبقى منحصراً في المعلومات الواردة في البيانات والمنشورات التي تم تحليلها وهي في النهاية تمثل مؤشراً على طبيعة الدعاية الانتخابية التي لجأ إليها المرشحون في هذه الانتخابات بصورة شخصية.

بالإضافة إلى المنشورات السابقة للمرشحين تم تناول ثلاثة برامج حزبية للتيارات الرئيسية وهي حزب جبهة العمل الإسلامي والتيار الوطني الديمقراطي والمجلس الوطني للتنسيق الحزبي.

(أ) خصائص العينة (المنشورات) حسب متغير الدين

الديانة	مجتمع البحث	عينة البحث	النسبة
مسلم	718	605	%84
مسيحي	47	45	%96
مجموع	765	650	%85

(ب) خصائص العينة (المنشورات) حسب متغير الجنس

النوع	مجتمع البحث	عينة البحث	النسبة
ذكر	711	596	%84
أنثى	54	54	%100
مجموع	765	650	%85

(ج) خصائص العينة حسب متغير الفوز

	مجتمع البحث	عينة البحث	النسبة
فائزين	110	110	%100
غير فائزين	655	540	%82
مجموع	765	650	%85

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت الانتخابات الأردنية بالتحليل والتفسير، لكن معظم هذه الدراسات لم تتناول برامج المرشحين واهتمت بتحليل نتائج الانتخابات. وركزت على خصائص المرشحين والفائزين ومدى تمثيلهم لفئات المجتمع، يمكن متابعة أهمها في قائمة المراجع. وهناك عدد من الدراسات التي تناولت برامج المرشحين للانتخابات في سنوات سابقة نذكر منها:-

- قراءة في برامج المرشحين، ملف الحياة النيابية في الأردن في مجلة الأردن الجديد، العدد الأول تموز 1984.
- دراسة د. مهنا حداد وغازي حداد بعنوان: دعاية الانتخابات البرلمانية في محافظة اربد، مجلة أبحاث اليرموك، عدد 2، لعام 1992.
- دراسة د. احمد نوفل بعنوان: تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية، مجلة العلوم الاجتماعية،عدد1، ربيع 1988.
- دراستين ل د.حلمي ساري الأولى بعنوان: دور وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي، مجلة دراسات، عدد 1991،4.والثانية تحليل محتوى البرامج الانتخابية لمرشحي الانتخابات البرلمانية لعام 1997 في الأردن.
- دراسة عبد المهدي السودي، تأثير البرامج الانتخابية على نتائج الانتخابات النيابية في الأردن-
- دراسة حالة الانتخابات في دائرة اربد، مجلة كلية التربية،الجامعة المستنصرية، عدد 5 لسنة 1994.

وبالرغم من أهمية الدراسات السابقة لكنها لم تدرس الانتخابات النيابية الأردنية الأخيرة 2003 ومعظمها استخدمت مناهج وآليات مختلفة لدراسة الانتخابات في حين هذه الدراسة ركزت على تحليل البرامج الانتخابية للمرشحين مما يجعل المسوغ لإجراء هذه الدراسة قائماً.

مدخل نظري عن الدعاية الانتخابية

تشكل الانتخابات عصب الحياة الديمقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة، فالانتخابات هي الوجه الأمثل للمشاركة السياسية والسبيل الموضوعي لممارسة الشعوب دورها في اختيار حكامها وفي التجنيد السياسي للنخب السياسية بشكل عام.

ومع التسليم بأهمية الانتخابات فإن هذه العملية ترتبط إلى حد بعيد بعمليات الاتصال التي تشمل كل الإجراءات والأساليب التي تجعل شخص يؤثر في الآخرين، ويقع على رأس عملية الاتصال هذه الدعاية الانتخابية التي غالباً تسبق الانتخابات من خلال رسائل يوجهها المرشحون للناخبين، والتي تشكل فكر الناس عن المرشحين والقضايا التي يطرحونها، وتمتد لتشمل السلوك المطلوب من المرشحين.

وتتعدد الوسائل التي تستخدم في الدعاية الانتخابية بدءاً من الاتصال اللغوي المباشر إلى التلفزيون والصوت والصورة التي تساهم بدور كبير في الدول المتقدمة في بناء صورة المرشح ويلي ذلك دور الصحف ووسائل الإعلام المكتوبة والتي تشمل تحليلات ومعلومات عن المرشحين والبرامج الانتخابية[1]، وهناك من يرى بان اللجوء للحملات الانتخابية من خلال وسائل الإعلام تضر بالديمقراطية وتقلل من أهمية الجماعات المنظمة والأحزاب السياسية في الانتخابات وتعطي أهمية للقدرات الخطابية والصحفية اكثر من الكفاءة الحقيقية للمرشح[2]. ويلاحظ هنا بان معظم الحملات الانتخابية للمرشحين في الأردن كانت تقوم على شخصية المرشح وإنجازاته اكثر من الاهتمام بالبرنامج الانتخابي.ومن هذه الوسائل أيضا المنشورات والبيانات الانتخابية التي تقدم مباشرة للناخبين والتي ستكون موضع دراستنا هذه.

فالدعاية الانتخابية هي وسيلة اتصال وإخبار تزود الناخبين بالمعلومات والأفكار وتوجه اهتمام الناس إلى قضايا معينة أكثر من غيرها، وتساعد في خلق وجدولة القيم والأفضليات لدى الرأي العام.فلم تعد أسماء المرشحين ومراكزهم كافية للحصول على الفوز، وان إدارة الحملات الانتخابية ودعايتها قد أصبحت مسالة هامة وتستخدم أساليب علمية وقواعد موثوقة ولم تعد مجرد اجتهادات شخصية أو فنون موروثة[3]

مفهوم الدعاية الانتخابية[4]:

تباينت تعريفات المفكرين لمفهوم الدعاية الانتخابية، وذلك انطلاقاً من رؤية كل منهم لها، ونذكر منها:

1. يعرفها والتر لمبيان بأنها "محاولة التأثير في نفوس الجماهير والتحكم في سلوكهم لأغراض غير علمية أو ذات قيمة غير مؤكدة في مجتمع ما وفي زمن معين".
2. يعرفها نومان جون باول بأنها "نشر الآراء ووجهات النظر التي تؤثر في الأفكار أو السلوك أو كلاهما معاً".
3. ويعرفها لاسويل بأنها "محاولة التأثير على اتجاهات عدد كبير من الناس نحو قضايا أو وسائل مختلف عليها ولها أهمية بالنسبة لجماعة خاصة"
4. ويعرفها ليناردو دوب بأنها "محاولة منظمة من شخص أو أشخاص للهيمنة على اتجاهات الأفراد والجماعات عن طريق الإيحاء بقصد التحكم في سلوكهم".

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن الدعاية الانتخابية تشمل عمليات الاتصال المباشر وغير المباشر التي يمارسها مرشح أو حزب في الانتخابات. بهدف الفوز بالانتخابات من خلال الحصول على أكبر عدد من الأصوات.

فالدعاية الانتخابية والحملات التي ترافقها تعبر عن محاولة المرشحين للانتخابات في خلق صورة محددة عن أنفسهم أمام جمهور المقترعين وإيصالها لهم،كما تساعد في خلق الوعي السياسي لدى الشعوب، وتساعدهم في الحكم على المرشحين ومراقبة سلوكهم بعد الفوز

---

(1) لمزيد من المعلومات عن الوسائل المستخدمة في الحملات الانتخابية انظر:كريستيان هوفمان، الاحزاب والحملات الانتخابية في كتاب المرشد للحزب السياسي،مركز الاردن الجديد، عمان، 1995.ص107-120.

(2) ستيفن اينزلابير وآخرون، لعبة وسائط الاعلام، كتاب مترجم، دار البشير،عمان، 1999.ص69.

(3) السيد عليوه، ادارة الحملات الانتخابية، في كتاب تحديث الاداء البرلماني، اعداد علي الصاوي، جماعة نخبة الديمقراطية، القاهرة، 2000.

(4) انظر بخصوص تعريف الدعاية الانتخابية كل من: تيسير الفارس، الدعاية الانتخابية، ص23-24.

من خلال مقارنة هذا السلوك بالوعود التي قدمها المرشحون قبل الانتخابات، والتي تشكل ما يشبه العقد الاجتماعي بين المرشحين والناخبين، كما تساعد الدعاية الانتخابية إلى حد ما في التنبؤ بسلوك المرشحين بعد فوزهم.

إن متابعة تأثير الدعاية الانتخابية على فرص الفوز من عدمه عملية معقدة ويصعب الجزم بنتائجها، ولكن ذلك سيعتمد على طبيعة المعلومات المتضمنة في الحملة الانتخابية وهل وصلت هذه المعلومات وفهمت بصورة صحيحة من الناخبين ومدى الثقة بالمرشح وغيرها من العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر على عملية الفوز في الانتخابات والتي لا مجال لذكرها هنا.

أساليب الدعاية

تتعدد الأساليب التي يستخدمها المرشحون في حملاتهم الانتخابية بقصد تحقيق أهدافهم، فقد تستخدم الأساليب الإسقاطية من خلال توجيه النقد والاتهامات، أو أسلوب التكرار من خلال مخاطبة العواطف أو أسلوب نقل العدوى من خلال مهاجمة كل من يؤيد الخصم أو أسلوب الإشعاع والتطور نحو تصعيد الموقف أو أسلوب الشائعات وغيرها من الأساليب[1].

ولكن تركيزنا سيكون على مدى استخدام الرموز من شعارات وصور وأرقام عشوائية وغيرها، وذلك لتناسبها مع موضوع المادة الدعائية التي تركز عليها الدراسة وهي البرامج الانتخابية لمرشحين.

أركان الدعاية الانتخابية:

للدعاية الانتخابية ثلاثة أركان أساسية وهي:

1. **المرسل**: وهم المرشحون أي الأشخاص الذين يقومون باستخدام الدعاية الانتخابية لصالحهم وهم بذلك يمثلون المرسل في عملية الاتصال، يمكن تقسيمهم على لنحو التالي:

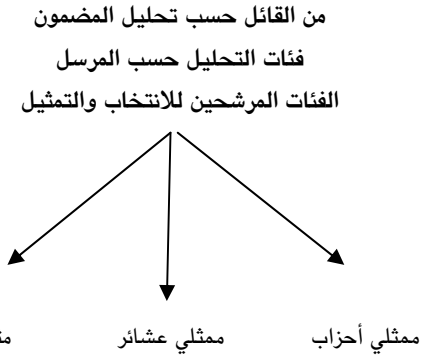

وقد تم اعتماد ثلاثة متغيرات لتقسيم المرشحين وهي الجنس والديانة ومتغير الفوز في الانتخابات وذلك في تحليل البرامج الانتخابية.

شروط المرشحين حسب قانون الانتخاب الاردني:-

قد حدد قانون الانتخاب المؤقت رقم 34 لسنة 2001 شروط المرشحين للانتخاب في المادة 8 أهمها:

- أن يكون أردنياً منذ 10 سنوات على الأقل.
- أن لا يدعي بجنسية أو حماية أجنبية.
- أن يكون مسجلاً في أحد جداول الناخبين النهائية.
- أن يكون أتم 30 سنة شمسية من عمره عند نهاية مدة الترشيح.

وهناك شروط أخرى مفصلة في المادة 8 من قانون الانتخاب منها عدم المحكومية بالإفلاس وألا يكون محجوزاً عليه وألا يكون مسجوناً لمدة تزيد عن سنة بجريمة غير سياسية، ألا يكون مجنوناً أو معتوهاً وألا يكون من أقارب الملك من الدرجة الأولى أو ذات منفعة مادية لدى الدوائر الحكومية أو منتمياً لأي هيئة سياسية أو حزب أو تنظيم سياسي غير أردني.

2. **المستقبل**: وهم الناخبون ويمكن تقسيمهم لفئات مختلفة مثل معارضة أو مؤيدة أوغير مهتمة اتجاه الحملات الانتخابية. وغيرها من التقسيمات لكن اعتماد تقسيم حسب ما ورد في البرامج الانتخابية من قبل الناخبين وذلك على النحو التالي:-

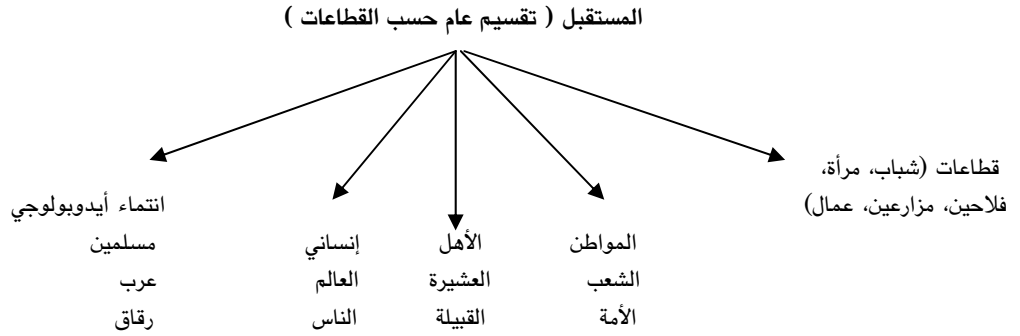

وقد نص قانون الانتخاب المؤقت رقم 34 لسنة 2001 على الشروط الواجب توافرها في الناخبين حسب المادة 3 وأهمها أن يكون أردنياً أكمل 18 سنة شمسية في اليوم الأول من الشهر الأول من عام الانتخابات وأن يكون مسجلاً في جداول الناخبين مع النص في الفقرة (ب) من المادة 3 على وقف استعمال حق الانتخاب للعاملين في القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني والمخابرات، ونصت الفقرة ج من نفس المادة على حرمان حق الانتخاب لمن كان محكوماً بالإفلاس أو محجوزاً عليه أو محكوماً بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة أو مجنوناً أو معتوهاً، وقد بلغ عددهم في الانتخابات الأخيرة سنة 2003 حوالي 1368086 اي ما نسبته 33 % من سكان الاردن.

3. **الرسالة أو المادة الدعائية:**وهي التي يستخدمها المرشحون للفوز بالانتخابات والتي قد تستخدم وسائل كثيرة لا بد منها للناخبين مثل الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة أو الاتصال الشخصي. وتلعب الرسالة الإعلامية دوراً مهماً في توجيه الرأي العام وفي تحقيق الهدف المزدوج في زيادة أعداد المؤيدين والتقليل من أعداد الناخبين، وهذا يتطلب اللجوء الى العديد من استراتيجيات الاتصال وتصميم الرسائل التي تجعل الناخبين اكثر معرفة بالمرشحين وصفاتهم ومواقفهم.

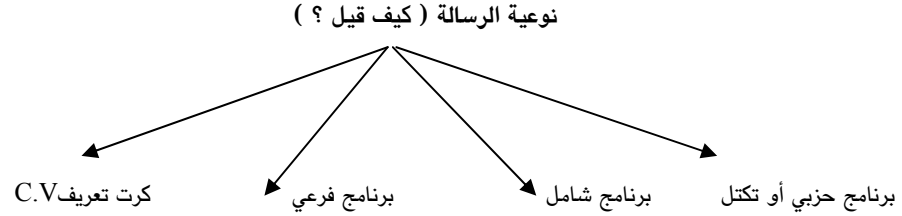

وقد اتخذت الدعاية الانتخابية للمرشحين أشكالا وأنماطا مختلفة تمثلت في استخدام الشعارات والنداءات والتساؤلات والصور بالإضافة إلى الجمل الخبرية، أما اللغة المستخدمة في جميع البرامج فكانت اللغة الفصحى وتم الاستعانة في معظم البرامج بآيات قرآنية وأحاديث نبوية بالإضافة إلى الأمثال الشعبية وأبيات الشعر وكان أقلها استخداماً الإحصائيات والأرقام. أما الموضوعات التي تناولتها الحملات الانتخابية فكانت على النحو التالي:-

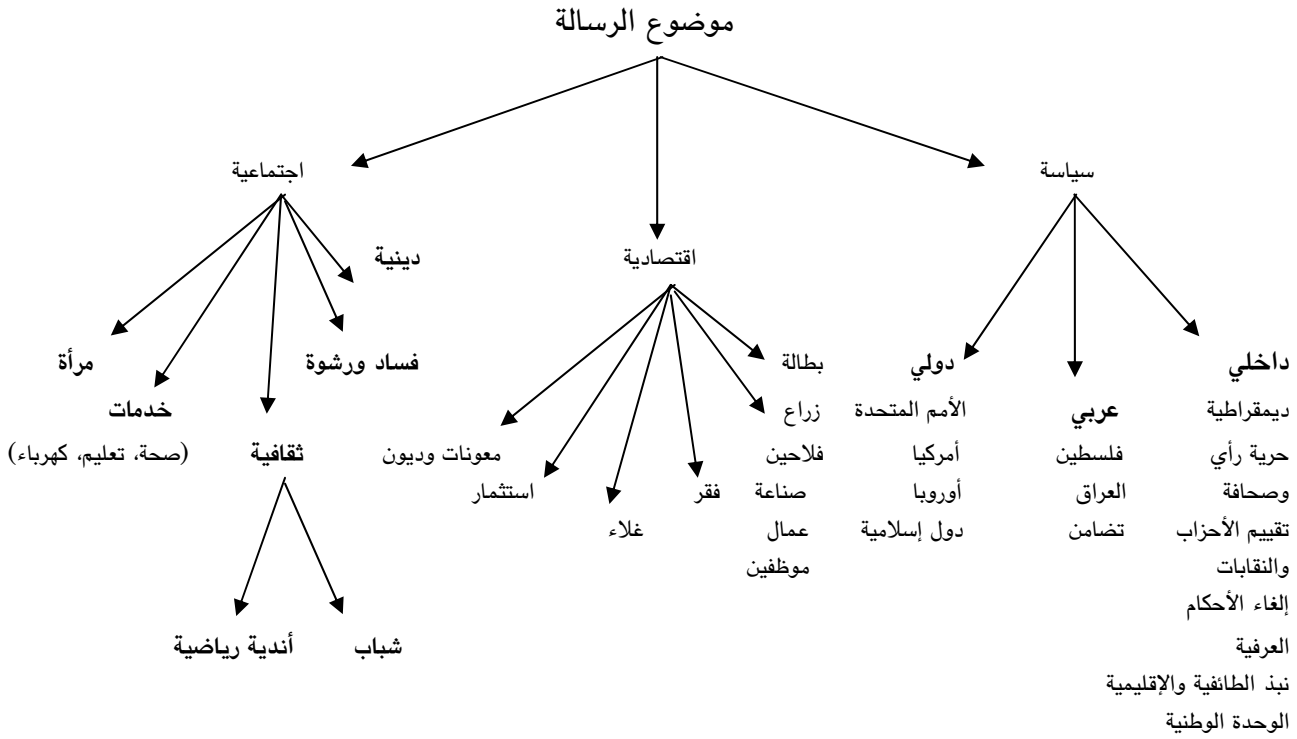

تنظيم الدعاية الانتخابية حسب قانون الانتخاب رقم (34)

نص القانون المؤقت رقم 34 لسنة 2001 المسمى قانون الانتخاب لمجلس النواب في مواده 17،18،19،20 على قواعد تنظيم الدعاية الانتخابية وهي:

المادة 17 (أ) أن تكون الدعاية الانتخابية حرة ومن أحكام هذا القانون يسمح لأي مرشح القيام بها ابتداءً من تاريخ قبول الترشيح.

ونصت المادة 17 (ب) على مجموعة إجراءات يجب التقيد بها وهي:

- الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون.
- احترام حرية الرأي والفكر لدى الغير.
- الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية وأمن الوطن واستقراره وعدم التمييز بين المواطنين.
- الالتزام بعدم إجراء الدعاية الانتخابية في الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة.
- الالتزام بعدم التعرض لأي دعاية انتخابية لغير المرشحين سواء بصورة شخصية أو بواسطة أعوانه في حملته الانتخابية.

ونصت المادة 17 (ج) على منع تنظيم وعقد الاجتماعات الانتخابية وإلقاء الخطب في دور العبادة والجامعات والمعاهد التعليمية والمدارس الحكومية والخاصة والشوارع العامة وكذلك الأبنية التي تشغلها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة أو الخاضعة لإشراف الحكومة.

وأعطت المادة 18 للمرشحين الحق في نشر الإعلانات والبيانات وحظر استخدام شعار الدولة أو استعمال مكبرات الصوت خارج القاعات أو إلصاق الإعلانات على الجدران وأعمدة الهاتف والكهرباء والأملاك العامة كما أوردت المواد 19 و20 بعض القيود على الحملات الانتخابية مثل مشاركة موظفي الحكومة والمؤسسات العامة لصالح أحد المرشحين أو استخدام الهدايا والتبرعات وغيرها.

الفصل الأول: قراءة في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية الرئيسية

أولاً: الأحزاب والمشاركة في الانتخابات

بالرغم من المشاركة الحزبية في الانتخابات الأخيرة لسنة 2003، وتراجع دعوات المقاطعة للانتخابات التي تميزت بها الانتخابات السابقة سنة1997، فإن الأحزاب السياسية وعددها 31 حزباً لم تستطع إحراز نتائج مرتفعة، فقد رشحت الأحزاب السياسية حوالي 90 مرشحاً يمثلون 11.8% من عدد المرشحين (**انظر ملحق رقم (2)**)، كان حوالي ثلثهم مرشحي حزب جبهة العمل الإسلامي الذين بلغ عددهم 30 مرشحاً، فاز منهم 17 نائب، أما التيار الثاني الرئيسي فهو التيار الوطني الديمقراطي الذي يتكون من 7 أحزاب وقدم برنامجاً انتخابياً موحداً لهذه الأحزاب وقدم 11 مرشحاً لكن لم يفز أي واحد منهم، والتيار الثالث هو المجلس الوطني للتنسيق الحزبي، ويضم 5 أحزاب أهمها الوطني الدستوري لكنها لم تقدم أي مرشحين باسم التيار وقدم برنامجاً انتخابياً موحداً وترك لأعضائه تقديم برامج مستقلة لكل مرشح، والتيار الرابع هو تجمع الإصلاح الديمقراطي ويتكون من 6 أحزاب وسطية أهمها: حزب النهضة وبلغ عدد مرشحي هذه الأحزاب 19 مرشحاً، فاز منهم 6 مرشحين، وقد أعلن عن أحزابهم بعد الفوز ولم يكن للتجمع برنامج انتخابي موحد. والتيار الخامس تجمع المستقلين الديمقراطيين ويضم شخصيات عامة ويدعم من حزب الشعب الديمقراطي (حشد) وضم هذا التجمع 5 مرشحين ولم يفز أحد منهم، وكان للحزب برنامج انتخابي وبالإضافة لهذه التيارات ترشح 3 مرشحين واحد لكل من حزب الأرض العربية والحزب العربي وحزب الشغيلة الشيوعي ولم يفز أي منهم وكان لكل من هؤلاء برنامجه الخاص بحيث تداخل برنامج الحزب والمرشح معاً لأن المرشح هو أمين عام الحزب.

ويلاحظ على عملية الترشيح للأحزاب السياسية أن هذه الأحزاب فضلت في معظمها الدخول في تكتلات جماعية تشمل عدة أحزاب في محاولة للتكتل قبل دخول الانتخابات، ومحاولة التقدم ببرنامج موحد للانتخابات، كما أن بعض الأحزاب عزفت عن وضع برنامج محدد للانتخابات، كما أن بعضها لم يتقدم بمرشحين بصورة مباشرة وترك للمرشحين من أعضاء الحزب التقدم ببرامج خاصة بهم وتقديم أنفسهم كمستقلين في محاولة للاستفادة من وضعهم الشخصي وقاعدتهم العشائرية لتأمين الفوز.

ثانياً: البرامج الانتخابية الحزبيّة:

تقدم هذه الدراسة فيما يلي قراءة تحليلية لبرامج ثلاثة من التيارات أو الأحزاب السياسية وهي:

1. حزب جبهة العمل الإسلامي.
2. التيار الوطني الديمقراطي ومثل (7) أحزاب هي، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والحزب الشيوعي الأردني، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب الحركة القومية الشعبية، وحزب جبهة العمل القومي، والحزب التقدمي، وحزب حقوق المواطني (حماة).
3. المجلس الوطني للتنسيق الحزبي ويشمل (5) أحزاب هي: الوطني الدستوري، دعاء، الأجيال الخضر، الأمّـة.

وتم اختيار هذه الأحزاب باعتبارها تمثل التيارات الرئيسية وهي التيار الإسلامي والتيار القومي اليساري والتيار الوسطي الوطني على التوالي.

وفيما يلي عرض لبرامج هذه الأحزاب:

1- البرنامج الانتخابي لحزب جبهة العمل الإسلامي:

تظهر النظرة الأولى للبرنامج صورة الغلاف وعليه رسم بشعار الحزب ثم عنوان رئيسي "نعم وإلى الأبد الإسلام هو الحل" ثم عنوان فرعي "ومعاً لتحقيق المنظومة الخماسية: تطبيق الشريعة والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والحرية والوحدة".

وتشمل الصفحة الأولى التالية لصفحة الغلاف (3) آيات قرآنية ثم يبدأ المنشور المعروض بمقدمة عنوانها لماذا نشارك في الانتخابات النيابية، يقدم الحزب فيها تبريره في أن وجود الحزب في البرلمان هو أحد الوسائل السياسية لتحقيق شعار الإسلام هو الحل وأن المشاركة أو عدمها هو اجتهاد ووسيلة وليس عقيدة.

وبعد هذه المقدمة قسم البرنامج الانتخابي إلى (5) خمسة أقسام رئيسية هي على النحو التالي:

أولاً: الصعيد الداخلي وشمل (5) بنود تناولت معظم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثانياً: على صعيد القضية الفلسطينية والتسوية السياسية وشمل (3) بنود عن ثوابت الحزب وموقفه من التسوية ورفض التطبيع.

ثالثاً: قضية العراق يبدي الحزب فيه تحليلاً لأهداف ضرب العراق وموقف الحزب في رفض احتلال العراق وضرورة دعم المقاومة.

رابعاً: في الوحدة العربية يشير إلى أهمية تفعيل الوحدة الثقافية العربية ومقاومة أي اقتتال داخلي أو بين الدول العربية وضرورة رفع الحصار عن البلاد العربية وخروج القوات الأجنبية.

خامساً: في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ويقدم الحزب تشخيصا للوضع الدولي ويدعو إلى رفض الهيمنة الأمريكية وتأكيد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال وغيرها.

وفي نهاية البرنامج خاتمة فيها دعوة للناخبين لتأييد مرشحي الحزب وبرنامجه تحت عنوان أمام صندوق الاقتراع، وأخيرا أسماء مرشحي الحزب وعددهم 30 مرشحا ودوائرهم الانتخابية.

2- البرنامج الانتخابي للتيار الوطني الديموقراطي

تظهر صورة الغلاف للبرنامج صورة علم عليه شعارات وحدة ديموقراطية عدالة مقاومة وفيه نجمة سباعية.

ويلي ذلك في الصفحة الأولى تحديد الشعار الرئيسي نائب للوطن وتعيد شعارات الغلاف. ثم مقدمة فيها تعريف بالتيار الوطني الديمقراطي وتشير إلى المستجدات على الساحة العربية والدولية وضرورة التكتل من قبل عدد من الشخصيات الوطنية وثمانية من الأحزاب تعتبر نفسها ممثلة للقوى الوطنية القومية واليسارية. ويلاحظ بان أسماء الأحزاب المذكورة 7 فقط.

أما محتويات البرنامج فتم تقسيمها إلي 4 جوانب هي:

أولا:الديمقراطية وحقوق الإنسان وفيها دعوة إلى أهمية التقيد بالممارسات الديمقراطية والحريات العامة.

ثانيا:الجانب السياسي ويشير إلى أوضاع الأمة العربية ثم إلى إدانة العدوان الأمريكي البريطاني والصهيوني على العراق وكذلك تعزيز الدعم للشعب الفلسطيني.

ثالثا:الجانب الاقتصادي وفيها تفصيل لوضع الأردن الاقتصادي وما يعانيه نتيجة ارتباطه باتفاقيات اقتصادية ضاغطة على الأردن،وفي جانب آخر يتعرض للوضع العربي وضرورة تحقيق الوحدة الاقتصادية.

رابعا:الجانب الاجتماعي يشير البرنامج إلى معاناة الشعب وقصور السياسات الحكومية في المجال التعليم والصحة والإسكان ويطالب بدعم الجوانب الثقافية العربية.

وفي نهاية البرنامج تعداد للاحزاب المشاركة والشخصيات الوطنية في لجنة المتابعة للتيار الوطني.

3- المجلس الوطني للتنسيق الحزبي

ويمثل هذا التيار 5 أحزاب تعتبر نفسها أحزاب وسطية تمثل التيار الوطني.

يبدأ البرنامج بعنوان باسم المجلس ثم شعار يقول لأفضل لمرشح على آخر إلا ببرنامجه. ثم آية قرآنية وبعد ذلك تشير المقدمة إلى أهمية البرامج الانتخابية للمرشحين وعدم تقديم أنفسهم كأشخاص،ثم يتعهد مقدمو البرنامج على العمل على تنفيذه.

أما البرنامج فتم تقسيمه إلى 3 أقسام هي:

1- البرنامج السياسي وقسم إلى:
   - الصعيد الوطني الذي يتناول الحريات العامة ومبادئ حقوق الإنسان والوحدة الوطنية.
   - ويلي ذلك العلاقة الأردنية الفلسطينية وفيها دعوة للوقوف مع الشعب الفلسطيني وإقامة رابطة وحدوية بين الأردن وفلسطين.
   - ثم الموقف من العملية السلمية ويشير إلى أهمية السلام العادل المعبر عن الشرعية الدولية،وربط العلاقة مع إسرائيل بإعادة الحق العربي.
   - المسالة العراقية وفيه وقوف مع الشعب العراقي والدعوة لتحريره وإنهاء الاحتلال.
   - العلاقات العربية وفيها دعوة للتضامن العربي.
2- البرنامج الاقتصادي وفيه تناول الجوانب الاقتصادية المختلفة والأهداف المرجوة كما يبين البرنامج الإجراءات العملية المطلوبة.
3- وفي نهاية البرنامج عنوان هو الأردن وفيه تحديد لبعض الشعارات الرئيسة الخاصة بالقيادة والشعب الأردني تضم الكلمات التالية، اصطفاء، وفاء، شهامة، عز. ثم مجموعة من الجمل التي تتعلق بأهمية البرامج الانتخابية وتأييد بعض المطالب الشعبية المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع.

ثالثا: دراسة مقارنة لبرامج الأحزاب الانتخابية

أ- بخصوص طبيعة القضايا المطروحة انظر الجدول رقم (1) من خلال مقارنة محتويات البرامج الانتخابية للتيارات السياسية السالفة الذكر المتعلقة بالقضايا المطروحة يلاحظ ما يلي:

1- إن الجوانب السياسية قد حظيت بالنصيب الأكبر من التغطية في البرامج الانتخابية للتيارات الثلاث ووصلت النسبة حوالي 50% مع فوارق بسيطة بين التيارات الثلاث وكان أعلاها لدى المجلس الوطني للتنسيق الحزبي 52.5% يليه التيار الوطني الديمقراطي 51.7% وآخرها جبهة العمل الإسلامي 49.6%.

وقد ركزت الجوانب السياسية على الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد السياسية بالإضافة إلى بعض الجوانب الخارجية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والعراق والسياسة الدفاعية والخارجية للأردن.

2- أما الجوانب الاقتصادية فقد جاءت نتائجها متفاوتة بين التيارات الثلاث وحظي التيار الوطني الديمقراطي بأعلى نسبة حيث بلغت34.4% مقارنة بالآخرين يليه مجلس التنسيق الحزبي 24% وآخرها حزب العمل الإسلامي 20.6%،وتعكس هذه النسب اهتمام التيار الوطني الديمقراطي بالجوانب الاقتصادية أيما يتناسب وتوجهات هذا التيار اليسارية والاشتراكية.

وقد تركزت الجوانب الاقتصادية بشكل عام حول التنمية الاقتصادية وبرنامج الإصلاح الاقتصادية وتشجيع الاستثمار ثم اقتراحات بخصوص تشجيع وإصلاح بعض القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والتجارة. وقد ركز التيار الوطني الديمقراطي على فكرة التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع الصناعات الوطنية،بينما ركز المجلس الوطني للتنسيق الحزبي على أهمية الاستثمار والانفتاح الاقتصادي.

جدول رقم (1)

	الجانب السياسي		الجانبي الاقتصادي		الجانب الاجتماعي		
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	المجموع
بهة العمل الإسلامي	408	%49.6	170	%20.6	245	%29.8	%100 /823
التيار الوطني الديمقراطي	93	%51.7	62	%34.4	25	%13.9	%100 /180
المجلس الوطني للتنسيق الحزبي	142	%52.5	68	%24	61	%22.5	%100 /271
المجموع	643	-	300	-	331	-	

3- حظيت الجوانب الاجتماعية في برنامج جبهة العمل الإسلامي بالنصيب الأكبر مقارنة مع الآخرين حيث وصلت النسبة إلى 29.8% تفوق ضعف ما وصلت إليه هذه الجوانب في برنامج التيار الوطني الديمقراطي حيث وصلت النسبة 13.9% ويقع بينهما نصيب المجلس الوطني للتنسيق الحزبي فقد بلغت النسبة 23.5% ويلاحظ هنا أن حزب جبهة العمل الإسلامي ركز على الجوانب المتعلقة بالشباب والتنشئة والأخلاق والجوانب المتعلقة بالوعظ والإرشاد وغيرها في برنامجه مما رفع نسبة الجوانب الاجتماعية.

ولقد تناولت الجوانب الاجتماعية بشكل عام مسألة الفقر والبطالة وتخفيف عبء الطبقات الفقيرة لدى جميع البرامج بالإضافة إلى مسائل عامة مثل الوحدة الوطنية والتعليم والصحة وبعض القطاعات الاجتماعية مثل الشباب والمرأة وقد ركز برنامج المجلس الوطني للتنسيق الحزبي على قضية الوحدة الوطنية والتوازن الاجتماعي بينما ركز التيار الوطني الديمقراطي على قضايا التعليم والنهوض الاجتماعي.

جدول رقم (2)

	الوضع الداخلي والوطني		الوضع العربي		الوضع الدولي		المجموع
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	
جبهة العمل الإسلامي	586	%71.2	181	%22	56	%6.8	%100 /832
التيار الوطني الديمقراطي	137	%76.1	31	%17.2	12	%6.7	%100 /180
المجلس الوطني للتنسيق الحزبي	187	%65.8	83	%29.2	14	%5	%100 /284

ب- بخصوص التقسيم الجغرافي للاهتمامات انظر الجدول رقم (2):

1. حظي الوضع الداخلي في الأردن بالاهتمام الأكبر لدى التيارات، وكانت أعلى نسبة لدى التيار الوطني الديمقراطي، حيث وصلت إلى 76.1% ويليه حزب جبهة العمل الإسلامي 71.2% وآخرها المجلس الوطني للتنسيق الحزبي 65.8% الذي

يصنف نفسه بأنه تيار وطني وصاحب مقولة الأردن أولاً لكنه جاء في المؤخرة من حيث الاهتمام الداخلي. وقد توزعت الاهتمامات الداخلية بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى التيارات الثلاث.

2. أما الأوضاع العربية فكانت أعلى نسبة تناول لها في برنامج المجلس الوطني للتنسيق الحزبي حيث وصلت إلى 29.2% بينما وصلت لدى حزب جبهة العمل الإسلامي إلى 22% وآخرها كان التيار الوطني الديمقراطي الذي يصنف نفسه بأنه تيار قومي وكانت القضايا العربية أقلها لديه مقارنة بالتيارات الأخرى وبلغت 17.2% وتركز الحديث بشكل عام في الأوضاع العربية على القضية الفلسطينية والعراق بالإضافة إلى مسائل تتعلق بالتكامل العربي والتضامن بين الشعوب العربية.
3. كان هناك تقارب بخصوص الأوضاع الدولية بين التيارات الثلاث، وبشكل عام كان الاهتمام بالجوانب الدولية منخفض مقارنة بالجانب الداخلي والعربي، وكانت أعلى نسبة لدى جبهة العمل الإسلامي 6.8 ويقاربها التيار الوطني الديمقراطي 6.7% وآخرها المجلس الوطني للتنسيق الحزبي وقد تناولت الجوانب الدولية السياسية الأمريكية والعولمة ومحاولات الهيمنة على المنطقة والدعوة إلى انفتاح الحضارات وتعاون الدول بدلاً من الصراع الدولي.

الفصل الثاني: تحليل برامــج المرشــحين

يتناول هذا الفصل بالدراسة البرامج الانتخابية والمنشورات الأخرى المقدمة من المرشحين في مقر المرشح الانتخابي أو أمام مقار الاقتراع للانتخابات، والتي استمر توزيعها حتى اللحظات الأخيرة ليوم الانتخابات في 2003/6/17.

وقد بلغ عدد هذه البرامج 650 برنامجاً أخضعت للتحليل الإحصائي حسب منهج تحليل المضمون.

التحليل الكمي لبرامج المرشحين:

وقد تم تقسيم القضايا التي تناولتها برامج المرشحين على النحو التالي:-

1- القضايا السياسية الداخلية

جدول رقم (3): ترتيب أهم القضايا السياسية الداخلية

	القضايا السياسية	العدد	نسبة مئوية
1-	الديمقراطية والانتخابات	535	%82
2-	تطوير أداء الحكومة الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد	467	%71
3-	الحريات العامة وحقوق الإنسان	366	%56
4-	الوحدة الوطنية ورفض الانقسامات وتعميق المواطنة	214	%33
5-	الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني	169	%26
6-	تفعيل دور البرلمان وتطوير القوانين	130	%20
7-	السياسة الأمنية والعسكرية	104	%16
8-	استقلال القضاء وسيادة القانون	72	%11
9-	دور علاقة الدين بالدولة	65	%10
10-	المساواة في الحقوق والواجبات وفي الوظائف الحكومية	32	%5

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ بأن قضية الديمقراطية قد حظيت بالمقام الأول بين ترتيب القضايا السياسية والداخلية وقد وصل تكرارها إلى 535 مرة، أي بنسبة 82% من برامج المرشحين، وتعرضت لموضوع الديمقراطية بما فيها الانتخابات، وإصلاح قوانين الانتخابات والشروط الواجب توافرها في المرشحين وسلوكياتهم وتناولت القضايا الفرعية للديمقراطية مسألة التعددية السياسية وتداول السلطة والمشاركة الشعبية في الحكم وغيرها.

ويليها من حيث الترتيب موضوع الإصلاح السياسي وتطوير أداء الحكومة فقد جاء في المرتبة الثانية، ووصل تكرار هذا الموضوع إلى 467 مرة بما يعادل 71% من بيانات المرشحين وقد شمل موضوع الإصلاح مكافحة الفساد وتطوير الجهاز الحكومي وتفعيل دور ديوان الخدمة المدنية وأجهزة الرقابة الحكومية مثل ديوان المحاسبة وغيرها.

أما موضوع الحريات العامة وحقوق الإنسان فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث عدد التكرارات بين المواضيع السياسية حيث لوحظ تكرار هذا الموضوع في 366 بيان انتخابي بما يعادل 56% من البيانات وقد توزع الحديث في موضوع الحريات العامة حول حرية الرأي والصحافة وحرية الاجتماع والتنظيم.

أما في المرتبة الرابعة فجاء موضوع الوحدة الوطنية وتعميق مفهوم المواطنة وكان عدد تكراره 214 مرة بما يعادل 33% من برامج المرشحين وقد ركزت البيانات التي تعرضت لهذا الموضوع على نبذ الخلافات الإقليمية والعرقية والطائفية والعشائرية وضرورة تماسك المجتمع الأردني لمجابهة التحديات التي تواجهه وتعرضت البيانات إلى موضع الانتماء والهوية الوطنية وضرورة تعميق الشعور بالمواطنة كأساس لوحدة المجتمع.

وفي المرتبة الخامسة جاء موضوع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وبلغ تكرار هذا الموضوع 169 مرة في البيانات بما يعادل 26% من بيانات المرشحين، وتناول هذا الموضوع أهمية الأحزاب السياسية ودورها السياسي والتركيز على أهمية البرامج الانتخابية، بالرغم من أن غالبية المرشحين دخلوا الانتخابات على أساس فردي اعتماداً على قوتهم الانتخابية، استناداً لوضع شخصي أو عشائري أو محلي إلا أن نسبة لا بأس منهم تطرقت إلى موضوع الأحزاب والدعوة لتشكيل الأحزاب وتسهيل مهمتها، كما تناول هذا الموضوع دور النقابات والجمعيات الأخرى في تفعيل الحياة السياسية وتأمين المشاركة الشعبية في إصدار القرارات.

أما المراتب السادسة والسابعة والثامنة فتناولت كل من البرلمان والجيش والقضاء على التوالي في محاولة لإصلاح هذه المؤسسات وتفعيل دورها الوطني. وكانت نسبتها (20%) و(16%) و(11%) على التوالي.

أما المرتبة التاسعة فتناولت مسألة علاقة الدين بالدولة وتعرضت لمفهوم القيم الدينية والأخلاقية والالتزام بالتراث الإسلامي والحضاري لتعميق انتماء الأمة وتصديها للمخاطر التي تواجهها. وبلغت تكراراتها 65 بما يعادل 10% من بيانات المرشحين.

وفي المرتبة العاشرة والأخير جاء موضوع المساواة في الحقوق والواجبات وحصل على 32 تكرارات بما يعادل 5% من البرامج وقد شمل هذا الموضوع قضايا تتعلق بالمساواة أمام القانون وعدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء الإقليمي والجغرافي، ظهرت المناداة للمساواة في سياسة التوظيف الحكومية.

تحليل القضايا السياسية الداخلية حسب المتغيرات الشخصية للمرشحين

جدول رقم (3)أ: تحليل القضايا السياسية حسب متغير الدين

القضية	مسلم		مسيحي		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	498	%82	37	%82	535	%82
2	436	%72	31	%68	467	%71
3	334	%55	32	%71	366	%56
4	197	%33	20	%44	217	%33
5	158	%26	11	%24	169	%26
6	121	%20	9	%20	130	%20
7	96	%16	8	%17	104	%16
8	67	%11	5	%11	72	%11
9	64	%11	1	%2	65	%10
10	49	%8	31	%7	52	%8

1. حسب متغير الدين انظر الجدول رقم (3أ):

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3أ) بأن متغير الدين لم يؤثر كثيراً في ترتيب القضايا السياسية الداخلية فجاءت القضية ا لأولى المتعلقة بالديمقراطية والانتخابات بنفس النسبة لكل من المسلمين والمسيحيين من المرشحين بنسبة 82% وكانت النسب متقاربة في معظم القضايا الأخرى، وظهرت الفروقات واضحة فيما يتعلق بالقضية الثالثة والرابعة المتعلقة بالحريات العامة والوحدة الوطنية إذ بدا أن اهتمام المرشحين من المسيحيين بهذه القضايا أكثر من اهتمام المرشحين من المسلمين بنسب واضحة.

أما القضية التي أظهرت اهتماماً لدى المرشحين المسلمين بصورة تفوق المرشحين المسيحيين فكانت القضية التاسعة المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة حيث ظهرت لدى المرشحين المسلمين بنسبة 11% لكنها انخفضت إلى 2% لدى المرشحين المسيحيين وذلك نظراً لحساسية هذا الموضوع لدى الجماعات المسيحية في الأردن.

جدول رقم (3)ب: تحليل القضايا السياسية حسب متغير الجنس

القضية	ذكـــر		أنثـــى		مجمـــوع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	499	%84	36	68	535	%82
2	415	%75	22	%41	467	%71
3	316	%53	50	%92	366	%56
4	205	%34	12	%22	217	%33
5	162	%27	8	%18	169	%26
6	120	%20	10	%19	130	%20
7	98	%17	5	%9	104	%16
8	66	%11	6	%11	72	%11
9	60	%10	5	%9	65	%10
10	19	%3	33	%61	52	%8
المجموع					606	

2. حسب متغير الجنس:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3ب) بأن متغير الجنس كان عاملاً حاسماً في نظرة المرشحين لقضايا السياسة الداخلية وكانت الانحرافات واسعة بين برامج المرشحين والمرشحات فيما حصلت القضية الأولى المتعلقة بالديمقراطية والانتخابات على 84% من برامج الذكور فإن هذه النسبة تراجعت إلى 68% ونفس الشيء حصل في القضية ا لثانية المتعلقة بأداء الحكومة إذ تراجعت النسبة من 75% لدى الذكور إلى 41% لدى الإناث، واستمرت زيادة الاهتمام في معظم القضايا الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والتاسعة لصالح الذكور ولكن بنسب انحرافات متفاوتة، وكانت النسب متقاربة في القضايا السادسة والثامنة والتاسعة لا تتعدى 1% لكن نسب الاهتمام لدى الإناث تفوّقت على الذكور في القضية الثالثة المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، والتي وصلت لدى الإناث إلى 92% فيما تراجعت لدى الذكور إلى 53% وهذا يظهر مدى تخوّف المرشحات من الإناث على مسألة الحريات العامة داخل المجتمع، وظهر الاهتمام واضحاً لدى المرشحات بالقضية العاشرة المتعلقة بالمساواة حيث وصلت لدى النساء إلى 61% وتراجعت لدى الذكور إلى 3% مما يعكس قلق المرشحات من النساء على مسألة المساواة في الحقوق والواجبات والشعور بالتمييز ضد المرشحات من النساء.

جدول رقم (3)ج: ترتيب أهم القضايا السياسية الداخليـــة حسب متغير الفوز

القضية	الفائزيـــن		غير الفائزيـــن		المجمـــوع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	84	%76	451	%84	535	%82
2	78	%71	389	%	467	%71
3	40	%36	326	%	366	%56
4	36	%33	178	%	214	%33
5	19	%17	150	%	169	%26
6	25	%23	107	%	130	%20
7	25	%23	79	%	104	%16
8	11	%10	61	%	72	%11
9	28	%19	44	%	65	%10
10	3	%3	29	%5	32	%5

3. حسب متغير الفوز انظر الجدول رقم (3ج):

حظيت القضية المتعلقة بالديمقراطية والانتخابات بالاهتمام الأول لكل من الفائزين وغير الفائزين لكن الاهتمام لدى غير الفائزين كان أكبر بنسبة 84% مقابل 76% لصالح الفائزين وتكرر نفس الشيء في ترتيب القضية الثانية التي حظيت بالترتيب الثاني لدى الطرفين بنسب متقاربة 71% للفائزين و72% لغير الفائزين.

أما القضايا التي ظهر الاهتمام بها لدى الفائزين بصورة تفوق غير الفائزين فكانت القضية ا لثالثة (الحريات العامة وحقوق الإنسان) أكثر تميزاً حيث حصلت على 36% للفائزين تراجعت إلى 6% لدى غير الفائزين ويلي ذلك القضايا السادسة (البرلمان) والسابعة (والجيش) والتاسعة(علاقة الدين بالدولة) وهي في الغالب تتعلق بأجهزة الدولة ذات الطابع السياسي الواضح مثل البرلمان والأجهزة الأمنية وعلاقة الدين بالدولة.

وتقاربت نسب الاهتمام لدى المرشحين الفائزين وغير الفائزين في القضايا الثانية (أداء الحكومة) والرابعة (حقوق الانسان) والثامنة (القضاء) مما يجعل من قضايا عامة لاختلاف حولها.

أما القضايا الأخرى فقد ظهر الاهتمام بها لدى برامج المرشحين غير الفائزين أكثر من المرشحين الفائزين وهي في الغالب كانت القضايا الهامشية بالنسبة لدرجة الاهتمام لدى الطرفين مثل قضايا المجتمع المدني والمساواة في الحقوق والواجبـــــات.

2- قضايا السياسة الخارجية

جدول رقم (4): أهم قضايا السياسة الخارجية

	القضايا الخارجية	عدد	النسبة المئوية
-1	القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي	559	%86
-2	قضية العراق	461	%71
-3	علاقات الأردن العربية والإسلامية	260	%40
-4	النظام الدولي والعولمة	78	%12
-5	الإرهاب والسلام العالمي	26	%4

أما فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية والتي وجد من الملائم إدراجها في قائمة منفصلة لبيان مدى اهتمام المرشحين بالقضايا الخارجية. وقد شملت 5 قضايا: وقد حظيت القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بالمرتبة الأولى بين قضايا السياسة الخارجية ووصل تكرارها إلى 559 مرة بما يعادل 86% وقد شمل هذا الموضوع جملة من القضايا الفرعية مثل الانتفاضة والتسوية السياسية وقضية القدس واللاجئين وحقوق الشعب الفلسطيني وغيرها.

أما القضية الخارجية التي جاءت في المرتبة الثانية فكانت قضية العراق وبلغ تكرارها 461 مرة بما يعادل 71% من البيانات وتوزعت المطالب بخصوص العراق من رفع معاناة الشعب العراقي وفك الحصار إلى مقاومة السياسة الأمريكية والغربية التي تهدده،والتمسك بوحدة العراق واستقلاله وتجدر الإشارة هنا إلى أن فترة الانتخابات ارتبطت بمرحلة تأزم الوضع في العراق.

وفي المرتبة الثالثة جاءت علاقات الأردن العربية والإسلامية وبلغ تكرارها 260 مرة بما يعادل 40% ويلاحظ هذا وجود فارق كبير بين المرتبة الثانية والثالثة أي أن القضايا الخارجية بعد فلسطين والعراق لم تأخذ اهتماماً واضحاً، وقد تراوحت الموضوعات الفرعية هنا بين التضامن العربي وإصلاح الجامعة العربية، والتنسيق العربي في المواقف الدولية، وتفعيل اتفاقيات الدفاع المشترك والسوق العربية المشتركة.

أما في المرتبة الرابعة والخامسة فجاءت قضايا تتعلق بالنظام الدولي فالإرهاب والسلام العالمي على التوالي حيث بلغت تكرارات النظام الدولي 78 بما يعادل 12% وشمل هذا الموضوع إصلاح الأمم المتحدة وموضوعات العولمة والقانون الدولي والمنظمات الدولية الأخرى بينما حصل موضوع الإرهاب على 26 تكرارات بما يعادل 4% وقد شمل هذا الموضوع فكرة الإرهاب وصراع الحضارات والسلام العالمي وغيرها. ويلاحظ هنا أن موضوع الإرهاب لم يكن قد أثر على المجتمع الأردني كما حصل لاحقاً من خلال تفجيرات عمان.

تحليل القضايا السياسية الخارجية حسب المتغيرات الشخصية للمرشحين

جدول رقم (4)أ: تحليل القضايا السياسية الخارجية حسب متغير الدين

القضية	مسلم		مسيحي		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	522	%86	37	%82	559	%86
2	420	%109	41	%91	461	%71
3	252	%41	8	%17	260	%40
4	62	%10	16	%36	78	%12
5	14	%2	12	%27	26	%4

1- حسب متغير الدين:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4أ) بأن كان هناك اتفاق لدى المرشحين المسلمين والمسيحيين على اعتبار القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وقضية العراق من أهم القضايا لكن الترتيب اختلف إذ وضع المرشحون المسلمون القضية الفلسطينية في المرتبة الأولى وأعطوها نسبة اهتمام 86% مقابل 82% لدى المرشحين المسيحيين وفي نفس الوقت أعطى المرشحون المسيحيون قضية العراق المرتبة الأولى بنسبة اهتمام 91% مقابل 69% لدى المرشحين المسلمين.

وبرز الاهتمام بالقضية الثالثة المتعلقة بعلاقات الأردن العربية والإسلامية لدى المرشحين المسلمين 41% بصورة تفوق المرشحين المسيحيين 17% و....

لكن القضيتين الرابعة والخامسة وهي المتعلقة بالشؤون العالمية كانت نسبة الاهتمام لدى المرشحين المسيحيين تفوق كثيراً المرشحين المسلمين وذلك على النحو التالي 36% مقابل 10% في القضية الرابعة و27% مقابل 2% في القضية الخامسة.

جدول رقم (4)ب: تحليل القضايا السياسية الخارجية حسب متغير الجنس

القضية	ذكر		أنثى		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	539	%90	40	%74	559	%86
2	440	%74	21	%39	461	%71
3	241	%40	19	%35	260	%40
4	72	%12	6	%11	78	%12
5	14	%3	7	%13	26	%4

2- حسب متغير الجنس:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4ب) بأن متغير الدين لم يؤثر كثيراً على ترتيب

كانت نسبة الاهتمام لدى الذكور تفوق نسبة الاهتمام لدى الإناث في الأربعة قضايا الأولى وبنسب متفاوتة بدأت بـ 90% لدى القضية الأولى مقابل 74% للإناث وتزايدت الفروق في القضية الثانية من 74% إلى 39% ومالت إلى التقارب في القضية الثالثة والرابعة.

أما القضية التي نالت اهتماماً لدى المرشحات من الإناث تفوق المرشحين من الرجال فكانت قضية الإرهاب والسلام العالمي وكانت النسبة 13% مقابل 3% للذكور وهذا يظهر رغبة النساء في إبداء اهتمامهن بالقضايا العالمية والتخوّف من الإرهاب أكثر من الرجال.

جدول رقم (4)ج: تحليل القضايا السياسية الخارجية حسب متغير الفوز

القضية	الفائزين		غير الفائزين		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	96	%87	463	%86	559	%86
2	78	%71	383	%71	461	%71
3	70	%63	190	%35	260	%40
4	20	%18	58	%11	78	%12
5	5	%5	21	%4	26	%4

3- حسب متغير الفـوز:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4جـ) بأن متغير الدين لم يؤثر كثيراً على ترتيب القضايا السياسية الخارجية، وذلك من خلال متابعة برامج المرشحين الفائزين وغير الفائزين بخصوص السياسة الخارجية يُلاحظ التطابق في ترتيب أهمية القضايا لدى الطرفين من الأولى حتى الخامسة، وكانت نسبة الاهتمام لدى الفائزين وغير الفائزين متساوية في القضية الثانية المتعلقة بالعراق، أما بقية القضايا فكانت نسبة الاهتمام لدى الفائزين تفوق نسبة الاهتمام لدى غير الفائزين وبنسب متفاوتة كان أكثرها في القضية الثالثة حيث وصلت إلى 63% لدى الفائزين بينما وصلت إلى 35% لدى غير الفائزين.

3- القضايا الاقتصادية:

من خلال استعراض أهم القضايا الاقتصادية الواردة في الجدول رقم (5) يلاحظ بأن القطاع الزراعي قد حظي بالمرتبة الأولى حيث حصل على 364 تكراراً، بما يعادل 56% من برامج المرشحين، وقد تركزت الإشارات للقطاع الزراعي على دعم المزارعين وتقديم القروض لهم وتشجيعهم على استصلاح الأراضي، والمحافظة على الثروة الحيوانية.

وفي المرتبة الثانية جاءت سياسة العمل والعمال بتكرار 234 مرة ونسبة 36% من البرامج وقد شملت سياسة العمل تحديد الحد الأدنى للأجور وساعات العمل والضمان الاجتماعي للعمال، وتوفير الكفاءات المهنية للأردن والعالم العربي وتعرضت بعض البرامج للعمالة الأجنبية في الأردن وضرورة الحد منها ومراقبتها.

جدول رقم (5): أهم القضايا الاقتصادية

	القضايا الاقتصادية	عدد	النسبة المئوية
-1	دعم القطاع الزراعي والفلاحين	364	%56
-2	سياسة العمل والعمال	234	%36
-3	رقابة الأسعار وحماية المستهلك	117	%18
-4	دور القطاع الخاص والخصخصة	104	%16
-5	دعم الصناعات الوطنية	78	%12
-6	السياحة والخدمات	78	%12
-7	المساعدات والديون الخارجية	26	%4
-8	تشجيع الاستثمار والإنتاج	26	%4
-9	السياسات المالية والنقدية	19	%3
-10	التجارة الخارجية والجمارك	13	%2

أما القضية الثالثة فكانت رقابة الأسعار وحماية المستهلك بتكرار 117 ونسبة مئوية 18% من البرامج، وأشارت البرامج في هذا المجال إلى ضرورة تدخل الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار ومطالبة الحكومة بعدم رفع الأسعار لبعض السلع التي تدعمها الحكومة وإلى تخفيض الجمارك خاصة السلع الأساسية ويلاحظ هنا تدني نسبة تكرار هذه القضية إلى اقل من نصف القضية السابقة.

وفي المرتبة الرابعة جاءت قضية دور القطاع الخاصة والخصخصة بتكرار بلغ 104 مرات ونسب مئوية 16% من البرامج، وقد أبدى المرشحون الذين أشاروا لهذه القضية في برامجهم تخوفاً من الخصخصة خاصة للمرافق والمؤسسات الحكومية، وحذروا من ارتفاع الأسعار، واستغلال المواطنين من أصحاب هذه الشركات وإمكانية تسلل الجهات المعادية للسيطرة على هذه الشركات.

وفي المرتبة الخامسة والسادسة جاءت الصناعة والسياحة لتحقق نفس التكرارات وهي 78 وبنفس النسبة 12% وفي مجال الصناعات ضمن الإشارة إلى ضرورة دعم الصناعات الوطنية وتقديم التسهيلات لها لزيادة قدرتها على المنافسة وتقديم الحماية لها.

أما في مجال السياحة فهناك دعوات لتسويق الأردن سياحياً واستغلال المرافق والسياحية والآثار لكسب السياحة الأجنبية والاستفادة من السياحة العلاجية.

وفي المرتبة السابعة والثامنة حلت المساعدات الخارجية وقضية الاستثمار بتكرار بلغ 26 لكل منهما وبنسبة 4% من البرامج لكل منهما.

ففي مجال المساعدات الخارجية تم التأكيد على خطورة القروض الخارجية وتأثيرها على سيادة الدول واستقلالها وضرورة خضوع هذه العملية للرقابة والشفافية حيث لا يتورط الأردن في عجز السداد لهذه الديون وتراكمها، وتفضيل المساعدات العربية.

أما في مجال الاستثمار فهناك دعوات لتوفير البيئة الاستثمارية الجيدة مع وجود تخوفات من الاستثمار في مجالات معينة من قبل الأجانب.

وفي المرتبة التاسعة جاءت قضية السياسات المالية والنقدية وحصلت على 19 تكرارات ونسبة 3% من البرامج وفيها دعوات لتدخل الحكومة للمحافظة على سعر صرف العملة وفرض رقابتها على البنوك الأجنبية، وتقليل سعر الفائدة.

أما في المرتبة العاشرة والأخيرة فجاءت مسألة التجارة الخارجية بتكرارات عددها 13 وبنسبة 2% من البرامج وفيها إشارة إلى ضرورة تشجيع التصدير خاصة للدول العربية.

تحليل القضايا الاقتصادية حسب المتغيرات الشخصية للمرشحين

جدول رقم (5)أ: تحليل القضايا الاقتصادية حسب متغير الدين

القضية	مسلم		مسيحي		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	360	%60	4	%8	364	%56
2	225	%37	9	%20	234	%36
3	108	%18	9	%20	117	%18
4	70	%12	34	%76	104	%16
5	65	%11	13	%29	78	%12
6	55	%10	23	%50	78	%12
7	23	%4	3	%7	26	%4
8	5	%1	20	%47	26	%4
9	10	%2	9	%20	19	%3
10	6	%1	7	%16	13	%2

1- حسب متغير الدين انظر الجدول رقم 5أ

كان التباين في الاهتمام واضحاً بين مواقف كلّ من المرشحين المسلمين والمسيحيين بخصوص القضايا الاقتصادية، وقد يعكس في بعض مناحيه الوضع الاقتصادي وطبيعة المهن أو الأعمال التي يقوم بها الطرفان، فمثلاً كانت القضية الأولى لدى المرشحين المسلمين هي دعم القطاع الزراعي والفلاحين ووصلت نسبتها 60% وتراجعت لدى المرشحين المسيحيين إلى 8% فقط وهي أدنى نسبة اهتمام في القضايا الاقتصادية لدى المرشحين المسيحيين.

وكانت القضية الأولى لدى المرشحين المسيحيين هي قضية الخصخصة ودور القطاع الخاص بنسبة 76% بينما تراجعت هذه النسبة لدى المرشحين المسلمين إلى 12%.

وكانت القضية الأخرى الملفتة للنظر هي ارتفاع نسبة الاهتمام لدى المرشحين المسيحيين بقطاع السياحة والخدمات ووصلت النسبة إلى 50% بينما كانت نسبتها لدى المرشحين المسلمين لا تتعدى 10%، ويليها في الترتيب لدى المرشحين المسيحيين قضية تشجيع الاستثمار التي حصلت على 47% بينما كانت قضية الاستثمار في أدنى مستويات الاهتمام لدى المرشحين المسلمين ولم تصل تلك النسبة إلا إلى 1%.

ويلاحظ بأن القضايا الخاصة بالمساعدات والاستثمار والسياسة المالية والتجارة لم تحظى باهتمام واضح لدى المرشحين المسلمين وكانت نسبتها أقل من 4% في أعلاها وهي المساعدات وأقلها 1% قضية الاستثمار والتجارة الخارجية.

جدول رقم (5)ب: تحليل القضايا الاقتصادية حسب متغير الجنس

القضية	ذكر		أنثى		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	348	%58	16	%30	364	%56
2	230	%39	4	%7	234	%36
3	80	%13	37	%69	117	%18
4	96	%16	8	%15	104	%16
5	75	%13	3	%6	78	%12
6	66	%11	12	%22	78	%12

القضية	ذكـر		أنثى		المجمـــوع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
7	25	%4	1	%2	26	%4
8	24	%4	2	%4	26	%4
9	18	%3	1	%2	19	%3
10	12	%2	1	%2	13	%2

2- حسب متغير الجنس انظر جدول 5ب

يلاحظ من الجدول السابق بان قضية دعم القطاع الزراعي حظيت بالاهتمام الأول لدى المرشحين الذكور بنسبة 58% وكانت ترتيباً الثاني في نسبة الاهتمام لدى المرشحات بنسبة 30% حيث تفوق عليها قضية الرقابة على الأسعار وحماية المستهلك لدى المرشحات ووصلت نسبتها إلى 69%. أما القضية الثانية لدى المرشحين فكانت سياسة العمل والعمال بنسبة 39% والتي وصلت لدى المرشحات 7% فقط.

وكان القضايا الأربع الأخيرة في سلم الاهتمام لدى المرشحين والمرشحات متقاربة ولم تتعدى نسبة 4% في حدها الأعلى وهي خاصة بالمساعدات والاستثمار والسياسة المالية والتجارة الخارجية.

جدول رقم (5)جـ: تحليل القضايا الاقتصادية حسب متغير الفوز

القضية	الفائـزون		غير الفائزون		المجمـــوع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	82	%74	182	%34	264	%56
2	45	%41	189	%35	234	%36
3	25	%23	92	%17	117	%18
4	17	%15	87	%16	104	%16
5	15	%14	63	%12	78	%12
6	20	%18	58	%11	78	%12
7	5	%5	21	%4	26	%4
8	6	%5	20	%4	26	%4
9	4	%4	15	%3	19	%3
10	5	%5	8	%1	13	%2

3- حسب متغير الفوز انظر الجدول 5جـ

لقيت قضية دعم القطاع الزراعي نسبة الاهتمام الأكبر لدى المرشحين الفائزين بنسبة 74% وتراجعت إلى 34% لدى غير الفائزين لكنها بقيت في الترتيب الثاني بنسبة 34% بعد قضية العمل والعمال التي حصلت على 35% وفي المرتبة الأولى لدى المرشحين الفائزين، وكان ترتيب بقية القضايا لدى المرشحين غير الفائزين منسجماً مع الترتيب لدى المجموع من الثانية حتى العاشرة، لكنه اختلف لدى المرشحين الفائزين في القضية السادسة الخاصة بالسياحة التي ارتفعت إلى 18% سابقة القضايا الرابعة والخامسة الخاصة بالخصخصة والقطاع الصناعي والتي حصلت على نسبة 15% و14% على التوالي.

وقد تساوت نسبة الاهتمام لدى المرشحين الفائزين بالقضايا السابعة والثامنة والعاشرة بنسبة اهتمام 5% وتقترب منها القضية التاسعة بنسبة 4% وهي في أدنى مستويات الاهتمام أما لدى المرشحين غير الفائزين على أن القضايا السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة في أدنى المستويات وهي لم تتعدى 4% وكان أقلها القضية العاشرة بنسبة 1%.

4- القضايا الاجتماعية:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) بأن توفير الخدمات قد احتل المرتبة الأولى بين القضايا الاجتماعية وبلغ تكراره 312 مرة تعادل 48% من برامج المرشحين وتمت الإشارة في هذا المجال إلى مجموعة من الخدمات التي تتعلق أساساً بعمل البلديات مثل الطرق والمياه والمجاري هذا بالإضافة إلى خدمات الكهرباء والمواصلات والاتصالات وغيرها.

ويلاحظ هنا الاتجاه الواضح نحو عرض خدمات النواب في مجال المساعدة في توفير الخدمات وتطوير المرافق العامة والتي تؤيد النظرة للنواب باعتبارهم نواب خدمات وليس نواب أمه يقومون بالمحاسبة والمراقبة.

ويأتي في المرتبة الثانية مسألة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية والتي بلغت نسبة تكرارها 292 مرة تعادل 45% من برامج المرشحين، وتم تناول هذا الموضوع في برامج المرشحين من خلال الإشارة إلى واجبات الحكومة في مكافحة الفقر وتقديم الدعم للطبقات الفقيرة، ومسائل المعونة الوطنية والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية.

جدول رقم (6): أهم القضايا الاجتماعية

	القضايا الاجتماعية	عدد	نسبة مئوية
-1	توفير الخدمات وتطوير المرافق العامة	312	%48
-2	الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية	292	%45
-3	قضايا المرأة والأسرة	195	%30
-4	البطالة والعمالة الأجنبية	169	%26
-5	العدالة والمساواة والتجانس الوطني	162	%25
-6	الضمان الصحي والاجتماعي	97	%15
-7	الاهتمام بالتعليم	78	%12
-8	قضايا الشباب والرياضة	45	%7
-9	مكافحة الفساد والمحسوبية	39	%6
-10	الاهتمام بالثقافة	13	%2

وفي المرتبة الثالثة جاءت قضايا المرأة والأسرة بتكرار بلغ 195 مرة تعادل ما نسبته 30% من برامج المرشحين، وشملت قضايا المرأة فكرة المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة الأخرى ودورها في الحياة العامة وداخل الأسرة من خلال التنشئة والثقافة، والكوتا النسائية.

وقد أثارت مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وكثرة عدد المرشحات والتنافس الذي نتج عن ذلك إلى زيادة الاهتمام بقضايا المرأة من قبل المرشحين الذكور والإناث على السواء.

وفي المرتبة الرابعة جاءت قضايا البطالة والعمالة الأجنبية حيث بلغ التكرار 169 مرة أي ما نسبته 26% وهذا يدل على ازدياد معدلات البطالة وتزايد العمالة الأجنبية.

وفي المرتبة الخامسة جاءت مسألة العدالة والمساواة وبتكرار بلغ 162 مرات وبنسبة 25% وفيها إشارة إلى العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل والطبعة الوسطى وعدم التجهيز على أساس الجنس أو الدين أو الأقاليم.

وفي المرتبة السادسة الضمان الصحي والاجتماعي بتكرار بلغ 97 وبنسبة مئوية تعادل 15% من البرامج، وظهرت مطالبات بالتأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين وتحسين المرافق الصحية الحكومية، والعمل على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي.

وفي المرتبة السابعة جاءت مسألة التعليم بتكرار 78 لكل منهما وبمعدل 12% من البرامج وقد شملت مسألة التعليم أهمية التعليم المجاني وتخفيض رسوم الجامعات، وتحسين مستوى المدرسين، وإصلاح المناهج أما قضايا الشباب فحصلت على 45 تكرار بنسبة 7% وتناولت إعداد الشباب ثقافياً ومهنياً لمجابهة الواقع وكذلك الاهتمام بالرياضة والمواهب والإبداع.

وفي المرتبة التاسعة جاءت مسألة الفساد وبلغ تكرار كل واحدة منها 39 مرات بما يعادل 6% من برامج المرشحين، وتمت الإشارة في موضوع الفساد إلى محاربة المحسوبية والرشوة وضرورة تطهير الجهاز الحكومي من هذه الآثار.

أما في موضوع الثقافة فحصل على 13 تكرار وبنسبة 2% وجاءت الدعوة إلى أهمية الالتزام الثقافي بثوابت الأمة ومقاومة الغزو الثقافي.

تحليل القضايا الاجتماعية حسب المتغيرات الشخصية للمرشحين

جدول رقم (6)أ: تحليل القضايا الاجتماعية حسب متغير الدين

القضية	مسلم		مسيحي		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	300	%50	12	%27	312	%48
2	288	%48	4	%9	292	%45
3	185	%31	10	%22	195	%30
4	165	%27	4	%9	169	%26
5	140	%23	22	%49	162	%25
6	90	%15	7	%16	97	%15
7	77	%13	1	%2	78	%12
8	42	%7	3	%7	45	%7
9	36	%6	3	%7	39	%6
10	12	%2	1	%2	13	%2

1- حسب متغير الدين انظر الجدول 6أ

كانت قضية الخدمات والمرافق العامة في الترتيب الأول لدى المرشحين المسلمين بنسبة 5% لكنها لم تصل لدى المرشحين المسيحيين إلا إلى 27% وكان ترتيبها الثاني، حيث جاءت قضية العدالة والمساواة في المرتبة الأولى لدى المرشحين المسيحيين بنسبة 49% لكن هذه القضية حظيت باهتمام بنسبة 23% لدى المرشحين المسلمين.

أما القضية الثانية في نسبة الاهتمام لدى المرشحين المسلمين فكانت قضية الفقر والأوضاع المعيشة بنسبة 48% وكان ترتيبها لدى المرشحين المسيحيين الخامسة بنسبة اهتمام 9% تساوت فيها مع نسبة الاهتمام بقضية البطالة والعمال الأجنبية بنسبة 9% وكان هناك شبه اتفاق على أن القضايا الثلاث الأخيرة في نسبة الاهتمام لدى الطرفين تدور حول القضايا الثامنة والتاسعة والعاشرة، وإن كان المرشحين المسيحيين وضعوا القضية السابعة الخاصة بالتعليم في مستوى أدنى منها بنسبة 2%.

ويلاحظ بشكل عام بأن مستوى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية كان منخفضاً لدى الطرفين ولم يصل إلى 50% إلا في قضية واحدة لدى المرشحين المسلمين أما بقية القضايا فكانت نسبة الاهتمام بها أقل من 50%.

جدول رقم (6)ب: تحليل القضايا الاجتماعية حسب متغير الجنس

القضية	ذكر		أنثى		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	290	%49	22	%41	312	%48
2	260	%44	32	%59	292	%45
3	145	%24	50	%92	195	%30
4	160	%27	9	%17	196	%26
5	140	%23	22	%41	162	%25
6	59	%10	38	%70	97	%15
7	60	%10	18	%33	78	%12
8	43	%7	2	%4	45	%7
9	37	%6	2	%4	39	%6
10	11	%2	2	%4	13	%2

2- حسب متغير الجنس انظر الجدول رقم 6ب

يلاحظ بأن القضايا الاجتماعية كانت بشكل عام متدنية لدى المرشحين ولم تصل نسبة الاهتمام بأية قضية إلى 50% حيث وصلت القضية الأولى الخاصة بالخدمات إلى 49% يليها قضية الفقر والأوضاع المعيشة بنسبة 44%، أما موقف المرشحات فكان مختلفاً فهناك 3 قضايا حصلت على نسبة اهتمام أكثر من 50% وهي على التوالي القضية الخاصة بالمرأة والأسرة ووصلت إلى 92% يليها قضية الضمان الصحي والاجتماعي بنسبة 70% ثم قضية الفقر والأوضاع المعيشة بنسبة 59%.

وكانت القضايا الأربع الأخيرة في سلم الاهتمام متساوية لدى المرشحين والمرشحات على السواء مع ملاحظة أن الاهتمام بالتعليم كانت نسبته مرتفعة 33% لدى المرشحات أكثر من ثلاثة أضعاف. ما هو موجود لدى المرشحين وهي نسبة 10%.

جدول رقم (6)جـ: تحليل القضايا الاجتماعية حسب متغير الفوز

القضية	الفائزين		غير الفائزين		المجمـــوع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	88	%80	224	%41	312	%48
2	75	%68	237	%44	292	%45
3	27	%26	138	%26	165	%25
4	57	%52	112	%21	169	%26
5	20	%18	142	%26	162	%15
6	15	%14	82	%15	97	%12
7	12	%11	66	%12	78	%7
8	17	%15	28	%5	45	%6
9	4	%4	35	%6	39	%2
10	6	%5	7	**%1**	13	**%1**

3- حسب متغير الفوز انظر الجدول رقم 6جـ

حظيت القضية الأولى الخاصة بالخدمات والثانية الخاصة بالفقر بالمرتبة الأولى والثانية لدى المرشحين الفائزين وغير الفائزين بنسبة اهتمام وصلت إلى 80% و68% لدى المرشحين الفائزين على التوالي، وحصلت نفس القضايا على أعلى نسبة لدى المرشحين غير الفائزين مع تغيير في الترتيب بين الأولى والثانية بنسبة 41% للأولى و44% للثانية.

ويلاحظ بأن القضية الرابعة الخاصة بالبطالة والعمالة الأجنبية حصلت على نسبة اهتمام 52% لدى المرشحين الفائزين وتفوقت على القضية الثالثة الخاصة بقضايا المرأة والأسرة التي لم تزد نسبة الاهتمام بها عن نصف الاهتمام السابق حيث وصلت 26% وهي متساوية لدى كل من المرشحين الفائزين وغير الفائزين، أما بقية القضايا فلم تظهر تبايناً واضحة في مواقف الطرفين بخصوصها وكانت النسب تسير في نفس الترتيب.

ويلاحظ هنا بأن القضايا الاجتماعية وجدت بشكل عام اهتماماً واضحاً لدى المرشحين الفائزين ووصلت نسبة الاهتمام في 3 منها فوق 50%.

الخاتمة

تركزت هذه الدراسة على تحليل مضمون البرامج الانتخابية في الحملات الانتخابية كونها وسيلة اتصال وإخبار يستطيع المرشحون بواسطتها عرض مواقفهم، وتتبع أهمية البرامج الانتخابية مقارنة بغيرها من وسائل الدعاية الانتخابية من أنها أعدت بواسطة المرشح وتحت إشرافه دون إمكانية للتأويل أو التفسير التي قد تصاحب وسائل الإعلام الأخرى، وكذلك إمكانية أكبر لضمان وصولها للناخب مباشرة لأنها توزع غالباً أمام مقر الاقتراع وفي المقرات الانتخابية للمرشحين، مما يتيح أيضاً مجالاً للمقارنة بين برامج المرشحين.

ومع الإقرار بأهمية الدعاية الانتخابية في عملية الانتخابات لكن إثبات أثرها وتقييم قدرتها على تغيير آراء الناخبين، وجعلها معياراً للحكم على سبب النجاح أو الفشل في الانتخابات هو أمر مبالغ فيه لأنه يتجاهل العوامل الأخرى المحتملة.

إن نظرة متفحصة للبرامج الانتخابية التي تمت دراستها توحي بأن المرشحين لم يعطوا أهمية كبيرة للبرامج الانتخابية، فكثير من هذه البرامج جاء مقتضياً وبصورة غير قادرة على إعطاء فكرة عن مواقف المرشحين أو توجهاتهم، كما أن كثيراً من هذه البرامج لجأت إلى الصيغ العامة وعدم التحديد الدقيق للمواقف والعبارات التي تساعد على التنبؤ بموقف المرشح مستقبلاً من كثير من القضايا.

أما بخصوص تحليل مضمون هذه البرامج فكان هناك تشابه كبير بين القضايا التي تم التعرض لها في هذه البرامج، ولم تبرز خصوصية مواقف المرشحين أو خصوصية دوائرهم بصورة واضحة.

1- بخصوص برامج الأحزاب السياسية.

1. كانت الغلبة للموضوعات السياسية على بقية القضايا المطروحة في برامج الأحزاب السياسية بصورة تفوق الضعف تقريباً، يليها القضايا الاقتصادية ثم الاجتماعية في برامج كل الأحزاب ما عدا حزب جبهة العمل الإسلامي الذي قدم القضايا الاجتماعية على القضايا الاقتصادية.
2. إن الأحزاب بشكل عام عرضت برامج انتخابية أكثر تفصيلاً من برامج المرشحين المنفردين وكانت أكثر تماسكاً وتناولت الإجابة على معظم القضايا المطروحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخلياً خارجياً.
3. يلاحظ أن كثيراً من الأحزاب عزفت عن تقديم برامج محددة وكذلك عن تقديم مرشحين باسمها، واتجهت نحو التكتل في كتل كبيرة أصدرت برامج موحدة دون أن يشكل ذلك إلزاماً لها أو لمرشحيها يمكن محاسبتهم بموجبها.
4. كان استخدام برامج الأحزاب للشعارات والنداءات أقل من برامج المرشحين كما تعرضت برامج الأحزاب إلى مسائل محددة وتم الحديث عن الآليات لتنفيذها.

2- بخصوص التحليل الكلي لبرامج المرشحين بخصوص كافة القضايا: يلاحظ ما يلي:

1- أن القضايا السياسية قد نالت النصيب الأكبر من برامج المرشحين وشغلت المراتب الخمس الأولى على مستوى القضايا الكلي بشكل عام وقد حظيت القضية الفلسطينية بالمقام الأول بنسبة اهتمام وصلت إلى 86% من برامج المرشحين تفوق بقية القضايا الداخلية والخارجية بشكل عام. يليها في الاهتمام قضية الديمقراطية والانتخابات والتي حظيت بالمقام الثاني على مستوى القضايا بشكل عام وبنسبة 82%.

وقد تساوت في المرتبة الثالثة قضيتان الأولى على المستوى الخارجي وهي قضية العراق بنسبة اهتمام 71% وبنفس النسبة قضية تطوير الأداء الحكومي ومكافحة الفساد بنسبة 71%، وفي المرتبة الخامسة على المستوى الكلي جاءت قضية الحريات العامة وحقوق الإنسان بنسبة اهتمام 56% وبالتالي فإن هناك 5 قضايا سياسية حصلت على نسبة أكثر من 50%.

2- أما أولى القضايا الاقتصادية الخاصة وهي دعم القطاع الزراعي فجاء ترتيبها في المرتبة الخامسة على المستوى الكلي متساوية مع القضية السياسية الخامسة المتعلقة بالحريات العامة وبنسبة اهتمام 56% وهي القضية الوحيدة في القضايا الاقتصادية التي حصلت على أكثر من 50% ويليها في الأهمية ضمن القضايا الاقتصادية ما يتعلق بسياسة العمل والعمال وبنسبة 33%.

3- أما القضايا الاجتماعية فجاءت نسبة الاهتمام بها متدنية بشكل عام في برامج المرشحين إذ حظيت القضية الأولى ضمن القضايا الاجتماعية بنسبة اهتمام 48% وهي قضية توفير الخدمات والمرافق العامة، وبالتالي فإنه لا توجد قضية اجتماعية واحدة حصلت على نسبة اهتمام تفوق 50% من برامج المرشحين يليها قضية الفقر والأوضاع المعيشية بنسبة اهتمام 45%.

ويلاحظ تدني نسبة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية الأخرى مثل التعليم والثقافة والشباب وغيرها.

مما سبق يمكن القول بأن برامج المرشحين توزعت في اهتماماتها بين القضايا السياسية الداخلية والخارجية والتي أخذت النصيب الأكبر يليها القضايا الاقتصادية وأخيراً جاءت القضايا الاجتماعية التي يمكن القول بأن كثيراً من المرشحين قد أولوها كثيرًا من الاهتمام الشخصي بالعلاقات الاجتماعية والتواصل والاتصال المباشر دون الحاجة لسردها أو التنويه لها ضمن البرنامج الانتخابي.

3- ملاحظات عامة ختامية بخصوص البرامج الانتخابية:

1- كان هناك تفاوت كبير في حجم البرامج الانتخابية وغزارة المعلومات الموجودة فيها، فهناك برامج مرتبة حسب القضايا وتعرض وجهة نظر المرشح الشاملة بالتفصيل وبصورة واضحة، وهناك برامج جاءت مختصرة ومقتضية ركزت على بعض القضايا الفرعية.

2- تراوح شكل البرنامج الانتخابي بين كرت زيارة Visiting Card يشمل اسم المرشح وعنوانه أو ورقة سيرة ذاتية C.V وبين برامج شاملة مع شعارات وصور شخصية واستخدام للأشكال والألوان وغيرها.

3- معظم البرامج كانت برامج عامة وتتبنى أهدافاً واسعة تمثل مطالب لمجموعات كبيرة من الناس وتعرضت للمشاكل الأكثر حيوية.

4- إن البرامج تعرض المشكلات وتضخمها في الغالب تبتعد عن وضع الحلول.

5- الجهود المبذولة من قبل المرشحين في عرض اللافتات والشعارات كانت أقل من سابقاتها.

6- كثير من الشعارات كانت ذات صفة عمومية مثل مراعاة حقوق المواطن وتحقيق الديمقراطية والسلام العادل.

7- بالرغم من إتاحة الفرصة المحدودة في وسائل الإعلام مثل التلفزيون إلا أن المرشحين أحجموا عن استخدامه لقناعتهم بعدم جدواه في ظل الوقت المتاح.

المصادر والمراجـــع

أ. المصادر الأولية:-

1- الدستور الأردني، إصدار مجلس الأمة، عمان.

2- إحصاءات وزارة الداخلية عن الانتخابات، عمان، 2003.

3- قانون مؤقت رقم (34) لسنة 2001، قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني.

4- برامج المرشحين للانتخابات وعددها 650 برنامجاً.

5- البرنامج الانتخابي لحزب جبهة العمل الإسلامي، 2003.

6- البرنامج الانتخابي للتيار الوطني الديمقراطي، 2003.

7- البرنامج الانتخابي للمجلس الوطني للتنسيق الحزبي، 2003.

8- Whos who in the Jordanian Parliament, alurdun al jaded research center, amman,2003-2004.

9- Whos who in the Jordanian Parliament,1989-1993. Edited by Tim Riedel, Friedrich Ebert-Stiftung, Amman, 1993.

ب. الكتب والأبحاث:-

أبو رمان، حسين. (2003). قراءة أولية في الانتخابات النيابية 2003، **مجلة قضايا المجتمع المدني**، عدد 15.

استطلاع حول توجهات الافراد نحو الانتخابات النيابية. (1997). مركز الدراسات الاردنية، جامعة اليرموك، اربد.

الانتخابات النيابية العامة في الأردن. (1994). سلسلة المجتمع المدني، عمان: مركز الأردن الجديد.

بركات، نظام وغرايبة، مازن. (2001). **النخبة النيابية في الأردن.** مركز الدراسات الأردني، جامعة اليرموك، اربد.

جاوايزر، شيلدون آر وايفانزويت، جي. (1997). **دليل الصحفي في استطلاعات الرأي العام**، ترجمة هشام عبد الله. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

جماعة تنمية الديمقراطية. (1998). **آليات ومعوقات العمل البرلماني.** القاهرة: عربية للنشر.

حداد، مهنا وحداد، غازي. (د.ت). **دعاية الانتخابات البرلمانية في محافظة اربد.**

دالتون، رسل جيه. (1996). **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة أحمد المجدوبة. عمان: دار البشير.

ساري، حلمي. (1997). **تحليل محتوى البرامج الانتخابية لمرشحي الانتخابات البرلمانية لعام 1997 في الأردن.**

عليوه، السيد. (2000). **إدارة الحملات الانتخابية**، في كتاب علي الصاوي "محرر" تحديث الأداء البرلماني، جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة.

قراءة في برامج المرشحين. (1984). مطالب الشعب الملحة تفرض نفسها على المعركة الانتخابية، ملف الحياة النيابية في الأردن، **مجلة الأردن الجديد**، العدد الأول، تموز.

كرسبي، ايرفنغ. (1998). **الرأي العام، استطلاعات الرأي العام والديمقراطية**، ترجمة صادق ابراهيم. عمان: دار سندباد للنشر.

مشاقبة، امين. (2004). **مجلس النواب الاردني الرابع عشر 2003-20007، قراءة تحليلية للنتائج.** عمان: مركز القدس.

ميكيويتش، الين وفايرستون، تشارلز. (1992). **التلفزيون والانتخابات**، مؤسسة اسبن ومركز كارتر، الولايات المتحدة الامريكية.

Deutsch, K. (1974). *Politics and Government.* Boston: Houghton Miffin.

ملحق (1): أعداد المقاعد المخصصة حسب الدوائر الانتخابية وأعداد المرشحين والمرشحين حسب الجنس

المحافظة	عدد المقاعد				عدد المرشحين				عدد المرشحين حسب الجنس		
	مسلم	شركسي	مسيحي	مجموع	مسلم	شركسي	مسيحي	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
العاصمة	20	2	1	23	154	5	6	165	155	10	165
اربد	15	0	1	16	126	0	3	129	122	7	129
البلقاء	8	0	2	10	56	0	7	63	61	2	63
الكرك	8	0	2	10	52	0	5	57	54	3	57
معان	4	0	0	4	28	0	0	28	23	5	28
الزرقاء	8	1	1	10	80	4	5	89	82	7	89
المفرق	4	0	0	4	18	0	0	18	17	1	18
الطفيلة	4	0	0	4	23	0	0	23	29	4	33
مادبا	3	0	1	4	32	0	5	37	34	3	37
جرش	4	0	0	4	32	0	0	32	28	4	32
عجلون	3	0	1	4	26	0	16	42	39	3	42
العقبة	2	0	0	2	13	0	0	13	10	3	13
البادية	9	0	0	9	59	0	0	59	57	2	59
المجموع	92	3	9	104+6 كوتا نسائية 110	709	9	47	765	711	54	

* المصدر: احصائيات وزارة الداخلية، عمان 2003.

ملحق (2): مرشحي الأحزاب في انتخابات 2003

الأحزاب	عدد المرشحين	الفائزين	الاتجاه
جبهة العمل الإسلامي	30	17	الإسلامي، حزب (الأخوان المسلمين)
- الوحدة الشعبية - البعث الاشتراكي - البعث التقدمي - التقدمي - الحركة القومية - جبهة العمل القومي - حماه	11	صفر	التيار الوطني الديمقراطي
- النهضة - الوسط الإسلامي - الرفاه - اليسار الديمقراطي - حركة اللجان الشعبية - المستقبل	19	6	تجمع الإصلاح الديمقراطي
- الوطني الدستوري - دعاء - الأمة - الأجيال - الخضر	غير محدد	9	المجلس الوطني للتنسيق الحزبي
- حشد - حزب العمل القومي(حق) - الحزب الشيوعي	5	صفر	تجمع المستقلين الديمقراطيين
- الأرض العربية	1	صفر	أحزاب صغيرة متفرقة
- الحزب العربي	1	صفر	
- حزب الشغيلة الشيوعي	1	صفر	

* مصدر الجدول قسم الدراسات، مجلس الأمة الأردني، عمان،2003.

Recommendations

Based on the emerging themes, the following recommendation are set forth:

- Parents should provide various opportunities to build mutual trust, for example, by giving their children some opportunities to be in charge of the home responsibilities for short periods of time.
- Parents should be conscious of their influence as role models before their children.
- Having supportive family members is very important in enhancing leadership roles.
- Parents should always be familiar enough with their children to be able to acknowledge their achievements.
- Different approaches to developing tomorrow's leaders could be explored more directly possibly with teachers, principals, and other students. Other studies could be conducted to explore parents' roles in fostering their children's leadership roles in their schools.

References

Barbuto, J. (2000). Developing a Leadership Perspective in the Classroom. *Journal of Adult Development. 7* (3): 161-169.

Berg, B.L. (1995). *Qualitative Research Methods for the Social Sciences*. Boston. London, Toronto, Sydney, Tokyo, Singapore: Allyn and Bacon.

Bisland, A. (2004). Developing Leadership Skills in Young Gifted Students. *Gifted Child Today. 27(1): 24-27.*

Brantlinger, E., Jiminez, R., Klingner, J., Pugach, M. and Richardson, V. (2005). Qualitative Studies in Special Education. *Exceptional Children*, 71: 195-207.

Bruder, P. (2007). Developing Student Leadership Skills. *NJEA REVIEW EIRC*.

Byrne, Michelle M. (2001). Linking Philosophy, Methodology, and Methods in Qualitative Research. *AORN Journal.*

Chan, D. (2005). Family Environment and Talent Development of Chinese Gifted Students in Hong Kong. *Gifted Child Quarterly, 49* (3): 211-221.

Creswell, J.W. (1994). *Research Design: Qualitative and Qualitative Approaches.*Thousand Oaks, CA: Sage.

Duchsne, S. and Guay, F. (2005). The Transition from Elementary to High School: The Pivotal Role of Mother and Child Characteristics in Explaining Trajectories of Academic Functioning. *International Journal of Behavioral Development, 2*9 (5): 409-417.

Eisner, E.W. (1991). *The Enlightened Eye: Qualitative Inquiry and the Enhancement of Educational Practice*. New York, NY: Macmillan Publishing Company.

Karnes, F.A. and Bean, S.M. (1990). Leadership Development and Gifted Students Developing Leadership in Gifted Youth. *ERIC EC Digest #E485.*

Maxwell, J.A. (1996). *Qualitative Research Design: An Interactive Approach.* Thousand Oaks, CA: Sage.

Miles, M.B. and Huberman, A.M. (1994). *Qualitative Data Analysis (*2nd Ed.). Thousand Oaks, CA: Sage.

Ministry of Education Decree. (1997). Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Neuman, W.L. (2000*). Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches.* Boston, London, Toronto, Sydney, Tokyo, Singapore: Allyn and Bacon.

Roach, A.A. (1999). Leadership Giftedness: Models Revisited. *Gifted Child Quarterly,* 43 (1): 13-24.

Reis, S., Colbert, R. and Hébert, T. (2005). Understanding Resilience in Diverse, Talented Students in an Urban High School. *Roeper Review. 27*(2).

Seidman, I.E. (1991). *Interviewing as Qualitative Research: A Guide for Researchers in Education and Social Sciences*. New York and London: Teachers College Press.

Wildemuth, B.M. (1993). Post-positivist Research: Two Examples of Methodological Pluralism. *Library Quarterly,* 63: 450-68.

give them freedom to select their own activities, and complete freedom to determine future career. Finally many respondents affirmed that their parents are their role models. To conclude the results of this research as noted above are derived directly from the words of the study participants. The study participants served in this study as co-researchers from whom the researcher determined the roles of their parents.

Data analysis of participants' responses revealed most important themes related to the following:

1- Motivation and reinforcement.

2- Enhancing the possibilities for students' success.

3- Enhancing academic and social competence and aspirations of their children.

4- Enhancing career development, critical thinking and interpersonal skills.

5- Enhancing parent-child interaction and parental involvement.

6- Providing leadership opportunities.

7- Helping their children learn specific knowledge and skills related to leadership.

8- Helping their children understand the history, values and beliefs of their society.

9- Help the development, the strengths and leadership styles of their children.

10- Helping the development of moral principles, and moral values.

11- Encouraging consciousness, awareness, understanding, and acceptance of other people, cultures and societies.

12- Building high expectations of, self-confidence in, and admiration for, the youth, and giving opportunities for valid leadership.

13- Helping their children engage in service to their school, community, society, and humanity.

14- Helping their children engage in mutual experiences, cooperation and teamwork, networking with colleagues, and social groups

15-And, finally, involving their children in noteworthy associations with mentors, helpful role models, and other members of the society.

Generally speaking, council members interviewed in this study viewed the roles of their parents as important and influential in leadership skill development. Similar to previous research on leadership skills development, this study showed that youth were developing skills in social interaction, learning, and personal development. However, this study has the advantage over precedent research of addressing parents' unique notion of leadership skills and activities that they believe contributed to their children development. They focused on the value of good relationships among family members and the homes as suitable environment in which children enjoy their time while learning important skills that are valuable nowadays and in the future. Consistent with Chan (2005), this study results showed that parents perform a crucial role in enhancing leadership skills of their children. Parental expectations and family structure enhance academic achievement and family structure could predict leadership styles as well.

Conclusion

The purpose of this study was to determine the role parents play in enhancing their children leadership skills. Parents can help students build a foundation early in life by acquiring the skills and concepts necessary to become successful leaders. Parent education is an important aspect of leadership education and, by working together, parents and other family members can provide an environment and numerous educational experiences for early childhood to begin on the path to successful leadership. This study results showed that, regardless of the different educational levels of parents, family size, or the social or economic status of the participants, parents provide their children with a range of opportunities to practice their leadership skills.

The results also indicated that parents play a significant role in terms of enhancing leadership skills of the members of students' council in Al-Ain district school. Therefore, there are some limitations which must be addressed with respect to this study. The study sample was limited to only Al-Ain district which means caution ought to be taken when trying to interpret or generalize the study findings. In addition, data were gathered only during one academic semester throughout the academic year.

This study concludes with some recommendations based on the results in general and most importantly supported by the emerging themes. The researcher provides, in the next section, practical as well as theoretical recommendations and advice, hoping they will be of valuable use to those who are concerned with the topic of leadership.

renting out and maintaining its quality. Furthermore, they help us understand the history, values and beliefs of our society.

One of them added "…sometimes I represent my father in his patio, where he receives company, if he is not available; that helps in providing me some leadership opportunities".

When asked "Do you feel close to one of them, and why?" four of the respondents said their fathers, and three said their mothers, while only two said both parents. One respondent replied:

> I feel closer to my father when it comes to going to different places, and to my mother when it comes to family and home issues, like dealing with family members at home. My mother gives me her opinion on some matters and advice regarding school. She always stresses and recommends that I become responsible and role model. In addition to representing my father in some occasions if he is busy or can not make it himself.

Some of the responses to the fourth question "How do your parents help or encourage you to do different activities?" indicated that parents support their children and encourage them to participate in different activities and involve them in noteworthy associations with mentors, and helpful role models, such as "trips, sports, traditional and cultural activities". Some parents give their children the family responsibilities for one month, for example, in order to learn how to run family matters and become in charge of their family affairs, which offers a sense of leading a group of people, enhance their critical thinking and interpersonal skills. Some participants said that their parents even provide them with rewards to motivate them and prepare them for leadership positions in the future, and enhance their aspirations. One interviewee replied: "They help by motivating and providing incentives, such as giving different types of support, for example, camel race, horse-back riding, football, or traveling if I actively participate in these activities".

Responding to the fifth question How do your parents participate in selecting these activities? two of the respondents articulated that "if the activity is good for us, they encourage us to participate. We usually share with them the benefits of the activities and they either advise us to be part of them or not, depending on how useful they are. Most of the respondents shared similar answers in terms of the help their parents provide them with: motivation, selecting leadership references to read, encouragement, performing some sports activities. They also help in raising their kids morale, enhancing parent-child interaction as a result of parental involvement**.** Some parents also engage their children in service to their school, community, society, and humanity in addition to engaging their children in mutual experiences, cooperation and teamwork, networking with colleagues, and social groups.

Responding to the sixth study question "What are some characteristics or features that you wish your parents had?" eight of them agreed on the following characteristics: Reading and writing abilities, patience, and more knowledge was the answer of three respondents while five of them said that their parents are ideal in giving guidance, support and continuous encouragement, personify high expectations of, self-confidence in, and admiration for the youth, give opportunities for valid leadership. One of them said: "I think they are very good parents and they have everything I need".

In responding to the seventh question, "What do you like most about your father's personality?" two participants said: "His appropriate reaction in making quick and accurate decisions", and "He always makes the right decision". Five of them claimed that their fathers are successful leaders, firm, and quite, lenient when appropriate, frank, trustworthy, fair and responsible; they help in the development of moral principles, and moral values. In addition, they try to embody such characteristics as encouraging consciousness, awareness, understanding, and acceptance of other people, cultures and societies in their children.

The eighth question was "What do you like most about your mother's personality?" two respondants said that their mothers usually provide fun and enjoyable atmosphere, positive reinforcement, and motivate them to compete honorably. According to six of the interviewees most mothers provide their kids with advice, love, affection, and they continue to cope with different matters in addition to looking after children. Commitment, fun, encouragement in competitions. Bringing up their sons were characteristics of several mothers. They affirmed that their mothers enhance the possibilities for their success, enhance their academic and social competence, and help them learn specific knowledge and skills related to leadership.

The ninth question was "What do you not like about your father's personality?" While seven of the respondents replied to this question as "nothing", only one them said: "Tension sometimes". The final interview question was: "What do you not like about your mother's personality?" The comments of the participants varied. The majority of the participants claimed that there is nothing that they do not like about their mothers; however, two children were concerned about their mothers' exaggerations of fear especially when they go swimming and horse-back riding.

Generally speaking, some parents give their sons rewards and praise them when they perform good jobs. Others give them the responsibility of running their family matters for a period of time. Few parents teach their sons how to be firm. Some mothers, on the other hand, help their daughters in providing continuous advice and directions, while others

The interviews were transcribed, the researcher read through the data to obtain a general sense of the information and to reflect on its overall meaning and to note general thoughts about the data. Then, the researcher coded data by taking text data into categories and labeling them with a term that described this information. After that, the researcher presented what he found and examined commonly stated codes by the majority participants. Frequent codes made up the themes. Subsequently, the researcher came across relationships connecting these themes and the research questions. Finally, quotations from the participants were reported to support these themes. The reliability was examined by the researcher for consistent patterns of themes. The findings are presented as descriptive report.

Data Analysis, Results and Discussion

The analysis is guided by the research question. The researcher looked at the transcripts to look for responses that would match the research question. The responses were differentiated using color codes and symbols. These responses were categorized based on frequent phrases and quotes, and codes that represent the themes.

The data was displayed on a table that consisted of three columns. The first column represented the number of participants and the second column had phrases (themes) that were extracted from the transcripts for each participant. The third column had codes that represented similarity or differences. This technique provided the researcher with information about the items which are commonly declared or not mentioned by the majority. Then, the researcher identified the relationships between the codes in one research question, the relationships between the codes across several research questions, and the number of participants who shared similar themes.

The examination of this research study results, and related literature, in addition to data obtained from the participants sought to illustrate and elucidate the pattern of relationships between (fathers and mothers) and their children which help in enhancing leadership skills that these sons and daughters may posses. The results revealed that parents play significant roles in terms of enhancing leadership skills of the members of their youths, who have strong relationships with their parents. The related literature included in this study revealed a number of emerging themes as a result of conducting similar studies. The data obtained from the participants also revealed emerging themes somewhat consistent with the previous studies. All the above three sections are presented in more details each in its appropriate place of this study. According to Miles & Huberman (1994), the thematic categories selected for presentation of study results occur from an analysis of the theoretical and research bases originated in the literature.

A thematic presentation of the results based on the research question will be presented throughout this part of the study. The reader will have the opportunity to learn the responses of each participant to the interview questions of this study, not purely through the researchers' words, but through the words of the participants themselves. The primary interview question of this research study is: "What are the parents' role in fostering students' leadership skills?"

Responding to the first question of this study, "What are the parents' role in fostering students' leadership skills?" the participants reported that their parents continuously help in motivating, encouraging and reinforcing them to complete their tasks, and provide them with positive feedback to ensure scaffolding the skills learnt. In addition, some parents tell others about their children's performance for future ambitions and reinforcement rather than for taking pride. In other words, some parents play an important role in terms of being a source of inspiration. It was stated by one of the interviewees that his parents assist in making him a leader:

> By complementing me when I accomplish some tasks and provide me with positive feedback, and reinforce leadership skills. They also tell others that I am doing very well not only to take pride, but also to motivate and encourage me to keep up good work, which gives me kind of confidence by being a source of inspiration. They also share with me future ambitions and help me become a leader in the field of economy.

Another interviewee acknowledged that his parents help in developing his strengths and leadership styles:

> Every once in a while, I represent my father in some occasions in order to get used to taking leading roles, generosity, manhood, and that leads forming the leadership spirit, which helps me develop my strengths and learn new leadership styles. Parents also give us rewards to help in accomplishing some tasks, and provide their opinions in different matters.

Regarding the second question, What is the nature of your relationship with parents? Some respondents stated that it is very friendly, strong and is built on respect, understanding, and love, and they help in enhancing career development. For example, two of the respondents (M.1 and M.2) verified in more details by stating that

> Spending quality time with them, going on trips, conversations and discussions of different issues, and sometimes parents give us a task to accomplish, for example, taking care of a building in Abu-Dhabi in terms of

documents ways parents and other family members construct the concept of leadership and understand its relationship to children's improvement.

The value of this study derives from its focus on the significant role parents play in enhancing leadership skills in their children. In addition, this is one of the very few qualitative research studies conducted in the UAE which examines the role of parents in enhancing leadership skills of their children, and may be the drive for researchers for further studies. Furthermore, the results of this research study may contribute to the literature on students' leadership skills.

Methodology

The methodological approach in this research study was the qualitative one represented by conducting seventeen different interviews with school students who were also asked to respond to the research questions as members of the national students' council.

Qualitative approach Rationale

The rationale of qualitative research is not only to produce projecting theories, but also to assist an understanding of the phenomenon, perspective or way of life being studied. This approach has facilitated an interpretive approach, rather than an inflexible group of measures and techniques characteristic of more quantitative methodologies (Maxwell, 1996, Creswell, 1994, Neuman, 2000). Due to the shortage of literature specific to determining the role of parents in enhancing leadership skills of their children in a country like the United Arab Emirates, the literature review in this study draws on a set of broad related worldwide literature. The qualitative paradigm aims to understand the social world from the viewpoint of respondents, through the richness of meaning associated with observable behavior (Wildemuth, 1993). Reports in qualitative research are often expressive, vivid, meaningful, and momentous, integrating easy-to-read words along with the attendance say in the content (Eisner, 1991).

Study Sample and Population

The researcher and his colleague interviewed seventeen participants from secondary school council members in one of the educational districts in the United Arab Emirates as this council gives students leadership opportunities and the chance to express ideas. The sample was persistently selected representing the eight school districts throughout the UAE. Each school district has student council members who are chosen every year for the council membership. The total number of these students, during data collection, was one hundred and sixty nine individuals from whom seventeen were chosen (10%) due to the fact that some factors that involve decisions about sample size as well as sampling plans include, but not limited to, certain circumstances, and most importantly, particularly in this study, easy access to participants. These students contribute to the school life by student voices and activities.

Instrument

By definition, qualitative research inquiry would be a methodical approach to understanding qualities, or the fundamental nature, environment, or scenery of a phenomenon or event within a particular situation (Brantlinger, Jimenez, Klingner, Pugach, and Richardson, 2005). Semi-structured interviews, as one of the several qualitative traditions, could be used to achieve this. In this study, these types of interviews were utilized in the current study to have an in-depth analysis of the parents' practices to help youngsters attain leadership skills. The content of the protocols was developed based on the research question and on areas identified in the literature as relevant to the topic. The researcher, who acted as the study instrument of data collection, clarified the interview questions and stated the research study purpose to the interviewees prior conducting the interviews. Those interviews were conducted by the researcher and one of his colleagues in order to provide a deep understanding of the research findings.

Procedures

The interviews were conducted by means of the open-ended type of questions to draw out more information from the participants during a somewhat informal type of interviews because open-ended questions let the researcher explore and give the participants the chance to say what they want (Seidman, 1991). The researcher employed what Berg (1995) refers to as probing questions to elaborate, and clarify. Each school principal was called to arrange for the student interview. Upon arranging an appointment with school principals and or the school social workers to meet with the interviewees, the researcher performed the interviews at the schools by interacting with each participant individually. According to Byrne (2001), the researcher in qualitative research is an integral part of the research process.

The interviews were carried out during working hours at schools with the exception of one student, whom the researcher had to visit at home in the evening because of the final exams in the morning. The duration of the interviews ranged from forty-five to a hundred and twenty minutes. Time frames can range from as little as five minutes up to several weeks.

role in enriching their children's leadership skills because they know their capabilities and what could help them develop these skills. Chan (2005) conducted a study on 432 gifted students to find out about their self-perceptions about their family environments and their talent areas. The study found that parental expectations and family structure enhance academic achievement while family environment especially family structure could predict leadership style.

A study conducted by Duchesne and Guay (2005) found that those with single parents, low level education of mothers, and weak emotional support, high level of aggression and anxiety tend to produce social problems whether they are in elementary or high school. Further, Reis and Hebert (2005) presented 35 cases from economically disadvantaged, ethnically diverse, high achievement and underachievement in urban high school. Their study found that supportive adults, having peers with high levels of achievement, opportunities for advance classes, engaging in different extracurricular activities, self confidence play a significant role in high academic achievement.

In the United Arab Emirates schools, each educational district has student council in which students are representatives elected from each school. Representatives are elected starting from forth to twelfth grades. The objective of establishing this council is to motivate students to serve their communities, prepare them for their future roles, and meet student needs and develop their skills and talents, prepare students to be collaborative, independent, problem solvers, and be responsible. Each school has its own council which consists of 8 students as well. The educational district councils make up the national student council. The student council meets twice a month. The school social worker selects students based on the following characteristics: social, articulate, confident, and active in sports. The student council practices the following roles: follow up school student council's activities, coordinate with the community organizations to support the council service, coordinate schools student councils activities, coordinate with parents' and teachers' associations activities, coordinate with other district student councils activities, and solve students' problems (Ministry of Education, 1997).

Recognizing prospective leaders is necessary, but mounting their skills and their abilities is more essential as society encounters social and technological challenges. As a consequence, parents are accountable to grant their children the chance to identify their capabilities, aptitudes, skills, and talents to expand them at an early age to become leaders of their society. The purpose of this study is to verify the role of parents in enhancing and fostering leadership skills of their children. The study would provide spontaneous tools to parents as to help their children reach their fullest potential and hence become the future leaders in their community as yet there is no evidence of parents' practices' effects on children's leadership skills. In reaction to this narrow awareness about the influence of parents' practices on youngsters' leadership, this study was inquired. The results of this study offer implications for the initiatives to be taken by parents to foster leadership skills. Therefore, the principal research question addressed was:

-What is the parents' role in enhancing their children's leadership skills?

The Study Problem and Questions

As a result of the decentralization of administration performance to schools and their communities, rapid changes within schools have produced considerable leadership disputes crosswise areas of education among school leaders encountering extra role adjustments than any other cluster concerned with school improvement. Parental involvement in the lives of their children as a major part of education has not been off the hook from the influence of these adjustments. Nevertheless, such involvement has concurrently been through numerous demands in order to contain these adjustments and build up appropriate and receptive activities to community wishes. Consequently, such considerable adjustments have required the development of leadership role for school children in order to embrace various tasks as advocates, guides, overseers and future leaders. Accordingly, this study is an attempt to determine the parental role in enhancing leadership skills of their children from the perspectives of their children. As a qualitative method, this study would probably fill a gap in accessible literature, and asses a concern with understudied individuals. To do so, the paper is organized in ten sections to answer the questions: What is the parents' role in fostering students' leadership skills? What is the nature of your relationship with parents? Do you feel close to one of them, and why? How do your parents help or encourage you to do different activities? How do your parents participate in selecting these activities? What are some characteristics or features that you wish your parents had? What do you like most about your father's personality? What do you like most about your mother's personality? What do you not like about your father's personality? What do you not like about your mother's personality?

Study Significance

In the United Arab Emirates, there is no research into ways in which parents can help their children in general and council members in particular to be leaders. This study scrutinizes the crucial role parents play in enhancing leadership skills in their children who are members of school councils. Besides there is a relative absence of research that

Introduction

How would youngsters, mainly those individuals with leadership skills, be aided to be the proactive and leaders our societies need nowadays? Preparing young people for leadership responsibilities begins at home. Parents, most likely, know how to grant their children appropriate support and encouragement as they engage themselves in a broad array of home and community matters. Parents should persuade their children to be involved in the selection, preparation, carrying out, and evaluation of home activities. Parents should also encourage their children to plan, and commence, although they need to keep in mind that such skills may not be acquired without human intervention. The importance of discovering rising leaders is vital, not only because these prospect leaders should be recognized, but also they must be given the chance to develop their leadership talents. A problem, which faces leadership education these days, is not knowing how the word leader should be defined. In addition, a leader could be defined as one who persuades others and works towards achieving a goal (Bisland, 2004; Karnes and Bean, 1996). A successful leader, then, is an individual who is trained in group dynamics, able to stimulate, inspire and motivate other individuals, and has the ability of to deal with people from different backgrounds.

Children ought to be patiently trained and modeled by their fathers as well as mothers at home. Parents, who listen openly and caringly without expecting children to embrace their societal, political, and economic visions, are indicating leadership characteristics. Mutual respect, objectivity, empathy, and understanding are exceedingly appreciated by young people, mainly those who need a secure environment to examine their dreams and thoughts. Immature people need role models and influential leaders; for that reason, the role of parents is significant to help with the growth of leadership skills in youngsters. For instance, opportunities for decision making at an early age may aid in cultivating the critical reasoning skills imperative to be a successful leader (Karnes and Bean, 1996, Bruder, 2007).

Through working together, family members can provide an environment and numerous educational experiences for early childhood so that children could begin on the right path to successful leadership. Family culture could be defined as the sum total of all aspirations, goals, relationships, and practices within the home. Individuals with skills in leadership may share common characteristics, such as the desire to be challenged, the ability to solve problems creatively, and reason critically, the ability to see new relationships, flexibility in thought and action, understanding of ambiguous concepts, in addition to the ability to motivate others (Karnes and Bean, 1990).

Many children possessing giftedness in leadership share common characteristics, including the desire to be challenged, the ability to solve problems creatively, the ability to reason critically, the ability to see new relationships, flexibility in thought and action, understanding of ambiguous concepts, and the ability to motivate others (Karnes and Bean, 1996). All children experience leadership in daily life through interaction with their families, peers, and community organizations. Students are constantly reevaluating their roles in each of these contexts (Roach, 1999). They may lead in certain areas, motivate in others, and follow in still other circumstances. A child with giftedness in leadership may be one who can balance the many roles in the various aspects of life. These children may also seek to contribute to society in a way that brings personal satisfaction, and they want to feel pride in their accomplishments, while simultaneously feeling like they have aided society. Children with giftedness in leadership may see both their successes and failures as opportunities for growth (Bisland, 2004).

An individual with giftedness and skills in leadership could be one who balances the many roles in the various aspects of life. Children with skills in leadership may see both their successes and failures as opportunities for growth (Bisland, 2004). They could lead in some areas, motivate in others, and follow in other circumstances. These children may also seek to contribute to society in a way that brings personal satisfaction, and they likely take pride in their accomplishments, while simultaneously feeling like they have aided society. Children may experience leadership in daily life through interactions with family members, peers, teachers, school administrators, and community organizations. They are constantly reevaluating their roles in each of these contexts (Roach, 1999).

The United Arab Emirates' schools have student councils, which consist of presidents, vice presidents, secretaries, treasurers, and social committee chairpersons. Committees represent science and education, fine arts, and sports. The school social worker usually selects committee members based on confidence, social abilities, and active involvement in school activities, such as sports and arts. One representative from each student council is selected to an educational district student council, which meets twice a month. The goals of the district councils are to motivate students to serve their communities, prepare them for their future roles, meet student needs, develop student skills and talents, and prepare students to be collaborative, independent, responsible, and problem solvers (Ministry of Education, 1997).

Council members coordinate and follow up on commission activities, orchestrate community organizations to sustain the district council, harmonize and organize parent/teacher alliance activities, manage other district student council activities, and smooth the progress of addressing students' problems (Ministry of Education, 1997).

Several aspects help youngsters attain leadership skills including school, classroom conditions, and most importantly home environment. Family conditions play a vital role in fostering leadership skills. Parents have a crucial

The Role of Parents in Enhancing their Children's Leadership Skills from the Perspectives of their Children: A Social Qualitative Study

Omar Khasawneh, *Department of Educational Administration and Foundations, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

The paper was received on 26/11/2009 and accepted for publication on 27/4/2010

Abstract

The role of parents in enhancing leadership skills through the words of their children was chosen as the purpose of this study. The sample of this study included seventeen individuals, eight males and nine females from middle and high schools, who were interviewed by the researcher and a female colleague, who volunteered to interview female students. All of the participants were council members in one educational district in the United Arab Emirates. This council gives students leadership opportunities in addition to the chance to express their ideas.

The study results indicated that parents play a significant role in terms of enhancing leadership skills of their children. Parents enhance the possibilities of their children's success in achieving, academic and social competence, career development, critical thinking and interpersonal skills. Parents also provide leadership skills, foster parent-child interaction, help their children acquire knowledge related to leadership, and understand their own societal history, values as well as beliefs. Additionally, the results showed that parents help in the development of moral principles and values, encourage consciousness, awareness, acceptance of other people, cultures, and societies plus engaging them in school/community services. Parents involve their children in mutual experiences, cooperation, teamwork, networking with colleagues, and social groups, associations with mentors, helpful role models, and other members of the society. Based on the results, some recommendations were provided by the researcher.

Keywords: *Leadership Skills, Parents' Role, Children.*

دور أولياء ألأمور في تعزيز المهارات القيادية لدى أبنائهم من وجهة نظر الأبناء: دراسة اجتماعية نوعية

عمر خصاونة، قسم الإدارة وأصول التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرّف دور أولياء الأمورفي تعزيز المهارات القيادية لدى أبنائهم من خلال الاستجابات التي حصل عليها الباحث عن طريق المقابلات التي أجراها مع أفراد عينة ألدراسة. تكونت عينة الدراسة من سبعة عشر طالبا وطالبة (ثمانية ذكور وتسع إناث) من المدارس الثانوية من أعضاء المجلس الطلابي التابع لمنطقة العين التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، قام الباحث بمقابلة الطلاب وقامت إحدى زميلاته بمقابلة الطالبات من أفراد عينة الدراسة.

ودلت نتائج الدراسة المستوحاة من استجابات المشاركين على أن أولياء الأمور يلعبون أدوارا هامة في تعزيز المهارات القيادية لدى أبنائهم. وفي تعزيز وزيادة التحصيل الأكاديمي لدى الأبناء وأن الترابط العائلي يمكن أن يساعدهم في تنبؤ أساليب القيادة. كما بينت النتائج أن أولياء الأمور يقومون بأدوار هامة في تعزيز كفايات اجتماعية وتطوير المهن وتشجيع التفكير الناقد وتعزيز التفاعل بينهم وبين أبنائهم ومساعدتهم للحصول على المعرفة المتعلقة بالقيادة وفهم التاريخ والقيم ومعتقدات مجتمعهم. وبناء على نتائج الدراسة فقد قدم الباحث بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: *المهارات القيادية، ادوار الآباء والأمهات، الأطفال.*

© 2011 by Yarmouk University (0165- 1023) ISSN.

Abhath Al-Yarmouk
Humanities and Social Sciences Series

Volume 27, Number 2A, 2011

Contents

Articles in Arabic

991	Effectiveness of Programs Offered for Treatment of Basic Symptoms for Attention Deficit Hyperactivity Disorder Osama Bataineh, Mohammad AL-Momani and Adel Al Owfi
1007	Demand for Money in Jordan During the Period (1993-2008): Co-integration and ECM Analysis Walid Shawaqfeh
1017	Internal Tourism Services in Light of Promotional Activities Point of View of Domestic Tourists Mohammad Al-Shoura, Ahmad Raimony and Firas Abu Qaaud
1029	Study of Teaching Practices for Students of Field Training at Yarmouk University from the Standpoint of Teachers Collaborating Mohammed Diabat
1039	The Human Resource Management and Performance Effectiveness in the Jordanian Health Care Sector Amal Al-Farhan and Mohammad Al-Qthah
1063	The Impact of Verbal Feedback on Learning and Retention a Repeated and Accurate Kinetic Duty Ahmed Bataineh and Ahmad Okor
1073	The Impact of Economic and Social Characteristics on the Patterns of Crimes Among the Inmates at the Women Repair and Rehabilitation Center in Juwaida - Hashemite Kingdom of Jordan Nazek Al-Shannaq
1097	The Semantics of Silence for the Hanafis Mansour Meqdadi
1123	Compensation for Recantation from Engagement according to the Jordanian Civil Status Law: "Comparative Study" Bashar Al-Momani
1143	Population Fertility issue: An Analytical Vision on light of the Results of Previous Studies Muneer Karadsheh and Musa Shteiwi
1163	Management by Objectives and Its Impact on Managerial Innovation in Jordanian Public Sector from Middle Management Perspective in the Centers of Ministries Anaan Abu Hammour
1187	The Achievement Knowledge to coaches and players of the national Teams of Arab Federation for Table Tennis Ismat El Kurdi
1207	A Comparison Study for the Effect of Gymnastics and Swimming Courses on Improving Self-Consept Among Femail Students at Faculities of Physical Education in Jordan Hassan Al-Wedian, Mohammad Abu Al-Kishek and Majdowleen Bsoul
1235	The Image of Women in the Jordanian Press Zuhair Tahat
1249	The Personal Characteristics of Students Athletes in Alahliyya Amman University Mohammed Khalifa Mobaydeen
1265	Candidates Programs in the 2003 Parliament Election Nizam Barakat and Mohammed Al-Shra'a

Articles in English

1289	Parental Roles in Enhancing their Children's Leadership Skills from the Perspectives of their Children; a Social Qualitative Study Omar Khasawneh

Publication Guidelines

Only original unpublished articles are considered. Manuscripts may be written in Arabic, English or, by special consent of the editors, in any other language. Manuscripts should be submitted in quadruplicate and should not consist of more than 30 pages, including figures, illustrations, references, tables and appendices. Each manuscript should be accompanied by two abstracts, one in Arabic and one in English, of approximately 200 words each. Manuscripts should be sent in print and on a floppy 3.5" computer disk compatible with **IBM Ms Word 97-2000, xp.**

Book reviews of recent academic publications may be considered for inclusion in the Journal, and the Editor reserves the right to make any editorial changes he deems necessary.

Twenty offprints will be sent free of charge to the sole or principal author of the published manuscript, in addition to one copy of the issue in which the manuscript is published.

DOCUMENTATION: (APA System)

A) Documentation of published references: This should be done within the text by writing the author's surname, year of publication, and the number of the page (if necessary), as follows: (Dayton, 1970, p.21). References should be listed in the bibliography at the end of the manuscript in alphabetical order of authors' surnames, as in the following examples:

- ***For a reference to a book:***

  Dayton, M. The Design of Educational Experiments. New York: McGraw-Hill, 1970.

- ***For a reference to an article in a periodical***:

  Kempa, R.F., & Dube, G.E. Gognitive Preference Orientations in Students of Chemistry. British Journal of Educational Psychology, 1973, 43 (2), 279-288.

- ***For a reference to an article or unit in a book:***

  Lovell, K. Some Problems Associated with Formal Thought and its Assessment. In D. R. Green, M. P. Ford, & G. B. Flamer (Eds), Measurement and Piaget. New York: McGraw-Hill, 1971.

B) Documentation of notes and unpublished references:

This should be done within the text by writing the word "note" followed by the succession number of the note in brackets, as follows: (Note 1). Then every note is explained in further detail at the end of the manuscript, before the references, under the title Notes, as follows:

Note 1: Tobin, K. G. & Capie. W. The development and validation of a group test of logical thinking, Paper presented at the American Educational Research Association Meeting, Boston, 1980.

Note 2: There is a great deal of literature on these developments, which cannot naturally be listed here.

Page Setup: Paper size (B5 Env.), Width (16.6cm), Height (25cm). **Margins:** Top (2cm), Bottom (3.4cm), Right (3.3cm), Left (3.3cm). **Paragraph:** Indentation (0.7cm), spacing (6pt.), Line spacing (single), Font size, Arabic (11pt.) Naskh News, English (10pt.), Times New Roman.

Subscription Information:

Abhath Al-Yarmouk may be obtained from the Exchange Division of the Yarmouk University Library or from the Deanship of Research and Graduate Studies at JD 1.750 per copy. Annual subscription rates in Jordan: individuals JD 7.00, institutions JD 10.00; outside Jordan: US $35.00 or equivalent.

© 2011 by Yarmouk University, all rights reserved.

No part of this publication may be reproduced without the prior written permission of the Editor.

Opinions expressed in this issue are those of the authors and do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board or the policy of Yarmouk University.

Abhath Al-Yarmouk

HUMANITIES

and Social Sciences Series

Volume 27, Number 2A, 2011

Abhath Al-Yarmouk "Humanities and Social Sciences Series" (ISSN 1023-0165),
(abbreviated: A. al-Yarmouk: Hum. & Soc. Sci.) is a quarterly refereed research journal

Arabic Language Editor: Prof. Khalil Al-Sheikh.

English Language Editor: Prof. Mohammad Ajlouny.

Typing and Layout: Majdi Al-Shannaq.

Manuscripts should be submitted to:

The Editor-In-Chief

Abhath Al-Yarmouk, Humanities and Social Sciences Series

Deanship of Research and Graduate Studies

Yarmouk University, Irbid, Jordan

Tel. 00 962 2 7211111 **Ext**. 2026

E-mail: *ayhss@yu.edu.jo*

Yarmouk University Website: *http://journals.yu.edu.jo/aybse*

Deanship of Research and Graduate Studies Website:

http://graduatestudies.yu.edu.jo

Abhath Al-Yarmouk

HUMANITIES

and Social Sciences Series

Volume 27, Number 2A, 2011

Abhath Al-Yarmouk

HUMANITIES

and Social Sciences Series

Volume 27, Number 2A, 2011

EDITOR-IN-CHIEF: **Prof. Zeidan Kafafi.**
Department of Archaeology, Yarmouk University.

EDITORIAL SECRETARY: Manar Malkawi**.**

EDITORIAL BOARD:

Prof. Ziad Al Kurdi
Department of Sport Sciences, Yarmouk University.

Prof. Walid Abdul-Hay
Department of Political Science, Yarmouk University.

Prof. Anis Khassawneh
Department of Public Administration, Yarmouk University.

Prof. Shihadah E. Alamri
Department of Usul-Addin, Yarmouk University

Prof. Kareem Kashaksh
Department of Public Law, Yarmouk University.

Prof. Ezzat Hijab
Department of Radio and Television, Yarmouk University.